بسم الله الرحمن الرحيم

اللباب

في علل البناء والإعراب

الجزء الأول

مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي

اللُّبَاب

في عِلَلِ ٱلْبِنَاءِ وَٱلإِعْرَابِ

لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَري
٥٣٨ - ٦١٦ هـ

الجُزْءُ الأَوَّلُ

تحقيق
غازي مختار طليمات

دَارُ ٱلفِكْرِ ٱلمُعَاصِر
بيروت - لبنان

دار الفكر
دمشق - سورية

الرقم الاصطلاحي : ١٠٣٠
الرقم الموضوعي : ٤٥٠
الموضوع : النحو والصرف
العنوان : اللُّباب في علل البناء والإعراب
التأليف : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري
التحقيق : د . غازي مختار طليمات
الصف التصويري : دار الفكر دمشق
التنفيذ الطباعي : مطبعة المستقبل بيروت
عدد الصفحات : جـ١ / ٥٧٦
قياس الصفحة : ١٧ × ٢٤ سم
عدد النسخ : ٢٠٠٠

الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥ م
جميع الحقوق محفوظة
يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه
بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة
والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي
وغيرها من الحقوق إلاّ بإذن خطي من
دار الفكر بدمشق
سورية ـ دمشق ـ برامكة مقابل مركز
الانطلاق الموحد ـ ص.ب (٩٦٢)
برقياً : فكر ـ س.ت ٢٧٥٤
هاتف ٢٢٣٩٧١٧ ، ٢٢١١١٦٦
فاكس ٢٢٣٩٧١٦
تلكس FKR 411745 Sy

بسم الله الرحمن الرحيم

أخذ مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي على عاتقه ومنذ قيامه أن يسهم في خدمة التراث بما يقدر عليه من خلال أقسامه المتعددة خدمة للعلم والباحثين ؛ ذلك أنه كثر في السنوات الأخيرة نشر الكتب التراثية على أيدي غير المتخصصين ، الذين لم يلتزموا في تحقيقهم أسلوباً علمياً منهجياً ، فظهرت في الأسواق طبعات سقيمة لأسفار جليلة المضمون ، تطاول أعمال المجلين من المحققين ، أدت إلى اختلاط الغث بالسمين وأساءت إلى المكتبة العربية .

ومن هنا كلّف المركز لجنة من الأساتذة الخبراء أوكل إليها الإشراف على شؤون التحقيق والنظر فيما يقدمه المحققون الأكفياء من أعمال وتقديم الصالح منها للنشر .

ويوالي اليوم بالتعاون مع دار الفكر المعاصر نشر إصداراته فيقدم كتاب (اللباب في علل البناء والإعراب) لأبي البقاء العكبري ، تحقيق غازي مختار طليمات ، والدكتور عبد الإله نبهان .

نسأل الله أن يوفق المركز لخدمة التراث وأهل العلم إنه نعم المسؤول .

لجنة التحقيق والنشر في المركز

فهرس الدراسة والتحقيق

١ ـ أبو البقاء العكبريّ :

أ ـ اسمه ونسبته ٩

ب ـ مولده وأسرته ١٠

جـ ـ شيوخه ١٠

د ـ تلاميذه ١٤

هـ ـ أخلاقه ومنزلته ١٥

و ـ آثاره في النحو ١٦

ز ـ مذهبه في النحو ١٨

٢ ـ اللباب في علل البناء والإعراب :

أ ـ اسم الكتاب ونسبته إلى العكبريّ ٢٣

ب ـ مخطوطتاه ٢٣

جـ ـ مصادره ٢٤

د ـ تأثيره ٢٦

هـ ـ منهج العكبري في اللباب : ٢٧

١ ـ التقسيم ٢٧

٢ ـ التعريف بالاشتقاق والحدّ ٢٨

٣ ـ العناية بمسائل الخلاف ٣٠
٤ ـ الإيجاز والزهد في الأمثلة ٣١
٥ ـ غزارة العلل وتنوّعها ٣٣
٦ ـ اعتماده على أصول البصريين ٣٤
و ـ عملي في تحقيق الكتاب وفهرسته ٣٦
٣ ـ متن كتاب اللباب ٣٩
٤ ـ فهرس المحتويات ٥٢٧

تحقيق

د . غازي مختار طليمات

بسم الله الرحمن الرحيم

أبو البقاء[1] العُكْبَريّ

٥٣٨ ـ ٦١٦ هـ

١١٤٣ ـ ١٢١٩ م

أ ـ اسمه ونسبته :

اسمه محبّ الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، وكنيته أبو البقاء . لم يختلف أصحاب التراجم في اسمه ، وتفرَّد المنذريّ بتسمية أبيه (الْحَسَن)[2] ، وأجمع المتقدِّمون والمتأخِّرون على أنَّه (الحسين) بالتصغير .

نُسِب أبو البقاء إلى قرية قرب بغداد ، وإلى بغداد نفسها ، وإلى محلّة فيها ، وإلى مذهبه في الفقه ، فقيل : العُكْبَريّ ، والبغداديّ ، والأَزَجيّ ، والحنبليّ . ونسبه إسماعيل باشا البغداديّ[3] نسبة خامسة تفرَّد بها ، وهي القادريّ . وأولاهنَّ المتحدِّرة من (عُكْبَرا) أشهرُهن ، وعكبرا هذه قرية على خمسة فراسخ من بغداد[4] .

---

(١) في التكملة لوفيات النقلة للمنذري ٣٧٨/١ ، وفي الأعلام للزركلي ٨٠/٤ ، ثبت المصادر التي ترجمت للعكبريّ .

(٢) التكملة لوفيات النقلة ٣٧٨/١ .

(٣) هديّة العارفين ٤٥٩/١ ، وإيضاح المكنون ٣٩٩/٢ .

(٤) معجم البلدان ١٤٢/٣ . وجاء في وفيات الأعيان ١٠٠/٣ أنَّ (عكبرا) بليدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ .

ب ـ مولده وأسرته :

أغفل المؤرِّخون الحديث عن أصل العكبريّ ، فلم يعزوه إلى قوم من أقوام العرب أو العجم ، ولا إلى قوم بينهم وبين العرب ولاء . ويُعَدُّ تلميذه ابن الدُّبَيْثي من أدقِّ الناس تحديداً لمولده مكاناً وزماناً ، فقد ذكر أنَّه ولد في بغداد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة[١] ، وعلى هذا التحديد أجمع من ترجموا له ، غير أنَّ تلميذاً آخر من تلاميذه ، وهو القُطيعيّ ، ذكر على نحو غير قاطع أنَّه ولد في حدود سنة تسع وثلاثين وخمسمائة[٢] . ولم تذكر المصادر التي أتيح لي الوقوف عليها إلاَّ يسيراً من أحوال أسرته ، فلم تتحدَّث عن أبيه ، ولا عن تأثيره فيه . وذكرتْ أنَّه تزوَّج ، وأنَّ امرأته كانت تقرأ[٣] له ، وأنَّه رُزق أولاداً ، نُقلت إلينا أسماءُ ثلاثة منهم ، هم : زين الدين أبو محمد عبد الرحمن[٤] ، وأبو عبد الله محمَّد ، وأبو نصر عبد العزيز[٥] ، وكلُّهم قرأ عليه ، وقرأ له ، فقد أضرّ رحمه الله بالجدريّ ، وهو صغير[٦] ، فكان يقرأ بعيون الناس .

جـ ـ شيوخه :

أقبل العكبريُّ على العلم يطلبُه من كلِّ وجه ، ويلازم أهله ، ويعتمد ـ وهو الضرير منذ الصغر ـ على السماع في التحصيل ، فتنوَّعت معارفه ، وكثر شيوخه ، وأحصينا منهم أربعة عشر شيخاً ، وهم :

---

(١) المختصر المحتاج إليه ١٤١/٢ (نقلاً عن مقدِّمة التبيين عن مذاهب النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين) للعكبريّ .

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة ١١٠/٢ .

(٣) نكت الهميان للصفديّ ١٧٩ .

(٤) طبقات النحاة واللغويِّين لابن قاضي شهبة ٣٣١ .

(٥) مقدِّمة المشوف المعلم (نقلاً عن مقدِّمة التبيين ١٦) .

(٦) نكت الهميان ١٧٩ .

١ ـ إبراهيم بن دينار أبو حكيم النهروانيّ [ت : ٥٥٦ هـ][1] ، أخذ عنه أبو البقاء فقه ابن حنبل .

٢ ـ أحمد بن المبارك المرقّعاتيّ[2] أبو العبّاس ، لم تشر المصادر إلى ما أخذ عنه أبو البقاء .

٣ ـ طاهر بن محمّد بن طاهر الهمذانيّ أبو زرعة [ت : ٥٩٦][3] ، أخذ عنه الحديث في بغداد .

٤ ـ عبد الرحمن بن عليّ أبو الفرج بن الجوزيّ[4] ، والراجح أخْذُه عنه الحديثَ وفقه ابن حنبل .

٥ ـ عبد الله بن أحمد أبو محمّد المعروف بابن الخشّاب [ت : ٥٦٧ هـ][5] ، وهو أكبر شيوخه في النحو ، وتأثُّره به وبكتابه (المرتجل) ظاهرٌ في اللباب . وإلى جانب النحو أخذ عنه أبو البقاء الفرائض والحساب واللغة .

٦ ـ عبد الله بن محمّد أبو بكر النقّور[6] ، وهو محدِّث ثقة أخذ عنه الحديث .

٧ ـ عليّ بن الحسن بن عساكر البطائحيّ الضرير المقري [ت : ٥٧٢ هـ][7] ، أخذ عنه القراءات وسمع الحديث .

---

(١) ترجمة النهروانيّ في الوافي بالوفيات ٣٤٦/٥ ، والمنتظم ٢٠١/١٠ .

(٢) ترجمة المرقّعاتيّ في شذرات الذهب ٢١٧/٤ .

(٣) ترجمة أبي زرعة الهمذانيّ في التكملة لوفيات النقلة ٢٩١/٢ ، والذيل على طبقات الحنابلة ٣٩٩/١ .

(٤) ترجمة ابن الجوزيّ في وفيات الأعيان ٢٨٨/٢ ، وشذرات الذهب ٢٢٢/٤ .

(٥) ترجمة ابن الخشّاب في إنباه الرواة ٩٩/٢ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ١٧/٢ .

(٦) ترجمة ابن النقور في مرآة الجنان ٣٧٨/٣ .

(٤)(٧) ترجمة البطائحيّ في شذرات الذهب ٢١٣/٤ ، والمنتظم ٢٢٩/١٠ .

٨ ـ عليّ بن عبد الرحيم بن الحسن المعروف بابن العصّار [ت : ٥٧٦ هـ][1] ، درس عليه اللغة .

٩ ـ محمّد بن عبد الباقي المعروف بابن البطي البغداديّ [ت : ٥٦٤ هـ][2] ، سمع منه الحديث .

١٠ ـ محمّد بن علي بن المبارك أبو الفضل مؤيّد الدين المعروف بابن القصّاب [ت : ٥٩٢ هـ][3] ، أخذ عنه اللغة .

١١ ـ محمّد بن محمّد بن محمّد بن الحسين أبو يعلى الصغير [ت : ٥٦٠ هـ][4] ، وهو شيخ أبي البقاء في الفقه الحنبليّ .

١١ ـ يحيى بن نجاح بن مسعود أبو البركات الحنبليّ اليوسفيّ [ت : ٥٦٩][5] ، وهو من شيوخ العكبريّ في اللغة والأدب .

١٣ ـ يحيى بن هبيرة بن محمّد أبو المظفّر الذهليّ الشيبانيّ [ت : ٥٦٠ هـ][6] ، من شيوخه في الحديث .

١٤ ـ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله أبو البركات الأنباريّ [ت : ٥٧٧ هـ][7] ، وقد أرجأنا الحديث عنه ، ولم نسلكْه في موضعه من شيوخ العكبريّ ، لأنّ كتب التراجم أغفلته وهي تذكر شيوخ أبي البقاء ، وتفرّد أبو حيّان الأندلسيّ بهذا الذكر ، فقال وهو يتحدّث عن كتاب (التبيين عن مذاهب النحويّين) ، الذي تحدّث فيه

(١) ترجمة ابن العصّار في بغية الوعاة ١٧٥/٢ ، ومعجم الأدباء ١١/١٤ .
(٢) ترجمة ابن البطي في شذرات الذهب ٢١٣/٤ ، والمنتظم ٢٢٩/١٠ .
(٣) ترجمة ابن القصاب في الوافي بالوفيات ١٦٨/٤ ، والنجوم الزاهرة ١٣٩/٦ .
(٤) ترجمة أبي يعلى الصغير في المنتظم ٢١٣/١٠ ، والوافي بالوفيات ١٦٠/١ .
(٥) ترجمة أبي البركات اليوسفي في ذيل طبقات الحنابلة ٣٣١/١ .
(٦) ترجمة أبي المظفر الذهليّ في ذيل طبقات الحنابلة ٢٥١/١ ، والنجوم الزاهرة ٣٦٩/٥ .
(٧) ترجمة أبي البركات الأنباريّ في وفيات الأعيان ١٣٩/٣ ، وإنباه الرواة ١٦٩/٢ .

أبو البقاء عن مسائل الخلاف ، قال أبو حيّان : « هذه المسائل المنقولة عن أبي البقاء هي التي زادها ففي كتابه على كتاب شيخه أبي البركات الأنباريّ المسمّى بكتاب الإنصاف ، وذكر أبو البقاء في كتابه جميع المسائل التي ذكرها شيخُه في كتاب الإنصاف مسألة مسألة ، وزاد هذه »[1] .

ارتاب محقّق (التبيين) في أن يكون أبو البركات شيخ أبي البقاء ، وعلّل ارتيابه بثلاث علل : أُولاها التنافس « فكلّ واحد منهما يرى أنّه ندٌّ لصاحبه »[2] ، والثانية اختلافُهما في المذهب « ابن الأنباريّ شافعيّ المذهب ، والعكبريّ حنبليّ »[3] ، والثالثة اختلافهما في الخلق ، ويتمثّل ذلك في « صداقة أبي البقاء للوزراء والخلفاء ... وابنُ الأنباري زاهد متقشّف »[4] .

وفي هذه العلل نظر ، فهي لا تقوم دليلاً على الإنكار ، لأنّ التنافس بينهما لا يلغي دراسة أحدهما على الآخر ، والقول بأنّهما ندّان يصدق على العكبريّ بعد أن حصف عقله ، واكتمل علمه ، ولا يصدق عليه وهو تلميذ ، فما الذي يمنعه من الأخذ عن أبي البركات في سنّ الطلب ، وأبو البركات أكبر منه بأربعين سنة ؟ والخلاف المذهبيّ لم يمنع حنفيّاً من دراسة الفقه على شافعيّ ولا حنبليّاً من دراسته على مالكيّ ، فكيف يمنعهما من دراسة النحو ؟ وإذا كان في أبي البقاء ميلٌ إلى أُولي الأمر فإنّ هذا الميل لا يظهر في سنّ التحصيل ، وإنّما يظهر بعد اكتمال العلم ونضج الشخصيّة ، فما الذي يمنع الأنباريّ من إقراء العكبريّ قبل أن يتودّد إلى الساسة ، ويتخلّق بخلق يبغّضه إلى شيخه ؟

---

(١) تذكرة النحاة ٧١٥ .

(٢) التبيين عن مذاهب النحويّين البصريّين والكوفيّين ٨٩ .

(٣) التبيين ٩٠ .

(٤) التبيين ٩٠ .

إنَّ هذه العلل التي تدفع إلى إنكار تلمذة العكبريّ للأنباريّ لا تعدل قوّة الدلالة على صحَّتها . وممَّا يرجِّحها أنَّ الرجلين عاشا في بغداد ولم يبرحاها ، وأنَّ الفارق بينهما في السنِّ هو الفارق الذي يقتضيه درسُ أصغرهما على الأكبر . فنحن إلى إثبات ما في تذكرة أبي حيان أمْيَلُ ، وليس لنا أن ننكره إلاَّ بدليل ، يدحضُ دلالة النصِّ الصريح .

د ـ تلاميذه :

قرأ على أبي البقاء كثير من التلاميذ ، يستطيع الباحث أن يحصي منهم أكثر من أربعين[1] تلميذاً بين أئمّة وحفظة ونحاة ومؤرِّخين . ومن أشهرهم :

١) عبد الحميد بن هبة الله بن محمَّد بن الحسين بن أبي الحديد شارح نهج البلاغة [ت : ٦٥٥ هـ][2] .

٢) وعبد العظيم بن عبد القويّ أبو محمد زكيّ الدين المنذريّ الحافظ [ت : ٦٥٦ هـ][3] .

٣) وياقوت بن عبد الله الروميّ الْحَمَويّ صاحب المعجمين : معجم الأدباء ومعجم البلدان [ت : ٦٢٦ هـ][4] .

أمّا تلاميذه الذين نصَّت كتب التراجم على أنَّهم درسوا النحو على أبي البقاء فهم :

٤) أحمد بن عليّ أبو العباس الأزديّ المهلَّبي الحمصيّ النحويّ [ت : ٦٤٤ هـ][5] .

٥) عبد الرحمن بن نجم أبو الفرج المشهور بابن الحنبليّ [ت : ٦٣٤ هـ][6] .

(١) انظر مقدمة التبيين ، فقد أحصى محقّق الكتاب الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين تلاميذ أبي البقاء ، وشفع اسم كل تلميذ بالمصادر التي ترجمت له : ٢١ ـ ٢٨ .

(٢) ترجمة ابن أبي الحديد في مرآة الزمان ٦٢/١ ، وفي وفيات الأعيان ٣٤٢/٧ .

(٣) ترجمة المنذريّ في فوات الوفيات ٢٩٦/١ ، وطبقات الشافعيّة للسبكيّ ١٠٨/٥ .

(٤) ترجمة ياقوت في إنباه الرواة ٧٤/٤ ، وفي وفيات الأعيان ١٧٨/٥ .

(٥) ترجمة أبي العباس الأزديّ في البلغة ٢٧ ، والعبر ١٨٣/٥ .

(٦) ترجمة ابن الحنبليّ في ذيل طبقات الحنابلة ١٩٣/١ ، وشذرات الذهب ١٦٤/٥ .

٦) عبد الصمد بن أحمد القطيعيّ المحدِّث النحويّ [ت : ٦٧٦ هـ][١] .

٧) القاسم بن أحمد علم الدين اللورقيّ الأندلسيّ [ت : ٦٦١ هـ][٢] .

٨) يحيى بن أبي منصور المفتي المعمر أبو زكريّا بن الصيرفيّ المشهور بابن الحبيشيّ [ت : ٦٧٨ هـ][٣] .

هـ ـ أخلاقه ومنزلته :

كان أبو البقاء ثقة صدوقاً فيما ينقله ويحكيه ، غزير الفضل ، كامل الأوصاف ، متديِّناً ، رقيق الشمائل ، سريع الدمعة ، ورعاً ، صالحاً ، قليل الكلام ، لا يتكلَّم إلاَّ في علم ، أو فيما لابدّ منه[٤] . وصفه ابن النجَّار أحد تلاميذه ، فقال : « كان حسن الأخلاق متواضعاً ، كثير المحفوظ ، يحيا للاشتغال والإشغال ليلاً ونهاراً »[٥] .

انقطع العكبريّ للعلم ، فكانت « زوجته تقرأ له بالليل كتب الأدب وغيرها ... وكان إذا أراد أن يصنِّف كتاباً أُحضرت له مصنَّفات في ذلك الفنِّ ، وقرئت عليه ، فإذا حصَّله في خاطره أملاه »[٦] ، وهذا الانقطاع للعلم جعله بارعاً في علوم كثيرة . قال ابن العماد الحنبليّ : « قال ناصح الدين بن الحنبليّ : كان إماماً في علوم القرآن ، إماماً في الفقه ، إماماً في اللغة ، إماماً في النحو ، إماماً في العروض ، إماماً في الفرائض ، إماماً في الحساب ، إماماً في معرفة المذهب ، إماماً في المسائل النظريّات ... وقال ابن الجيش : وله في كلِّ هذه العلوم تصانيف كبار وصغار ومتوسِّطات »[٧] . وقال

(١) ترجمة القطيعيّ في ذيل طبقات الحنابلة ١١٠/١ ، ٢٩١ .

(٢) ترجمة اللورقيّ في معجم الأدباء ٢٣٤/١٦ ، وإنباه الرواة ١٦١/٤ .

(٣) ترجمة ابن الحبيشيّ في العبر ٣٢١/٥ ، وشذرات الذهب ٣٦٣/٥ .

(٤) نكت الهميان ١٧٩/١ .

(٥) شذرات الذهب ٦٨/٥ .

(٦) شذرات الذهب ٦٩/٥ .

(٧) شذرات الذهب ٦٩/٥ .

ابن خلّكان : « لم يكن في آخر عمره في عصره مثله في فنونه ، وكان الغالب عليه علم النحو ، وصنَّف فيه مصنَّفات كثيرة »[1] .

على هذا النحو من الإخلاص للعلم عاش أبو البقاء ثمانية وسبعين عاماً ، قضاها في الدرس والتدريس والتأليف ، فقد توفِّي سنة ٦١٦ هـ بعد أن أثرى المكتبة العربيَّة بمؤلَّفات متعدِّدة الأغراض ، أكثرها في النحو .

و ـ آثاره في النحو :

قال الدكتور عبد الإله نبهان : « خلَّف أبو البقاء مؤلَّفات كثيرة ، بلغ تعدادها بحسب إحصائي لها في مختلف المصادر خمسة وخمسين مؤلَّفاً »[2] ، وأوصلها غيره إلى تسعة وخمسين[3] ، ولا يعنينا منها إلا ما ألَّفه في النحو .

أحصينا ما بلغنا من آثار العكبري في النحو فتحصَّل لنا تسعة عشر كتاباً بين مطبوع ومخطوط ومذكور في كتب التراجم ، وهي :

١ ـ الأربعة في النحو : ذكره السيوطيّ في البغية ٣٩/٢ .

٢ ـ الإشارة في النحو : ذكرته كتب كثيرة منها نكت الهميان ١٨٠ ، والبغية ٣٩/٢ .

٣ ـ إعراب الحديث : حقَّقه الدكتور عبد الإله نبهان ، وطبعه طبعتين ، الثانية منها تمَّت في دار الفكر بدمشق سنة ١٩٨٦ م .

٤ ـ إملاء ما منَّ به الرحمن أو إعراب القرآن : وهو مطبوع عدة طبعات ، طبعت الأخيرة منها دارُ الكتب العلميَّة ببيروت سنة ١٩٧٩ م .

---

(١) وفيات الأعيان ٣٨٦/٢ .

(٢) إعراب الحديث تح د . عبد الإله نبهان ١٤ .

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين ٣٦ ـ ٦٨ .

٥ ـ الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح : ذكره صاحب النكت ١٧٩ ، وصاحب البلغة ١٠٨ ، وغيرهما .

٦ ـ التبيين عن مذاهب النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين : حقَّقه الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، وطبعته دارُ الغرب الإسلاميّ ببيروت سنة ١٩٨٦ م .

٧ ـ الترصيف في علم التصريف : ورد ذكره في النكت ١٧٩ ، والبلغة ١٠٨ ، وكتب أخرى كثيرة .

٨ ـ تلخيص التنبيه لابن جني : ذكرته كتب كثيرة منها النكت ١٧٩ ، وطبقات النحاة ٢٣٠ .

٩ ـ التلخيص في النحو : ذكرته كتب كثيرة منها النكت ١٨٠ ، والبغية ٣٩/٢ .

١٠ ـ التلقين في النحو : ورد ذكره في النكت ١٧٩ ، والبغية ٣٩/٢ ، وغيرهما .

١١ ـ التهذيبُ في النحو : ذكره النكتُ ١٧٩ ، والبغية ٣٩/٢ .

١٢ ـ شرح أبيات كتاب سيبويه : ورد ذكره في النكت ١٧٩ ، وطبقات النحاة ٣٣٠ ، وغيرهما .

١٣ ـ شرح الإيضاح والتكملة لأبي عليّ الفارسيّ : ورد ذكره في إنباه الرواة ١١٧/٢ ، والبغية ٣٩/٢ ، وغيرهما .

١٤ ـ شرح الحماسة وإعرابها : ورد ذكره في النكت ١٧٦ ، والبلغة ١٠٨ ، وغيرهما .

١٥ ـ شرح لاميَّة العرب : طبع عدَّة طبعات أحدثُها التي حقَّقها محمد أديب جمران ، ونشرها المكتب الإسلامي ببيروت سنة ١٩٨٤ م .

١٦ ـ شرح اللمع لابن جني : ورد ذكره في إنباه الرواة ١١٧/٢ ، وكشف الظنون ١٥٦٣/٢ .

١٧ ـ شرح المفصَّل في النحو للزمخشريّ ذكره النكت ١٧٩ ، وهديَّة العارفين ٤٥٩/١ .

١٨ ـ اللباب في علل البناء والإعراب : وهو هذا الكتاب الذي بين يديك ، ونتحدَّث عنه بعدُ حديثاً مفصَّلاً .

١٩ ـ مقدِّمة في النحو : ورد ذكر هذا الكتاب في النكت ١٨٠ .

وإذا ثبت أنَّ العكبريّ ألَّف كلَّ ما نسب إليه ـ وهو تسعة وخمسون كتاباً تسعة عشر منها في النحو ـ فهذا يعني أنَّ ثلث مؤلَّفاته في النحو ، وأنَّ النحو من بين تسعة العلوم التي كان يفتي فيها كان الغالب عليه . وليس لنا أن نحكم على كتبه بأسمائها ، وإن كان بعضها يشير اسمُه إلى ما فيه . فتلخيص التنبيه ، والتلخيص في النحو تدلُّ أسماؤها على أنَّها كتيِّبان . والإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح ، وشرح أبيات كتاب سيبويه تمُّ أسماؤهما على ما فيهما ، فهما بكتب الشواهد أشبه . وكتاب التبيين في اختلاف النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين توهم الإنصاف ، ناقش فيه العكبريّ أربعاً وثمانين مسألة خلافية . وإعراب الحديث ، وشرح لامية العرب من كتب الأعاريب .

غير أنَّ أرقى ما ارتقى إليه التأليف في النحو عند العكبريّ يتمثل في كتابه (اللباب في علل البناء والإعراب) ، الذي سنخصُّه ، قبل أن نقدِّمه إلى القارئ محقَّقاً ، بدراسة موجزة ، تعقب حديثنا عن مذهب الشيخ في النحو ، فما مذهبه ؟

ز ـ مذهبه في النحو :

ذكرت كتب التراجم أن العكبري كان متعصِّباً لمذهب أحمد بن حنبل في الفقه[1] ، ولم أجد فيها ما يشير إلى مذهبه في النحو ، غير أنَّ نفراً من الدارسين المحدِّثين أبوا إلاَّ أن

(١) جاء في سير أعلام النبلاء ٩١/٢٢ : « وقد أرادوه على أن ينتقل من مذهب أحمد فقال : وأقسم لو صببتم الذهب عليَّ حتى أتوارى به ما تركت مذهبي » .

يلحقوه بمذهب من مذاهب النحو ، فألحقه بعضهم بمدرسة بغداد ، وبعضهم بمدرسة الكوفة .

ألحقه الدكتور شوقي ضيف بالبغداديّين ، وحجّته أنّ « صلته بالشيخين أبي عليّ الفارسي وابن جني تتّضح في شرحه لإيضاح الأوّل ولُمَع الثاني » ، وأنّنا « إذا رجعنا إلى آرائه المنثورة في كتب النحو وجدناه يتّبع الفارسيّ في كثير منها »[1] .

ونحن ـ على إقرارنا بأنّ فيما ذكره الدكتور ضيف ما ينمّ على ميل العكبريّ إلى ابن جني وشيخه ـ نرى أنّ ذلك لا يقوم حجّة على بغداديّة الشيخ . فقد انقضّ الفرّاء ـ والكلام للدكتور شوقي ضيف نفسه ـ على كتاب سيبويه رأسِ البصريّين ، يلتهمه التهاماً ، حتى قيل : إنّ الفرّاء مات « وتحت رأسه كتاب سيبويه »[2] . ومع ذلك لم ينسب الفرّاء إلى مدرسة البصرة ، وإنّما نسبت إليه مدرسة الكوفة بعد الكسائيّ .

ولَمّا كان نَحْوُ البغداديّين يقوم على التوفيق بين مدرستي الكوفة والبصرة فمن المحتمل أن يكون الرأي المنسوب إلى أحد البغداديّين رأياً بصريّاً أو كوفيّاً ، ثمّ غيّره المتأخّرون بعض التغيير ، فلماذا ينسب الآخذ به إلى بغداد ، ولا ينسب إلى من أخذ عنهم نحاة بغداد ؟ قد تجد في كتب المتأخّرين رأياً ، رآه أوائل البصريّين ، ثمّ اعتقده بعض البغداديّين ، ثم اختاره العكبريّ ، فليس لك أن تجعل مثل هذا الرأي حجّة على بغداديّة أبي البقاء ، ولا أن تغفل عزوه إلى مبتكريه من الأوائل أصحاب الحقّ فيه .

ولعلّ أفضل الأدلّة على إثبات بغداديّة الشّيخ أو نفيها عنه إحصاء ما في كتاب واحد من كتبه المتخصّصة بالنحو من آراء البغداديّين والبصريّين والاحتكام إلى الأرقام . ولو استعرضت مائة ورقة من مخطوطة اللباب لم تجد فيها إلاّ رأياً واحداً

---

(١) المدارس النحويّة ٢٧٩ .

(٢) المدارس النحويّة ١٩٣ .

لابن جني ، وهو « أنَّ الحركة تنشأ بعد الحرف »[1] ، ذكره العكبريّ وردَّ عليه ، ومع هذا الرأي تجد ستة آراء لأبي عليّ الفارسيّ ، سالمه الشيخ في أربعة منها ، وخاصمه في اثنين ، لكنَّه لم ينوّه به قطّ .

الحقُّ أنَّ العكبريّ لم يكن بغداديّاً ، وإنَّما كان يتَّكئ على آراء البغداديِّين في ترجيح آراء البصريِّين . ومِمَّا يظاهر دعوانا أنَّ العكبريّ ذكر سيبويه ثلاثاً وثلاثين مرَّة في (اللباب) ، وقبس من كلامه شذرات ، وحاط آراءه بالإكبار ، فأنَّى لنا أن ننزعه من منبته في مدرسة البصرة لنغرسه في مدرسة بغداد ؟

وإذا كان لإخراج العكبريّ من مدرسة البصرة وإدخاله في مدرسة بغداد بعضُ المسوِّغات الواهية فليس لسلكه في سلك الكوفيِّين مسوِّغ واحد . ومع ذلك ذهب الأستاذ محمَّد الطنطاويّ إلى أنَّه كوفيّ ، فقال : « ألَّف بعد ابن الأنباريّ أبو البقاء العكبريّ كتابه (التبيين في مسائل الخلاف بين البصريِّين والكوفيِّين) ، ولم نعثر على هذا الكتاب ، إلاَّ أنَّ المعروف عن العكبريّ أنَّه كوفيّ النزعة ، كما يتَّضح جليّاً من مؤلَّفاته »[2] ، فما المؤلَّفات التي استقى منها الباحث هذه المعرفة الجليّة ؟

يبدو أنَّ الكتاب الذي استقى منه الأستاذ محمَّد الطنطاويّ هذه المعرفة هو (شرح ديوان المتنبي) المنسوب إلى العكبريّ . وهذا الشرح كتاب أدب ولغة قبل أن يكون كتاب نحو وصرف ، ونسبته إلى أبي البقاء مطعون فيها[3] . واليوم بعد وقوفي على كتاب التبيين ، وتحقيقي مع أخي الدكتور عبد الإله نبهان كتاب اللباب أوسع ما وصل إلينا من كتب العكبريّ في النحو يمكن وضع الشيخ حيث يجب أن يوضع .

---

(١) انظر همع الهوامع ٢٠/١ ، وهذا الكتاب ١٩ .

(٢) نشأة النحو ١٨٠ .

(٣) انظر مقالة الدكتور مصطفى جواد في مجلَّة مجمع اللغة العربية بدمشق المنشورة في العددين الأوَّل والثاني من المجلَّد الثاني والعشرين .

وسيظهر للقارئ أنَّ العكبريّ بصريّ مخلص لسيبويه في النحو إخلاصه لابن حنبل في الفقه .

ومن الأدلَّة القاطعة على صحَّة ما نذهب إليه إقرار الشيخ بالانتماء إلى البصريِّين ، من ذلك قوله : « الاسم مشتقٌّ من السموِّ عندنا ، وقال الكوفيُّون : هو من الوسم ، فالمحذوف عندنا لامه ، وعندهم فاؤه »[1] .

ومن الأدلَّة القوية تبنِّيه الأصول البصريَّة ، ومثال هذا التبنِّي قوله : « العامل في الفاعل والمفعول الفعل . وقال بعض الكوفيِّين : العامل في المفعول الفعل والفاعل معاً . ومنهم من قال : الفعل عامل في الفاعل ، والفاعل عامل في المفعول »[2] . ورأي العكبريّ مستمدٌّ من أصل بصريّ هو : الأصل في الأسماء ألاَّ تعمل .

ومنها ردّه على الكوفيِّين ودحضُه آراءهم على نحو ليِّن حيناً ، عنيف في أكثر الأحيان . فهو لم يذهب مذهب الكوفيِّين في مسائل الخلاف الأربع والتسعين التي انطوى عليها الجزء الأوَّل من اللباب إلاَّ في مسألة واحدة ، وهي قولهم : إنَّ (لعلَّ) و (علَّ) لغتان[3] ، لا يحكم في إحداهما بالزيادة ولا في الأخرى بالحذف . أمَّا المسائل الأخرى الثلاث والتسعون فقد كان فيها الخصم اللدود لنحو الكوفة ونحاتها . واتَّخذت خصومته أشكالاً منها :

اتِّهام أصحاب الكوفيِّين بالرشوة في المسألة الزنبوريَّة ، قال أبو البقاء : « إنَّ الذين اجتمعوا بباب يحيى بن خالد من العرب بذل لهم أصحاب الكسائيّ والفرَّاء مالاً على أن يقولوا بما يوافق قولهم »[4] .

ومنها إبطال آرائهم ، كقوله : « ولا يعطف بـ (لكنْ) إلاَّ بعد النفي ، وذهب الكوفيُّون إلى العطف بها بعد الثبات ، وهذا باطل »[5] .

---

(١) التبيين ١٣٢ .

(٢) التبيين ٢٦٣ .

(٣) اللباب : ١٥٣/١ ، ٢٤٦ .

(٤) اللباب (أي هذا الكتاب) ٤١٠/١ .

(٥) اللباب ٣٥٠/١ .

ومنهـا الحكم عليهم بفسـاد الآراء ، كقولـه : « لا يجـوز أن تبنى (كان) لمـا لم يُسمَّ فاعله ... وقال الفرّاء : يجوز ، وهو فاسد »[1] .

ومنها تخطئتهم والزراية بهم ، نحو : « والميم الزائدة في قولك : (اللهم) عوض من (يا) . وقال الكوفيُّون : أصلُه : يا الله أمنا بخير ، وهو غلط »[2] .

وكان العكبريّ في ردِّه على الكوفيِّين يصمُ أقوالهم بالشذوذ أحياناً ، من ذلك قوله : « (منذ) مفرد عند البصريِّين ومركَّب عند الكوفيِّين ... ثُمَّ دعوى التركيب تفسـد من جهة أخرى ، وتلك الجهة هي ما يلزم من كثرة التغيير والحذف والشذوذ ... وذلك كلّه يخالف الأصول »[3] .

وكان يرمي آراءهم بـالضعف الشـديـد ، كقـولـه : « (لكنّ) مفردة ، وقـال الكوفيُّون : هي مركبّة من (لا) و (إنّ) و (الكاف) الزائدة و (الهمزة) محذوفة . وهذا ضعيف جدّاً »[4] .

ومـا أوردنـاه هنـا ليس إلاَّ نموذجـات قليلـة موجزة من مسـائـل كثيرة ، بسطهـا العكبريُّ في لبـابـه وعلَّلهـا . ولـو شئت أن تحصي مسـائلـه المحلَّلـة المعلَّلـة في الرَّدِّ على الكوفيِّين لتحصَّل لك من كتاب اللباب وحدَه ما لم يتحصَّل لك من كتب كثيرة ، تبزّه تفصيلاً وتطويلاً ، ويبزهـا تـدليلاً وتعليلاً ، ولخرجت بتصـوُّر واضـح هـو أنَّ مـذهـب العكبريّ بصريّ ، لا يأخذ من نحو الكوفة وبغداد إلاَّ شذرات يسيرة[5] .

---

(١) اللباب ١/١١٩ .

(٢) اللباب ١/٢٧١ .

(٣) اللباب ١/٢٩٩ .

(٤) اللباب ١/١٥٢ .

(٥) لنا في هذا الموضوع بحث مفصَّل نشرته مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبيّ في العـدد الثـالث - حزيران ١٩٩١ م .

اللباب

في علل البناء والإعراب

أ ـ اسم الكتاب ونسبته إلى العكبري :

كادت كتب التراجم تجمع على أنَّ اسم هذا الكتاب الذي نقدِّمه اليوم إلى القارئ هو (اللباب في علل البناء والإعراب) ، غير أنَّه طرأ على هذا الاسم تغيير قليل لدى نفر ممَّن ترجموا للعكبريّ ، وسردوا مصنَّفاته . فقد سمَّاه ابن العماد (اللباب في البناء والإعراب)[1] ، وسمَّاه ابن خلكان (اللباب في علل النحو)[2] . والإمامُ شمسُ الدين الذهبيّ سكت عن ذكره ، وقال بعد أن سرد طائفة من كتب الشيخ ، وله « أشياءُ سمَّاها ابن النجَّار وتركتها »[3] ، ولا يخامرنا الشكّ في أنَّ اللباب أحدُ هذه الأشياء المتروكة . وليس في إغفاله ما يثير الشبهة في نسبة الكتاب إلى أبي البقاء ، لإجماع كتب التراجم الأخرى على الأمرين : اسم الكتاب ، ونسبته إلى العكبريّ .

ب ـ مخطوطتاه :

يبدو أن شهرة الكتاب شاعت في حياة المؤلِّف ، وبعد وفاته ، فأقبل عليه الناس ينسخونه ويدرسونه . ويبدو أنَّ إيثاره الإيجاز والدِّقَّة والعمق والوضوح دفع الناس إلى العناية به ، فتناقله المقبلون على دراسة علمي النحو والصرف ، وصانوا نسخه من الضياع ، واستطعنا أن نظفر باثنتين منها ، وأن نصنع منهما هذا الكتاب .

---

(١) شذرات الذهب ٦٨/٥ .

(٢) وفيات الأعيان ١٠٠/٣ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٩١/٢٢ .

أولى النسختين نسخة الأحقاف ، ورمزها ههنا (ح) وموطنها مكتبة الأحقاف في اليمن الجنوبي ، ورقمها ثَمَّ (١٣ نحو تريم) ، وتنتمي إلى مجموعة آل يحيى . ومن معهد المخطوطات العربيَّة بالكويت جئنا بصورتها . وهي نسخة عتيقة كتبت بخط النسخ ، وعرتها رطوبة وساورتها أرضة ، لكنَّها ظلَّت جيِّدة نفيسة ، وتأتي نفاستها من قدمها . فقد كتبت سنة ٦١٢ هـ ، أي : قبل وفاة المؤلِّف بأربع سنين ، وعدد ألواحها (١٨٦) وقياسها ١٧ × ٢٥ سم ، وفي نهايتها كَتَب ناسخُها نصر بن سرخاب أنَّه أتمَّ كتابتها في الثالث عشر من رجب سنة ٦١٢ هـ . ومن باب ردّ الفضل إلى ذويه نزجي الشكر إلى الأستاذ فيصل عبد السلام الحفيان الذي قدم إلينا هذه النسخة القيمة جزاه الله عنا وعن العكبري خير الجزاء وأوفاه .

والثانية المخطوطةُ المصريَّة ، ورمزها ههنا (م) ، ورقمها في مكتبة الأزهر ٧٧٧ (٥٦٠٢ نحو) وعدَّة ألواحها ٢٠٨ ، وهي مكتوبة بخطّ النسخ ومضبوطة بالشكل ، وعنوانات الأبواب مرسومة بأحرف كبيرة واضحة ، واسم كاتبها عليّ بن مروان النحويّ ، ومكان نسخها بغداد ، وتاريخ الفراغ منه يوم الاثنين الثالث عشر من رمضان سنة ٦١٧ هـ ، أي بعد موت المؤلِّف بعام واحد ، فكأنها كتبت في عهده .

ويبدو أنَّ في المغرب العربيّ والعراق نسختين أُخرَيَيْن أعيانا الوصولُ إليهما بعد سعي أخطأه النجح ، وأنَّ أولاهما في جامع القرويين ، والثانية في جامعة البصرة . وممَّا شجَّعنا على الرضى عمَّا لدينا ، والاكتفاء به جودةُ نسختي الأحقاف والأزهر ، وقِدَمُها .

جـ ـ مصادره :

درج بعض المصنِّفين على عزو الأقوال التي يثبتونها في كتبهم إلى أصحابها ، وقيَّد آخرون هذا العزو بأسماء الكتب التي قبسوا منها . ولم يكن أبو البقاء يلتزم الدِّقَّة في هذا العزو ، بل كان يكتفي بردِّ أقوالٍ قليلة إلى ذويها ، وبردِّ أقلّ هذه الأقوال إلى كتب سمَّاها بأسمائها وأسماء مؤلِّفيها . وعذرُه في إغفال ما أغفل الضرُّ ، فقد أضرَّ في

طفولته بالجدريّ ، وألجأه الضرُّ إلى أن يقرأ بعيني زوجته التي « كانت تقرأ له بالليل كتب الأدب وغيرها »[1] ، فإذا أراد أن يصنِّف كتاباً « أحضرت له مصنفات في ذلك الفنّ وقرئت عليه ، فإذا حصَّله في خاطره أملاه »[2]. وما نظنُّ اللباب ـ واسمه ناطق بما فيه ـ إلاَّ لباب كتب كثيرة قرئت عليه ، فاختزنتها حافظته ، ثمَّ عمل فيها عقله الذكيّ ، فماز العلل من القواعد ، ونسَّق هذه العلل ، ووزعها على أبواب النحو ، وشقَّ عليه ـ وهو لا يبصر ما يُقرأ له ـ أنْ يُقيِّدَ كلَّ قول بكتاب ، فأملى ما أملى مرسلاً مغفلاً .

غير أنَّه روى طائفة من أقوال النحاة مقيَّدة بأسمائهم ، وأشيع النحاة ذكراً في لبابه : سيبويه ، فالأخفش ، فالمبرِّد ، فالفرَّاء ، فالزَّجاج ، فأبو عليّ الفارسيّ ، فالكسائيّ . وبعد الرجوع إلى أقوالهم في مظانِّها تبيَّن لنا أنَّ العكبريّ ـ وقد عرفت ضرَّه وعذره ـ لم يكن دقيقاً في النقل ، بل كان ينقل آراء النحاة ملخَّصة ، أو يستخلص الأفكار من الألفاظ ، ثم يكسوها أردية من نسجه ، فتمازج كلامه ، وتنتظم في أسلاكه .

ومع أنَّه لم يكن يسمِّي كتب النحاة فإنَّنا ظفرنا في الجزء الأوَّل من اللباب بأسماء ثلاثة من الكتب ، سمَّاها مقرونة بأسماء مؤلِّفيها ، وهي : كتاب الشعر لأبي عليّ الفارسيّ[3] ، وكتاب الجمل للزجَّاجيّ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ[4] .

ولا يذهبنَّ بك الظنّ إلى أنَّ العكبريّ ـ وهو أبعد الناس عن الاختلاس ـ كان يغير على كتب السابقين ، فيسلب ما فيها ، ويدَّعيه لنفسه . لقد كان يعزو صفوة الآراء إلى

---

(١) شذرات الذهب ٦٩/٥ .

(٢) اللباب ٢٤٦/١ .

(٣) اللباب ٣١٤/١ .

(٤) اللباب ٣٧٩/١ .

غيره ، فإنْ لم ينسبها إلى نحاة يسمِّيهم قال : « ومذهب المحقِّقين ... »[1] أو « ذهب الجمهورُ إلى ... »[2] . وليس في الجزء الأوَّل كلّه إلاَّ ثلاثة مواضع أو أربعة أفتى فيها برأي نسبه إلى نفسه . من ذلك قوله في إعراب (إيَّاك والشَّر) : « والمختار عندي أن يقدّر له فعل يتعدَّى إلى مفعولين ، نحو : جنِّب نفسك الشرَّ ، فنفسك في موضع إيَّاك »[3] .

د ـ تأثيره :

وإذا كان اللباب عصارة ما سبقه من كتب النحاة فإنَّ هذه العصارة تغلغلت في أعراق الكتب اللاحقة ، وأثَّرت فيها . لقد قدَّر النحاة اللباب حقَّ قدره ، وأخذوا منه العلل ، وكانوا فريقين : فريقاً يأخذ ويسكت عمَّا يأخذ ، وفريقاً يذكر اسم الكتاب والكاتب .

وليس من الصعب أن نتعقَّب الفريق الأوَّل ، فنبيِّن الآخذ والمأخوذ ، لكنَّ كلامنا يُحمل على الظنِّ لا على اليقين . أمَّا الذين اقتبسوا وصرَّحوا فهم كُثُرٌ ، ومنهم شمس الدين القُرشي الكيشيّ [ت : ٦٩٥ هـ] صاحب (الإرشاد إلى علم الإعراب) . فقد أثبت في كتابه ما قال العكبريّ في منع (أُخَر) من الصرف ، وعزا كلامه إلى اللباب[4] . وربَّما قبس أقباساً لم يعزها ، وتتبَّعها محقِّقاً الكتاب ، حتَّى إنَّها جعلا اللباب مصدراً من مصادر (الإرشاد) بعد كتاب سيبويه[5] .

ولو شئت أن تنقِّب في كتب المتأخِّرين لتحصي ما فيها من أقوال العكبريّ في اللباب لأعياك الأمر . وحسبنا أن نشير ههنا إلى أنَّ السيوطيّ قبس منه شذرات أثبتها

---

(١) اللباب ٣١/١ .
(٢) اللباب ٢١٨/١ .
(٣) اللباب ٣٨١/١ .
(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٢٢ .
(٥) الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٥ .

في كتابَيْه : (الأشباه والنظائر في النحو)[1] ، و (همع الهوامع)[2] . وإلى أنَّ الزركشيّ في كتابه (البرهان في علوم القرآن)[3] نقل منه فقرات أثبتها في ثناياه ، وما هو بكتاب نحو . والفرق بين السيوطيّ والزركشيّ أنَّ الأوَّل كان يُسْقط بعض عبارات اللباب ، وأنَّ الثاني كان ينقل منه نقلاً دقيقاً .

هـ ـ منهجُ العكبريِّ في اللُّباب :

نهج أبو البقاء في اللباب نهجاً واضح القسمات ، وأولى هذه القسمات :

١) **التقسيم** : فقد قسم كتابه أبواباً ، وقسم الأبواب فصولاً ، وألحق بالفصول مسائل تتَّصل بها أو تكملها . ومن يَقِسْ أقسامه تلك بما يقابلها في كتب النحو الأخرى تُفضِ به المقايسة إلى أنَّ العكبريّ لم يكن يلتزم في تقسيمه ما التزمت الكتب الأخرى ، إذ كان يطيل في أبواب ، ويوجز في أخرى وفق ما يجتمع لديه من علل السابقين ، أو ما يستنبط من كلام العرب من مسوِّغات ، يسوِّغ بها البناء والإعراب ، لا وفق ما وضع النحاة من أحكام ، وقعَّدوا من قواعد . ولهذا طال باب الإعراب والبناء ، وباب التثنية والجمع لاحتشاد العلل فيهما ، وقصر باب المفعول له ، وباب عطف البيان لضؤولة حظّها من العلل والمسوِّغات ، وجاء باب (لا) وحدها ـ وهي حرف ـ أطول من أربعة الأبواب التي وقفها العكبريّ على المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول لأجله ، والمفعول معه مجتمعة ، وهي أسماء لها أحكام وشروط وقواعد مفصَّلة في كتب النحو .

---

(١) اقتبس السيوطي من اللباب فقرات ذكرها في الأشباه والنظائر منها قوله : ٤٢/١ « تصغير (ذا) (ذيا) وأصله ثلاث ياءات ... » .

(٢) انظر المواضع التالية في الهمع ١٣/١ « القول يرادف اللفظ » ١٥/١ ، الإعراب وضع مع الكلام . ٢٠/١ الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده ٢٠/١ الحرف مجتمع من حركتين .

(٣) انظر المواضع التالية في البرهان ٢٧٦/١ « كتابه الكلمة على لفظها إلاَّ في خطِّ المصحف » ٢١٢/٤ ، أو العاطفة في النهي ٢٤٧/٤ الآن حدُّ الزمانين .

ويظهر مثل هذا التفاوت في تقسيم الأبواب إلى فصول ، إذ تطولُ فصول حتى يملأ الواحد منها بضع صفحات ، وتقصر فصول حتّى إن بعضها يبنى من سطر واحد ، أو من جملة واحدة ، من ذلك قولُ العكبريّ بعد أن تحدث عن الكلام والقول والجملة : « فصل . وإنّما فرّق بين هذه العبارات في التسمية لاختلاف المعبَّر عنه »[1] . فهذه الجملة وحدها هي الفصل كلّه ، وحقّها أن تكون خاتمة للفصل الذي سبقها . إنّ الفصل عنده لا يعني بالضرورة استقلال الفقرة الواحدة بفكرة واحدة ، وإنّما يعني فصل اللاحق عن السابق ، وهو ما يقابل في كتابتنا الحديثة البدء من أوّل السطر ، ولهذا فقد تقسم الفكرة الواحدة إلى فصول يُتِمُّ بعضها بعضاً .

وقد يسمّي أبو البقاء الفقرة من فقرات اللباب (مسألة) ، فتظنّ أنّ هذا العنوان رأس لمسألة من مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين ، فيصدق ظنُّك حيناً ، ويخيب حيناً ، إذ تجد تحت هذا العنوان حكماً أو قاعدة ، أو تعليقاً على قاعدة ، أو بعضاً من مبحث ، كالمسائل التي ختم بها المؤلف مبحث الممنوع من الصرف ، في الباب الأخير من هذا الكتاب .

والحقّ أنّ تقسيم العكبريّ في الأبواب الستين ـ وهي الجزء الأوّل من اللباب ـ يجانب الدقّة في بعض الأحيان ، لكنّه يفي بما صنع له من تيسير وتنظيم يعينان القارئ على الظفر بطَلِبَتِهِ .

٢) **التعريف بالاشتقاق والحدّ** : لم يكن العكبريّ زاهداً في الإفادة من المنطق لتوضيح القضايا التي يدرسها ، إلاّ أنّه كان ـ على تمرُّسه به ـ يستخدمه بقدر . وهو في استخدام ما يستخدم منه بارع دَرِبٌ . لقد ذكرت كتب التراجم أنّ له كتاباً في الجدل اسمه (الملقح في الجدل)[2] أو (الملقح من الخطل في الجدل)[3] . وهذا يعني أنّه تمرّس

(١) اللباب ٥/١ .

(٢) بغية الوعاة ٣٩/٢ .

(٣) نكت الهميان ١٧٩ ، وطبقات النحاة ٣٢٩ .

بأساليب المناطقة في صياغة الحدود ، غير أنَّه كان يبدأ الباب باللغة ، فيشتقُّ منها ، ثمَّ يشفع الاشتقاق بالحدِّ والاصطلاح ، من ذلك قوله في باب الاستثناء : « هو استفعال من ثنيت عليه أي : عطفت والتفتُّ ، لأنَّ الْمُخْرِج لبعض الجملة منها عاطفٌ عليها باقتطاع بعضها عن الحكم المذكور ... وحدُّه أنَّه إخراج بعض من كلّ بـ (إلاَّ) أو ما قام مقامها »[1] .

وربَّما بدأ بالحدِّ وأتبعه الاشتقاق ، كقوله : « حدُّ البناء لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة ... والبناء في الأصل وضع الشيء على الشيء على وصف يثبت كبناء الحائط »[2] . والشيخ في الحالين إلى الإيجاز أقرب ، وعليه أحرص ، ومن الإطالة والحشو ملول فرور . فقد تجد حدَّ البناء الذي صاغه ببضع كلمات مطوَّلاً عند شيخه ابن الخشَّاب ، مقيَّداً بقيد لا يضيرك التفلُّت منه ، قال ابن الخشَّاب : « وأمَّا البناء فهو لزوم آخر الكلمة لسكون أو حركة ، وذانك السكون والحركة لا يكونان عن عامل كما كانت حركة الإعراب وسكونه عن عامل »[3] . فقد يُخيَّل إلينا أن تقييد الحدِّ بعدم تأثُّر المبنيّ بعامل أولى من إطلاقه ، لكنَّ كلمة (لزوم) أغنت عن القيد ، لأنَّ المعرب لا يلزم حركة واحدة ، إذ تتغيَّر حركته بتغيُّر العوامل .

ومع أنَّ العكبريّ كان يصوغ الحدود صياغة دقيقة فقد تجد في لُبابه حدوداً تعوزها الدِّقَّة ، من ذلك قولُه في تعريف التمييز : « هو تخليص الأجناس بعضها من بعض »[4] وعذره أنَّه لم يكن في هذا الكتاب معنيّاً بالحدود عنايته بالتعليل ، وأنَّه لو أراد الإتقان في هذا الميدان لما أعياه الأمر ، يدلّك على ما نزع مناقشتُه الحدودَ التي صنعها غيره ،

---

(١) اللباب ٢٣٩/١ .

(٢) اللباب ٢٤/١ .

(٣) المرتجل ١٠٠ .

(٤) اللباب ٢٣٤/١ .

واعتراضه على العلل غير الدقيقة ، ودحضها بالمنطق المحضّ والجدل المحكم . فقد اعترض على من عرَّف الاسم الصحيح بأنَّه « مالم يكن حرف إعرابه ألفاً ولا ياء ، قبلها كسرة »[1] ، فقال : « الحدُّ الحقيقيّ لا يكون نفياً ، لأنَّ الحدَّ الحقيقيّ ما أبان عن حقيقة المحدود ، والنفي لا يبين حقيقة المحدود »[1] ، ويدلُّك على ما نزعم اعتراضَه على من ادَّعى أنَّ العامل في المبتدأ تجرُّده من العوامل . قال أبو البقاء : « لا يجوز أن يكون تعرِّيه من العوامل اللفظيَّة عاملاً ، لأنَّ ذلك عَدَمُ العامل ، وعدم العامل لا يكون عاملاً . فإن قيل : العدمُ يكون أمارة لاعلَّة قيل : الأمارة يستدلُّ بها على أنَّ ثَمَّ عاملاً غيرها . وقد اتَّفقوا على أنَّه لاعامل يستدلُّ عليه بالعدم »[2] .

٣) **العناية بمسائل الخلاف** : مسائل الخلاف ميدان رحب جال فيه العكبريّ ، فقارن ووازن ، ومضى يولِّد الأدلَّة ، ويستنبط الحجج ، ويدمغ العلَّة بالعلَّة ، ويَجْبَهُ البرهان بالبرهان . وقد استطعنا أن نحصي في الجزء الأوَّل من اللباب ـ وهو لا يعدُّ في كتب الخلاف ـ أربعاً وتسعين مسألة خلافيَّة ، ذكرها العكبريّ غير متعمِّد ، وإنَّما ذكرها لما يستدعي ذكرها من سَوْق العلل .

وطريقته في عرض الخلاف دقيقة ، أساسُها الإيجاز ونصرة البصرة . فهو يبدأ المسألة بحكم قاطع ينطق به لسان بصريّ ، من ذلك قولُه في اشتقاق الاسم : « واشتقاقه عند البصريِّين من (سما يسمو) إذا علا ، فالمحذوفُ منه لامُه[3] » ، ثمَّ يذكر القول المرجوح ، وهو قول كوفيّ في أغلب الأحيان . لا يذكره لينوِّه به ، بل ليدحضه : « وقال الكوفيُّون : هو من السمة ، فالمحذوفُ فاؤه ، وهو خطأ في الاشتقاق » . وربَّما أغفل حجج الكوفيِّين ، ولهذا كنا نذكر حججهم في الحواشي لنعين القارئ على الإمساك بأزمَّة المسائل ، ولنربط الردّ بالأصل ، ولنضع بين يديه الأدلَّة الكوفيَّة المضعوفة التي

(١) اللباب ٣٠/١ .

(٢) اللباب ٧٨/١ .

(٣) اللباب : ٧/١ .

يفنِّدها العكبريّ . والشيخُ في هذا التفنيد يلتزم المألوف ، وينتبذ الشَّاذّ . فقد أنكر على الفرّاء ترخيمه نحو (سِبَطْر) بحذف حرفيه الثالث والرابع حتى يبقى (ياسب) فقال : « الاسم بعد ترخيمه قد بقي على زنة لا نظير لها في الأسماء ، كحذف الشاء من (حارث) ، فإنَّه جاء على (فاع) ولا نظير له ، فعلم أنَّ الحذف هنا والبناء عارضان ، لا يعتدّ بما يخرج عن النظائر لأجلها »[1] .

٤) **الإيجاز والزهد في الأمثلة :** لا نبالغ إذا ادَّعينا أنَّ اللباب زبدة النحو ، فقد مخض أبو البقاء قواعد النحو ، حتَّى تحصَّلت له العلل ، ثمَّ صاغها بأسلوب دقيق وجعلها عماد الكتاب ، فجاءت فصول الكتاب محكمة موجزة ، بريئة من الإسهاب متخفِّفة من الشروح . بذلك صرَّح المؤلِّف في المقدِّمة ، فقال : « وهذا مختصر أذكر فيه من أصول النحو ما تمسُّ الحاجة إليه ، ومن علل كلّ باب ما يعرِّفك أكثر فروعه المرتَّبة عليه . وقد بذلت الوسع في إيجاز ألفاظه ، وإيضاح معانيه ، وصحَّة أقسامه ، وإحكام مبانيه »[2] . وما أرى الشيخ إلاَّ صادقاً ، فقد وعد وأنجز ، وجانب الفضول وأوجز . وهو لذلك لم يفسِّر غريباً في شاهد ، ولم يعلِّق عليه تعليقاً يثقله ، أو لا يقتضيه التعليل . وشذَّ عن ذلك قوله في (على) : « وتقلب ألفها ياء مع الضمير ، كقول الشاعر :

غدتْ من عَلَيْهِ بعد ما تمَّ ظمؤها تصلُّ وعن قيضٍ بزيزاءَ مَجْهلِ

يعني قطاة فارقت بيضها بعد ما تمَّ عطشها »[3] ، فقد فسَّر غرض البيت ، ولم يفسِّر غريبه .

---

(١) اللباب ٢٧٩ .

(٢) اللباب ١/١ .

(٣) اللباب ٢٨٩/١ ـ ٢٩٠ .

ومن مظاهر الإيجاز في اللباب زهدُ العكبريّ في الأمثلة التي توضِّح القواعد . وهذا الزهد يتعب القارئ غير المتفقِّه في النحو ، ويستوقفه عند كثير من العبارات . ولهذا اضطررنا في مواضع عديدة من الكتاب إلى أن نشفع كلام المؤلِّف بشواهد أثبتناها في الحواشي لمساعدة الشُّداة من القراء على فهم كلام المؤلِّف ، ومن هذه المواضع عمل اسم الفاعل المعتمد على واحد من سبعة أشياء . وحرصنا على أن تكون الأمثلة مقتبسة من كتب النحو المفصَّلة ، كالهمع وشرح المفصَّل ، وشرح الكافية ، وشرح ابن عقيل ، ومغني اللبيب .

وممَّا رغَّبنا في ذلك أنَّ للعكبريّ أسلوباً خاصّاً في التعبير عن الفكرة ، يخالف فيه أحياناً أساليب النحاة ومصطلحاتهم . فهو في الترخيم لم يستعمل مصطلحي النحاة : (لغة من ينتظر) و (لغة من لا ينتظر) ، ولم يشفع كلامه بالأمثلة الموضَّحة ، فقال : « وللعرب في الباقي بعد الترخيم مذهبان :

أحدهما تركه على ما كان عليه ، وهو الأجود ، لأنَّ بقاءه على ذلك ينبِّه على الأصل .

والثاني أن يُضمَّ على كلِّ حال ، ويجعل كأنَّه اسم قائم برأسه . وفائدة اختلاف المذهبين أنك إذا رخمت على المذهب الأوَّل تركت الحرف الباقي على حاله ، ولم تغيِّره على ما يوجبه قياس التصريف . وإذا رخَّمت على المذهب الثاني غيَّرته على ما يوجبه قياس التصريف »[1] . والعكبريّ يعني بالأوَّل نحو (يا مال) في ترخيم مالك ، وبالثاني نحو (ياعنترُ) في ترخيم عنترة .

ومن مظاهر الإيجاز في اللباب إهمال النادر والشَّاذّ ، يدلُّك على ذلك قول الشيخ :

---

(١) اللباب ٣٨٢/١ .

« وقد جاء شيء على خلاف ما ذكرناه ، وهو شاذّ عن القياس والاستعمال فلا يقاس عليه »[1] .

٥) **غزارة العلل وتنوّعها** : ليس من الغريب أن يحفل اللباب بالعلل ، فالتعليل غاية المؤلّف الأولى من تأليفه الكتاب ، والتعليل ينتظم البناء والإعراب ، وإذا كان كلام العرب على اختلاف أقسامه إمّا مبنيّاً وإمّا معرباً فكلُّ شيء عند الشيخ معلولٌ بعلّة أو بضع علل ، وعلى النحويّ أن يفتّق عُرَا الكلام عن هذه العلل ، ما ظهر منها وما خفي . ونحن لا ندّعي أنّ علل اللباب من صنع العكبريّ ، أو أنّه هو الذي وقع عليها ، ولم يسبقه إليها سابق . ففي كتب السابقين ، ومنها كتاب سيبويه ، ومقتضب المبرّد ، وأصول ابن السرّاج فيض من هذه العلل ، ولم يزد عمل الشيخ في لبابه على تنسيق هذه العلل ، وسوقها مساقها المسدَّد المحكم ، وعلى تفتيق علل قليلة جديدة ، وعلى تقسيم العلّة المركّبة إلى علّتين صغريين ، وعلى نقل العلّة من موضع إلى موضع ، ودحض العلل التي تعلّل بها الكوفيُّون وضَعَفَةُ النحاة من أتباع المذاهب الأخرى ، لتسويغ النادر والشّاذّ . وسوف يرى القارئ أنّ أبا البقاء كان حريصاً على الاطّراد ، حرِجَ الصدر بالمأثور المنكور ، ضيِّق العطن بالتأويلات المستكرهة . فقد أنكر أن تكون (لكنّ) مركّبة ، وسفّه عِلَل من ادّعى تركيب (إلاّ) و (منذ) و (إمّا) ، وعلّق على تأويلاتهم وتعليلاتهم فقال : « وهذا تعسُّفٌ لا حاجة إليه ، لأنّ وضعها مفردة أقرب من دعوى التركيب »[2] . ولو أراد أن يفتي بتركيبها كما أفتَوْا لم تعيه الحيل ، لكنّ العلل عنده حجج معقولة شافية ، لا حيل مرذولة واهية . لقد أبى التعسُّف والتكلُّف ، وآثر الفطرة والطبع والاسترسال مع الذوق العربيّ الخالص .

---

(١) اللباب ٢٦١/١ .

(٢) اللباب ٣٤٩/١ .

وإذا تبيَّن للعكبريّ وجهُ الحق فيما يناقش مضى يظاهره بحجج كثيرة ، وعلل متعاقبة متواترة ، من ذلك قوله : « ولم يدخل الجزم الأسماء لستة أوجه ... »[1] ، وقوله : « وإنَّما حُمل المنصوب على المجرور هنا لثمانية أوجه ... »[2] . وقد تصل علَل المعلول عنده إلى اثني عشر وجهاً يسردها غير ضجر ولا ملول ، قال : « والدليلُ على أنَّ الفاعل كجزء من أجزاء الفعل اثنا عشر وجهاً ... »[3] .

لقد أوفى العكبريّ على الغاية في فنِّ التعليل ، فأحصى واستقصى ، ولم يقف عند المستعمل من كلام العرب ، بل جاوزه ، فعلل إحجامها عن استعمال مالم تستعمل ، يدلّك على ذلك كلامه على التعجب ، وعلى علَّة اختيار العرب (ما) وإحجامها عن (شيء) ، قال : « وإنَّما عدلوا عن (شيء) إلى (ما) ، لأنَّ (ما) أشدُّ إبهاماً ، إذ كانت لا تثنَّى ، ولا تجمع ، ولا تقع للتحقير ، ولأنَّها يؤكَّد بها إبهام (شيء) ، فيقال : ما اخترت منه شيئاً ما . فإنَّها تثنَّى وتجمع ، وتذكر للتحقير كقولك : عندي شُيَيء ، أي : حقير . ولم يستعملوا في التعجُّب (من) بمن يعقل ، ولا (أيّاً) لأنها كـ (شيء) فيما ذكرنا »[4] .

٦) **اعتماده على أصول البصريّين** : والحديث عن العلل يفضي بنا إلى الحديث عن الأصول ، لأنَّ هذه الأصول منبع ثرٌّ ، تنفجر منه علل كثيرة ، ويتبدَّى ذكاء النحاة في قدرتهم على ربط الفروع بالأصول ، وتعليل الخاصّ بالعامّ ، والانتقال من الجزئيّ إلى الكلّيّ ، وبذلك يتحوَّل النحو بين أيديهم إلى شجرة واحدة حيَّة الجذور والأفنان . والعكبريُّ واحدٌ من هؤلاء ، فقد جمع الأصول البصريَّة ، وبثَّها في كتابه ، واستطاع ،

---

(١) اللباب ٢٦/١ .

(٢) اللباب ٥٥/١ .

(٣) اللباب ٩٩/١ .

(٤) اللباب ١٤٣/١ ـ ١٤٤ .

وهو يتهدّى بهديها ، أن يعلِّل كثيراً من مسائل النحو ، ومنها إجازته تقديم خبر ليس معتمداً على قوله تعالى : ﴿ ألاَ يَومَ يَـأْتِيهِم لَيْسَ مَصْرُوفـاً عَنْهُمْ ﴾[1] ، ثمَّ على الأصل البصريّ القائل ولا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل[2] .

ومن يستعرض الجزء الأوّل من اللباب يظفرْ بأصول كثيرة منها :

١ ـ لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي كقولهم : كانت زيداً الحمّى تأخذ . [١٠٤] .

٢ ـ حمل الفروع على الأصول أوْلى . [٩٠] .

٣ ـ العمل تأثير ، والمؤثِّر أقوى من المؤثَّر فيه . [٨١]

٤ ـ المضمر فرع للظهر ، فإذا لم يعمل الأصل فالفرع أوْلى . [٧٩]

٥ ـ التعرِّي من العوامل ليس هو العامل ، بل صلاحية الاسم للعوامل اللفظية هو العامل . [٧٨]

٦ ـ شرط العامل أن يتقدَّم على المعمول لفظاً وتقديراً . [٧٨]

٧ ـ عدم العامل لا يكون عاملاً . [٧٨]

٨ ـ العامّ قبل الخاصّ . [٢٠٣]

٩ ـ الضمائر تردُّ الأشياء إلى أصولها . [٢٩٠ ، ٢٩٣]

١٠ ـ الأصل عدم التركيب . [٢٩٩]

١١ ـ الانتقال عن الأصل يحتاج إلى دليل ظاهر . [٣٠٠]

---

(١) سورة هود ٨ .

(٢) اللباب ١١٧/١ .

١٢ ـ العجمة فرع على العربية . [٤١٦]

١٣ ـ العاملان لا يعملان عملاً واحداً في معمول واحد . [٣٣٣]

١٤ ـ المفرد أصلٌ للمركَّب وسابق عليه . [٣٤٠ ، ٤١٤]

١٥ ـ الأصل في الأسماء ألاَّ تعمل كما أنَّ الأصل في الأفعال ألاَّ تعرب . [٣٥٩]

١٦ ـ لا يؤتى بالضمير المنفصل مع القدرة على المتَّصل . [٣٩٨]

١٧ ـ التأنيث مسبوق بالتذكير وفرع عليه . [٤١٣]

١٨ ـ الجمع فرع مسبوق بالواحد . [٤١٤]

١٩ ـ إذا تقرَّرت الفرعيَّة للاسم ظهرت مشابهته للفعل من جهة الفرعيَّة . [٤١٦]

٢٠ ـ ما ثبت بعلَّة أصلٌ لغيره . [١٧]

٢١ ـ إذا حصل الغرض بالأخصر لم يُصَر إلى غيره . [١٤]

٢٢ ـ الفعل محمول على الاسم في الإعراب فينبغي أن يُحمل عليه في أضعف أحواله . [٢٧]

٢٣ ـ ما يشبه الفعل من الأسماء يثقل ، ولا يحتمل الزيادة . وما يشبه الحرف يبنى ، وما عري من شبههما يأتي على خفَّته . [٣٤]

٢٤ ـ الاسم أصل للفعل ، ومشابهة الفرع للأصل من وجه واحد ضعيفة ، فلا تجذبه إلى حكمه . [٣٥]

و ـ عملي في الكتاب :

بعد أن أنجزت مع أخي الدكتور عبد الإله نبهان تحقيق الجزأين الأوَّل والثاني من الأشباه والنظائر في النحو سنة ١٩٨٠ م ، وجدنا الاشتراك في التحقيق أعْوَدَ بالفائدة

على الأثر من أن يحتجنه محقِّقٌ واحد ، فوقع اختيارنا على كتاب (اللُّباب في علل البناء والإعراب) لأبي البقاء العُكْبَريّ ، وجعلناه شركة ، نُحقِّقه معاً على هدي من تجربتنا السابقة . أخذتُ الجزء الأوَّل الخاصّ بالنحو ، واستقلَّ الدكتور عبد الإله بالجزء الثاني الخاصّ بالصرف . وتقسيمُ الكتاب بين مُحقِّقَيْن اتَّفقا على خطَّة العمل لا يضيرُ الكتاب ، بل ينفعُه ، إذْ يضعُه تحت بَصَرَيْن وبَصيرتَيْن ، فإنْ تفلَّتَ الصوابُ من بصر اعتلقه الآخرُ ، وإنْ عَمِيَتْ إحدى البصيرتَيْن عن الحقِّ بصَّرتْها الثانية به ، واللهُ في عوْنِ المرء مادام المرء في عون أخيه .

نسختُ في بداية العمل مخطوطتيْ الكتاب ، فلم أجعلْ إحداهما أصلاً للأخرى ، لأنَّهما سواءٌ في النفاسة . ثم رُحت أتعقَّبُ النصوص التي نقلها العكبريُّ من كتب المتقدِّمين ، ليُقيم منها ومن علله متْنَ اللباب . فرددتُ ما استطعتُ ردَّه منها إلى منابته وأصوله ، وحَرَصْتُ في أثناء هذا الرَّد على أن أتقرَّى عن نصوصٍ كثيرة منها في كتاب المرتجل لشيخه ابنِ الخشاب ، وأكملتُ في الحواشي المبتورَ والمختزل مما يُتمّه أو يوضِّحُه من المرتجل .

ولَمَّا كان العكبريُّ في لبابه معنيّاً بالعِلل ، زاهداً في القواعد والأمثلة فقد وجدتُني مضطراً إلى توضيح الغوامض ، فشفعتُ القاعدة بالمثل ، وقبست من أمثلة النحاة أقباساً أضأتُ بها الأحكام ، وأثبتُّها في الحواشي معزوّة إلى مصادرها . ثم صنعت للكتاب أربعة عشر فهرساً ، تُعين القارئ على الظفر بطلبته ، وتريحه من التنقير عمَّا ينشد .

سدَّد الله الخطا ، وبصَّرنا بالحقِّ ، وجعل عملنا خالصاً لوجهه .

غازي مختار طليمات

الإمارات العربية المتحدة

دبيّ

١٩٩٢/١/١ م

بسم الله الرحمن الرحيم عونك اللهم[1]

الحمد لله أهل الحمد ومستحقّه ، وأشهد أن لا إلـه إلاّ الله[2] وحـده ، لا شريـك لـه في إبـداع خلقـه ، وأشهـد أنّ محمّـداً عبـده ورسولـه ، صلّى الله عليـه وعلى آلـه وأصحـابـه والشاهدين بصدقه ، ماسحّ سحاب[3] بوابله وودقه .

أمّا[4] بعدُ فإنّ علم العربيّة من أجلّ العلوم فائدة ، وأفضلها عائـدة ، وحكمـه وافرة جمّة ، ومعرفتـه تفضي إلى معرفـة العلوم المهمّـة . والكتب المؤلّفـة فيـه تفوت الإحصـاء عدّاً ، وتخرج عن الضبط جدّاً ، وأنفعها أوسطها حجماً ، وأكثرها علماً[5] .

وهذا مختصر أذكر فيه من أصول النحو ماتمسّ الحاجة إليه ، ومن علل[6] كلّ بـاب ما يعرّفـك أكثر فروعـه المرتّبـة عليـه . وقـد بـذلت الوسع في إيجـاز ألفـاظـه وإيضـاح معانيه ، وصحّة أقسامه وإحكام مبانيه . ومن الله سبحانه[7] أستمـدُّ الإعـانـة على تحقيق ماضمّنت ، وإيّاه أسأل الإصابة فيما أبنت[8] .

---

(١) في م : ربِّ يسّر وأعن .

(٢) عبارة : وأشهد أن لاإله إلاّالله مطموسة في ح .

(٣) في م : بأنه سحاب . قال الفيروزبادي في القـاموس المحيـط [وبل - ودق] : « الوابل : المطر الشـديـد الضخم القطر » . « الودق : القطر » .

(٤) طمس في ح : بوابله وودقه ، أمّا .

(٥) سقط من م : علما .

(٦) طمس في ح : إليه ومن علل كلّ .

(٧) سقط من م : سبحانه .

(٨) في م : أتيت .

باب

بيان النحو وأصل وضعه

اعلم أنَّ النحو في الأصل مصدر (نحا ينحو) إذا قصد ، ويقال : نحا له وأنحى له . وإنَّما سُمِّي العلم بكيفيَّة كلام العرب في إعرابه وبنائه (نحواً) لأنَّ الغرض به أن يتحرَّى الإنسان في كلامه إعراباً وبناء طريقة العرب في ذلك[1] .

فصل

وحدُّه عندهم أنَّه علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كلام العرب[2] . والقياس ألاَّ يثنَّى ولا يجمع ، لأنَّه مصدر . ولكنَّه ثُنِّيَ وجمع لَمَّا نقل ، وسمِّي به . ويجمع على (أنحاء ونُحُوّ)[3] .

---

(١) قال أحمد بن فارس في المقاييس [نحو] ٤٠٣/٥ : « النون والحاء والواو كلمة تدلُّ على قصد ، ونحوت نحوه ، ولذلك سُمِّي نحو الكلام ، لأنه يقصد أصول الكلام ، فيتكلَّم على حسب ما كان العرب تتكلَّم به » .

(٢) قال أبو بكر بن السرَّاج في كتابه (الأصول في النحو) ٣٥/١ : « هو علم استخرجه المتقدِّمون فيه من استقراء كلام العرب » .

(٣) جاء في كتاب سيبويه (طبعة هارون) ٥٨٨/٣ : « قالوا : فَوْج وفُؤُجٌ ، كما قالوا : نَحْوٌ ونُحُوٌّ كثيرة . وجاء فيه أيضاً : « قال بعضهم : إنكم لتنظرون في نحوٍ كثيرة . فشبَّهوها بعتْوٍ ، وهذا قليل . وإنَّما أراد جمع النحو » .

باب

القول في الكلام

الكلام عبارة عن الجملة المفيدة[1] فائدة يسوغ السكوت عليها عند المحقّقين لثلاثة أوجه :

أحدها أنّه مشتقٌّ من (الكَلْم)[2] وهو الجرح ، والجرح مؤثّر في نفس المجروح ، فيلزم أن يكون الكلام مؤثّراً في نفس السامع .

والثاني أنّ الكلام يؤكّد[3] به (تكلّمت) كقولك : تكلّمت[4] كلاماً ، والمصدر المؤكّد نائب عن الفعل[5] والفاعل . وكما أنّ الفعل والفاعل[6] جملة مفيدة ، كذلك ما ينوب عنه الكلام .

---

(١) قال ابن جني في الخصائص ١٧/١ : « أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه ، مفيد لمعناه ، وهو الذي يسمّيه النحويُّون (الْجُمَل) نحو : زيدٌ أخوك ، وقام محمّد » .

(٢) لم يربط ابن فارس ـ على كلفه بالاشتقاق ـ الكلام بالكَلْم ، بل جعل كلاًّ منهما أصلاً ، إذ قال في مقاييس اللغة [كلم] ١٣١/٥ : « الكاف واللام والميم أصلان : أحدهما يداٌ على نطق مفهم ، والآخر على جراح » ، وربط ابن جني بينهما في الخصائص ١٣/١ فقال : « الكَلْم للجرح وذلك للشدَّة التي فيه ... ومنه الكلام ، وذلك أنه سبب لكلّ شرٍّ وشدَّة في أكثر الأمر » .

(٣) في م : مؤكَّد .

(٤) جاء في الخصائص ٢٥/١ : « والكلام اسم من كَلَّم ، بمنزلة السلام من سلَّم . وهما بمعنى التكليم والتسليم » ، وقال المبرد في المقتضب ٧٣/١ـ٧٤ : « واعلم أنّ الفعلين إذا اتّفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر » ، واستشهد بقوله تعالى : ﴿ واللهُ أنبَتَكُمْ مِنَ الأرْضِ نَبَاتاً ﴾ ثم قال : « ولو كان على أنبتكم لكان إنباتاً » .

(٥) في ح : نائب عن إعادة الفعل .

(٦) سقط من ح : وكما أنّ الفعل والفاعل .

الثالث أنَّ الكلام ينوب عن التكليم والتكلُّم ، وكلاهما مشدَّد العين ، والتشديد للتكثير . وأدنى درجاته أن يدلَّ على جملة تامَّة[1] .

فصل

وإنَّما قال المحقِّقون : إنَّ الكلام اسم للمصدر ، وليس بمصدر حقيقة ، لأنَّ المصادر تبنى على الأفعال المأخوذة منها[2] . والأفعال المأخوذة من هذا الأصل (كلّمت) ومصدره التكليم ، و (تكلَّمت) ومصدره (التكلُّم) و (كالمت) ومصدره (المكالمة) و (الكِلام)[3] ، والكَلامُ ليس بواحد منها ، إلاَّ أنَّه يعمل عمل المصدر كما عمل (العطاء) عمل (الإعطاء) .

فصل

وأمَّا القول فيقع على المفيد[4] وغير المفيد ، لأنَّ معناه التحرُّك والتقلقلُ ، فكلُّ ما يَمْذَلُ به اللسان ويتحرَّك يسمَّى (قولاً) ، وهذا معنى ما يتركَّب من (ق و ل) في جميع تصاريفها وتقلُّب حروفها ، نحو : القول ، والقلو ، والتوقُّل ، وغير[5] ذلك[6] .

(١) جاء في الخصائص ٢٦/١ : « الكلام واقع على الْجُمل دون الآحاد » وجاء فيه ٢٧/١ : « الكلام إنَّما هو للجمل التوامّ دون الآحاد » .

(٢) سقط من ح : المأخوذة منها .

(٣) سقط من م : والكِلام .

(٤) سقط السطر التالي من م .

(٥) سقط من ح : وغير ذلك .

(٦) جاء في الخصائص ٥/١ـ١١ : « إنَّ معنى (ق و ل) أين وجدت ، وكيف وقعت من تقدُّم بعض حروفها على بعض وتأخُّره عنه إنَّما هو للخفوف والحركة ... الأصل الأول (ق و ل) وهو القول ، وذلك أن الفم واللسان يخفان له ويقلقان ويَمْذَلان به ... الأصل الثاني (ق ل و) منه (القِلْو) حمار الوحش ، وذلك لخفَّته وإسراعه ... الثالث (وق ل) منه (الوقل) للوعل وذلك لحركته ... الرابع (ول ق) قالوا : (وَلَق يَلِقُ) إذا أسرع ... الخامس (ل وق) جاء في الحديث : (لا آكل من الطعام إلاَّ مالُوِّق لي) أي : ما خدم وأعملت اليد في تحريكه ... السادس (ل ق و) منه (اللقوة) للعقاب ، قيل لها ذلك لخفَّتها وسرعة طيرانها » .

باب

أقسام الكلم[1]

إنَّما عُلِم كَوْنُ الكلم ثلاثاً فقط من وجهين :

أحدهما أنَّ الكلام وضع للتعبير عن المعاني ، والمعاني ثلاثة : معنى يخبر به ، ومعنى يخبر عنه[2] ، ومعنى يربط أحدهما بالآخر[3] ، فكانت العبارات عنها كذلك .

الثاني أنَّهم وجدوا هذه الأقسام تعبِّر عن كلِّ معنى يخطر في النفس[4] ، ولو كان هناك قسم آخر لم يوقف عليه لكان له معنى[5] لا يمكن التعبير عنه .

---

(١) في ح : الكلام . واستعمال (الكَلِم) هنا أصحّ . قال سيبويه في باب علم ما الكلم من العربيَّة ١٢/١ : « فالكلم : اسم ، وفعل ، وحرف » . وعلَّل السيرافيُّ في حاشية كتاب سيبويه إيثار الكلم على الكلام في هذا المقام ، فقال : « لم يقل الكلام ، لأنَّه للكثير ، والكلم جمع كلمة » .

(٢) في م : معنى تخبر عنه ، ومعنى تخبر به .

(٣) قال أبو البركات بن الأنباريّ في (الإنصاف في مسائل الخلاف) ٧/١ : « هذه الثلاثة الأقسام ـ التي هي : الاسم ، والفعل ، والحرف ـ لها ثلاث مراتب : فمنها ما يخبر به و يخبر عنه ، وهو الاسم نحو : الله ربّنا ومحمد نبيّنا ، وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالاسم وعنه . ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه ، وهو الفعل ، نحو : ذهب زيد ، وانطلق عمرو ، وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالفعل ، ولو أخبرت عنه ، فقلت : ذهب ضرب ، وانطلق كتب ، لم يكن كلاماً . ومنها ما لا يخبر به ، ولا يخبر عنه ، وهو الحرف ، نحو : مِنْ ، ولنْ ، ولم ، وبل » . وانظر (الموجز في النحو) لأبي بكر بن السرَّاج : ٢٧

(٤) ذهب الزَّجاجيّ في (الإيضاح) : ٢٧ ـ وفي مذهبه نظر ـ إلى أن تقسيم الكلام في العربيَّة ينطبق على لغات أخرى ، لم يحدِّدها ، فقال : « وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربيَّة ، فوجدناه كذلك ، لا ينفكّ كلامهم كلّه من اسم وفعل وحرف ، ولا يكاد يوجد فيه معنى رابع ، ولا أكثر منه » .

(٥) جاء في (الأشباه والنظائر في النحو) للسيوطي (طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق) ٣/٢ : « وقال أبو حيّان : زاد أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً سمّاه (الخالفة) ، وهو اسم الفعل » .

فصل

وإنَّما فُرِّق بين هذه العبارات في التسمية لاختلاف المعبَّر عنه .

فصل

وإنَّما خصَّ كلّ واحد منهما بالاسم الذي وضعوه له لوجهين :

م ٣ أحدهما أنَّ المراد / الفرق بين الأسماء ليحصل العلم بالمسمَّيات ، وأيّ لفظ حصل بهذا المعنى جاز[١] .

والثاني أنَّهم خصُّوا المخبر عنه وبه بالاسم ، لأنَّه سما ، أي : علا القسمين الآخرين ، إذ كان أحدهما يخبر به فقط ، والآخر لا يخبر به ولا عنه . وسمُّوا ما يخبر به (فعلاً) ، ح ٣ لأنَّه مشتقٌّ / من المصدر الذي هو فعل حقيقة . ولم يسمُّوه زماناً وإن دلَّ على الزمان لوجهين :

أحدهما أنَّ دلالته على المصدر أقوى ، إذ دلالته على الزمان تختلف ، ويصحُّ أن تبطل دلالته عليه بالكلِّيَّة . وأمَّا دلالته على المصدر[٢] فلا يصحُّ[٣] ذلك فيها .

والثاني أنَّه لو سمِّي (زماناً) لم يدلَّ على الحدث بحال ، وإنَّما سُمِّيَ (فعلاً)[٤] ، لأنَّه دلَّ على الحدث لفظاً ، وعلى الزمان من طريق الملازمة ، إذ يستحيل فعل المخلوق إلاَّ في زمان . ولم يُسَمّ (عملاً) ، لأنَّ الفعل أعمُّ من العمل ، وكان يقع على كلِّ حركة

---

(١) سقط من م : حصل بهذا المعنى جاز .

(٢) سقط من ح السطر السابق من قوله الزمان إلى قوله على المصدر .

(٣) في م لا يصحّ .

(٤) في ح : وإذا سمِّي (فعلاً) دلَّ . وانظر (الإيضاح) للزجاجيّ : ٤٤ ، فإنَّ فيه تعليلاً وافياً لهذه المسألة .

وعزم[1] ، ولهذا يقول من بنى حائطاً : قد عملت ، وقد فعلت . وإذا تكلّم قال : قد فعلت ، ولا يقال : عملت .

وسُمِّي القسم الثالث (حَرْفاً) ، لأنَّ حرف كلّ شيء طرفه ، والأدوات بهذه المنزلة ، لأنَّ معانيها في غيرها ، فهي طرف لما معناها[2] فيه[3] .

فصل

وللاسم حدٌّ عند المحقِّقين ، لأنَّه لفظ يقع فيه اشتراك ، والقصد من الحدِّ تمييز المحدود عمَّا يشاركه .

فصل

ومن أقرب حدّ حُدَّ به أنَّه كلٌّ لفظ دلَّ على معنى مفرد في نفسه[4] . وقال قوم : هو كلٌّ لفظ دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصَّل[5] دلالة الوضع .

---

(١) سقط من م : من قوله إذ يستحيل إلى قوله على كلّ حركة وعزم .

(٢) في ح : معنا فيه .

(٣) جاء في الإيضاح : ٤٤ : « وسُمِّي القسم الثالث (حرفاً) لأنَّه حدٌّ مابين هذين القسمين ، ورباط لهما . والحرف حدّ الشيء ، فكأنَّه لوصله بين هذين كالحروف التي تلي ما هو متصل به » . وانظر (أسرار العربيّة) لأبي البركات بن الأنباري : ١٢

(٤) من القائلين بهذا الحدّ ابن السرّاج . قال في الأصول ٣٦/١ : « الاسم مادلَّ على معنى مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص » ، وانظر تفصيل المسألة في التبيين للعكبري : ١٣٢ـ١٣٨ .

(٥) قال ابن الخشّاب شيخ العكبريّ في المرتجل : ٧ : « وأقرب ما حدُّوه به إلى الصِّحَّة عند تحقيق النظر قولُ من قال : الاسم لفظ يدلُّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصَّل » ثم وضَّح معنى الزمان المحصَّل فقال : ٨ : « وقولهم (محصَّل) احتراز من المصدر واسم الفاعل وما جرى مجراهما من الأسماء الدالَّة على معنى مقترن بزمان . أزمنة هذه مبهمة غير معيَّنة ولا محصَّلة » .

فصل

واشتقاقه عند البصريِّين من : (سما يسمو[1]) إذا علا ، فالمحذوف منه (لامه) ، لأنَّ المحذوف يرجع إلى موضع اللام في جميع تصاريفه ، نحو : سَمَّيت ، وأسميت ، وسَمَّى ، وسُمِّي ، وأسماء ، وأسامٍ ، ولأنَّ الهمزة فيه عوض من المحذوف . وقد أُلِفَ من عاداتهم أن يعوّضوا في غير موضع الحذف .

وقال الكوفيُّون : هو من السمة ، فالمحذوف (فاؤه) ، وهو خطأ في الاشتقاق ، وفيه الخلاف . وهو صحيح في المعنى .

فصل

وإنَّما سُمِّي هذا اللفظ (اسماً)[2] من معنى العلوّ لوجهين :

أحدُهما أنَّه سما على صاحبيه في الإخبار كما تقدَّم .

والثاني أنَّه ينوِّه بالمسمَّى ، لأنَّ الشيء قبل التسمية خفيٌّ عن الذهن ، فهو كالشيء المنخفض . فإذا سُمِّي ارتفع للأذهان كارتفاع الْمُبْصَر للعين[3] .

فصل

والألف واللام من خصائص الأسماء ، لأنَّها وضعا للتعريف والتخصيص بعد الشياع ، ولا يصحُّ هذا المعنى في الفعل[4] والحرف . ألا ترى أنَّ قولك (ضرب

---

(١) في ح م : يسمو .

(٢) في م : « لثلاثة أوجه ذكرنا منها اثنان ، والثالث أنَّ الفعل مشتقٌّ من المصدر ، والمصدر اسم والمشتقُّ أصل للمشتَّق منه لوجهين » ، وفي هذا الكلام لحن واضطراب .

(٣) انظر تفصيل المسألة في (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأبي البركات بن الأنباريّ ١/٦-١٦ .

(٤) في م : العقل .

يضرب) يقعان على كلِّ نوع من أنواع الضرب ، ولا يصحُّ تخصيصهما[1] بضربة واحدة ، كما يكون ذلك في قولك (الرجل) ، فإنَّه يصير بها واحداً بعينه .

فصل

وحروف الجرِّ تختصُّ بالأسماء ، لأنَّ الغرض منها إيصال الفعل القاصر عن الوصول إلى ما يقتضيه ، والفعل لا يقتضي إلاَّ الاسم ، فصار الحرف وصلة بين الفعل وما يتعدَّى إليه .

فصل

وتنوين الصرف والتنوين الفارق بين المعرفة والنكرة نحو (صهٍ) من خصائص الأسماء ، لأنَّ ما دخلا له يختصّ[2] بالأسماء ، وهو الصرف ، وتمييز المعرفة من النكرة[3] .

فصل

ومن خصائص الاسم كونُه فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مضافاً ، أو مثنّى ، أو مجموعاً ، أو مصغَّراً ، أو منادى . وسنذكر علَّة تخصيص الاسم بكلِّ واحدٍ من ذلك في بابه إن شاء الله .

---

(١) في م : ولا تخصُّص لها بضربة .

(٢) في ح : مختصّ .

(٣) قال ابن الخشَّاب في المرتجل : ٩ : « والثاني (أي القسم الثاني من أقسام التنوين) تنوين يلحق الاسم المبنيّ فرقاً بين المعرفة والنكرة ، كقولك : (صَهْ وصَهٍ ، ومَهْ ومَهٍ) ، فهذا الاسم وما جرى مجراه إذا لم تنوِّنه كان معرفة ، وإذا نوَّنته كان نكرة . فإذا قلت : صَهْ ، كان كأنك قلت : افعل السكوت ، وإذا قلت : صهٍ ، كان كأنَّك قلت : افعل سكوتاً » .

وقال المبرِّد في المقتضب ٢٢٣/٣ وهو يتحدَّث عن أسماء الأفعال :

« وهذه المبنيّات إذا جعلْتَ شيئاً منها نكرة نوَّنتَ نحو : إيهٍ يا فتى » .

فصل

وحدُّ الفعل ما أُسند إلى غيره[1] ، ولم يسند غيره إليه . وذكر الإسناد ههنا[2] أَوْلى من الإخبار ، لأنَّ الإسناد أعمّ ، إذْ كان يقع على الاستفهام والأمر غيرهما . وليس الإخبار كذلك ، بل هو مخصوصٌ بما صحَّ أن يُقابَلَ بالتصديق والتكذيب ، فكلُّ إخبار إسناد ، وليس كلُّ إسناد إخباراً .

ولا ينتقض هذا الحدُّ[3] بقولهم : (تسمع بالمعيديِّ خير من أن تراه)[4] ، لأنَّ (خيراً) هنا ليس / بخبر عن (تسمع) بل[5] عن المصدر الذي هو (سماعك) وتقديره ٤م
(أن تسمع) . وحذفُ (أنْ) وهي مرادةٌ جائز كما قال[6] :

١ـ ألا أيُّهـــذا الـزاجري أحضرَ الـوغى .....

أي : عن أن أحضرَ . ودلَّ على حذفه[7] قوله : وأن أشهدَ اللذات .

وقيل : حدّه ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بزمان محصّل دلالة الوضع .

---

(١) ذكر أحمد بن فارس هذا الحدّ في الصاحبيّ : ٩٣ فقال : « وقال قوم : الفعل ما حسنت فيه التاء نحو : (قمتُ وذهبتْ) » . ثم أنكره فقال : « وهذا عندنا غلط ، لأنّا قد نسمّيه فعلاً قبل دخول التاء عليه » .

(٢) في ح : هنا .

(٣) في م : الجدّ .

(٤) في ح : بتسمع . جاء في مجمع الأمثال للميدانيّ ١٢٩/١ : « ويُروى : لأنْ تسمع بالمعيديّ خير ، وأن تسمع ، ويروى : تسمع بالمعيديّ لا أن تراه . والمختار : أن تسمع . يُضرب لمن خَبَرُه خير من مَرْآه » .

(٥) في م : بل المصدر .

(٦) قائل البيت طرفة بن العبد ، وهو البيت الخامس والخمسون في معلّقته وعجزه كما رواه الزوزنيّ في شرح المعلّقات السبع : ٨٢ (وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي) . وانظر المقتضب ٨٥/٢ ، وخزانة الأدب للبغداديّ طبعة هارون) ١١٩/١ .

(٧) في ح : الحذف .

فصل

وإنَّما اختصَّت (قد)[1] بالفعل ، لأنَّها وضعت لمعنى لا يصحُّ إلاَّ فيه ، وهو تقريب الماضي من الحال ، وتقليل المستقبل كقولك : قد قام زيد ، أي : عن قريب ، وزيد قد يعطي أي : يقلُّ ذلك منه[2] . فأمَّا قوله تعالى[3] : ﴿ قد نعلمُ إنَّه ليحزنك الذي[4] يقولون ﴾ فمعناه[5] : قد علمنا .

فصل /

ح٤

وإنَّما اختصَّت (السين) بالفعل ، لأنَّ معناها جواب (لن يفعل)[6] ، وكذلك (سوف) إلا أن (سوف) تدلُّ على بعد المستقبل من الحال ، و (السين) أقربُ إلى ذلك منها ، ولَمَّا كانت (لن) لا معنى لها إلاَّ في المستقبل كان جوابها كذلك .

فصل

إنَّما دلَّت تاء التأنيث الساكنة على الفعل ، لأنَّ الغرض منها الدلالة على تأنيث الفاعل فقط ، لا الدلالة على تأنيث الفعل ، إذ الفعل لا يؤنَّث[7] . ولا تجد تاء تأنيث

---

(١) قال الجوهري في الصحاح [قدد] ٥٢٢/٢ : « و (قَدْ) مخفَّفةٌ حرف ، لا يدخل إلاَّ على الأفعال » .

(٢) قال سيبويه ٢٢٣/٤ (طبعة هارون) : « وأما (قَدْ) فجواب لما يفعل ، فتقول : قد فعل . وزعم الخليل أنَّ هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر .. وتكون (قد) بمنزلة (ربَّما) ... » .

(٣) في م : قوله قد نعلم .

(٤) ﴿ ... يقولون ، فإنهم لا يكذبونك ، ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون ﴾ [الأنعام : ٣٣/٦] .

(٥) في ح : إنَّه ليحزنك فمعناه .

(٦) جاء في كتاب سيبويه ٢١٧/٤ : « و (السين) التي في قولك (سيفعل) زعم الخليل أنَّها جواب (لن يفعل) » . ويبدو أن (الجواب) في كلام العكبريّ ههنا ، وفي كلام الخليل قسيم النفي لا قسيم السؤال .

(٧) قال ابن الخشَّاب في المرتجل : ١٩ : « الأفعال لا يكون منها مذكَّر ، ومنها مؤنَّث على الحقيقة . فدخول التاء الساكنة فيها إنَّما هو للدلالة على تأنيث فاعلها » .

متحرِّكة متَّصلة بآخر الفعل ، وإنَّما ذلك في الأسماء مثل (قائمة) ، والحروف مثل (ربَّت) و (ثُمَّت) .

فصل

وإنَّما دلَّ اتِّصال الضمير المرفوع الموضع بالكلمة على أنَّها فعل ، لأنَّ الضمير المتَّصل المرفوع لا يكون إلاَّ فاعلاً ، والفاعل لا يتَّصل بغير الفعل[1] .

فصل

وحدُّ الحرف ما دلَّ على معنى[2] في غيره فقط . ولفظ (دلَّ) أَوْلى من قولك (جاء) ، لأنَّ الحدود الحقيقيَّة دالَّة على ذات المحدود بها . وقولنا[3] (ما جاء لمعنى) بيان العلَّة التي لأجلها جاء ، وعلَّة الشيء غيرُه .

ولا ينتقض بـ (أين) و (كيف)[4] لوجهين :

أحدهما أنها ـ مع دلالتهما على معنى في غيرهما ـ دالاَّن على معنى في أنفسهما ، وهو المكان والحال ، وقد حصل الاحتراز عن ذلك بقولنا (فقط) .

والثاني أنَّ دلالتهما على معنى في غيرهما من جهة تضمّنهما معنى الحرف ، وذلك عارض فيهما .

---

(١) قال ابن الخشَّاب في المرتجل ١٧ ـ ١٨ : « الفاعل يفتقر إليه الفعل ، والأسماء لا تفتقر إلى الفاعل بحقّ الأصل ، فلم تتَّصل هذه الضمائر به ... فإن اتَّفق من الأسماء ما يفتقر إلى الفاعل كالمصادر المعملة عمل الأفعال وأسماء الفاعلين كانت في الاحتياج إلى الفاعل محمولة على الفعل .. لأنَّ الفعل له العمل بحقّ الأصل ، وهذه الأسماء فروع عليه في العمل » .

(٢) ورد مثل هذا الحدّ للحرف في الإيضاح للزجاجيّ ٥٤ وغيره من الأصول .

(٣) في م : قوله .

(٤) ذكر أبو البقاء العكبري في (التبيين) : ١٢٩ وفي (مسائل خلافيَّة) : ٥١ ، خمسة أدلَّة على اسمية (كيف) ، وأوَّل هذه الأدلة « أنَّها تدلُّ على معنى في نفسها ، ولا تدلُّ على زمان ذلك المعنى » .

فصل

ومن علامات الحرف امتناعُه من دخول علامات صاحبَيْه[1] ، لأنَّ معانيها لا تصحُّ فيه .

فصل

ومن علاماته أنَّه لا ينعقد منه ومن الاسم وحده ، ولا من الفعل وحده فائدة ، وهو معنى قولهم : الحرف ما لم يكن أحد جزئي الجملة . فأمَّا حصول الفائدة به وبالاسم في النداء فلنيابته عن الفعل . ولذلك دلائل تذكر في باب النداء ، إن شاء الله[2] .

---

(١) صاحبا الحرف الاسم والفعل . وانظر هنا الحدّ في سيبويه ١٢/١ .

(٢) انظر تفصيل المسألة في الأصول لابن السراج : ٤١ ، وفي المرتجل لابن الخشّاب : ٢٣

باب

الإعراب والبناء

الإعراب[1] عند النحويّين هو اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظاً أو تقديراً[2] . ويدخل في هذا إعرابُ الاسم الصحيح والمعتلّ . فالمقصور يقدَّر على ألفه الإعراب كاللفظ[3] ، وليس كذلك آخر المبنيّ[4] ، فإنَّ آخره إذا كان ألفاً لا تقدَّر عليه حركة إلاَّ أن يكون ممَّا يستحقُّ البناء على الحركة .

فصل

وفي أصله الذي نقل منه أربعة أوجه :

أحدها أنَّه من قولهم : أعرب الرجل إذا أبان عمَّا في نفسه[5] ، والحركات في الكلام كذلك ، لأنَّها تبين الفاعل من المفعول[6] ، وتفرّق بين المعاني كما في قولهم : ما أحسن

---

(١) جاء في المرتجل ٣٤ : « وحدّه أنَّه تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركة أو سكون لفظاً أو تقديراً بتغيّر العوامل في أوّلها » .

(٢) في ح : أو تقديراً كاللفظ .

(٣) جاء في المرتجل ٤٥ : « والمانع من ظهور الإعراب في هذا الضرب من الأسماء ، أعني المقصور أنّ حرف إعرابه الألف ، والألف لا يصحُّ تحريكها ، لأنَّها إن حُرِّكت انقلبت همزة » .

(٤) في ح : آخر الاسم .

(٥) في (الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم الزجاجيّ ٩١ توضيحٌ وافٍ لهذه المسألة . وكذلك في الخصائص لابن جني ٣٦/١ .

(٦) قال ابن الخشّاب في المرتجل ٣٤ : « وفائدته (أي فائدة الإعراب) أنَّه يفرّق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التبست . والمثال في ذلك المسألة المذكورة ، وهي قولهم : ما أحسنَ زيداً ، وما أحسنَ زيدٌ . وما أحسنُ زيدٍ ؟ » .

زيداً ! فإنّه إذا عري عن الحركات احتمل النفي والاستفهام والتعجُّب . وكذلك قولك : ضرب زيدٌ عمراً ، لوعرَّيته من الإعراب لم تعرف الفاعل من المفعول[1] .

والثاني[2] أنّه من قولك : أعرب الرجل إذا تكلَّم بالعربيَّة ، كقولهم : أعرب الرجل ، إذا كان[3] له خيل عراب[4] . فالمتكلِّم بالرفع والنصب والجرِّ متكلِّم كلام العرب . وليس البناء كذلك ، لأنّه لا يخصُّ العرب دون غيرهم .

والثالث أنّه من قولهم : أعْرَبْتُ مَعِدَةَ الفصيل[5] إذا عربتْ ، أيْ : فسدت من شرب اللبن ، فأصْلَحْتَها ، وأزلت فسادها . فالهمزةُ فيه همزة السلب ، كقولك : عتب عليَّ فأعتبته ، وشكا فأشكيته .

والرابع أنّه مأخوذ من قولهم : امرأة عروب[6] ، أي : متحبِّبة إلى زوجها بتحسُّنها[7] . فالإعرابُ يحبِّب الكلام إلى المستمع .

فصل

والإعراب معنى لا لفظ[8] لأربعة أوجه :

---

(١) فصّل العكبريّ في كتابه التبيين ما أجمله هنا . فانظر المسألة التاسعة ١٥٦ ـ ١٦٠ ، والمسألة الثانية عشرة ١٦٧ ـ ١٦٩ ، فإنَّ فيهما عرضاً وافياً لعلل الإعراب وحقيقته .

(٢) في ح : والوجه الثاني .

(٣) في م : كانت له .

(٤) قال الجوهريّ في الصحاح [عرب] ١٧٩/٢ : « وقال الكسائيّ : المعرب من الخيل : الذي ليس فيه عرق هجين ، والأنثى معربة » .

(٥) في م : البعير .

(٦) في ح : عروبة .

(٧) قال الجوهريّ في الصحاح [عرب] ١٨٠/٢ : « والعروب من النساء : المتحبِّبة إلى زوجها ، والجمع عرب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ عُرُباً أَتْرَاباً ﴾ » .

(٨) قال السيوطيّ في همع الهوامع ١٤/١ : « اختلف هل الإعراب لفظي أو معنويّ على قولين : فالجمهور على الأول ، وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك ، ونسبه للمحقّقين وابن الحاجب وسائر =

أحدُهـا أنَّ الإعراب هـو الاختـلاف على مـا سبـق في حـدِّه ، والاختـلاف معنى لا لفظ .

والثاني أنَّه فاصل بين المعاني ، والفصل والتمييز معنى لا لفظ .

والثـالث أنَّ الحركات تضـاف إلى الإعراب ، فيقـال : حركات الإعراب ، وضمَّـة إعراب . والشيء لا يضاف إلى نفسه .

والرابع أنَّ الحركة والحرف يكونـان في المبنيّ ، وقـد تزول حركـة المعرب بـالوقف مع الحكم بإعرابه . وقد يكون السكون إعراباً . وهذا كلّه دليل على أنَّ الإعراب معنى .

فصل /

ح ٥

والأصل في علامات الإعراب الحركات دون الحروف[1] لثلاثة أوجه :

أحدُها أنَّ الإعراب دالٌّ على معنى عارض في الكلمة ، فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة ، لما بينهما من التناسب .

والثاني أنَّ الحركة أيسر من الحرف ، وهي كافيـة في الـدلالـة على الإعراب . وإذا حصل الغرض بالأخصر لم يُصَرْ[2] إلى غيره .

والثالث أنَّ الحرف من جملة الصيغة الدالَّة على معنى الكلمـة اللازم لهـا . فلو جُعل

= للتاخّرين ... وذهب الأعلم وجماعة من المغاربة إلى أنَّـه معنويّ ، ونسب لظـاهر قول سيبويـه ورجَّحـه أبو حيّان » .

(١) عقد الزجاجيّ في (الإيضـاح في علل النحو) بـابـاً عنوانـه : القولُ في الإعراب أحركـة هو أم حرف ، جاء فيه ص ٧٢ : « إن الإعراب دالٌّ على المعاني ، وإنَّه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنـائـه ، فهو عندنا حركة ... هذا مذهب البصريّين . وعند الكوفيّين أنَّ الإعراب يكون حركـة وحرفـاً . فـإذا كان حرفاً قام بنفسه ، وإذا كان حركة لم يوجد إلاَّ في حرف » .

(٢) في م : يَصِرْ ، وفي ح : يُصَرْ ، وهو الوجه .

الحرف دليلاً على الإعراب لأدَّى ذلك[1] إلى أن يدلَّ الشيء[2] الواحد على معنيَيْن ، وفي ذلك اشتراك ، والأصل أنْ يُخصَّ كلُّ معنى بدليل .

فصل[3]

فأمَّا الإعراب بالحروف فلتعذُّر الإعراب بالحركة[4] ، وسترى ذلك في مواضعه إن شاء الله تعالى .

فصل

وإنَّما كانت ألقاب الإعراب أربعة ضرورة ، إذ لا خامس لها ، وذلك أنَّ الأعراض إمَّا حركة ، وإمَّا سكون . والسكون نوع واحد ، والحركات ثلاث ، فمن هنا انقسمت إلى هذه العدَّة[5] .

فصل

والإعراب دخل الأسماء لمسيس الحاجة إلى الفصل بين المعاني على ما سبق[6] . وقال قُطْرُب[7] : دخل الكلام استحساناً ، لأنَّ المتكلِّم يصل بعض كلامه ببعض ، وفي

---

(١) سقطت ذلك من م .

(٢) في م : يدلّ في الشيء .

(٣) سقط فصل من م .

(٤) قال الزجاجيّ في الإيضاح ٧٣ : « في بعض الكلام ضرورة دعت إلى جعل الإعراب حروفاً ، وذلك في تثنية الأفعال المضارعة وجمعها وفعل المؤنَّث المخاطب » يعني رفع الأفعال الخمسة بالنون .

(٥) قال أبو البركات بن الأنباريّ في كتابه أسرار العربيَّة ٢٠ : « فإن قيل : فلم كانت أربعة ؟ قيل : لأنَّه ليس إلاَّ حركة وسكون ، فالحركة ثلاثة أنواع : الضمّ والفتح والكسر . فالضمّ من الشفتين ، والفتح من أقصى الحلق ، والجرّ من وسط الفم ، والسكون هو الرابع » .

(٦) انظر الإيضاح في علل النحو للزجّاجيّ ٦٩ ، والصاحبيّ لأحمد بن فارس ٧٦ .

(٧) قطرب : هو أبو علي محمد بن المستنير [ت : ٢٠٦ هـ] لغويّ نحويّ ، عرف بأنَّه أول من وضع المثلَّث في اللغة ، وله فيه كتاب المثلَّثات . البغية ٢٤٢/١ ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٣٩/٢ .

تسكين أواخر الكلم في الوصل كُلْفة ، فحرِّك تسهيلاً على المتكلِّم[1] . ولو كان الإعراب لحاجة الفصل[2] وللفرق لاستغني عنه بتقديم الفاعل على المفعول ، ولكان الاتِّفاق في الإعراب[3] يوجب الاتفاق في المعاني ، وليس كذلك . ألا ترى أنَّ قولك : زيدٌ قائم مثل قولك : هل زيدٌ قائم ، وقولك : إنَّ زيداً قائم مثل قولك : زيد قائم ، في المعنى[4] ؟

والجواب عمَّا قاله من وجهين :

أحدهما أنَّ السكون أسهل على المتكلِّم من الحركة .

والثاني أنَّ الغرض لو كان ما ذكر لكان المتكلِّم بالخيار ، إن شاء حرَّك بأيِّ حركة شاء ، وإن شاء سكَّن .

وأما التقديم فجوابه من وجهين :

أحدهما أنَّه لا يمكن في[5] كلِّ مكان . ألا ترى أنَّ التقديم في قولك : ما أحسن زيداً ! غيرُ ممكن ؟

والثاني أنَّ في لزوم التقديم تضييقاً على المتكلِّم مع حاجته إلى التسجيع وإقامة القافية .

---

(١) في م : المكلَّم .

(٢) سقط الفصل من ح .

(٣) في ح : الاتِّفاق في المعنى .

(٤) بسط الزجاجي رأي قطرب في الإيضاح ٧٠ ـ ٧١ ، ومما جاء فيه : « قال قطرب : وإنما أعربت العرب كلامها ، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف . فلمَّا وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام ... قيل له : فهلاَّ لزموا حركة واحدة لأنَّها مجزئة لهم ، إذ كان الغرض إنَّما هو حركة تعتقب سكوناً ؟ فقال : لو فعلوا ذلك لضيَّقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتِّساع في الحركات ، وألاَّ يحظروا على المتكلِّم الكلام إلاَّ بحركة واحدة » .

(٥) سقطت في من ح .

وأمَّا اختلاف الإعراب مع اتِّفاق المعنى وعكسه فشيء عارض ، جاز لضرب من التشبيه بالأصول ، فلا يناقض به .

فصل

واختلفوا : هل الإعراب سابق على البناء أم العكس ؟

فالمحقِّقون على أنَّ الإعراب سابق ، لأنَّ واضع[1] اللغة حكيم ، يعلم أنَّ الكلام عند التركيب لا بدّ أن يعرض فيه لَبْس ، فحكمته تقتضي أنْ يضع الإعراب مقارناً للكلام .

وقال الآخرون : تكلَّمت العرب[2] بالكلام عارياً من الإعراب ، فلَمَّا عرض لهم اللبْسُ أزالوه / بالإعراب . وهذا[3] لا يليق بحكمتهم[4] . م٦

فصل

واختلفوا في حركات الإعراب : هل هي أصلٌ لحركات البناء أم بالعكس ، أم كلٌّ واحد منهما[5] في موضعه أصل ؟

فذهب قوم إلى الأوَّل . وعلَّته أنَّ حركات الإعراب دوالٌّ على معان حادثة بعلَّة بخلاف حركات البناء ، وما ثبت بعلَّة أصل لغيره .

---

(١) في ح : وضع .

(٢) في م : تكلمت العرب بحكمتهم بالكلام .

(٣) ناقش أبو البقاء العكبريّ هذه المسألة على نحو مفصَّل في كتابه التبيين ١٧٠ ـ ١٧٢ .

(٤) عرض ابن جني في الخصائص ٣١/٢ ـ ٣٢ رأيين متناقضين ، كلاهما للأخفش . فحْوَى الأوَّل أنَّ العرب أدركت بالحسِّ الصادق حاجتها إلى بناء بعض الألفاظ ، وتصوَّرته قبل وقوعه . وفَحْوى الثاني أنَّ الاستعمال قادها إلى بناء ما بنت . ورجَّح ابن جني الرأي الأوَّل ، فقال : « والرأي عندي هو الأوَّل ، لأنَّه أدلُّ على حكمتها ، وأشهد لها بعلمها بمصاير أمرها » .

(٥) سقط منهما من ح .

وذهب قوم إلى الثاني ، وعلّته أنَّ حركة البناء لازمة ، وحركة الإعراب منتقلة ، واللازم أصلٌ للمتزلزل ، إذْ كان أقوى منه . وهذا ضعيف ، لأنَّ نقل[1] حركات الإعراب كان لمعنى ، ولزوم حركة البناء لغير معنى .

وذهب قوم إلى الثالث ، لأنَّ العرب تكلَّمت بالإعراب والبناء في أوَّل وضع[2] الكلام ، وكلّ واحد[3] منهما له علَّة غير علَّة الآخر ، فلا معنى لبناء أحدهما على الآخر[4] .

فصل

وإنَّما كان موضع حركة الإعراب آخر الكلمة لثلاثة أوجه :

أحدها أنَّ الإعراب جيء به لمعنى طارئ على الكلمة بعد تمام معناها[5] ، وهو الفاعلية والمفعوليَّة ، فكان موضع الدالّ عليه بعد استيفاء الصيغة الدالَّة على المعنى اللازم لها . وليس كذلك لام التعريف ، وألف التكسير ، وياء التصغير ، لأنَّ التعريف والتكسير والتصغير كالأوصاف اللازمة[6] للكلمة بخلاف مدلول الإعراب[7] .

---

(١) في ح : تنقل .

(٢) في ح : في موضع .

(٣) في ح : وكلّ منهما .

(٤) عقد العكبريّ باباً مفصَّلاً لحركات البناء والإعراب في كتابه (مسائل خلافية) ١٠٦ ـ ١٠٩ بسط فيه هناك ما أوجز هنا .

(٥) انظر الإيضاح للزجَّاجيّ ٧٦ .

(٦) في م : كالأوصاف للكلمة .

(٧) قال الزجَّاجيّ في الإيضاح ٧٦ : « وقال أبو بكر بن الخيَّاط : ليس هذا القول بمَرْض ، لأنَّا قد رأينا الأسماء تدخلها حروف المعاني أوَّلاً ووسطاً . فما دَخَلَها أوَّلاً قولك (الرجل والغلام) . وما دخلها وسطاً ياء التصغير في قولك (فُرَيْخ وفُلَيْس) . ولو كان الأمر على ما ذهب إليه قائل هذا القول لوجب ألاَّ يدخل على الاسم حرف معنى إلاَّ بعد كمال بنائه . قال : والقول عندي هو الذي عليه جلَّةُ النحويِّين أنَّ الاسم يبنى على أبنية مختلفة ، منها : فَعْل ، وفِعْل ، وفُعْل ، وفَعَل ، وفُعَل ، وما أشبه =

والثاني أنَّ حركة الإعراب تثبت وصلاً ، وتحذف وقفاً . وإنَّما يمكن هذا في آخر الكلمة ، إذ هو الموقوف عليه .

والثالث أنَّ أوَّل الكلمة لا يمكن إعرابُه لثلاثة أوجه :

ح٦ أحدها أنَّ من الإعراب السكونَ ، والابتداءُ / بالساكن ممتنع .

والثاني أنَّ[١] أوَّل الكلمة متحرِّك ضرورة ، وحركة الإعراب تحدث بعامل ، والحرف الواحد لا يحتمل حركتين .

والثالث أنَّ تحرُّك[٢] الأوَّل بحركة الإعراب يفضي إلى اختلاط الأبنية .

ولا يمكن أن يُجعل الإعراب في وسط الكلمة لأربعة أوجه :

أحدها ما تقدَّم من الوجه الأخير في منع تحريك الأوَّل .

والثاني أنَّه يفضي إلى الجمع بين ساكنين في بعض المواضع[٣] .

والثالث أنَّه[٤] يفضي إلى توالي أربع متحرِّكات في كلمة واحدة كـ (مُدَحْرَج) إذا تحرَّكت الحاء ، إذ[٥] ليس معك ما يمكن تحريكُهُ من الحشو غيره .

= ذلك من الأبنية . فلو جُعل الإعراب وسطاً لم يدر السامع أحركة إعراب هي أم حركة بناء . فَجُعِل الإعرابُ في آخر الاسم ، لأنَّ الوقف يدركه ، فيسكن فيعلم أنه إعراب ، وإذا كان وسطاً لم يكن ذلك فيه » .

(١) سقطت أن من م .

(٢) في م : حركة .

(٣) في الإيضاح أقوال تشبه ما ذكره العكبريّ عزاها الزجّاجي إلى المبرِّد .

(٤) سقطت أنَّه من م .

(٥) سقطت العبارة التالية من ح .

والرابع أنَّ حشو الكلمة قد يكون حروفاً كثيرة ، وتعيين واحد[1] منها بحركة الإعراب لا دليل عليه[2] .

فصل[3]

وألقاب الإعراب أربعة : رفع ، ونصب ، وجرٌّ ، وجزم . وألقاب البناء : ضمٌّ ، وفتحٌ ، وكسر ، ووقف[4] . وتسمية كلّ واحدٍ منها باسم الآخر تجوّز . وإنَّما فرَّقوا بينها في التسمية لافتراقها في المعنى ، وذلك أنَّ حركة الإعراب تحدث عن عامل ، وحركة البناء لا تحدث عن عامل[5] ، وإذا اختلفت المعاني اختلفت الأسماء الدالَّة عليها ، ليكون كلّ اسم دالاً على معنى من غير اشتراك ، وهو أقرب إلى الأفهام .

---

(١) في م : وتعيين واحد منها ضرب من التحكُّم .

(٢) نقل العكبريّ في كتابه (مسائل خلافيّة في النحو) قولاً لقطرب ، يعلِّل فيه امتناع جعل الإعراب في حشو الكلمة ، فقال : ٩٥ ـ ٩٦ : « وقال قطرب : إنما جعل أخيراً لتعذُّر جعله وسطاً ، إذ لو كان وسطاً لاختلطت الأبنية ، أو ربَّما أفضى إلى الجمع بين ساكنين ، أو الابتداء بالساكن ، وكلّ ذلك خطأ ، لا يوجد مثله فيما إذا جُعل أخيراً » .

(٣) سقط فصل من م .

(٤) هذه الألقاب تكاد تطابق ما في كتاب سيبويه من ألقاب الإعراب والبناء .
قال سيبويه ١٣/١ : « هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية ، وهي تجري على ثمانية مجار : على النصب والجرّ والرفع والجزم ، والفتح والضمّ والكسر والوقف » .

(٥) وهذا التعليل يشبه تعليل سيبويه إذ قال ١٣/١ :
« وإنما ذكرت لك ثمانية مجار ، لأفرّق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ـ وليس بشيء منها إلاَّ وهو يزول عنه ـ وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً ، لا يزول عنه ، لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب » .

فصل

وإنَّما خصّوا الإعراب بالرفع لأنَّ الرفع ضمَّة مخصوصة ، والنصب فتحة مخصوصة ، وكذلك الجرُّ والجزم . وحركة البناء حركة مطلقة[1] ، والواحد المخصوص من الجنس لا يسمَّى باسم الجنس ، كالواحد من الآدميِّين ، إذا أردت تعريفه علَّقت عليه علماً : كزيد وعمرو ، و[2] لا تسمِّيه رجلاً ، لاشتراك الجنس في ذلك . فضمَّة الإعراب كالشخص[3] المخصوص ، وضمَّة البناء كالواحد المطلق[4] .

فصل

والحركة مع الحرف لا بعده ولا قبله . وقال قومٌ منهم ابن جني[5] : هي بعده . والدليل على الأوَّل من وجهين :

أحدهما أنَّ الحرف يوصف بالحركة ، فكانت معه كالمدِّ والجهر والشدَّة ونحو ذلك . وإنَّما كان كذلك لأنَّ صفة الشيء كالعرض ، والصفة العرضيَّة لا تتقدَّم الموصوف[6] ، ولا تتأخَّر عنه ، إذ في ذلك قيامُها بنفسها[7] .

---

(١) في ح : مطالقة .

(٢) سقطت الواو من م .

(٣) سقطت كالشخص من م .

(٤) في الأشباه والنظائر في النحو ٣٢٩/١ ـ ٣٨٣ عقد السيوطيّ باباً مطوَّلاً لمناقشة الحركات ، وذكر فيه هذا الفصل معزوّاً إلى العكبري ٣٤٨/١ .

(٥) ابن جني : هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي [ت : ٣٩٢ هـ] كان إمام النحو واللغة والأدب في القرن الرابع . أبوه مملوك رومي ، مولده الموصل ووفاته في بغداد . البغية ١٣٢/٢ ، نزهة الألباء ٢٤٤ .

(٦) في م : لا تتقدَّم على الموصوف .

(٧) قال ابن جني في (سرّ صناعة الإعراب) ٣٦/١ : « وقول النحويين : إن الحركة تحلُّ الحرف مجاز ، لا حقيقة تحته ، وذلك أنَّ الحرف عَرَض ، والحركة عرض أيضاً . وقد قامت الدلالة من طريق صحة النظر على أن الأعراض لا تحلُّ الأعراض . ولكنَّه لَمَّا كان الحرف أقوى من الحركة ، وكان الحرف قد يوجد ولا حركة معه ، وكانت الحركة لا توجد إلاَّ عند وجود الحرف صارت كأنَّها قد حلَّته ، وصار هو كأنه قد تضمَّنها تجوّزاً لا حقيقة » .

والثاني أنَّ الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الألف إذا حرَّكتها همزة ، ولم تخرج النون من طرف اللسان إذا حرَّكتها ، بل كنت تخرجها من الخيشوم . وفي العدول عن ذلك دليل على أنَّ الحركة معها[1] .

واحتجَّ من[2] قال : هي بعد الحرف بوجهين :

أحدُهما أنَّك لَمَّا لم تدغم الحرف المتحرِّك فيما بعده نحو (طَلَلَ)[3] دلَّ على أنَّ بينهما حاجزاً ، وليس إلاَّ الحركة[4] .

والثاني أنَّك إذا[5] أشبعت الحركة نشأ منها حرف ، والحرف لا ينشأ منه حرف آخر ، فكذلك ما قاربه[6] .

---

(١) عزا ابن جني هذا الرأي إلى أبي عليّ الفارسيّ ، فقال في (سرّ صناعة الإعراب) ٣٧/١ : « استدلَّ أبو عليّ على أنَّ الحركة تحدث مع الحرف بأنَّ النون الساكنة إذا تحرَّكت زالت عن الخياشيم إلى الفم ، وكذلك الألف إذا تحرَّكت انقلبت همزة ، فدلَّ ذلك عنده على أنَّ الحركة تحدث مع الحرف . وهو لعمري استدلال قويّ » .

(٢) لعلَّه يعني ابن جني الذي دافع عن هذا الرأي دفاعاً قويّاً في (سرّ الصناعة) ٣٢/١ ـ ٣٨ .

(٣) جاء في (سرّ الصناعة) ٣٢/١ ـ ٣٤ : « فالذي يدلُّ على أنَّ حركة الحرف في المرتبة بعده أنَّك تجدها فاصلة بين المثلين أو المتقاربين إذا كان الأوَّل منهما متحرِّكاً ، فالمثلان نحو قولك : قَصَص ، ومَضَض ،... وأما المتقاربان فنحو قولك في (وتد) إذا سكنت التاء لإرادة الإدغام (ودّ) ، فكانت الحركة في التاء قبل إسكانها فاصلة بينها وبين الدال ... كما تقول في (أنْعَتْ داود) : (انعدّاود) ، فظهور التاء في وتد مادامت مكسورة ، وإدغامها إذا سكنت دلالة على أنَّ الحركة قد كانت بينهما ، وإذا كانت بينهما فهي بعد التاء ، لامحالة » .

(٤) جاء في (سرّ الصناعة) ٣٣/١ : « ويدلُّ على فساد قول من قال :لإن الحاجز بين المثلين في نحو : (جدد وعدد) إنَّما هو حركة الثاني أنَّه لوفصل هنا بالحركة لوجب الفصل بها في نحو : (شدّ ، ومدّ ، وقدّ) لأنَّ الثاني من الحرفين متحرِّك » .

(٥) سقطت أنَّك من ح .

(٦) جاء في (سرّ الصناعة) ٣٤/١ : « ودلالة أخرى تدلُّ على أنَّ حركة الحرف بعده ، وهي أنَّك إذا أشبعت الحركة تمَّمتها حرفَ مدّ ، كما تقدَّم من قولنا في نحو : (ضَرَبَ وقَتَل) إذا أشبعت حركة الضاد والقاف قلت : (ضارب وقاتل) و (ضُرِبَ وقُتِل) إذا أشبعت قلت : (ضورب وقوتِل) وكذلك (ضِراب =

والجواب عن الأوَّل أنَّ الإدغام امتنع لتحصُّن الأوَّل بتحرُّكه ، لا لحاجز بينهما كما يتحصَّن بحركته عن القلب ، نحو (عوض) .

والجواب عن الثاني من وجهين :

أحدهما أنَّ حدوث الحرف عن الحركة كان لأنَّها تجانس الحرف الحادث ، فهي شرط لحدوثه ، وليست بعضاً له . ولهذا إذا حُذف الحرف بقيت الحركة بحالها . ولو كان الحادث تماماً للحركة لم تبق الحركة . ومن سمَّى الحركة بعض الحرف أو حرفاً صغيراً فقد تجوّز . ولهذا لا يصحُّ النطق بالحركة وحدها[1] .

والثاني لو قدَّرنا أنَّ الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع أن يقارن الحرف الأوَّل ، كما أنَّه ينطق بالحرف المشدَّد حرفاً واحداً ، وإن كانا حرفين في التحقيق ، إلاَّ أنَّ الأوَّل لَمَّا ضعف عن الثاني أمكن أن يصاحبه ، والحركة أضعف من الحرف الساكن ، فلم يمتنع أن يصاحب الحرف .

فصل

ويتعلَّق بهذا الاختلاف مسألة أخرى ، وهي أنَّ الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين :

أحدهما أنَّ الحرف أصله السكون ، ومحالٌ اجتماع ساكن من حركات .

والثاني أنَّ الحرف له[2] مخرج مخصوص ، والحركة لا تختصُّ بمخرج ، ولا معنى لقول

= وقِتال) إذا أشبعت قلت : (ضيراب وقيتال) . فكما أنَّ الألف والواو والياء بعد الضاد والقاف ، فكذلك الفتحة والضمة والكسرة في الرتبة بعد الضاد والقاف » .

(١) سقطت وحدها من م .

(٢) في م : الحرف أصله له مخرج .

من قال[1] : إنه يجتمع من حركتين ، لأنَّ الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها لوجهين :

أحدهما ما سبق من أنَّ الحركة ليست بعض الحرف .

والثاني أنَّك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف تامّ ، وتبقى الحركة قبله بكمالها .

ح٧ فلو كان الحرف / حركتين لم تبق الحركة قبل الحرف .

---

(١) لعلّه يعني ابن جني القائل في سرّ صناعة الإعراب ٢٦/١ وهو يتحدّث عن الألف والواو والياء : « فقد ثبت بما وصفناه من حال هذه الأحرف أنّها توابع للحركات ، ومتنشّئة عنها ، وأنّ الحركات أوائل لها ، وأجزاء منها ، وأنّ الألف فتحة مشبعة ، والياء كسرة مشبعة ، والواو ضمّة مشبعة » .
وجاء في الخصائص ٣١٥/٢ : « الحركة حرف صغير ، ألا ترى أنّ مِنْ متقدّمي القوم من كان يسمّي الضمّة (الواو الصغيرة) ، والكسرة (الياء الصغيرة) ، والفتحة (الألف الصغيرة) ، ويؤكّد ذلك عندك أنّك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها » .

فصل

وقد سبق أنَّ المعرب بحقٍّ[1] الأصل الاسمُ المتمكِّن ، فأمَّا الفعل المضارع ففيه اختلاف ، يُذكر في باب الأفعال[2] .

فصل

فيما يستحقّه الاسم ، وهو الرفع والنصب والجرّ ، لأنَّه يقع على ثلاثةِ مَعان : الفاعليَّة ، والمفعوليَّة ، والإضافة ، فَخُصَّ كلٌّ معنى منها بإعراب يدلُّ عليه . فأمَّا ما يخصّص كلّ واحد منها بما خُصَّ به فيذكر في بابه .

فصل

ولم يدخل الجزم الأسماء لستَّة أوجه :

أحدها أنَّ الإعراب دخل الأسماء لمعنى على ما سبق[3] ، وقد وفت الحركات بذلك المعنى . وهو الفرق بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه ، وليس ثَمَّ معنى رابع ، يدلُّ عليه الجزم .

والثاني أنَّ الجزم ليس بأصل في الإعراب ، لأنَّه سكون في الأصل ، والسكون[4] علامة المبنيّ أصلٌ في البناء بشهادة الحسّ والوجدان ، إلاَّ أنَّه جُعل إعراباً فرعاً ، فَخُصَّ بما إعرابه فرع ، وهو الفعل .

والثالث أنَّ الجزم دخل عوضاً من الجرِّ في الأسماء ، فلو دخل الأسماء لجمع لها بين العوض والمعوَّض .

---

(١) في م : على الأصل .

(٢) انظر المرتجل ٣٥ لابن الخشّاب .

(٣) سقط من م : على ما سبق .

(٤) سقط السطر التالي من ح .

باب
البناء

حدُّ البناء لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة[1] . وهو ضدُّ الإعراب ، والبناء بـأوَّل الكلمة وحشوها أشْبَه للزومه ، إلاَّ أنَّ آخر الكلمة إذا لزم طريقة واحدة صار كحشوها .

فصل

والبناء في الأصل وضع الشيء على الشيء على وصف يثبت ، كبناء الحائط ، ومنه سُمِّي كلّ مرتفع ثابت بناءً كالسَّماء . وبهذا المعنى استعمله النحويُّون على ما سبق .

فصل

والأصل في البناء السكون لوجهين :

أحدُهما أنَّه ضدُّ الإعراب ، والإعراب يكون بالحركات ، فضدَّه يكون بالسكون .

والثاني أنَّ الحركة زيدت على المعرب للحاجة إليها ، ولا حاجة إلى الحركة في المبنيّ ، إذ لا تدلُّ على معنى .

---

(١) جاء في المرتجل لابن الخشَّاب شيخ العكبريّ ٣٥ : « وأمَّا البناء فهو لزوم آخر الكلمة لسكون أو حركة ، وذانك السكون والحركة لا يكونان عن عامل كما كانت حركة الإعراب وسكونه عن عامل » . وهذا الحدُّ أدق من حدّ العكبريّ ههنا .

باب

المعرب والمبنيّ

إنَّما أُخِّرا[1] عن الإعراب والبناء ، لأنَّهما مشتقَّان منه ، إذ كان الإعراب والبناء مصدرين ، والمشتقُّ منه أصلٌ للمشتق[2] .

فصل

وليس في الكلام كلمة لا مُعْربة ولا مبنيَّة عند المحقِّقين ، لأنَّ حدَّ[3] المعرب ضدّ حدّ المبنيّ على ما سبق ، وليس بين الضِّدَّين هنا واسطة[4] .

وذهب قوم إلى أنَّ المضاف إلى ياء المتكلِّم غير مبنيّ ، إذ لا علَّة فيه توجب البناء ، وغير معرب ، إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحَّة حرف إعرابه ، وسمَّوْه (خصيّاً) . والذي ذهبوا إليه فاسد ، لأنَّه معرب عند قوم ، مبنيٌّ عند آخرين ، وسنبيِّن ذلك . على أنَّ تسميتهم إيَّاه (خصيّاً) خطأ ، لأنَّ الخصيَّ ذكر حقيقة / ، م٨
وأحكام الذكور ثابتة له ، وكان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسمُّوه (خنثى مشكلاً)[5] .

---

(١) في م : وإنَّما أخَّر .

(٢) أصل العبارة في م و ح : والمشتقّ أصلٌ للمشتقّ منه .

(٣) سقط حدّ من م .

(٤) لعلَّ العكبريّ يعني ابن جني القائل في باب من أبواب الخصائص ٣٥٦/٢ : « باب في الحكم يقف بين الحكمين . هذا فصل موجود في العربيَّة لفظاً ، وقد أعطته مقاداً عليه وقياساً ، وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلِّم في نحو : (غلامي وصاحبي) . فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء . أمَّا كونها غير إعراب ، فلأنَّ الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً وهي فيه ، نحو : هذا غلامي ، ورأيت صاحبي ، وليس بين الكسر وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة . وأمَّا كونها غير بناء فلأنَّ الكلمة معربة متمكِّنة ، فليست الحركة إذن في آخرها ببناء . ألا ترى أنَّ (غلامي) في التمكُّن واستحقاق الإعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا » .

(٥) انظر مناقشة الخنثى والخصيّ في (مسائل خلافيَّة في النحو) للعكبريّ : ٨٠ ـ ٨٢ .

والرابع أنَّ الجزم حذف ، وذلك تخفيف ، فيليق بالفعل لثقله . أما الاسم فخفيف ، فجزمه يحذف منه التنوين والحركة ، وذلك إجحاف به .

والخامس أنَّ الجزم في الأسماء يسقط التنوين[1] ، وهو دليل الصرف[2] والحركة التي هي دليل المعنى ، وليس كذلك جزم الأفعال .

والسادس أنَّ الجزم يحدث بعوامل ، لا يصحُّ معناها في الأسماء[3] .

فصل

ولم تُجرَّ الأفعالُ لستَّة أوجه :

أحدها أنَّ الجرَّ في الأسماء ليس بأصل ، إذ كان الأصلُ الرفعَ للفاعل ، وما حُمل عليه ، والنصب للمفعول وما حُمل عليه . وأمَّا الجرُّ فبالحرف وما قام مقامه ، وموضع الجارّ والمجرور رفع ونصب ، فحمل الفعل[4] على الاسم فيما هو أصلٌ فيه .

والثاني أنَّ الفعل محمول على الاسم في الإعراب ، فينبغي أن يحمل عليه في أضعف أحواله[5] . وعامل الرفع في الأسماء قويّ وهو اللفظيّ ، وضعيف وهو المعنويّ ، فحمل

---

(١) سقط التنوين من م .

(٢) سقط الصرف من م .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١٤/١ : « وليس في الأسماء جزم لتمكُّنها وللحاق التنوين . فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة » .
وقال ابن الخشَّاب في المرتجل ٥٢ ـ ٥٣ : « وأمَّا امتناع الأسماء من أن تنجزم فلأنَّ الجزم يكون بحروف موضوعة لمعان تصحُّ في الأفعال ، ولا تصحُّ في الأسماء كالشرط والأمر والنهي . فلمَّا امتنعت حروف الجزم من الدخول على الأسماء ـ إذ كانت لا تصحُّ معانيها فيها ـ امتنع انجزامها ، لأن الجزم تأثير ، ولا يكون تأثير من غير مؤثِّر . قالوا : ولأنَّ الاسم لو انجزم انحذف بجزمه شيئان هما الحركة والتنوين معاً . والفعل إذا انجزم انحذفت منه الحركة فقط . وهو ـ على ما تقرَّر ـ أثقل من الاسم ، فكيف يحذف من الأثقل شيء واحد ، ومن الأخفّ شيئان ؟ هذا ما لا تقتضيه الحكمة » . وانظر الإيضاح للزجّاجيّ ١٠٢ ـ ١٠٦ .

(٤) سقط الفعل من م .

(٥) سقط من م : في أضعف أحواله .

الفعل في الرفع على العامل الضعيف ، فارتفع الفعل لوقوعه موقع الاسم . وكذلك عامل النصب في الأسماء قويّ وهو الفعل ، وضعيف وهو الحرف ، فحمل الفعل عليه في
ح٨ العامل الضعيف ، فلم يفعل في الفعل / إلاّ الحرف . وأمّا الجرُّ فليس له إلاَّ عاملٌ واحد ، وهو الحرف . وأمّا الإضافة فمقدّرة بحرف الجرّ ، فليس للجرّ إلاَّ عامل واحد ، فلم يكن حمل الفعل عليه ، إذ يلزم مساواته له .

والوجه الثالث أنّ إعراب الفعل فرع على إعراب الاسم ، ولو أعرب بالجرّ ـ وقد أعرب بالرفع والنصب ـ لكان الفرع مساوياً للأصل .

والرابع أنّ الجزم دخل الأفعال ، وتعذّر دخوله على الأسماء لما تقدّم ، فلو جُرّت الأفعال لزادت على الأسماء في الإعراب[1] .

الخامس أنّ الجرّ يكون بالإضافة ، والإضافة توجب أن يكون المضاف إليه داخلاً في المضاف ، معاقباً للتنوين . وليس من قوّة التنوين أن يقع موقعه الفعل والفاعل . وفي امتناع الإضافة إلى الأفعال أوجهٌ يطول ذكرها[2] ، وسنذكرها في باب الإضافة إن شاء الله .

والسادس أنّ الجرّ يكون بعامل لا يصحُّ معناه في الفعل .

---

(١) جاء في كتاب سيبويه ١٤/١ : « وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ ، كما أنّه ليس في الأسماء جزم ، لأنّ المجرور داخل في المضاف إليه ، معاقب للتنوين . وليس ذلك في هذه الأفعال » .
وجاء في المرتجل ٥٢ : « يختصُّ الاسم بالجرّ ، والفعل بالجزم ، فلا ينجرّ فعل ، ولا ينجزم اسم . وعلّة ذلك أنّ الجرّ يدخل الأسماء من طريقين : حروف الجرّ والإضافة ، وكلاهما يمتنع منه الفعل . أمّا حروف الجرّ فإنّها تدخل في الأصل معدّية للفعل الذي يقصر عن التعدّي بنفسه إلى المفعول . والأفعال لاتكون مفعولة ، فبطل دخول حرف الجرّ عليها . ولا يضاف إليها ، لأنّ المضاف إليه إمّا أن يعرّف تعريفاً محضاً ، وإمّا أن يخصّص ، فيقرب من المعرفة . والأفعال لاتعرف ولا تخصّص ، إذ كانت على ما أصّلت النحاة نكرات ، لاتتعرّف أبداً ، مادامت أفعالاً » .
وفي (الإيضاح في علل النحو) للزجّاجيّ مناقشة مطولة للمسألة ١٠٧ ـ ١٢٠ .

(٢) سقط ذكرها من م .

فصل

وألقاب البناء أربعة على عدَّةِ ألقابِ الإعراب : فالضمُّ في البناء كالرفع في المعرب ، والفتحُ كالنَّصب ، والكسرُ كالجرِّ ، والوقف كالجزم . فأمَّا ما يبنى[1] على هذه الأشياء من الكلام فسنذكره[2] بعد الفراغ من المعرب[3] إن شاء الله تعالى[4] .

---

(١) في م : فأمَّا ما بني .

(٢) في م : فنذكره .

(٣) في م : المعربات . وهو وجه سائغ .

(٤) جاء في كتاب سيبويه : ١/١٥ : « وأمَّا الفتح والكسر والضمّ والوقف فللأسماء غير المتمكّنة المضارعة عندهم ماليس باسم ولا فعل ممَّا جاء لمعنى ليس غير ، نحو : (سوف) و (قد) . وللأفعالِ التي لم تجر مجرى المضارعة ، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ، ولم تجئ إلاَّ لمعنى ، فالفتح في الأسماء قولهم : (حيْثَ ، وأينَ ، وكيفَ) والكسر فيها نحو : (أولاءِ ، وحذارِ ، وبدادِ) ، والضمُّ نحو : (حيثُ ، وقبلُ ، وبعدُ) ، والوقف نحو : (منْ ، وكَمْ ، وقطْ ، وإذْ) » .
ويلاحظ أنَّ سيبويه فتح ثاء (حيث) وضمَّها . وفيها وجه ثالث هو الكسر ، انظر مغني اللبيب ١٤١ .

باب

الاسم الصحيح

فصل

الصحيح والمعتلُّ في الأسماء من صفات الأسماء المعربة المفردة وما كان في حكمها من جمع التكسير . ولا يقال في (حيثُ وأينَ وأمسِ) هي أسماء صحيحة ، ولا في (إذا ومتى) معتلّ ، لأنَّ حدَّ الاسم الصحيح هو الذي يتعاقب على الحرف الأخير منه حركاتُ الإعراب الثلاث[1] . وهو أَوْلى من قولك : الصحيح مالم يكن حرف إعرابه ألفاً ولا ياء قبلها كسرة[2] ، لأنَّ المثنَّى[3] قد يكون بهذه الصفة ، ولا يسمَّى صحيحاً . ولأنَّ الحدَّ الأوَّل إثبات محض ، والثاني نفي . والحدُّ الحقيقي لا يكون نفياً ، لأنَّ الحدَّ الحقيقيَّ ما أبان عن حقيقة المحدود ، والنفي لا يبين عن حقيقة المحدود .

فصل

وفي اشتقاق الصرف هنا وجهان :

أحدهما هو من صريف الناب[4] والبكرة والقلم ، وهو الصوت الذي يكون من[5] هذه الأشياء . وعلى هذا يكون الصرف هو التنوين وحده ، لأنَّه صوت يلحق آخر الاسم .

---

(١) في م و ح الثلاثة ، وما أثبتناه أولى .

(٢) أورد أبو البركات بن الأنباريّ هذا التعريف المرجوح في رأي العكبريّ ، وقال في أسرار العربيَّة ٣٥ : « فالصحيح في عرف النحويين مالم يكن آخره ألفاً ولا ياء قبلها كسرة . وهو على ضربين : منصرف وغير منصرف » . وانظر المسألة السادسة عشرة من مسائل (التبيين) للعكبريّ ١٨٠ ـ ١٨٢ .

(٣) في ح : المبنيّ .

(٤) في م : الناقة ، وجاء في القاموس المحيط : « الناب : الناقة السمينة » .

(٥) في م : يكون لهذه .

والثاني هو من صرفت الشيء وصرَّفته إذا ردَّدته وقلَّبته في الجهات ، وعلى هذا يكون الجرُّ من الصرف ، إذْ به يزيد تقليب الكلمة . والأوَّل هو الوجه .

فصل

واختلف النحويُّون في الصرف :

فمذهب المحقِّقين أنَّه التنوين وحده[1] .

وقال آخرون : هو الجرُّ مع التنوين[2] .

والدليل على الأوَّل من أربعة أوجه :

أحدها أنَّه مطابق لاشتقاق اسم الصرف على ما تقدَّم[3] .

والثاني أنَّ الاسم الذي لا ينصرف يدخله الجرُّ مع الألف واللام والإضافة مع وجود العلَّة المانعة من الصرف .

الثالث أنَّ الشاعر إذا اضطر إلى تنوين المرفوع والمنصوب قيل : قد صرف للضرورة ، ولا جرَّ هناك .

---

(١) تأثُّر العكبريّ بشيخه ابن الخشَّاب في هذه المسألة واضح . جاء في المرتجل ٧١ : « الجرُّ المحذف تبعاً للتنوين » . وقال أبو البركات بن الأنباريّ في أسرار العربيَّة ٣٦ : « فمنع من التنوين ومن الجرّ تبعاً للتنوين لما بينهما من المصاحبة » ، وذهب شارح الكافية إلى مظاهرة هذا الرأي وتعليله ، فقال ٣٣/١ ـ ٣٤ : « وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين ، وقالوا : ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف . وقوَّوا هذا القول بأنَّه لَمَّا لم يكن مع اللام والإضافة تنوين حتى تحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر ، فظهر أنَّ سقوطه لتبعيَّة التنوين لا بأصالة » .

(٢) يبدو من كلام المبرِّد في المقتضب ٢٤٨/١ أنَّ الصرف عنده التنوين والجرّ .
وإلى هذا المذهب ذهب أبو بكر بن السَّرَّاج ، فقال في الأصول ٧٩/٢ : « اعلم أنَّ معنى قولهم اسم منصرف أنَّه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين . والذي لا ينصرف لا يدخله جرٌّ ولا تنوين ، لأنَّه مضارع عندهم للفعل ، والفعل لا جرَّ فيه ولا تنوين » .

(٣) للعكبريّ في كتابه (مسائل خلافيَّة في النحو) ٩٩ ـ ١٠١ بحث مفصَّل يوضِّح هذه المسألة .

والرابع[1] أنّه إذا اضطر إلى التنوين في الجرّ جرّ ونوّن . ولو كان الجرُّ من الصرف لفتح ونوّن ، لأنّ ضرورته لا تدعو إلى الكسر .

واحتجّ الآخرون من وجهين :

أحدهما أنّ الصرف من التصريف ، وهو التقليب ، والجرُّ زيادة تغيير في الاسم فكان من الصرف .

والثاني أنّ التنوين مُنع منه هذا الاسم لشبهه بالفعل ، لكونه من خصائص الأسماء ، والجرّ بهذه الصفة ، فيكون من جملة الصرف[2] .

والجواب عن الأوّل من وجهين :

أحدُهما أنّ ما ذكروه لوصحّ لم يكن التنوين من الصرف ، لأنه ليس من وجوه تقليب الكلمة ، بل هو تابع لما هو تقليب .

والثاني أنّ الرفع والنصب تقليب ، وليس من الصرف[3] .

وأمّا الثاني[4] فلا يصحُّ أيضاً ، لأنّ الألف واللام وغيرها من خصائص الاسم لا تُسمّى صرفاً ، وكذلك الجرُّ .

---

(١) سقط الوجه الرابع كلّه من م .

(٢) كلام العكبريّ في الوجه الأوّل شبيه بكلامه في (مسائل خلافيّة في النحو) ١٠١ ، وأمّ الوجه الثاني في مسائل خلافيّة فهذه صورته : « والثاني أنّه اشتهر في عرف النحويّين أنّ غير المنصرف ما لا يدخله الجرُّ مع التنوين ، وهذا حدّ ، فيجب أن يكون الحدُّ داخلاً في المحدود » .

(٣) صورة هذا الوجه في مسائل خلافيّة ١٠١ : « والثاني أنّ تقلُّبَ الكلمة في الإعراب لو كان من الصرف لوجب أن يكون الرفع والنصب صرفاً . وكذلك تقلُّب الفعل بالاشتقاق لا يُسمّى صرفاً ، وإنّما يُسمّى تصرُّفاً وتصريفاً » .

(٤) يعني بالثاني قول من قال : إن الصرف هو الجرُّ مع التنوين .

فصل

إنَّما زادوا التنوين في المنصرف دون غيره من الحروف ، لأنَّ حروف المدِّ تعدَّدت زيادتها لما فيها من الثقل ، وما يلحقها من التغيير بحسب ما قبلها من الحركات ، والنون أشبه / بحروف المدِّ لما فيها من الغنَّة ، ويؤمن فيها ما خيف من حروف المدِّ[1] . ح٩

فصل

والتنوين مصدر (نوَّنت) ، وحقيقته نون ساكنة[2] تزاد في آخر الاسم المعرب ، ويثبت في الوصل دون الوقف . وإنَّما سُمِّي (تنويناً) لوجهين :

أحدُهما أنَّه حادث بفعل الناطق به ، وليس من سنخ[3] الكلمة .

والثاني أنَّهم فرَّقوا بين النون الثابتة وصلاً ووقفاً ، وبين هذه النون[4] .

فصل

واختلفوا في علَّة زيادة التنوين على أربعة أقوال :

---

(١) لعلَّه أراد أنَّ التنوين لا يعرض له إبدال ولا إعلال . وإلى ذلك أشار أبو البركات بن الأنباري ، فقال في أسرار العربيَّة ٣٥ ـ ٣٦ : « ألا ترى أنَّهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت ياء في الجرِّ ، لانكسار ما قبلها . وكذلك حكم الياء والألف في الاعتلال ، والانتقال من حال إلى حال ، وكان التنوين أولى من غيره ، لأنَّه خفيف يضارع حروف العلَّة . ألا ترى أنَّه غنَّة في الخيشوم ، وأنَّه لا معتمد له في الحلق . فأشبه الألف إذ كان حرفاً هوائياً » .

(٢) قال ابن جنِّي في (سرِّ صناعة الإعراب) ٤٨٩/٢ : « واعلم أنَّ النون قد زيدت علامة للصرف ، وهي المسمَّاة (تنويناً) . وذلك نحو قولك : هذا رجلٌ وغلامٌ ، ورأيت رجلاً وغلاماً ، ومررت برجلٍ وغلامٍ . وهذا التنوين هو نون في الحقيقة » .

(٣) نصّ ابن جني على أنَّ التنوين ليس من بنية الكلمة ، فقال في سرِّ الصناعة ٤٩١/٢ : « وإنَّما لم يثبت في الخطِّ ، لأنَّه ليس مبنيّاً في الكلمة » .

(٤) قال ابن جني في سرِّ الصناعة ٤٩١/٢ : « وكذلك أيضاً حُذف من اللفظ في الوقف ، فقالوا : هذا صالحْ ، ومررت بجعفرْ . ولم يقفوا عليه لما ذكرناه من كراهيتهم شبهه بحرف الإعراب » .

أحدُها أنَّه زيد علامة على خفَّة الاسم ، وتمكُّنه في باب الاسميَّة[1] . وهو قول سيبويه[2] ، وذلك أنَّ ما يشبه الفعل من الأسماء يثقل[3] ، ولا يحتمل الزيادة ، وما يشبه الحرف يبنى ، وما عري من شبههما[4] يأتي على خفَّته . فالزيادة عليه تشعر بذلك ، إذ الثقيل لا يثقّل .

والقول الثاني أنَّه فرَّق بين المنصرف وغير المنصرف ، وهو قول الفرَّاء[5] ، وهذا يرجع إلى قول سيبويه ، إلاَّ أنَّ العبارة مضطربة ، لأنَّ معناها أنَّ النون فُرِّق بها بين ما ينوَّن وبين ما لا ينوَّن . وذا تعليل الشيء بنفسه .

والقول الثالث أنَّ التنوين فُرِّق به بين الاسم[6] والفعل ، وهذا فاسد لوجهين :

أحدهما أنَّ ما لا ينصرف اسم ومع هذا لا ينوَّن .

والثاني أنَّ الفوارق بين الاسم والفعل كثيرة ، كالألف واللام ، وحروف الجرِّ ، والإضافة ، فلم يُحْتَجْ إلى التنوين .

---

(١) سقط من م : في باب الاسمية .

(٢) سيبويه : هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر [ت : ١٨٠ هـ] تلميذ الخليل بن أحمد ، وإمام النحو ، وصاحب (الكتاب) ، أشهر كتب النحو على الإطلاق . مات بالأهواز ، وقيل بشيراز . البداية والنهاية ١٧٦/١٠ ، البغية ٢٢٩/٢ .

(٣) جاء في كتاب سيبويه ٢٠/١ ـ ٢١ : « واعلم أنَّ بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هي الأُولى ، وهي أشدُّ تمكُّناً ، فمن ثمَّ لم يلحقها تنوين ، ولحقها الجزم والسكون » .

(٤) في ح : شبهها .

(٥) الفرَّاء : أبو زكريا يحيى بن زياد المعروف بالفرَّاء [ت : ٢٠٧ هـ] كان أعلم أهل الكوفة بالنحو ، ميالاً إلى الاعتزال ، متديِّناً ورعاً . وكان مقامه في بغداد أكثر من الكوفة . أشهر مؤلَّفاته معاني القرآن ، البغية ٣٣٣/٢ ، إشارة التعيين ٣٧٩ ، شذرات الذهب ١٩/٢ .

(٦) قال الزجاجي في (الإيضاح في علل النحو) ٩٧ : « وقال الفرَّاء : التنوين فارق بين الأسماء والأفعال ، فقيل له : فهلاَّ جُعل لازماً للأفعال ؟ فقال : الأفعال ثقيلة ، والأسماء خفيفة ، فجعل لازماً =

والقول الرابع أنَّه فرَّق بين المفرد والمضاف[1] . وهذا أيضاً فاسدٌ من ثلاثة أوجه :

أحدها أنَّ غير المنصرف يكون مفرداً ولا ينوَّن .

والثاني أنَّ المفرد مفارق للمضاف ، لأنَّه يصحُّ السكوت عليه ، والمضاف إليه كجزء من المضاف .

والثالث أنَّ ما فيه الألف واللام مفرد ولا ينوَّن .

فصل

والمستحقُّ للتنوين الاسم النكرة المذكَّر ، لأنَّ الغرض من زيادة[2] التنوين التنبيه على خفَّة الاسم ، وأخفُّ الاسم النكرة المذكَّر[3] . فأمَّا الاسم العلم مثل (زيد) والنكرة المؤنَّثة مثل (شجرة) فدخلها التنوين لثلاثة أوجه :

= للأخفّ . وهذا القول مأخوذ من الأوّل ، لأنَّ ما لا ينصرف مضارع الفعل . وقد رجع ذلك إلى معنى واحد » .

وفي (أسرار العربيَّة) ٣٦ ذكر أبو البركات أنَّ التنوين « دخل فرقاً بين الاسم والفعل » . ولم يذكر الفرّاء .

(١) قال الزجّاجيّ في الإيضاح ٩٧ : « وقال بعض الكوفيّين : التنوين فاصل بين المفرد والمضاف . وهذا أحد المعاني التي يدخل لها التنوين » .

(٢) في م : لأن الغرض من التنوين التنبُّه .

(٣) جاء في كتاب سيبويه ٢٢/١ : « واعلم أنَّ النكرة أخفّ عليهم من المعرفة ، وهي أشدّ تمكُّناً ، لأنَّ النكرة أوّل ، ثمَّ يدخل عليها ما تعرف به . فمن ثمَّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة » .

وجاء فيه : « واعلم أنَّ المذكَّر أخفّ عليهم من المؤنَّث ، لأنَّ المذكَّر أوّل ، وهو أشدُّ تمكُّناً ، وإنَّما يخرج التأنيث من التذكير . ألا ترى أنَّ الشيء يقع على كلّ ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى ، والشيء ذكر . فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفّ عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون » . وانظر الكتاب ٢٤١/٣ ، والمرتجل ٣١٢ .

أحدها أنَّها أشبهـا الفعل من وجـه واحـد ، والاسم أصلٌ للفعل ، ومشـابهـة الفرع للأصل من وجه واحد ضعيفة ، فلا تجذبه إلى حكمه . بل غاية مـافيـه أن يصير الوجـه الواحد من الشبه معارضاً بأصل الاسم ، إلاَّ أنَّـه لا يرجَّح الفعل عليـه حتَّى يلحق الاسم به .

والثاني أنَّ تعريف العلم بالوضع ، فأمَّا اللفظ فمثل[1] لفظ النكرة ، ولهذا يتنكَّر[2] العلم[3] كقولك : مررت بزيد وزيد آخر ، وليس كذلك الألف واللام .

والثالث أنَّ العلم متوسِّط بين ماأشبه الفعل من وجهين ، وبين مالم يشبهْه البتَّـة ، وإلحاقه بما لم يشبه الفعل أولى ، لأنَّه أصلٌ للأفعال ، وإلحاق الفروع بالأصول أوْلى .

فصل

وإنَّما لم يجتمع التنوين[4] والألف واللام لوجهين :

أحدهما أنَّ الاسم ثقل بالألف واللام ، فلم يحتمل زيادة أخرى .

والثـاني أنَّ الألف والـلام يعرِّف الاسم ، فيصير متنـاولاً لشيء[5] بعينـه ، فيثقـل بذلك ، بخلاف النكرة ، فإنَّها أخفّ الأسماء[6] .

(١) في م : مثل .

(٢) في م : تنكَر .

(٣) يتنكَّر العلم إذا وصف بنكرة ، وإذا ثنِّي أو جمع . قال سيبويه ٩٧/٢ : « في قوله : هذا عثمانٌ آخر ، فلم يكن بـدٌّ من أن يجعل مـا بعـده نكرة حتى يصير نكرة » وقـال أيضـاً : ١٠٣/٢ : « فـإن قلت : هـذان زيدان منطلقان ، وهـذان عمران منطلقـان لم يكن هـذا الكلام إلاَّ نكرة » . وانظر المقتضب ١٨١/٣ ، ٣١/٤ .

(٤) قـال ابن السرَّاج في (الموجـز) ٦٠ : « ولا تجتمع أيضـاً الإضـافـة والتنـوين ، ولا يجتمـع الألف والـلام والتنوين » .

(٥) في ح : ولا شيء بعينه .

(٦) أشرنا في حاشية الفصل السابق إلى خفَّة النكرة ، وذكرنا ماقاله سيبويه وابن الخشَّاب في ذلـك الأمر . انظر كتاب سيبويه ٢٢/١ ، ٢٤١/٣ ، ومرتجل ابن الخشَّاب ٣١٢ .

فصل

ويتعلّق بهذا الكلام بيان خفّة النكرة ، وثقل الفعل . أمّا النكرة فإنّها أخفُّ إذ[1] كان مدلولها معنى واحداً ، كقولك (رجلٌ) ، والسامع يدرك معنى هذا اللفظ بغير فكرة . وأمّا (زيد) ونحوه من الأعلام فيتناول واحداً معيّناً ، يقع فيه الاشتراك ، فيحتاج إلى فواصل تميّزه .

فصل

وأمّا ثقل الفعل فظاهر ، وذلك أنّ لفظه[2] يلزمه[3] الفاعل والمفاعيل من الظرفين وغيرهما والمصدر والحال ، ويدلُّ على حدث وزمان ، ويتصرّف تصرُّفاً تختلف به المعاني[4] ، بخلاف الاسم ، فإنّه لا يدلُّ إلاّ على معنى واحد .

فصل

وإنّما لم يجتمع التنوين[5] والإضافة لوجهين :

أحدهما أنّ التنوين في الأصل دليل التنكير ، والإضافة تعرِّف أو تخصِّص ، فلم يجمع بينهما لتنافي مَعْنَيَيْهما .

---

(١) في م : إذا .

(٢) في ح : اللفظ .

(٣) في م : يلزم .

(٤) جاء في كتاب سيبويه ٢٠/١ ـ ٢١ : « واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض . فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأنّ الأسماء هي الأولى ، وهي أشدُّ تمكُّناً . فمن ثَمَّ لم يلحقها تنوين ، ولحقها الجزم والسكون » .

(٥) قال ابن السرّاج في (الموجز) ٦٠ : « ولا تجتمع أيضاً الإضافة والتنوين ، ولا يجتمع الألف واللام والتنوين » .
وانظر الأشباه والنظائر في النحو ٢٦٥/٢ ، والمقتضب ١٧٨/٢ ، ١٤٤/٤ .

ح١٠ والثاني أنَّ التنوين جعل دليلاً على / انتهاء الاسم ، والمضاف إليه من تمام المضاف[1] ، فلو نوِّن الأوَّل لكان كإلحاق[2] التنوين قبل منتهى الاسم . وهذا معنى قولهم : التنوين يؤذن بالانفصال ، والإضافة تؤذن بالاتِّصال ، فلم يجتمعا .

فصل

والكلام في غير المنصرف يستوفى بجميع أحكامه في باب ما لا ينصرف إن شاء الله .

---

(١) في م : تمام الاسم .

(٢) في م : لكان إلحاق .

باب

الاسم المعتلّ

الاسم المعتلّ ما آخره ألف أو ياء قبلها كسرة ، وسُمِّي (معتلاً) ، لأنَّ حرف إعرابه حرف علَّة . وحروف العلَّة الألف والواو والياء ، غير أنَّ الواو المضموم ما قبلها لم تقع في آخر الاسم بحال .

وإنَّما سُمِّيت (حروف علَّة) ، لأنَّ العلَّة هي المعنى المغيّر للشيء ، وهذه الحروف يكثر[1] تغييرها[2] . ووصفَ الاسمَ بكماله بالاعتلال ، وإنْ كان حرف العلَّة جزءاً منه كما وصف بالإعراب ، وهو في[3] حرف منه .

ومذهب التصريفيين أن يقال : معتلّ اللام كما يقالُ معتلّ الفاء ، ومعتلّ العين ، ولم يحتج النحويّ إلى ذلك ، لأنَّ عنايته بالإعراب والبناء الواقِعَيْن آخراً .

فصل

والمنقوص ما كان آخره ياء قبلها كسرة ، ولا حاجة إلى قولك : ياء خفيفة ، لأنَّ الياء المشدَّدة ياءان ، الأولى منهما ساكنة[4] .

---

(١) في م : تكثر .

(٢) ربَّما كان تفسير ابن يعيش لحروف العلّة أوضح من تفسير العكبريّ ، قال في شرح المفصَّل ٥٤/١٠ : « معنى الاعتلال التغيير ، والعلّة تغيّر المعلول عمَّا هو عليه ، وسمّيت هذه الحروف حروف علّة لكثرة تغيّرها » . وذهب ابن منظور إلى تفسير آخر ، فقال في لسان العرب [علل] : « وحروف العلّة والاعتلال : الألف والياء والواو ، سمّيت بذلك للينها وموتها » .

(٣) في م : بحرف منه .

(٤) جاء في كتاب سيبويه ٥٣٦/٣ : « فالمنقوص كلّ حرف من بنات الياء والواو ، وقعت ياؤه أو واوه بعد =

فصل

وسُمِّي (منقوصاً) ، لأنَّه نُقِص في إعرابه الضمّ والكسر ، وبقي له النصب[1] .

فصل

وإنَّما لم تُضَمَّ الياء ههنا ، ولم تكسر لوجهين :

أحدهما أنَّ الياء مقدَّرة بكسرتين ، فإذا كانت قبلها كسرة ، ضَمَمْتها أو كسرتها ، جمعت بين أربع حركات مستثقلة .

والثاني أنَّ الياء خفيّة ، وتحريكها تكلُّف لإبانتها بما هو أضعف منها ، وذلك شاقٌ[2] . ولهذا قال الأخفش : ضمُّها أو كسرها كالكتابة في السواد .

فصل

إنَّما احتملت الفتحة لخفَّتها ، لأنَّها بعض الألف ، والألف أخفُّ حروف المدِّ ،

= حرف مفتوح . وإنَّما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو ، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جرّ » . والمنقوص عند سيبويه يخالط المقصور أحياناً . قال في الكتاب : ٥٣٦/٣ « وأشياء يُعْلَم أنَّها منقوصة ، لأنَّ نظائرها من غير المعتلّ إنَّما تقع أواخرهن بعد حرف مفتوح ، وذلك نحو (مُعْطَى ومُشْتَرَى) وأشباه ذلك » ، وقد وضّح السيرافي ذلك فقال في الحاشية : « ويقال للمقصور أيضاً منقوص . فأمَّا قصرها فهو حبسها عن الهمزة بعدها ، وأمَّا نقصانها فنقصان الهمزة منها » .

وابن السرَّاج يحذو في هذه المسألة حذو سيبويه . انظر (الأصول في النحو) ٤١٥/٢ ـ ٤١٦ .

(١) تعليل العكبريّ لتسمية المنقوص باسمه شبيه بتعليل شيخه ابن الخشَّاب القائل في المرتجل ٤٠ : « والمعتلّ يسمَّى ما كان منه في آخره ياء قبلها كسرة نحو : القاضي ، والداعي ، والعمي ، والضي (منقوصاً) ، لأنه نقص في حالتي الرفع والجرّ » ، وقد أشرنا إلى تعليل آخر في الحاشية السابقة .

(٢) تحريك ياء المنقوص ضرورة سائغة في رأي المبرِّد ، قال في المقتضب ٣٥٤/٣ : « ألا ترى أنه ما كان من ذوات الياء فإنَّ الرفع والخفض لا يدخلانه ، نحو : هذا قاضٍ ، فاعلم ، ومررت بقاض . فلَمَّا احتاج إليه الشاعر ردَّه إلى أصله ، فقال :

لا بارك اللهُ في الغَوانِي هل ... يصبحن إلاَّ لهن مُطَّلِب »

وبعض الأخفِّ في غاية الخفَّة[1] . فإنْ قيل : لوكان كذلك لصحَّت الواو والياء في (دار) و (باع) لانفتاحها . قيل : الفتحة هناك[2] لازمة بخلاف فتحة المنصوب هنا .

فصل

وإذا كانت لام الكلمة واواً[3] مثل (غازي) فإنَّها سكنت وانكسر ماقبلها ، فانقلبت ياء . فإذا نصبت فقلت : رأيت غازياً ، لم تعد الواو لئلاّ يختلف حكمها في اسم واحد لأمر عارض[4] . وهذا أقرب من حملهم (أعد ونعد وتعد) في الحذف على (يعد)[5] .

فصل

إذا كان المنقوص منصرفاً حذفت ياؤه الساكنة ، وبقي التنوين ، لأنَّهما ساكنان ، والجمع بينهما متعذِّر ، وتحريك الياء لا يجوز لوجهَيْن :

أحدهما الثقل[6] المهروب منه .

---

(١) جاء في كتاب سيبويه ١٦٧/٤ : « الفتحة أخفُّ عليهم من الضمَّة والكسرة ، كما أن الألف أخفُّ عليهم من الياء والواو » . وانظر المرتجل ٤١ .

(٢) نصّ العبارة في ح : هناك لازمة وقبلها من جنسها بخلاف فتحة المنصوب هنا .

(٣) في ح : واواً أمامها .

(٤) غازي : أصله (غازوٌ) قلبت الواو الساكنة ياء لانكسار ماقبلها . وأمّا (رأيت غازياً) فالقياس أن يكون (غازواً) لأنَّ الواو متحرِّكة . ومع ذلك قلبت ياءً على سبيل الحمل .

(٥) قال ابن جني في (المنصف) ١٩٠/١ : « إنَّ الفاء في (وعد) تحذف في المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة ، كانت في التقدير : يَوْعِد » وقال ١٩١/١ : « وجعلوا سائر المضارع تابعاً لـ (يفعل) فحذفوه لئلاّ يختلف المضارع في البناء . يقول : حذفوه في قولهم (أعد ، ونعد ، وتعد) وإنْ لم تكن هناك ياء ، لأنَّهم لوقالوا : أنا أوعد وهو يعد ، لاختلف المضارع . فكان يكون مرّة بواو ، وأخرى بلا واو . فحمل مالا علّة فيه على مافيه علّة » .

(٦) في ح : للثقل .

والثاني أنَّه تحريك أوَّل الساكنين في كلمة واحدة ، وذلك لا يجوز لما نبيِّنه في باب المبنيَّات ، وتحريك التنوين يثقله ، فيتعين الحذف . وحذف الياء أوْلى لثلاثة أوجه :

أحدها أنَّ حذف أوَّل الساكنين في كلمةٍ واحدة هو القياس ، نحو : لم يكن ، ولم يبع ، لا سيّما والياء من حروف العلّة ، والنون حرف صحيح .

والثاني أنَّ الياء على حذفها دليل .

والثالث أنَّ التنوين دخل لمعنى ، فحذفه يخلُّ به ، بخلاف الياء .

فصل

وقد جاء في ضرورة الشعر ضمُّ الياء وكسرُها في الرفع والجرِّ على الأصل[1] ، وقد سكنت الياء أيضاً في الشعر من المنصوب[2] . قال أبو العبَّاس[3] : وهو من أحسن الضرورة ، إذ كان تحريكها ثقيلاً بكلِّ حال .

فصل

وأمَّا المقصور فكلّ اسم آخره ألف[4] ، وهذا يدخل فيه المذكَّر والمؤنَّث ، نحو :

---

(١) سقط من م : على الأصل .

(٢) قال ابن جني في المنصف ٦٧/٢ : « فإذا اضطر شاعر رفع الياء في موضع الرفع ، وجرَّها في موضع الجرِّ إذا كان ذلك المثال ينصرف من غير الياء . فإذا جاء مثل (جوار) رفعه إذا اضطر ، فقال : هؤلاء جواريْ فاعلم » . ولعلَّ أبا العبَّاس المذكور هنا هو المبرِّد صاحب المقتضب . ولم أجد استحسانه للضرورة المذكورة في المقتضب ووجدت في الفهرس ٢١٦/٤ ما يلي : « تسكين ياء المنقوص جائز في الضرورة » .

(٣) المبرِّد : هو أبو العباس محمد بن يزيد : [ت : ٢٨٥ هـ] كان إمام العربية في زمانه ، وكان فصيحاً مفوَّهاً إخبارياً ثقة . البغية ٢٦٩/١ ، طبقات النحويين واللغويين ١٠١ ، إشارة التعيين ٣٤٢ .

(٤) جاء في مجالس ثعلب ٢١٧/١ : « وقال (أي الفرَّاء) : المقصور مالم يُمدَّ ، ياء وواو قبلها فتحة ، مثل قفا ومرعى » ، وقد سماه سيبويه منقوصاً . الكتاب ٣٨٥/٣ .

(القفـــا) و (العصـــا) و (ذكرى) و (حبلى) . وإنْ شئت قلت : كلّ اسمٍ حرفُ إعرابه ألفٌ ، ولا تحتاج أن تقول : ألف مفردة ، إذ قولك : آخره ألف يغني عن ذلك .

فصل

والمقصـور من قـولـك : قصرتـه أي : حبستـه[1] ، ومنــه ﴿ حـورٌ مَقصـوراتٌ في الخيامِ ﴾[2] ، وامرأة قصيرة ومقصورة أي : محبوسة في خدرها ، ومنه قول كثيِّر[3] :

ح١١ ٢ـ وأنْتِ التي حبَّبْتِ كلَّ قصيرةٍ إليَّ ، وما يَـدْري بـذاك القصـايرُ[4] /
ـ عَنَيْتُ قصيراتِ الحجـــالِ ، ولم أُرِدْ قِصَـارَ الْخُطَـا ، شَرُّ النســاءِ البحــاتِرُ

فصل

وفي معنى تسميته (مقصوراً) أربعة أوجه :

أحدها أنَّ الإعراب قُصِر فيه ، فيكون تقديره : المقصور فيـه الإعراب ، ثم حـذف وجعل اسماً للاسم الذي هذه صفته .

والثاني أنَّه قُصر عن الإعراب أي : حبس عن ظهور الإعراب في لفظه[5] .

---

(١) جاء في المرتجل ٤٥ : « وما كان من المعتلّ في آخره ألف سُمّي مقصوراً لقَصْر إعرابه فيه أي : حبسه » .

(٢) سورة الرحمن ٧٢ .

(٣) كثيِّر : أبو صخر كثيِّر بن عبد الرحمن [ت : ١٠٥ هـ] صاحب عزّة بنت جميل . كان شديد التعصُّب لآل البيت الأغاني ٣/٩ ، الشعر والشعراء ٥٠٣/١ ، شرح شواهد المغني ٦٤/١ .

(٤) البيتـان لكثيِّر من قصيـدتـه الثـانيـة والسبعين ، وهـا الثـاني عشر والثـالث عشر ، وروايتهما في الـديوان ٣٦٩ تطـابق روايـة العكبريّ . وفي ح : ومـا تـدري ، وفي تهذيب إصلاح المنطـق ٤٤٨ : شرّ النساء البهـاتر . وفي الـدرر ٦٣/١ : ولم تعلم بـذاك القصـائر ، وفي ابن يعيش ٣٧/٦ : وإن لم تـدر ذاك القصائر . والبحاتر : القصار المجتمعات الْخَلْق . وانظر اللسان والتاج [قصر] ، وهمع الهوامع ١٠٢/١ .

(٥) في م : ولفظه .

والثالث أنَّ صوت الألف المفردة أقصرُ من صوتها إذا وقعت بعدها همزة ، فكان[1] صوتها محبوساً عن صوت الألف التي بعدها همزة[2] .

والرابع أنَّه نقيض الممدود .

فصل

وإنَّما لم تظهر في الألف الحركة لأنَّها هوائيَّة[3] ، تجري مع النَّفَس ، لا اعتماد لها في الفم ، والحركة تمنع الحرف من الجري ، وتقطعه عن استطاعته ، فلم تجتمعا ، ولهذا إذا حرّكت الألف انقلبت همزة[4] .

فصل

وإذا نوِّن المقصور حذفت ألفه لسكونها وسكون التنوين بعدها[5] . والعلَّة في ذلك كالعلّة في حذف الياء من / المنقوص ، وقد تقدَّم ذكره . م١٢

فصل

وألف التأنيث في نحو (حبلى وبشرى) لا أصل لها في الحركة ، ولا يمكن تقدير

---

(١) سقطت بقية الوجه الثالث من م .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصَّل ٣٨/٦ : « أو يكون من قصرته ، أي : نقصته ، من قصر الصلاة من قوله تعالى : ﴿ أنْ تقصروا من الصلاة إن خفتم ﴾ أي : تنقصوا من عدد ركعاتها أو هيئاتها .

(٣) في م : هواية .

(٤) جاء في لسان العرب [حرف الألف اللينة] : « قال ابن بري : الا : الألف التي هي أحد حروف المدّ لا سبيل إلى تحريكها ، على ذلك إجماع النحويِّين . فإذا أرادوا تحريكها ردّوها إلى أصلها في مثل : (رحيان وعصوان) . وإن لم تكن منقلبة عن واو ولا ياء ، وأرادوا تحريكها أبدلوا منها همزة في مثل (رسالة ورسائل) ، فالهمزة بدل من الألف ، وليست هي الألف ، لأنَّ الألف لا سبيل إلى تحريكها » . وانظر المرتجل ٤٥ .

(٥) جاء في المرتجل ٤٥ : « فالمنوَّن نحو (عصاً ورحًى) يدخله التنوين علامة لصرفه وهو ساكن ، فتحذف ألفه ـ وهي لامه ـ لملاقيها الساكن بعدها ـ وهو التنوين ـ وتبقى الفتحة قبلها تدلُّ عليه » .

الحركة عليها تقديراً يمكن تحقيقه ، لأنَّها غير منقلبة عن حرف يتحرَّك[1] . ولكن لَمَّا وقعت خبراً جعلت حرف إعراب ، إذ كانت في موضع ألف (عصا ورحى) ، وفي موضع الهمزة في (حمراء) والتاء في (شجرة) .

فصل

والممدود متصرِّف بوجوه[2] الإعراب ، لأنَّ حرف إعرابه همزة ، وهي حرف صحيح يثبت في الجزم .

فصل

وإذا سكن ما قبل الياء جَرَتْ بوجوه الإعراب لثلاثةِ أوجهٍ :

أحدها أنَّ المنقوص منع من ضمِّ الياء وكسرها للثقل الحاصل بحركتها وحركة ماقبلها ، وقد زال ذلك .

والثاني أنَّك لوسكنت الياء لجمعت بين ساكنين .

والثالث أنَّ ماقبل الياء إذا سكِّن أشبه الحرف الموقوف عليه في سكونه ، فتكون الياء كالحرف المبدوء به ، والابتداء بالساكن ممتنع .

---

(١) قسم ابن يعيش في شرح المفصَّل ٥٦/١ المقصور إلى منصرف يدخله التنوين مثل (عصاً ورحًى) وغير منصرف وهو « ما كان في آخره ألف التأنيث المفردة ، نحو (حبلى وسكرى) ، فهذا لا يدخله شيء من الإعراب ، لأنَّ في آخره ألفاً ، والألف لاتقبل الحركة ، ولا يدخله التنوين لأنَّه غير منصرف لأجل التأنيث اللازم .

(٢) في م : بوجود .

فصل

والياء المشدَّدة[1] ياءان ، الأولى منها ساكنة ، فيصير كظَبْيٍ ، ولَحْيٍ[2] .

---

(١) قال الزمخشريّ في المفصَّل : « ويجريان (أي الياء والواو) في تحمّل حركات الإعراب مجرى الحروف الصحاح إذا سكن ما قبلهما في نحو : (دلو ، وظبي ، وعدوّ ، وعديّ) » .

(٢) في ح : ونحي . والنحْيُ ـ كما جاء في لسان العرب ـ بفتح النون وكسرها : الزقُّ ، وقيل : هو ما كان للسمن خاصة ، واللحي : منبت اللحية من الإنسان وغيره .

باب

الأسماء الستة

فصل

(أبٌ ، وأخٌ ، وحَمٌ ، وهَنٌ) محذوفات اللامات[1] ، ولامُها واو في الأصل ، وسنرى ذلك في التصريف إن شاء الله تعالى .

وفيها لغة أخرى ، وهي : أباً ، وأخاً ، وحماً ، وهناً ، مثل : عصاً[2] . فأمَّا في الإضافة فاللغة الجيِّدة ردّ اللام نحو : أبوك وأبو زيد . وفيه لغة أخرى حذف اللام مع الإضافة ، نحو : أبُك وأبُ زيد[3] .

فصل

وأمَّا فوك فأصله (فَوْهٌ) فحذفت الهاء اعتباطاً ، وأبدل من الواو ميمٌ ، لأنَّهم لو أبقوها لتحرَّكت في الإعراب ، فانقلبت ألفاً ، وحذفت بالتنوين ، وبقي الاسم المعرب على حرف واحد ، والميم تشبه الواو ، وتحتمل الحركة ، فإذا أضفته رددت الواو .

---

(١) جاء في المرتجل ٥٤ : « سمِّيت هذه الأسماء معتلّة لكون لاماتها حروف اعتلال ، ومضافة لأنَّها تعتلُّ ما دامت مضافة ، فإذا أفرد منها ما يجوز إفراده لحق بحكم الصحيح في الإعراب » .

(٢) هذا الوجه يذهب بها إلى أنَّها أسماء مقصورة كالعصا والرحى ، جاء في الإنصاف ١٨/١ : « وقد يحكى أيضاً عن بعض العرب أنَّهم يقولون : هذا أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك بالألف في حالة الرفع والنصب والجرّ ، فيجعلونه اسماً مقصوراً » .

(٣) ذكر هذا الوجه صاحبُ الإنصاف ١٨/١ وأمسك عن ذكره صاحب المرتجل ، وقال ٥٧ : « وهناك أقوال ... يُرْغَب عن ذكرها لضعفها ونزولها » .

فصل

وأمَّا (ذو) فمحذوفة اللام ، وهل هي واو أو ياء[1] فيه خلاف ، يذكر في التصريف . ومعناها (صاحب) ، ولا تستعمل إلاَّ مضافة إلى جنس ، لأنَّ الغرض منها التوصُّل إلى الوصف بالأجناس ، إذ كان يتعذَّر الوصف بها بدون (ذو) . ألا ترى أنَّك لا تقول : زيدٌ مال ، ولا طول ، حتَّى تقول : ذو مال ، وذو طول . ومن ههنا لم يجز إضافتها إلى المضمر[2] ، لأنَّه ليس بجنس ، وما جاء من ذلك فشاذٌّ أو من كلام المحدثين . وإنَّما عدلوا عن[3] (صاحب) إلى (ذو) ، وإن كانت بمعناها ، لأنَّ صاحباً تضاف إلى الجنس والعلم وغير ذلك ، فخصَّصوا (ذو) بالإضافة إلى الجنس لما ذكرناه[4] .

---

(١) قال الجوهريّ في الصحاح [ذا] ص ٢٥٥١ : « وأصل (ذو) (ذوىٌ) مثل عصاً . يدلُّ على ذلك قولهم : هاتان ذواتا مال . قال تعالى : ﴿ ذواتا أفنان ﴾ في التثنية ، ونرى أنَّ الألف منقلبة من واو ، ثم حذفت من (ذوى) عينُ الفعل لكراهتهم اجتماع الواوين ، لأنَّه كان يلزم في التثنية (ذَوَوان) مثل : (عصوان) ، فبقي (ذا) منوناً ، ثم ذهب التنوين للإضافة في قولك : ذو مال ، والإضافة لازمة له » .

ورأى ابن بري ـ كما جاء في لسان العرب [ذو وذات] ـ أنَّ لامه ياء ، فقال : « صوابه كان يلزم في التثنية (ذويان) ، قال : لأنَّ عينه واو ، وما كان عينه واواً فلامه ياء حملاً على الأكثر » . ووزن (ذو) عند سيبويه (فَعَل) لأن أصله (ذوا) ، وعند الخليل (فَعْل) لأن أصله (ذوٌ) . انظر كتاب سيبويه ٢٦٢/٣ .

(٢) قال المبرِّد في المقتضب ١٢٠/٣ : « فإنْ أخبرت عن المال لم يجز في اللفظ ، لأنَّ قولك : (ذو) لا يضاف إلى المضمر . تقول : هذا ذو مال ، ولا تقول : المالُ هذا ذوه » .

(٣) في م : عدلوا من .

(٤) في م : لما ذكرنا .

فصل

وهذه الأسماء معربة في حال الإضافة ، ولها حروف إعراب . واختلف[1] الناس في ذلك :

فذهب سيبويه[2] إلى أنَّ حروف العلَّة فيها حروف إعراب ، والإعراب مقدَّر فيها . واختلف أصحابه في الحركات التي قبلها :

فقال الربعيّ[3] : الأصل في الرفع واو مضمومة ، لكن نقلت الضمَّة إلى الحرف الذي قبلها ، ففي هذا نقل فقط . وفي النصب تحرَّكت الواو ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، ففيها / قلبٌ فقط . وفي الجرِّ تنقل كسرة الواو إلى ما قبلها ، فقلبت لسكونها وكَسْر ما قبلها ياءً ، ففيها هنا[4] نقل وقلب ، وهذا ضعيف ، لأنَّه يؤدِّي إلى أن تكون الحركة المنقولة حركة إعراب ، فيكون الإعراب في وسط الكلمة . ولا يصحُّ تقدير الإعراب في حروف العلَّة على قوله ، لأنَّ المنقول ملفوظٌ به ، فلا حاجة إلى تقدير إعراب آخر[5] . ح١٢

وقال بعض أصحاب سيبويه : لم ينقل شيء ، بل حركات ما قبل حروف العلَّة تابعة لها تنبيهاً على أنَّ هذه الأسماء قبل الإضافة إعرابُها في عيناتها ، وأنَّ ردَّ اللام عارض في الإضافة[6] .

---

(١) أحصى السيوطيّ في همع الهوامع ٣٩/١ وجوه الاختلاف في إعراب الأسماء الستة ، فكانت اثني عشر وجهاً . وحصرها العكبريّ في التبيين بسبعة أوجه ١٩٣ ـ ٢٠٠ .

(٢) لم يعقد سيبويه باباً لإعراب الأسماء الستّة ، ولم أجد في المواضع المتفرِّقة التي عرض فيها لإعرابها في ٤٣٠/١ ، ٥/٢ـ٧ ، ٤١٢/٣ نصّاً صريحاً على أن الواو والألف والياء فيها هي حروف الإعراب .

(٣) الربعيّ : هو عليّ بن عيسى بن الفرج أبو الحسن الربعيّ [ت : ٤٢٠ هـ] كان عالماً بالعربيّة ، وصاحب تصانيف في النحو ، منها : (البديع) الذي قال الأنباريّ في صفته : هو حسن جداً ، ومنها : شرح مختصر الجرمي . البغية ١٨١/٢ ، معجم الأدباء ٧٨/١٤ .

(٤) سقطت هنا من م .

(٥) ورد قول الربعيّ هذا في الإنصاف ١٧/١ على النحو الذي ذكره العكبريّ .

(٦) نسب السيوطيّ هذا الوجه في همع الهوامع ٣٨/١ إلى الأعلم وابن أبي العافية .

والدليل على أنَّ حروف العلَّة هنا حروفُ الإعراب لا إعرابٌ أربعة أوجه :

م١٣ أحدها أنَّ الأصل في كلِّ / معرب أن يكون له حرف إعراب ، وأن يعرب بالحركة لا بالحرف . وقد أمكن ذلك هنا ، إلاَّ أنَّ الحركة امتنع ظهورها لثقلها على حروف العلّة كما كان ذلك في المنقوص والمقصور[١] .

والثاني أنَّ هذه الأسماء معربة في الإفراد على ماذكرنا ، فكانت في الإضافة كذلك كغيرها من الأسماء .

والثالث أنَّ هذه الحروف لو كانت إعراباً لما اختلَّت الكلمة بحذفها كما لا تختلُّ الكلمة الصحيحة بحذف الإعراب .

والرابع أنَّ هذه الأسماء لو خرجت على أصلها من قلبها ألفات لكانت حروف إعراب ، والحركة مقدَّرة فيها ، فكذلك لَمَّا رُدَّتْ في الإضافة .

فصل

وقال الأخفش[٢] : هي زوائد دوالٌّ على الإعراب كالحركات[٣] ، وهذا لا يصحُّ لوجهين :

أحدهما أنَّ الإعراب الذي يدلُّ عليه لا يصحُّ أن يكون فيها ، إذ كانت زوائد على المعرب كزيادة الحركة ، ولا يصحُّ أن يكون في غيرها لتراخيها عنه .

(١) سقط المقصور من ح .

(٢) الأخفش : هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيّ البلخيّ [ت : ٢١٥ هـ] أخذ العربيَّة عن سيبويه ، وزاد بحر الخبب في العروض . البغية ٥٩٠/١ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٦/١٠ .

(٣) وضَّح السيوطي في الهمع ٣٩/١ رأي الأخفش فقال : « إن الحروف دلائل إعراب ، قاله الأخفش ، واختلف في معناه . فقال الزجَّاج والسيرافيّ : المعنى أنَّها معربة بحركات مقدَّرة في الحروف التي قبل حروف العلَّة ، ومنع من ظهورها كون حروف العلَّة تطلب حركات من جنسها . وقال ابن السرَّاج : معناه أنَّها حروف إعراب ، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدَّر ، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير » . وانظر الإنصاف ٢١/١ ، والتبيين ١٩٣ ـ ٢٠٠ .

والوجه الثاني أنّها لو كانت زوائد لكان (فوك وذو مال) اسماً معرباً على حرف واحد . وذا لا نظير له .

فصل

وقال الجرميّ[1] : انقلابها هو الإعراب ، وهو فاسد لثلاثة أوجه :

أحدها أنّ الرفع لا انقلاب فيه مع أنّه معرب .

والثاني أنّ الانقلاب لو كان إعراباً لاكتفى بانقلاب واحد كما قال في التثنية .

والثالث أنّ الانقلاب في المقصور ليس بإعراب فكذلك ههنا .

فصل

قال المازنيّ[2] : هذه الحروف ناشئة عن إشباع الحركات[3] ، والإعرابُ قبلها كما كانت في الإفراد . وهذا فاسد لثلاثة أوجه :

أحدها أنّ الإشباع على هذا من أحكام ضرورة الشعر دون الاختيار .

والثاني أنّ ما حدث للإشباع يسوغ[4] حذفه ، وحذف هذه الحروف غير جائز في اللغة العالية .

---

(١) الجرميّ : أبو عمر صالح بن إسحاق [ت : ٢٢٥ هـ] الجرميّ بالولاء ، وتلميذ الأصمعيّ والأخفش . اختصر كتاب سيبويه وسمّى مختصره (الفرخ) . البغية ٨/٢ ، وفيات الأعيان ٤٨٥/٢ .

(٢) المازنيّ : أبو عثمان بكر بن محمد [ت : ٢٤٩ هـ] كان إماماً في العربية ، متسعاً في الرواية ، متمكّناً من فن المناظرة له في النحو والصرف تصانيف . البغية ٤٦٣/١ ، شذرات الذهب ١١٣/٢ ، إشارة التعيين ٣٤٢ .

(٣) نسب السيوطيّ هذا الرأي إلى المازنيّ والزجّاج . قال في الهمع ٣٨/١ : « المذهب الثالث أنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحروف إشباع . وعليه المازنيّ والزجّاج » . وانظر الإنصاف ١٧/١ ، وردّ العكبريّ عليه ردّاً مفصّلاً في التبيين ١٩٨ ـ ١٩٩ .

(٤) في م : يجوز .

والثالث أنَّ هذا يفضي إلى أن يكون (فوك وذو مال) اسماً معرباً على حرف واحد .

فصل

وقال الفرَّاء[٢] : هي معربة من مكانين[٣] ، فالضمَّة والواو إعراب ، فكذلك الآخران ، وهذا فاسد لثلاثة أوجه :

أحدها أنَّ الإعراب دخل الكلام ليفصل بين المعاني ، وذلك يحصل بإعراب واحد ، فلا حاجة إلى آخر .

والثاني أنَّ ما ذهب إليه لا نظير له[٤] ، ولا يصحُّ قياسه على (امرئ) و (ابنم) لأنَّ الحركات هنا تابعة لحروف العلَّة ، وهذا يثبت الحركة في الوقف مع أنَّ الإعراب يحذف في الوقف .

والثالث أنَّ (فوك) و (ذو مال) حرفان[٥] ، ويؤدِّي قولُه إلى أن يكون الإعراب في جميع الكلمة .

---

(١) زاد العكبريّ في التبيين ١٩٩ وجهاً رابعاً في الردّ على المازنيّ ، فقال : « والرابع أنّها لو كانت للإشباع لخالفت بقيّة المحذوفات نحو (دم) و (يد) ، فإنّها لا تختلف مع أنَّ الحركات موجودة فيها ، والأصل عدم الاختلاف » .

(٢) نسب السيوطيّ في الهمع ٣٨/١ هذا الرأي إلى الكسائيّ والفرّاء .

(٣) في م : إعرابان .

(٤) سقط من م : لا نظير له .

(٥) سقط من م : حرفان .

فصل

وقال قطرب وأبو إسحق[1] الزيادي : هذه الحروف إعراب[2] كالحركة ، وقد أفْسَدْنا ذلك بما تقدَّم .

وقال أبو عليّ[3] وجماعة من أصحابه : هذه حروف إعراب دوالّ على الإعراب فجمعوا بين قول الأخفش وقول سيبويه ، إلاَّ أنَّهم لم يقدِّروا فيها إعراباً[4] ، وهذا مذهب مستقيم كما في التثنية والجمع . ومذهب سيبويه أقوى لخروجه على القياس وموافقته للأصول .

فصل

وإذا أضفت (أباً وأخاً وحماً وهناً) إلى ياء[5] المتكلِّم كانت بياء ساكنة مخفَّفة ، وفي ذلك وجهان :

أحدهما أنَّهم لم يعيدوا المحذوف هنا لئلاَّ يفضي إلى ياء مشدَّدة ، قبلها كسرة ، مع كثرة استعمال هذه الأسماء ، فحذفوها تخفيفاً .

(١) أبو إسحق الزِّياديّ : هو إبراهيم بن سفيان [ت : ٢٤٩ هـ] ينتهي نسبه إلى زياد بن أبيه ، قرأ على سيبويه والأصمعيّ وأبي عبيدة ، وكان راوية وعالماً في اللغة والنحو . معجم الأدباء ١٥٨/١ ، البغية ٤١٤/١ .

(٢) جاء في الهمع ٣٨/١ : « في إعراب الأسماء الستَّة مذاهب : أحدُها ـ وهو المشهور ـ أنَّ هذه الأحرف نفسها هي الإعراب ، وأنَّها نابت عن الحركات . وهذا مذهب قطرب والزياديّ والزجّاجي من البصريِّين ، وهشام من الكوفيِّين » .

(٣) أبو عليّ : هو الحسن بن أحمد أبو علي الفارسيّ [ت : ٣٧٧ هـ] ، كان إمام العربيَّة في زمانه مولده فارس ، وأكثر إقامته في بغداد ، وأشهر تلاميذه ابن جني . له في النحو مصنفات كثيرة ، أكثرها مسائل متفرّقة . البغية ٤٩٦/١ ، تاريخ بغداد ٢٧٥/٧ ، إشارة التعيين ٨٣ .

(٤) جاء في الهمع ٣٨/١ : « والثاني ـ وهو مذهب سيبويه والفارسيّ وجمهور البصريين ، وصحَّحه ابن مالك وأبو حيَّان وابن هشام وغيرهم من المتأخِّرين ـ أنَّها معربة بحركات مقدَّرة في الحروف ، وأنَّها أُتْبِعَ فيها ما قبل الآخر للآخر » .

(٥) سقطت ياء من م .

والثاني أنَّ المضاف هنا مبنيٌّ . وهذه الحروف دوالٌّ على الإعراب ، وقائمةٌ[1] مُقامَه
ح١٣ فلم يجتمعا . وأمَّا (فيَّ) / فرُدَّ فيه المحذوف لئلاَّ يبقى على حرف واحد ، وكان يشبه حرف الجرِّ .

فصل

وإنَّما أعربت هذه الأسماء بالحروف[2] لأنها مفردة تحتاج في[3] قياس التثنية والجمع إليها ، إذ كانت التثنية والجمع معربة بالحروف ضرورة ، وهي فروع ، والأسماء المفردة أصول . فجعلوا ضرباً من المفردات معرباً بالحروف ليؤنس ذلك بالتثنية والجمع[4] .
م١٤ وإنَّما / اختاروا من المفردات هذه الأسماء ، لأنَّها تلزمها الإضافة في المعنى ، إذْ لا أبَ إلا وله ابن ، وكذلك باقيها . ولزوم الإضافة لها يشبِّهها بالتثنية ، إذ كان كلّ واحد منهما أكثر من اسم واحد .

---

(١) في م : أقامه مقامه .

(٢) سقط من م : بالحروف .

(٣) في م : تحتاج إلى القياس التثنية والجمع إليها .

(٤) ربما كانت عبارة ابن الخشَّاب في المرتجل أوضح من عبارة تلميذه العكبريّ ، فقد قال ٥٥ : « وجعلوا إعرابها بالحروف لتقع الأنسة بها ، فتأتي التثنية والجمع في الإعراب بالحروف على قاعدة قد استقرَّ مثلها في جزء من المفردات » .

باب

التثنية والجمع

أصل التثنية العطف ، [مِنْ] قولك : ثنيت العود إذا عطفته . وكان الأصل أن يعطف اسم على اسم ، وقد جاء [مِنْ] ذلك في الشعر كثير[1] ، لكنَّهم اكتفوْا باسم واحد وحرف وجعلوه عوضاً من الأسماء المعطوفة اختصاراً .

فصل

وإنَّما زادوا الحرف دون الحركة لوجهين :

أحدهما أنَّ الحركة كانت في آخر الواحد إعراباً ، فلو أبقوها لم يكن على التثنية دليل .

والثاني أنَّ الاسم المعطوف مساوٍ للمعطوف عليه . فكما كان الأوَّل حروفاً كان الدليل عليه حرفاً .

فصل

وإنَّما لم تُثَنَّ الأفعال لخمسة أوجه :

أحدها أنَّ لفظ الفعل جنس يقع بلفظه على كلِّ أنواعه . والغرض من التثنية تعدُّد المسمَّيات ، والجنس لا تعدّد فيه :

---

(١) ومنه قولُ جرير : [ديوانه ٣٦]

تخـدي بنـا نُجُب أفنى عرائكهـا خِمْسٌ وخمس ، وتـأويبٌ وتـأويبُ

وجاء في (أسرار العربيَّة) ٤٧ : « إن قال قائل : ما التثنية ؟ قيل : التثنية صيغة مبنيَّة للدلالة على الاثنين ، وأصل التثنية العطف . تقول : قام الزيدان ، وذهب العمران ، والأصل : قام زيدٌ وزيدٌ ، وذهب عمرو وعمرو » .

والثاني أنَّ الفعل وضع دليلاً على الحدث والزمان ، فلو ثُنِّي لدلَّ على حدثين وزمانين ، وهذا محال .

والثالث أنَّ الفعل لابدَّ له من فاعل ، فيكون جملة ، وتثنية الجمل محال . ولهذا لا يثنَّى لفظ (تأبَّط شرّاً) و (ذرَّى حبّاً)[1] .

والرابع أن الفعل لو ثنِّي لكنت تقول في رجل واحد قام مرَّتين أو مراراً : (قاما زيد) أو (قاموا زيد) ، وهذا محال .

والخامس أنَّ التثنية عطف في الأصل ، استغني فيها بالحروف عن المعطوف ، فيفضي ذلك إلى أن يقوم حرف التثنية مَقامَ الفعل والفاعل ، وذلك الفعل دالٌّ على حدث وزمان ، وليس في لفظ حرف التثنية دلالة على أكثر من الكمِّيَّة .

فصل

وإنَّما لم تُثَنَّ الحروف لثلاثة أوجه :

أحدها أنَّها نائبة عن الأفعال ، وإذا تعذَّر ذلك في الأصل ، ففي النائب أَوْلى .

والثاني أنَّ الحرف جنس واحد كالفعل .

والثالث أنَّ معنى الحرف في غيره ، فلو ثنَّيت الحرف لأثبتَّ له معنيين فيما معناه فيه ، وذلك ممتنع ، لأنَّ معنى الحرف غير متعدِّد .

فصل

وكلُّ ما تنكَّرت معرفته أو تعرَّفت نكرته صحَّت تثنيته ، لأنَّ أصل المثنَّى العطف . وإذا استوى لفظ الاسمين وقع الاشتراك بينهما ، فصارا نكرتين ، ولهذا يدخل

(١) فإن لم يكن بدٌّ من التثنية قلت : جاء ذَوَا تأبطَ شرّاً ، ورأيت ذَوَيْ ذرّى حباً . (جامع الدروس العربيّة ١١/٢) .

الألف واللام على المثنّى وإن كان معرفة قبل ذلك نحو (الزيدان) . فأمّا (اللذان) فليس بتثنية صناعيّة ، لأنّه لا يتمُّ إلاّ بالصلة ، والتثنية الصناعيَّة لا تكون إلاّ بعد تمام الاسم ، وإنّما هي صيغة للدلالة على التثنية . وكذلك (هذان) ، لأنَّ (هذا) يقرب من المضمر ، والمضمر لا يثنّى ، بل يصاغ منه لفظ يدلُّ على الاثنين . وليس (أنتما) تثنية (أنت) في اللفظ ، ومن هنا[1] بقي على تعريفه بعد التثنية .

فصل

وإذا أردت تثنية الْجُمَل قلت : (هذان ذوا[2] تأبَّط شرّاً) أو اللذان يقال لكلٍّ واحدٍ منهما تأبَّط شرّاً ، لما تقدَّم من استحالة تثنية الجملة . وكذلك الأصوات والعلم[3] المضاف إلى اللقب نحو : (قيس[4] قفّة) و (ثابت قطنة) .

فصل

في مجاز التثنية من ذلك قولهم : (مات حتف أنفيه)[5] أي : منخريه ، و (هو يؤامر نفسيه)[6] أي : نفسه تأمره بأشياء متضادَّة كالبخل والجود ونحوهما ، فكأنَّ له نفسين . ومنه (القمران) للشمس والقمر ، فسُمِّيَ الشمس قمراً عند التثنية ، لأنَّ القمر

---

(١) في م : ههنا .

(٢) في م و ح : ذواتا تأبَّط .

(٣) في م : والعلم والمضاف .

(٤) في ح : قيس فقة ، وثابت قظنة . وما أثبتنا أشبه بما تذكر كتب النحو . انظر ابن يعيش ٣٣/١ .

(٥) جاء في لسان العرب [حتف] : « مات حتف أنفه . والأنف والفم مخرجا النفس . ومن قال : حتف أنفيه ، احتمل أن يكون أراد سُمّي أنفه ، وهما منخراه » .

(٦) جاء في لسان العرب [نفس] : « والعرب قد تجعل النفْس التي يكون بها التمييز نفسين ، وعلى ذلك قول الشاعر :

يؤامر نفسيه وفي العيش فسحة ... أيسترجع الذؤبان أم لا يطورها

مذكَّر . ومنه (العُمران) في أبي بكر وعمر ، فغُلِّب عمر ، لأنَّه اسم مشهور ، وأبو بكر
ح١٤ كنية ، والاسم أخفّ . و (الأذانان) للأذان / والإقامة . ومنه ذكر المثنَّى بلفظ الجمع
م١٥ كقولك : (ضُربت رؤوسهما) ، لأنَّ التثنية في الحقيقة جمع . وقد أُمِنَ / اللَّبْسُ[1] ههنا ، إذ ليس للواحد إلاّ رأس واحد ، ويجوز (رأساهما)[2] على القياس[3] .

فصل

وإنَّما زادوا حروف المدِّ إذْ كانت كالحركات لخفَّتها بسكونها وامتداد صوتها ، وأنَّ الكلام لا يخلو منها أو من أبعاضها ، وهي الحركات ، وأنَّهم لو زادوا غيرها لتَوهِّم أنَّ الحرف الزائد من أصل الكلمة .

فصل

وإنَّما جعلت **الواو** للجمع لقوَّتها وخروجها من عضوين ، وأنَّها دلَّت على الجمع في الإضمار ، نحو (قاموا) وأنَّ معناها في العطف الجمع . وخُصَّ بها الرفع ، لأنَّها من جنس الضمَّة . وأمَّا (الياء) فخُصَّ بها الجرُّ ، لأنَّها من جنس الكسرة . وأمَّا (الألف) فجعلت في التثنية لأربعة أوجه :

أحدها أنَّ الجمع خُصَّ بالواو والياء لمعنى يقتضيه ، فلم يبق للألف غير التثنية .

والثاني أنَّ الألف أخفّ من أختيها ، والتثنية أكثر[4] من الجمع لدخولها في كلِّ اسم ، وجَعْلُ الأخفِّ للأكثر هو الأصل .

---

(١) علَّل العكبريّ ذكر المثنَّى بلفظ الجمع في (رؤوسهما) بعلّة واحدة ، هي أمن اللبس . وللنحاة تعليل آخر ، أو قيد آخر ، وهو اتصال العضو المجموع ـ وحقّه التثنية ـ بالجَسَد . وفي شرح المفصَّل لابن يعيش ٤/١٥٥ ـ ١٥٧ كلام مستفيض في هذه المسألة .

(٢) في م و ح : رأسيهما .

(٣) سقط السطر السابق كلّه من م .

(٤) وضَّح أبو البركات كثرة التثنية في أسرار العربيَّة ٤٩ فقال : « التثنية أكثر من الجمع ، لأنَّها تدخل على من يعقل ، وعلى ما لا يعقل ... بخلاف الجمع السالم ، فإنَّه في الأصل لأولي العلم خاصَّة » .

والثالث أنَّ الألف أسبق من أختيها في المخرج ، والتثنية أسبق من الجمع ، فَجُعِلَ الأسبق للأسبق[1] .

والرابع أنَّ الألف جعلت ضميراً لاثنين في نحو (قاما) فكذلك تكون في الأسماء .

فإنْ قيل : لِمَ لَمْ تجعل الواو في البنائين ، ويفتح ما قبلها في أحدهما ، ويضمُّ في الآخر ؟ قيل : لا يصحُّ لوجهين :

أحدهما أنَّ في الأسماء المجموعة ما قبله واو مفتوح ، وهو (مصطفَوْن) وبابُه ، فكان يؤدِّي إلى اللبس .

والثاني أنَّ الواو تناسب الضمَّة ، والفتحة تناسب الألف ، فَجُعل مع كلِّ واحدٍ منهما ما يناسبه .

فصل

وإنَّما جعلت الألف في الرفع لأربعة أوجه :

أحدها أنَّها لَمَّا كانت أتمّ حروف المدِّ مدّاً[2] كانت أصلاً لأختيها ، ولهذا لم تقبل الحركة ، والرفعُ هو الأصل ، فجعل الأصْل للأصل .

والثاني أنَّ الرفع أسبق من أخويه[3] ، والألف أسبق[4] من أختيها ، فَجُعِلَ الأسبق للأسبق .

---

(١) رأى ابن الخشَّاب في المرتجل : ٦٢ أنَّ التثنية مرحلة تمهيديّة للجمع ، ولظهورها قبله أخذت الألف في الرفع لخفَّتها ، فقال : « التثنية أوّل الجمع ، فهي أسبق ، والرفع ألزم أحوال الكلمة لها وأهمُّها ، فأعطيت التثنيةُ في الرفع الألفَ لكونها أخفَّ » .

(٢) سقطت مدّاً من ح .

(٣) في ح : أختيها .

(٤) سقطت أسبق من ح .

والثالث أنَّ الألف في الإضمار ضمير مرفوع ، وذلك يناسب جعلها علامة رفع .

والرابع أنَّه إنَّما وجبت الواو لرفع الجمع ، واليـاء لجرِّ التثنيـة والجمع . وبقيت[1] الألف ، فلم يجز أن تكون[2] للنصب لوجهين :

أحدُهما أنَّها لو كانت كذلك لَحُمِلَ المرفوع على غيره ، إذ لم تبق له علامةٌ تخصُّه .

والثاني أنَّ المنصوب قد قام الدليل على أنَّه محمول على غيره ، فلم يجعل أصلاً .

فصل

وإنَّما حُمل المنصوب على المجرور هنا لثمانية أوجه :

أحـدهـا أنَّ الجرَّ أصلٌ ينفرد بـه الاسم ، والرفع يشترك فيـه القبيلان ، فكان حمل النصب على المختصِّ أولى .

الثاني أنَّ الجرَّ أقلُّ في الكلام من الرفع ، والحمل على الأقلِّ أخفُّ .

والثـالث أنَّ المنصـوب والمجرور فضلتـان في الكـلام ، وحمـل الفضلـة على الفضلـة أشبه[3] .

الرابـع أنَّهم سـوَّوْا بين ضمير المنصـوب والمجرور نحـو (إنَّـك) و (بـك) و (إنَّـه) و (له) فكان في الظاهر كذلك[4] .

---

(١) في ح و م : بقيت ، بلا واو ، وأقحمنا الواو لتستقيم العبارة .

(٢) في ح و م : يكون ، وجاء تأنيث الفعل ليتَّسق آخر الكلام وأوَّله .

(٣) وضَّح أبو البركات في أسرار العربيَّة هـذا الوجـه فقـال ٥٠ : « إنَّهما (أي المنصوب والمجرور) يقعـان في الكلام فضلـة . ألا ترى أنَّـك تقول : مررت ، فلا تفتقر إلى أن تقـول : بـزيـد أو نحـوه ، كما أنَّـك إذا قلت : رأيت ، فلا تفتقر إلى أن تقول : زيداً أو نحوه » .

(٤) سمَّى أبو البركات في أسرار العربية ٥٠ هذا الوجه (الاشتراك في الكتـابـة) ، فقـال : « إنَّهما يشتركان في الكتابة ، نحو : رأيتك ، ومررت بك » .

الخامس أنَّ المجرور بحرف الجرِّ حَقُّه النصب في الأصل ، فكأنَّه المنصوب[1] .

السادس أنَّ المجرور لَمَّا حمل على المنصوب فيما لا ينصرف عكس ذلك ههنا .

السابع أنَّ الجرَّ بالياء ، وهي أخفُّ من الواو ، والحمل على الأخفِّ أولى .

والثامن أنَّ النصب من الحلْق ، وهو أقربُ إلى الياء ، إذ كانت من وسط الفم[2] .

فصل

وإنَّما فتح ما قبل ياء التثنية ، وكسر في الجمع لأربعة أوجه :

أحدُها أنَّ الفتحة أخفُّ ، والتثنية أكثر ، فجعل الأخفَّ للأكثر تعديلاً .

الثاني أنَّ الألف لَمّا اختصت بالتثنية ، ولم يكن ما قبلها إلاَّ مفتوحاً حمل النصب والجرُّ عليه طرداً للباب ، ولم يمكن ذلك في الجمع .

والثالث أنَّ نون التثنية مكسورة لما نبيِّنه ، فكان فتح ما قبل الياء تعديلاً .

الرابع أنَّ حرف التثنية يدلُّ على معنى[3] في الكلمة ، ففتح ما قبله كحرف[4] التأنيث .

---

(١) سمَّى أبو البركات هذا الوجه (الاشتراك في المعنى) فقال : « إنَّهما يشتركان في المعنى ، تقول : مررت بزيد ، فيكون في معنى : جزت زيداً » .

(٢) وضَّح أبو البركات في أسرار العربيَّة هذا الوجه ، فقال ٥١ : « ... والرفع من الشفتين ، وكان النصب إلى الجرِّ أقرب من الرفع ، لأنَّ أقصى الحلق أقرب إلى وسط الفم من الشفتين . فلَمَّا أرادوا حمل النصب على أحدهما كان حمله على الأقرب أولى من حمله على الأبعد » .

(٣) قال أبو البركات في أسرار العربيَّة ٥٣ ـ وعبارته أوضح ـ : « إنَّ حرف التثنية لَمَّا زيد على الواحد للدلالة على التثنية أشبه تاء التأنيث التي تزاد على الواحد للدلالة على التأنيث . وتاء التأنيث يفتح ما قبلها ، فكذلك ما أشبهها ، وكانت التثنية أولى بالفتح لهذا المعنى من الجمع » .

(٤) في ح : كحروف .

فصل

والأسماء المثنّاة والمجموعة معربة ، وحكي عن الزجّاج[1] أنّها مبنيّة ، وكلامه في المعاني يخالف هذا . والدليل على أنّها معربة / وجود حدّ المعرب ، / وهو اختلاف آخرها لاختلاف العامل ، وأنّها لم تشبه الحروف . ولا يُقال إنّها تضمّنت معنى واو العطف ، لأنّ تضمّن الاسم معنى الحرف لا يغيّر لفظه كـ (أين) و (خمسة عشر) ، ولفظ التثنية غيّر لفظ الواحد ، بحيث لا يصحّ إظهار الواو فيه . م١٦ ح١٥

فصل

وحروف المدّ هنا حروف إعراب عند سيبويه[2] . واختلف أصحابه : فقال بعضهم : فيها إعراب مقدّر . وقال آخرون : ليس[3] فيها تقدير إعراب . وقال الأخفش والمازنيّ والمبرّد[4] : ليست حروف إعراب ، بل دالّة عليه . وقال الجرميّ : انقلابها هو الإعراب . وقال قطرب والفرّاء : هي نفس الإعراب .

والدليل على مذهب[5] سيبويه من خمسة أوجه :

أحدُها أنّ حرف الإعراب ما إذا سقط يختلّ به معنى الكلمة ، وهذه الحروف كذلك ، ولو كانت إعراباً لم يختلّ معناها بسقوطه .

---

(١) الزجّاج : هو إبراهيم بن السريّ [ت : ٣١١ هـ] تلميذ المبرّد ومؤدّب ابن المعتضد ، كانت له مع ثعلب مناقشات ، وفي بغداد ولد ومات . الفهرست ٩٠ ، البغية ٤١١/١ .

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب ١٧/١ : « واعلم أنّك إذا ثنّيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المدّ واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرّك ولا منوّن » .

(٣) في م : وليس .

(٤) بسط أبو البقاء العكبريّ أقوال النحاة وناقشها مناقشة مستفيضة في المسألة الثانية والعشرين من كتابه (التبيين) ص : ٢٠٣ ـ ٢٠٨ .

(٥) يميل أكثر النحاة إلى ترجيح رأي سيبويه . انظر أسرار العربيّة ٥٢ ، والمرتجل ٦١ . ولأبي حيّان الأندلسيّ في (ارتشاف الضرب) ٢٦٤/١ ـ ٢٦٥ كلام مفصّل ذكر فيه آراء المغاربة في هذه المسألة .

والثاني أنَّ هذه الحروف مزيدة في آخر الاسم ، فكانت حروف[1] إعراب كتاء التأنيث وألفه وحرف النسب .

والثالث أنَّك لو سمّيت رجلاً بـ (مسلمان) ثمَّ رخَّمته ، حذفت منه الألف والنون . والنون ليست حرف إعراب عند الجميع ، فكانت الألف كالثاء في (حارث) .

والرابع أنَّ العرب قالوا (مذروان)[2] و (عقلته بثنايين)[3] ، فصحَّحوا الواو والياء كما صحَّحوهما قبل التأنيث ، نحو (شقاوة) و (عباية) ولولا أنَّها حروف إعراب لم تكن كذلك .

والخامس أنَّ هذه الأسماء معربة ، والأصل في كلِّ معرب أن يكون له حرف إعراب ، لأنَّ الإعراب كالعرض المحتاج إلى محلّ ، والحرف[4] محلُّه .

وأمَّا الأمثلة الخمسة فتعذَّر أن يكون لها حرف إعراب لما نبيِّنه في باب الأفعال إن شاء الله تعالى .

وقد بيَّنّا في الأسماء الستَّة بُطْلان مذهب الأخفش والجرميّ والفرَّاء ، وهو في معنى التثنية والجمع . ونزيده ههنا أنَّ الياء ههنا لا تستحقُّ الحركة ، إذ لو كان كذلك لانقلبت ألفاً ، كما في المقصور .

---

(١) سقط من م : فكانت حروف إعراب .

(٢) جاء في لسان العرب [ذرا] : « جاء فلان ينفض مذرويه ، إذا جاء باغياً يتهدَّد .. المذروان أطراف الأليتين ليس لهما واحد » .

(٣) جاء في لسان العرب [ثنى] : « وأمَّا الثناء ممدود فعقال البعير ، وعقلت البعير بثنايين ، غير مهموز ... لأنَّه لفظ جاء مثنًى ، لا يفرد واحده » .

(٤) في م : فالحرف .

ويُبْطِلُ مذهبَ الفرَّاء أيضاً أنَّ هذه الحروف تدلُّ على معان ، لا تدلُّ عليها الحركات من التثنية والجمع . وإنَّما دلَّت على الإعراب تبعاً لا أصلاً[1] .

فإن قيل : لوكانت حروف إعراب لم تقع تاء التأنيث قبلها في نحو (شجرتان) قيل : لَمَّا كانت هذه الحروف دالَّة على الإعراب من وجه ، وحرف إعراب من وجه ، جاز وقوع تاء التأنيث قبلها من حيث هي دالَّة على الإعراب ، لا من حيث هي حروف إعراب . وإنَّما روعي ذلك لأنَّ التأنيث[2] معنى نحافظ عليه ، كما أنَّ التثنية كذلك .

فصل

واختلف النحويُّون في زيادة النون في التثنية والجمع ، لماذا زيدت ؟

فمذهب سيبويه وجمهور البصريِّين[3] أنَّها عوض من الحركة والتنوين[4] .

ومن البصريِّين من قال : تكون عوضاً منهما في نحو : (رجلان) ، ومن الحركة في نحو : (الرجلان) ، ومن التنوين[5] في نحو : (غلاما زيد)[6] . ومنهم من[7] قال :

(١) جاء في أسرار العربيَّة ٥٢ : « وأمَّا من ذهب إلى أنَّها تدلُّ على الإعراب ، وليست بحروف إعراب ففاسد ، لأنَّه لا يخلو إمَّا أن تدلَّ على الإعراب في الكلمة أو في غيرها . فإن كانت تدلُّ على الإعراب في الكلمة فلا بدَّ من تقديره فيها ، فيرجع هذا القول إلى القول الأوَّل وهو مذهب سيبويه . وإن كانت تدلُّ على إعراب في غير الكلمة فليس بصحيح لأنَّه يؤدِّي أن يكون التثنية والجمع مبنيَّين ، وليس بمذهب لقائل هذا القول ، وإلى أن يكون إعراب الكلمة تركَ إعرابها ، وذلك محال » . وقول أبي البركات هذا تأييد للعكبريّ في ردِّه على الأخفش والمبرِّد .

(٢) في م : لأنَّ تاء التأنيث .

(٣) في م : النحويين . وللعكبريّ في كتابه التبيين ٢١١ ـ ٢١٤ بحث يشبه هذا البحث في المسألة الرابعة والعشرين .

(٤) عبارة سيبويه في الكتاب ١٨/١ : « كأنَّها عوض لما منع من الحركة والتنوين » .

(٥) جاء في أسرار العربيَّة ٥٤ : « وأمَّا كونها بدلاً من التنوين ففي نحو : رحيان وعصوان » .

(٦) سقط من ح : غلاما زيد .

(٧) سقطت مَنْ مِن م .

هي بدل من الحركة في كلِّ موضع . ومنهم من قال[1] : من التنوين في كلِّ موضع[2] .

وقال الفرَّاء : فرَّق بها بين التثنية وبين المنصوب المنوَّن في الوقف[3] .

والدلالة على الأوَّل من وجهين :

أحدُهما أنَّ الاسم مستحقٌّ الحركة والتنوين ، وقد تعذَّرا في التثنية والجمع ، والتعويض منهما ممكن ، والنون صالحة لذلك . ورأينا العرب أثبتَتْها فيهما ، فَفُهِم أنَّهم قصدوا التعويض[4] رعاية للأصل . ومثل ذلك ثبوت النون في الأمثلة الخمسة عوضاً من الضمِّ .

والوجه الثاني أنَّ النون تثبت في النكرة المنصرفة ، وتسقط في الإضافة كما يسقط التنوين .

فأمَّا ثبوتها مع الألف واللام ففيه وجهان :

أحدُهما أنَّ الاسم تثبت فيه النون قبل الألف واللام ، فلَمَّا دخلا لم يحذفاه لقوَّته بحركته ، بخلاف الإضافة .

والثاني أنَّها هناك بدلٌ من الحركة وحدها ، وتعذَّر أن يكون بدلاً من التنوين . وكلّ حرف دلَّ على شيئين ، وتعذَّر دلالته على أحدهما وجب أن يبقى دالاً على

---

(١) القول التالي ساقط من م .

(٢) قال ابن الخشَّاب في المرتجل ٦٥ ساخراً من هذا الرأي : « وفساد هذا التفصيل والتمثيل ظاهرٌ لمن أنس بمقاييس العربيَّة ، والقول هو الأوَّل (أي قول سيبويه) ، لأنَّه لا حاجة داعية إلى القول بهذا من اختلاف حكم الحرف . والذي يدلُّ على كونها عوضاً من الحركة ثبوتها حيث تثبت الحركة ، وذلك في قولك : (الرجلان والقائمون) ، وعلى كونها عوضاً من التنوين حذفها حيث يُحذف ، كقولك (صاحبا أخيك ، ومسلمو زيد) » .

(٣) في ح : الموقف .

(٤) في م : العوض .

م١٧ الآخر . وهذا كالفعل فإنَّه يدلُّ على / حدث وزمان ، ثمَّ إنَّ (كان وأخواتها) أفعال خلعت[1] دلالتها على الحدث ، وبقيت دلالتها على الزمان . وكذلك العوض عن شيئين
ح١٦ إذا تعذَّر قيامه عن أحدهما بقي عوضاً عن الآخر . /

أمَّا سقوطُها مع الإضافة فمن حيث هي بدلٌ من التنوين ومن الحركة . ولم يعكس فتحذف مع الألف واللام ، وتثبت في الإضافة لوجهين :

أحدهما أنَّ المضاف إليه عوض من التنوين في موضعه ، ولهذا كان من تمام المضاف . وثبوت التنوين يؤدي إلى الجمع بين العوض والمعوض ، وإلى قطع الأوَّل عن الثاني .

والوجه الثاني أنَّ النون لَمَّا ثبتت مع الألف واللام بدلاً من الحركة وحدها أرادوا أن يبيِّنوا أنَّها بدلٌ[2] من التنوين أيضاً ، فحذفوها مع الإضافة عوضاً من حذفها[3] مع الألف واللام .

وأمَّا ثبوتها في (أحمدان) و (أحمران) ففيه وجهان :

أحدهما ما تقدَّم في الألف واللام .

والثاني أنَّ الاسم مستحقٌّ للتنوين في الأصل[4] . وإنَّما سقط لشبهه بالفعل ، وبالتثنية بَعُد من الفعل فعاد إلى حقِّه .

---

(١) في م : حذفت .

(٢) في ح : بدلاً .

(٣) في م : ثبوتها .

(٤) في م : الوصل .

وأمَّا ثبوتها في (عصوان) و (فتيان) ، فلأنَّ[1] الحركة ظهرت لَمَّا عاد الحرف[2] إلى أصله[3] .

وأمَّا ثبوتها في (هذان) ففيه وجهان :

أحدهما أنَّها صيغة وضعت للتثنية ، لا أنَّها تثنية (هذا) على التحقيق ، وقد بيَّنا علَّته في أوَّل الباب ، وكذلك (اللذان) .

والثاني أنَّ (هذان) و (اللذان) بُنيا[4] في الإفراد لشبههما بالحرف ، وبالتثنية زال ذلك ، إذ الحرف لا يثنَّى ، وإذا أعربا استحقّا الحركة والتنوين[5] .

وذهب قوم إلى أنَّ النون فيهما عوض من الحرف المحذوف[6] ، وهما الألف في (هذا) والياء في (الذي) . فإنْ قيل : حرف المدِّ عندكم عوض من الحركة ، فكيف يعوَّض منها النون أيضاً ؟ ففيه وجهان :

---

(١) في م : فإن .

(٢) سقط الحرف من ح .

(٣) جاء في المرتجل ٦٥ : « فأمَّا النونان في التثنية والجمع فعوض من الحركة والتنوين اللذين يستحقهما الاسم في الأصل . ثمَّ صارتا بَعْدُ من خصائص التثنية ، ولهذا لحقت المثنَّى من المبنيّ ، وليس في واحده حركة ولا تنوين ، كقولك : (هذان وهذين ، واللذان واللذين) ولحقت مثنَّى المقصور في قولك : (عصوان وعصوين) ولا حركة في واحده ، وما لا ينصرف في قولك : (أحمدان) ولا تنوين في واحده » .

(٤) في م : بنيتا .

(٥) جاء في شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٣ : « وذهب آخرون إلى أنَّها ليست تثنية صناعيَّة ، وإنَّما هي صيغة للتثنية ، كما صيغت (اللذان واللتان) للتثنية ، وليست النون عوضاً من الحركة ، ولا عوضاً من الحرف المحذوف ، وذلك أنَّ أسماء الإشارة لا تصحُّ تثنية شيء منها ، مِنْ قِبَلِ أنَّ التثنية إنَّما تأتي في النكرات ، وأسماءُ الإشارة لا يصحُّ تنكيرها بحال ، فلا يصحُّ أن يثنَّى شيء منها . وهو الصواب » .

(٦) علَّل ابن يعيش هذا الحذف في شرح المفصَّل ، فقال ١٢٧/٣ : « وقال آخرون : إنَّ النون في (هذان وهذين) عوض من الألف الأصليَّة حين حذفت في التثنية لالتقاء الساكنين » .

أحدهما أنَّ حروف المدِّ ليست عوضاً من الحركة بل دالَّة على الرفع الذي تدلُّ عليه الحركة ، والنون عوض من لفظ الحركة المستحقّة ، وبين لفظ الحركة واستحقاقها فرق بيِّن . ألا ترى أنَّك لو سمَّيت امرأة بـ (قَدَم) لم تصرفها لتحرُّك أوسطها ، ولو سمَّيْتها بـ (دار) و (فيل) لصرفت بلا خلاف[1] ، وإنْ كانت الحركة مستحقَّة ، لكنَّها معدومة لفظاً .

والثاني أنَّ حروف المدِّ ضعفت نيابتها عن الحركة ، إذ كانت حروف إعراب ، وأدلَّة على التثنية والجمع ، فجبروا[2] ضعف نيابتها عنها بأن جعلوها عوضاً من الحركة من وجه ، وعوضاً من التنوين من وجه .

وأمَّا مذهب الفرَّاء فيبطل من أوجه[3] :

أحدها أنَّ الألف تثبت في الرفع خاصَّة ، والعامل يميّز .

والثاني أنَّه لو كان كما قال لم تثبت[4] النون بعد الياء .

والثالث أنَّها تثبت في الجمع ، ولا لَبْس هناك .

والرابع أنَّ الألف واللام تمنع من الألف في نصب الواحد ، وتثبت في التثنية .

فصل

وإنَّما كسرت النون في التثنية ، وفتحت في الجمع لأربعة أوجه :

---

(١) في م : لا خلاف .

(٢) في ح : مجبر .

(٣) في م : وجوه .

(٤) في م : لثبتت .

أحدها أنَّ تحريكها مضطر إليه لئلاَّ يلتقي ساكنان ، والأصل فيها السكون ، والتثنية قبل الجمع ، والأصل في حركة التقاء الساكنين الكسر ، فكانت التثنية بها أولى ، وفتحت في الجمع لتخالف التثنية .

والثاني أنَّ ما قبل حرف المدّ في التثنية مفتوح ، فجعلوا ما بعده مكسوراً تعديلاً ، وعكسوه في الجمع .

والثالث أنَّ التثنية تكون بالألف في الرفع ، وهي أخفّ من الواو والياء ، فجعلوا الكسر مع الأخفّ ، والفتح مع الأثقل .

والرابع أنَّهم لو فتحوا في الموضعين لوقع اللبس في بعض المواضع ، ألا ترى أنَّك تقول : مررتُ بالْمُصْطَفَيْنَ في الجمع بفتح ما قبل الياء وما بعدها ، فلو فعلت ذلك في التثنية[1] لالتبسا[2] .

فصل

م ١٨ وقد شذَّ في التثنية شيئان : /

أحدهما جعل المثنَّى بالألف في كلِّ حال ، وهي لغة قليلة[3] .

---

(١) ذكر أبو البركات في أسرار العربية ٥٥ ـ ٥٦ وجهين من هذه الأوجه ، ووجهاً آخر لم يذكره أبو البقاء في اللباب ، فقال : « والوجه الثاني أنَّ التثنية قبل الجمع ، والأصل في التقاء الساكنين الكسر ، فحرِّكت نون التثنية بما وجب لها في الأصل ، وفتحت نون الجمع ، لأنَّ الفتح أخفّ من الضمّ » .

(٢) في ح : التبسا .

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصَّل ١٢٨/٣ : « فأمَّا قول صاحب الكتاب : ويجيء ذان فيها في بعض اللغات ، فإنَّ المراد بذلك أنَّه يكون في حال الرفع والنصب والجرِّ بالألف ، فتقول : جاءني ذان ، ورأيت ذان ، ومررت بذان . وليس ذلك ممَّا يختص بأسماء الإشارة بل يكون في جميع الأسماء المثنَّاة ، نحو قولك : جاءني الزيدان ، ورأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان . وهي لغة لبني الحارث وبطون من ربيعة » .

والثاني فتح النون فيها ، وكسر النون في الجمع ، وهو قليل أيضاً ، وبابه الشعر[1] .

(١) لا يعدّ ابن يعيش في شرح المفصّل ١٤١/٤ ـ ١٤٢ فتح نون المثنّى من ضرائر الشعر ، لأنّ فتحها وكسرها في الوزن سواء ، بل يعد الفتح لغة بني أسد ، نقلها عنهم الفرّاء ، وأنشد البغداديُّون لحميد بن ثور في صفة قطاة :

على أحْوَذيَّيْنَ استقلَّت عشيةً ... فما هي إلاَّ لمحةً فتغيب

وذكر ابن يعيش بضعة شواهد شفع بها رأيه .

باب

الجمع

الجمع الذي هو نظير التثنية يسمَّى (جمع السلامة) و (جمع التصحيح)[1] ، لأنَّه صحَّ فيه لفظ الواحد بعينه ، و (جمعاً على حدِّ التثنية) و (جمعاً على هجائين) .

وحدُّه ما سلم فيه نظمُ الواحد وبناؤه ، فأمَّا (بنون) فقال عبد القاهر[2] رحمه
ح١٧ الله : ليس بسالم لسقوط الهمزة منه . وقال غيره / : هو سالم ، وإنَّما سقطت الهمزة إذْ كانت زائدة توصُّلاً إلى النطق بالساكن ، وقد استغني عنها . وأمَّا (أرَضون) فحرِّكت راؤها[3] لما نبيِّنه من بعد . فإنْ قلت : فـ (صِنْوان) جمع (صِنْو) وقد سلم فيه لفظ[4] الواحد ، وليس بجمع صحيح قيل : سلامته أمرٌ اتِّفاقي ، وإنَّما هو مكسّر على (فِعْلان) . والتحقيق أنَّ الكسرة في أوَّله وسكون ثانيه في الجمع غيرُهما في الواحد ، لأنَّ هذا الجمع قد يكون واحده على غير زنة (فِعْل) ، نحو : غراب وغربان ، وقضيب وقضبان .

فصل

وإنَّما اختصَّ هذا الجمع بالأعلام لكثرتها فيمن يعقل ، واختصَّ بالمذكَّر منها ، لأنَّ مسمَّاه أفضل المسمَّيات[5] . وجمع السلامة لَمَّا[6] صين عن التغيير كان ذلك فضيلة له ،

---

(١) في م : الصحيح .

(٢) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، أبو بكر [ت : ٤٧١ هـ] كان ـ إلى شهرته بوضع أصول البلاغة ـ من أئمة اللغة والنحو . سير أعلام النبلاء ٤٣٢/١٨ ، دول الإسلام ٢٤٣/٢ ، البغية ١٠٦/٢ .

(٣) في م : واوها بنينه .

(٤) في م : نظم .

(٥) جاء في المرتجل ٦٣ : « هذا الجمع في الأغلب إنَّما يكون للمذكّرين العاقلين تمييزاً لهم وتفضيلاً ، لئلاّ تبتذل أسماؤهم وتنتهك بالتكسير . وإن كسرت في بعض الاستعمال فلأنَّها أسماء كغيرها ممَّا كسّر » .

(٦) سقطت لَمَّا من م .

ومطابقة اللفظ للمعنى مستحسنة[1] . فأمَّا صفات من يعقل فجمعت جمع السلامة لوجهين :

أحدهما أنَّها جارية على أفعالها[2] ، فكما تقول : (يسلمون) تقول (مسلمون) .

والثاني أنَّ هذه الصفات لَمَّا اختصَّت بالعقلاء خصَّت بأفضل الجموع ، وأمَّا قوله تعالى : ﴿ رأيتُهم لي ساجدِينَ ﴾[3] فإنَّه لَمَّا وصفها بالسجود الذي هو من صفات من يعقل أجراها مُجرى من يعقل[4] . وكذلك قوله : ﴿ قالتا أتينا طائعين ﴾[5] ، وإنَّما ثُنِّي (قالتا) وجُمِعَ (طائعين) لثلاثة أوجه :

أحدها أنَّ السموت والأرض جمع في المعنى فجاء بالحال على ذلك .

والثاني أنَّ المراد (أتينا ومن فيها طائعين) وغُلِّب المذكَّر[6] .

والثالث أنَّ المراد (أهل السموات والأرض) .

وأمَّا (العشرون) وإلى (التسعين) فَجُمِعَ جَمْع السلامة لوقوعه[7] على من يعقل وما لا يعقل ، وغُلِّب فيه من يعقل[8] . وليس بجمع (عِشْر) على التحقيق ، لأنَّ العشر من أظماء الإبل ، وهذا العدد لا يخصُّ الأظماء ، وإنَّما هو لفظ مرتجل للعدد .

---

(١) في م : مستحسن .

(٢) في م : على أفعال .

(٣) ﴿ إذ قال يوسف لأبيه يا أبت إنّي رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين ﴾ [يوسف : ٤] .

(٤) سقط من م : أجراها مجرى من يعقل .

(٥) ﴿ ثمَّ استوى إلى السماء وهي دخان ، فقال لها وللأرض : ائتيا طوعاً أو كرهاً قالتا : أتينا طائعين ﴾ [فصّلت : ١١] .

(٦) سقط من ح : وغلّب المذكر .

(٧) في م : لوقوعها .

(٨) جاء في أسرار العربيّة ٥٧ : « غلّب جانب من يعقل على ما لا يعقل كما يغلّب المذكّر على المؤنّث في نحو : أخواك هند وزيد » .

وأمَّا (قُلَة)[1] و (بُرَة)[2] فجمعت جمع السلامة جبراً لها من الوهن الداخل عليها بحذف لاماتها ، وهذه علّة مجوّزة لا موجبة[3] . ألا ترى أنَّهم لم يقولوا في (دم) (دمون) وغيَّروا بعضها ، نحو كسر السين من (سنين) تنبيهاً على أنَّ ذلك ليس بأصل فيها .

وأمَّا (أرضون) فجمعوها جمع السلامة جبراً لما دخلها من حذف تاء التأنيث الراجعة في التصغير ، وفتحوا الراء لوجهين :

أحدهما التنبيه[4] على مخالفة الأصل .

والثاني أنَّها الفتحة التي تستحقّها في جمعها الأصليّ ، وهو (أَرَضات) . وهذه العلَّة استحسانيَّة لا موجبة ، فعند ذلك لا تنتقض (بشمس) و (قدر) ونحوهما[5] .

وأمَّا (عليّون) فقيل : إنَّه جمع (عِلِّي)[6] وهو الملك . وقيل : اسم[7] مكان مرتجل كعشرين .

---

(١) القُلة والجمع قِلون وقُلون وقلات : عودان يلعب بها الصبيان .

(٢) البُرَةُ وجمعها برى وبرات وبُرين وبِرين : كلّ حلقة من سوار وقرط وخلخال .

(٣) علل ابن الخشّاب شيخ العكبريّ جمع هذه الألفاظ جمع السلامة على نحوٍ جَمَعَ بين التعويض والتشريف ، فقال في المرتجل : « وكذا الأسماء المؤنَّثات المحذوفات اللامات ، كبُرة وثنة وقلة وسنة ... جبروا هذه الأسماء لَمَّا لزمها الحذف ، بأن جمعوها جمع أشرف الأسماء فصحَّحوها . فإنْ كُسِّر شيء منها مع ذاك أعني التصحيح ، كالبُرى في جمع برة ، فلأنَّ التكسير بابها » .

(٤) في م : التثنية .

(٥) في أسرار العربية ٥٨ ـ ٥٩ ناقش أبو البركات جمع أرض وسنة مناقشة دقيقة .

(٦) في م : أعلى .

(٧) في م : وقيل هو اسم مكان ، وهو وجه سائغ .

وأمَّـا (قنّسرين)[1] و (يبرين)[2] فمن العرب من يُجْريـه مُجْرَى عشرين ، ومنهم من يجعله بالياء في كلِّ حال ، ويجعل النون حرف الإعراب .

وأمَّـا (الـذين) فصيغـة مُرْتَجَلـة للجمع في كلِّ حـال[3] . ومن العرب من يجعلها بالواو في الرفع ، وبالياء في الجرِّ والنصب[4] ، وهي مرتجلة أيضاً مبنيَّة[5] .

وقـد جـاء في الشعر كسرُ نـون الجمع لالتقـاء السـاكنين[6] ، كما جـاء فتـح نـون التثنية[7] .

---

(١) قِنَّسرين : بلدة من أعمال حمص أُخذ اسمها من قول العرب قنّسريّ أي : مُسنّ . ذكرها ياقوت في معجم البلدان [قنسرين] وذكر في إعرابها وجهين : أن تجعلها بالياء في كلِّ حال ، وأن تلحقها بجمع السلامة فترفعها بالواو .

(٢) قـال يـاقوت في معجم البلـدان [أبرين ـ يبرين] : « اسم قريـة كثيرة النخل والعيون العـذبة بحـذاء الإحساء من بني سعد بالبحرين . وهو واحد على بناء الجمع ، حكمه كحكمه في الرفع بـالواو وفي النصب والجرِّ بالياء . وربَّما أعربوا نونه ، وجعلوه بالياء على كلِّ حال » ، ولابن جنّي في اشتقـاق الكلمـة كلام مفصَّل يحسن الرجوع إليه في معجم البلدان [أبرين] .

(٣) سقط السطر السابق كلّه من م .

(٤) جاء في ارتشاف الضرب ٥٢٦/١ : « وإعراب (الذين) مشهور في لغة طيّء ، قالـه ابن مـالـك ، وذكر بعضهم أنَّها لغة هذيل ، وبعضهم أنَّها لغة عقيل ، نقلهـا عنهم أبو زيـد في نوادره ، فتقول : (الّـذون) رفعاً ، و (الّذين) نصباً وجرّاً » .

(٥) سقطت مبنية من م .

(٦) ذكر ابن يعيش في شرح المفصَّل بضعة شواهـد على كسر نون الجمع السـالم ، منهـا قول الفرزدق في رثـاء ولد الحجاج وأخيه :

مـا سـدَّ حيٌّ ولا ميت مسـدّهمـا مثـل الخـلائف من بعـد النبيين

وقال ١٣/١ ـ ١٤ : « فهذا جمع بني على الصحّة ، وإنَّما كسرت نون الجمع ضرورة » .

(٧) قـال ابن يعيش ١٤١/٤ ـ ١٤٣ : « من العرب من يفتـح نـون التثنيـة في حـال الجرِّ والنصب ... وقـد فتحها بعضهم في موضع الرفع . أنشد أبو زيد في نوادره :

أعرف منهـا الجيـد والعينـانـا ومنخرين أشبهـا ظبيـانـا

وقد حكي عن بعضهم أنَّه ضمَّ النون في التثنية نحو : (الزيدانُ) و (العمرانُ)،وهذا من الشذوذ » .

باب
جمع التأنيث

إنَّما زيد في الواحد هنا الحرف دون الحركة لما ذكرنا في التثنية ، وزيد حرفان ، لأنَّ فيه معنيين : التأنيثَ والجمعَ ، وهما فرعان ، فاحتاجا إلى زيادتين . وليس كذلك التثنية والجمع ، لأنَّه معنى واحد . / م١٩

فصل

وإنَّما اختيرت الألف دون الواو والياء لخفَّتها ، وثقل التأنيث[١] والجمع ووقوع ذلك فيمن يعقل وما لا يعقل . واختيرت التاء معها لوجهين :

أحدُهما أنَّها تشبه الواو[٢] التي هي أخت الألف .

والثاني أنَّها تدلُّ على التأنيث . وكلا الحرفين دالٌّ على كلا المعنيين[٣] من غير تفريع . وقال قوم : الألف تدلُّ على الجمع ، والتاء على التأنيث ، وعكس هذا قوم . والجمهور على الأوَّل ، وهو أصحُّ لوجهين :

أحدهما أنَّك لو حذفت الألف لم تدلّ التاء على الجمع ، ولا على التأنيث مقترناً بالجمع ، وكذلك لو حذفت التاء[٤] .

والثاني أنَّ التأنيث والجمع زيادتان ملتبستان[٥] متَّصلتان ، فكان الدالُّ عليهما

(١) في م : التأنيث الجمع .

(٢) قال أبو البركات في أسرار العربيَّة ٦٠ : « فزادوا التاء بدلاً من الواو ، لأنَّها تبدل منها كثيراً ، نحو : تراث ، وتجاه ، وتهمة ، وتخمة ، وتكلة » ، وهو يعني أنَّها في الأصل : وراث ووجاه ... إلخ .

(٣) في ح : كلي المعنيين من غير توزيع .

(٤) في ح : الألف .

(٥) في م : ملبسان .

على جمع المذكَّر . ولَمَّا لم يقولوا (أحمرون) و (أصفرون) في المذكَّر لم يقولوا (حمراوات) . والعلَّة في ذلك أنَّ الصفة مشتقَّة من الفعل ، ففيها ضرب من الثقل ، ولهذا كانت إحدى علل منع الصرف . والجمع والتأنيث ثقيلان فتزداد ثقلاً . فأمَّا قوله عليه الصلاة والسلام : « ليس في الخضراوات[1] زكاة »[2] فإنَّه جُعل كالاسم ، إذ كان صفة غالبة ، لا يذكر معها الموصوف[3] ، (كالأبطح) و (الأبرق)[4] .

فصل

إذا سمِّيت مذكَّراً بمؤنَّث بالتاء ، نحو (طلحة) جمعته بالألف والتاء ، ولا يجوز بالواو والنون . / ح١٩

وقال الكوفيُّون : تسكن عينه ، وتحذف تاؤه ، ويجمع بالواو والنون ، فيقال في (طَلْحة) (طَلْحون) .

وقال ابن كيسان[5] كذلك إلاَّ أنَّه فتح العين[6] .

---

(١) في م حمراوات .

(٢) جاء في سنن الترمذيّ ج٢ باب الزكاة ١٣ : « روى الترمذيّ بسنده عن مُعاذ أنَّه كتب إلى النَّبيّ ﷺ يسأله عن الخضراوات ، وهي البقول ، فقال : ليس فيها شيء . قال أبو عيسى : إسناد هذا الحديث ليس بصحيح ، وليس يصحُّ في هذا الباب عن النبيّ ﷺ شيء ، وإنَّما يروى هذا عن موسى بن طلحة عن النبيّ ﷺ مرسلاً ، والعمل على هذا عند أهل العلم أنَّه ليس في الخضراوات صدقة » . وانظر شرح المقدِّمة المُحْسِبة لابن بابشاذ ١١٢/١ . فإنَّ نصَّ الحديث فيها : ليس في الخضراوات صدقة .

(٣) جاء في ارتشاف الضرب ٢٧٢/١ : « فإن سُمي بسكرى وحمراء مؤنَّث جاز أن تجمعها بالألف والتاء ، إذ قد انتقلا إلى الاسمية حقيقة » .

(٤) الأبطح : مَسِيلٌ واسع ذو رمل وحصى . والأبرق : أرض غليظة ذات طين ورمل وحجارة .

(٥) ابن كَيْسَان : أبو الحسن محمد بن أحمد بن كَيْسَان [ت : ٢٩٩ هـ] عالم نحويّ أديب ، درس النحو على مذهبي البصرة والكوفة ، وأخذه عن المبرِّد وثعلب . البغية ١٨/١ ، معجم الأدباء ١٣٧/١٧ .

(٦) جاء في الإنصاف ٤١/١ : « وأمَّا ابن كيسان فاحتجَّ على ذلك بأن قال : وإنَّما جوَّزنا جمعه بالواو والنون ، وذلك لأنَّ التاء تسقط في الطلحات ، فإذا سقطت التاء ، وبقي الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون ، كقولهم : (أرْض) و (أرَضون) . وكما حرِّكت العين من أرضون بالفتح حملاً على =

والدليل على فساد مذهبهم أنَّ العرب جمعته بالألف والتاء ، فقالوا[1] : [من الخفيف]

٣- .... طَلْحَـــــةَ الطَّلَحـــــات

لأنَّ هـذا[2] الاسم مؤنَّث بـالتـاء ، وهي من خصـائص التـأنيث ، والـواو من خصـائص المذكَّر ، فلم يجمع بينهما .

فـأمَّـا المـؤنَّث بـالألف والهمـزة فيجمـع بـالـواو والنـون إذا سُمِّي بـه ، فيقـال : (سكراوون)[3] و (حمراوون)[4] ، لأنَّ الألف صيغت مـع الكلمـة من أوَّل أمرهـا ، وثبتت في التكسير ، نحو (سكارى) ، وقلبت في الجمع ، نحو (سعـديـات) ، فصـارت كالحرف الأصليّ .

وأمَّا التاء ففي حكم المنفصل ، ولهذا قـالوا : تحـذف في هـذا الجمع ، فـإنْ قيل[5] : المسمَّى مذكَّر ، وعلامة التأنيث تحذف ههنـا ، فلم يبق مـانع من هـذا الجمع قيل : العبرة في هذا الجمع باللفظ ، وهو مؤنَّث ، والتـاء[6] وإن حـذفت فهي مقـدَّرة . ألا ترى أنَّـك

= (أرَضـات) فكـذلـك حرَّكت العين من (الطلَحون) حملاً على (الطَّلَحـات) ، لأنَّهم يجمعون مـا كان على (فَعْلة من الأسماء دون الصفات على (فَعَلات) » .

(١) (طلحـة الطلحـات) جزء من بيت لعبـد الله بن قيس الرقيـات في رثـاء طلحـة بن عبـد الله ، ونصّ البيت :

رحم الله أعظماً دفنـــوهـــــا بِسِجِسْتـــانَ طلْحَـــةَ الطَّلَحـــاتِ

كـذا روي في الإنصـاف ٤١/١ ، وشرح المفصَّـل ٤٧/١ ، وهـمع الهـوامـع ١٢٧/٢ ، وروي (نظر الله) في المقتضب ١٨٨/٢ . وطلحة هـذا صحـابيّ كريم ، يعـدُّ من أجواد العرب ويلقب طلحـة الجود ، وطلحـة الفيَّاض . وقد فصَّل ابن يعيش القول في سبب تسمية طلحة الطلحات ٤٧/١ ـ ٤٨ .

(٢) في م لأنَّ الاسم بحذف هذا .

(٣) في م : سكرون .

(٤) في م : حمراؤون .

(٥) في م : قلت .

(٦) في م : وفي التاء .

لوسمِّيت مؤنَّثاً بمذكَّر لجاز ، ولم يستحل المعنى ، وكذا لوسمِّيت مذكَّراً بمؤنَّث جاز ، ولم تقل : هذا جمع بين الضدَّين[1] ، فعلم أنَّ تذكير المعنى لا يمنع من تأنيث اللفظ . وأمَّا تحريك العين فضعيف جداً ، لأنَّ ذلك من خصائص الجمع بالألف والتاء[2] .

(١) في م : ضدَّين .

(٢) ناقش أبو البركات في الإنصاف ٤٠/١ هذه المسألة مناقشة وافية . وللعكبريّ في التبيين ٢١٩ مثل هذا العرض المفصَّل في المسألة السادسة والعشرين .

باب
ذكر الأسماء المرفوعة

إنَّما بُدئ بالأسماء لوجهين :

أحدهما أنَّها أصول الأفعال .

والثاني أنَّ إعرابها أصلٌ لإعراب الأفعال .

وإنَّما بدئ بالمرفوع ، لأنَّ الجملة المفيدة تتمُّ بالمرفوع ولا منصوب معه ولا مجرور ، ولا تجد منصوباً ولا مجروراً إلاَّ ومعه مرفوع لفظاً أو تقديراً .

فصل

وإنَّما بدأ من[1] بدأ بالمبتدأ قبل الفاعل لوجهين :

أحدُهما أنَّه اسم تُصَدَّرُ الجملةُ به ، والفاعل يتأخَّر عن الصدر[2] .

والثاني أنَّ المبتدأ لا يبطل كونه[3] مبتدأ بتأخيره ، والفاعل إذا تقدَّم على الفعل صار مبتدأ ، لا غير .

فصل

والمبتدأ هو الاسم المجرَّد من العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً ، الْمُسْنَدُ إليه خبرٌ أو ما يسدُّ مسدَّه . وفيه احتراز من قولك : إنْ زيدٌ خرج خرجت ، فإنَّ (زيداً) مجرَّد من العوامل لفظاً لا[4] تقديراً ، إذ التقدير : إنْ خرج زيد ، فهو فاعل .

---

(١) سقط مَنْ بدأ من ح .

(٢) في ح : عن المصدر .

(٣) في ح : لا يبطل مبتدأ .

(٤) في م : وتقديراً .

وإنَّما وجب أن يكون اسماً ، لأنَّه مخبر عنه ، ولا يصحُّ الإخبار عن غير[1] الاسم .

م٢١ وأمَّا قولهم : (تسمع بالمعيديّ خير / من أن تراه)[2] فتقديره : أن تسمع ، فلم يخبر عن الفعل إذن[3] . وإنَّما شرط فيه التجرُّد من العامل اللفظيّ ، لأنَّ العامل اللفظيّ إذا تقدَّم عليه عمل فيه ينسب[4] إليه ، أكان فاعلاً أو ما أشبهه . وأمَّا قولهم : بحسبك قولُ السوء[5] ، فالباء زائدة ، وقد عملت في لفظ الاسم ، والموضع مرفوع ، وشرط فيه الإسناد لتحصل الفائدة .

وقد قال النحويُّون : المبتدأ معتَمدُ البيان ، والخبر معتَمدُ الفائدة[6] ، ومن ههنا شرط في المبتدأ أن يكون معرفة أو قريباً منها ليفيد الإخبار عنه ، إذ الخبر عمَّا لا يعرف غير مفيد . وقد جاءت نكرات أفاد الإخبارُ عنها ، وسنراها إن شاء الله تعالى .

فصل

واختلفوا في العامل في المبتدأ على خمسة أقوال[7] :

أحدُها أنَّه الابتداء ، وهو كون الاسم أوَّلاً مقتضياً ثانياً ، وهذا هو القول المحقَّق ، وإليه ذهب جمهور البصريين .

---

(١) في م : غير الأسماء .

(٢) قال الميداني في مجمع الأمثال ٢٢٧/١ : « يروى : لأن تسمع بالمعيدي خير ، و : أن تسمع ، ويروى : تسمع بالمعيدي لا أن تراه . يضرب لمن خبره خير من مرآه » . وذكره سيبويه ٤٤/٤ في معرض الحديث عن التصغير . وقد ذكر هذا المثل في ص ٤٣ من هذا الكتاب مع الشاهد الثالث .

(٣) في ح : إذ .

(٤) كذا في م و ح ، ولعلَّ أصل العبارة : ونسب إليه العمل .

(٥) جاء في كتاب سيبويه ٩٣/٢ : « بحسبك قول السوء ، كأنَّك قلت : حسبُك قول السوء » .

(٦) سقطت الجملتان السابقتان من ح .

(٧) ذكر العكبريّ هذه المسألة في كتابه (التبيين) ٢٢٤ ـ ٢٢٨ ووردت في الإنصاف ٤٤/١ .

والقول الثاني أنَّ العامل فيه تجرّده عن العوامل اللفظيَّة ، وإسناد الخبر إليه ، روي عن المبرِّد وغيره[1] .

والثالث أنَّ العامل فيه ما في النفس من معنى الإخبار ، روي عن الزجَّاج[2] .

والرابع أنَّ العامل فيه الخبر .

والخامس أنَّ العامل فيه العائدُ من الخبر . والقولان الأخيران[3] مذهب الكوفيِّين[4] .

والدليل على أنَّ العامل فيه أوَّليته واقتضاؤه ثانياً من وجهين :

أحدُهما أنَّ هذه الصفة مختصَّة بالاسم ، والمختصُّ من الألفاظ[5] عامل ، فكذلك من المعاني .

والثاني أنَّ المبتدأ معمول ، ولا بدَّ له من عامل ، ولا يجوز أن يعمل في نفسه ، لامتناع كون المعمول عاملاً في نفسه ، كما يمتنع أن يكون الشيء علَّة لنفسه . ولا يجوز أن يكون تعرِّيه من العوامل اللفظيَّة عاملاً ، لأنَّ ذلك عدم العامل ، وعدم العامل لا يكون عاملاً .

ح٢٠ فإنْ قيل : العدم يكون أمارة / لا علَّة قيل : الأمارة يستدلُّ بها على أنَّ ثَمَّ عاملاً غيرها ، وقد اتَّفقوا على أنَّه لا عامل يستدلُّ عليه بالعدم .

---

(١) جاء في مقتضب المبرد ٤٩/٢ : « فزيد مرفوع بالابتداء ، والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ » . ومن القائلين بقول المبرِّد الزمخشري . انظر شرح المفصّل ٨٤/١ .

(٢) انظر رأي الزجَّاج في شرح المفصَّل ٨٥/١ .

(٣) سقطت الأخيران من ح .

(٤) جاء في الإنصاف ٤٩/١ : نسب القولان الرابع والخامس إلى الفرَّاء .

(٥) في م : من الأفعال .

فإنْ قيل : التعرِّي من العوامل ليس هو العامل ، بل صلاحية الاسم للعوامل اللفظيَّة هو العامل قيل : هذا يرجع إلى المذهب الأوَّل . ولا يجوز أن يكون إسناد الخبر عاملاً لأنَّ الإسناد يكون بعد المبتدأ ، ومن شرط العامل أن يتقدَّم على المعمول لفظاً أو تقديراً .

ولا يجوز أن يكون العامل ما في النفس من معنى الخبر لوجهين :

أحدهما أنَّ تصوُّر معنى الابتداء سابق على تصوُّر معنى الخبر ، والسابق أوْلى أن يكون عاملاً .

والثاني أنَّ رتبة الخبر بعد المبتدأ ، ورتبةُ العامل قبل المعمول ، فيتنافيان .

والثالث أنَّ[1] الخبر قد يكون فعلاً ، فلو عمل في المبتدأ لكان فاعلاً .

والرابع أنَّ الخبر يكون من الموصول والصلة ، فلو عمل لعملت الصلة فيما قبلها .

والخامس أنَّ[2] الخبر كالصفة[3] ، وكما لا تعمل الصفة في الموصوف ، كذلك الخبر .

والسادس أنَّ (إنَّ) و (كان) إذا دخلا على المبتدأ أزالا[4] الرفع ، والخبر لفظيّ ، والعامل اللفظيُّ لا يبطل العامل اللفظيَّ .

ولا يجوز أن يكون الضمير العائد عاملاً لوجهين :

أحدهما أنَّ المضمر فرع المظهر ، فإذا لم يعمل الأصل فالفرع أوْلى .

والثاني أنَّ الضمير قد يكون في الصلة ، فلو عمل لعمل فيما قبل الموصول .

وإذا بطلت هذه الأقوال تعيَّن القولُ الأوَّل .

---

(١) سقطت أنَّ من ح .

(٢) سقطت أن من ح .

(٣) في م : كالصلة .

(٤) في م : زال .

فصل

وأمَّا عامل الخبر ففيه خمسة أقوال :

أحدُها الابتداء ، وهو قول ابن السرَّاج[1] ، لأنَّه عمل في المبتدأ ، فعمل في الخبر[2] ، كـ (كان) و (ظننت) و (إنَّ)[3]

م٢٢ والقول الثاني أنَّ المبتدأ / هو العامل في الخبر ، وهو قول أبي عليّ ، وهذا ضعيف لوجهين :

أحدهما أنَّ المبتدأ كالخبر في الجمود ، والجامد لا يعمل[4] .

والثاني أنَّ المبتدأ لو عمل في الخبر لم يبطل بدخول العامل اللفظيّ ، لأنه لفظي أيضاً ، ومن مذهبه أنَّ العامل اللفظيّ[5] لا يعمل في المبتدأ والخبر .

والقول الثالث أنَّ الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان[6] في الخبر[7] . وقد بيَّنا أنَّ المبتدأ

---

(١) ابن السراج : هو أبو بكر محمد بن السريّ [ت : ٣١٦ هـ] تلميذ المبرد وشيخ الزجّاجيّ والسيرافيّ وغيرهما . عرف بحدَّة الذكاء ، وألَّف في اللغة والنحو والقراءات . وأشهر مؤلَّفاته (الأصول في النحو) . إشارة التعيين في مراتب النحاة واللغويّين ٣١٣ ، البغية ١٠٩/١ .

(٢) فعمل الرفع في ح .

(٣) نسب هذا القول في أسرار العربيَّة ٧٦ إلى البصريّين ، ولم يقصر على ابن السرَّاج .

(٤) نسب أبو البركات في أسرار العربيَّة ٧٦ هذا القول إلى الكوفيّين .

(٥) سقطت لا من ح .

(٦) في م : معملان .

(٧) نسب أبو البركات في أسرار العربيَّة هذا القول إلى سيبويه ص ٧٦ . وفي شرح المفصَّل ما يخالف هذه النسبة . قال ابن يعيش ٨٥/١ : « إنه يرتفع بالابتداء وحده ، وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب . ألا ترى إلى قوله : وكونها مجرّدين للإسناد هو رافعها » .

لا يصلح للعمل ، فلا يصلح له مع غيره[1] . وأمَّا العامل في الشرط والجزاء فسنبيِّنه في موضعه .

والقول الرابع أنَّ العامل في الخبر التعرِّي من العوامل ، وقد أفسدناه[2] .

والقول الخامس أنَّ العامل هو المبتدأ ، وهو[3] قول الفرَّاء ، وسمَّوْهما المترافعين ، وشبَّهوهما بأسماء الشرط[4] . وإنَّما تعمل في الفعل ، ويعمل الفعل فيها . وهذا قول ضعيف لما بيَّنا أنَّ المبتدأ لا يصلح للعمل ، وتشبيهه بأسماء الشرط لا يصحُّ لخمسة أوجه :

أحدها أنَّهم بنوه على أنَّ الخبر عامل في المبتدأ ، وقد أفسدناه .

والثاني أنَّ اسم الشرط لا يعمل ، بل العامل حرف الشرط مضمراً ، ولا يجوز إظهاره ، كما لا[5] يجوز إظهار (أنْ) مع (حتَّى) .

والثالث أنَّ عمل اسم الشرط بالنيابة عن الحرف ، وعمله في الفعل ضعيف ، وهو الجزم بخلاف المبتدأ والخبر .

والرابع أن عمل اسم الشرط في الفعل من حيث ناب عن الحرف ، وعمل الفعل فيه من حيث هو اسم ، والأسماء معمولة الأفعال ، فجهة العمل مختلفة بخلاف المبتدأ والخبر .

---

(١) الرأي الذي اختاره أبو البركات في أسرار العربيَّة هو : « أن تقول : إن الابتداء أعمل في الخبر بواسطة المبتدأ ، لأنَّ المبتدأ مشارك له في العمل » ، أسرار العربيَّة ص : ٧٦ .

(٢) أبو البركات في الإنصاف ٤٦/١ يوافق العكبريّ فيقول : « وعدم العوامل لا يكون عاملاً » .

(٣) السطران التاليان ساقطان من م .

(٤) جاء في الإنصاف ٤٥/١ شاهد على هذا التشبيه ، وهو : « قال الله تعالى : ﴿ أيّاً ما تَدعُوا فلَهُ الأسماءُ الْحُسنى ﴾ فنصب (أيّاً ما) بتدعوا ، وجزم (تدعوا) بـ (أيّاً ما) ، فكان كلّ واحد منهما عاملاً ومعمولاً » .

(٥) في ح : لم يجز .

والخامس أنَّ عمل أحدهما في الآخر مخالف لعمل الآخر فيه . والعمل في مسألتنا واحد ، فهو كالآخذ ما يعطي ، وذلك كالعبث . هذا تعليل جماعة من النحويِّين . وفيه نظر .

والصحيح أن يقال : العمل تأثير ، والمؤثِّر[1] أقوى من المؤثَّر فيه ، فيفضي مذهبهم إلى أن يكون الشيء قويّاً ضعيفاً من وجه واحد ، إذ كان مؤثِّراً فيما أثَّر فيه .

فصل

وإنَّما عمل الابتداء الرفع لوجهين :

أحدهما أنَّه قويّ بأوَّليَّته ، والرفع أقوى الحركات ، فكان ملائماً له[2] .

والثاني أنَّ المبتدأ يشبه الفاعل في أنَّه لا يكون إلاَّ اسماً مخبراً عنه سابقاً في الوجود على الخبر .

فصل

ح٢١ وإنَّما / كان المبتدأ معرفة في الأمر العامّ ، لأنَّ الفائدة لا تحصل بالإخبار عمَّا لا يعرف[3] .

---

(١) في م : والمؤثر فيه أقوى .

(٢) جعل أبو البركات في أسرار العربيَّة ٦٩ هذا الوجه وجهين ، فقال : « أحدهما أنَّ المبتدأ وقع في أقوى أحواله ، وهو الابتداء فأعطي أقوى الحركات ، وهو الرفع . والوجه الثاني أنَّ المبتدأ أوَّل ، والرفع أوَّل ، فأعطي الأوَّلَ الأوَّلَ » .

(٣) جاء في شرح المفصَّل ٨٥/١ : « لو قلت : رجلٌ قائم أو رجل عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة ، لأنه لا يستنكر أن يكون رجل قائماً أو عالماً في الوجود ممَّن لا يعرف المخاطب » .

فصل

فأمَّا إذا وُصِفَتْ النكرة فالإخبار عنها مفيد لتخصُّصها .

وأمَّا قولهم ﴿ سلامٌ عليكم ﴾[1] فالاسم واقع موقع الفعل أيْ : سلَّم الله عليكم . وأمَّا إذا تقدَّم الخبر ، وكان ظرفاً فلتخصُّص المبتدأ بالظرف المخصوص[2] .

وأمّا قولهم : ما أحدٌ في الدار ، فجاز لما في أحد من معنى الاستغراق .

وأمَّا قولُهم : شرٌّ أهرَّ ذا ناب[3] ، ومأربٌ دعاك إلينا لا حفاوة[4] ، ففي معنى النفي ، أي : ما أهرَّ ذا ناب إلاَّ شرّ .

وأمَّا قولهم : أقائم زيد ، فجائز لاعتماد النكرة على الاستفهام ، ونيابتها[5] عن الفعل .

وأمَّا (ما)[6] في التعجُّب فلما فيها من الإبهام والعموم .

فصل

الاسم الواقع بعد (لولا) التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره مبتدأ[7] .

---

(١) سورة الرعد ٢٤ . قال ابن يعيش ٨٧/١ : « ليست إخباراً في المعنى ، إنما هي دعاء أو مسألة . فهي في معنى الفعل ، كما لو كانت منصوبة . والتقدير : ليسلّم الله عليك » .

(٢) وضّح ابن يعيش ذلك فقال ٨٦/١ : « فالذي سوَّغ ذلك كونك صدَّرت في الخبر معرفة هي المحدَّث عنها في المعنى . ألا ترى أنَّ السرج في قولك : تحت رأسي سرج ... كأنك قلت : أنا متوسِّد سرجاً . وكذلك : على أبيه درع ، كأنَّك قلت : أبوه متدرِّع ، وكذلك : لك مال ، المعنى : أنت ذو مال » .

(٣) جاء في كتاب سيبويه ٣٢٩/١ : « وأمَّا قوله : شيء ما جاء بك ، فإنَّه يحسن ، وإن لم يكن على فعل مضمر ، لأنَّه فيه معنى ما جاء بك إلاَّ شرّ ، ومثله مثل العرب : شرٌّ أهر ذا ناب » ، وقال ابن يعيش ٨٦/١ : « فالابتداء هنا محمول على معنى الفاعل » ، وانظر الخصائص ٣١٩/١ .

(٤) جاء في المستقصى للزمخشري ٣٠٩/٢ [رقم المثل ١٠٩٩] : « مأربة لا حفاوة ، أي : إنَّما جاءت به حاجة إليك لا تحفّ بك . يضرب لمن لا يزورك إلاَّ عند الحاجة » . وانظر اللسان [حفا] .

(٥) في م : وبيانها .

(٦) سقطت (ما) من ح .

(٧) ذكر أبو البقاء العكبريّ هذه المسألة في كتابه التبيين ٢٣٩ ـ ٢٤٤ وهي المسألة الحادية والثلاثون .

وقال الكوفيُّون هو فاعل فعل محذوف ، ومنهم من يرفعه بنفس (لولا) وقالوا : (لا) فيه بمعنى (لم)[1] .

والدليل على أنَّه مبتدأ من وجهين :

أحدُهما أنَّ (لولا) هذه تقتضي اسمين ، الثاني منهما خبر بدليل جواز ظهوره في اللفظ ، وإن لم يستعمل[2] . ولو كانت (لولا) عاملة ، أو العامل مقدَّراً بعدها لم يصحّ ذلك .

والثاني أنَّ (لولا) لا تختصُّ بالأسماء ، بل تدخلُ عليها وعلى الأفعال بدليل قول الهذليّ[3] : [من الطويل]

٤ـ ألا زعمت أسماءُ أنْ لا أحبُّها ... فقلتُ : بلى لولا ينازعني شغلي[4]

وقال جرير[5] : [من البسيط]

---

(١) وضَّح أبو البركات في الإنصاف ٧١/١ رأي الكوفيّين فقال : « ترفع الاسم بعدها لأنَّها نائبة عن الفعل الذي لوظهر لرفع الاسم ، لأنَّ التقدير في قولك : لولا زيد لأكرمتك : لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك ، إلاَّ أنَّهم حذفوا الفعل تخفيفاً ، وزادوا (لا) على (لو) فصارا بمنزلة حرف واحد » .

(٢) قال ابن يعيش في توضيح هذه المسألة ١٤٥/٨ : « فقولك : لولا زيد لأكرمتك معناه : لولا زيد مانع لأكرمتك ، والأصل قبل دخول الحرف : زيد مانع » فالاسم الأوّل زيد والثاني مانع .

(٣) الهذليّ : هو أبو ذؤيب خويلد بن خالد بن محرث [ت : نحو ٢٧ هـ] شاعر مضريّ فحل ، أدرك الإسلام ، ووفد على النَّبي ﷺ يوم وفاته ، وشارك في الفتوح كلّها ، ومات في مصر وهو عائد من فتح إفريقية . خزانة الأدب للبغدادي ٤٢٢/١ ، الأغاني ٢٦٤/٦ .

(٤) البيت من شعر أبي ذؤيب الهذليّ . جاء في حاشية ابن يعيش ١٤٦/٨ : « وقال ابن هشام : (ينازعني) مبتدأ بتقدير (أن) يعني أنَّ (لولا) لمّا كانت بحيث يمتنع إيلاؤها الفعل وجب التحيُّل ليكون الذي يذكر بعدها اسماً » . انظر شعر الهذليّين ٣٤/١ ، والهمع ١٠٥/١ ، والدرر ٧٧/١ ، والخزانة ٤٩٨/٤ ، والتبيين ٢٤٢ .

(٥) جرير : هو أبو حرزة جرير بن عطيَّة [ت : ١١٠ هـ] يُعدُّ من أشهر الشعراء في العصر الأمويّ ، وأكثر شعره في هجو الأخطل والفرزدق والفخر بقومه بني كليب ، وفي مدح بني أمية . الأغاني ٣/٨ . وفيات الأعيان ٣٢١/١ .

م٢٣ ٥- أنت المبـــارك والميـمون سيرتُـــه لـولا تقـوّمُ دَرْءَ النـاس لاختلفـوا[١] /

وقال آخر : [من البسيط]

٦- قـالت أميـمـةُ لَمَّـا جئت زائرَهـا هـلاّ رميْتَ[٢] ببعض الأسهم السـودِ[٣]
لادرَّ درُّكِ إنّي قـــــد رَمَيْتُهُم لـولا حُـدِدْتُ ولا عـذرى لمحـدود

فإنْ قيل : لوكان مـابعـدهـا مبتـدأ لم تقع موقعـه (أنَّ) المفتوحـة ، وقـد وقعت كقوله[٤] تعالى : ﴿ فلولا أنّـه كانَ من المسبِّحين ﴾[٥] . ووقوع المفرد بعـدهـا دليل على ارتفاعه بفعل محذوف أو بها[٦] :

قيل : جوابه من ثلاثة أوجه :

أحـدُهـا أنَّ (أنَّ) المفتوحـة تكون في موضع المبتـدأ في كلِّ موضع لا يصحُّ فيـه[٧] دخول (إنَّ) المكسـورة عليهـا ، لئـلاَّ يتـوالى حرفـان بمعنى واحـد . وقـد أمن هـذا في (لولا) .

---

(١) الشاهد هو البيت السابع والأربعون من فائيَّة جرير التي مدح بها يزيد بن عبد الملك ، وهجا آل المهلَّب . انظر ديوانه ٣٠٨ . والدرْءُ : الميل والعوج في القناة ونحوها .

(٢) في م : رضيت .

(٣) البيتـان في ابن يعيش ٩٥/١ منسـوبـان إلى الجموح ، وفي لسـان العرب [عـذر] إلى الجموع الظفري . ورواية الأوّل في الإنصاف : « ٧٣/١ : قالت أمامة . وهما مذكوران في الخزانة ٤٦٢/١ مع خبر مفصَّل . العُذرى : المعذرة ، والشاهد فيها : إدخال (لولا) على الجملة الفعلية ، أي : لولا الحدُّ . قـال صـاحب الخزانة : « وهذا البيت يردُّ مـذهب الفرّاء القـائل بـأنّ مـابعـد (لولا) مرفوع بهـا » . وانظر الأمـالي الشجريَّة ٢١١/٢ ، والأزهية ١٧٩ ، والمخصص السفر ١٥ ص ١٩ ، والتبيين ٢٤٢ .

(٤) في م : كقوله يُقال .

(٥) ﴿ فلولا أنّه كان من المسبحين للبث في بطنه إلى يوم يبعثون ﴾ [الصّافات : ١٤٣] .

(٦) سقط من ح : أو بها .

(٧) أضفنا (فيه) لإقامة العبارة .

والثاني أنَّ خبر المبتدأ ههنا لَمَّا لم يظهر بحال صار الكلام كالمفرد .

والثالث أنَّ هذا الكلام لا يصحُّ إلاَّ بشيئين :

أحدهما جعل (لا) بمعنى (لم) .

والثاني تقدير فعل رافع .

والأوَّل باطل لوجهين :

أحدُهما أنَّ وضع (لا) موضع (لم) لا يصحّ ، لأنَّ (لم) تختصُّ بالأفعال المستقبلة لفظاً ، و (لا) لا تختصُّ .

والثاني أنَّ (لولا) هنا تختصُّ بالأسماء أو تكثر فيها[1] ، و (لم) لا يقع بعدها الأسماء .

وأمَّا تقدير الفعل فلا يصحّ لوجهين :

أحدُهما أن الفعل لا يحذف عن الفاعل إلاَّ إذا كان هناك فعل يفسِّر المحذوف ، وليس ذلك ههنا .

والثاني أنَّه لو كان الأمر على ما قالوا لصحَّ العطف عليه بإعادة (لا) كقولك : لولا زيدٌ ولا عمرو ، كقولك : لو لم يقم زيدٌ ولا عمرو[2] .

فصل

وإذا اعتمد اسم الفاعل على الاستفهام ، أو حرف النفي[3] ، أو كان صفة ،

(١) سقطت فيها من م .

(٢) جاء في الإنصاف ٧٦/١ : « (لولا) مركَّبة من (لو) و (لا) . فلَمَّا ركِّبتا خرجت (لو) من حدِّها ، و (لا) من الجحد ، إذ ركِّبتا فصيِّرتا حرفاً واحداً . فإنَّ الحروف إذا ركِّب بعضها من بعض تغيَّر حكمها الأوَّل ، وحدث لها بالتركيب حكم آخر كما قلنا في (لولا) بمعنى التحضيض ، و (لوما) و (ألا) وما أشبهه ، وكذلك ههنا ، فلهذا لم يجز العطف عليها بـ (ولا) » .

(٣) من أمثلة الإنصاف ٥٥/١ : « أذاهب أخواك ؟ ماقائم غلاماك » .

أو صلة ، أو حالاً ، أو خبراً ، أو مبتدأ بعد مبتدأ جاز رفعه بالابتداء ، وكان ما بعده فاعلاً ، لأن هذه الأشياء تقوّي شبهه بالفعل[1] ، وارتفع بالابتداء ، لأنَّ شروط الابتداء ح٢٢ موجودة فيه ، ولا يحتاج إلى خبر ، لأنَّه ناب عن الفعل الذي هو خبر .

فإنْ لم يعتمد على شيء كان خبراً مقدَّماً فيه ضمير ، ويثنَّى ويجمع عند سيبويه .

وقال الأخفش يكون مبتدأ كما لواعتمد ، ويعمل فيما بعده ، وهذا ضعيف ، لأنَّ اسم الفاعل فرعٌ في العمل على الفعل ، فلم يعمل إلاَّ بما يقوِّيه .

فصل

وحقيقة الخبر ما صحَّ أنْ يقال في جوابه : صدق أو كذب . فأمَّا الأمر والنهي فضعيف جعلهما خبراً للمبتدأ ، لأنَّهما ضدُّ الخبر في المعنى ، وما جاء منه فهو متأوَّل ، تقديره : زيدٌ أقول اضْرِبْهُ[2] ، وحذف القول كثير . أو يكون التقدير : زيد واجب عليك ضربه ، ثمَّ قام الأمر مقام هذا القول كقوله تعالى : ﴿ قلْ[3] من كان في الضَّلالةِ فليمدُدْ لهُ الرحمنُ مدّاً ﴾[4] ، أي : فليمدّنّ له .

---

(١) وردت العبارة التالية في حاشية م « للازمة أوليائها المعارف والأفعال ، والدخول محلّها » . ولم يشر الناسخ إلى موضعها من النصّ ، وربما كان موضعها بعد قوله : « لأنَّ هذه الأشياء تقوي شبهه بالفعل » .

(٢) قال ابن هشام في المغني : « واختُلف في نحو : زيد اضْرِبْه ، وعمرو هل جاءك ، فقيل : محلّ الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبريّة ، وهو الصحيح . وقيل : نصب بقول مضمر هو الخبر » .
وقال الاستراباذيّ في شرح الكافية ٩١/١ : « وقال ابن الأنباريّ وبعض الكوفيّين : لا يصحُّ أن تكون طلبيَّة ، لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب . وهو وَهْمٌ » .

(٣) سقط قل من ح .

(٤) مريم ٧٥ .

فصل

والخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى[1] ، إذ لولا ذلك لم يكن بينهما / علقة تربطُ أحدَهما بالآخر ، ولهذا جاز أن يخلو من ضمير يعود على المبتدأ ، كقولك : زيد غلامك . وإنَّما وجب أن يكون في الخبر المفرد المشتقّ ضميرٌ ، لأنَّه يعمل عمل الفعل ، كقولك : زيدٌ ضارب أبوه عمراً ، وإذا لم يكن ظاهراً كان مضمراً . ولهذا قالوا : مررت بقاع عرفج كلّه[2] ، أي : خشن كلّه . ومررت بقوم عرب أجمعون ، أي : تعرَّبوا كلّهم[3] أجمعون[4] .

فصل

فإن لم يكن الخبر المفرد مشتقّاً لم يكن فيه ضمير .

وقال الرُّماني[5] والكوفيُّون : فيه ضمير[6] . وما قالوا فاسدٌ لثلاثة أوجه :

(١) ربَّما كان في عبارة العكبريّ نقص ، وخيرٌ منها قول ابن يعيش ٨٧/١ : « فإذا كان الخبر مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى أو منزلاً منزلته » ، ومثال الأول : زيد غلامك ، لأنَّ زيداً هو الغلام ، ومثال الثاني أي الخبر المنزل منزلة المبتدأ ماذكره ابن يعيش ٨٧/١ : « أبو يوسف أبو حنيفة ، فأبو يوسف ليس أبا حنيفة ، إنَّما سدَّ مسدَّه في العلم ، وأغنى غناءه » .

(٢) جاء في الخصائص ١٢١/١ ـ ١٢٢ : « في الصفة ماليس بمشتق نحو : ... مررت بقاع عرفج كلّه » . والعرفج نبت طيِّب الريح . وجاء في لسان العرب [عرفج] : « قيل : هو من شجر الصيف ، وهو ليِّن أغبر له ثمرة خشناء كالحسك » .

(٣) في ح : ومررت بقوم عرب كلّهم أجمعون أي : تعرَّبوا كلّهم أجمعون .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣١/٢ : « ارتفع أجمعون على مضر في عرب بالنيَّة » . وجاء في الحاشية « أنَّ عرباً محمول على متعرِّبين ... وأجمعون توكيد للضمير في عرب » .

(٥) الرُّماني : هو عليّ بن عيسى أبو الحسن الورَّاق [ت : ٣٨٤ هـ] ويقال له الإخشيديّ ، كان إماماً في علوم العربيَّة وفي الأدب . البغية ١٨٠/٢ ، نزهة الألباء ٢٣٣/١ .

(٦) حجَّة الكوفيِّين كما ذكرها ابن يعيش ٨٨/١ : « أنَّه وإن كان اسماً جامداً غير صفة ، فإنَّه في معنى ماهو صفة . ألا ترى أنَّك إذا قلت : زيد أخوك ، وجعفر غلامك لم ترد الإخبار عن الشخص بأنَّه مسمًّى بهذه الأسماء ، وإنَّما المراد إسناد معنى الأخوّة وهي القرابة ، ومعنى الغلاميَّة وهي الخدمة إليه . وهذه المعاني معاني أفعال » .

أحدهـا أنَّ قولـك : هـذا زيـدٌ ، مبتـدأ وخبر ، فزيـدٌ لا يصحُّ تحمُّلـه الضمير ، كما لا يعمل[1] في الظاهر .

والثاني أنَّه لا يقع صفة ، فلم يكن فيه ضمير .

والثالث أنَّه قد يخالف المبتدأ في العـدد ، كقولـك : زيـد العمران أخواه ، والضمير أبداً / يكون على وفق المظهر . وليس كذلك اسم الفاعل لما تقدَّم . م٢٤

ولا يُقال قولك : زيـد أخوك في معنى منـاسبـك ، لأنَّـه لو كان كـذلـك لعمل في الاسم الظـاهر ، ولوقـع وصفـاً ، وإنَّما هـذا في المعنى صحيـح . والضمير يعتمـد الفعـل أو ما كان مشتقاً منـه . ألا ترى أنَّ قولـك[2] : مروري بزيـد حسن . وهو بعمرو قبيح ، وضربي زيـداً حسن وهو عمراً قبيح ، جـائز أن تُعمل[3] المصـدر ولا تعمل ضميره ، لأنَّ ضمير المصدر ليس فيه ضمير لفظ الفعل ، وإن كان معناهما[4] واحداً[5] .

فصل

اسم الفـاعل إذا جرى على غير من هو لـه لزم إبراز ضمير فـاعلـه ، كقولـك : زيـد عمروٌ ضاربه هو[6] ، وقال الكوفيُّون : لا يلزم[7] .

---

(١) في م : يحمل .

(٢) في م : أنك تقول .

(٣) في م : يعمل .

(٤) في م : معناها .

(٥) في الإنصاف ٥٥/١ : فصَّل أبو البركات القول في هذه المسألة ، وانتهى إلى ما انتهى إليه العكبريّ . وانظر المسألة الثلاثين من مسائل التبيين ٢٣٦ ـ ٢٣٨ .

(٦) انظر هذه المسألة في التبيين ٢٥٩ ، وفي المقتضب ١٢٠/٤ ، ١٣٣ .

(٧) من شواهد الكوفيين :

يرى أربـــاقهم متقلِّـــديهـــا كما صـــدئ الحـــديـــدُ على الكُماةِ

ذكره صاحب الإنصاف وقال ٥٩/١ بلسان الكوفيّين : « ولو أبرزه لقال : متقلديها هم ، فلمَّا أضمره ولم =

والدليل على لزومه من وجهين :

أحدُهما أنَّ إبرازه يزيل اللبس في كثير من المواضع كهذه المسألة ، فيجب أن يلزم في الجميع ليطّرد الباب كما في باب (يعد)[1] ، بل هذا ألزم .

والثاني أنَّ اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمُّل الضمير ، ولهذا لا يجعل اسم الفاعل مع ضميره جملة بخلاف الفعل ، ولا يبرز ضمير التثنية والجمع في اسم الفاعل كما يبرز في الفعل . وهذا مقتصر على الفعل ، فإذا انضمَّ إلى ذلك جريانه على غير من هو له وجب إبراز الضمير ليظهر أثر قصوره وفرعيَّته . وليس كذلك الفعل ، فإنَّ الضمير المتَّصل لفظاً قد يفصل ، ويزيل اللبس ، كقولك : زيد أنا ضربت ، ولا[2] يظهر ذلك في اسم الفاعل ، كقولك : زيد أنا ضارب ، وإن جاء شيء من هذا لم يبرز فيه الضمير في الشعر فضرورةٌ ، أو يكون هناك حذفُ جارّ ومجرور .

فصل

والجملة هي الكلام الذي تحصل منه فائدة تامَّة ، واشتقاقها من : أجملت الشيء إذا جمعته . وكلٌّ محتمل للتفصيل جملة ، والمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل بهذه الصفة ، إلاَّ أنَّه قد يعرض في الجملة ضمير يُحْوجُها إلى ما قبلها .

وإنَّما أُخْبِرنا بالجملة مكان المفرد لثلاثة أشياء :

أحدُها الحاجة إلى توسيع[3] العبارة في النظم والنثر .

= يبرزه دلَّ على جوازه » ، ثم ردَّ عليهم ، فقال : « التقدير فيه : ترى أصحاب أرباقهم ، إلا أنَّه حذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مُقامه ، كما قال تعالى : ﴿ واسأل القرية ﴾ ، أي أهل القرية » .

(١) جاء في التبيين ٢٦٠ : « فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو : تعد ونعد ، وأعد ، فإنَّهم حذفوا منها الواو كما حذفوها في يعد ، وكذلك : يكرم ونكرم محمول على أكرم » .

(٢) السطر التالي ساقط من م .

(٣) في ح : توسَّع .

والثاني أنَّ ذلك قد[1] يزيل اللبس في بعض المواضع ، كقولك : زيد قام أبوه ، لوقلت : قام[2] أبو زيد لجاز أن يُظنَّ أنَّ هذه كنية له ، لاأنَّ له ولداً . فإذا قدمت بطل كونه كنية .

والثالث[3] أنَّ في ذكر الشيء مظهراً ومضمراً تفخيماً[4] .

وإنَّما وجب أن يكون في الجملة ضمير المبتدأ لأنَّ الخبر فيهما على التحقيق هو المبتدأ الأخير ، والأوَّل أجنبيٌّ منه . والضمير يربط الجملة بالأوَّل حتَّى يصير له بها تعلُّق . وإنَّما يسوغ حذف هذا[5] الضمير في موضع يعلم أنَّه مراد من غير لبس ، كقولهم : السمنُ منوان بدرهم[6] ، وكقوله تعالى : ﴿ ولمن صبر وغفر إنَّ ذلك لمن عزم الأمور ﴾[7] ، أي : إنَّ ذلك منه . ولهذه العلَّة جاز حذف الخبر تارة ، والمبتدأ أخرى ، وحذف الجملة بأسرها .

فصل

والظرف الواقع خبراً مقدَّر بالجملة عند جمهور البصريين[8] . وقال بعضُهم : هو مقدَّر بالمفرد .

---

(١) في م : ذلك يزيل .

(٢) في ح : زيد قام أبو زيد .

(٣) في ح : والثاني .

(٤) في م : تفخيم .

(٥) سقط هذا من م .

(٦) قال ابن يعيش في شرح المفصَّل ٩١/١ : « وساغ حذف العائد ههنا ، لأنَّ حصول العلم به أغنى عن ظهوره ، وذلك أنَّ السمن هنا جنس ، وما بعده بعض من الجنس ... فكأنَّه قال : السمن كلّه منوان منه بدرهم » .

(٧) سورة الشورى : ٤٣ ، قال ابن يعيش ٩٢/١ : « فـ (من) في موضع رفع بالابتداء ... وقوله : ﴿ إن ذلك لمن عزم الأمور ﴾ في موضع الخبر ... ولم يوجد العائد في الآية ، فكان مراداً تقديراً . وإنَّما حذف لقوَّة الدلالة عليه ، والمعنى : إن ذلك الصبر منه ، أي الصابر » .

(٨) وضَّح ابن يعيش في شرح المفصَّل ٩٠/١ هذه المسألة فقال : « واعلم أنَّ أصحابنا قد اختلفوا في ذلك =

والدليل على أنَّه مقدَّر[1] بالجملة من وجهين :

أحدهما أنَّه كالجملة في الصلة ، كقولك : الذي خلفك زيد ، فكذلك في الخبر .

والثاني أنَّ الظرف معمول لغيره ، والأصل في العمل للأفعال ، والأسماء نائبة عنها ، وجعل العمل هنا للفعل أوْلى . وإذا أنيب / الظرف مُناب الفعل دلَّ عليه . ح٢٣

واحتجَّ الآخرون[2] من وجهين :

أحدُهما أنَّ الأصل في الخبر أن يكون مفرداً ، وحمل الفروع على الأصول أوْلى .

والثاني أنَّ الظرف إذا تقدَّم على المبتدأ لم يبطل الابتداء ، ولو كان مقدَّراً بالفعل لأبطله .

والجواب أنَّ الأصل في الخبر لا يمكن تقديره ههنا ، لما بيَّنا من أنَّ المفرد هو المبتدأ في المعنى ، والظرف ليس هو المبتدأ ، فعند ذلك نجعل العامل في الظرف ماهو الأصل في العمل لئلاَّ / تقع المخالفة من وجهين . وأمَّا إذا تقدَّم الظرف ولم يعتمد فلا يبطل الابتداء به ، لأنَّه ليس بفعل على التحقيق ، بل هو نائب عنه ، ويصحُّ أن يقدَّر بعده المبتدأ بخلاف الفعل . م٢٥

فصل

وإنَّما لم يجز الإخبار بالزمان عن الجثَّة لعدم الفائدة ، إذ كانت الجثَّة غير مختصَّة بزمان دون زمان . ألا ترى أنَّ قولك : زيدٌ غداً إذا أردت : مستقرٌّ غداً لا يفيد ، إذ

= المحذوف هل هو اسم أو فعل ؟ فذهب الأكثر إلى أنَّه فعل ، وأنه من حيِّز الجمل ، وتقديره زيد استقر في الدار ، أو حلَّ في الدار » . وعقد لها العكبريّ نقاشاً في التبيين ٢٤٩ ، وأبو البركات في الإنصاف ٢٤٥/١ .

(١) في م : كالجملة .

(٢) منهم ابن السرَّاج في الأصول ٦٨/١ .

هو مستقرٌّ في كلِّ زمان ، وعلم السامع بذلك ثابت[1] . فلو قلت : يُقدَّرُ الخبر بما هو يختصُّ به نحو قولك : حيٌّ أو غنيٌّ[2] أو قادم قيل : إنَّما يُضمر ماعليه دليل ، ولا دليل على واحد من هذه بخلاف قولك : زيد خلفك ، والرحيل غداً ، فإنَّ المحذوف منه الاستقرار والكونُ والحصول المطلق ، والظرف يدلُّ عليه قطعاً .

فأمَّا قولهم : الليلة الهلالُ[3] ، فيروى بالرفع على تقدير : الليلةُ ليلةُ الهلال ، وبالنصب على تقدير : الليلةَ طلوعَ الهلال ، أو على أن تجعل الهلال بمعنى الاستهلال ، وهو من إقامة الجثة مُقام المصدر . وإنَّما يكون فيما ينتظر ، ويجوز أن يكون ، ويجوز ألاَّ يكون . فلو قلت في انتهاء[4] الشهر : الليلة القمر لم يجز ، وقد يجوز أن تقول : زيدٌ غداً ، إذا[5] كان غائباً وخاطبت من ينتظر قدومه .

فصل

ولا يجوز إظهار العامل في الظرف إذا كان خبراً ، لأنَّ ذكر الظرف نائب عنه ، فلم يجمع بينهما للعلم[6] به . فأمَّا قوله تعالى : ﴿ فلمَّا رآه مستقرّاً عنده ﴾[7] ، فمستقرٌّ فيه بمعنى الساكن بعد الحركة ، لا الاستقرار الذي هو مطلق الكون .

---

(١) قال المبرِّد في المقتضب ١٣٢/٤ : « ولو قلت : زيدٌ يومَ الجمعة لم يصلح ، لأن الزمان لا يخلو منه زيدٌ ولا غيره » ، وانظر سيبويه ٤١٨/١ .

(٢) في م : غبيّ .

(٣) انظر سيبويه ٤١٨/١ ، والمقتضب ٣٥١/٤ ، وابن يعيش ٩٠/١ .

(٤) في م : أثناء .

(٥) في م : إذ .

(٦) قال ابن يعيش ٩٠/١ : « وقد صرَّح ابن جني بجواز إظهاره . والقول عندي في ذلك أنَّ بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ونقل الضمير إلى الظرف لا يجوز إظهار ذلك المحذوف ، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً ، فإنْ ذكرته أولاً ، وقلت : زيد استقرَّ عندك لم يمنع منه مانع » .

(٧) ﴿ فلمَّا رآهُ مستقرّاً عنده قال : هذا من فضل ربي ﴾ [النَّمل : ٤٠] .

فصل

يجوز تقديم الخبر على المبتدأ مفرداً كان أو جملة ، ومنعه الكوفيُّون .

والدليل على جوازه[1] السماع والقياس :

أمَّا السماعُ فقول الشاعر[2] : [من الوافر]

٧ـ فتى مـــا ابن الأغرّ إذا شتـــونـــا وحُبَّ الـــــــــزادُ في شهري قُماح

وقولهم : تميميّ أنا ومشنوء من يشنؤك[3] .

وأمَّا القياس فمن وجهين :

أحدُهما أن الخبر يشبه الفعل ، والفعل يتقدم ويتأخّر .

والثاني أنَّ الخبر يشبه المفعول ، لأنَّه قد يصيرُ مفعولاً في قولك[4] : ظننت زيداً قائماً ، والمفعول يجوز تقديمه . وكذلك خبر (كان) يتقدَّم على اسمها ، وخبر (إنَّ) يتقدَّم على اسمها إذا كان ظرفاً[5] ، فكذلك ههنا .

واحتجَّ الآخرون بأنَّ تقديم الخبر إضمار قبل الذكر ، وهذا غير مانع من التقديم ، لأنَّه مؤخَّر تقديراً[6] ، فهو كقولهم : (في بيته يؤتى الحكم)[7] ، وكقولك : ضرب غلامَه زيدٌ إذا جعلته مفعولاً ، لأنَّ النيَّة به التأخير .

---

(١) في ح : جواز السماع .

(٢) هو مالك بن خالد الهذلي / انظر اللسان [قمح] . وجاء في حاشية الإنصاف ٦٧/١ : « والاستشهاد به في قوله : فتى ما ابن الأغرّ . فإنَّ هذه جملة من مبتدأ وخبر ، وقد تقدَّم فيها الخبر على مبتدئه . ولا يجوز لك أن تجعل المتقدّم ، وهو قوله (فتى) مبتدأ ، والمتأخّر ، وهو قولُه : (ابن الأغرّ) خبراً عنه ، وذلك لأن المتقدم نكرة والمتأخّر معرفة » . وشهرا قماح كانون الأول وكانون الثاني .

(٣) جاء في الإنصاف ٦٦/١ : « التقدير ... من يشنؤك مشنوء . وأنا تميميّ » .

(٤) سقط قولك من م .

(٥) سقط (إذا كان ظرفاً) من م .

(٦) جاء في الإنصاف ٧٠/١ : « والضمير متى تقدَّم تقديراً لا لفظاً ، أو تقدَّم لفظاً لا تقديراً فإنَّه يجوز ، بخلاف ما إذا تقدَّم عليه لفظاً وتقديراً » .

(٧) المستقصى للزمخشري ٦١/٢ ، ١٨٣ .

فصل

إذا تقدم الظرف على الاسم واعتمد على أحد سبعة أشياء : مبتدأ على أن يكون هو[1] خبراً ، أو صفةٍ ، أو صلةٍ ، أو حالٍ[2] ، أو كان معه استفهام[3] ، أو حرف نفي ، أو كان عاملاً في (أنَّ) والفعل ، كقوله تعالى : ﴿ ومن آياته أن تقوم السماءُ والأرض بأمره ﴾[4] ، جاز أن يعمل فيما بعده عمل الفعل في الفاعل لقوّته بما اعتمد عليه ، وجاز أن يكون خبراً مقدَّماً .

فإن لم يعتمد على شيء لم يعمل عند سيبويه ، وعمل عند الأخفش والكوفيين والمبرِّد .

والدليل على أنَّه لا يعمل من أربعة أوجه :

أحدُها أنَّ العامل يتخطَّى الظرف فيعمل فيما كان مبتدأ كقولك : إنَّ خلفك زيداً ، ولو كان عاملاً لم يبطله عامل آخر .

والثاني أنَّك تضمر المبتدأ في الظرف ، وهو مقدَّم كقولك : في داره زيد ، ولو كان عاملاً لكان واقعاً في رتبته ولزم فيه الإضمار قبل الذكر لفظاً وتقديراً .

ح٢٤ والثالث أنَّ معمول الخبر يجوز أن يتقدَّم على المبتدأ كقول الشمَّاخ[5] : / [من الوافر]

---

(١) سقطت هو من م .

(٢) في م و ح : أو حالاً بالنصب .

(٣) لا تبرأ عبارة الأصل من اضطراب ، فقد وردت على النحو التالي : « إذا تقدَّم الظرف على الاسم ، واعتمد على أحد سبعة أشياء على المبتدأ أن يكون هو خبراً أو صفة أو حالاً ، أو كان معه استفهام » . ومن الأمثلة والشواهد التي وضَّح بها أبو البركات في الإنصاف ٥٢/١ هذه السبعة : « فأولئك لهم جزاء الضعف ، مررت برجل صالح في الدار أبوه ، ومن عنده علم الكتاب ، مررت بزيد في الدار أبوه ، أفي الله شك ، ما في الدار أحد ، ومن آياته أنَّك ترى الأرض ... » .

(٤) سورة الروم ٢٥ .

(٥) هو الشمَّاخ بن ضرار الذبيانيّ الغطفانيّ [ت : ٢٢ هـ] أحد الشعراء المخضرمين الذين يعدّون في طبقة =

٨ـ كـلا يـوميْ طُـوالـةَ وَصْـلُ أروى ظَنـــونٌ آنَ مُطَّرح الظُّنـــونِ[1]

و (كلا) منصوب الخبر ، وهو ظنون ، والمعمول تـابع العـامل ، والتـابـع لا يقـع موقعاً / لا يقع فيه المتبوع . م٢٦

والرابع أنَّ الظرف وحرف الجرّ غير مشتقَّين ولا معتـدين ، فلم يعملا ، كقولـك : هذا زيدٌ . فإن قـالوا : الظرف نـائب عن الفعل ، فيعمل عملـه ، فقـد أجبنـا عنـه في المسألة السابقة .

فصل

فإن كان الخبر استفهاماً لزم تقديمه ، لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام ، إذ كان معناه فيما بعـده . ولـو قـدَّمت المستفهم عنـه على الاستفهـام لعكست المعنى . فـأمَّـا قـولهم : صنعت مـاذا فـ (مـا) غير معمـولـة لـ (صنعت) هــذه ، والتقــدير : أصنعت ؟ ثم حذفت[2] همزة الاستفهام ، ثم أتيت بـ (ما) دالَّة عليها ، و (ما) منصوبـة بفعل آخر استُغني عنه بالمذكور .

= لبيـد ، والرجَّـاز الـذين عرفوا بحضور البـديهـة في الرجز . شهـد القـادسيـة ، وتوفي في غزوة موقـان . الإصابة ٢١٠/٣ ، رقم الترجمة ٣٩١٣ ، خزانة الأدب ١٩٦/٣ .

(١) البيت من شعر الشمَّـاخ ، ورد بروايـة العكبريّ في ديـوان الشمَّـاخ ٣١٩ ، وهـو من قصيـدة في مـدح عرابة بن أوس . طوالة : موضع ببرقان فيـه بئر ، ذكره معجم البلـدان . وأروى من أسمائهن . جـاء في الإنصاف ٦٧/١ : « وجه الـدلالـة من هـذا البيت هو أنَّ قولـه (وصل أروى) مبتـدأ ، وظنون خبره ، و (كلا يومي طوالة) ظرف يتعلَّق بظنون الذي هو خبر المبتـدأ . فلو لم يجز تقـديم خبر المبتـدأ عليـه وإلاَّ لم يجز تقـديم معمول خبره عليـه ، لأنَّ المعمول لا يقع إلاَّ حيث يقع العـامل » . وانظر ابن يعيش ١٠١/٣ ، ولسان العرب [طول] ، ومعجم ما استعجم ٨٩٧ .

(٢) العبارة في الأصل : ثم حذف الهمزة . وقد أسنـدنـا الفعل إلى تـاء الخطـاب ليتَّسق أوّل الكلام وآخره ، ويجري على ضمير واحد .

فصل

وإنَّما لزم تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو حرف جرٍّ على النكرة ، كقولك : له مال ، لأنَّه لو أُخِّر لجاز أن يُعتقد صفة ، وأنَّ الخبر منتظر ، وبالتقديم ثَمَّ يزول هذا الظنّ[1] .

فصل

فيما يسدُّ مسدَّ الخبر :

فمن ذلك (جواب لولا) في قولك : لولا زيدٌ لأتيتك . والتقدير : لولا زيدٌ حاضر وموجود ، فصار طول الكلام بالجواب دالاً على المحذوف ، ومغنياً عنه[2] .

ومن ذلك (لعمرك) في القسم ، والتقدير : قسمي ، والجواب دالٌّ على المحذوف[3] .

ومن ذلك قولهم : ضربي زيداً قائماً ، فـ (قائماً) حال من ضمير محذوف ، تقديره : ضربي زيداً إذا كان قائماً ، فحذفت (إذا)[4] لأنَّها زمان ، واسم الفاعل يدلُّ على الزمان ، و (كان) هذه التامَّة ضميرها فاعل ، والحال منه . فإنْ قلت : لم لا تكون الناقصة و (قائماً) خبرها ؟ قيل لا يصحُّ لوجهين :

---

(١) انظر شرح الكافية : ٩٩/١ .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصَّل ٩٥/١ : « فإذا أتيت بـ (لولا) ، وقلت : لولا زيد قائم لخرج محمد ، ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأولى ، فصارتا كالجملة الواحدة ، إلاَّ أنه حذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال ، حتى رفض ظهوره ، فلم يجز استعماله . فإذا قلت : لولا زيد لخرج محمد ، كان تقديره : لولا زيد حاضرٌ أو مانع . ومعناه أنَّ الثاني امتنع لوجود الأوَّل . وليست الجملة الثانية خبراً عن المبتدأ ، لأنه لا عائدَ منها إلى زيد » . وانظر شرح كافية ابن الحاجب للاستراباذي ١٠٤/١ .

(٣) جاء في شرح الكافية ١٠٨/١ : « وجواب القسم سادٌّ مسدَّ الخبر المحذوف » .

(٤) في م : إذ .

أحدهما أنَّ (قائماً) لم تقع في مثل هذه إلاَّ نكرة ، وخبر (كان) يجوز أن يكون معرفة .

والثاني أنَّ الغرض من (كان) تعيين زمان الخبر ، فإذا حذفت لم يبق على زمانه دليل[1] .

ومثل هذه المسألة : أكثر شربي السويق ملتوتاً[2] ، وأخطبُ ما يكون الأمير قائماً[3] . فأمَّا قولُهم : أخطبُ ما يكون الأمير يومَ الجمعة ، فيروى بالنصب على تقدير : أخطب أكوان الأمير يومَ الجمعة . فـ (يوماً) ههنا خبر . وفي الكلام مجاز ، وهو جعل الكون خاطباً . ويُروى بالرفع على تقدير : أخطب أيامِ كونِ الأمير ، ففيه على هذا حذف ومجاز .

ومن ذلك كلّ رجل وضيعته[4] ، فالخبر فيه محذوف ، أي : مقرونان ، أغنى عن الخبر كونُ الواو بمعنى (مع) ، والضيعة ههنا الحرفة .

وأمَّا قولهم : أنت أعلم وربُّك فتقديره : ربّك مكافئك أو مجازيك .

---

(١) جاء في شرح الكافية ١٠٥/١ : « ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ نحو (قائماً) حال من معمول المصدر لفظاً ومعنى . والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ ، وخبر المبتدأ مقدَّر بعد الحال وجوباً ، أي : ضربي زيداً قائماً حاصل ... وذهب البصريُّون إلى أنَّه حال من معمول المصدر معنى لا لفظاً ، والعامل في الحال محذوف أي : ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً » .

(٢) العبارة في أوضح المسالك ١٦٠/١ : « أكثر شربي السويق ملتوتاً » وفي توضيح المسالك للمراديّ ٢٩١/١ : « أقل شربي ... » وأعربت (ملتوتاً) فيها حالاً سدَّت مسدَّ الخبر .

(٣) جاء في شرح الكافية ١٠٧/١ : « واعلم أنه يجوز رفع الحال السادّ مسدَّ الخبر عن أفعل المضاف إلى (ما) المصدرية الموصولة بـ (كان) أو (يكون) نحو : أخطب ما يكون الأمير قائم . هذا عند الأخفش أمره فنطلق . ألا ترى أنَّ الفاء لازمة لها أبداً » . وقال ابن يعيش ١٢/٩ : « وربَّما حذفوا الفاء ... من وانظر المقتضب ٧١/٢ ، ٣٥٤ ، والخصائص ٣١٢/١ (باب في إصلاح اللفظ) ففيه تخريج وتحليل رجل يأتيني أو أمامك أو في الدار فله درهم » .

(٤) جاء في شرح الكافية ١٠٧/١ : « الضيعة في اللغة العقار ، وهي ههنا كناية عن الصنعة » . وجاء في الخصائص ٢٨٣/١ : « كل رجل وصنعته ، وأنت وشأنك معناه : أنت مع شأنك ، وكلّ رجل مع صنعته » .

فصل

وأمَّا قولهم : أمَّا زيد فمنطلق ، فـ (زيد) مبتدأ ، و (منطلق) خبره ، وإنَّما دخلت الفاء لما في (أمَّا) من معنى الشرط ، فكان موضعها المبتدأ ، لأنَّها تكون في أوَّل الجملة الْمُجازى بها ، لكنَّهم أخَّروها إلى الخبر لئلا تلي الفاء ما في تقدير حرف الشرط ، وجعلوا المبتدأ كالعوض من فعل الشرط[1] . ولا تدخل الفاء على الخبر في غير ذلك إلاَّ في خبر (الذي) إذا وصل بفعل[2] أو ظرف[3] ، فيه ما يُؤذِنُ[4] بأنَّ ما في الخبر مستحقّ الصلة[5] .

وكذلك صفة النكرة كقولهم : كلُّ رجل يأتيني فله درهم[6] . فإنْ أدخلت على (الذي) (إنَّ) جاز أن تدخل الفاء في الخبر . وقال الأخفش : لا يجوز . ووجه جوازه أنَّ (إنَّ) لا تغيِّر معنى الكلام ، بل تؤكِّد الخبر بخلاف أخواتها ، فإنَّها تغيِّر معنى الكلام[7] ، والأخفش يحكم بزيادة الفاء إذا وجدها في شيء من ذلك[8] .

---

(١) جاء في كتاب سيبويه ٢٣٥/٤ : « وأما (أمَّا) ففيها معنى الجزاء ، كأنَّه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق . ألا ترى أنَّ الفاء لازمة لها أبداً . وقال ابن يعيش ١٢/٩ : « وربَّما حذفوا الفاء ... من قبيل الضرورة . قال الشاعر ، أنشده سيبويه :

فأمَّا القتال لا قتال لديكم ولكنَّ سيراً في عراض المواكب »

وانظر المقتضب ٧١/٢ ، ٣٥٤ ، والخصائص ٣١٢/١ (باب في إصلاح اللفظ) ففيه تخريج وتحليل جيِّدان .

(٢) والمثال المذكور في كتاب سيبويه ١٣٩/١ : « الذي يأتيني فله درهم » .

(٣) مثاله في شرح الكافية ١٠٢/١ : « الذي قدامك أو في الدار فله درهم » .

(٤) العبارة في م و ح : فيه يؤذن . ولعلَّ الصواب : فيه ما يؤذن ، على النحو الذي أثبتناه .

(٥) قال شارح الكافية ١٠٢/١ : « ولا يلزم مع الفاء أن يكون الأول سبباً للثاني ، بل اللازم أن يكون ما بعد الفاء لازماً لمضمون ما قبلها » .

(٦) جاء في شرح الكافية ١٠٢/١ : « والثاني النكرة العامَّة الموصوفة بالفعل أو الظرف أو الجار نحو : كلّ رجل يأتيني أو أمامك أو في الدار فله درهم ».

(٧) جاء في شرح الكافية ١٠٢/١ : « (ليت) و (لعلّ) مانعان باتِّفاق ... دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور ... لأنَّ تلك النواسخ تؤثِّر معنًى في الجملة » .

(٨) عبارة شرح الكافية ١٠٢/١ : « والأخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدأ نحو : زيدٌ فَوَجِد فأنشد » .

باب

الفاعل

الفاعل عند النحويِّين الاسم المسند إليه الفعل أو ما قام مقامه[1] مقدَّماً عليه ، سواء وجد منه فعل حقيقة أو لم يوجد .

وقال بعض النحويِّين : الفاعل من وجد منه الفعل ، وغيره محمول عليه ، وهذا ضعيف لأربعة أوجه :

أحدُها أنَّ قولهم : رخص السعر ، ومات زيد فاعل عندهم ، ولم يصدر منه فعل حقيقة .

والثاني أنَّه إذا كان فاعلاً لصدور الفعل منه لم يجز بقاء هذا الاسم عليه مع نفيه ، لأنَّ المعلول لا يثبت بدون علَّة .

والثالث أنَّ قولك : ما قام زيد يصحُّ أن تقول فيه : ما فعل القيام ، فتنفي الفعل عنه ، فكيف يشتقُّ له منه اسم مثبت ؟

والرابع أنَّ الاسم إذا تقدَّم على الفعل بطل أن يكون فاعلاً مع صدور الفعل منه[2] .

فصل

وإنَّما شرط فيه أن يتقدَّم الفعل عليه لأربعة أوجه :

---

(١) ممَّا يقوم مقام الفعل اسم الفعل نحو : هيهات العقيق ، واسم الفاعل نحو : أمسافرٌ أبواك ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، نحو زيدٌ حسنٌ وجهُه .

(٢) مثال ذلك : زيدٌ قام .

أحدُها أنَّ الفاعل كجزء من الفعل ، لما نذكره من بعدُ ، وبمحالٌ تقدُّم جزء[1] الشيء عليه .

والثاني أنَّ كونه فاعلاً لا يتصوَّر حقيقة إلاَّ بعد صدور الفعل منه ، ككونه[2] كاتباً وبانياً ، فجعل في اللفظ كذلك .

والثالث أنَّ الاسم إذا تقدَّم على الفعل جاز أن يسند إلى غيره ، كقولك : زيدٌ قام أبوه . وليس كذلك إذا تقدَّم عليه .

والرابع أنَّ الفاعل لوجاز أن يتقدَّم على الفعل لم يحتج إلى ضمير تثنية ولا جمع ، والضميرُ[3] لازم له ، كقولك : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، وليس كذلك إذا تقدَّم .

فصل

والدليلُ على أنَّ الفاعل كجزء من أجزاء الفعل اثنا عشر وجهاً :

أحدُها أنَّ آخر الفعل يسكَّن لضمير الفاعل ، لئلاَّ يتوالى أربعة متحرّكات ، كـ (ضربت) و (ضربنا) ولم نسكِّنه مع ضمير المفعول ، نحو (ضَرَبَنا) ، لأنَّه في حكم المنفصل .

والثاني أنَّهم جعلوا النون في الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ، ولولا أنَّه كجزء من الفعل لم يكن كذلك .

والثالث أنَّهم لم يعطفوا على الضمير المتَّصل المرفوع من غير توكيد[4] لجريانه مجرى الحرف من الفعل واختلاطه به .

---

(١) في ح : جرو .

(٢) في ح : كقولك .

(٣) في م : ولا جمع الضمير .

(٤) قالوا : سافرتَ أنت وزيدٌ ، ولم يقولوا : سافرتَ وزيدٌ .

والرابع أنَّهم وصلوا تاء التـأنيث بـالفعل دلالـة على تـأنيث الفـاعل ، فكان كالجزء منه .

الخـامس أنَّهم قـالوا (ألقيـا) و (قفـا) مكان (ألقِ ألقِ) ولولا أنَّ ضمير الفـاعـل كجزء من الفعل لما أنيب منابه .

السادس أنَّهم نسبوا إلى (كنت) (كنتي) ، ولولا جعلهم[1] التاء كجزء من الفعل لم يبق مع النسب .

السابع أنَّهم ألغوا (ظننت) إذا توسَّطت أو تـأخَّرت ، ولا وجـه لـذلـك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له ، ومثل ذلك لا يعمل .

الثامن امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقديم بعض حروفه .

والتاسع أنَّهم جعلوا (حبَّذا) بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنَّه فعل وفاعل .

والعاشر أنَّ من النحويِّين من جعل (حبَّـذا) في موضع رفع بـالابتـداء[2] ، وأخبر عنه ، والجملة لا يصحُّ فيها ذلك إلاَّ إذا سُمِّي بها .

والحادي عشر أنَّهم جعلوا (ذا) في (حبَّذا) بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد[3] .

---

(١) في م : ولولا جعلهم الفاعل كجزء من الفعل الـذي لا فـاعل لـه . ومثل ذلـك لا يعمل . انظر الأشبـاه والنظائر في النحو للسيوطي ٩١/٢ .

(٢) لإعراب (حبذا زيـدٌ) خمسـة أوجـه وردت في أسرار العربيـة ١١٠ « الوجـه الأول أن يجعل (حبـذا) مبتدأ و (زيـد) خبره » وهـذا الوجـه لا يجوز عنـد العكبريّ إلاَّ إذا جعلت (حبَّـذا) كلمـة واحـدة ، أو اسماً واحداً مثل تأبَّط شرّاً ، أو جاد الحق علمين في نحو قولك : تأبَّط شرّاً شاعر ، وجـاد الحقُّ كاتب . وانظر المقتضب ١٤٥/٢ .

(٣) من الأمثلة التي ذكرها صاحب أسرار العربيَّة ١٠٩ : « حبَّذا الزيدان ، وحبَّذا الزيدون ، وحبَّذا هند ، لأنَّها جرت في كلامهم مجرى المثل ، والأمثال لا تتغيَّر » .

والثاني عشر أنَّهم قالوا في تصغير (حبَّذا) : (ماأحيبذه) ! فصغَّروا الفعل ، وحذفوا منه إحدى البائين ، ومن الاسم الألف . والعربُ تقول : لا تحبِّذه عليه ، فاشتقَّ منهما[1] .

فصل

والعامل في الفاعل الفعلُ المسند إليه ، وهذا أسدُّ من قولهم : العامل إسناد الفعل إليه[2] ، لأنَّ الإسناد معنى ، والعامل هنا لفظيّ ، والذي ذكرته هو الذي أرادوه ، لأنَّ الفعل لا يعمل إلا إذا كان له نسبة إلى الاسم . فلَمّا كان من شروط عمل الفعل الإسنادُ والنسبة تجوَّزوا بما قالوا[3] ، والحقيقة ما قلت .

وقال خلف الكوفيّ : العامل في الفاعل الفاعليَّة . والدليل على فساد قوله من أربعة أوجه :

أحدُها أنَّ (إنَّ) عاملة بنفسها ، وهي نائبة عن الفعل ، فعمل الفعل بنفسه أوْلى .

والثاني أنَّ الفعل لفظ مختصٌّ بالاسم ، والاختصاصُ مؤثِّر في المعنى ، فوجب أن يؤثِّر في اللفظ كعوامل الفعل .

م ٢٨ والثالث أنَّ الموجب لمعنى الفاعلية / هو الفعل ، فكان هو الموجب للعمل في اللفظ .

---

(١) قال ابن يعيش ١٤١/٧ : « إنَّهم قد صرفوه فقالوا : لا يحبذه بما لا ينفعه . وقولهم (لا يحبذه) كأنَّهم اشتقوا فعلاً من لفظ الجملة ، كقولهم : (حَمْدَل) في حكاية الحمد لله » .

(٢) السطر التالي كلّه ساقط من م .

(٣) جاء في أسرار العربيَّة ٧٩ : « يرتفع بإسناد الفعل إليه ، لا لأنَّه أحدث فعلاً على الحقيقة . والذي يدلُّ على ذلك أنَّه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب » . ففي نحو : ما قام زيدٌ ارتفع (زيدٌ) مع أنَّه لم يحدث فعل القيام .

والرابع أنَّ الاسم قد يكون في اللفظ فاعلاً وفي المعنى مفعولاً بـه ، كقولـك : مـات زيـدٌ ، ومفعولاً في اللفـظ ، وهو في المعنى فـاعـل[1] ، كقـولـك : تصبَّب زيـدٌ عرقـاً ،
ح٢٦ ولو كان / العامل هو المعنى لانعكست هذه المسائل .

فصل

وإنَّما أعرب الفاعل بالرفع لأربعة أوجه :

أحدها أنَّ الغرض الفرق بين الفاعل والمفعول ، فبأيٍّ[2] شيء حصل جاز .

والثـاني أنَّ الفـاعل أقلُّ من المفعول ، والضمُّ أثقل من الفتح ، فجعل الأثقل للأقلِّ والأخف للأكثر تعديلاً .

والثالث أنَّ الفاعل أقوى من المفعول إذا كان لازماً لا يسوغ حذفـه ، والضَّمـة أقوى الحركات ، فجعل له ما يناسبه .

والرابع أنَّ الفاعل قبل المفعول لفظـاً ومعنى ، لأنَّ الفعل يصـدر منـه قبل وصولـه إلى المفعول[3] ، فجعل له أوَّل الحركات ، وهو الضَّمّة[4] .

فصل[5]

وإنَّما لم يجز أن تكون الجملة فاعلاً لثلاثة أوجه :

أحدُها أنَّ الفاعل كجزء من الفعل ، ولا يمكن جعل الجملة كالجزء لاستقلالها .

(١) في م : فاعلاً .
(٢) في م : فأي .
(٣) في م : المحل .
(٤) ذكر أبو البركات وجهاً خامساً في أسرار العربيَّة ٧٨ فقال : « إنَّ الفاعل يشبه المبتدأ ، والمبتـدأ مرفوع ، فكذلـك مـاأشبهـه . ووجـه الشبـه بينهما أنَّ الفـاعل يكون هو والفعل جملـة كما يكون المبتـدأ مع الخبر جملة . فلَمَّا ثبت للمبتدأ الرفع حُمل الفاعل عليه » .
(٥) سقط فصل من م .

والثاني أنَّ الفاعل قد يكون مضمراً ومعرفة بالألف واللام ، وإضمار الجملة[1] لا يصحُّ ، والألف واللام لا تدخل عليها .

والثالث أنَّ الجملة قد عمل بعضُها في بعض ، فلا يصحُّ أنْ يعمل فيها الفعل ، لا في جملتها ، ولا في أبعاضها ، إذ لا يمكن تقديرها بالمفرد هنا .

فصل

والأصل تقديم الفاعل على المفعول ، لأنَّه لازم في الجملة ، جار مجرى جزء من الفعل ، والمفعول قد يستغنى عنه ، والفاعل يصدر منه الفعل ، ثمَّ يفضي إلى المفعول به بعد ذلك ، إلاَّ أنَّ تقديم المفعول جائز لقوَّة الفعل بتصرُّفه والحاجة إلى اتِّساع الألفاظ . فإنْ خيف اللبس[2] لم يجز[3] التقديم مثل أن يكون الفاعل والمفعول لا يتبيَّن فيهما إعراب . فإنْ وصف أحدُهما أو عطف عليه ما يفصل[4] بينهما جاز التقديم .

فصل

وأوْلى الفعلين بالعمل الأخيرُ منهما . وقال الكوفيُّون : الأوَّلُ أوْلى ، واتَّفقوا على أنَّ كلا الأمرين جائز إذا صحَّ المعنى ، وأنَّه لا يُخيَّر في إعمال أيّهما شاء إذا لم يصحَّ المعنى . وإذا تقدَّم الفعل[5] الذي يحتاج إلى فاعل أضمر فيه ، كقولك ضربوني وضربتُ الزيدين[6] . وقال الكسائيُّ[7] : لا يُضمر[8] .

(١) سقط من م : وإضمار الجملة لا يصحّ .

(٢) جاء في المقتضب ١١٧/٣ : « إن قلت ضرب هذا هذا ، أو ضربت الْحُبلى الحبلى لم يكن الفاعل إلاَّ المتقدِّم » .

(٣) في م : لم يجر .

(٤) في م : بما يفضل .

(٥) في م : الفصل .

(٦) في م : الزيدون .

(٧) الكسائي : هو أبو الحسن علي بن حمزة [ت : ١٨٩ هـ] كان إمام النحو والقراءة في الكوفة ، ومؤدِّب =

والدليل على أنَّ إعمال الثاني أَوْلى السماعُ والقياسُ :

فمن السماع قولُه تعالى : ﴿ يستفتونك قل اللهُ يُفتيكم في الكلالة ﴾[1] . ولو أعْمَلَ الأوَّل لقال (فيها) . وقوله تعالى : ﴿ آتوني أُفْرِغْ عليه قِطراً ﴾[2] ، ولم يقل (أفرغه) . وقوله تعالى : ﴿ هاؤُمُ اقرؤوا كتابِيَهْ ﴾[3] ، ولم يقل (اقرؤوه) . ومما جاء في الشعر قولُ الفرزدق[4] : [من الطويل]

٩ـ ولكنَّ نصفاً لو سببْتُ وسبَّني بنو عبد شمس مِنْ مُناف وهاشمِ[5]

ولم يقل سبُّوني ، وهو كثير في الشعر .

وأمَّا القياسُ فهو أنَّ الثاني أقربُ إلى الاسم ، وإعمالُه فيه[6] لا يغيِّر معنى ، فكان

= ولد الرشيد ، توفي بالريّ . البغية ١٦٢/٢ ، إشارة التعيين ٢١٧ ، اللباب في تهذيب الأنساب ٩٧/٣ .

(٨) جاء في شرح الكافية ٧٩/١ : « الكسائي يحذف الفاعل من الأوَّل حذراً من الإضمار قبل الذكر .. فهو يقول : ضربني وأكرمت زيداً أو الزيْدينِ أو الزيدينَ » .

(١) سورة النساء : ١٧٦ .

(٢) ﴿ قال انفخوا حتَّى إذا جعله ناراً ، قال آتوني أُفرِغْ عليه قطراً ﴾ [سورة الكهف : ٩٦] .

(٣) سورة الحاقة : ١٩ .

(٤) الفرزدق : هو همَّام بن غالب بن صعصعة التميميّ [ت : ١١٠ هـ] شاعر أمويٌّ فحل شريف عزيز . ولشعره مكانة عند علماء اللغة والنحو ، وله مع جرير أخبار ومهاجاة . الشعر والشعراء ٤٧١/١ ، معاهد التنصيص ٤٥/١ .

(٥) ورد هذا البيت في ديوان الفرزدق ٨٤٤ بعد قوله :

وليس بعدلٍ أن أسبَّ مُقاعساً بآبائي الشمِّ الكرامِ الخضارمِ

يريد أ يحرم على نفسه مهاجاة (مقاعس) لأنَّهم دونه ، وأن يهاجيَ من يُعدّون أنداداً لقومه . والنصف العدل . وروايته في الديوان « ولكن عدلاً » ، قال ابن يعيش ٧٨/١ : « فهذا مثل قولهم : ضربت وضربني قومك ، أعمل الثاني وهو سبَّني ، ولو أعمل الأول لقال : وسبُّوني لأنَّ التقدير : لوسببت بني عبد شمس وسبوني » . وانظر الإنصاف ٨٧/١ ، وكتاب سيبويه ٧٦/١ ، والمقتضب ٧٤/٤ ، والسبع الطوال ٦٣ ، والاقتضاب ٣٦٥ ، ومعاهد التنصيص ١٧/١ .

(٦) سقطت فيه من ح .

أولى ، كقولهم : خشّنت بصدره[1] وصدر زيد ، بجرّ المعطوف ، وكذا قولهم : مررت ومرَّ بي زيد أكثر من قولهم : مرَّ بي ومررت بزيد . والعلّة فيه من وجهين :

أحدهما أنَّ العامل في الشيء كالعلّة العقليّة ، وتلك لا يفصل بينها وبين معمولها .

والثاني أنَّ الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبيّ لا يجوز كقولهم : كانت[2] زيداً الحمّى تأخذ[3] ، والمعطوف هنا كالأجنبيّ ، فأحسن أحواله أن يضعف عمل الأوَّل . ويدلُّ على ذلك أنَّ الفعل إذا تأخَّر عن المفعول جاز دخول اللام عليه كقولك : لزيدٍ ضربتُ . ومنه قوله تعالى : ﴿ لربِّهم يرهبون ﴾[4] . ولا يجوز ذلك مع تقديم الفعل . / وكذلك أيضاً إذا جاوز الفعل الفاعل المؤنّث الحقيقي لزمت فيه التاء ، وإن فصل بينهما لم يلزم . كلُّ ذلك اهتمامٌ بالأقرب . م ٢٩

وكان أبو عليّ يتمثَّل عند ذلك بقول الهذليّ[5] :

١٠- ..... وإنَّما نوكّل بالأدنى وإن جلَّ ما يمضي[6]

---

(١) خشَّن الصدر : أوغره . جاء في كتاب سيبويه ٩٢/١ : « خشّنت بصدره ، فالصدر في موضع نصب ، وقد عملت الباء » ، وجاء في ابن يعيش ٧٩/١ : « ومن الدليل على مراعاة القرب قولهم : خشّنت بصدره وصدر زيد ، فأجازوا في المعطوف وجهين أجودهما الخفض » . وجاء في المقتضب ٧٣/٤ : « تعمل الباء لأنَّها أقرب » .

(٢) في م : كان زيداً .

(٣) العامل في قولهم : (كانت زيداً الحمى تأخذ) هو الفعل (كانت) ، والأجنبيّ الفاصل (زيداً) لأنه معمول تأخذ . وللمسألة شرح واف في المقتضب ٩٩/٤ .

(٤) ﴿ وفي نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون ﴾ [سورة الأعراف : ١٥٤] .

(٥) الهذليّ : هو أبو خراش خويلد بن مرة [ت نحو : ١٥ هـ] شاعر مضريّ من هذيل ، كان عدّاء يسبق الخيل . أدرك الإسلام وأسلم ومات في خلافة عمر . الأغاني ٢٠٥/٢١ ، خزانة البغدادي ٤٤٣/١ .

(٦) صدر هذا البيت كما ورد في شرح أشعار الهذليّين ١٥٨/٢ : « على أنَّها تعفو الكلوم وإنَّما » . والبيت من شعر أبي خراش في رثاء أخيه عروة . وتعفو الكلوم : تذهب الجراح وتدرس آثارها . ولعلَّ القصد من تمثُّل أبي عليّ الفارسيّ بهذا البيت معنويّ لا نحويّ . فقد عُرف أبو عليّ بإدمان القياس ، وهو هنا يقيس =

واحتجَّ الآخرون بأبيات عمل فيها الأوَّل ، وليس فيها حجَّة على الأوْلى بل الجواز . فأمَّا قول امرئ القيس[1] :

١١ـ فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ـ ولَمْ أطلبْ ـ قليلٌ من المالِ[2]

فإنَّما أعمل الأوَّل فيه ، لأنَّ المعنى عليه ، أي : لو كنت أسعى لأمر حقير كفاني القليل . ولو نصب على هذا لتناقض المعنى .

فإنْ قالوا : الأوَّل أهمُّ للبدء به قلنا : لواشتدَّ الاهتمام به لَجُعل معمولُه إلى جانبه على الاهتمام بالأقرب أشدّ على ما بيَّنا .

= النحو على الشعر . فإعمال الثاني لقربه يضارع اهتمام أبي خراش بأقرب المصائب إليه ، ونسيانه الجليل منها لبعده . وانظر الخصائص ١٧٠/٢ ، فقد ذكر ابن جني هذا البيت في باب (مشابهة معاني الشعر معاني الإعراب) وقال : « ومن ذلك قول من اختار إعمال الفعل الثاني لأنَّه العامل الأقرب ... فنظير معنى هذا معنى قول الهذليّ » وذكر البيت . وانظر شرح المفصَّل ١١٧/٣ ، والمفصَّل ٦٤ ، والمغني ١٤٥ .

(١) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث [ت نحو : ٨٠ ق.هـ] أشهر شعراء العصر الجاهلي . قتل بنو أسد أباه ، وأخفق في الثأر له ، وفي استرداد ملكه . طبقات الشعراء ٥١/١ ، الأغاني ٧٧/٩ ، الشعر والشعراء ١٠٥/١ .

(٢) البيت لامرئ القيس ، قال سيبويه في التعليق عليه ٧٩/١ : « فإنَّما رفع لأنَّه لمن يجعل القليل مطلوباً ، وإنَّما كان المطلوب عنده الملك » .
وجاء في شرح قطر الندى ١٩٩ : « وليس من التنازع قول امرئ القيس ، (ولو أنَّ ما أسعى ... وذلك لأنَّ شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجّهين إلى شيء واحد كما قدَّمنا . ولو وجّه هنا (كفاني) و (أطلب) إلى قليل فسد المعنى » . وانظر المقتضب ٧٦/٤ ، وابن يعيش ٧٩/١ ، والخصائص ٣٨٧/٢ ، والأشموني ٩٨/٢ .

باب
ما لم يُسمَّ فاعله

إنَّما حذف الفاعل[1] لخمسة أوجه :

أحدُها ألاَّ[2] يكون للمتكلِّم في ذكره غرض[3] .

والثاني أنْ يُترك ذكره تعظيماً له واحتقاراً .

والثالث أن يكون المخاطب قد عرفه .

والرابع أن يخاف عليه من ذكره .

والخامس ألاَّ يكون المتكلِّم يعرفه .

فصل

وإنَّما غُيِّرَ لفظ الفعل ليدلَّ تغييره على حذف الفاعل . وإنَّما ضُمَّ أوَّله ، وكُسِر ماقبل آخره في الماضي ، وفتح المستقبل لوجهين :

أحدُهما[4] أنَّه خُصَّ بصيغة لا يكون مثلها في الأسماء ولا في الأفعال التي سُمِّي فاعلها لئلاَّ يلتبس . فإنْ قلت : كان يجب أن يُكسر أوَّله ، ويضمَّ ماقبل آخره ، إذ لا نظير له قيل : الخروج من كسر إلى ضمّ مستثقل جدّاً بخلاف الخروج من ضمّ إلى

---

(١) في ح : الفعل .

(٢) في م : لا يكون .

(٣) أغفل ابن بابشاذ في شرح المقدّمة المحسبة هذا الوجه ، وذكر وجهاً آخر أغفله العكبريّ ، وهو الاختصار ، فقال ٣٧٠ : « وهذا الاختصار يشتمل على ثلاثة أشياء : حذف الفاعل ، وإقامة المفعول مُقامَه ، ونقل الفعل من صيغة إلى صيغة » .

(٤) في ح : أحدها .

كسر[1] . فأمَّا (دُئِل)[2] فلا يُعتدُّ به لقلَّته وشذوذه . وإنَّما فتح قبل الأخير في المستقبل لئلاَّ يلتبس بما سُمِّي فاعله[3] .

والوجه الثاني أنَّهم[4] ضمُّوه عوضاً من ضمِّ الفاعل المحذوف . وهذا ضعيف لوجهين :

أحدهما أنَّهم غيَّروا منه موضعاً آخر بغير الضمِّ .

والثاني أنَّ المحذوف قد أقيم المفعول مُقامه .

فصل

وإنَّما أقيم المفعول مُقام الفاعل ليكون الفعل حديثاً عنه ، إذ الفعل خبر ، ولا بدَّ له من مخبر عنه . ولَمَّا أقيم مقامه في الإسناد إليه رُفع كما رفع الرافع له الفعل المسند إليه[5] .

فصل

وإنَّما لم يجز بناء الفعل[6] اللازم لما لم يسمَّ فاعله ، لأنَّه يبقى خبراً بغير مخبر عنه ، كقولك : جُلس . وقد ذهب قوم إلى جوازه على أن يكون المصدر المحذوف مضمراً فيه . وساغ حذفه بدلالة الفعل عليه . وهذا ضعيف جدّاً ، لأنَّ المصدر المحذوف لا يفيد[7]

(١) علَّل الاستراباذيّ في شرح الكافية اختيار هذا الوزن للمبنيّ للمجهول ، فقال في شرح الكافية ٢٧٠/٢ : « وإنَّما اختير للمبنيّ للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبنيّ للفاعل لكونه أقلّ استعمالاً منه » .

(٢) الدئل : ابن آوى .

(٣) ذكر ابن يعيش ٧١/٧ رأياً يجعل المبنيّ للمجهول أصلاً مستقلاً لا فرعاً ، فقال : « ومنهم من يقول : إنَّ هذا الباب أصلٌ قائم بنفسه ، وليس معدولاً من غيره ، واحتجَّ بأنَّ ثمَّ أفعالاً لم ينطق بفاعليها مثل : جُنَّ زيدٌ ، وحُمَّ بكر » .

(٤) في م : أنَّما .

(٥) في شرح المفصَّل لابن يعيش شرح واف لهذه المسألة ٧٠/٧ .

(٦) سقط الفعل من م .

(٧) في م : يعتدّ .

إسناد الفعل إليه إذا كان الفعل يغني عنه ، ولا يصحّ تقدير مصدر موصوف ولا دالّ على عدد ، إذْ ليس في الفعل دلالة[1] على الصفة والعدد .

فصل

وإذا كان في الكلام مفعول به صحيح جُعل القائمَ مَقامَ الفاعل دون الظرف وحرف الجرّ لأربعة أوجه :

أحدُها أنَّ الفعل يصل إليه بنفسه كما يصل إلى الفاعل بخلاف الظرف .

والثاني أنَّ المفعول به شريك الفاعل ، لأنَّ الفاعل يوجِد الفعل ، والمفعول به يحفظه .

والثالث أنَّ المفعول في المعنى قد جعل فاعلاً في اللفظ كقولك[2] : مات زيد ، وطلعت الشمس ، وهما في المعنى[3] مفعول بهما بخلاف الظرف .

والرابع أنَّ[4] من الأفعال ما لم يُسمَّ فاعله بحال نحو : عُنيت بحاجتك[5] وبابه ، ولم يسند إلاَّ إلى مفعول به صحيح ، فدلَّ على أنَّه أشبه بالفاعل .

م ٣٠ وقال الكوفيُّون : / يجوز إقامة الظرف مقام الفاعل ، وإن كان معه مفعول صحيح ، لأنَّه يصيرُ مفعولاً به على السعة . وهذا ضعيف لما ذكرنا .

فصل

وأمَّا إقامة المصدر مقام الفاعل مع المفعول به فللبصريِّين فيه مذهبان :

---

(١) في م : دليل .

(٢) في م : كقوله .

(٣) في م : في معنى .

(٤) سقطت أنَّ من م .

(٥) في م : بحاجبك .

أحدهما لا يجوز ، لأنَّ المصدر[1] يصل إليه في المعنى ، فهو غير لازم بخلاف المفعول به .

والآخر يجوز ، لأن الفعل يصل إليه بنفسه ، واحتجُّوا على ذلك بقراءة أبي جعفر المدنيّ[2] : ﴿ ليُجْزَى قوماً ﴾[3] أي : ليُجْزَى الجزاءُ قوماً ، وبقراءة عاصم[4] : ﴿ وكذلك نُجي المؤمنين ﴾[5] أي : نجي النجاء ، وبقول جرير :

١٢ـ فلو وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بذلك الكلْبِ الكِلابا[6]

(١) في م : لأنَّ المصدر هو الفعل .

(٢) أبو جعفر المدنيّ : هو يزيد بن القعقاع المخزوميّ بالولاء [ت : ١٣٢ هـ] أحد القراء العشرة من التابعين . كان إمام أهل المدينة فنسب إليها ، وفيها توفِّي . غاية النهاية في طبقات القرَّاء ٣٨٢/٢ ، رقم الترجمة (٣٨٨٢) ، وفيات الأعيان ٢٧٤/٦ . معرفة القراء الكبار ٧٢/١ ، رقم الترجمة (٢٨) .

(٣) ﴿ قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون ﴾ [سورة الجاثية : ١٤] . قال الزمخشريّ في الكشاف : « ليجزي قوماً أي : الله عزّ وجلّ ، وليُجْزَى قومٌ ، وليُجْزَى قوماً على معنى : وليجزى الجزاء قوماً » . وجاء في مجمع البيان للطبرسي » « وقرأ أبو جعفر : ليُجْزَ بضمّ الياء وفتح الزاي » . وجاء في شرح المقدّمة المحسّبة ٣٧٥/٢ : « وأمّا قراءة من قرأ ﴿ ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون ﴾ فمشكلة جدّاً ، لأنّه أقام المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به ، وهو القوم » .

(٤) عاصم القارئ : هو عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي الأسدي بالولاء وكنيته أبو بكر [ت : ١٢٧ هـ] ، أحد القرَّاء السبعة ، كان صدوقاً ثقة في القراءة والحديث . تهذيب التهذيب ٣٥/٥ ، ميزان الاعتدال ٣٥٧/٢ .

(٥) ﴿ فاستجبنا له ، ونجَّيناه من الغمّ ، وكذلك ننجي المؤمنين ﴾ [سورة الأنبياء : ٨٨] .
جاء في مجمع البيان : « ومن قرأ نجي المؤمنين بنون واحدة ، قال أبو بكر السراج : هو وَهْمٌ .. قال أبو علي : والقول في ذلك : إن عاصماً ينبغي أن يكون قرأ بنونين وأخفى الثانية » . وجاء في الكشاف : « ومن تمحَّل لصحَّته ، فجعله فعل ، وقال نجي النجاء للمؤمنين ، فأرسل الياء ، وأسنده إلى مصدره ، ونصب المؤمنين بالنجاء فتعسَّفَ بارِدَ التعسُّفِ » .

(٦) نسب البغداديُّ في الخزانة ٣٣٧/١ ، هذا البيت إلى جرير ، ولم أجده في ديوانه . قال البغداديُّ : « قال القالي في شرح اللباب : وقيل الكلاب ليست مفعوله ، بل مفعول ولدت ، وجرو نصب على النداء أو على الذمّ . وقيل : الكلاب نصب على الذمّ وجمع ، لأنَّ قفيرة وجروا وكلبا ثلاثة » . وقفيرة اسم أم الفرزدق ، وقيل هي فكيهة . وانظر الخصائص ٣٩٧/١ ، وابن يعيش ٧٥/٧ ، وشرح الكافية ٨٥/١ .

وهذا ضعيف لما ذكرنا . والقراءتان ضعيفتان ، على أنَّ قراءة عاصم فيها وجه آخر[1] ، يخرجها من هذا الباب ، وهو أن يكون الأصل (ننجي) ثمَّ أبدل النون الثانية جيماً ، وأدغمها .

وأمَّا قراءة أبي جعفر فعلى تقدير (لنجزي الخيرُ قوماً) فالخير مفعول به . وهذا الفعل يتعدَّى إلى مفعولين ، وأضمر الأوَّل لدلالة الثاني عليه[2] .

وأمَّا البيت فقد حُمل على ما قالوا ، وحمل على وجه آخر ، وهو أن يكون التقدير : فلو ولدت قفيرة[3] / الكلاب ياجرو كلب لسبّ أي : جنس الكلاب . ح٢٨

فصل

وإنَّما جاز إقامة حرف الجرِّ والظرف والمصدر ـ أيّها شئت[4] ـ مُقام الفاعل لتساويها في ضعفها عن المفعول به[5] . وإنَّما يقام[6] الظرف مقام الفاعل إذا جعل مفعولاً على السعة ، لأنَّه إذْ كان ظرفاً كان حرف الجرِّ مقدَّراً معه ، وهو (في) . و (في) يقع فيها الفعل لا بها . ولأنَّ الفعل يصل إلى الفاعل بغير واسطة[7] ، فلم يشبهه الظرف ، ولأنَّ

---

(١) سقط آخر من م .

(٢) في م : لدلالة الكلام عليه .

(٣) في م و ح : فقيرة .

(٤) في م : إنها شئت .

(٥) جاء في شرح المقدّمة المحسّبة ٢/٣٧٣ ـ ٣٧٤ : « وجملة الأشياء التي تقوم مقام الفاعل عند عدم المفعول به أربعة : المفعول بحرف الجرّ ، والظرف المتكّن من الزمان ، والظرف المتكّن من المكان ، والمصدر المخصَّص .. مثال المفعول بحرف الجرّ : سير بزيد .. ومثال الظرف المتكّن من الزمان : سير يومان .. ومثال الظرف المتكن من المكان : سير فرسخان .. ومثال المصدر المخصَّص : سير سيرٌ شديدٌ . فإن اجتمعت هذه المسائل الأربع في مسألة واحدة مثل : سير بزيد يومين فرسخين سيراً شديداً ، كنت مخيَّراً ، أيّها شئت أقمته مقام الفاعل ، وتركت الباقي منصوباً على حاله » .

(٦) في م : يقوم .

(٧) سقطت هذه العبارة من م .

المفعول به يصحّ إسناد الفعل إليه ، وإذا[1] قدِّر مع الظرف (في) لم يصحّ إسناد الفعل إليه .

فإنْ قلت : فكيف يصحّ إقامة (الباء) مقام الفاعل قيل : إن (الباء) لم يؤت بها إلاّ لتقوّي الفعل[2] ، و (في) هي الدالّة[3] على الظرفيّة ، وإقامتها مقام الفاعل تسلبها هذا المعنى . ولا يقام المصدر مقام الفاعل إلاّ إذا وصف أو دلّ على المرة أو المرّات ، لأنّه حينئذٍ يفيد ما لا يدلُّ الفعل عليه .

فصل

ولا يجوز إقامة الحال مقام الفاعل لأربعة أوجه :

أحدها أنّ الفاعل يكون مظهراً ومضمراً ، ومعرفة ونكرة[4] ، والحال لا تكون إلاّ نكرة .

والثاني أنّ الحال تقدَّر بـ (في) ولا يصحّ تقدير إسقاطها .

والثالث أنّ الحال كالخبر على ما نبيِّنه في بابه ، وخبر المبتدأ لا يصحّ قيامُه مقام الفاعل ، لأنّه مسند إلى غيره .

والرابع أنّ الحال كالصفة في المعنى ، لأنّها هي صاحب الحال ، وإنّما يقام مقام الفاعل غيره .

---

(١) سقطت العبارة التالية من ح .

(٢) قال ابن يعيش ٧٣/٧ : « الباء في تعدية الفعل بمنزلة الهمزة ، فقولك : قام زيد ، وأقمته بمنزلة : قمت به ، وذهب زيد وأذهبته بمنزلة : ذهبت به . قال الله تعالى : ﴿ ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم ﴾ ، والمعنى لأذهب سمعهم وأبصارهم » .

(٣) في م : وفي الدلالة .

(٤) سقط من ح : ونكرة .

فصل

وإنَّما لم يقم المميِّز[1] مقام الفاعل لثلاثة أوجه :

أحدُها أنَّه لا يكون إلاَّ نكرة .

والثاني أنَّ حرف الجرّ معه مراد .

والثالث أنَّه لو أسقط المميّز لم يبق عليه دليل ، ولهذا الوجه لم يجعل المستثنى مقام الفاعل .

فصل

وأمَّا المفعول له فلا يقام مقام الفاعل لوجهين :

أحدهما أنَّ اللام معه مرادة .

والثاني أنَّه غرض الفاعل ، فلو أقيم مقامه لبطل هذا المعنى[2] .

فصل

وإنَّما لم يقم خبر كان مقام اسمها لوجهين :

أحدُهما أنَّه هو الاسم في المعنى[3] .

والثاني أنَّ الخبر مسندٌ إلى غيره ، فلا يسند إليه .

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصَّل ٧٢/٧ : « فأمَّا الحال والتمييز فلا يجوز أن يجعل شيء منهما في موضع الفاعل . فإذا قلت : سير بزيد قائماً ، وتصبَّب بدن عمرو عرقاً فلا يجوز أن تقيم (قائماً) أو (عرقاً) مُقام الفاعل » .

(٢) قال ابن يعيش ٧٢/٧ : « وكذلك المفعول له ، لا يجوز أن تردّه إلى ما لم يُسمَّ فاعله ، لا يجوز : غفر لزيد ادخارُه ، على معنى لادّخاره ، لأنَّك لَمَّا حذفت اللام على الاتِّساع لم يجز أن تنقله إلى مفعول به ، فتتصرف في المجاز تصرُّفاً بعد تصرُّف ، لأنه يبطل بتباعده عن الأصل » .

(٣) لا يبنى نحو : كان زيد قائماً للمجهول ، فلا يُقال : كين قائم ، لأن اسم كان وخبرها متَّحدان . والفاعل والمفعول في نحو : ضرب زيد عمراً مختلفان ، ولذلك يقال : ضُرِبَ عمرو .

باب
كان وأخواتها

ذهب الجمهور إلى أنَّها أفعال لتصرُّفها واتِّصال الضمائر وتاء التأنيث بها ، ودلالتها على معنى في نفسها ، وهو الزمان[1] .

فصل

م٣١ وإنَّما لم تدلّ على حدث / ، ولا أكّدت بالمصدر ، لأنَّهم اشتقوها من المصادر ، ثمَّ خلعوا عنها دلالتها على الحدث لتدلَّ على زمن خبر المبتدأ[2] ، حتَّى صارت مع الخبر بمنزلة الفعل الدالّ على الحدث والزمان .

ومن عبَّر من البصريِّين عنها بالحروف فقد تجوَّز ، لأنَّه وجدها تشبه الحروف ، في أنَّها لا تدلُّ على الحدث[3] . وإنَّما هي أفعال لفظيَّة[4] ، أو يكون عَنَى بالحروف

---

(١) زاد ابن يعيش دليلاً آخر ، فقال ٩٦/٢ : « وأمَّا (كان) وأخواتها فهي من أفعال العبارة واللفظ ، لأنَّه تدخلها علامات الأفعال من نحو : (قد والسين وسوف) » . ووضح دلالتها على الزمن ، فقال : « فقولك كان زيد قائماً بمنزلة قولك : زيد قائم أمس ، وقولك : يكون زيدٌ قائماً ، بمنزلة : زيدٌ قائم غداً » .

(٢) جاء في المرتجل ١٢٤ : « إذا قلت : ضرب زيد عمراً ، دلَّ لفظ ضرب على الحركة المسمَّاة ضرباً وهي الحدث ، وعلى زمانها ، وهو الماضي . وإذا قلت : كان زيدٌ قائماً دلَّت (كان) على أنَّ قيام زيد وقع في زمن ماض ، ولهذا لزم كان وأخواتها من الأفعال النواقص منصوبها ، ولم يلزم (ضرب) وأشباهه منصوبة » .

(٣) علَّل أبو البركات تشبيه (كان) وأخواتها بالحروف تعليلاً آخر ، فقال في أسرار العربيَّة ١٣٢ : « وذهب بعض النحويِّين إلى أنَّها حروف ، وليست أفعالاً ، لأنَّها لا تدلُّ على المصدر ، ولو كانت أفعالاً لكان ينبغي أن تدلَّ على المصدر » .

(٤) يسمِّي بعض النحاة كان وأخواتها (أفعال عبارة) . قال ابن يعيش ٨٩/٧ : « فلَمَّا كانت هذه الأشياء لا تدلُّ على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرُّف ، فلذلك قيل : أفعال عبارة » .

الطريقة ، إذ كان لهذه الأفعال في النحو طريقة تخالف فيها بقيّة الأفعال ، ولهذه العلّة خصّوها من بين الافعال بالدخول على المبتدأ والخبر .

وأمّا (ليس) فمن البصريّين من قال : هي حرف ، وإنّ الضمير اتّصل بها لشبهها بالأفعال ، كما اتّصل[1] الضمير بـ (ها) على لغة من قال في التثنية (هاءا) ، وفي الجمع (هاؤوا) . وأبو عليّ[2] يشير إليه في كتبه كثيراً . ويقوّي[3] ذلك أنّها لا تدلُّ على زمان ، وأنّها تنفي كما تنفي (ما) ، وأنّهم شبّهوها بـ (ما) في إبطال عملها بدخول (إلاّ) على الخبر في قولهم : ليس الطيب إلاّ المسك[4] ، بالرفع فيهما .

ومن قال : هي فعلٌ لفظيٌّ فقد احتجّ بما ذكرنا ، وسلبت التصرُّف[5] لشبهها بها . ويدلُّ على أنّها فعلٌ جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع ، وتقديمه عليها عند كثير منهم بخلاف (ما) .

فصل

وإنّما كانت (كان) أمّ هذه الأفعال لخمسة أوجه :

أحدُها سعة[6] أقسامها[7] .

---

(١) في م و ح : المتصل . ولعلّ الأصل : وإن الضمير اتّصل بها لشبهها بالأفعال كما اتّصل .. » .

(٢) جاء في مغني اللبيب ٣٢٥ : « وزعم ابن السرّاج أنّه حرف بمنزلة (ما) وتابعه الفارسيّ في الحلبيات » .

(٣) في ح : ويقوي في ذلك .

(٤) جاء في مغني اللبيب ٣٢٦ أنّ رفع المسك لغة بني تميم ، ونسب الرواية إلى أبي عمرو بن العلاء القائل : « ليس في الأرض تميميٌّ إلاّ وهو يرفع ، ولا حجازيٌّ إلاّ وهو ينصب » .

(٥) في م : التصريف .

(٦) في م : لسعة .

(٧) جاء في أسرار العربيّة ١٣٣ ـ ١٣٧ أنّ لها خمسة أقسام ، وهي :

١ ـ الناقصة : كان زيد قائماً .

٢ ـ التامّة : وتدلُّ على الزمان والحدث : أنا ـ مذ كنت ـ صديقُك . =

والثاني أنَّ (كان) التامَّة دالَّة على الكون ، وكلُّ شيء داخل تحت الكون .

والثالث أنَّ (كان) دالَّة على مطلق الزمان الماضي ، و (يكون) دالَّة على مطلق الزمان المستقبل بخلاف غيرها ، فإنَّها تدلُّ على زمان مخصوص كالصباح والمساء .

ح٢٩ والرابع أنَّها أكثر في كلامهم ، ولهذا حذفوا منها النون / إذا كانت ناقصة في قولهم : لم يك .

والخامس أنَّ بقيَّة أخواتها تصلح أن تقع أخباراً لها كقولك : كان زيد أصبح منطلقاً ، ولا يحسنُ : أصبح زيدٌ كان منطلقاً[1] .

فصل

وإنَّما اقتضت الناقصة اسمين ، لأنَّها دخلت على المبتدأ والخبر للدلالة على زمن الخبر . وإنَّما عملت لأنَّها أفعال متصرِّفة مؤثِّرة في معنى الجملة ، فأشبهت (ظننت) . وإنَّما رفعت ونصبت ، لأنَّها تفتقر إلى اسم تسند إليه كسائر الأفعال ، فما تسند إليه مشبَّه بالفاعل الحقيقيّ[2] .

= ٣ ـ التي اسمها ضمير الشأن وخبرها الجملة مثل :

إذا متّ كان الناس صنفان شامت وآخر مُثْنٍ بالـذي كنت أصنع

٤ ـ الزائدة مثل :

سراة بني أبي بكر تسامى على ـ كان ـ المسوّمة العراب

٥ ـ التي بمعنى صار ، كقوله تعالى : ﴿ وكان من المغرقين ﴾ أي : صار .

(١) ولك أن تضيف وجهاً سادساً ، وهو حذفها وبقاء اسمها وخبرها نحو :

أبا خراشة أمَّا أنت ذا نفر فإنَّ قومي لم تأكلهم الضَّبُعُ

ووجهاً سابعاً ، وهو حذفها مع اسمها ، وبقاء خبرها ، نحو : التمس ولو خاتماً من حديد ، ووجهاً ثامناً وهو حذفها مع اسمها وخبرها ، نحو :

قالت بنات العمّ يا سلمى وإنْ كان فقيراً معدماً ، قالت : وإنْ

(٢) وضح ابن يعيش المسألة فقال ٩٦/٢ : « ويؤيِّد عندك أنَّ مرفوعها ليس بفاعل ، وأن منصوبها ليس مفعولاً على الحقيقة أن الفاعل والمفعول قد يتغايران نحو : ضرب زيد عمراً ، فـ (زيد) غير عمرو ، =

وأمَّا الخبر فمنصوب بـ (كان) عنـد البصريِّين ، وقـال الكوفيُّون[1] : ينتصب على القطع ، يعنون الحال . والدليل على انتصابه بـ (كان) أنَّـه اسم بعـد الفعل والفـاعل ، وليس بتابع له ، فأشبه المفعول به . ولا يصحُّ جعله حالاً ، لأنَّ الحـال لا يكون معرفـة ولا مضمراً ، ويصحّ حذفه ، وليس كذلك خبر كان ، لأنَّه مقصود الجملـة . ألا ترى أنَّـه لو قال : كان زيدٌ قائماً ، فقال قائل : لا ، كان النفي عائداً إلى القيام ، لا إلى كان .

فصل

وإنَّما لم يكن منصوبهـا مفعولاً بـه على التحقيق ، لأنَّ المفعول بـه يسوغ حـذفـه ، ولا يلزم أن تكون عدَّته على عـدَّة الفـاعل[2] ، ولا أن يكون المفعول بـه هو الفـاعل ، وخبر كان يلزم فيه ذلك .

فصل

وإنَّما جاز تقديم أخبارها على أسمائها لتصرُّفها . فأمَّا تقديم خبر (مازال وأخواتها) عليها[3] فمنعه البصريُّون والفرَّاء[4] ، لأن (ما) أمّ حروف النفي ، ومـا في صلـة النفي لا يتقـدَّم عليـه ، لأنَّ النفي لـه صـدر الكـلام ، إذ كان يحـدث فيما بعـده معنى لا يفهم بالتقديم ، فيشبه حروف الجزاء والاستفهام[5] والنداء .

= والمرفوع في بـاب كان لا يكـون إلاَّ المنصوب في المعنى نحـو : كان زيـد قـائمـاً ، فـ (القـائم) ليس غير (زيد) فاعرفه » .

(١) فصَّل أبو البقاء القول في هذه المسألة ، في كتابه التبيين ٢٩٥ ـ ٣٠١ ، وانظر الهمع ١١١/١ .

(٢) لعلَّ المقصود أنَّ خبر كان يتبع اسمها في إفراده وتثنيتـه وجمعـه . والمفعول بـه لا يلتزم شيئـاً من ذلـك . تقول : كان الزيدان قائمين ، وقلّب زيدٌ كفَّيه .

(٣) في م : عليه .

(٤) فصَّل أبو البقاء القول في هذه المسألة في كتابه التبيين ٣٠٢ ـ ٣٠٧ .

(٥) جاء في الإنصاف ١٥٩/١ : « ألا ترى أنَّك لو قلت في الاستفهـام : زيـداً أضربت ؟ لم يجز لأنَّـك تقـدم ما هو متعلّق بما بعد حرف الاستفهام عليه ، فكذلك ههنا إذا قلت : قائماً ما زال زيد ينبغي ألاَّ يجوز ، =

فأمَّا (لا يزال) و (لن يزال) و (لم يزل) فيجوز تقديم الخبر عليها ، لأنَّها فروع على (ما) إذ كانت تردّ إليها ، وتستعمل في مواضع لا يصحّ فيها (ما) . ولهذا عملت في الأفعال للزومها إياها ، فمعمول فعلها يتقدَّم عليها كما يتقدَّم على نفس الفعل العريّ عن حرف النفي بخلاف (ما) .

م٣٢ وقال ابن كيسان وبقيَّة الكوفيِّين : يجوز تقديم الخبر عليها ، لأنَّ (ما والفعل) / صارا في معنى الإثبات[1] ، وهذا ضعيف ، لأنَّ لفظ النفي باق ، والاعتبار به لا بالمعنى . ألا ترى أنَّ قولك : (لا تفعل) يسمَّى (نهياً) ، ولو جعلت مكانه (اترك الفعل) كان المعنى واحداً ، ويسمَّى الثاني (أمراً) .

وأمَّا خبر (مادام) فلا يتقدَّم عليها عند الجميع ، لأنَّها مصدريَّة ، ومعمول المصدر لا يتقدَّم عليه ، وكذلك (ما كان) لأنَّ الكلام نفيٌ لفظاً ومعنى .

فأمَّا (ليس) فاتَّفقوا على جواز تقديم خبرها على اسمها ، وأمَّا تقديمه عليها[2] فيجوز عند الكوفيِّين وبعض البصريِّين[3] . وحجَّة مَنْ منع أنَّ (ليس) فعل لفظي

= لأنَّك تقدم ما هو متعلِّق بما بعد حرف النفي عليه » ، ولك أن تقيس على ذلك أدوات الشرط والنداء . فأنت لا تقول : تزرْني إن ، ولا تقول : محمَّدُ يا .

(١) جاء في الإنصاف ١٥٦/١ : « وإذا كان كذلك صار (ما زال) بمنزلة (كان) في أنَّه إيجاب . وكما أنَّ (كان) يجوز تقديم خبرها عليها نفسها ، فكذلك (ما زال) ينبغي أن يجوز تقديم خبرها عليها . ولذلك لم يقولوا : ما زال زيدٌ إلا قائماً ، كما لم يقولوا : كان زيد إلاَّ قائماً ، لأنَّ (إلاَّ) إنَّما يؤتى بها لنقض النفي » . هذا كلام الكوفيِّين وابن كيسان .

(٢) فصّل أبو البقاء القول في هذه المسألة في كتابه التبيين ٣١٥ ـ ٣٢٣ . وانظر الإنصاف ١٦٠/١ ، وأسرار العربية ١٤٠ ، وشرح المفصّل ١١٤/٧ .

(٣) جاء في الإنصاف ١٦٠/١ : « وإليه ذهب أبو العبّاس المبرّد من البصريّين . وزعم بعضهم أنَّه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح » . وجاء في حاشية الإنصاف ١٦١/١ : « الذين يُجيزون تقديم خبر ليس عليها هم قدماء البصريّين والفرّاء ، وتبعهم ابن برهان والزمخشريّ والشلوبين وابن عصفور » .

جامدٌ قويٌّ الشبه بالحرف ، فلم يقْوَ قوَّة أخواته . وجـاز تقـديم الخبر فيـه على الاسم ، إذ كان فعلاً في الجملة ، فحاله متوسِّطة بين (كان) وبين (ما) .

واحتجَّ من أجاز تقـديم[1] خبر (ليس) بقولـه : ﴿ ألا يوم يـأتيهم ليس مصروفـاً عنهم ﴾[2] ، فنصب (يوم) بـالخبر ، ولا يقع المعمـول إلاَّ حيث يقـع العـامـل ، ولأنَّ (ليس) فعلٌ يتقدَّم خبره على اسمه ، فكذلـك يتقـدَّم عليـه كـ (كان) . وقـد أجيب عن الآية من وجهين :

أحدُهما أنّه منصوب بفعل آخر يفسّره الخبر .

والثاني أنّ الظروف تعمل فيها روائح الفعل .

فصل

وإنّما لم يجز الفصلُ بين (كان) وغيرها من العوامل بمـا لم تعمل فيـه ، لأنّـه أجنبيّ غير مسند[3] للكلام ، والعامل يطلب معمولـه ، فـالفصل بينهما يقطعـه عنـه[4] ، فـإن جعلت في (كان) ضمير الشـأن جـاز تقـديم معمـول الخبر لاتّصـال (كان) بـأحـد معموليها ، وكون الفاصل كالجزء من جنسها[5] .

---

(١) في ح : تقديه .

(٢) سورة هود ٨ .

(٣) في ح : مسدّد .

(٤) وضّح المبرّد في المقتضب ٩٨/٤ ـ ٩٩ وجهي المسألـة الفاسـد والصحيح . فقـال في ردّ الوجـه الفـاسـد : « وتقول : كان غلامه زيد ضارباً ، فهو على وجه خطأٌ ، وعلى وجه صوابٌ . فأمّا الوجه الفـاسـدُ فـأن تجعل (زيـداً) مرتفعـاً بكان ، وتجعل (الغلام) منتصبـاً بضـارب ، فتكون قـد فصلت بين كان وبين اسمها وخبرها بالغلام ، وليس هو لها باسم ولا خبر ، إنّما هو مفعول مفعولهـا ، وكـذلـك لوقلت : كانت زيداً الحمّى تأخذ » .

(٥) إذا قدرنا ضمير الشأن في نحو : كان غلامه زيدٌ ضارب ، صحّت العبارة ، وفي توضيح ذلك قال المبرّد في المقتضب ٩٩/٤ : « والوجه الذي يصحّ فيه أن تضمر في (كان) الخبر أو الحديث (يعني ضمير الشأن) أو ماأشبهه على شريطة التفسير ، ويكون مابعـده تفسيراً لـه ، فيكون مثل الهـاء التي تظهر في (إنّ) إلاَّ =

فصل

وإنّما كان الأحسن في خبر (كان) إذا وقع ضميراً أن يكون منفصلاً ، لأنّه في الأصل خبر المبتدأ ، والخبر لا يكون متّصلاً ، وإنّما ساغ في (كان) أنْ يكون متّصلاً لأنّه مشبّه بالمفعول . فعلى هذا (كنت إيّاه) أَحْسَنُ من (كنته)[1] . / ح٣٠

فصل

وإنّما لم يجز دخول (إلاّ) في خبر (مازال) وأخواتها ، لأنّ معناها الإثبات ، فيصير كـ (كان) . فأمّا قول ذي الرمّة[2] : [من الطويل]

١٣ـ حراجيجُ ما تنفكُّ إلاّ مُناخةً على الْخَسْفِ أو نرمي[3] بها بلداً قَفْرا[4]

فيروى بالرفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف ، وموضع الجملة حال ، وبالنصب على الحال ، وتكون (تنفكُّ) تامّة ، و (على الخسف) حال أخرى . ويجوز أن تكون الناقصة ، وتكون (على الخسف) الخبر ، أي : ما تنفكُّ على الخسف إلاّ إذا أنيخت ، وعليه المعنى .

= أنّه ضمير مرفوع فلا يظهر ، فيصير الذي بعده مرفوعاً بالابتداء والخبر ، فتقول على صحّة المسألة : كان غلامَه زيدٌ ضاربٌ » .

(١) في شرح المفصّل لابن يعيش شرح مفصّل مشفوع بالشواهد يتناول هذه المسألة : ١٠٦/٣ ـ ١٠٧ .

(٢) ذو الرمّة : هو غيلان بن عقبة [ت : ١١٧ هـ] شاعر أموي بارعٌ في الوصف وفي النسيب قال فيه أبو عمرو بن العلاء : فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذي الرمّة . معاهد التنصيص ٢٦٠/٣ ، خزانة الأدب ١٠٦/١ .

(٣) في م : ترمي بالتاء .

(٤) ورد هذا البيت في ديوان ذي الرمّة ١٤١٩/٣ ، وهو من قصيدة طويلة تسمّى (أحجية العرب) . الحراجيج جمع حرجوج أو حرجيج الناقة الطويلة . والخسف : الجوع .
للنحاة في إعراب هذا الشاهد وتخريجه أوجهٌ كثيرة ذكر العكبريّ في هذا الكتاب وجهين منها . وانظر سيبويه ٤٨/٣ ، والإنصاف ١٥٦/١ ـ ١٥٩ ، وشرح المفصّل ١٠٦/٧ ، وشرح الكافية ٢٧٥/٢ ، والأشموني ٢٤٦/١ .

فصل

لا يجوز أن تبنى (كان) لما لم يُسمَّ فاعله ، لما ذكر في الباب الذي قبله . وقال الفرّاء يجوز ، وهو فاسدٌ لما تقدَّم[1] .

فصل

ولا تؤكّد (كان) بالمصدر لأنَّ المصدر دالٌّ على الحدث[2] ، والناقصة لا تدلُّ عليه[3] . وأجازه قوم ، على أن يكون المصدر لفظيّاً كالفعل المؤكّد[4] . وقولهم : يعجبني كونُ زيد قائماً فهو مصدر التامّة ، و (قائماً) منصوب على الحال .

فصل

وحرف الجرّ الداخل على الخبر لا يعلَّق بهذه الأفعال ، لأنَّه زائد[5] ، وإنَّما يتعلَّق الحرف بالفعل الذي يعدّيه[6] .

فصل

ولا تدخل (لام كي) على خبر كان ، لأنَّها تدلُّ على المفعول له . وهذا يجوز ، والخبر لا يجوز حذفه ، ولأنَّ خبر كان يعلَّل بغيره لا بنفسه . وأمَّا قوله تعالى :

---

(١) راجع الفصل الأخير من باب (ما لم يسمَّ فاعله) والتعليق عليه .

(٢) في م : على الحذف .

(٣) جاء في المرتجل ١٢٥ : « التامّة تؤكد بالمصدر إن شئت ، فتقول : كان الأمر كوناً ، كما تقول : وقع وقوعاً . ولا تقول في الأولى : كان زيد قائماً كوناً ، لأنَّ تلك ـ أعني الناقصة ـ خلعت منها الدلالة على الحدث ، وقام منصوبها مقامه ، فلم يجز تأكيدها به » .

(٤) في م : المذكور .

(٥) في ح : زائل .

(٦) في م : بعد به .

﴿ ما كان الله ليذرَ المؤمنين ﴾[1] ، فالخبر فيه محذوف تقديره : ما كان الله مريداً ونحوه . وقال الكوفيُّون : هو الخبر . وسنشبع القول فيه إن شاء الله تعالى في باب الأفعال .

فصل

وإنَّما ساغ أن تزاد (كان) لأنَّها أشبهت الحروف في أنَّ معناها في غيرها ، ولـ (كان) الزائدة فاعل مُضمَرٌ فيها تقديره : كان الكون[2] على قول أبي سعيد السيرافيّ[3] ، ولا فاعل لها عند أبي عليّ . ومعنى زيادتها[4] عند السيرافي في إلغاء عملها ، لا أنَّها تخلو من فاعل . وإنَّما لم يظهر ضمير فاعلها ، لأنَّ الضمير يرجع إلى مذكور ، فيلزم أن يكون / لها اسم ، وإذا كان لها اسم كان لها خبر ، ولهذا تبيَّن فسادُ قولِ من قال في قول الفرزدق : [من الوافر]

١٤ـ ..... وجيرانٍ لنـــا كانـــوا كرامِ[5]

---

(١) ﴿ ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب ... ﴾ [سورة آل عمران : ١٧٩] .

(٢) جاء في شرح المفصّل لابن يعيش ٩٨/٧ ـ ٩٩ : « الزائدة دخولها كخروجها ، لا عمل لها في اسم ولا خبر . وذهب السيرافيّ إلى أنَّ معنى قولنا زائدة ألاَّ يكون لها اسم ولا خبر ، ولا هي لوقوع شيء مذكور ، ولكنَّها دالَّة على الزمان ، وفاعلها مصدرها . وشبهها بظننت إذا ألغيت ، نحو قولك : زيد ظننت منطلق ، فالظنّ ملغى هنا لم تعملها ، ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين إلى الشك ، كأنَّك قلت : زيدٌ منطلق في ظنّي . والذي أراه الأوّل ، وإليه كان يذهب ابن السرّاج . قال في أصوله : وحقُّ الزائد ألاَّ يكون عاملاً ولا معمولاً ، ولا يحدث معنى سوى التأكيد » .

(٣) السيرافيّ : هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله [ت : ٣٦٨ هـ] نحويّ معتزليّ فارسيّ الأصل ، عرف بالتعفُّف والترفُّع ، وكان لا يأكل إلاَّ من كسب يده . عرف بالورع والزهد مع أن أباه كان مجوسيّاً . إشارة التعيين ٩٣ ، البغية ٥٠٧/١ .

(٤) في م : ومعنى عملها .

(٥) البيت من قصيدة مدح بها الفرزدق هشام بن عبد الملك ، ونصّه في ديوان الشاعر ٨٣٥ : =

إنَّ (كان) زائدة ، والصحيح أنَّ خبرها (لنا) و (كرام) صفة لجيران .

وإنَّما لم تقع الزائدة في أوّل الكلام لأنَّ الزائدة[1] فرع ومؤكّد ، وتقدُّمه يخلُّ بهذا المعنى .

فصل

وإنَّما أكَّد خبر (ليس) بالباء لثلاثة أوجه :

أحدها أنَّ الكلام إذا زيد فيه قوي ، ولهذا زيدت (من) في[2] قولك : ماجاءني من أحد .

والثاني أنَّها بإزاء (اللام) في خبر (إنَّ)[3] .

والثالث أنَّ دخول حرف الجرّ يؤذن بتعلُّق الكلمة بما قبلها من فعل ، أو ما قام مقامه . ولو حذفه لكان مرفوعاً أو منصوباً . وكلاهما قد يحذف عامله ، ويبقى هو بخلاف حرف الجرّ .

فصل

وإنَّما اختيرت (الباء) دون غيرها لثلاثة أوجه :

= فكيف إذا رأيت ديار قوم وجيران لنا كانوا كرام

ذكره سيبويه ١٥٣/٢ شاهداً على زيادة كان ، وناقشه المبرِّد في المقتضب ١١٦/٤ ـ ١١٧ فقال : « القوافي مجرورة ، وتأويل هذا سقوط (كان) على (وجيران لنا كرام) في قول النحويّين أجمعين . وهو عندي على خلاف ماقالوا من إلغاء (كان) ، وذلك أن خبر كان (لنا) فتقديره : وجيران كرام كانوا لنا » ، وهكذا نفى المبرِّد أن تكون (كان) زائدة في هذا البيت ، وللنحاة جدال طويل فيه . انظر ابن عقيل ٢٨٩/١ ، والمغني ٣١٧ ، وشرح التصريح ١٩٢/١ ، واللسان [كون] .

(١) في م : لأن الزيادة .

(٢) في ح : من قولك .

(٣) ذكر أبو البركات هذا الوجه في عمل (ما) الحجازية ١٦٧/١ .

أحدها أنَّ أصلها الإلصاق ، والإلصاق يوجب شدَّة اتصال أحد الشيئين بالآخر .

والثاني أنَّها من حروف الشفتين ، فهي أقوى من اللام وغيرها من حروف الجرّ .

والثالث أنَّ حروف الجرّ كلَّها توجب مع تعديتها الفعل معنى كالتبعيض والملك والتشبيه وغير ذلك . والباء لا توجب أكثر من تعدية الفعل ، ولذلك استعملت في القَسَم ، وهو باب التوكيد .

باب ما

القيـاس ألاَّ تعمل (مـا) لأنَّهـا غير مختصَّة[1] ، فهي كحرف الاستفهـام والعطف وغيرهما ، ولهـذا لم يعملهـا بنو تميم . وإنَّما أعملهـا أهل الحجـاز لشبههـا بـ (ليس) وهي تشبههـا في أربعـة أشيـاء : النفي ، ونفي مـا في الحـال ، ودخـولها على المبتـدأ والخبر ، ودخول الباء في خبرها . وقـد تقرَّر أنَّ الشيء إذا أشبـه غيره من وجهين فصـاعـداً حُمل عليه مالم يفسد المعنى ، ومنه باب ما لا ينصرف[2] . ولَمَّا أشبهتها عملت في المبتدأ والخبر كـ (ليس) .

وقال الكوفيُّون : خبرها منصوب بحذف حرف الجرّ ، وهذا فاسدٌ لثلاثة أوجه :

أحدُها أنَّ هذا يقتضي أنَّ حرف الجرِّ فيه أصل ، وليس كذلك[3] .

والثاني أنَّ هذا إيجاب العمل بالعدم .

ح ٣١ والثالثُ أنَّ حرف الجرِّ تحـذف في / مواضع ، ولا يجب النصب كقولـك : بحسبـك قولُ السوء[4] ، وكفى بالله شهيداً ، وما جاءني من أحد .

فصل

وإنَّما بطـل عملها بدخول (إلاَّ) لزوال شبههـا بـ (ليس) إذا كان الكلام يعود إلى الإثبات ، ولم يبطل عمل (ليس) بإلاَّ لأنَّها أصل[5] . فأمَّا قول الشاعر : [من الطويل]

---

(١) هذا القول معزوّ إلى الكوفيِّين في الإنصاف ١٦٥/١ .

(٢) وضَّح أبو البركات ذلـك في الإنصـاف ، فقـال ١٦٦/١ : « ألا ترى أنَّ مـا لا ينصرف لَمَّـا أشبـه الفعل من وجهين أجري مُجراه في منع الجرِّ والتنوين » ، ولعـلَّ المقصـود بـوجهي الشبـه الثقـل والفرعيـة اللـذان وضَّحها ابن يعيش في شرح المفصَّل ٥٧/١ ـ ٥٨ .

(٣) ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ : ما زيدٌ قائماً أصلها : ما زيدٌ بقائم .

(٤) جاء في الإنصاف ١٧٢/١ : « وإذا حذفوا حرف الخفض قالوا : حسبك زيدٌ ... بالرفع لا غير » .

(٥) للكوفيِّين تعليلٌ آخر ورد في الإنصاف ١٦٥/١ ، وهو عدم دخول الباء على خبرها مع إلاَّ إذ قـالوا : « لم =

١٥ـ وما الدهر إلاَّ منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلاَّ معذَّبا[1]

ففيه وجهان :

أحدهما أنَّ المنصوب مفعول به ، والخبر محذوف تقديره : إلا يشبه منجنوناً ، وهو[2] الدولاب في دورانه ، وإلاَّ يشبه معذّباً .

والثاني أنَّ (منجنونا) و (معذّبا) منصوبان نصب المصادر ، ونائبان عن فعل ، تقديره : إلاَّ يدور دوراناً ، وإلاَّ يعذّب تعذيباً[3] .

فصل

وإنَّما بطل عملها بتقديم الخبر ، لأنَّ التقديم تصرُّف ، ولا تصرُّفَ لِـ (ما) ، ولأنَّ التقديم[4] فرع عمل ، و(ما) فرع ، فلا يجمع بين فرعين . فأمَّا قول الفرزدق : [من البسيط]

١٦ـ فأصبحوا قَدْ أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هم قريشٌ ، وإذْ ما مثْلَهم بشَرُ[5]

بنصب (مثلَ) ففيه أربعة أوجه :

= يجز النصب إذا قدم الخبر نحو : ما قائم زيد ، أو دخل حرف الاستثناء نحو : ما زيد إلاَّ قائم ، لأنَّه لا يحسن دخول الباء معها ، فلا يقال : ما بقائم زيد ، وما زيدٌ إلاَّ بقائم » .

(١) ورد هذا البيت في خزانة الأدب ١٣٠/٤ ، برواية العكبريّ ، ثمَّ ورد على نحو آخر ١٣٢/٤ وهو : وما طالب الحاجات إلاَّ معلَّلاً . وروايته في شرح الكافية ٢٦٧/١ : « وما طالب الحاجات إلاَّ معذَّبا » . جاء في القاموس المحيط : [جن] « المنجنون والمنجنين : الدولاب مؤنث » .

(٢) سقطت العبارة التالية من ح .

(٣) نسب شارح الكافية ٢٦٧/١ إعمال (ما) على هذا النحو إلى يونس ، ونسب البغداديّ في خزانة الأدب ١٣٠/٤ التخريج الأول إلى صاحب اللب ، ولعله يعني العكبري صاحب اللباب .

(٤) في م : التقدير .

(٥) البيت ورد في قصيدة مدح بها الفرزدق عمر بن عبد العزيز ، وروايته في الديوان تماثل رواية أبي البقاء ههنا ، وفي شرح الكافية ٢٦٧/١ : « أعاد الله دولتهم » . وجاء في المقتضب : « والرفع الوجه . وقد نصبه بعضُ النحويين ، وذهب إلى أنَّه خبر مقدَّم ، وهذا خطأ فاحش » ، وتخيَّر أن تكون مثلهم منصوبة ، وأعربها حالاً ، على النحو الذي ذكره أبو البقاء في الوجه الثالث .

أحدها أنَّه غلط من الفرزدق ، لأنَّ لغته تميميَّة ، وهم لا ينصبونه بحال ، لكنّه ظنَّ أنَّ أهل الحجاز ينصبون خبرها مؤخَّراً ومقدَّماً .

والثاني أنَّها لغة ضعيفة .

والثالث أنَّه حال تقديره : (إذ ما في الدنيا بشرٌ مثلُهم) فلَمَّا قدَّم صفة النكرة نصبها ، وهذا ضعيف ، لأنَّ العامل في الحال إذا كان / معنى لا يحذف ويبقى عمله ، إلاَّ أنَّه سوّغه شبه (مثل) بالظرف . م٣٤

والرابع أنَّه ظرف تقديره : (وإذ ما مكانهم بشر) أي : في مثل حالهم ، إلا[1] أنّه سوَّغه شبه مثل بالظرف .

فصل[2]

ويبطل عملها بتقديم معمول الخبر كقولك : ما طعامَكَ زيدٌ آكل ، لأنَّ معمول الخبر لا يقع إلاَّ حيث يقع العامل ، فتقديمه كتقديم العامل ، ولو تقدَّم العامل لكان مرفوعاً ، فكذلك إذا تقدَّم معمولُه .

وكلُّ موضع لا ينتصب فيه خبر (ما) لا تدخل عليه الباء كما لا يدخل على خبر المبتدأ . فإنْ قلت : طعامَكَ ما زيدٌ آكلاً لم يجز ، نصبت الخبر أو رفعته ، لأنَّ (ما) لها صدر الكلام[3] . / وأجاز ذلك الكوفيُّون ، وقاسوه على (لا) و (لم) ح٣١

---

(١) سقطت العبارة التالية من ح .

(٢) سقط (فصل) من ح .

(٣) عدم الجواز رأي البصريِّين ، وحجَّتهم التي ذكرها صاحب الإنصاف ١٧٣/١ : « أنَّ (ما) معناها النفي ، ويليها الاسم والفعل ، فأشبهت حرف الاستفهام ، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله . فكذلك ههنا (ما) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها » .

و (لن)[1] . وقد بيَّنا فيما تقدَّم أنَّ (ما) أصل حروف النفي ، فلا يسوَّى بينهما[2] .

فصل

فإنْ قلت : ما إنْ زيد قائم بطل عملها لوجهين :

أحدُهما أنَّ (ما) كفَّت (إنَّ) عن العمل ، فتكفّها عن عملها اقتصاصاً .

والثاني أنَّ (ما) للنفي[3] ، و (إنْ) تكون للنفي ، والنفي إذا دخل على النفي صار إثباتاً ، فكذلك لفظ النفي ، وإن لم تُرِدْ به النفي .

فصل

ومن العرب من يعمل (لا) عمل (ما) لاشتراكهما في المعنى ، ومنه قول الشاعر[4] : [مجزوء الكامل]

١٧ـ مَنْ صدَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ[5]

---

(١) حجّة الكوفيّين أنَّ « هذه الأحرف يجوز تقديم معمول مابعدها عليها ، نحو : زيداً لم أضرب ، وعمراً لن أكرم ، وبشراً لا أخرج » الإنصاف ١٧٢/١ .

(٢) والردّ الذي دحض به البصريُّون رأي الكوفيّين هو أنَّ « (لن) و (لم) لا يليها إلا الفعل ، فصارا بمنزلة الفعل ، بخلاف (ما) فإنّها يليها الاسم والفعل . وأمّا (لا) فإنّما جاز التقديم معها ـ وإن كان يليها الاسم والفعل ـ لأنّها حرف متصرّف ، فعمل ماقبله فيما بعده ، ألا ترى أنّك تقول : جئت بلا شيء » الإنصاف ١٧٣/١ ، وانظر المسألة التاسعة والأربعين في (التبيين) ٣٢٧ .

(٣) ذكر الرضيّ في شرح الكافية علّة كفّ (ما) في هذا الموضع ، فقال : « فلما كان قياس إعمالها ضعيفاً انعزلت لأدنى عارض ، فمن ذلك مجيء (إنْ) بعدها .. ويجوز أن يقال : إنّما عزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف » .

(٤) الشاعر هو سعد بن مالك القيسيّ البكريّ ، فارس شاعر ، قتل في حرب البسوس ، قال التبريزيّ : إنّه جدّ طرفة بن العبد .

(٥) ورد هذا الشاهد في كتاب سيبويه ٥٨/١ وروايته ثمَّ « من فرّ عن ... » وجاء في التعليق على (لا) : « جعلها بمنزلة (ليس) فهي بمنزلة (لات) في هذا الموضع في الرفع » . يعني قراءة من قرأ : ﴿ ولات حينُ مناص ﴾ . وانظر المقتضب ٣٦٠/٤ ، والأمالي الشجريّة ٢٨٢/١ .

أي : لا لي براح ، كقولك : مالي . وقال العجّاج[1] : [من الرجز]

١٨ـ تـــــاللهِ لـــولا أنْ تحشَّ الطُّبَّـــخُ بي الجحيمَ حين لا مُسْتَصْرَخُ[2]

ومنهم مَنْ يُعملها مع الحين خاصّة[3] كقوله تعالى : ﴿ ولاتَ حينَ مناص ﴾[4] ، تقديره : وليس الحين حين مستصرخ . وقال الأخفشُ : هو منصوب بفعل محذوف أي : ولات أرى حين مناص . وقال قوم : هو مبنيٌّ مع (لا) ومن العرب من يرفع الحين هنا ، ويحذف الخبر .

فأمَّا (التاء) فقال قومٌ : هي متَّصلة بـ (لا) ، دخلت لتأنيث الكلمة ، كما دخلت في (ربّ) ، و (ثمّ) . وعلى هذا يوقف عليها بالتاء ، لأنَّها أشبهت التاء اللاحقة بالفعل في دلالتها على التأنيث في غير لفظها . وفتحت ليفرّق بين الحرف والفعل[5] . ولو قيل : حرِّكت لالتقاء الساكنين كان وجهاً . وقال الكسائيّ : يوقف عليها بالهاء لتحرُّكها . ومنهم من قال : هي متَّصلة[6] بحين ، كما قالوا (تلان) .

(١) العجّاج : هو عبد الله بن رؤبة السعديّ أبو الشعثاء [ت : ٩٠ هـ] راجز تميميّ فحل ، امتدّت به الحياة إلى عهد الوليد بن عبد الملك . الشعر والشعراء ٥٩١/٢ ، شرح شواهد المغني ٤٩/١ .

(٢) ورد هذا الشاهد في ديوان العجّاج ١٧٣/٢ على النحو الذي ذكره هنا أبو البقاء . ونسبه ابن الشجريّ في أماليه ٢٨٢/١ إلى رؤبة . حشّ النار : سعرها ، والطبّخ هنا الملائكة . وموضع الاستشهاد فيه رفع (مستصرخ) بـ (لا) العاملة عمل (ليس) . وقيل : على الابتداء . وانظر التكملة ١٦٨/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٥/١ ، والدرر اللوامع ٩٨/١ ، ولسان العرب [حش / طبخ] .

(٣) نقل ابن يعيش في شرح المفصّل ١١٦/٢ ـ ١١٧ تعليلاً آخر لقصر عمل (لات) على حين ، والتعليل معزوٌّ إلى الزمخشري ، وخلاصته أنَّ (لات) أضعف عملاً من (ما) وأنَّ ضعفها جاء من كفِّها بالتاء . وقال : « ولا تعمل هذه إلاَّ في الأحيان خاصَّة ، سواء نصبت أو رفعت . والعلَّة في ذلك أنَّها في المرتبة الثالثة ، فـ (ليس) أقوى لأنَّها الأصل ، ثمّ (ما) ثم لات » .

(٤) ﴿ كم أهلكنا من قبلهم من قرن ، فنادَوْا ، ولات حين مناص ﴾ من سورة ص : ٣ .

(٥) نسب ابن هشام هذا الرأي إلى الجمهور . مغني اللبيب ٢٨١ .

(٦) جاء في مغني اللبيب ٢٨١ : « إنَّها كلمة وبعضُ كلمة ، وذلك أنَّها (لا) النافية ، و (التاء) زائدة في أول الحين ، قاله أبو عبيدة وابن الطراوة . واستدل أبو عبيدة بأنَّه وجدها في (الإمام) وهو مصحف عثمان رضي الله عنه مختلطة بحين في الخطّ » .

باب

نعم وبئس

وهما فعلان عند البصريّين والكسائيّ ، واسمان عند الباقين[1] .

والدليل على أنّهما فعلان ثلاثة أشياء :

أحدُها اتّصال تاء التأنيث الساكنة الدّالة على تأنيث الفاعل بها ، وليس كذلك تاء (ربَّت) و (ثُمّت) لأنّها متحرّكة غير دالّة على تأنيث الفاعل ، وقد وقف عليها قوم بالهاء .

والثاني أنّه يستتر فيها الضمير ، وليست اسم فاعل ولا مفعول ولا ما أشبههما ، وقد حكى الكسائيّ : نعموا رجالاً الزيدون .

والثالث أنّها ليست حرفاً بالاتّفاق ، ولا سيّما وهي تفيد مع اسم واحد[2] .

ولا يجوز أن تكون اسماً ، إذ لو كانت اسماً لكانت إمّا أن تكون مرفوعة ولا سبيل إلى ذلك ، إذ ليست فاعلاً ولا مبتدأ ، ولا ما شُبِّه بها . وإمّا منصوبة ولا سبيل إليه أيضاً ، إذ ليست مفعولاً ولا ما شبِّه به . وإمّا مجرورةً ، ولا سبيل إليه .

فأمّا دخول (الباء) عليها في بعض الحكايات فلا يدلُّ على أنّها اسم كما قال الراجز :

---

(١) ناقش أبو البقاء هذه المسألة في كتابه (التبيين) ٢٧٤ ـ ٢٨١ ، وأبو البركات بن الأنباري في الإنصاف ٩٧/١ ـ ١٢٦ ، وأدلّة الكوفيّين على اسميّة نِعْمَ وبِئْسَ ستّة كما ذكرها أبو البقاء وهي : دخول حرف النداء عليهما ؛ (يا نعم المولى) ، ودخول حرف الجرّ : (نعم السيْر على بئس العَيْر) ، وتجرُّدهما من الحدث والزمان ، وجمودهما ، ودخول اللام عليهما إذا وقعتا خبراً لإنَّ : (إنَّ زيداً لنعم الرجل) وقول العرب : (نَعِمَ الرجل) .

(٢) أضاف أبو البركات في أسرار العربيّة دليلاً رابعاً فقال : ٩٦ « إنّهما مبنيّان على الفتح كالأفعال الماضية ، ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علّة » .

١٩- والله ما ليلي بنام صاحبُهْ[١]

والتقدير في ذلك كلّه بمقول فيه . وحذْفُ القول كثير .

وأمّا ما حُكي أنّهم قالوا (نَعِيمَ) فشاذّ ، والياء فيها ناشئة عن إشباع[٢] الكسرة .

وأمّا دخول اللام عليْها في نحو قوله تعالى : ﴿ ولَنِعْمَ دارُ الْمُتَّقِينَ ﴾[٣] ، فهو جواب قسم كما قال[٤] : [من البسيط]

م ٣٥ ٢٠- إذن لقامَ بنَصْري / .....

وكقول الآخر : [من الطويل]

---

(١) هذا البيت من مشطور الرجز ، ذكره المؤلّف في التبيين ٢٧٩ وشفعه ببيت آخر ، وهو : (ولا مخالط اللّيان جانبه) . والشاهد فيه أنّ دخول الباء على الفعل (نامَ) لا يعني أنّ الباء باشرت الفعل ، وإنّما باشرت اسماً مقدّراً أي : بمقول فيه نام . ورواية البيت في خزانة الأدب (والله ما زيد بنام صاحبه) والرجز غير منسوب في الكتب التي وقفت عليها ، ومنها : الخصائص ٣٦٦/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٤٨/٢ . وشرح المفصّل ٦٢/٣ ، وخزانة الأدب ٣٨٨/٩ ، ولسان العرب [نوم] .

(٢) في م و ح : امتناع ، والتصحيح من التبيين ٢٨١ ، فقد جاء فيه : « وأمّا نعيم الرجل فهي حكاية شاذّة ، والوجه فيها أن أصل (نعم) نَعِمَ بكسر العين ، فأشبع الكسرة فنشأت الياء ، ونسب الإنصاف ١٢١/١ هذا الوجه الشاذّ إلى قطرب .

(٣) ﴿ للذين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة ، ولدار الآخرة خيرٌ ، ولنعم دار المتقين ﴾ [النّحل : ٣٠] .

(٤) قائل البيت قُرَيْطُ بن أُنَيْف العنبريّ التميميّ ، وللقصيدة التي ورد فيها هذا البيت في أوّل حماسة أبي تمام خبرٌ مفصّل في شروح الحماسة . والعبارة التي ذكرها أبو البقاء وردت في صدر البيت الثاني من هذين البيتين :

لو كنتَ من مازن لم تستبحْ إبلي ... بنو اللقيطة من ذُهْلِ بن شَيْبانا

إذنْ لقامَ بنصري معشرٌ خشُنٌ ... عِنْدَ الحفيظةِ إنْ ذو لوثَةٍ لانا

ذكره البغدادي في الخزانة ٤٤٩/٨ وقال : « إذن متضمّنة لمعنى الشرط على ما حقّقه ، وإذا كانت بمعنى الشرط الماضي جاز إجراؤها مجرى (لو) في إدخال اللام في جوابها » . وفي كلامه ردٌّ على العكبريّ وعلى من قدّر القسم . وانظر التبيين ٢٨٠ ، والخصائص ٢٧/٢ ، وأمالي ابن الشجريّ ٢٨٨/٢ ، ومغني اللبيب ٢١ .

٢١ـ ..... لناموا فما إنْ من حديثٍ ولا صال[1]

وأمَّا دخول (يا) عليها في نحو قولهم : يا نعم المولى ، فالمنادى محذوف أي : يا الله أنت نعم المولى ، كما قالوا : يا لَعَنَةُ الله ، وكقراءة من قرأ : ﴿ ألا يا اسجدوا ﴾[2] ، وكقوله : ﴿ يا ليت قومي يعلمون ﴾[3] .

وأمَّا عدم تصرُّفها فلم نذكره بعد .

فصل

والأصل في (نِعْم) نَعِمَ الرجل إذا أصاب نِعْمَةً ، وبَئِسَ إذا أصاب بؤساً ، فهو مكسور العين . وفيها أربع لغات هذه إحداها[4] . وقد جاءت في شعر طرفة[5] :

٢٢ـ ..... نَعِمَ الساعون في الأمر المُبرّ[6]

---

(١) الشاهد عجز بيت لامرئ القيس ، ورد في قصيدته الثانية من ديوانه ص ٣٢ وصدره (حلفت لها بالله حلفة فاجر) . قال البغداديّ في الخزانة ٣٣٢/٣ : « لناموا جواب القسم ، وجاز الربط باللام من غير (قد) لضرورة الشعر ، ثم ناقش البغداديّ هذه اللام مناقشة مطوَّلة . انظر المقتضب ٢٣٦/٢ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٦٨ ، وشرح المفصَّل ٢٠/٩ ، ٢١ ، ٩٧ ، والتبيين للعكبريّ ٢٨١ .

(٢) ﴿ وزيَّن لهم الشيطان أعمالهم فصدَّهم عن السَّبيل فهم لا يهتدون ، ألاّ يسجدوا لله ﴾ [النَّمل : ٢٤ ـ ٢٥] . قال البيضاويّ : « وقرأ الكسائيّ ويعقوب (ألا) بالتخفيف على أنَّها للتنبيه . ويا للنداء ، ومناداه محذوف أيْ : ألا يا قوم اسجدوا . وقال ابن يعيش ٢٤/٢ : « ويجوز أن يكون (يا) تنبيهاً ، ولا منادى هناك ... أمَّا قراءة الجماعة فعلى أنَّ (أنْ) الناصبة للفعل دخلت عليها (لا) النافية ، والفعل المضارع بعدها منصوب ، وحذف النون علامة النصب » .

(٣) ﴿ قيل ادخل الجنة قال يا ليت قومي يعلمون ﴾ [سورة يس : ٢٦] .

(٤) في م و ح : هذه أحدها .

(٥) طرفة بن العبد البكري الوائلي [ت نحو ٦٠ ق. هـ] أحد شعراء المعلَّقات ، تنقَّل بين جنبات نجد ، وأنفق شبابه في الخمر واللذات . قيل : إن عمرو بن هند أمر بقتله ، فقُتل وهو شابٌّ . معاهد التنصيص ٣٦٤/١ ، سمط اللآلي ٣١٩ .

(٦) رواية هذا البيت في ديوان طرفة ٥٨ : =

وثانيها كسر النون وإسكان العين ، والوجه فيه أنَّهم ثقلوا كسرة العين إلى الفاء .

وثالثها كسرها على الإتباع .

ورابعها فتح النون على الأصل ، وإسكان العين على التخفيف ، وهذا مستمرّ في كلِّ فعل أو اسم مكسور العين إذا كانت عينه حرفاً حلقيّاً .

فصل

وإنَّما كان هذا الفعل ماضياً غير متصرِّف لوجهين :

أحدُهما أنَّه لَمَّا أخرج إلى معنىً ، أشبه الحرف في دلالته على المعنى ، فجمد كما جمد الحرف .

والثاني أنَّه موضوع للمبالغة في المدح والذمّ . وإنَّما يصدر ذلك ممَّن علم أنَّ ثَمَّ صفات توجب ذلك ، فهو مَمْدَحة أو مذمَّة بما فيه لا بما يتنظره[1] .

فصل

وإنَّما كان فاعل (نعم) و (بئس) جنساً معرَّفاً باللام لثلاثة أوجه :

أحدُها أنَّ (نعم) لَمَّا كانت للمدح العامِّ جُعل فاعلُها مطابقاً لمعناها .

والثاني أنَّ الجنس يذكر تنبيهاً على أنَّ المخصوص بالمدح أفضل جنسه .

= « خـــالتي والنفس قـــدمـــاً إنهم نعم الســـاعـــون في القـــوم شطر »

وروايته في المصادر الأخرى كثيرة الاختلاف . وضبط البغداديّ في الخزانة ٣٧٧/٩ (نِعِم) بكسر النون والعين . وقال سيبويه ٤٤٠/٤ : « نَعِمَ ... لغة هذيل » ، وجاء في اللسان « هكذا أنشدوه نَعِمَ ... جاؤوا به على الأصل ، وقد روي نِعِم بكسرتين على الإتباع » .

وانظر المقتضب ١٤٠/٢ ، والأمالي الشجريّة ٥٥/٢ ، والمسائل العضديّات لأبي عليّ الفارسيّ ٢٠٦ (رقم المسألة ٩٦) .

(١) جاء في المرتجل ١٣٧ : « فأمَّا جمودها فلما تضمَّنتاه من الزيادة على معنى الخبر ، وذلك هو المبالغة فأشبهتا الحروف الموضوعة للمعاني ، فألزمتا طريقة واحدة ، وذلك هو الجمود وعدم التصرُّف » .

والثالث أنَّ الجنس ذكر للإعلام بأنَّ كلّ فضيلة وكلّ رذيلة افترقت في جميع الجنس مجتمعةٌ في المخصوص بالمدح والذمِّ[1] .

فإنْ قيل : لو كان جنساً لما ثُنِّي ولا جمع[2] . قيل : إنَّما ثُنِّي وجمع على معنى : إنَّ زيداً يفضل هذا الجنس إذا مُيِّزوا رجلين رجلين ، أو رجالاً رجالاً . وقيل : إنَّما ثُنِّي وجمع ليكون على وفاق المخصوص بالمدح والذمِّ في التثنية . وإنَّما كان المضاف إلى الجنس كالجنس لأنَّ المضاف يكتسي تعريف المضاف إليه[3] .

وإنَّما جاز إضماره لما فيه من الاختصار مع فهم المعنى ، ولم يظهر فيه ضمير التثنية والجمع استغناء بصيغة الاسم المميّز للضمير إذْ هو في المعنى . وجاز الإضمار قبل[4] الذكر لوجهين :

أحدهما أنَّه إضمار على شريطة التفسير .

والثاني أنَّ المظهر ليس يراد به واحدٌ بعينه ، ففيه نوع إبهام[5] . والمضمر قبل الذكر كذلك . وهذا مثل قولهم : (ربّه رجلاً) ، والاختيار أن يجمع بين الفاعل

---

(١) عبارة المرتجل ١٤٠ : « لَمَّا قصدتَ مدح زيد في قولك : نعم الرجل زيدٌ ، وأردت المبالغة في مدحه مدحت جنسه كلّه ، وأبهمت ذكره ، وطويته فيه ، ثم اختصصْته من بعد ذلك بالذكر وعيَّنته » .

(٢) لعلَّه يعني إسناد نعم إلى ضمير المثنى وضمير الجمع . جاء في المرتجل ١٣٦ : « قومُك نعموا رجالاً وأخواك نعما رجلين فيمن أجازه ، وذلك على حدِّ قولك : الرجلان قاما ، والرجال قاموا » . وجاء في شرح الكافية ٣١٧/٢ : « وقد روي : مررت بقوم نعموا قوماً بإلحاق الضمير البارز وهو قليل » .

(٣) مثاله في المرتجل ١٣٩ : « نعم غلام القوم بشر ، وبئس صاحب القوم بكر » .

(٤) يريد بالإضمار قبل الذكر إضمار فاعل (نعم) . قال ابن يعيش ١٣١/٧ : « نعم رجلاً زيدٌ ... أضمر قبل أن يتقدَّمه ظاهر ، فلزم تفسيره بالنكرة » .

(٥) علَّل ابن يعيش الإضمار والتفسير ١٣١/٧ بأنَّ لهما فائدتين : « إحداهما التوسُّع في اللغة ، والأخرى التخفيف ، فإن لفظ النكرة أخفّ مما فيه الألف واللام » .

والتمييز ، لأنَّ التمييز ههنا مفسّر للمضمر ، ولا مضمر . وإن جاء منه شيء في الشعر[1] فشاذّ يذكر على وجه التوكيد ، وجعله أبو العبَّاس قياساً .

فصل

وأمَّا المخصوص بالمدح والذمِّ ففي رفعه وجهان :

أحدهما هو خبرٌ مبتدؤه محذوف[2] .

والثاني هو مبتدأ والجملة قبله خبره ، ولم يحتج إلى ضمير[3] ، لأنَّ الجنس مشتمل عليه ، فيجري مجرى الضمير ، كما قالوا : [من الطويل]

٢٣ـ أمَّا القتال لا قتال لديكم[4] .....

وأيضاً : [من الطويل]

٢٤ـ وأمَّا الصدور لا صدور لجعفر[5] .....

---

(١) وممَّا جاء في الشعر قول جرير : [ابن يعيش ١٣٢/٧]

تزوَّد مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا

(٢) فإذا قلت : نعم الرجل زيد ، فالتقدير : هو زيد . جاء في المرتجل ١٤٣ : « وذلك المبتدأ لا يظهر ، وتقديره هو ... وهذا الوجه الكلام فيه ـ كما رأيت ـ جملتان » .

(٣) إذا قلت (نعم الرجل عبد الله) لم تجد ضميراً في جملة الخبر (نعم الرجل) يعود إلى المبتدأ (عبد الله) فما الرابط الراجع ؟ قال ابن يعيش ١٣٤/٧ : « وأما الراجع إلى المبتدأ فإن (الرجل) لمَّا كان شائعاً ينتظم الجنس كان (عبد الله) داخلاً تحته ، إذ كان واحداً منه ، فارتبط به ... فصار دخوله تحت الجنس بمنزلة الذكر » .

(٤) هذا الشاهد صدر بيت للحارث بن خالد المخزوميّ ، وعجزه : (ولكنَّ سيراً في عراض المواكب) ، جاء في حاشية شرح المفصَّل ١٢/٩ : « (القتالُ) مبتدأ ، وجملة (لا قتال لديكم) خبر ، والرابط العموم الذي في اسم (لا) » . وهذا البيت كثير الدوران في كتب النحو . منها المقتضب ٧١/٢ ، والمنصف ١١٨/٣ ، والخزانة ٤٥٢/١ ، والدرر اللوامع ٨٤/٢ .

(٥) ورد هذا الشاهد في شرح المفصَّل ١٢/٩ منسوباً إلى رجل من الضباب . وروايته ثمَّ : =

فصل

وقد حذف فاعلُ (نعم) من اللفظ تارة ، والمخصوصُ أخرى ، وقد حذفا جميعاً في نحو قوله تعالى : ﴿ بئس للظالمين بدلاً ﴾[1] ، والتقدير : بئس البدل إبليس وذريَّته . وجاز ذلك لتقدُّم ذكره . ومن حذفِ المخصوص قولهُ تعالى : ﴿ بئس مثل القوم الذين كذبوا ﴾[2] ، فـ (الذين) صفة للقوم ، والتقدير : بئس مثل القوم هذا المثل / . ويجوز أن يكون الذين في موضع رفع ، أي : بئس مثل القوم أي مثل الذين ، فحذف المضافَ ، وأقام المُضاف إليه مُقامه . م٣٦

وأمَّا قوله تعالى : ﴿ ساء مثلاً القوم ﴾[3] ، فـ (ساء) بمنزلة (بئس) والتقدير : ساء المثل مثلاً مثلُ القوم ، فعمل فيه ما ذكرنا ، وساء بمنزله بئس في جميع الأحكام .

فصل

إذا كان الفاعل مؤنَّثاً هنا كان ثبوت التاء كغيره من الأفعال[4] ، ويجوز حذفها ،

= فأمَّا صدورٌ لا صدور لجعفر ولكنَّ أعجازاً شديداً ضريرها

روي (ضريرها) بالضاد المعجمة ، وجاء في التعليق عليه : « والضرير المضارة ، وأكثر ما يستعمل في الغيرة ، والضرير أيضاً التحمل والصبر » ، وروي في شرح المفصَّل نفسه ١٣٤/٧ (صريرُها) بالصاد المهملة . والشاهد فيه كما ذكر ابن يعيش أنَّ « الصدور مبتدأ ، وقوله (لا صدور لجعفر) جملة في موضع الخبر ، ولَمَّا كان النفي عاماً شمل الصدور الأوَّل ، ودخل الأوَّل تحته ، فصار لذلك بمنزلة الذكر العائد » .

(١) ﴿ وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلاَّ إبليس كان من الجنِّ ، ففسق عن أمر ربِّه . أفتتخذونه وذرِّيَّته أولياء من دوني وهم لكم عدوٌّ بئسَ للظالمينَ بدلاً ﴾ [سورة الكهف : ٥٠] .

(٢) سورة الجمعة : ٥ .

(٣) ﴿ ساء مثلاً القوم الذين كذَّبوا بآياتنا ﴾ [سورة الأعراف : ١٧٧] .

(٤) من أمثلة هذه المسألة قول ابن الخشَّاب في المرتجل ١٣٧ : « نعمت المرأة هند ، وبئست الجارية =

لأنَّ الفاعل جنس ، والجنس مذكَّر ، فغلَّب المعنى ، كما قالوا : ما قام إلاَّ هند ، أي : ما قام أحدٌ إلاّ هند .

= جُمْل » . وقد تلحق التاء (نعم) مع لفظ مذكَّر يراد به معناه للمؤنَّث ، والشاهد قول ذي الرمَّة ، وقد أراد بالزورق الناقة [المرتجل ١٩] :

أو حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور ، نعمت زورق البلد

باب حبَّذا

(حبَّ) فعل ماض ، وأصله (حَبُبَ)[1] مثل : ظرف ، لأنَّ اسم الفاعل منه حبيب ، وهو لازم . فأمَّا (حَبَبْتُ الرجل) فهو فعلت مثل ضرب . واختلفوا فيها على ثلاثة أقوال :

أحدُها أنّه غير مركَّب ، وفاعله (ذا) ، والاسم المرتفع بعده كالمرتفع بعد فاعل (نعم) في الوجهين ، إلاَّ أنّه لا يجوز تقديمه هنا على حبَّذا ، لأنَّ حبَّذا صارت كالحرف المثبت لمعنى في غيره ، فيكون له صدر الكلام ، وهذا هو الأصل .

والقول الثاني أنَّ (حبَّ) رُكِّبتْ مع (ذا) وصارا في تقدير اسم مرفوع بالابتداء و (زيدٌ) خبره ، وتقديره : المقرَّب إلى القلب زيدٌ . واحتجَّ على ذلك بِحُسْن ندائه ، كقولهم :

٢٥ـ يا حبَّذا جبلُ الريَّانِ من جبل[2] .....

و :

٢٦ـ يا حبَّذا القمراء[3] ....

---

(١) نسب ابن يعيش في شرح المفصّل ١٣٨/٧ هذا القول إلى الفرَّاء .

(٢) هذا صدر البيت الحادي والخمسين من قصيدة جرير التي مطلعها (بان الخليط ..) الديوان ٤٩٣ ، وعجزه : (وحبَّذا ساكن الرَّيّان من كانا) والشاهد فيه أنَّ دخول (يا) على (حبَّذا) رجَّح اسميَّتها فالنداء للأسماء . وردَّ البغداديّ على ذلك في خزانته ١٩٩/١١ ، فقال : « ومثل (يا) الواقعة قبل (ليت) في تجرُّدها للتنبيه الواقعةُ قبل (حبَّذا) في قول الشاعر : يا حبَّذا جبل الريَّان ... » . وانظر ابن يعيش ١٤٠/٧ .

(٣) هذا مطلع بيت من مشطور الرجز لا يُعرف قائله . وهو والبيت الذي بعده :

يا حبَّذا القمراء والليل الساجْ وطرق مثل ملاء النسَّاجْ

ذكره ابن يعيش ١٣٩/٧ وجاء في الحاشية : « (يا) هنا ليست حرف نداء ، وإنَّما هي لمجرّد التنبيه » .

وكقولهم : (ما أحيبذه !) فصغروه تصغير المفرد . وبأنّه لم يُثَنَّ ، ولم يجمع ، ولم يؤنّث[1] . وبأنّه لا يحذف ، ويضمر في الفعل ، كما فُعل في (نعم) . وهذه الأوجه لا يعتمد عليها ، لأنّ المنادى محذوف تقديره (يا قوم) ، كما قالوا :

٢٧ـ ألا يا اسلمي[2] .....

فأدخلوها على الفعل .

وأمّا المنع من تثنيته وجمعه فلما يذكر من بعدُ .

وأمّا قولهم : ما أحيبذه ! فمن الشذوذِ الذي لا يُستدلُّ به على أصل[3] .

الثالث أنّه جعل التركيب كالفعل ، وارتفع زيد به .

فصل

وإنّما لم يُثنَّ ولم يجمع كما فُعل في فاعل (نعم) لتركيبه عند من يرى التركيب .

ومن لم يره ففيه وجهان :

---

(١) قال ابن يعيش ١٣٩/٧ : « تقول : حبَّذا زيد ، وحبَّذا هند ، وحبَّذا الزيدان ، وحبَّذا الزيدون ، ولا يقال : حبّذِهِ في المؤنّث ، ولا حبّذي » .

(٢) هذا مطلع بيت لذي الرمّة ، ونصّه في ديوان الشاعر ٥٥٩/١ :

ألا يا اسلمي يا دارميّ على البلى ولا زال منهلاً بجرعائك القَطْرُ

الجرعاءُ : الأرض الرمليّة ، والقطر المنهلّ : المطر المنسكب .

ذكر ابن جني في الخصائص ٢٧٨/٢ هذا البيت ، وقال في تخريج (يا) الداخلة على الفعل : « قد جُرِّدت من معنى النداء ، وخلصت تنبيهاً » . وانظر الإنصاف ١٠٠/١ ، وشرح المفصّل ١٤٠/٧ ، ومغني اللبيب ٢٦٨ .

(٣) من الذين أنكروا كون (حبَّذا) اسماً واحداً مركّباً أبو عليّ الفارسيّ . قال في المسائل المشكلة (البغداديات) ٢٠٥ : « لم تجد الاسم يبنى مع الفعل كما يبنى الحرف مع الاسم ، والاسم مع الاسم » . ولعلّه يعني بالأولى نحو : لا رجل ، وبالثانية نحو : خمسة عشر . وانظر الأصول ١٤٤/٢ .

أحدهما أنَّ (ذا) لَمَّا كان عبارةً عن المذكور أو المقرَّب من القلب كان جنساً ، ولفظ الجنس مفرد ، لم يغيِّره عن ذلك .

والثاني أنَّ المفرد هو الأصل[1] ، ويبقى هنا على لفظه ، لأنَّه صار كالمثل ، والأمثالُ لا تغيّر عن أوَّليَّتها .

ولم يضمر فاعل (حبَّ) لئلاَّ يبطل معنى الإشارة .

فصل

والنكرة تنصب بعده على التمييز ، وجاز الجمع بينهما ، لأنَّها ليست من لفظ الفاعل بخلاف باب (نعم)[2] . والاسم المخصوص بالتقريب[3] مرفوعٌ ، وفيه أربعة أوجه :

الأوَّل هو خبر ابتداء بمحذوف .

والثاني هو مبتدأ ، و (حبَّذا) خبره ، ولَمَّا كانت (ذا) تشبه الضمير كانت كالعائد على المبتدأ . ولا يجوز على هذا الوجه : زيدٌ حبَّذا كما جاز في (نعم) لجريان (حبَّذا) مجرى المثل وحروف المعاني .

والثالث أنَّه تبيين[4] للفاعل .

والرابع أنَّه بدلٌ لازم ، ومن جعل (حبَّذا) مركَّباً كان (زيد) خبره أو فاعله .

---

(١) شفع ابن يعيش أصالة الإفراد والتذكير بالخفَّة فقال ١٣٩/٧ : « وجعلوا ذلك الاسم مفرداً مذكَّراً ، إذ كان المفرد أخفَّ ، والمذكّر قبل المؤنَّث ، فهو كالأصل » .

(٢) قال ابن يعيش في نحو : (حبَّذا رجلاً زيدٌ) ١٤٢/٧ : « فُسِّر بالنكرة ، فقيل : حبَّذا رجلاً ، كما تقول : نعم رجلاً ، إلاَّ أنَّه في (حبَّذا) يجوز ألاَّ تأتي بالمفسّر ، وتقول : حبَّذا زيد ، ولا يجوز ذلك في (نعم) فلا تقول : نعم زيد » .

(٣) لعلَّه يريد بالتقريب التحبيب والمدح .

(٤) يريد أنَّه عطف بيان . جاء في شرح الكافية ٣١٨/٢ : « وقال بعضهم : المخصوص بعد حبَّذا عطف بيان لـ (ذا) » .

باب عسى

وهي فعل بدليل اتِّصال الضمائر بها وتاء التأنيث الساكنة نحو : عَسَيْتُ ، وعسوا ، وعسين ، وعستْ . ومعناها الإشفاق[1] والطمع في قرب الشيء ، كقولك : عسى زيد أن يقوم ، أي : أطمع في قرب قيامه . وهي فعل ماض ، لأنَّك تخبر بها عن طمع واقع في أمر مستقبل . ولا يكون منها مستقبل ولا اسم فاعل ، بل هي فعل[2] جامد . وإنَّما كانت كذلك لوجهين :

م ٣٧ أحدهما أنَّها أشبهت الحروف ، إذ كان لها معنى في غيرها ، وهو الدلالة على قرب / الفعل الواقع بعدها ، وحكم الفعل أن يدلّ على معنى في نفسه ، وشبهها بالحرف يوجب جمودها ، كما أنَّ الحرف جامد .

والثاني أنَّها تشبه (لعلّ) في الطمع والإشفاق ، فتلزم صيغة واحدةً كـ (لعلَّ)[3] .

---

(١) انظر كتاب سيبويه ٢٣٣/٤ .

(٢) من القائلين بحرفيَّة (عسى) ثعلب وابن السرَّاج . وحكى السيرافيّ عن سيبويه أنَّها تأتي حرفاً مثل (لعلَّ) إذا اتصل بها ضمير نصب . ونصّ ابن هشام على أنَّها فعل مطلقاً . انظر مغني اللبيب ١٦٢ .

(٣) الوجهان وجه واحد إلاَّ أنَّ العكبريّ خصَّص في الثاني ما عمَّم في الأوَّل . ومن النحاة من أنكر جمود (عسى) لشبهها بالحرف . جاء في شرح المفصَّل ١١٦/٧ : « معاني هذه الحروف مكتسبة ومستفادة من الأفعال . ألا ترى أنَّ (إلاَّ) في الاستثناء نائبةٌ عن (أستثني) ، والهمزة في الاستفهام نائبة عن (أستفهم) ، و (ما) النافية النائبة عن (أنفي) ، والشيء إنَّما يعطى حكماً بالشبه إذا أشبهه في معناه . وأمَّا إذا أشبهه في معنى هو له أو يساويه فيه ، فلا . ولو جاز أن يمنع التصرُّف (عسى) لأنَّها في معنى (لعلَّ) لجاز أن يمنع (أستثني) التصرف لمشاركة (إلاَّ) » .

فصل

إذا وقع الفعل الذي دلَّت عليه (عسى) بعد الاسم كان موضعه نصباً ، كقولك : عسى زيدٌ أن يقوم . وقال الكوفيُّون : موضعه رفع على أنَّه بدلٌ ممَّا قبله[1] .

والدليل على القول الأوَّل من وجهين :

أحدهما أن (زيداً) هنا فاعل (عسى) ، ومعناها : قارب زيدٌ ، فيقتضي مفعولاً ، وهو قولك : (أن يقوم)[2] .

والثاني أنَّ (عسى) دلَّت على معنى في قولك (أن يقوم) كما دلَّت (كان) على معنى في الخبر ، فوجب أن يكون منصوباً كخبر (كان) . يشهد له قول الشاعر :

٢٨ـ أكثَرْتَ في اللومِ ملحّاً دائماً لا تَلْحَني إنِّي عَسَيْتُ صائماً[3]

ومنه الْمَثَل (عسى الغوير أبْؤُسا)[4] . ولا يصحُّ أن يقدّر بـ (أن يكون أبؤساً) لما فيه من حذف الموصول وإبقاء صلته . ولا يصحُّ جعله بدلاً لثلاثة أوجه :

---

(١) جاء في مغني اللبيب ١٦٣ : « إنَّها فعل قاصر بمنزلة (قرب) . و (أنْ) والفعل بدلٌ اشتمال من فاعلها ، وهو مذهب الكوفيّين » . ذكر ذلك ابن هشام ثمَّ دحضه بعد ذلك ، فقال : « ويردُّه أنَّه حينئذٍ يكون بدلاً لازماً ، تتوقَّف عليه فائدة الكلام . وليس هذا شأن البدل » .

(٢) جاء في كتاب سيبويه ١٥٧/٣ : « وتقول : عسيت أن تفعل ، فـ (أن) ههنا بمنزلتها في قولك : قاربت أن تفعل » ، وانظر المقتضب ٦٨/٣ ، والمغني ١٦٣ .

(٣) هذا الشاهد من الرجز الذي لا يعرف قائله ، وربَّما نسب إلى رؤبة . ذكره ابن هشام في مغني اللبيب وروايته ثمَّ ١٦٤ : « لاتكثرن » ، وفي شرح ابن عقيل ٣٢٤/١ : « أكثرت في العذل . ورواه البغداديّ في الخزانة ٢١٧/٩ ـ ٢١٨ مرتين برواية المغني ورواية ابن عقيل . وقال فيه : « والشاهد في قوله (صائماً) ، فإنَّه اسم مفرد جيء به خبراً لـ (عسى) . والحقُّ خلافه ، وأنَّ (عسى) هنا فعل تامّ خبريّ ، لا فعل ناقص إنشائيّ . وعلى هذا فالمعنى : إنِّي رجوت أن أكون صائماً ، فـ (صائماً) خبر لـ (كان) ، و (أن والفعل) مفعول عسى » . وانظر شرح المفصَّل ١٤/٧ ، والأشمونيّ ٢٥٩/١ ، والعينيّ ١٦١/٢ .

(٤) قال أبو عبيد البكريّ في فصل المقال ٤٢٤ : « عسى الغوير أبؤسا : أصل هذا أنَّه كان غار فيه ناس ، =

أحدُها أنَّ البدل لا يلزم ذكره ، وهذا يلزم ذكره .

والثاني أنَّه في معنى المفعول والخبر الذي دلَّت عليه (عسى) ، وليس هذا حكم البدل .

والثالث أنَّه قد جاء الفعل الذي دلَّت عليه (عسى) وإبدال الفعل من الاسم لا يصحُّ .

فصل

وإنَّما كان خبر عسى فعلاً مستقبلاً ، لأنَّها تدلُّ على المقاربة ، والمقاربة في الماضي محالٌ ، لأنَّه قد وجد . ولم يكن اسماً إذ لا دلالة للاسم على الاستقبال . وإنَّما لزمت فيه (أنْ) لتمحّضه على الاستقبال . ولم يكن (السين) و (سوف) ، لأنَّهما يدلاَّن على نفس زمان الفعل ، والغرض هنا تقريبه ، فإنْ جاء شيء من ذلك فهو شاذٌّ[1] .

فصل

وإذا وقع (أن والفعل) قبل الاسم فموضعه رفع على أنَّه فاعل (عسى) ، ويكون معناها (قرب) ، ولا تقتضي مفعولاً ، أو يكون هذا الفاعل لما تضمَّنه من الحدث مغنياً عن الخبر[2] .

= فانهار عليهم ، وأتاهم فيه عدوٌّ ، فقتلوهم » . وجاء في المستقصى ١٦١/٢ : « عسى الغوير أبؤسا : تصغير الغار وجمع البأس . وانتصاب (أبؤساً) على أنَّه خبر عسى » . وانظر شرح المفصَّل ١١٩/٧ ، وسيبويه ٥١/١ ، ١٥٨/٣ ، والمقتضب ٧٠/٣ ، ٧٢ .

(١) في شرح الكافية ٣٠٥/٢ ـ ٣٠٦ تعليل يكمِّل تعليل اللباب جاء فيه : « وأمَّا التزامهم في خبر (عسى) كونه مضارعاً بـ (أن) ... فلأنَّ المضارع المقترن بـ (أن) للاستقبال خاصّة ، والطمع والإشفاق مختصَّان بالمستقبل ، فهو أليق بـ (عسى) من المصدر » .

(٢) جاء في شرح المفصَّل ١١٨/٧ : « والضرب الثاني أن تكتفيَ بالمرفوع من غير افتقار إلى منصوب وتكون =

فصل

وأمَّا (كاد) ففعل متصرِّف يدلُّ على شدَّة مقاربة الفعل[1] ، ومن ههنا لم يدخل خَبَرَها (أنْ) ليكون لفظه كلفظ فعل الحال . فإنْ جاءت فيه (أن) فهو شاذٌّ محمولٌ على (عسى) كما حملت عسى على (كاد)[2] . فإنْ تقدَّم الفعل كقوله تعالى : ﴿ من بعد ما كاد تزيغ[3] قلوب فريق منهم ﴾[4] كان فيها أربعة أوجه :

أحدُها أن يكون فيها ضمير الشأن ، والجملة بعدها مفسّرة .

والثاني أن تكون (تزيغ) حالاً مغنية عن الخبر .

= عسى بمعنى قرب إلاَّ أنَّ مرفوعها لا يكون إلاَّ (أن والفعل) نحو قوله تعالى : ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم ﴾ فـ (أن تكرهوا) بموضع رفع بأنه فاعل ، ووقعت الكفاية به لتضمُّنه معنى الحدث الذي كان في الخبر » .

(١) جاء في شرح المفصَّل ١١٩/٧ : « لا تقوله إلاَّ لمن هو على حدّ الفعل كالداخل منه ، لازمان بينه وبين دخوله فيه ، قال الله تعالى : ﴿ يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار ﴾ . ومن كلام العرب : كاد النعام يطير » .

(٢) يعني بجعل عسى على كاد تجرد خبر عسى من (أن) . جاء في شرح المفصَّل ١٢١/٧ : « وقد شبه (عسى) بـ (كاد) من قال :

عسى الكربُ الذي أمسيت فيه ... يكون وراءه فرج قريبُ »

(٣) للفعل (تزيغ) قراءاتان ، كلتاهما صحيحة : الأولى بالتاء ، وهي الواردة هنا ، والثانية بالياء وهي المرسومة في المصحف .

(٤) ﴿ لقد تاب الله على النبيِّ والمهاجرين والأنصار الذين اتَّبعوه في ساعة العُسْرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ، ثمَّ تابَ عليهم ، إنَّه بهم رؤوف رحيم ﴾ [سورة التوبة : ١١٧] .
جاء في روح المعاني للآلوسي : « (يزيغ) قراءة حمزة وحفص والأعمش . وأمَّا على قراءة (تزيغ) بالتاء الفوقانية ، وهي قراءة الباقين ، فيحتمل أن يكون (قلوب) اسم كاد ، وتزيغ خبرها » . وجاء في كتاب سيبويه ٧١/١ : « وقال بعضهم : (كان أنت خير منه) كأنه قال : إنَّه أنت خير منه ، ومثله : ﴿ كاد تزيغ قلوب فريق منهم ﴾ . وجاز هذا التفسير ، لأنَّ معناه : كادت قلوب فريق منهم تزيغ » .

والثالث أن تكون (تزيغ) في نيَّة التأخير .

والرابع أن يكـون فـاعـل (كاد) ضميراً لقبيـل ، أي : كاد القبيـل ، وأضمر ليقـوم ما يدلّ عليه ، وهذا قول أبي الحسن .

فصل

إذا كانت (كاد) مثبتة في اللفظ فالفعل غير واقع في الحقيقة ، كقولك : كاد زيدٌ يقوم ، أي : قارب ذاك ، ولم يقمْ . وإن كانت منفية فهو واقع في الحقيقـة ، كقولـك : لم يكد يقوم ، لأنَّ المعنى قارب ترك القيام[1] .

فأمَّا قوله تعالى : ﴿ لم يكد يراها ﴾[2] فقد اضطربت فيه الأقوال .

فقال بعضهم : التقدير : لم يرها ، ولم يكد . وهذا خطأ ، لأنَّ قوله : (لم يكـد) إن كانت على بابها نقض الثـاني الأوَّل ، لأنَّـه نفى الرؤيـة ، ثمَّ أثبتهـا[3] ، وإن لم تكن على بابها ، فلا حاجة إلى تقدير الفعل الأوَّل .

وقال الآخرون : إنَّه رآها بعد اليأس من ذلك[4] ، وهذا أشبه بالمعنى واللفظ .

---

(١) سلك أبو العلاء المعري هذه الفائدة في لغز ، ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر ٦٥١/٢ وهو :

إذا استعملت في صورة الجحـد أثبتت ... وإن أثبتت قـامت مقـام جحـود

وأجاب عنه الشيخ ابن مالك فقال :

نعمْ هي كاد المرء أن يرد الحمى ... فتـأتي لإثبـات بنفي ورود

وابن الوردي فقال :

إذا قلت مـا كادوا يرون فقـد رأوا ... ولكنـه من بعـد عسر جهيـد

(٢) ﴿ ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾ سورة النور : ٤٠ .

(٣) قال أبو البقاء في إملاء ما منَّ به الرحمن ١٥٧/٢ : « وأكثر المفسِّرين على أنَّ المعنى أنَّه لا يرى يده ، فعلى هذا في التقدير ثلاثة أوجه : أحدها أنَّ التقدير لم يرها ولم يكـد .. والثـاني أنَّ (كاد) زائـدة ، وهو بعيـد ، والثـالث أنّ (كاد) أخرجت ههنـا على معنى (قـارب) ، والمعنى لم يقـارب رؤيتهـا ، وإذ لم يقاربها باعدها » .

(٤) نسب الآلوسيّ هذا القول إلى الفرَّاء والمبرِّد . انظر روح المعاني سورة النُّور ٤٠ .

باب التَّعجُّب

التعجُّب هو الدهش من الشيء الخارج عن نظائره المجهول سببه . وقد قيل : إذا ظهر السبب بطل العجب . واللفظ الموضوع له بحقِّ الأصل : (ما أفعله !) فأمَّا (أَفْعِلْ به !) فمعدولٌ به عن أصله على ما سنبيِّنه .

فصل

و (ما) في التعجُّب[1] نكرة غير موصولة مبتدأ ، و (أَحْسَنَ) خبرها[2] ، وقال أبو الحسن : هي بمعنى الذي ، و (أحسن) صلتها ، والخبر محذوف .

والدليل على الأوَّل من وجهين :

أحدُهما أنَّ التعجُّب من مواضع الإبهام ، فـ (الذي) فيها إيضاح بصلتها .

والثاني أنَّ تقدير الخبر هنا لا فائدة فيه ، إذ تقديره : الذي أحسن زيداً شيء وهذا لا يستفيد منه السامع فائدة .

وإنَّما جاز الابتداء بهذه النكرة ، لأنَّ الغرض منه التعجُّب لا الإخبار المحض[3] . وإنَّما عُدل عن (شيء) إلى (ما) ، لأنَّ (ما) أشدُّ إبهاماً ، إذ كانت لا تثنَّى ،

---

(١) في نحو : ما أحسن زيداً !

(٢) رجَّح ابن هشام في مغني اللبيب هذا الوجه وقال ٣٢٩ : « جزم بذلك جميع البصريِّين إلا الأخفش ، فجوَّزه ، وجوَّز أن تكون معرفة موصولة . والجملة بعدها صلة لا محلَّ لها ، وأن تكون نكرة موصوفة ، والجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها . وعليها فخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره شيء عظيم ونحوه » .

(٣) ذهب ابن يعيش ١٤٦/٧ إلى أنَّه في تقدير النفي والحصر لهذا جاز الابتداء بـ (ما) وهي نكرة . فقال : « وإنَّما جاز الابتداء هنا ، لأنَّه في تقدير النفي ، وذلك أنَّ المعنى في قولك : ما أحسن زيداً !! شيء جعله حسناً ، والمراد ما جعله حسناً إلاَّ شيء ، كما قالوا : شرٌّ أهرَّ ذا ناب ، أي : ما أهرَّه إلاَّ شرٌّ » .

ولا تُجمع ، ولا تقع للتحقير ، ولأنَّها يؤكَّد بها إبهام (شيء) فيقال : ما أخذت منه شيئاً ما . فإنَّها تثنَّى وتجمع ، وتُذْكَرُ للتحقير ، كقولك : عندي شُيَيءٌ ، أي : حقير .

ولم يستعملوا في التعجب (مَنْ) بمن يعقل ، ولا (أيّاً) ، لأنَّها كشيء فيما ذكرنا .

فصل

فأمَّا صيغة (أفعل) في التعجُّب ففعل لثلاثة أوجه :

أحدُها إلحاق نون الوقاية بها في قولك : ما أحسنني ! فهو كقولك : أكرمني ، وليس الأسماء كذلك ، ولا عبرة بما جاز في الشعر . من ذلك قوله :

٢٩ـ ..... وليس حاملني إلاَّ ابن حمَّال[1]

لشذوذه والاضطرار إليه .

والثاني أنَّ (أفعل) هذه تنصب المتعجَّب منه على أنَّه مفعول به ، ولا تجوز إضافته إليه على الفتح أبداً ، ولو كان اسماً لأعرب[2] .

---

(١) الشاهد عجز بيت لم أقف على قائله ، وصدره الوارد في حاشية الإنصاف ١٢٩/١ :
(ألا فتًى من بني ذبيان يحملُني) . قال أبو البركات : « فأمَّا هذا البيت فمن الشاذِّ الذي لا يلتفت إليه ، ولا يقاس عليه » . وجاء في شرح الكافية ٢٨٣/١ : « وحكى بعضهم جواز ضاربُنك وضاربني في الشعر ، وأنشد : (وليس حاملني إلاَّ ابن حمال) . وقيل : بل النون للوقاية تشبيهاً بيحملني ، وإنْ كان شاذّاً . وقيل : الرواية : (يحملني) لا حاملني » .

(٢) ذكر العكبريّ في بداية هذا الفصل أنَّ (أفعل) في التعجُّب فعل لثلاثة أوجه . ثم ذكر وجهين ، ولم نجد الثالث . وهذا هو الوجه الثالث منقولاً من الإنصاف ١٣٦/١ : « ومنهم من تمسَّك بأن قال : الدليل على أنَّه فعل ماض أنَّا وجدناه مفتوح الآخر ، ولولا أنَّه فعل ماض لم يكن لبنائه على الفتح وجه ، لأنَّه لو كان اسماً لارتفع ، لكونه خبراً لـ (ما) على كلا المذهبَيْنِ . فلمَّا لزم الفتح آخره دلَّ على أنَّه فعل ماض » .

وقال بعض الكوفيّين : هو اسم ، لأنّه يصغّر ، ولا تلحقه الضمائر ، ولا تاء التأنيث ، وتصحّ فيه الواو والياء ، كقولك : ماأخوفني ، وما أسيرني ! وليس كذلك الفعل[1] .

والجواب أنّ التصغير جاز في هذا الفعل لثلاثة أوجه :

أحدها أنّه نائب عن تصغير المصدر ، كما أنّ الإضافة إلى الفعل في اللفظ ، وهي في التقدير إلى مصدره .

والثاني أنّ هذا الفعل أشبه الاسم في جموده .

والثالث أنّ لفظة (أفعل) هنا مثل لفظة (هو أفعل منك) وللشبه اللفظيّ[2] أثرٌ كما في باب مالا ينصرف .

وأمّا خلوّه عن الضمير فإنّما كان كذلك لأنّ فيه ضمير (ما) ، وهي مفردة بكلّ حال . وكذلك امتناع تاء التأنيث لأنّ (ما) مذكّر . وأمّا الواو والياء فلا حجّة فيها ، فإنّ من الأفعال ماهو كذلك ، كقوله تعالى : ﴿ واستحوذ عليهم

---

(١) في الإنصاف حجّتان أخريان للكوفيّين . جاء فيه ١٢٦/١ : « الدليل على أنّه اسم أنّه جامدٌ ، لا يتصرّف ، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرّف ، لأنّ التصرّف من خصائص الأفعال » . وجاء فيه ١٢٨/١ : « والذي يدلّ على أنّه ليس بفعل ، وأنّه ليس التقدير فيه : شيء أحسن زيداً قولهم : ماأعظم الله !! ولو كان التقدير فيما زعمتم لوجب أن يكون التقدير : شيء أعظم الله . والله تعالى عظيم ، لا بجعل جاعل » .

(٢) الحقّ أنّ الشبه لفظيّ ومعنويّ . جاء في الإنصاف ١٤١/١ : « إنّما دخله التصغير حملاً على باب (أفعل) الذي للمفاضلة ، لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة . ألا ترى أنّك تقول : ماأحسن زيداً !! لمن بلغ الغاية في الحسن ، كما تقول : زيدٌ أحسن القوم ، فتجمع بينه وبينهم في أصل الحسن ، وتفضّله عليهم . فلوجود هذه المشابهة بينهما جاز : ماأحيسن زيداً ، وما أميلح غزلانا !! » .

الشيطان ﴾[1] ، ولأنَّ هذا الفعل أشبه الاسم ، وأشبه لفظُه (أفعل منك) ، فأجري عليه في الصحّة[2] حكمها .

فصل

ولا يكون التعجُّب إلاَّ من وصف موجود في حال التعجُّب منه ، ولذلك كانت الصيغة الدالَّة عليه صيغة الماضي ، لأنَّ فعل الحال لا يتكامل حتَّى ينتهي ، والمستقبل معدوم . فأمَّا قولهم : ما أطول ما يخرج هذا الغلام !! فجاز لأنَّ أمارات طوله في المستقبل موجودةٌ في الحال .

فصل

الأصل في فعل التعجُّب أن يكون من أفعال الغرائز ، لأنَّها هي التي تخفى ، فإذا زادت تُعجِّب منها لخفاء سببها . وأمَّا قولُهم : ما أضرب زيداً لعمرو ، فإنَّما تُعجِّب منه لتكرُّره وخفاء سبب ذلك ، حتَّى صار كالغريزيّ .

فصل

ولا يبنى فعل التعجُّب إلاَّ من الثلاثيّ ، لأنَّ الغرض منه أن يصير ما كان فاعلاً

---

(١) ﴿ استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله . أولئك حزب الشيطان ألا إنَّ حزب الشيطان هم الخاسرون ﴾ [سورة المجادلة : ١٩] .

(٢) من الأفعال التي صحَّت فيها العينُ المعتلَّةُ : « أغْيلت المرأة ، وأغْيمت السماء ، واستنوق الجمل » ، انظر الإنصاف ١٤٤/١ . وابن جني يرى أنَّ صحَّة استحوذ وأمثاله منبهة على الأصل . يقول في الخصائص ٣٩٤/١ : « ومن ذلك امتناعُهم من استعمال (استحوذ) معتلاً ، وإن كان القياس داعياً إلى ذلك ومؤذناً به ، لكن عارض فيهم إجماعهم على إخراجه مصحّحاً ليكون دليلاً على أصول ما غيّر من نحوه ، كاستقام واستعان » .

مفعولاً[1] ، كقولك : حَسُن زيدٌ ، وتبني[2] منه : أحسن زيداً كقولك : فرح زيد ، وأفرحت زيداً . ولهذا ينتقل عن اللزوم إلى التعدّي . ولا يُعدَّى بالهمزة إلاَّ الثلاثيّ . فأمَّا الرباعيّ فلا يعدَّى بها ، فلا تقول في (دحرج) : (أَدحْرَجْته) . والعلّة في ذلك أنَّ الهمزة لَمَّا أحدثت معنى التعدّي صارت كحرف من الفعل أصليّ ، وليس في الأفعال ما هو على خمسة أحرف أصول ، لما في ذلك من الثقل ، وكثرة أمثلة الفعل ، ولهذا لم يكن في الرباعي / حرف إلحاق ، وكان في الثلاثيّ مثل (جَلْبَب) . م٣٩

فأمَّا قولهم : ما أعطاه للمال ، وأولاه للخير ، وأفقره إلى كذا[3] !! وما أشبهه فإنَّه على أربعة أحرف غير همزة التعدّي ، إلاَّ أنَّ حرفاً منها زائد كالهمزة في (أعطى وأولى) فحذفوها ، فبقي (عطى) و (ولى) ولهما معنى . فلَمَّا أرادوا التعجُّب حذفوا الهمزة التي كانت قبل ذلك ، وجعلوا همزة التعجُّب عوضاً عنها . وأمَّا (أفقر) فلا يستعمل منه (فقر) ولكن (افتقر) إلاَّ أنَّ الأصل يُستعمل ، لأنَّه قد جاء الفاعل منه (فقير) فهو مثل (ظرف) و (ظريف) . فلَمَّا تعجَّبوا منه أخرجوه على الأصل[4] .

---

(١) تعبير ابن الخشّاب في المرتجل ١٤٩ أوضح ، فقد قال : « ولا يبنى فعل التعجُّب إلاَّ من الثلاثيّ من الأفعال ، بعد أن يقدّر أنَّه قد ردَّ إلى (فَعُل) على أيّ مثال كان ، لأنَّ (فَعُلَ) فعل غريزة كـ (كرم) و (ظرف) . ثمَّ تلحقه همزة النقل ، فيصير متعدّياً إلى المفعول به ، وهو المتعجَّب منه ، بعد أن كان لازماً » .

(٢) في م : وتبني .

(٣) ذكر ابن يعيش ١٤٤/٧ أنَّ الأخفش أجاز التعجُّب بكلّ ثلاثي دخلته الزوائد كاستفعل وانفعل ، لأنَّ أصله ثلاثة أحرف . ثم قال : « وتابعه أبو العباس المبرِّد على ذلك وأجازه » . وجاء في المقتضب ١٨٠/٤ : « واعلم أنَّ ما جاوز الثلاثة بغير زيادة لم يجز أن يقال فيه ما أفعله !! وذلك لأنَّك إذا قلت : دحرج واحرنجم وما أشبه ذلك من الأفعال من غير هذا الجنس قلت : ما أشدّ دحرجته ، وما أشدّ احرنجامه !! لأنَّك لو أدخلت على هذا الهمزة لخرج من بناء الأفعال ، ولا يجوز الحذف » .

(٤) انظر المرتجل ١٥٠ .

فصل

وإنَّما لم يُتَعَجَّب من الألوان ، لأنَّ الأصل فيها أن تكون على أكثر من ثلاثة أحرف ، نحو (ابيضَّ) و (احمرَّ) . ومثل ذلك لا يُعدَّى بالهمزة .

وقال الكوفيُّون : يجوز في البياض والسواد ، لأنَّهما أصلا الألوان ، وقد جاء في الشعر (أبيضُهم) و (أبيضُ من كذا) و (أسودُ من كذا)[1] ، وهذا مذهب ضعيف لما تقدَّم . وجَعْلُ البياض والسواد أصلين دعوى لا دليل عليها ، ولو صحَّت لم يستقم قولهم فيها . وما جاء في الشعر فهو إمَّا شاذّ ، أو يكون (منه) التي بعده صفةً له ، أو يكون (أفعل) لا يراد به المبالغة[2] .

فصل

ولا يُبنى فعل التعجُّب من العيوب الظاهرة كالْحَوَل والعَوَر لوجهين :

أحدُهما أنَّ فعل هذه العيوب في الأصل زائد على ثلاثة أحرف ، نحو (احولَّ) و (اعورَّ) ، فلا يصحُّ زيادة همزة التعجُّب عليه ، وما جاء منه على ثلاثة أحرف فمعدول به عن أصله ، ولهذا يصحُّ فيه الواو ، نحو (حول) تنبيهاً على أنَّه في حكم (احولَّ) . وما جاء منه ثلاثيّاً لا غير ، نحو (عمي) فمحمول على الباقي .

---

(١) أراد نحو قول الشاعر :

إذا الرجالُ شَتَوْا واشتدَّ أكْلُهمُ ... فأنت أبيضهم سربالَ طبّاخِ

وكأنّ الكوفيّين حملوا التعجب التفضيل . انظر الإنصاف ١٤٩/١ .

(٢) أي لا يراد التفضيل والتعجب بل الصفة للشبهة . جاء في الإنصاف ١٥٢/١ : « والوجه الثاني أن يكون قوله : (فأنت أبيضهم) أفعل الذي مؤنَّثه فعلاء ، كقولهم أبيض وبيضاء » وانظر مسألة (التعجب من الألوان) في التبيين ٢٩٢ ـ ٢٩٤ .

والوجه الثاني أنَّ العيوب الظاهرة كالخَلَق الثابتة ، كاليد والرجل ، وكما لا يبنى من هذه الأعضاء فعل التعجُّب ، كذلك العيوب الظاهرة[1] .

أمَّا العيوب الباطنة ، كعمى القلب والحماقة ، فيبنى منها فعل التعجُّب ، نحو : ماأعمى قلبه ! وما أحمره ! تريد البلادة ، وكذلك ماأسوده ! تريد السيادة .

فصل

ولا يجوز العطف على فاعل فعل التعجُّب لاستحالة المعنى ، ولا البدل منه ، لأنَّ ذلك يوضِّحه ، ومبناه على الإبهام . ولا يجوز أن يكون المفعول هنا نكرة غير موصوفة كقولك : ماأحسن زيداً ! لأنَّه غير مفيد . ولا يجوز الفصل بين فعل التعجُّب ومفعوله إلاَّ بالظرف[2] ، لأنَّه بجموده أشبه (إنَّ) .

فصل

وأمَّا (أفْعِلْ به) في التعجُّب فلفظه لفظ الأمر[3] ، ومعناه الخبر كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لهُ الرَّحمنُ مدّاً ﴾[4] ، معناه : فَلَيَمُدَّنَّ له الرحمن .

---

(١) نسب صاحب المرتجل هذا القول إلى الخليل ، ثمَّ قال ١٤٩ : « فكما لا تقول إذا تعجَّبت من اليد : ماأيداه ! ومن الرجُل : ماأرجله ! كذلك لا تقول من العمى : ماأعماه ؟ ومن الْصَّمَم : ماأصمَّه ! » . وانظر المقتضب ١٨٢/٤ .

(٢) أي تقول : ماأجمل اليوم زيداً ! وما أحسن في الدار بكراً ! ومن المجيزين الجرميّ ، ومن المانعين المبرِّد . جاء في شرح المفصَّل ١٥٠/٧ : « ذهب جماعة من النحويِّين المتقدِّمين وغيرهم كالأخفش والمبرِّد إلى منع ذلك ، واحتجُّوا بأن التعجُّب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة .

(٣) ربَّما جاز الاستدلال على ذلك بقول سيبويه ٩٧/٤ : « والمعنى في : ماأفعله ، وأفعل به ، وأفعل منه واحد » .

(٤) ﴿ قل من كان في الضَّلالة فليمدد له الرَّحمن مدّاً ﴾ [سورة مريم : ٧٥] .

وحكي عن الزجَّاج أنَّه أمر حقيقة ، والتقدير : أحسنْ يا حُسْنُ بزيد ، أي : دُمْ به[1] . وهذا ضعيف لثلاثة أوجه :

أحدُها أنَّ الأمر طلب إيقاع الفعل ، والتعجُّب لا يكون إلاَّ من أمرٍ قد وُجد .

والثاني أنَّه يصحُّ أن يقال في جواب هذا الكلام : صدقت أو كذبت ، وليس كذلك حقيقة الأمر .

والثالث أنَّ لفظه واحد[2] ، يكون في التثنية والجمع والمذكَّر والمؤنَّث ، كقولك : يا زيدان أحسن بعمرو ! وكذلك بقية الأمثلة .

وعلى هذا الخلاف تترتَّب مسألة ، وهي أنَّ موضع الجار والمجرور رَفْعٌ بأنه فاعل ، والتقدير : أحْسَنَ زيدٌ ، أي : صار ذا حُسْن[3] ، ومثله : ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾[5] ، إلاَّ أن الباء لا يجوز حذفها في التعجُّب لئلاَّ يبطل معنى التعجُّب ، ويجوز حذفها في ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾[4] .

وعلى قول الزجَّاج (بزيد) في موضع نصب[5] .

---

(١) ذكر ابن يعيش رأي الزجَّاج ١٤٨/٧ ، وفحواه : « أن يقال : إنَّه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً , ، في نحو قولك : أكرم بزيد ! وجاء في الأشباه والنظائر ٣٨٠/٢ : « ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ معناه أمرٌ كلفظه » وممَّن يرون رأيهم الزمخشريّ وابن كيْسان وابن خروف . انظر أوضح المسالك ٢٧٤/٢ .

(٢) في م : واحداً .

(٣) أنكر السيوطيّ في الأشباه والنظائر ٢٢٢/٢ أن يكون ذلك قياساً مطَّرداً ، فقال : « قول البصريِّين في (أحسنْ بزيد) يلزم منه شذوذ من أوجه : أحدها استعمال (أفْعَل) للصيرورة قياساً ، وليس بقياس . وإنَّما قلنا ذلك لأنَّ عندهم أن (أفعِلْ) أصله أفْعَلَ ، بمعنى صار ذا » .

(٤) ﴿ ويقول الذين كفروا لست مرسلاً قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ﴾ [سورة الرَّعد : ٤٣] .

(٥) (بزيد) من نحو قولك : أكرِمْ بزيد ! في موضع نصب لأنه مفعول به ، إذ التقدير عند الزجَّاج أكرمْ زيداً ، وعند من يخالفونه : كرُمَ زيدٌ .

فصل

وتـزاد (كان) في التعجُّب نحـو : مـا كان أحسن زيـداً ! ولا فـاعـل لهـا عنـد أبي عليّ[1] ، وإنَّما دخلت تدلُّ على المضيّ . وقال السيرافيّ[2] : فـاعلهـا مصـدرهـا[3] ، وقـال الزجَّاجيّ[4] : فاعلها ضمير (ما) ، وهذا ضعيف لوجهين :

أحدهما أنَّها لو كانت كذلك لكانت هي خبر (ما) لا يكون هنا[5] إلاَّ (أفعل) .

والثاني أنَّها إنْ كانت التامَّـة لم تستقم لفسـاد المعنى ، وإنْ كانت النـاقصـة لم تستقم أيضاً ، / لأنَّ خبرها إذا كان فعلاً مـاضيـاً قُدِّرتْ معـه (قَـدْ) ، وتقـديرُ (قَـدْ) هنـا فاسد ، لأنَّه يصير محض خبر . م٤٠

---

(١) ورد في شرح الكافية ٢٩٤/٢ : « ومذهب أبي عليّ أنَّه لا فاعل لها على ما اخترنا » .

(٢) سفَّه الرضيّ في شرح الكافية رأي السيرافيّ ، فقال ٢٩٤/٢ : « وقـد ذكر السيرافيّ أنَّ فـاعلهـا مصـدرهـا ، أي : كان الكون ، وهو هَوَسٌ ، إذ لا معنى لقولك : ثبت الثبوت » .

(٣) نسب ابن يعيش هذا الرأي إلى السيرافيّ ، ثم استبعـده ، فقـال في شرح المفصَّل ١٥٠/٧ : « وكان السيرافيّ يذهب إلى جواز أن تكون (كان) ههنا غير زائدة (أي ناقصة) وتكون خبر (مـا) ، وفيهـا ضميرٌ من (ما) و (أحسن زيداً) خبر كان . وقد حكاه الزجَّاجيّ ، وفيه بعد » .

(٤) الزجَّاجيّ : هو أبو القاسم عبـد الرحمن بن إسحـاق [ت : ٣٣٧ هـ] مولـده نهـاونـد ، ومنشؤه بغـداد ، وموطنـه دمشـق . كان من شيـوخ العربيـة في عصره ، ولـه مصنفـات كثيرة في اللغـة والنحـو . إشـارة التعيين في مراتب النحاة واللغويِّين ١٨٠ ، البغية ٧٧/٢ .

(٥) في م : ها إلاّ .

باب
إنَّ وأخواتها

إنَّما دخلت (إنَّ) على الكلام للتوكيد عوضاً عن تكرير الجملة ، وفي ذلك اختصار تامٌّ مع حصول الغرض من التوكيد . فإنْ دخلت (اللام) في خبرها كان آكد ، وصارت (إنَّ واللام) عوضاً من تكرير الجملة ثلاث مرَّات . وهكذا (أنَّ) المفتوحة ، إذْ لولا إرادة التوكيد لكنت تقول مكان قولك : بلغني أنَّ زيداً منطلق ، بلغني انطلاق زيد[1] .

فصل

والأصل في (كأنَّ زيداً الأسدُ) : أنَّ زيداً كالأسد ، ثمَّ قدَّموا (الكاف)[2] فأدخلوها على (أنَّ) ليبتدئوا بالمشبَّه ، وهو أوْلى من أن يبتدئوا بما لفظه لفظ التحقيق ، ثم يعود التشبيه إليه بعد ذلك . ولَمَّا كانت كاف الجرّ تفتح لها (أنَّ) كما تفتح بعد غيرها من حروف الجرّ فُتحت ههنا ، وإن كانت قد ركِّبت معها ، وجعلتا كحرف واحد تنبيهاً على الأصل الذي ذكرتُ ، إلاَّ أنَّها تفارق الكاف الجارَّة في شيئين :

أحدهما أنَّها غير معلَّقة[3] بفعل ، فلا موضع لها ، ولما بعدها إذن[4] .

---

(١) بسط ابن يعيش القول في هذه المسألة بسطاً وافياً في شرح المفصَّل ٥٩/٨ .

(٢) ذكر ابن هشام في مغني اللبيب أنَّ (كأنَّ) قد تكون مركَّبة ، ثم رجَّح الرأي الآخر ، فقال ٢٠٨ ـ ٢٠٩ : « (كأنَّ) حرف مركَّب عند أكثرهم ، حتى ادَّعى ابن هشام وابن الخبَّاز الإجماع عليه ، وليس كذلك » .

(٣) جاء في مغني اللبيب ٢٠٩ : « إن كاف التشبيه لا تتعلَّق دائماً » . وهذا القول منسوب إلى الأخفش .

(٤) الزجَّاج يجعل الكاف اسماً ، وهي ـ عنده ـ مبتدأ بمعنى مثل ، خبره محذوف ، والتقدير كما جاء في مغني اللبيب ٢٠٩ في نحو : كأنَّ زيداً أخوك ، هو « مثلُ أخوَةِ زَيْدٍ إيَّاك كائنٌ » .

والثاني أنَّ مابعد الكاف ليس بمجرور الموضع كما يكون بعد اللام في قولك : لأنَّ زيداً منطلق ، ولأنَّها لَمَّا ركِّبت ، وصار المهمّ معنى التشبيه في الخبر صارت قائمة بنفسها[1] .

فصل

و (لكنَّ) مفردة ، وقال الكوفيُّون : هي مركَّبة من (لا) و (إن) ، و (الكاف) زائدة ، و (الهمزة) محذوفة . وهذا ضعيف جدّاً ، لأنَّ التركيب خلاف الأصل[2] ، ثمَّ هو في الحروف أبعد ، ثمَّ إنَّ فيه أمرين آخرين يزيدانه بعداً ، وهما زيادة الكاف في وسط الكلمة ، [وحذف الهمزة][3] ، وحذفُ الهمزة في مثل هذا يحتاج إلى دليل قطعيّ .

فإنْ قالوا : معنى النفي والتأكيد باقٍ ، لأنَّك إذا قلت : قام زيدٌ لكنَّ جعفراً منطلق ، حصل معنى التأكيد والنفي ، قيل : هذا خطأ ، لأنَّ (لا) النافية لا يبطل نفيها بدخول (إنَّ) على مابعدها كقولك : قام زيد لا إن جعفراً قائم ، فهو كقولك : لاجعفر قائم في المعنى ، و (لكنَّ) تثبت مابعدها لا تنفيه ، فلم يصحّ ماقالوا .

فصل

واللام الأولى في (لعلَّ) أصل في أقوى القولين[4] ، لأن الزيادة تصرّف ،

(١) استبعد ابن هشام أن تكون (كأنَّ) مركَّبة ، فأراح نفسه مما أدّى إليه تركيبها من تحليل وتقدير ، وقال في مغني اللبيب ٢٠٩ : « والمخلص عندي من الإشكال أنْ يُدّعى أنَّها بسيطة » .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصّل ٧٩/٨ : « وذهب الكوفيُّون إلى أنَّها مركَّبة ... وهو قول حسن » .

(٣) مابين المعقوفتين زيادة على الأصل .

و (الكاف) ، وهو قول حسن ، لندرة البناء وعدم النظير ، ويؤيِّده دخول (اللام) في خبر (أنَّ) على مذهبهم ، ومنه : ولكنَّني من حُبِّها لعميد » .

(٤) جاء في الإنصاف ٢١٨/١ ـ ٢١٩ : « ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ اللام الأولى في (لعلَّ) أصلية ، وذهب البصريُّون إلى أنها زائدة » .

والحروف بعيدة منه ، ولأنَّ الحرف وضع اختصاراً ، والزيادة عليه تنافي ذلك[1] .

وأمَّا مجيئها بغير لام فلغة فيها ، أو حذف حرف أصليّ ، والحذف من جنس الاختصار ، فهو أولى من الزيادة .

وفي (لعلَّ) لغات ، وهي : لعلَّ ، وعلَّ ، وعنَّ ، ولعَنَّ ، ورعنَّ ، ولغنَّ . والمشهور الأوليان ، وأكثر العرب تنصب بها ، ومنهم مَنْ جَرَّ بِها ، وهو قليل[2] .

فصل

وإنَّما عملت هذه الحروف لاختصاصها بضرب من الكلام ، واختصاص الشيء بالشيء دليلٌ على قوَّة تأثيره فيه . فإذا أثَّر في المعنى أثَّر في اللفظ ، ليكون اللفظ على حسب المعنى[3] .

فأمَّا (لام التعريف) فلا تعمل مع اختصاصها ، لأنَّها صارت كجزء من الاسم ، لأنَّها تعيِّن الْمُسمَّى كما تعيِّنه الأوصاف . ولهذا يجوز أن يتوالى بيتان آخِرُ أحدِهما معرفةٌ ، وآخِر الآخَر اسم مثل الأوَّل نكرة ، ولا يُعدُّ إيطاءً .

---

(١) من حجج الكوفيِّين « أنَّ حروف الزيادة إنَّما تختصُّ بالأسماء والأفعال . فأمَّا الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة ... والذي يدلُّ على ذلك أيضاً أنَّ اللام خاصَّة لا تكاد تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلاَّ شاذّاً ، نحو : زيدل وعبدل وفحجل في كلمات معدودة » . انظر تفصيل الخلاف في الإنصاف ٢١٨/١ ـ ٢٢٧ .

(٢) قال ابن هشام في مغني اللبيب ٣١٧ : « (لعلَّ) حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر . قال بعض أصحاب الفرَّاء : وقد ينصبهما . وزعم يونس أنَّ ذلك لغة لبعض العرب ، وحكى (لعلَّ أباك منطلقاً) وتأويله عندنا على إضمار (يوجد) ، وعند الكسائيّ على إضمار (يكون) . وقد مرَّ أن عقيلاً يخفضون بها المبتدأ ، كقوله : لعلَّ أبي المغوار منك قريب » .

(٣) ذهب ابن جني إلى أنَّ هذه الحروف عملت لمشابهتها الفعل . قال في الخصائص ٢٧٥/٢ ـ ٢٧٦ وهو يتحدَّث عن (ليت) و (كأنَّ) : « إنَّ كل واحدة منهما فيها معنى الفعل من التمنِّي والتشبيه ، وأيضاً ، =

وأمَّا (السين) و (سوف) فلم يعملا لأنَّهما كجزء من الفعل ، إذْ كان الفعل دالاً على الزمان ، وهما تخصِّصانه حتَّى يدلَّ على ما وضع له ، وهما مع الفعل بمنزلة فعل موضوع دالّ على الزمان المستقبل من غير اشتراك .

وأمَّا (قد) فتدخل على الماضي والمستقبل ، ثمَّ إنَّها تقرِّب الماضي من الحال ، وهذا تأثير في زمان الفعل[1] ، فصارت كالسين . والأفعال إنَّما عملت لاختصاصها وهذه الحروف مشبَّهةٌ بها . /

فصل

وإنَّما عملت الرفع والنصب لأنَّها شابهت الأفعال في اختصاصها بالأسماء في دخولها على الضمائر نحو (إنَّك) و (إنَّه) . وفي أنَّ معانيها معاني الأفعال من التوكيد والتشبيه وغير ذلك ، وفي أنَّها على ثلاثة أحرف مفتوحة الآخر ، ومن حيث رفع الفعل ونصب فيما يقتضيه ، فكذلك هذه الحروف[2] .

فصل

وقدِّم منصوبها[3] على مرفوعها لثلاثة أوجه :

= فكلّ واحدة منهما رافعة ناصبة كالفعل القوي المتعدي ، وكل واحدة منهما متجاوزة عدد الاثنين ، فأشبهت بزيادة عدّتها الفعل . وليس كذلك ما كان على حرف ، ولا ما كان على حرفين » .

(١) جاء في شرح المفصَّل ١٤٧/٨ : « ولذلك قال المؤذِّن : قد قامت الصلاة ، أي : قد حان وقتها في هذا الزمان » .

(٢) ورد في أسرار العربيَّة ١٤٨ وجه آخر من وجوه الشبه وهو « أنَّها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو : إنني ، وكأنَّني ، ولكنني » ، وانظر الخصائص ٢٧٥/٢ ـ ٢٧٦ .

(٣) علل أبو البركات في أسرار العربيَّة ١٤٩ تقديم المنصوب بوجهين :
« أحدهما أن هذه الحروف تشبه الفعل لفظاً ومعنى . فلو قدم المرفوع على المنصوب لم يعلم هل هي حروف أو أفعال ... والوجه الثاني أنَّ هذه الحروف لَمَّا أشبهت الفعل الحقيقيّ لفظاً ومعنى حملت عليه في العمل ، فكانت فرعاً عليه في العمل ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فألزموا الفرع الفرع » .

أحدهـا أنَّ هـذه الأحرف[1] فروعٌ في العمـل على الفعـل ، والفروع تضعف عن الأصول ، فيجب أن تشبه بالأصول في أضعف أحوالها ، وأضعف أحوال الفعل أن يتقدَّم منصوبه على مرفوعه تقدُّماً كقولك : صرف زيداً غُلامُه .

والثاني أنَّ عمل الفعل في منصوبه أضعف من عمله في مرفوعه لأنَّه في الرتبـة متراخٍ عنـه . فلَمَّـا كان المنصـوب أضعفَ والمرفـوعُ أقـوى جُعـل الأضعف يلي (إنَّ) ليقـوى بتقـدُّمـه ، فيعمل فيـه العـامل الضعيف ، وأُخِّر المرفوع ، لأنَّـه بقوَّتـه يستغني عن قوة ملاصقة العامل .

والثـالث أنَّ المرفـوع لـو تقـدَّم لجـاز إضماره ، والحرف لا يتَّصـل بـه ضمير المرفـوع كالتاء والواو في (قمت) و (قاموا) بخلاف ما إذا تأخَّر .

فصل

ولا يجوز تقديم المرفوع هنا لثلاثة أوجه :

أحدُها ما تقدَّم من تعذُّر الإضمار .

والثـاني أنَّ تقـديم المرفـوع لـوجـاز لكان أوْلى كما في الفعـل ، وقـد بيَّنـا أنَّ تقـديم المنصوب هو الوجه .

والثالث أنَّ التقديم والتأخير تصرُّف ، ولا تصرُّف لهذه الحروف[2] .

---

(١) في الأصل : الأفعال . وقد اضطررنا إلى أن نستبدل بها الأحرف لأنَّ المقصود ههنـا ، الأحرف المشبَّهـة بالفعل ، لا الأفعال الناقصة .

(٢) جـاء في أسرار العربيّـة ١٤٩ : « عـدم التصرّف لا يـدلُّ على أنّهـا حروف ، لأنّـه قـد يـوجـد أفعـال لا تتصرّف ، وهي (نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجّب ، وحبّذا) . فلمّـا كان ذلـك يؤدّي إلى الالتباس بالأفعال وجب تقديم المنصوب على المرفوع رفعاً لهذا الالتباس » .

فصل

وإنّما جاز تقديم الظرف وحرف الجرّ إذا كان خبراً[1] لثلاثة أوجه :

أحدُها أنّ (إنّ) غير عاملة فيه ، إذ ليس هو خبراً لها في الحقيقة ، وإنّما الخبر ما تعلّق به الظرف من معنى الاستقرار . وإنّما يمتنع تقديم خبرها الذي يعمل فيه .

والثاني أنّ الظرف لا يصحُّ إضماره ، وهو أحد ما يمنع التقديم ، وقد أُمِن .

والثالث أنّ الظرف متعلّق بالخبر لاشتماله عليه ، فهو كاللازم للجملة ، فساغ تقديمه لذلك ، ولهذا ساغ الفصل بالظرف بين (إنّ) واسمها به أيضاً في قولك : إنّ خلفه زيداً قائم . وجاز الفصل به بين المضاف والمضاف إليه في الشعر[2] .

فصل

وخبر (إنّ) وأخواتها مرفوع بها ، وقال الكوفيّون[3] : هو مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها . والدليل على أنّه مرفوع بها من وجهين :

أحدهما أنّ هذه الحروف تعمل في الاسم الأوّل لاقتضائها إيّاه ، فتعمل في الخبر كذلك أيضاً . ألا ترى أنّ الفعل يعمل في الفاعل والمفعول لاقتضائه إيّاهما ، و (ظننت) وأخواتها تعمل في المفعولين ، وقد كانا قبل ذلك مرفوعين لاقتضائه إيّاهما .

---

(١) جاء في شرح المفصّل ١٠٣/١ : « فلا يجوز أن تقول : إن منطلق زيداً ، ويجوز أن تقول : إن في الدار زيداً ، وذلك أنّهم قد توسّعوا في الظروف وخصّوها بذلك لكثرتها في الاستعمال » .

(٢) من ذلك الشاهد التالي الوارد في شرح المفصل ١٠٣/١ :

كأنّ أصوات من إيغالهن بنا ... أواخر الميْسِ أصواتُ الفراريج

والمراد : كأنّ أصوات أواخرِ .

(٣) فصّل أبو البركات القول في هذه المسألة في الإنصاف ١٧١/١ .

والثاني أنّ خبر (إنّ) مرفوع ، ولا بدّ له من رافع ، ولا يجوز أن يرتفع بغير (إنّ) إذ لا عامل سواها ، والذي كان قبل دخول (إنّ) هو المبتدأ ، وقد بطل ابتداؤه ، ولهذا لا يعمل الخبر هنا في الاسم لعمل (إنّ) فيه ، فلذلك لا يعمل المبتدأ هنا في الخبر .

واحتجّ الآخرون بقول الشاعر : [من الرجز]

٣٠ـ لا تتركنّي فيهمُ شطيرا إنّي إذن أهلـــــــــكَ أو أطيرا[1]

فَنصب (أهلكَ) بـ (إذن) ، ولم يجعله خَبَر (إنّ) .

واحتجّوا أيضاً بقول العرب : إنّ بك تكفّل زيد[2] ، فَجعَل الفعل في اسمها ، ولو كانت هي الفاعلة[3] في الخبر لم تكن كذلك . والعلّة فيه أنّ هذه الحروف فروع في العمل ، فلم تَقْوَ على العمل في الاسمين .

والجواب أمّا البيت فمن الشذوذ ، وتأويلُه أنّه حذف الخبر لدلالة الباقي عليه ، تقديره : إني أذلّ . فأمّا المسألة المذكورة فلا حجّة فيها لأنّ اسم (إنّ) محذوف ، وهو ضمير الشأن ، فتقديره : إنّه بك تكفّل زيد .

---

(١) لم أقف على قائل هذا الشاهد . والشطير : الغريب أو البعيد وروايته في شرح الكافية ٢٣٨/٢ : « لا تجعلنّي » وموضع الاستشهاد بهذا الرجز أنّ (إذن) نصبت الفعل (أهلك) ، ومنعت (إنّي) من العمل ، وهذا يدلّ ـ والرأي للكوفيّين ـ على عجزها عن رفع الخبر . وخرَّجه البصريّون على ثلاثة أوجه : « أحدها أنّه شاذّ فلا يكون فيه حجّة ، والثاني أنّ الخبر ههنا محذوف أي إنّي أذلّ إذن أهلك . والثالث أن يكون جعل (إذن أهلك أو أطيرا) في موضع الخبر ، كقولك : إني لن أذهب » الإنصاف ١٧٩/١ ، وانظر اللسان [شطر] ، ومغني اللبيب ٣١ ، والدرر ٦/٢ .

(٢) جاء في الإنصاف ١٧٧/١ : « إن بك يكفل زيد .. وقد روي أن ناساً قالوا : إن بك زيدٌ مأخوذٌ ، فلم تعمل (إنّ) لضعفها » .

(٣) في الأصل : الفاصلة . واللفظ لا يُؤدّي المعنى ، وخيّل إلينا أنّها مصحّفة عن الفاعلة .

م٤٢ وأمَّا ضعفُ هذه الحروف فقد ظهر في عدم تصرُّفها ، / وذلك كاف .

فصل

وإنَّما[١] بطل ذلك لأنَّها هيَّأتها لدخولها على الأفعال[٢] ، كقولك : إنَّما قام زيد .

فصل

وإذا عطفت على اسم (إنَّ) قبل الخبر لم يجز فيه إلاَّ النصب . وبه قال الفرَّاء فيما يظهر فيه الإعراب ، وأجاز الرفع فيما لم يظهر فيه الإعراب . ويجوز : إنَّ زيداً وأنت قائمان . واختار الكسائيّ الرفع فيهما . والرفع فاسد ، لأنَّ الخبر إذا ثنِّي كان خبراً عن الاسمين ، وكان العمل فيه عملاً واحداً ، وقد تقدَّم عاملان : أحدُهما (إنَّ) ، والآخر المبتدأ المعطوف ، والعمل الواحد لا يوجبه عاملان .

واحتجَّ الآخرون[٣] بقوله تعالى : ﴿ والصابئون والنصارى ﴾[٤] ، فرفع قبل الخبر . ويقول العرب : إنَّ زيداً وعمروٌ ذاهبان[٥] . حكاه سيبويه ، وبأنَّ المعطوف على اسم (لا) يجوز فيه الرفع ، فكذلك اسم (إنَّ) .

والجواب عن الآية من وجهين :

أحدُهما أنَّه معطوف على الضمير في (آمنوا) ، وقام الفصل بينهما مقام التوكيد .

---

(١) يبدو أنَّ في الفصل سقطاً ، وأنَّه كان : ويبطل عمل هذه الأحرف إذا اتصلت بها (ما) الكافَّة ، وإنَّما بطل ذلك .

(٢) جاء في مغني اللبيب ٣٤٠ : « وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيِّين أنَّ (ما) مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام ، وفي أنَّ الجملة بعده مفسرة له ، ومخبر بها عنه . ويردّه أنَّها لا تصلح للابتداء بها ، ولا لدخول ناسخ غير (إنَّ) وأخواتها » .

(٣) الآخرون هم الكوفيُّون الذين أجازوا نحو : إن زيداً وسعيدٌ قائمان .

(٤) ﴿ إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ، ولا هم يحزنون ﴾ [سورة المائدة : ٦٩] .

(٥) سيناقش المؤلف هذا القول بعد قليل ، وانظر الإنصاف ١٩٤/١ .

والثاني أنَّ خبر الصابئين محذوف ، والنيَّة به التأخير ، تقديره : إن الذين آمنوا إلى قوله : ﴿ ولا هم يحزنون ﴾[1] والصابئون كذلك . ويجوز أن يكون ﴿ فلا خوف عليهم ﴾[2] خبرَ الصابئين ، وخبر إنَّ محذوف[3] لدلالة هذا الخبر عليه ، كما قال الشاعر[3] : [من المنسرح]

٣١ـ نحنُ بما عندنا وأنت بما عندكَ راضٍ والرأيُ مُخْتلِفُ[4]

أي : نحن بما عندنا راضون . ولذلك تُجيزُ في الكلام : إنَّ زيداً وعمروٌ قائم على الوجهين : وأمَّا قول البرجميّ[5] : [من الطويل]

٣٢ـ فمن يكُ أمسى بالمدينة رحْلُهُ فإنِّي وقيَّارٌ بها لغريبُ[6]

فـ (غريب) خبر (إنَّ) لا غير ، لأنَّ اللام تكون في خبر (إنَّ) لا في خبر المبتدأ . وأمَّا (قيَّار) فيجوز أن يكون مبتدأ و (بها) خبره ، والجملة حال . ويجوز أن يكون خبره محذوفاً دلَّ عليه المذكور .

---

(١) سورة المائدة : ٦٩ .

(٢) سقط محذوف من م . والتصحيح من الإنصاف ١٨٩/١ ، فقد جاء فيه : « وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبراً مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى » أي : إن الذين آمنوا لا خوف عليهم .

(٣) هو قيس بن الخطيم . انظر سيبويه ٧٥/١ ، ومعاهد التنصيص ١٨٩/١ ، أو عمرو بن امرئ القيس الخزرجي انظر الخزانة ٢٧٥/٤ ، أو عمرو القرشي انظر جمهرة أنساب العرب ٢٦١ ، أو درهم بن زيد الأنصاري كما ورد في الإنصاف ٩٥/١ .

(٤) استشهد سيبويه بهذا البيت ٧٥/١ على حذف الأوّل لدلالة الثاني عليه ، واستشهد به ابن هشام في المغني ٦٨٧ ، وقال : « فلا تردُّد في أنَّ الحذف من الأوّل » ، وانظر المقتضب ٧٣/٤ ، والأمالي الشجريَّة ٩٦/١ ، والدرر اللوامع ١٤٢/٢ .

(٥) البرجميّ : هو ضابئ بن الحارث بن أرطاة التميميّ البرجميّ [ت نحو : ٣٠ هـ] شاعر مخضرم خبيث اللسان ، كثير الشرّ . كان كلفاً بالخيل والصيد . الشعر والشعراء ١٧١/١ ، خزانة الأدب ٣٢٤/٩ .

(٦) قيَّار : فرس الشاعر أو غلامه . يقول : إذا كان غيري في المدينة فأنا بعيد عنها ، وقيار كذلك . قال سيبويه ٧٥/١ : « لم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأوّل استغناء عنه » . ولا يجوز عطف قيَّار على (الياء) في (إني) ولو عطف لقال : لغريبان . وانظر الإنصاف ٩٤/١ ، وابن يعيش ٦٨/٨ ، والخزانة ٣٢٦/٩ ، ٣١٢/١٠ ، ٣٢٠ ، ومغني اللبيب ٥٢٧ ، ٦٨٨ .

وأمَّا الحكاية عن العرب فقد قال سيبويه : ذلك من قائله على جهة الغلط[1] ، كما فعلوا في خبر (ليس) ، فجرّوا لأنهم توهَّموا الباء في قول الشاعر :

٣٣- مشـــائيم ليســـوا مصلحينَ عشيرةً ولا نـــاعبٍ[2] إلاَّ ببين غرابُهـــا

وإنَّما غلطوا في ذلك ، لأنَّه موضع تكثر فيه الباء كذلك في الحكاية .

وأمَّا العطف على اسم (لا) فالرفع لا يجوز ، ومن أجازه قال : (لا) واسمُها ركِّبا ، وجُعلا كاسم واحد ، موضعُه[3] رفعٌ ، ومنهم من قال (لا) لا تعمل في الخبر ، لأنَّها فرع ، فلم يلزم فيها ما لزم في (إنَّ)[4] .

فصل

واتَّفقوا على جواز نصب المعطوف على اسم إنَّ بعد الخبر على اللفظ[5] ، ورفعه من ثلاثة أوجه :

---

(١) لعلَّ المقصود بالغلط هنا العطف على التوهُّم ، أي العطف بالجرِّ على خبر (ليس) المنصوب على توهُّم دخول الباء الزائدة .

(٢) روى الخليل البيت في (الجمل) ١٢٦ (ولا ناعباً) بالنصب ورواه سيبويه بالجرِّ ، ونسبه إلى الأحوص الرياحيّ ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ثمَّ إلى الفرزدق ٢٩/٣ ، وجاء في حاشية مغني اللبيب أنَّه نسب خطأً إلى أبي ذؤيب . وقال ابن يعيش بعد روايته بالجرِّ ٥٢/٢ : « لَمَّا كثر استعمال الباء في خبر ليس توهّم وجودها ، فخفض بالعطف على تقدير وجودها » . وانظر الخصائص ٣٥٤/٢ ، وابن يعيش ٦٨/٥ ، والمغني ٦١١ ، وخزانة الأدب ٢٩٤/٨ ، ٤٥٤ .

(٣) جاء في مغني اللبيب ٢٦٣ : « يجوز مراعاة محلّها مع اسمها قبل مضيّ الخبر وبعده ، فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه ، نحو : لا رجل ظريف فيها ، ولا رجل وامرأة فيها » .

(٤) نسب ابن هشام في مغني اللبيب ٢٦٤ ، هذا القول إلى الزجَّاج ، وقال : « ادَّعى أنَّها تعمل في الاسم خاصة ، وأنَّ خبرها مرفوع » ، أي : بما كان مرفوعاً به قبل دخولها .

(٥) نحو : إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً .

أحدُها أن يكون على معنى الابتداء ، ومعنى ذلك أنَّك لو لم تأت بـ (إنَّ) لكان الاسم مرفوعاً بالابتداء ، فجاء المعطوف على ذلك التقدير ، ولم ينقص رفعه معنى . ومن قال : هو معطوف على موضع (إنَّ) أو على موضع اسم (إنَّ) ، فهذا المعنى يريد ، لا (إنَّ)[1] .

الثاني أن يكون مبتدأ ، والخبر على الوجهين محذوف ، دلَّ عليه المذكور[2] .

والثالث أنْ يكون معطوفاً على الضمير في الخبر ، فيكون على هذا فاعلاً[3] ، والأجود على هذا توكيدُه[4] . هذا كلّه في (إنَّ) .

وأمَّا (لكنَّ)[5] فلا يجوز العطف فيها على معنى الابتداء عند أكثر المحقِّقين ، وأمَّا (أنَّ) المفتوحة وما عملت فيه فلا تقع مبتدأ ، بل معمولة لعامل لفظيّ قبلها ، ويجوز الرفع على الوجهين الآخرين . وكذلك (كأنَّ ، وليت ، ولعلَّ ، ولكنَّ)[6] ، لأنَّ هذه الحروف غيَّرت معنى الابتداء .

---

(١) جاء في شرح الكافية ٣٥٢/٢ : « ولأجل أنَّ (إنَّ) المكسورة لا تغيّر معنى الجمل كان اسمها المنصوب في محلّ الرفع ، لأنَّها كالعدم ، إذ فائدتها التأكيد ، فجاز العطف على محلّ ذلك الاسم بالرفع ... يقول بعضهم بالعطف على اسم المكسورة بالرفع . وبعضهم يقول : على موضع (إنَّ) مع اسمها كما قال الجزوليّ » . وجاء في ٣٥٣/٢ : « إنَّ (إنَّ) مع اسمها لو كانت مرفوعة المحلّ لكانت مع اسمها مبتدأة ، والمبتدأ هو الاسم المجرَّد على ما ذكرنا ، وهي مع اسمها ليست اسماً . فالأوْلى أن يقال : العطف بالرفع على اسمها وحده ... فالمكسورة لفظاً نحو : إنَّ زيداً قائم وعمرو ، والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو : علمت أنَّ زيداً قائم وعمرو » .

(٢) في نحو : إنَّ زيداً قائم وعمرو يقدر الخبر : (وعمرو قائم) ، أو : (وعمرو كذلك) .

(٣) في نحو : إنَّ زيداً قائم وعمرو ضمير مستتر تقديره (هو) يعرب فاعلاً لاسم الفاعل ، ويعطف عليه (عمرو) .

(٤) وتوكيده : إن زيداً قائم هو وعمرو .

(٥) جاء في شرح الكافية ٣٥٤/٢ : « (لكنَّ) الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة (إنَّ) ، يعني في جواز العطف المذكور » ، وهذا الرأي معزوٌّ إلى سيبويه .

(٦) جاء في شرح الكافية ٣٥٤/٢ : « وأجاز الفرّاء رفع المعطوف على اسم (كأنَّ ، وليت ، ولعلَّ) أيضاً ، لكونه في الأصل مبتدأ ، ومنعه غيره لخروجه على معنى الابتداء » .

فصل

وإنَّما أُكِّد خبرُ (إنَّ) باللام ، لأنَّها موضوعةٌ لتأكيد المبتدأ ، فلمَّا أُريد زيادةُ التوكيد جمع بينها وبين (إنَّ) .

فصل

وموضعها الأصليُّ قبل (إنَّ) لثلاثة أوجه :

م٤٣ أحدُها أنَّه وجب لها الصدر قبل (إنّ) / ، فكذلك بعد دخول (إنَّ) ولهذا السبب سمِّيت (لام الابتداء) .

والثاني أن اللام تعلّق (علمت) عن العمل ، فلو كانت (إنَّ) قبلها لمنعتها عن العمل .

والثالث أنَّ (إنَّ) عاملةٌ ، وهي عامل ضعيف ، فكان وقوع معمولها يليها أوْلى .

فصل

وإنَّما أُخِّرتْ (اللام) إلى الخبر لئلاَّ يتوالى حرفا معنى ، كما لا يتوالى حرفا نفي أو استفهام ، وكانت (اللام) أولى بالتأخير من (إنَّ) لثلاثة أوجه :

أحدُها أنَّ (اللام) غير عاملة ، و (إنَّ) عاملة ، وتأخير غير العامل أوْلى .

والثاني أنَّ (اللام) تؤثِّر في المعنى فقط ، و (إنَّ) تؤثِّر في اللفظ والمعنى . فكان إقرارها ملاصقةً للفظ الذي تعمل فيه أوْلى .

---

(١) جاء في حاشية الدسوقيّ على مغني اللبيب ٣٢٦/١ : « أصل التوكيد أن يكون متأخِّراً ... ولكنَّهم اغتفروا في بعض الأحيان تقدُّم التوكيد إشارة إلى أن ما يأتي له قوة ، ومحقق ثابت ولا بد . ولَمَّا كان الصدر ليس محلّ التأكيد كرهوا اجتماع مؤكِّدين في غير محلِّها » ، ولهذا أخَّروا اللام .

والثالث أنَّ (إنَّ) لوأخِّرت إلى الخبر فنصبته ، وارتفع ما قبلها تغيَّر حكمها[1] . وإن بقي ما قبلها منصوباً ، وما بعدها مرفوعاً لزم منه تقديم معمولها عليها[2] .

فصل

وإنَّما لم تدخل اللام في خبر (كأنَّ ، وليت ، ولعلَّ) لزوال معنى الابتداء ، والتحقيق والتوكيد إنَّما يراد به تحقيق المحقَّق الثابت .

فصل

وأجاز الكوفيُّون دخول (اللام) في خبر (لكنّ) ، لأنَّها مركَّبة من (لا) و (إنَّ) ، زيدت عليهما الكاف[3] . وقد جاء ذلك في الشعر : [من الطويل]

٣٤ـ ..... ولكنَّني من حبِّها لعميدُ[4]

ولأنَّ (لكنّ) لا تغيِّر معنى الابتداء . وهذا عندنا لا يجوز لوجهين :

أحدها أنَّه لم يأت منه شيء في القرآن ، وفي اختيار كلامهم ، وإن جاء في شعر فهو شاذّ سوَّغته الضرورة .

---

(١) يعني أنَّه لوقيل : (لزيدٌ إنَّ قائماً) لتغيَّر حكم (إنَّ) ولقدِّر اسمها المنصوب ضميراً أي : إنَّه قائماً ، وعندئذٍ تصبح ناصبة للاسمين على لغة من قال : إنَّ حرَّاسنا أُسْداً .

(٢) أي : لزوم تقديم الاسم على الحرف المشبه بالفعل ، كأن يقال : لزيداً إنَّ قائم .

(٣) جاء في الإنصاف ٢٠٩/١ : « الأصلُ في (لكنّ) : (إنَّ) زيدت عليها (لا) و (الكاف) فصارتا جميعاً حرفاً واحداً ، كما زيدت عليها اللام والهاء في قول الشاعر :

لَهنَّكِ من عبسية لوسيمة على هنوات كاذب من يقولها »

(٤) في ح ، وفي الإنصاف ٢٠٩/١ (لكيد) وفي أكثر المصادر (لعميد) . والشاهد عجز بيت ذكر ابن عقيل صدره ٣٦٣/١ وهو : (يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي) ولم يعزه إلى قائل . وجاء في شرح المفصَّل ٦٤/٨ : « وقد ذهب الكوفيُّون إلى جواز هذه اللام في خبر (لكنَّ) ، واستدلُّوا على جوازه بقول الشاعر ، أنشده حميد بن يحيى : ولكنَّني من حبِّها لعميد .. وذلك ضعيف » ، انظر الإنصاف ٢٠٩/١ ، والهمع ١٤٠/١ ، والدرر ١١٦/١ ، وخزانة الأدب ١٦/١ ، ٣٦١/١٠ .

والثاني أنَّ (اللام) لوجازت[1] مع (لكنَّ) لتقدَّمت عليها ، لأنَّ موضعها صدر الجملة ، وإنَّما أخِّرت في (إنَّ) لئلاَّ يتوالى حرفا تأكيد ، و (لكنَّ) ليست للتوكيد ، بل للاستدراك . وبهذا تبيَّن أنَّ معنى الابتداء لا يبقى معها بالكلِّيَّة ، لأنَّ الابتداء لا استدراك فيه[2] .

فصل

والأصل في (إنِّي) (إنِّني) وفي (كأنِّي) (كأنَّني) ، فيؤتى بنون الوقاية لئلاَّ ينكسر آخر الحرف . وإنَّما جاز[3] حذفها تخفيفاً لكثرة[4] الاستعمال ، وكثرة النونات ، والمحذوف النون الثانية لوجهين :

أحدُهما أنَّها حذفت قبل دخولها على الضمير ، فقالوا (إنْ) وهي المخفَّفة[5] ، فكذلك بعد دخولها على الضمير .

والثاني أنَّ النون الأولى لا يجوز حذفها ، لأنَّك تحتاج إلى تسكين الثانية ليصحَّ إدغامها ، فيصير معك حذفٌ وتسكينٌ وإدغام ، ولأنَّ الثقل لا يقع إلاَّ بالمكرَّر / لا بالأوَّل[6] . ح٣١

---

(١) في م : حارت .

(٢) جاء في الإنصاف ٢١٤/١ : « وأمَّا قولهم : إنَّ الأصل في (لكنَّ) : (إنّ) زيدت عليها (لا) و (الكاف) فصارتا حرفاً واحداً قلنا : لا نسلِّم ، فإنَّ هذا مجرَّد دعوى من غير دليل ولا معنى ... ولا نسلِّم أنَّ الهاء في قوله (لهنك) زائدة ، وإنَّما هي مُبدلة من ألف (إنَّ) ... يقال : هرقت الماء ، والأصل فيه : أرقت » ، انظر الحواشي السابقة في هذا الفصل .

(٣) في م : جاء .

(٤) في م : ولكثرة .

(٥) في نحو قوله تعالى : ﴿ وإنْ كلاًّ لما ليوفينّهم أعمالهم ﴾ [سورة هود : ١١٢] .

(٦) في مغني اللبيب ٦٨٥ فصل عنوانه : « إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً ، فكونه ثانياً أولى » ، ذكر فيه ابن هشام أنَّ حذف نون الوقاية (أي النون الثانية) في نحو : ﴿ أتحاجّوني ﴾ و ﴿ تأمروني ﴾ في قراءة من قرأ بنون واحدة « هو قول أبي العبَّاس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح وأكثر المتأخرين . وقال سيبويه ـ واختاره ابن مالك ـ: إن المحذوف الأُولى » .

وحذف الثالثة ضعيف ، لأنَّها دخلت لمعنى يختلُّ بالحذف . وقد ذهب قومٌ إلى أنَّ المحذوفة هي الأُولى ، وذهب آخرون إلى أنَّ المحذوفة هي الثالثة . والصحيح ما ذكرنا . فأمَّا قولك (إنَّا) فالمحذوفة هي الثانية عند الجميع .

فصل[1]

وأكثر ما جاء (لعلّي) بغير نون ، لأنَّ اللام تشبه النون . فلَمَّا ثقل اجتماع النونات ثقل دخول النون على اللام المشدَّدة . وقد جاء (لعلّني) في الشعر .

وأمَّا (ليتي) فضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال ، لأنَّ النون إذا لم تثبت توالت أشياءُ مستثقلة ، وهي : الياء وكسرة التاء والياء بعدها .

فصل

ويكون ضمير الشأن والقصّة اسم (إنَّ) كما كان اسم (كان) ، إلاَّ أنَّ (كان) يستتر فيها الضمير إذ كانت فعلاً ، و (إنَّ) لا يستتر فيها ، لأنَّها حرف ، وإن جاءت الجملة بعدها ، كقولك : إنَّ زيدٌ قائم ، كان ضمير القصّة محذوفاً للعلم به[2] .

وقال الكسائيّ : تكون ملغاة عن العمل ، وهذا ضعيف لقوَّة شبه (إنَّ) بالفعل ، فإن جعلت بمعنى (نعم)[3] جاز ذلك . فأمَّا قول الشاعر :

٣٥ـ فليت كفافاً كان خيرُك كلَّه وشرُّك عنّي ما ارتوى الماءَ مرتوي[4]

---

(١) سقط فصل من م .

(٢) مثال ضمير الشأن المذكور « إنه زيد ذاهب » وشاهد الضمير المحذوف قول الأخطل :

« إنَّ من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جآذراً وظباء »

عن شرح المفصَّل ١١٥/٣ .

(٣) والشاهد على مجيء إنَّ بمعنى نعْم قول ابن الزبير : إنَّ وراكبها ، لمن قال له : لعن الله ناقة حملتني إليك . مغني اللبيب ٥٧ .

(٤) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي ، وهو واحد من سبعة عشر بيتاً في عتاب عبد الرحمن بن عثمان . =

ففيه أوجه :

أحدُها أنَّ ضمير الشأن محذوف ، وهو اسم (ليت) ، وخبرها الجملة التي بعدها ، و (كفافاً) خبر (كان) ، (خيرك) اسمها ، ولم يُثَنّ الخبر ، لأنَّه كالمصدر . / م٤٤

والثاني أنَّ (كفافاً) اسم (ليت) ، وكان وما عملت فيه خبرها ، وخبر (كان) محذوف .

والثالث أنَّ (كان) زائدة . ويروى (شرَّك) بالنصب على أنَّه[1] معطوف على اسم (ليت) . وأمَّا قوله (ما ارتوى الماء[2]) فالصحيح في الماء النصب ، و (مرتوي) فاعل . وتروى بالرفع على معنى : ما أروى الماء مرتوياً ، وسكن الياء في موضع النصب ، ثمَّ حذف التنوين . وقيل : جعل الماء مرتوياً على المبالغة . وكلٌّ ذلك ضعيف . وقيل (مرتوي) رفع خبر (شرّك) .

فصل

ويجوز أن تعمل (أنْ) المخففة من الثقيلة عملها قبل التخفيف . وقد جاء ذلك في الشعر ، كما[3] قال الشاعر : [من الطويل]

٣٦ـ فلو أنّكِ[4] في يومِ الرخاءِ سألتِني فراقَكِ لم أبخلْ وأنتِ صديقُ[5]

= وللنحاة في هذا البيت كلام مفصَّل [انظر المغني ٣٢٠ ـ ٣٢٢ ، وأمالي ابن الشجريّ ١٨٢/١ ، ٢٨٥] وموضع الاستشهاد فيه (فليت كفافا) جاء في الإنصاف ١٨٥/١ : « أراد : (ليتَه) إن جعلت (كفافا) خبر كان مقدّماً عليها ، والتقدير فيه : ليته كان خيرك وشرك كفافاً عني ، أو مكفوفَيْن عني » . وانظر خزانة الأدب ٤٧٢/١٠ ، وأمالي القالي ٦٨/١ .

(١) سقط من م : على أنَّه .

(٢) سقط الماء من ح .

(٣) سقطت كما من م .

(٤) في م (أنكَ) بفتح الكاف ، وفي ح والمصادر الأخرى بكسرها .

(٥) لم أقف على قائل هذا البيت ، استشهد به ابن عقيل ٣٨٤/١ على بروز اسم (أنْ) المخفَّفة . وجاء في =

وقرأ بعض القرّاء : ﴿ وإنْ كلاًّ لما ليوفيّنهم ربُّك أعمالهم ﴾[1] بتخفيف النون ، ونصب (كلّ) . ولا يجوز أن يكون بمعنى (ما) ، وأن[2] ينصب (كلا) بفعل مقدَّر ، لأنَّك إنْ قدَّرته[3] من جنس المذكور بعدها فسد المعنى ، لأنَّه يصير : (ما يوفّي كلاًّ أعمالهم) ، وإنْ قدرته من غير جنسه لم يكن لتقدير القسم هنا موضع ، لأنَّ أحسن ما يقدَّر به : (ما نُهمل كلاًّ) ، على أن (لَمّا) لا تكون بمعنى (إلاَّ) في غير القسم[4] .

وإن كانت المخفَّفة من الثقيلة ، وأضمرت عاملاً غير (ما) لم يصحّ لوجهين :

أحدهما أنَّ (أنَّ) قد توهَّنت بالحذف ، فلا توهّن بحذف الفعل أيضاً .

والثاني أنَّ المخفَّفة إذا وليها الفعل وحذف اسمها لا يخلو من عوض ، والعوض هو (قد ، والسين ، وسوف ، ولم ، ولا ، وليس)[5] .

= مغني اللبيب ٢٩ : « تنصب الاسم وترفع الخبر خلافاً للكوفيّين ، زعموا أنَّها لاتعمل شيئاً ، وشرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً ، وربّما ثبت كقوله : فلو أنك في ... » ، وجاء في شرح الكافية ٢٩/١ : « والأكثر مع الإلغاء ظاهراً ، لأنَّها تعمل في ضمير الشأن مقدَّراً بخلاف المكسورة الملغاة ، فإنَّها إذا ألغيت ظاهراً ألغيت مطلقاً » ، وانظر الإنصاف ٢٠٥/١ ، وشرح الكافية ٣٥٩/٢ .

(١) سورة هود : ١١١ ، قال الشوكاني في فتح القدير : « قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر (إن) بالتخفيف على أنَّها (إنْ) المخففة من الثقيلة ، وعملت في (كلاًّ) النصب ، وقد جوَّز عملها الخليلُ وسيبويه . وقد جوَّز البصريُّون تخفيف (إن) مع إعمالها ، وأنكر ذلك الكسائي ، وقال : ماأدري على أيِّ شيء قرئ (وإن كلاً) . وزعم الفرّاء أن انتصاب (كلاً) بقوله (ليوفينهم) ، والتقدير : وإن ليوفينهم كلا . وأنكر عليه ذلك جميع النحويّين . وقرأ الباقون بتشديد (إنَّ) ، ونصبوا بها (كلاً) » .

(٢) سقطت أن من م .

(٣) في م : قدَّرت .

(٤) نصّ هذه العبارة في م : على أن تكونَ (لَمّا) بمعنى إلاَّ وإن كانت في غير القسم . وجاء في مغني اللبيب ٣١٢ : « أنشدك الله لَمّا فعلت : أي ماأسالك إلاَّ فعلك » .

(٥) من الشواهد الواردة في شرح الكافية ٢٣٣/٢ : ﴿ ليعلم أن قد أبلغوا ﴾ و ﴿ علم أن سيكون منكم =

ويدلُّ على جوازه أيضاً أنَّ المثقّلة مشبّهة بالفعل ، وقد عمل الفعل بعد تخفيفه بالحذف ، كقولك : لم يك ، ولا أدر[1] ، ولم أُبَلْ . وقال الكوفيُّون : لا يجوز أن تعمل[2] بعد التخفيف لضعفها ، وقد دللنا على الجواز ، ويكفي في ضعفها جوازُ إبطالِ عملها لا وجوبه ، فأمَّا قول الشاعر : [من الطويل]

٣٧- فيوماً توافينا بوجهٍ مقسَّمٍ كأنْ ظبيةً تعطو إلى وارفِ السَّلَمْ[3]

فيروى بالرفع مع الإلغاء ، والتقدير : كأنَّها ظبية ، وبالنصب على الإعمال ، والخبر محذوف ، أي : كأنَّ ظبيةً هذه المرأة[4] ، وبالجرِّ على زيادة (أنْ) والجرّ بكاف التشبيه[5] .

= مرضى ﴾ . ومن الأمثلة : علمت أن لم يقم ، ولا يقوم . وهذا القيد الذي ذكره العكبريّ يلغى إذا وليها فعل مسبوق بشرط ، أو جملة اسمية ، نحو : ﴿ وأن لواستقاموا ﴾ ، ونحو : أن هالكٌ كلّ من يخفى وينتعل .

(١) في م : ولم يد أذر .

(٢) في م : يعمل .

(٣) ينسب هذا البيت إلى ستة شعراء من بني يشكر ، منهم صريم اليشكري ، وباعث ، وعلباء . وقد روي البيت وارق السلم بالقاف في مصادر كثيرة منها الإنصاف ٢٠٢/١ ، وشرح المفصّل ٨٣/٨ ، ومغني اللبيب ٣٢ .

المقسّم : الجميل ، تعطو : تتناول أطراف الشجر . وجاء في حاشية شرح المفصّل : الوارق اسم فاعل ، وفعله أورق وهو نادر ، وشجر السلم : العضاه » . والوارف : النبات الناضر . وانظر سيبويه ١٣٤/٢ ، ١٦٥/٣ ، والأمالي الشجريّة ٣/٢ ، ولسان العرب [قسم] ، والدرر اللوامع ١٢٠/١ .

(٤) في ح : المرة .

(٥) في ح : بكاف في التشبيه .

باب

الفرق بين إن المفتوحة[1] والمكسورة

وإنَّما فرَّقوا بينهما لافتراقهما[2] في المعنى والتباس المعنى في بعض المواضع ، ففرَّقوا بالحركات ليزول اللبس . ألا ترى أنَّك إذا قلت : أوَّل ما أقول إنِّي أحمد الله ، يحتمل معنيين :

أحدهما أن تجعل الحمد هو أول كلامك[3] .

ح ٣٣ والثاني أن تجعل الحمد هو الذي تحكيه بقولك / (أقول)[4] ، وليس هو نفس الأوَّل ، فعند ذلك يحتاج إلى الفرق بينهما ليتَّضح المعنى[5] .

وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام في التلبية « لبيك إنَّ الحمد لك »[6] ، إذا فتحت كان المعنى لبّيك لأنَّ الحمد لك ، وإذا كسرت كان مستأنفاً ، وهو أجود في التلبية .

---

(١) في ح : المكسورة والمفتوحة .

(٢) في م : لاقترانها . وما أثبتنا هو الوجه . وعنوان الباب يشير إلى ذلك .

(٣) في هذه الحالة تفتح همزة (أنَّ) ، ويكون التأويل بالمصدر ضرورياً أي : أول كلامي حمدُ الله . انظر ابن يعيش ٦١/٨ .

(٤) سقطت العبارة التالية من م .

(٥) في هذه الحالة تكسر همزة إنَّ ، قال ابن يعيش ٦١/٨ : « وإذا كسرت كان الخبر محذوفاً ، ويكون (أول) مبتدأ ، وما بعده إلى قوله (الله) من تمامه ، لأنَّ قوله : (إنِّي أحمد الله) جملة محكيَّة بالقول » .

(٦) جاء في كنز العمال ١٥٠/٥ (رقم الحديث ١٢٤٢٠) : « عن عمرو بن معديكرب قال : علمنا رسول الله ﷺ : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » . وانظر صحيح مسلم ٨٤٤/٢ .

فصل

والمكسور هي الأصل لثلاثة أوجه :

(١) أحدها أنّها تفيد في الجملة معنى واحداً هو التوكيد ، فهي كـ (لام الابتداء) و (الباء) الداخلة في خبر (ليس) و (نون تأكيد الفعل)[١] والمفتوحة تفيد التوكيد ، وتعلّق ما بعدها بما قبلها .

والثاني أنَّ (إنَّ) المكسورة[٢] أشبه بالفعل ، لذا[٣] كانت عاملة غير معمول فيها ، كما هو أصل الفعل . والمفتوحة عاملة ومعمول فيها ، فهي كالمركَّب ، والمكسورة[٤] كالمفرد ، والمفرد أصل للمركَّب .

والثالث أنَّ المكسورة ليست كبعض الاسم[٥] ، هي مستقلّة بنفسها ، والمفتوحة كبعض الاسم ، إذ كانت هي وما عملت فيه في تقدير اسم واحد .

وقد قال[٦] قوم : المفتوحة أصلٌ للمكسورة ، وقال آخرون : كلّ واحدة منهما أصلٌ بنفسها ، والصحيح ما بدأنا به .

فصل

وإنّما خصَّت[٧] المصدريَّة بالفتح ، لأنّهم لَمَّا آثروا الفرق عدلوا إلى أخفّ الحركات ، وهي الفتحة . وإنْ شئت قلت : لَمَّا كانت المصدريَّة كبعض الاسم طال

---

(١) سقطت الواو من م .
(٢) سقطت المكسورة من م .
(٣) في م : إذ .
(٤) سقطت بقيّة الوجه الثاني من ح .
(٥) سقطت من ح القسم السابق من الوجه الثالث .
(٦) سقطت قد من م .
(٧) في م : اختصت .

الكلام بها[1] ، فخصَّت بأخفِّ الحركات . وإنْ شئت قلت : لَمَّا كانت مصدريَّة حملوها على (أن)[2] الناصبة للفعل في الفتح ، كما حملوا الناصبة للفعل في العمل على الناصبة للاسم .

فصل

وكلّ موضع وقعت فيه (إنَّ) ، وحسن أن يقع في[3] موقعها فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر كانت مكسورة . وكلُّ موضع لم يحسن في موضعها إلاَّ الفعل وحده ، أو[4] الاسم وحده فهي مفتوحة . وعلى هذا تبنى[5] مسائل الفرق بين (إنَّ) و (أنَّ)[6] .

فمن ذلك كسرها بعد القول ، لأنَّ القول تحكى بعده الجملة من الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر . ومن ذلك كسرها إذا وقعت صلة (للذي)[7] ، وإذا وقعت في جواب القسم ، وإذا وقعت اللام في خبرها .

وقد تقع في موضع يحتمل الأمرَيْن كقولك : لقيت زيداً فإذا إنَّه عبد ، بالكسر على معنى : فإذا هو عبد ، وبالفتح على معنى : فإذا العبوديَّةُ ، أيْ : فاجأتني ذلَّته ، ونحو ذلك .

---

(١) في م : طال الكلام فيها .

(٢) سقطت أنَّ من م .

(٣) في ح : موضعها .

(٤) في م : والاسم .

(٥) في ح : تبتنى .

(٦) وضع ابن يعيش في شرح المفصَّل ٦١/٨ ضابطاً للتمييز بين المكسورة والمفتوحة ، فقال : « كلّ موضع يتعاقب فيه الاسم والفعل تكون (إنَّ) فيه مكسورة . وكلّ موضع يختصّ بأحدهما تكون فيه مفتوحة ، فإذا ساغ في موضع المكسورةُ والمفتوحة كان ذلك على تأويلين مختلفين » .

(٧) في ح : للذي إذا .

باب (لا)

ولها أقسام ستّة :

أحدها أن تدخل على الاستفهام لتنفي عنه الخبر[1] ، وهـذا البـابُ مختصٌّ بهـا[2] . وبقيّة أقسامها تُذْكَرُ في مواضعها . واعلم أنَّ (لا)[3] هذه عـاملـة في الاسم على الجملـة ، لأنَّها أشبهت (أنَّ) الثقيلة من أوجه :

أحدها أنَّها تدخل على مبتدأ وخبر ، كما أنَّ (إنَّ) كذلك[4] .

والثاني أنَّ لها صدر الجملة كما أن (إنَّ) كذلك .

والثالث أنَّها لتوكيد النفي[5] ، كما أنَّ (إنَّ) لتوكيد الإثبات .

والرابـع أنَّهـا نقيضـة (أنَّ) ، وهم يحملـون الشيء على نقيضـه ، كما يحملـونـه على نظيره . وسنرى ذلك مستقصى في موضعه .

وقال بعضهم : هي محمولة على[6] (أنْ) الخفيفة لوجهين :

---

(١) في أسرار العربية ٢٤٦ توضيح لهذه المسألة ، جاء فيه : « التقـدير في قولـك : لا رجل في الـدار : لا من رجل في الدار ، لأنه جواب قائل قال : هل من رجل في الـدار ؟ » وانظر تـذكرة النحـاة لأبي حيـان الأندلـسيّ ٣٠٠ ، وشرح المقدّمة المحسّبة لابن بابشاذ ٢٧٧/١ .

(٢) سقطت فيها من م .

(٣) في م : أن هذه لا .

(٤) سقطت كذلك من م .

(٥) سقط النفي من م .

(٦) سقطت على من م .

أحدهما أنّها على حرفين مثلها .

والثاني أنّ الخفيفة تعمل وتلغي ، كما أنّ (لا)كذلك .

فصل

وتعمل النصب في الاسم عند الجميع كما عملت (إنَّ) . وإنَّما تعمله بثلاث شرائط :

إحداها[1] أن تلي الاسم من غير فصل[2] .

والثانية أن تكون داخلة على نكرة .

والثالثة أن تكون تلك النكرة جنساً .

وإنَّما عملت بهذه الشرائط لأنَّها اختصَّت بهذه الأشياء ، وكلّ مختصّ يجب أن يعمل ، وعملت النصب لما ذكرنا من مشابهتها (إنَّ) .

فصل

واختلفوا في الاسم النكرة المنفيّة[3] بـ (لا) نفياً عامّاً إذا لم تكن مضافة ، ولا مشابهة للمضاف ، هل هي مبنيّة أو معربة ؟ فمذهب أكثر البصريّين أنَّها مبنيَّة . وقال الزجَّاج والسيرافيّ وأهل الكوفة : هي معربة[4] .

واحتجَّ الأوَّلون على بنائها من أوجه :

---

(١) في م : أحدها ، والثاني ، والثالث .

(٢) جاء في شرح المقدّمة المحسبة ٢٧٧/١ : « فإذا وقع فصل بين (إلاّ) والنكرة بطل البناء ، ووجب أن تقول : لافيها رجلٌ ، ولا فيها أحد » .

(٣) في م : المنفي ، وهو وجه سائغ .

(٤) انظر تفصيل المسألة في (التبيين) ٣٦٢ ـ ٣٦٨ ، والإنصاف ٣٦٦/١ ، والمقتضب ٣٥١/٤ ، وأسرار العربية ٢٤٦ ، والأمالي الشجرية ٢٢٢/٢ ، وشرح المفصل ١٠٥/١ ، والمرتجل ١٧٩ ، ومغني اللبيب ٢٦٢ ، وشرح الكافية ٢٥٥/١ .

ح٣٤ أحدها أنَّ بين (لا) وبين النكرة / حرفاً مقدَّراً ، وهو (مِنْ) ، والاسم إذا تضمَّن معنى الحرف بُني . وإنَّما وجب تقديرُ (مِنْ) ههنا ، لأنَّها[1] جوابُ مَنْ قالَ : هل منْ رجلٍ في الدَّار . وإنَّما دخلت ههنا لتدلَّ على الجنس . وذلك أنَّك إذا قلت : هل رجلٌ في الدار ، أو[2] لا رجلٌ في الدار بالرفع والتنوين تناول رجلاً واحداً ، حتّى لو كان هناك رجلان أو أكثر لم يكن الاستفهام متناولاً لهما . فإذا أدخلت (مِنْ) تناول الجنس[3] كلّه . وكذلك إذا قلت : ماجاءني من رجل لم يجز أن يكون جاءك واحد أو أكثر . وإن حذفت (من) جاز أن يكون جاءك رجلان أو أكثر . وإذا ثبت ذلك صار الاسم متضمّناً معنى (من) المفيدة معنى الجنس .

والوجه الثاني أنَّ (لا) لَمَّا لم تعمل إلاَّ إذا لاصقت الاسم وكانت (مِنْ) بينهما مرادةً صارتا كالاسم المركَّب في باب العدد كخمسة عشر ، والمركَّب يبنى لتضمُّنه معنى الحرف .

والثالث أنَّ (لا) في هذا الباب خالفت بقيَّة حروف النفي من وجهين :

أحدُهما أنَّها جوابٌ لما ليس بإيجاب ، بل لما هو استفهام ، وبقية حروف النفي يجاب بها عن الواجب .

والثاني أنَّها مختصَّة بالنكرة العامَّة التي هي جنس ، وليس شيءٌ من حروف النفي مختصّاً بضرب من الأسماء .

---

(١) السطر التالي ساقط من م .

(٢) في م : ولا .

(٣) جاء في شرح المقدّمة المحسبة ٢٧٧ : « النفي بها نفي استغراق » وجاء أيضاً : « فبنيت النكرة هنا مع (لا) لتضمّنها معنى حرف الاستغراق » . وانظر شرح الكافية ٢٥٦/١ .

م٤٦ واحتجَّ من قال : الاسم هنا معرب بأربعة[١] أوجه : /

أحدُها أنَّ الاسم[٢] المعطوف عليه معرب ، كقولك : لا رجل وغلاماً عندك . والواو نائبة عن (لا) .

والثاني أنَّ خبرها معربٌ ، وعملها في الاسمين واحد .

والثالث أنَّ (لا) عاملة ، فلو حصل البناء هنا[٣] لحصل بعامل ، والبناء لا يحصل بعامل ، لأنَّ[٤] العامل غير المعمول ، والبناء شبه التركيب ، وجزءا المركَّب شيء واحد .

والرابع أنَّ الاسم لو كان مبنيّاً لبني على حركة غير الفتح ، لأنَّ[٥] (لا) تعمل النصب . فإذا عرض البناء وجب أن تكون حركته غير حركة الإعراب ، كما في (قبلُ وبعدُ)[٦] .

والجواب أنَّ المعطوف عليه بني لتضمُّنه معنى الحرف ، وإنَّما يكون ذلك[٧] مع (لا) نفسها ، والواو لا تنوب عن (لا) في هذا المعنى ، بل تنوب عنها في العطف فقط . ولهذا يسوغ إظهار (لا) مع (الواو) .

---

(١) في ح : من أربعة . والكوفيُّون هم القائلون بإعراب اسم لا . انظر التبيين ٣٦٢ ، والإنصاف ٣٦٦ ، وأسرار العربيَّة ٢٤٦ .

(٢) سقط من ح : الاسم .

(٣) سقطت هنا من م .

(٤) سقط السطر التالي من ح .

(٥) في ح : لئلاّ .

(٦) في الإنصاف ٣٦٦/١ ـ ٣٦٧ وجه آخر احتجَّ به الكوفيُّون لنصب اسم لا وهو : « أنَّها نقيضة (إنَّ) ... إلاّ أنها لَمَّا كانت فرعاً على (إنَّ) في العمل ، و (إنَّ) تنصب مع التنوين نصبت (لا) من غير تنوين » .

(٧) سقطت ذلك من م .

وأمَّا عملها في الخبر ففيه اختلاف سنذكره . على أنَّ عملها فيه لا يوجب بناءه ، لأنَّ علَّة البناء وُجدت في الاسم دون الخبر ، ويدلُّ عليه أنَّ البناء كان لأجل التركيب ، ونحن نجعل الاسمين المركَّبين بمنزلة اسم واحد . وهو مع هذا مخالف للقياس ، فكيف نجعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد ؟

وأمَّا البناء فغير حادث بـ (لا) من حيث هي عاملة ، بل حادث بالتركيب وتضمُّنه معنى الحرف ، كما أنَّ (يا) في النداء تعمل النصب في المعرب ، فإذا دخلت على المفرد بُني ، لا بها بل بشيء آخر .

وأمَّا جعل حركة المبنيّ هنا الفتح ففيه أوجه[1] :

أحدُها أنَّ الفتح اختير لطول الاسم بالتركيب كما اختير في خمسةَ عشرَ .

والثاني أنَّ النفي هنا لَمَّا خرج عن نظائره خرج البناء عن نظائره .

والثالث أنَّهم لو بنوه على الكسر لكانت مثل الحركة التي يستحقُّها هذا الاسم في الأصل ، إذ أصلُه : لا من رجل ، ولو بني على الضمِّ لكانت حركته في حال عمومه كالحركة في حال خصوصه ، ففرَّقوا بينهما ، وعدلوا إلى الفتح .

ويدلُّ على فساد مذهب من قال : هو معرب أنَّه لوكان كذلك لنوِّن كما يُنوَّن اسم إنَّ . فإنْ قيل : إنَّما لم[2] ينوَّن ، لأنَّ (لا) ضعفت ، إذ كانت فرعَ فرعٍ فرعٍ ، وذلك أنَّ (كان) فرعٌ في العمل على الأفعال الحقيقيّة ، و (إنَّ) فرع على (كان) و (لا) فرع على (إنَّ) ، فلَمَّا ضعف خولف بإسمها بقيَّة المعربات[3] .

---

(١) جاء في أسرار العربيَّة ٣٤٦ : « وإنَّما كانت الحركة فتحة ، لأنَّها أخفّ الحركات » .

(٢) سقطت لم من م و ح . ولا بدَّ منها لإقامة العبارة ، ولذلك أثبتناها .

(٣) جاء في شرح الكافية ٢٥٣/١ ـ ٢٥٤ : « وقال سيبويه : إنَّما حذف التنوين من المنفيّ ، لأنَّ (لا) لا تعمل إلاَّ في النكرة ، و (لا) معمولها في موضع ابتداء . فلَمَّا خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها ، يعني أنَّ اختصاصها بالتنكير وكونها مع ما بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من =

قيل : أثر ضعفها قد ظهر في شيء غير التنوين ، فمن ذلك أنَّه لا يفصل بينها وبين اسمها بالخبر ولا بغيره ، ولأنَّ التنوين لا يحدث بالعامل حتى يحذف إذا ضعف العامل ، وإنَّما هو تابعٌ لحركة الإعراب .

فإن قيل : إنَّما حذف التنوين ، لأنَّ هذا الباب خالف بقية العوامل في اختصاصه ببعض الأسماء ، وعلى وجه مخصوص ، فخولف به أيضاً في التنوين ، قيل : قد أجبنا عن هذا[1] .

فصل

واتَّفقوا على أنَّ النكرة المضافة كقولك : لا غلامَ رجلٍ عندنا ، وفي المشابه للمضاف كقولك : لا خيراً من زيد عندنا معرب . وإنَّما خالف[2] هذا الاسم النكرة المفردة لثلاثة أوجه :

أحدُها أنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، وهما في اللفظ اسمان ، فلو بنيت الاسم / الأوَّل مع (لا) لكان لعلَّة التركيب ، فتصير[3] ثلاثة أشياء كشيء واحد . ح ٣٥

والثاني أنَّ المضاف إليه واقعٌ موقع التنوين ، وكما أنَّ التنوين لا يكون بعد حركة البناء كذلك المضاف إليه .

= قال ببنائه ، أو سبب حذف تنوين معمولها عند من قال بإعرابه ، لأنَّها بمجموع الشيئين خالف سائر العوامل كان وأخواتها ، فخولف بمعمولها سائر المعمولات » .

(١) في م : عنه .

(٢) العبارة في م : وإنما هذا خالف هذا الاسم ..

(٣) في م : فيصير .

والثالث أنَّ المضافَ عاملٌ في المضاف إليه ، وقد أُلِفَ من كلِّ مبنيّ إذا أضيف إلى مفرد أعرب ، فأمَّا (لدنْ) فبنيت مع الإضافة[1] لإيغالها في شبه الحرف بخلاف باب (لا) .

فصل

والمشابه للمضاف من أجل طوله ما[2] كان عاملاً فيما بعده ، وكان مابعده من تمام معناه ، كقولك : لاضارباً زيداً ، ولا حَسَناً وجهه قائم ، ولا خيراً من زيد لنا . ووجه مشابهته للمضاف من وجهين :

أحدهما أنَّه عامل فيما بعده ، كما يعمل المضاف في المضاف إليه .

م٤٧ والثاني أنَّ مابعده مفتقر إليه كافتقار المضاف إليه إلى المضاف . / وعلى هذا إذا قلت : لا مروراً بزيدٍ ، وعلَّقت الباء بالمصدر نصبت ونوَّنت ، لأنَّه عاملٌ فيما بعده ، والخبر محذوف . وإنْ جعلت (بزيد) الخبر لم تنوِّن المصدر ، لأنَّه غير عامل ههنا . وكذلك لاآمر بالمعروف يوم الجمعة ، إن أعملت آمراً نوَّنته ، وإن لم تعمله لم تنوِّنه ، ولا يكون (يوم الجمعة) خبراً ، لأنَّ ظرف الزمان لا يُخبَر به[3] عن الجثث . والنفي على هذا التقدير خاصٌّ ببعض الآمرين . وإن جعلت الباء الخبر كان النفي عامّاً[4] .

---

(١) سقط من م : فأمَّا لدن فبنيت مع الإضافة .

(٢) (ما) هنا زائدة . لأن الشبيه بالمضاف يعمل فيما بعده ، فلا موضع للنفي في العبارة .

(٣) في ح : ظروف الزمان لا يخبر بها . وهو وجه سائغ .

(٤) خلاصة المسألة : إذا قلت : لاآمراً بالمعروف يوم الجمعة فـ (الباء) معلَّقة بآمر ، والخبر محذوف تقديره موجود . وإذا قلت : لاآمرَ ، فالجار معلق بالخبر . والنفي في الأولى أضعف منه في الثانية ، لأنه نفى الأمر عن بعض الآمرين ، وفي الثانية نفاه عنهم جميعاً . انظر المقتضب ٣٦٥/٤ ، وشرح المفصَّل ١٠٠/٢ .

فصل

وموضع (لا) واسمها رفع بالابتداء لوجهين :

أحدهما أنَّها في حكم المركَّب على ما تقدَّم ، والمركَّب يجري مجرى المفرد في موضع الإعراب .

والثاني أنَّ الكلام قبل دخول (لا) جملة خبريَّة كقولك : عندنا رجل ، فإذا أدخلت (لا) بقيتْ الخبرية على ما كانت ، إلاَّ أنَّ الخبر منفيّ ، وكان مثبتاً . وهذا مثل (ما) في قولك : ماعندنا رجلٌ ، إلاَّ أنَّك لَمَّا أدخلت (لا) أوْلَيْتَها الاسم ، ولهذا إذا قدَّمت الخبر أو فصلت بينهما رجع إلى الابتداء والخبر لفظاً ، مثل قوله تعالى[1] : ﴿ لا فيها غول ﴾[2] . وليس كـ (أنَّ ، وليت ، ولعلّ) لأنَّها تغيّر معنى الابتداء .

فصل

واختلفوا في خبر (لا)[3] فقال سيبويه : هو مرفوع بالابتداء كما يرتفع قبل دخول (لا)[4] ، وحجَّته شيئان :

أحدهما أنَّه لَمَّا كان موضع (لا) واسمها رفعاً كان الخبر مرفوعاً على ذلك التقدير .

---

(١) في م : مثل قوله ﴿ لا فيها غول ﴾ .

(٢) ﴿ لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ﴾ [سورة الصافات : ٤٧] .

(٣) عقد أبو البقاء في التبيين ٣٦٨ للمسألة السابعة والخمسين لمناقشة هذه القضية .

(٤) نسب ابن يعيش في شرح المفصَّل ١٠٢/١ هذا الرأي إلى الكوفيِّين . وجاء في شرح الكافية ١١٠/١ : « وعند الكوفيِّين أنَّ خبر إنَّ وأخواتها ، وكذلك خبر (لا) التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبراً للمبتدأ ، لا بالحروف لضعفها عن العمل » .

والثاني أنَّ (لا) ضعيفة جدّاً ، فلم تعمل في الاسمين بخلاف (كان) و (إنَّ) .

وقال الأخفشُ[1] : هو مرفوع بـ (لا) لأنَّها اقتضت اسمين ، وعملت في أحدهما ، فتعمل في الآخر ، كـ (إنَّ)[2] . وعلى هذا تترتَّب مسألة هي قول الشاعر :

٣٨ـ فلا لغوٌ ولا تأثيم فيها[3] .....

على قول سيبويه : (فيها) خبرٌ عن الاسمين ، وعلى قول أبي الحسن : هو خبر عن أحدهما ، وخبر الآخر محذوف .

فصل

إذا[4] وصفت اسم (لا) قبل الخبر ففيه ثلاثة أوجه :

أحدُها[5] النصب بالتنوين[6] حملاً على موضع اسم (لا) كما حملت صفة المنادى المبنيّ على موضعه ، فنصبت ولم تبن الصفة كما لم تبن صفة المنادى .

---

(١) ذهب الزمخشريّ مذهب الأخفش . انظر شرح المفصّل ١٠٠/٢ ، والأشباه والنظائر ٤٢٤/٢ .

(٢) سقط من ح : كـ (إن) .

(٣) هذا الشاهد صدر بيت لأميَّة بن أبي الصلت ، ورد في ديوانه ٤٧٧ ، وعجزه : (ولا غول ولا فيها مليمُ) . وذكره ابن هشام في أوضح المسالك ٢٨٦/١ وفي شرح شذور الذهب ٨٨ ، وورد في شرح ابن عقيل ٤٠٣/١ وعجزه فيها جميعاً : (وما فاهوا به أبداً مقيم) .
قال ابن هشام في شرح شذور الذهب : « وإن رفعت الاسم الأوّل جاز لك في الاسم الثاني وجهان : الفتح والرفع . فالأول كقوله » وذكر البيت . وخالفه ابن مالك ، فقال في ألفيَّته : « وإن رفعت أولاً لا تنصبا » ، وقال ابن عقيل يشرحه ٤٠٤/١ : « ولا يجوز النصب للثاني ، لأنَّه إنَّما جاز بما تقدم للعطف على محلّ اسم (لا) ، و (لا) هنا ليست بناصبة ، فيسقط النصب » .

(٤) في م : وإذا .

(٥) سقط أحدها من ح .

(٦) جاء في شرح المفصّل ١٠٩/١ : « تتبعه اللفظ فتنصبه وتنوّنه ، فتقول : لا رجل ظريفاً عندك » .

والثاني[1] الرفع والتنوين حملاً على موضع (لا) واسمها ، إذ موضعها رفع على ما تقدَّم[2] .

والثالث الفتح بغير تنوين ، وفي ذلك وجهان :

أحدُهما أنَّها فتحة بناء ، وإنَّما فعلوا ذلك ، لأنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، ولهذا قد لزمتْ في بعض المواضع كما تلزم الصلة ، نحو قولهم : يا أيُّها[3] الرجل ، وكقولهم : مررت بخلف الأحمر[4] . ولولا ذكر (الأحمر) لم تعلم أنَّ المراد (خلفٌ) المعروفُ بالعلم أو غيره . ولَمَّا جَرَتا مجرى الشيء الواحد بنَوْهما قبل دخول (لا) كما بني (خمسةَ عشرَ) ، وكما بنوا (ابن أمّ)[5] ، و (زيدَ بن عمرو)[6] فمن فتح الدال ، ثمَّ أدخلوا عليه حرف النداء[7] ، دخلت (لا)[8] على اسم مركَّب مبنيّ . ولا يجوز أن

---

(١) سقط الثاني والثالث من م و ح . ولم يكن بدٌّ من إضافتهما إلى المتن حفاظاً على تسلسله .

(٢) جاء في شرح المفصَّل ١٠٩/١ : « (لا) وما عملت فيه بمعنى اسم واحد مرفوع بالابتداء » . نحو : لا رجلَ ظريفٌ عندك .

(٣) جاء في أسرار العربيَّة ٢٤٨ : « بناء الاسم مع الاسم أكثر من بناء الاسم مع الحرف . فلَمَّا جاز أن يبنى الاسم مع الحرف جاز أيضاً أن يبنى مع الصفة ، لأنَّ الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل أنَّه لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة ، في نحو قولك : أيُّها الرجل ، ثمَّ هما في المعنى شيء واحد » .

(٤) خلف الأحمر أبو محرز بن حيان [ت : ١٨٠ هـ] كان راوية ثقة علاَّمة . قيل : إنه كان في أول حياته ينحل الشعر ثم صدق ونسك . البغية ٥٥٤/١ ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٥٣ .

(٥) جاء في شرح المفصَّل ١٣/٢ : « يحتمل ذلك أمرين : أحدُهما أنْ يكون الأصل : يا ابن أمّا ، ثم حذفت الألف تخفيفاً ... والثاني أن تجعل (ابناً وأمّا) جميعاً بمنزلة اسم واحد ، فتبني الاسم الآخر على الفتح .

(٦) جاء في المرتجل ١٩٧ : « فإن وصفت المضموم بابن ، والابن بين علمين ، فتحت إن شئت ... يا زيدَ بنَ عمرٍو » .

(٧) في م : حرف النفي .

(٨) في م : فدخلت على اسم .

تكون (لا) دخلت عليها وهما معربان ، فبُنيتا معها ، لأنَّ ذلك يوجب جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد[1] ، ولا نظير له .

والوجه الثاني أن تجعل فتحة الصفة فتحة إعراب ، وحذفت التنوين ليشاكل لفظ الصفة لفظ الموصوف ، كما أنَّهم جعلوا (كلا) و (كلتا) بلفظ التثنية إذا أضيفت إلى المضمر ، لأنَّها في ذلك الموضع تتبع ما قبلها من المثنَّى . وهذا على مذهب من جعل اسم (لا) مُعْرباً أظهر .

فصل

فإنْ جاءت الصفة بعد الخبر جاز فيها الرفع والنصب بالتنوين على ما تقدَّم ، ولم يجز البناء للفصل بينهما[2] بالخبر .

فصل

ح٣٦ إذا عطفت على اسم / (لا) ولم تكرِّر كان لك في المعطوف الرفع على موضع (لا) واسمها ، كما ذكرنا في الصفة ، والنصب بالتنوين قياساً على الصفة أيضاً[3] .

---

(١) في م : كالشيء الواحد .

(٢) مانعُ البناء ، كما يفهم من كلام العكبريّ ، الفصلُ لا تقدُّم الخبر . جاء في شرح المفصَّل : ١٠٩/٢ : « واعلم أنَّه إذا فصل بين المنفيّ وصفته بظرف أو جار ومجرور ، نحو : لا رجل اليوم ظريفاً ، ولا رجل فيك راغباً امتنع البناء ، لأنَّه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد ، وقد فصلت بينهما ، كما لا يجوز لك أن تفصل بين عشر وخمسة في خمسةَ عشرَ » .

(٣) جاء في شرح المفصّل ١١٠/٢ : « وأمَّا قول الشاعر :

فلا أبَ وابناً مثلُ مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا

فالشاهد فيه أنَّه عطف ابناً على المنصوب بـ (لا) وتوَّنه ، لتعذُّر البناء على ما ذكرنا ، ونصب (مِثْلاً) على أنَّه وصف للمنفي وما عطف عليه ... والخبر محذوف . وقد روي رفع (الابن) ههنا بالعطف على الموضع ، ورفع (مِثْل) على النعت أو الخبر » .

ولا يجوز بناؤه لأنَّ لفظ (لا) غير موجود معه[1] ، ولا يجوز بناؤه بسبب (لا) المتقدِّمة ، لأنَّ ذلك يفضي إلى جعل أربعة أشياء[2] كشيءٍ واحد . / م٤٨

فصل

فإنْ عطفت عليه معرفة لم يجز فيها النصب ، لأنَّ (لا) لا تعمل في المعارف ، بل ترفعه على الموضع كقولك : لا غلام لك والعبَّاسُ ، وكذلك إن ذكرت (لا) فقلت : (ولا العبَّاسُ) ، ورفعه على الموضع .

فصل

فإذا كرَّرت (لا) مع المعطوف جاز فيها عدَّة أوجه :

١ ـ أحدُها أن تبني الاسمين على أن تجعل (لا) الثانية غير مزيدة كالأولى ، والواو عاطفة جملة على جملة[3] .

٢ ـ والثاني أن تبني الأوَّل على أصل[4] الباب ، تنصب الثاني وتنوِّنه ، وتجعل (لا) زايدة ، كما زيدت في قولك : مالي دينار ولا درهم . فإنَّها مزيدة لتوكيد النفي[5] .

٣ ـ والثالث[6] أنْ تبنى الأوَّل على الأصل ، وترفع الثاني على ثلاثة أوجه :

(١) سقطت العبارة السابقة من ح .

(٢) جاء في شرح المفصَّل ١١٠/٢ : « يؤدِّي إلى جعل ثلاثة أشياء : الاسم المعطوف ، والمعطوف عليه ، وحرف العطف شيئاً واحداً ، وذلك إجحاف » ، ولعلَّ الرابع عند العكبريّ هو (لا) نفسها .

(٣) « وذلك قولك : لا رجل ولا امرأة عندك » المرتجل ١٨١ .

(٤) سقطت أصل من م .

(٥) جاء في شرح المفصَّل ١١٣/٢ : « ولك أن تفتح الأوَّل وتنصب الثاني نصباً صريحاً بالتنوين ، فتقول : لا حول ولا قوةً إلاَّ بالله ، فتعطف المنصوب المنوَّن على المركَّب ، إمَّا على فتحة البناء لشبهها بحركة الإعراب ، وإمَّا على عمل (لا) في المنفيّ ، وحقّه أن يكون منوَّناً » .

(٦) في م : والثاني . قيَّدنا الأوجه وفروعها بالأرقام والأحرف لتوضيح تقسيمات المصنِّف .

أ ـ أحدها أن تجعل (لا) زائدة ، وتحمل المعطوف على الموضع[1] .

ب ـ والثاني أن تجعل (لا) عاملة عمل (ليس) فيكون اسمها مرفوعاً وخبرها منصوباً[2] ، وقد أجازوا ذلك إذا كان الاسم نكرة ، كما قال : [مجزوء الكامل]

٣٩ـ من صدّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ[3]

أي : ليس لنا براح . وقال العجّاج[4] : [من الرجز]

٤٠ـ تاللهِ لولا أنْ تحشَّ الطُّبَّخُ بي الجحيمَ حين لا مُسْتَصْرخُ

وحملُ (لا) على[5] (ليس) قويٌّ في القياس ، لأنّها نافية مثلها . وإذا جاز قياسها على (إنَّ) في العمل ـ مع أنّها نقيضتها ـ فحملُها على نظيرتها أوْلى .

جـ ـ والثالث أن تلغي (لا)[6] ويكون مابعدها مبتدأ وخبراً ، على ما يوجبه القياس فيها .

٤ ـ والوجه الرابع أن ترفع الاسمين ، وتجعل (لا) الأولى على ماذكرناه في رفع الثانية من حملها على (ليس) وإلغائها[7] .

(١) جاء في شرح المفصّل ١١٣/٢ : « ونظير ذلك : كلٌّ رجل ظريفٌ في الدار ، إن شئت خفضت (ظريفاً) على النعت لرجل ، وإن شئت رفعته على النعت لكلٍّ . فكذلك : لا رجل ولا غلامٌ لك » .

(٢) أي : منصوباً مقدّراً في نحو : لاحول ولا قوةَ ، أي : ولا قوةٌ موجودة . جاء في شرح المفصّل ١١٣/٢ : « ويجوز أن تجعل (لا) الثانية بمعنى ليس ، وتقدّر لها خبراً منصوباً » .

(٣) سبق ذكر الشاهد برقم : ١٧ .

(٤) سبقت ترجمة العجّاج مع دراسة الشاهد الذي ورد برقم ١٨ .

(٥) سقطت (على) من ح .

(٦) أي : (لا) الثانية في نحو : لاحول ولا قوة .

(٧) جاء في شرح المفصّل ١١٣/٢ : « ولك أن ترفعهما جميعاً ، فتقول : لاحولٌ ولا قوةٌ إلا بالله ، وقد قرئ ﴿ ولا بيْعٌ فيه ولا خلالٌ ﴾ . قال الشاعر :

وما هجرتُك حتّى قلتِ معلنةً لاناقةٌ لي في هذا ولا جَمَلُ » .

٥ ـ والخامس أن تَرْفَعَ الأولى على ما ذكرنا ، وتبني[١] على أصل الباب .

فصل

فإنْ كان اسم (لا) مثنًّى أو مجموعاً كان بالياء والنون . أمَّا (الياء) فإنَّها تدلُّ على النصب في المعرب ، فجعلت ههنا دلالة على موضع المنصوب ، وعلى لفظ الفتح الذي في اسم (لا) كما قالوا في المنادى : يا زيدان أقبلا ، واختلفوا هل هذا اسم معرب أو مبنيٌّ على ما كان عليه في الإفراد .

فقال الخليل[٢] وسيبويه : هو على ما كان عليه ، لأنَّ العلَّة الموجبة للبناء قائمة ، ولا مانع منه . والمثنَّى يكون[٣] مبنيّاً كما في باب النداء ، و (النون) ليست بدلاً من الحركة والتنوين في كلِّ موضع على ما يُبيَّن في باب التثنية .

وقال أبو العبَّاس[٤] : هما معربان لوجهين :

أحدُهما أنَّه ليس شيء من المركَّبات ثنِّي فيه الاسم الثاني وجمع .

---

(١) أي : وتبني الثانية . جاء في شرح المفصَّل ١١٢/٢ : « ولك أن ترفع الأوَّل وتفتح الثاني ، فتقول : لا حولٌ ولا قوةَ ... وهو المذهب الضعيف عند سيبويه » . وجاء في المقتضب ٣٨٧/٤ : « وتقول : لا رجلٌ في الدار ، ولا غلامَ يافتى » .

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبد الرحمن [ت : ١٧٥ هـ] أستاذ سيبويه وشيخ العربيَّة والنحو والعروض وصاحب المعجم العربيّ الأوَّل ، البغية ٥٥٧/١ ، نزهة الألباء ٤٥ .

(٣) في م : كان .

(٤) قال أبو العبَّاس في المقتضب ٣٦٦/٤ : « وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنَّك إذا قلت : لا غلامين لك أنَّ (غلامين) مع (لا) اسم واحد ، وتثبت النون كما تثبت مع الألف واللام ، وفي تثنية ما لا ينصرف وجمعه ، نحو قولك : هذان أحمران ، وهذا المسلمان ، فالتنوين لا يثبتُ في واحد من الموضعين . فرّقوا بين النون والتنوين ، واعتلّوا بما ذكرت لك . وليس القول عندي كذلك ، لأنَّ الأسماء المثنّاة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً . لم يوجد ذلك ، كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد » .

والثاني أنَّ المثنَّى في حكم المعطوف ، والعطف يمنع من البناء ، والذي ذكره غير لازم ، فإنَّ المركَّب إذا سُمِّي به صحَّت تثنية الاسم الثاني وجمعه ، كما لو سمَّيت رجلاً بـ (حضرموت) ، فإنَّك تقول في التثنية والجمع : جاءني حضرموتان وحضرموتون . وأمَّا جعل التثنية كالمعطوف فذاك في المعنى لا في اللفظ .

فصل

وإذا دخلت (لا) على المعرفة لم تعمل فيها[1] ، ولزم تكريرها ، كقولك : لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ . وإنَّما لم تعمل هنا لبطلان شبهها بـ (إنَّ) . وإنَّما لزم التكرير ، لأنَّه جواب من قال : أزيدٌ في الدار أم[2] عمرو ؟ فلو قلت : لا ، مقتصراً عليها لم يطابق الجواب السؤال . وكذا[3] لو قلت : لا زيدٌ ، لم يُستَوْفَ جواب السؤال .

فأمَّا قولهم : لا نَوْلَك أن تفعل[4] ، فجاز من غير تكرير حملاً على المعنى ، والمعنى : لا ينبغي لك .

فصل

فأمَّا قولهم : لا أبا لك ، فالعرب يستعملونها على ثلاثةِ أوجه :

---

(١) المرتجل ١٨١ .

(٢) في م : وعمرو ، وفي ح : أو عمر ، والصواب : أم عمرو كما أثبتنا .
جاء في مغني اللبيب ٤٢ : « إذا عطفت بعد الهمزة بـ (أو) ، فإنْ كانت همزة التسوية لم يجز قياساً .. وإنْ كانت همزة الاستفهام جاز قياساً ، وكان الجواب بـ (نعم) أو بـ (لا) » . وقد نصَّ المؤلِّف ههنا على أنَّ الإجابة بـ (لا) لا تستوفي جواب السؤال . ولهذا لم يكن بدٌّ من (أم) .

(٣) سقطت الواو من م .

(٤) جاء في شرح المفصَّل ١١٢/٢ : « فأمَّا قولهم : (لا نولك أنْ تفعل كذا) ، فهي كلمة تقال في معنى لا ينبغي لك ، وهي معرفة مرفوعة بالابتداء ، وما بعدها الخبر ، ولم يكرِّروا » .

١ ـ (لا أبَ لـك) : بحـذف الألف ، وهو الأصلُ ، لأنَّ (لا) لا تعمل في المعرفة و (اللام) تقطع الاسم عن الإضافة ، فيبقى نكرة . و (أب) و (أخ) وبابها تحـذف لاماتها في الإفراد[١] .

٢ ـ والوجه الثاني (لا أبا لك)[٢] بإثبات الألف ، وفي ذلك ثلاثة أوجه :

أ ـ أحدُها أنَّه جاء على لغة من قال (لا أبا) في كلِّ حال كالمقصور[٣] .

ب ـ والثاني أنَّ الألف نشأت عن إشباع فتحة الباء .

جـ ـ والثالث أنَّ (اللام) في حكم الزائـدة من وجـه ، فكأنَّ (الأب) مضـاف إلى الكاف ، ولام هـذا الاسم ترجع في الإضـافـة ، وهي أصلٌ من وجـه ، وذلـك أنَّ (لا) لا تعمل في المعـارف ، وقـد عملت ههنـا ، فوجب أن تكون اللام مُبْطَلَـةً / للإضـافـة ، ح٣٧
وهذا كما قالوا : [من البسيط]

٤١ـ ..... يـــــا بـــؤس للجهـــل[٤] ... ...

---

(١) الجار والمجرور (لـك) في (لا أبَ لـك) في موضع الخبر ، أو في موضع الصفـة ، والخبر محـذوف . انظر المقتضب ٣٧٤/٤ ، وشرح المفصّـل ١٠٥/٢ ، وشرح الكافيـة ٢٦٥/١ . ومعنى : لا أب لـك : لا كان لـك أبٌ .

(٢) معنى (لا أبا لـك) : لا كان أبوك موجوداً . انظر سيبويـه ٢٧٩/٢ ، والمقتضب ٣٧٤/٤ ، وشرح الكافيـة ٢٦٥/١ .

(٣) قـال ابنُ عقيل في شرحـه لـلألفيَّـة ٥٠/١ : « يكـون بـالألف رفعـاً ونصبـاً وجرّاً » ، ومن الأمثلـة التي ذكرها : هذا أباه ، ورأيت أباه ، ومررت بأباه .

(٤) هذا الشاهد بعض بيت للنابغة الذبياني ، ونصّه في ديوانه :

قـالت بنـو عـامرٍ خـالـوا بني أسـد ... يـــا بـــؤس للجهـــل ضرّاراً لأقـــوام

خالوا بني أسدٍ : تاركوهم وقاطعوهم ، أو : خلّوا بينهم وبين أنفسهم ، ولا تكونوا معهم .
ذكره ابن جني في الخصـائص ١٠٦/٣ ، وقـال : « أراد : يـابـؤس الجهـل ، فـأقحم لام الإضـافـة تمكينـاً واحتياطـاً لمعنى الإضـافـة » ، وقـال سيبويـه ٢٧٨/٢ : « حملوه على أنَّ اللام لو لم تجئ لقلت : يـا بؤس الجهل » ، وانظر شرح الكافية ١٣٢/١ ، والدرر ١٤٨/١ ، والخزانة ١٣٠/٢ .

[مجزوء الكامل]

٤٢ـ ... ... يـــــا بـــــؤس للحرب[١] .....

ولا يجوز ذلك في غير اللام ، لأنَّها القاطعة للإضافة في هذا المعنى .

٣ ـ واللغة الثالثة (لا أبالك) بحذف اللام ، وهي أشذُّها[٢] وأبعدُها عن القياس . والوجه فيها أنَّه حذف (اللام) وهو يريدها ، فهي في حكم الملفوظ به ، كما في قولهم :

[من الطويل]

٤٣ـ ..... ولا نـــاعبٍ إلاّ ببينٍ غرابُهـــا[٣]

وكما قيل لرؤبة[٤] : كيف أصبحت ؟ فقال : خيرٍ إن شاء الله[٥] . أراد : بخير ، ومثل ذلك قولهم : (لا يَدَيْ لك بفلان)[٦] و (هذا قميصٌ لا كُمَّيْ لـه) فحذف النون ههنا ، وإثبات الياء على الوجه المقدَّم .

---

(١) هذا الشاهد بعضُ بيت لسعد بن مالك بن ضبيعة جدِّ طرفةَ بن العبدِ وروايته في كتاب سيبويه ٢٠٧/٢ ، والخصائص ١٠٦/٣ :

يـــــا بـــــؤس للحرب التي وضعت أراهـــط فـــاستراحـــوا

قال ابن جنّي : « أي : يابؤس للحرب ، إلاَّ أنَّ الجرّ في هذا ونحوه إنَّما هو للام الداخلة عليه ، وإن كانت زائدة ، وذلك أنَّ الحرف العامل ـ وإنْ كان زائداً ـ فإنَّه لابدَّ عامل » . وانظر شرح المفصَّل ١٠/٢ ، ١٠٥ ، ومغني اللبيب ٢٣٨ .

(٢) في م : أشدُّها بالدال المهملة ، والصحيح إعجامُها .

(٣) ورد هذا الشاهد في باب إنَّ وأخواتها من هذا الكتاب ، ورقمه ثمّ ٣٣ . وموضع الاستشهاد به ههنا العطف على التوهُّم ، فقد عطف الشاعر (ناعبٍ) بالجرّ على مصلحين من قوله في الشطر الأوَّل من البيت (مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة) متوهِّماً دخول الباء على مصلحين .

(٤) هو رؤبة بن العجّاج [ت : ١٤٥ هـ] راجز فحل يكثر علماء اللغة والنحو من الاحتجاج بشعره . لمّا مات قال الخليل : دفنّا الشعر واللغة والفصاحة . البداية والنهاية ٩٦/١٠ ، الخزانة ٨٩/١ .

(٥) جاء في الخصائص ٢٨١/٢ في باب زيادة الحروف وحذفها « ومن ذلك ما كان يعتاده رؤبة إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ فيقول : خيرٍ عافاك الله ، أي : بخيرٍ » .

(٦) في كتاب سيبويه ٢٧٩/٢ : « لا يديْ لك ، ولا يدين بها لك » . وفي شرح الكافية ٢٦٥/١ : « لا غلاميْ له ، جائز ، لشبهه بالمضاف لمشاركته له في أصل معناه » .

فـإن[1] فصلت بين الـلام وبين الاسم الأوّل ثَبَتَتْ النـون ، لأنَّ ذلـك يمنـع من الإضافة . وأمَّا (لك) في قولك : (لا أبا لك) ففيها ثلاثة أوجه :

أحدُها أنْ تجعلها الخبر .

والثاني أن تجعلها صفة للاسم في موضع نصب أو رفع ، وتتعلَّق[2] بمحذوف .

والثالث أنْ تجعلها للتبيين ، والتقدير : أعني لك[3] .

والقول المحقَّق في (لا أبا لك) أنَّ اللام في حكم الزائـدة من وجـه ، والاسم مضـاف إلى (الكاف) ، ولم يعرّف ، لأنَّ المعنى : لا مثل أبيك ، كما قالوا : [من الرجز]

٤٤ـ لا هيثم الليلـــــــــــة للمطيِّ[4] .....

فصل

فإنْ أدخلت همزة الاستفهام على (لا) لم تغيِّر حكم (لا) في جميع مـا ذكرنـا ، إلاّ أنّ سيبويـه يختـار في الخبر النَّصْبَ فيقول : ألا[5] رجـل أفضـلَ منـك[6] . وإن قلت :

(١) في م : وإن .

(٢) في م : يتعلّق .

(٣) يقدّر الخبر محذوفاً في الوجهين الثاني والثالث . جاء في شرح الكافية ٢٦٥/١ : « فـالمسنـد أي خبر (لا) في (لا أبا لك) محذوف أي : لا أبا لك موجود . وأمّـا في (لا أبَ لـك) فهو (لـك) أي لا أب موجود لك » .

(٤) الشاهد من الأرجاز التي لا يُعرف قـائلوهـا . المطيّ : الإبل . وهيثم : رجل حسن الحـداء جيّـد القيـام برعي الإبل ، واسمه الوارد في حاشيـة المقتضب ٣٦٣/٤ هيثم بن الأشتر . قـال سيبويـه ٢٩٦/٢ : « واعلم أنّ المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا البـاب ، لأنّ اللام (يعني : لا) لا تعمل في معرفة أبداً . فأمّـا قـول الشـاعر : لا هيثم الليلـة للمطيّ ، فـإنّـه جعلـه نكرة ، كأنّـه قـال : لا هيثم من الهيثِينَ . وجـاء في المقتضب : « أي لا مجري ولا سـائـق كسـوق هيثم » وقـال ابن يعيش ١٢٣/٤ : « لا مثـلَ هيثم » وانظر شرح المفصّل ١٠٢/٢ ، ١٠٣ .

(٥) في م و ح : لا بحذف الهمزة . وما أثبتنا هو الوجه .

(٦) جاء في شرح المفصّل ١٠٢/٢ : « ألف الاستفهام إذا دخلت على (لا) فلها معنيان : أحدُهما الاستفهام ، =

ألا رجلاً ؟ فعلى معنى التمنّي أي : ألا أجد ؟ وإن قلت : ألا رجل يكرمنا ؟ فهو على ما كان عليه قبل الهمزة في اللفظ .

واختلفوا في موضع الاسم : فسيبويه يرى أنّه منصوب بما في (ألا) من معنى[٤] التمنّي . ولم يغيّر اللفظ كما أنّ قولك : رحمه الله ، لفظُه على شيء ، ومعناه على شيء آخر . فعلى هذا القول لا يجوز رفع الصفة كقولك : ألا ماءَ بارداً أشربه . وقال أبو العبّاس : موضعه على ما كان عليه قبل الهمزة[٢] . ورفع صفته جائز[٣] .

فصل

وأما (ألا) التي للتحضيض[٤] فكلمة واحدة ، وما بعدها منصوب بفعل مضمر ، ويأتي ذكر ذلك في المنصوبات إن شاء الله .

= والآخر التمنّي . وإذا كانت استفهاماً فحالها كحالها قبل أن تلحقها ألف الاستفهام . فتقول : ألا رجل في الدار ، وألا غلام أفضلُ منك ؟ وإذا كانت تمنّياً فلا خلاف في الاسم أنّه مبنيّ مع (لا) كما كان . وإنّما الخلاف في الخبر ، فأكثر النحويين لا يجيزون رفع الخبر ... وذهب أبو عثمان المازني إلى أنّه يبقى على حاله من نصب الاسم ورفع الخبر » . وفي حواشي المقتضب ٣٨٣/٤ ـ ٣٨٦ عرض مفصّل غاية التفصيل للمسألة .

(١) في ح : المعنى .

(٢) جاء في المقتضب ٣٨٢/٤ : « أمّا كونُها للاستفهام فعلى حالها قبل أن يحدث فيها علامته ، تقول : ألا رجل في الدار ... ومن قال : لا رجل في الدار ولا امرأة ، قال : ألا رجل في الدار ولا امرأة » .

(٣) رفع الصفة إلى رأي المازنيّ أقرب . أمّا المبرّد فلم أجد في كتابه المقتضب ما يشير إلى جواز الرفع ، بل فيه ما يشير إلى جواز التنوين في حالة النصب . قال في المقتضب ٣٨٢/٤ : « ومن قال : لا رجل ظريفاً في الدار ، قال : ألا رجل ظريفاً » . وقال ٣٨٣/٤ : « وتقول : ألا ماءَ باردَ إنْ شئت ، وإن شئت نونت (بارداً) ، وإن شئت لم تنوّن » .

(٤) من الشواهد على ورود (ألا) للتحضيض قول عمرو بن قعاس :

ألا رجلاً جزاه الله خيراً ... يدلُّ على محصلة تبيتُ

[مغني اللبيب ٧٣] .

وذكر سيبويه ٣٠٨/٢ أنّه سأل عنه شيخه الخليل ، فقال : « إنّه ليس على التمنّي ، ولكنّه بمنزلة قول =

فصل

فإن استثنيت بعد (لا) رفعت المستثنى ، كقولك : لا إله إلا الله ، لأنَّه بدل[1] من الموضع . وقد بطل عمل (لا) بالإثبات ، والتقدير : لا إله في الوجود إلاَّ الله ، أي : الله وحده الإله[2] .

فصل

وأمَّا قولهم : جئت بلا شيء ، وغضبت من لا شيء[3] فـ (لا) فيه حرف عند البصريِّين ، ولم تمنع تعدِّي العامل[4] إلى ما بعدها ، لأنَّها زيادة في اللفظ دون المعنى . وقال بعضُهم[5] : هي اسم بمعنى (غير) ، وتجرّ بالإضافة . وأمَّا قول الشاعر : [من الطويل]

٤٥ـ أبى جودُه لا البخلُ واستعجلتْ به ..... نَعَمْ مِنْ فتًى لا يمنعُ الجودَ قاتلُهْ[6]

= الرجل : فهلاً خيراً من ذلك ، كأنَّه قال : ألا تروني رجلاً جزاه الله خيراً . وأمَّا يونس فزعم أنَّه نوّن مضطراً » . قال ابن يعيش ١٠٢/٢ : « وهو مذهبٌ ضعيف ، لأنَّه لا ضرورة هنا » .

(١) سقط من ح : لأنَّه بدل من الموضع .

(٢) جاء في شرح الكافية ٢٣٩/١ : « وأمَّا نحو قولك : (لا إله إلا الله) ... فالنصب فيه أضعف منه في نحو : لا أحد فيها إلاَّ زيداً ، لأنَّ العامل فيه ـ وهو خبر لا ـ محذوف إمَّا قبل الاستثناء وإمَّا بعده . وفي نحو : لا أحد فيها إلا زيداً ، ظاهر ، وهو خبر (لا) » .

(٣) انظر مغني اللبيب ٢٧٠ .

(٤) في ح : الفعل .

(٥) نسب ابن هشام في مغني اللبيب هذا القول إلى الكوفيين ، فقال ٢٧٠ : « وعن الكوفيّين أنَّها اسم ، وأنَّ الجارَّ دخل عليها نفسها ، وأنَّ ما بعدها خفض بالإضافة . وغيرهم يراها حرفاً ، ويسمِّيها زائدة » .

(٦) ورد هذا البيت في الخصائص ٣٥/٢ غير منسوب إلى قائله ، ورواية ابن جني : (لا يمنع الجوع) وفسَّره ابن بري في لسان العرب [لا] تفسيراً مطوّلاً خلاصته : أنَّ الممدوح يقتل الجوع بالطعام الذي يقدِّمه إلى الفقراء بلا مَنّ ولا تمنُّع . وانظر شواهد المغني للسيوطيّ ٦٣٤/٢ ، وتفسير الطبريّ ٩٦/٨ .

فيروى (البخل) بالجرِّ على أنَّه جعل (لا) اسماً وأضافها إلى كلمة البخل[1] ، وبالنصب بدلاً من (لا)[2] ، وبالرفع على إضمار (هو) .

فصل

وأمَّا قولُهم : (لا خَيْرَ بخيرٍ بعده النارُ ، ولا شرَّ بشرٍّ بعده الجنَّةُ)[3] ، ففيه قولان[4] :

أحدُهما أنَّ قوله (بخير) خبر (لا) ، و (بعده) صفة الخبر ، والباء بمعنى (في)[5] .

والثاني أنَّ (بعده) صفة اسم (لا) و (بخير) خبره مقدَّم ، والباء زائدة . والتقدير : لا خيرَ بعدَه النارُ خيرٌ .

---

(١) جاء في الخصائص ٣٦/٢ : « فإنْ قلت : كيف تضيفها وهي مبنيَّة .. قيل : الإضافة لا تنافي البناء ... قالوا : كم رجل قد رأيت ، فـ (كم) مبنية وهي مضافة » .

(٢) عزاه ابن هشام في مغني اللبيب ٢٧٥ إلى الزجَّاج ، ثم قال : « وقال آخر : (لا) مفعول به ، و (البخلَ) مفعول لأجله ، أي : كراهية البخل ... وقال أبو الحسن : فسَّرته العرب : أبى جوده البخل ، وجعلوا (لا) حشواً » . وأغفل ابن هشام وابن جني الوجه الثالث ، وهو رفع البخل .

(٣) هذا الشاهد من خطبة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه . انظر تاريخ الطبري ٢١١/٣ .

(٤) في ح : وجهان .

(٥) في م : بمعنى من .

باب
ظننت وأخواتها

هذه الأفعال من عوامل المبتدأ والخبر ، ولذلك احتاجت إلى مفعولين ، فالأوّل ما كان مبتدأ ، والثاني ما صلح أن يكون خبراً .

وإنّما نصبتهما ، لأنّهما جاءا بعد الفعل والفاعل ، والذي تعلّق به الظن منهما[1] هو المفعول الثاني . وذكر المفعول الأوّل لأنّه محلُّ الشيء المظنون ، لا لأنّه مظنون . ألا ترى أنّ قولك : ظننت زيداً منطلقاً ، (زيدٌ) فيه غير مظنون ، وإنّما المظنون
م٥٠ انطلاقه . ولكنْ لوقلت / : ظننت منطلقاً لم يُعْلَم الانطلاق لمن كان ، كما لوذكرت الخبر من[2] غير مبتدأ .

فإن قيل : فلماذا دخلت هذه الأفعال على المبتدأ والخبر ؟ قيل : لتُحدث في الجملة معنى الظنّ والعلم اللذين[3] لم يتحقّق معناهما في المبتدأ والخبر . ألا ترى أنّ قولك : زيد منطلقٌ ، يجوز أن تكون[4] قلت ذلك عن ظنّ ، وأن تكون قلته عن علم . فإذا
ح٣٨ قلت : ظننت أو علمت صرّحت / بالحقيقة ، وزال الاحتمال .

فصل[5]

وإذا ذكرت هذه الأفعال مع فاعلها لم يلزم ذكر المفعولين ، لأنّ الجملة قد تمّت ، ولكن تكون الفائدة قاصرة ، لأنّ الغرض من ذكر الظنّ المظنونُ . فإذا أردت تمام

(١) في م : فيهما .
(٢) في ح : عن غير .
(٣) في م : اللذان .
(٤) في ح : يكون .
(٥) سقط هذا الفصل كلّه من م .

الفائدة ذكرت المفعولين لتبيِّن الشيء المظنون ، والذي أسند إليه المظنون . ولا يجوز الاقتصارُ على أحدهما ، لأنَّ المفعول الأول إن اقتصرت عليه لم يعرف المقصود بهذه الأفعال ، وإن اقتصرت على الثاني لم يُعلم إلى من أُسند[1] .

فصل

وحكم المفعول الثاني حكمُ الخبر في كونه مفرداً وجملة وظرفاً ، وفي لزوم العائد على المفعول الأوَّل من المفعول[2] الثاني على حسب ذلك في الخبر ، لأنَّه خبر في الأصل .

فصل

وإذا تقدَّمت هذه الأفعال نصبت المفعولين لفظاً أو[3] تقديراً[4] ، فاللفظ كقولك : ظننت زيداً قائماً ، والتقدير في ثلاثة مواضع :

أحدُها أن يكون المبتدأ والخبر مفسّراً لضمير الشأن ، كقولك : ظننته زيد منطلق ، أي : ظننت الشأن والأمر . فالجملة بعده في موضع نصب لوقوعها موقع المفعول الثاني كما كان ذلك في خبر (كان) .

---

(١) جاء في أسرار العربيَّة ١٦٠ : « فإن قيل : فهل يجوز الاقتصار على أحد المفعولين ؟ قيل : لا يجوز لأنَّ هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر ، وكما أنَّ المبتدأ لابدَّ له من الخبر ، والخبر لابدّ له من المبتدأ ، فكذلك لا بدّ لأحد المفعولين من الآخر » .

(٢) سقط المفعول من م .

(٣) في م : وتقديراً .

(٤) يعني بالنصب تقديراً التعليق . جاء في المرتجل ١٥٢ أنَّ التعليق هو « أنْ يعترض بينها وبين مفعوليها حرفٌ له صدر الكلام ، كـ (لام) الابتداء وهمزة الاستفهام ، فإنَّ الحرف حينئذٍ يعلّقها . وتعليقها أن يكفّها عن العمل في اللفظ ، فتعمل في موضع الجملة ... وعلَّة ذلك أنَّ اللام والهمزة لهما صدر الكلام و (علمت) عامل ، والعامل له حكم التصدُّر على معموله ، فتدافعا ، فأُبطل عمل الفعل في اللفظ ، فعمل في الموضع » .

والثاني أن يكون المفعول الأوَّل استفهاماً كقوله تعالى : ﴿ لِنَعلَمَ أيُّ الحِزْبَيْنِ أحْصَى ﴾[1] ، فالجملة في موضع نصب . ولم يعمل[2] الظنّ في لفظ الاستفهام ، لأن الاستفهام له صدر الكلام .

والثالث أن تدخل لام الابتداء على المفعول الأوَّل ، كقوله : علمت لزيد منطلق ، ولا يجوز هنا غير الرفع ، لأنَّ الفعل وإنْ كان مقدَّماً عاملاً ، ولكنَّه ضعيف ، إذ كان من أفعال القلب . والغرض منه ثبوت الشكّ أو العلم في الخبر . ومن ههنا أشبهت هذه الأفعال الحروف ، لأنَّها أفادت معنى في غيرها . واللامُ وإنْ لم تكن عاملة ، ولكنَّها قويت بشيئين :

أحدهما لزوم تصدُّرها كما لزم تصدُّر الاستفهام والنفي .

والثاني أنَّها مختصَّة بالمبتدأ ، ومحقِّقة له . وإذا كانت اللام أقوى من هذا الفعل في باب الابتداء ، وكانت الجملة التي دخلت عليها هذه الأفعال مبتدأ وخبراً في الأصل لزم أن يمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها لفظاً ، ولهذا[3] كسرت (إنّ)[4] لوقوع اللام في الخبر ، هذا مع أنَّها لم تتصدَّر .

فصل

وإذا توسَّطت بين المفعولين جاز الإعمال والإلغاء[5] . وإنَّما كان كذلك ، لأنَّها ضعيفة لما ذكرنا من قبل . وقد ازدادت ضعفاً بالتأخير . ألا ترى أنَّ الفعل الذي

---

(١) ﴿ ثُمَّ بَعثْناهُم لِنَعلَمَ أيُّ الحِزبَيْنِ أحصى لِمَا لَبِثُوا أمَداً ﴾ [سورة الكهف : ١٢] .

(٢) في م : ولم يعلم .

(٣) في ح : ولذلك .

(٤) في نحو : (علمت إن زيداً لقائم) عن شرح الكافية ٢٨١/٢ .

(٥) تقول : زيدٌ ظننت قائمٌ ، وزيداً ظننت قائماً .

لا يلغى إذا تـأخَّر حسن دخـول الـلام على مفعـولـه ، كقـولـك (لَـزيـدٌ ضربتُ) ، ولا يحسن (ضربت لَزيدٌ) ، فقد ازداد ضعفها بالتأخير ، وبدئ بـاسم يصلح أن يكون مبتدأ إذ لاعـامـلٌ لفظيٌّ قبلـه وبعـده ، و[1] مـا يصلـح أن يكـون خبراً عنـه غير (ظننت) . والغرض حاصل من الرفع كما يحصل من النصب ، فجـاز إلغـاء الظنّ ، كما أنَّ القسم يُلْغَى إذا توسَّط أو تأخَّر ، وهذه الأفعال تشبه القسم في جواز تلقِّيها بالجملـة ، وذلك مع (اللام) و (ما) ، نحو : علمت[2] لزيدٌ منطلق ، وكقوله : ﴿ وَظَنُّوا مالَهُم مِن مَحيصٍ ﴾[3] . وأمَّا إعمالها فلأنَّها فعل متصرِّف ، فعملت مؤخّرة كما تعمل مقدّمة .

فصل

واختلفوا في الإعمال والإلغاء هنا ، هل هما سواء أم لا ؟

فقال قوم : هما سواء لتعارض الدليلين اللذين ذكرناهما .

وقال آخرون : الإعمال أرجحُ ، لأنَّ الفعل أقوى من الابتداء .

وأمَّـا إذا تـأخَّرت عن المفعولين فـالإلغـاءُ أقوى عنـد الجميع ، لأنَّ المبتـدأ قـد وليـه الخبر ، وازداد الفعل ضعفاً بالتأخير بخلاف ما إذا توسَّط ، لأنَّ نسبتـه إلى الرتبـة الأولى كنسبته إلى[4] الرتبة الثالثة . وإذا تأخَّر صار بينه وبين الرتبة الأولى مرتبة وسطى .

فصل

وتنفرد هذه الأفعال عن بقية الأفعال بخمسة أشياء :

---

(١) سقطت الواو من ح .

(٢) في م : ما علمت .

(٣) ﴿ وضلَّ عنهُم ما كَانوا يَدْعونَ من قبلُ ، وظنُّوا ما لهم مِن مَحيص ﴾ [سورة فُصِّلت : ٤٨] .

(٤) سقطت إلى من م و ح . وأثبتناها لإقامة العبارة .

أحدُها إضمار[1] الشأن فيها كما أضمر في (كان) .

والثاني تعليقُها عن العمل في المواضع الثلاثة التي ذكرت .

والثالث جواز إلغائها إذا توسَّطت أو تأخَّرت ، وليس كذلك (أعطيت) وبابه . فإنَّك لو قلت : زيد أعطيت درهم لم يجز .

ح٣٩ والرابع / أنَّه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليها ، وقد ذكرت علَّته[2] .

والخامس جواز اتِّصال ضمير الفاعل والمفعول بها ، وهما لشيءٍ[3] واحد ، كقولك : ظننتني قائماً ، ويذكر في موضعه .

فصل

وقد تكون (ظننت) بمعنى اليقين كقوله : ﴿ الَّذينَ يظنُّونَ أنَّهم مُلاقُو رَبّهم ﴾[4] . وقد تكون بمعنى (اتَّهمت) فتتعدَّى إلى واحد ، لأنَّ التهمة لنفس زيد لا لصفته . وقد تكون علمت بمعنى (عرفت) فتتعدَّى إلى واحد ، كقوله تعالى : ﴿ وآخَرينَ من دُونِهم لا تَعلمونَهُم ﴾[5] ، لأنَّ المعرفة والجهالة تتعلَّق بعين زيد لا بصفته . وتكون (رأيت) من رؤية البصر فتتعدَّى إلى واحد ، فإنْ جاء منصوبٌ معها فهو حال .

---

(١) شاهده في ابن عقيل ٤٣٥/١ قول كعب بن زهير :

أرجو وآمل أن تدنو مودّتها ... وما إخال لدينا منك تنويلُ

فالتقدير : وما إخاله لدينا منك تنويل .

(٢) سقط من م : وقد ذكرت علته .

(٣) في م : كشيء واحد .

(٤) ﴿ الَّذين يظنُّون أنَّهم ملاقُو رَبِّهم وأنَّهم إليه راجِعونَ ﴾ [سورة البقرة :٤٦] .

(٥) ﴿ وآخَرين مِن دُونِهم لا تَعلمونَهُم ، اللهُ يعلَمُهُم ﴾ [سورة الأنفال : ٦٠] .

وأمَّا (حسبت) و (خِلْتُ) فبمعنى التوهُّم لا غير . وأمَّا (زعمت) فهو عبارة عن القول المقرون بالاعتقاد . وقد تكون حقّاً ، وقد[1] تكون باطلاً . وأمَّا (وجدت) فتكون بمعنى (علمت) كقولك : وجدت الله عالماً[2] ، وتكون بمعنى (صادفت) فتتعدَّى إلى واحد ، وتكون لازمة ، كقولك : وَجَدْتُ عليه ، أي : غضبت وحزنت .

فصل

وقد شبّه بـ (ظننت) (قلتُ) ، وللعرب فيه ثلاثة مذاهب :

أحدُها أنْ يعمل القول عمل الظنّ مع الاستفهام والخطاب والاستقبال ، كقولك : أتقول زيداً قائماً[3] ؟ لأنَّ الغالب أنَّ المستفهم شاكٌّ ، وأنه يستفهم من بحضرته ليخبره .

ومنهم من يعملها في الخطاب ، خبراً كان الكلام أو استفهاماً .

ومنهم من يعملها عمل[4] الظنّ بكلِّ حال[5] .

وإذا اتَّصل بـ (ظننت) ضميرٌ منصوبٌ فإنْ كانت مقدّمة جاز أن تكون الهاء ضمير الشأن ، ويكون ما بعدها جملة[6] ، وأن يكون ضمير المصدر أو ضمير زمان أو مكان مفعولاً به على السعة ، فينتصب المفعولان بعدها .

---

(١) سقطت قد من ح .

(٢) في ح : غالياً .

(٣) اشترط ابن عقيل في شرح ألفيّة ابن مالك ٤٤٦/١ أن يكون الفعل مضارعاً « وألاَّ يفصل بينهما ـ أي بين الاستفهام والفعل ـ بغير ظرف ، ولا مجرور ، ولا معمول الفعل » .

(٤) في ح : على الظنّ .

(٥) جاء في شرح المفصَّل ٧٩/٧ : « فمنهم من يعمله عمل الظنّ مطلقاً نحو : قال زيدٌ عمراً منطلقاً ، ويقول زيد عمراً منطلقاً من غير اشتراط شيء ، كما أنَّ الظنّ كذلك ، وهي لغة بني سليم » .

(٦) جاء في شرح المفصَّل ١١٤/٣ : « ظننته زيد قائم ، وحسبته قام أخوك . فالهاء ضمير الشأن والحديث . وهي في موضع المفعول الأوَّل ، والجملة بعدها في موضع المفعول الثاني ، وهي مفسِّرة لذلك المضمر » .

وإن كانت متوسِّطة جاز ذلك أيضاً إلاَّ ضمير الشأن ، لأنَّه لا يفسّر إلاَّ بجملة بعده . فإن قلت : زيد ظننته قائماً ، فإن رفعت الاسمين على أن الهاء ضمير زيد لم يجز[1] ، لأنَّك قد أعملت الفعل في مفعول ، فلا بدَّ من آخر . وإن جعلتها ضمير المصدر كان الوجه نصبها[2] ، لأنَّك قد أكَّدت الظنَّ ، فإنْ أتيت بلفظ المصدر[3] كان التأكيد أشدّ والإلغاء بعيد مع التوكيد[4] . فإن قلت : ظننت ذلك جاز أن يكون كناية عن المصدر ، وأن يكون كناية عن الجملة .

فصل

ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين هنا لما تقدَّم ، ويترتَّب عليه مسألتان :

إحداهما إذا وقعت (أنَّ) وما عملت فيه بعد هذه الأفعال فعند سيبويه قد سدَّت الجملة مسدَّ المفعولين ، وليس في الكلام حذف ، لأنَّ الجملة مشتملة على الجزأين لفظاً ومعنى . وقال الأخفش[5] : المفعول الثاني محذوف ، لأنَّ (أنَّ) مصدريَّة ، فتكون هي وما عملت فيه في تقدير المصدر[6] المفرد كقولك : علمت أنَّ زيداً قائم ، أي : علمت قيام زيد كائناً ، وهذا مستغنى عن تقديره لثلاثة أوجه :

---

(١) أي لا يجوز نحو : زيدٌ ظننته قائم ، لأن الهاء المفعول الأوَّل ، فلا بدَّ من نصب قائم على أنَّه المفعول الثاني .

(٢) فتقول : زيداً ظننته قائماً . والمعنى : ظننت ظنّاً زيداً قائماً فالهاء ضمير المصدر لا ضمير الشأن .

(٣) السطر السابق ساقط من م .

(٤) أي : أنَّ قولك : زيدٌ ظننت ظنّاً قائم ، أقبح من : زيدٌ ظننته قائم . جاء في شرح الكافية : ٢٨٠/٢ : « وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح ، إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل ، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به ، فبينهما شبه التنافي . وأمَّا توكيده بالضمير واسم الإشارة المراد بهما المصدر فأسهل » .

(٥) انظر تفصيل القولين : قول سيبويه والأخفش في شرح المفصَّل ٦٠/٨ ـ ٦١ .

(٦) سقط المصدر من م .

أحدُها أنَّه لا فائدة فيه .

والثاني أنَّ ما تعلَّق به العلم والظنّ مصرَّح به ، وهو القيام .

والثالث أنَّ (أنَّ) للتوكيد مع بقاء الجملة على رمّتها ، فهي كـ (لام الابتداء) ، وكما لا يُحتاج هناك إلى تقدير مفعول ، كذلك ههنا .

المسألة الثانية قولك : ظنّ زيدٌ قائماً أبوه ، فـ (زيدٌ) فاعل ، و (قائماً) مفعول ، و (أبوه) فاعل القيام ، وهذا لا يجوز عندنا ، إذ ليس في الكلام سوى مفعول واحد . وأجازه الكوفيُّون ، واحتجُّوا بقول الشاعر[1] : / [من الطويل] م٥٢

٤٦ـ أظنَّ ابنَ طرثوث عتيبةُ ذاهباً بعاديّتي تكذابُه وجعائلُهْ

وهذا شاذٌّ ، لا يعرّج عليه .

---

(١) هذا الشاهد هو البيت الرابع عشر من قصيدة لذي الرمّة مدح بها المهاجر بنَ عبد الله الكلابيّ والي اليمامة ، وروايته في الديوان ٧٧ [طبعة دار مكتبة الحياة ـ بيروت] :

لعلَّ ابن طرثوث عتيبةَ ذاهبٌ

العاديّة : البئر القديمة ، والجعائل جمع جعالة ، وهي هنا : الرشوة . كان ذو الرمّة اختصم هو وابن طرثوث في بئر ، وأراد أن يقضي له بها .

وجاء في معاني القرآن للفرّاء ٤١٥/١ : « ولا يجوز : أظنّ يقوم زيد ، ولا (عسيت يقوم زيد) ولا (أردت يقوم زيد) . وجاز والفعل له ، لأنَّك إذا حوّلت (يفعل) إلى (فاعل) اتَّصلت به وهي منصوبة بصاحبها ، فتقول : أريد قائماً ، والقيام لك . ولا تقول : أريد قائماً زيدٌ . ومن قال هذا القول قال مثله في ظننت . وقد أنشدني بعضهم لذي الرمّة :

أظنّ ابن طرثوث عتيبةَ ذاهباً بعاديّتي تكذابُه وجعائلُهْ »

باب

ما يتعدَّى إلى ثلاثة مفعولين

أقصى ما[1] يتعدَّى إليه الفعل من المفاعيل ثلاثة[2] ، وذلك أنَّ الأصل نسبة الفعل إلى الفاعل . ثمَّ إنَّ فعل الفاعل قد يفتقر إلى محلٍّ مخصوص يباشره مقصوراً عليه مثل : ضرب زيدٌ عمراً ، وقد يحدث الفاعل الفعل لغيره ، بحيث يصير المحدث له الفعل / فاعلاً به ، كقولك : أضربت زيداً عمراً ، أي : مكَّنته من إيقاع الضرب به . فأنت فاعل التمكين من الضرب ، و (زيد) مفعول هذا[3] التمكين ، و (الضرب) الممكّن منه حاصلٌ من زيد في عمرو ، فـ (زيد) فاعله ، و (عمرو) مفعوله . ح٤٠

وقد يكون فعل الفاعل متعلِّقاً بشيئين لا يتحقَّق بدونها ، كقولك : أعطيت زيداً درهماً ، فالإعطاء من الفاعل لا يتمُّ إلاَّ بالآخذ والمأخوذ ، إلاَّ أنَّ أحد الشيئين مفعول الإعطاء ، وفاعل الأخذ ، والآخر مفعول لا غير .

وقد يكون الفعل[4] متعلَّقاً بمفعول واحد ، ولكن يذكر معه غيره لتوقُّف فهمه عليه ، كقولك : ظننت زيداً قائماً . فالمفعول على التحقيق هو المظنون ، وهو القيام ، ولكن لا يفيد ذكره ما لم يذكر من نسب إليه .

---

(١) في ح : أقصى عدد . وهو وجه سائغ .

(٢) جاء في شرح المفصّل ٦٥/٧ : « وليس وراء الثلاثة مُتَعدّى إليه » .

(٣) في م : فهذا .

(٤) في ح : الفاعل .

وقد توجب هذا الفعل لغيرك ، فتصير فاعلاً في المعنى ، لما تحدثه له ، والمستعمل من ذلك بلا خلاف فعلان : (أعلمت)[1] و (أريت) المتعدِّيان إلى مفعولين بغير همزة التعدّي كقولك : أعلمت زيداً عمراً عاقلاً ، هو قبل النقل : علمت زيداً عاقلاً . ثم عدَّيته بالهمزة ، فأوجبت لزيد العلم بعقل عمرو . وليس بعد هذه العدَّة غاية يقصد التعدّي إليها ، إذ لا يتصوَّر أنْ يوجد الإسناد[2] لأكثر من واحد ، حتَّى يصير بذلك فاعلاً .

فصل[3]

فأمَّا (نبَّأت) و (أنبأت) ففعلان متعدِّيان إلى شيء واحد ، وإلى ثانٍ بحرف الجرِّ ، كقولك : نبَّأت زيداً عن حال عمرو ، أو بحال عمرو . وقد يحذف حرف الجرّ ، كقوله تعالى : ﴿ مَن أنبأكَ هذا ﴾[4] أي : عن هذا . وقد ذهب قومٌ إلى أنَّه يتعدَّى بنفسه ، واستدلَّ بهذه الآية ، وليس فيه دليل ، لأنَّه قد استعمل في مواضع أُخَرَ بحرف الجرِّ أكثر من استعماله بغير حرف الجرِّ . فالحكم بزيادة الحروف في تلك المواضع لا يجوز . فأمَّا حرف الجرّ فأسوغ من الحكم بزيادته ، ولهذا كان أكثر كقولك :

٤٧ـ أمرتك[5] الخير ... ...

---

(١) سقط السطر التالي من ح .

(٢) العبارة في الأصل : يوجب الإنسان ، فخيِّل إلينا أنَّها مصحَّفة عن (يوجد الإسناد) . ومعناها على الوجه الذي أثبتناه : أن الفعل (علمت) لا يسند إلى فاعلَيْن ، ولو أسند لتحوَّل الفاعلان في علمت إلى مفعولَيْن في (أعلمت) وبذلك يتعدَّى إلى أربعة . وهو أمر غير متصوَّر .

(٣) سقط فصل من ح .

(٤) ﴿ فَلَمَّا نَبَّأها بهِ قالت : مَن أنبأكَ هذا ؟ قالَ نَبَّأني العليمُ الخبيرُ ﴾ [التَّحريم : ٣] .

(٥) (أمرتك الخير) : مطلع بيت ينسب إلى عدد من الشعراء منهم : عمرو بن معديكرب ، وأعشى طرود ، وزرعة بن السائب ، وخفاف بن ندبة . وهو من شواهد سيبويه ٣٧/١ ، والمقتضب ٣٦/٢ ، ٨٦ ، ٣٢١ ، ٣٣١ ، وشرح المفصَّل ٤٤/٢ ، ٥٠/٨ وروايته في هذه المصادر :

أمرتك الخيرَ فافعلْ ما أُمرتَ به ... فقد تركتك ذا مالٍ وذا نَشَبِ =

فأمَّا قوله تعالى : ﴿ قَد نبَّأنا اللهُ مِنْ أخْبارِكُمْ ﴾[1] ، فـ (من) عند سيبويه غير زائدة على ما أصَّلنا . وقال الأخفش : هي زائدة ، والمفعول الثالث[2] محذوف تقديره : قد نبّأنا الله أخباركم مشروحة . وهذا ضعيف لثلاثة أوجه :

أحدُها الحكم بزيادة الحرف من غير ضرورة إلى ذلك .

والثاني زيادة (من) في الواجب ، وهو بعيد .

والثالث حذف المفعول الثالث ، وهو كحذف المفعول الثاني في باب (ظننت) وهو غير جائز .

فصل

والفرق بين (نبَّأت وأنبأت) وبين (أعلمت) أنَّ[3] (أعلمت) استعملت بغير همزة التعدّي ثمَّ عُدِّيت . و (نبَّأت وأنبأتُ) وضعتا على التعدّي ، ولم يستعمل منهما (نبأ الرجل) . و (خبّرت وأخبرت وحدَّثت) مثل (نبَّأت) ، وإنَّما ساغ التعدّي إلى ثلاثة لشبهها بـ (أعلمت) ، لأنَّك إذا أخبرت إنساناً بأمر ، فقد أعلمته به[4] .

= وممَّا قال فيه ابن يعيش : « فأمَّا قولُهم : دخلت البيت ، وذهبت الشام ، فهو شاذٌّ ، وجوازه على إرادة حرف الجرّ ، نحو قوله : أمرتك الخير ... والمراد : أمرتك بالخير » ، وانظر أمالي ابن الشجريّ ١٦٥/١ ، ومغني اللبيب ٣٥٠ ، ٦٢٦ ، وهمع الهوامع ٨٢/٢ ، والدرر اللوامع ١٠٦/٢ ، والجلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسيّ ٣٤ .

(١) ﴿ قل لاتعتذروا ، لم نؤمن لكم ، قد نبَّأنا اللهُ من أخباركم ﴾ [سورة التَّوبة : ٩٤] .

(٢) في م : الثاني .

(٣) في ح : أعلمت أن أعلمت .

(٤) سقطت به من ح .

فصل

واختلفوا في جواز تعدية (ظننت) وأخواتها غير (علمت ورأيت) ، فذهب سيبويه والجمهور أنَّه لا يجوز إلاَّ في (علمت ورأيت) لأنَّ تعدِّي الفعل بالهمزة من باب وضع اللغة . ألا ترى أنَّ قولك : كلَّمت زيداً ، لا تجوز تعديته بالهمزة ، فلا تقول : أكلمت زيداً عمراً ، بمعنى مكَّنته من تكليمه . ولم يرد السماع إلاَّ بـ (أعلمت وأريت) . وأجاز الأخفش ذلك في جميع[1] باب (ظننت) قياساً على (أعلمت وأريت)[2] . وهو بعيد لما قدَّمنا .

فصل

م ٥٣ لا خلاف في جواز الاقتصار / على فاعل هذه الأفعال ، واختلفوا في جواز الاقتصار على المفعول الأول . فذهب الأكثرون إلى جوازه ، كقولك : أعلمت زيداً ومنع منه قوم[3] . والدليل على جوازه أمران :

أحدهما أنَّه فاعل في المعنى ، والفاعل يجوز الاقتصار عليه في باب (ظننت) فكذلك ههنا .

---

(١) سقطت جميع من م .

(٢) جاء في شرح المفصَّل ٦٦/٧ : « وكان أبو الحسن الأخفش يقيس عليها سائر أخواتها ، فيجيز : أظنَّ زيدٌ عمراً أخاك قائماً . وأزعَمَ بكرٌ محمداً جعفراً منطلقاً » وردَّ الرضيّ في شرح الكافية ٢٧٤/٢ ـ ٢٧٥ رأي الأخفش ، فقال : « ولو جاز القياس في هذا لجاز أيضاً في غير أفعال القلوب نحو : أكسوتك عمراً جبةً ، وأجعلتك زيداً قائماً ، ولجاز بالتضعيف أيضاً في أفعال القلوب وغيرها .. فثبت أنَّ هذا موكول إلى السماع » .

(٣) جاء في شرح الكافية ٢٧٦/٢ : « وظاهرُ مذهب سيبويه أنَّه لا يجوز ذكرُ أوَّلها وتركُ الثاني والثالث ، لأنَّه قال : لا يجوز أن يقتصر على واحد من الثلاثة . فبعض النُّحاة أجرى كلامه على ظاهره ، ولم يجوّز الاقتصار على الأوَّل ، وأجازه ابن السرَّاج مطلقاً . وقال السيرافيّ : أراد سيبويه أنَّه لا يحسن الاقتصار على الأوَّل ، لا أنَّه لا يجوز مطلقاً . ومذهب ابن السرَّاج أولى » .

والثاني أنَّ (زيداً) هنا مفعول الإعلام ، وليس بمبتدأ في الأصل ، بخلاف المفعول الأوَّل في (ظننت) . فإنَّه مبتدأ في الأصل غير مفعول به .

فصل

والمفعول الثالث في هذا الباب هو المفعول الثاني في باب (ظننت) ، فلا يجوز على هذا أن تقول : أعلمت زيداً عمراً بِشْراً ، فكلٌّ منهم غير الآخر إلاَّ على تأويل ، وهو / أن يكون المعنى : أعلمتُ زيداً عمراً مثلَ بِشْر ، أو خيّلت له أنَّ أحدهما هو ح٤١
الآخر ، أو يكون عمروٌ وبشرٌ اسمين لرجل واحد .

فصل

ولا يجوز إلغاء هذه الأفعال بتعليقها عن العمل ، ولا بتوسُّطها وتأخُّرها ، لأنَّ المفعول الأوَّل فيها فاعل في المعنى ، وليس بمبتدأ في الأصل . فعلى هذا لا تقول : أعلمت[1] لزيدٌ عمروٌ ذاهب ، لأنَّك إن جعلت (ذاهباً) لـ (عمرو) لم يعد على زيد ضمير ، وكذلك[2] إن جعلته لزيد . ثمَّ إنَّ المفعولين الآخرين غير المفعول الأوَّل ، فلا يصحُّ أن يجعل كباب (ظننت) لأنَّ الثاني هو الأوَّل[3] .

---

(١) في م و ح : أعلمته . ويخيّل إلينا أن إسقاط الهاء أقرب إلى الصواب ، إذ لو بقيت لاجتمع أربعة مفاعيل : الهاء ، وزيد ، وعمرو ، وذاهب . والأصل قبل دخول اللام : أعلمت زيداً عمراً ذاهباً .

(٢) في م : وجعلته إن جعلته .

(٣) جاء في شرح الكافية ٢٨٥/٢ : « وأمَّا الإلغاء والتعليق في (أعلم) و (أرى) عن المفعولين الأخيرين فالظاهر ـ كما ذهب إليه ابن مالك ـ أنه يجوز ... وقال الأندلسيّ : الذي أعوّل عليه امتناع التعليق والإلغاء بالنسبة إليهما ... والذي أرى أنَّه لا منع من الإلغاء والتعليق سواء بني للفاعل أو للمفعول » . وانظر الأشباه والنظائر ٤٣٠/٢ ففيه خلاصة قيِّمة للإلغاء والتعليق والاقتصار في باب (أعْلَمَ وأرى) .

باب

المصدر

المصدر مشتقٌّ مِنْ صَدَرتِ الإبل عن الماء إذا انصرفت ، وولَّته صدورها ، وسمِّي بذلك لأنَّ الفعل صدر عنه . هذا مذهب البصريِّين .

وقال الكوفيُّون : المصدر مشتقّ من الفعل .

والدليل على الأوَّل أمران :

أحدهما أنَّ المصدر يدلُّ على الحدث فقط ، والفعل يدلُّ على الحدث والزمان . وما يدلُّ على معنى واحد كالمفرد ، وما يدلُّ على معنيَيْن كالمركَّب[1] . والمفرد قبل المركَّب .

والثاني أنَّ المصدر جنس يقع على القليل والكثير والماضي والمستقبل ، فهو كالعموم ، والفعل يختصُّ بزمان معيَّن[2] ، والعامّ قبل الخاصّ . وقد شُبِّه المصدر بالنقرة من الفضَّة في أنَّها فضَّة فقط ، وما يتَّخذ منها من مرآة أو قارورة ، ونحو ذلك بمنزلة الفعل من حيث أنَّ فيه ما في المصدر وزيادة ، كما أنَّ المرآة فيها الفضَّة والصورة المخصوصة[3] .

---

(١) في ح : كالمفرد ، والمركَّب قبل المركَّب . وهي عبارة مضطربة .

(٢) سقط معيَّن من ح .

(٣) من حجج البصريِّين المذكورة في الإنصاف ٢٣٧/١ ـ ٢٣٩ « أنَّ المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ، ويستغني عن الفعل . وأمَّا الفعل فإنَّه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم » ، ومنها في شرح المفصَّل ١١٠/١ : « أنَّ المصادر تختلف كما تختلف أسماء الأجناس ، ألا تراك تقول : ضربت ضرباً وذهبت ذهاباً ... ولو كانت مشتقَّةً من الأفعال لجرت على سنن واحد في القياس ، ولم تختلف ، كما لم تختلف =

واحتجَّ الكوفيُّون بـأنَّ الفعل يعمل في المصـدر ، والعـامـل قبـل المعمـول ، وهـذا لا يصلحُ دليلاً[1] على ما ذهبوا إليه من وجهين :

أحدُهما أنَّ الاشتقـاق يوجـد من جهـة المعـاني والتصريف[2] ، لا من بـاب العـامل والمعمول .

والثاني أنَّ الحرف يعمل في الاسم ، وليس الحرف مشتقّاً من الاسم ، وكذلك الفعل يعمل في الأعلام والأجناس التي ليست مصادر ، ولا يقالُ : هي مشتقَّة منه .

فصل

وإنَّما سُمِّي المصدر مفعولاً مطلقاً لوجهين :

أحـدُهمـا أنَّـه المفعول على التحقيق . ألا ترى أنَّ قولـك (ضربت) أي : أوجـدت الضرب بخلاف قولك : ضربت زيداً . فإنَّك لم توجد زيداً ، وإنَّما أوجدت به فعلاً .

والثـاني أنَّ لفـظ المصـدر مجرَّد عن حرف جرّ ، فـلا يقـال : (بـــه) ولا (فيـــه) ولا (له) ولا (معه) . وإنَّما كان كـذلـك ، لأنَّـه لوقيل لـك ـ وقـد ضربت مثلاً ـ : مـا فعلت ؟ قلت : الضربَ . وإذا قيـل لـك : بمن أوقعت الضرب ؟ قلت : بـزيـد ،

= أسماء الفاعلين والمفعولين ... ولو كانت المصادر مشتقَّة من الأفعال لدلَّت على مـا في الأفعـال من الحـدث والـزمـان ، وعلى معنى ثـالث كما دلَّت أسماء الفـاعلين والمفعـولين على الحـدث ، وعلى ذات الفـاعـل والمفعول » .

(١) للكوفيِّين حجج أخرى وردت في الإنصـاف ٢٣٥/١ ـ ٢٣٦ منهـا : « أنَّ المصـدر يصـحُّ لصحَّـة الفعـل ، ويعتلُّ لاعتلاله . ألا ترى أنَّك تقول : قاوم قواماً ، فيصحُّ المصدر لصحَّة الفعل ، وتقول قـام قيـامـاً ، فيعتلّ لاعتلاله ... وأنَّ المصدر يذكر تأكيداً للفعل ، ولا شـكَّ أنَّ رتبـة المؤكَّـد قبل رتبـة المؤكّـد ... وأنَّ المصدر لا يُتصوَّر معناه مالم يكن فعل فاعل ، والفـاعل وضع لـه فَعَل ويفعَل ، فينبغي أن يكون الفعل الذي يُعرَف به المصدر أصلاً للمصدر » .

(٢) في ح : وفي التصريف .

فقيَّدته بالباء . ولو قيل : في أيِّ زمان أو في أيِّ مكان ؟ لقلت : في يوم كذا وفي مكان كذا . ولو قيل : لأيِّ غرض ؟ لقيل : لكذا وكذا . فقد رأيت كيف تقيَّدت هذه المفاعيل بالحروف ماعدا المصدر[1] .

فصل

والمصدر يذكر لأحد أربعة أشياء :

أحدها توكيد الفعل كقولك : ضربت ضرباً ، فـ (ضرباً) نائب عن قولك : (ضربت) مرَّةً أخرى ، لأنَّ التوكيد يكون بتكرير اللفظ ، وإنَّما عدلوا إلى المصدر كراهية إعادة اللفظ بعينه ، ولأنَّ الفعل الثاني جملة ، والمصدر ليس بجملة ، فكان أخصر وأبعد من التكرير[2] .

م٥٤ والثاني / أن يذكر لبيان النوع ، كقولك : ضربت ضرباً شديداً ، ذكرت (ضرباً) لتصفه بالشدَّة التي يدلُّ عليها الفعل[3] .

والثالث أن يذكر لتبيين العدد ، ويحتاج في ذلك إلى زيادة على المصدر ، وتلك الزيادة (تاء التأنيث) ، نحو قولك[4] : ضربت ضربة ، فإنَّ التاء تدلُّ على المرة . وهنا يثنَّى ويجمع ، نحو : ضربتين وضربات ، لأنَّ لفظ الفعل لا يدلُّ على العدد ، فذكر المصدر لتحصيل هذه الزيادة[5] .

---

(١) في شرح الكافية ١١٢/١ عرض وافٍ لهذه المسألة .

(٢) جاء في شرح الكافية ١١٤/١ : « هو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضون ، لكنَّهم سمَّوْه تأكيداً للفعل توسُّعاً » .

(٣) الأمثلة الواردة في شرح الكافية ١١٤/١ ـ ١١٥ أدلُّ على بيان النوع ، ومنها : « ضربته ضربَ الأمير ، ضربته أنواعاً من الضرب ، ضربته أيَّ ضرب ، ضربته أشدَّ الضرب ، قعد القرفصاءَ ، رجع القهقرى » .

(٤) في ح : نحو ضربت .

(٥) جاء في شرح الكافية ١١٥/١ : « وهو إمَّا مصدر موضوع له ، نحو : ضربت ضربة وضربتين وضربات ، =

والرابع أنْ يذكر المصدر[1] لينوب عن الحال ، كقولك : قتلتـه صبراً أي : مصبوراً أو محبوساً . ويذكر[2] في باب الحال .

فصل

وتقوم الآلة مقام المصدر ، كقولك : ضربته سَوْطاً ، فـ (سوط) هنـا اسم للضربـة بالسوط . وإنَّما جاز ذلك لما بين الفعل / والآلة من الملابسة . وحصل من هذا شيئان : ح٤٢
الاختصار والتنبيـه على أنَّ الفعل كان بـالآلـة المخصوصـة . ولولا ذلـك لقلت : ضربتـه ضربةً بسوط . وليس السوط ههنـا منصوبـاً[3] على تقـدير حـذف حرف الجرّ لثلاثـة[4] أوجه :

أحدها أنَّ حذف الحرف ليس بقياس .

والثاني أن في[5] قولك (سوطـاً) دلالـة على المرَّة الواحـدة . ألا ترى أنَّـك تقول : ضربته أسواطاً ، ولو كانت الباء مرادة لم تدلّ[6] على ذلك .

والثـالث أنَّـك تقول : ضربتـه مـائـة سوط ، ولا تريـد مـائـة ضربـة بسوط ، إذ لوأردت ذلك لكان المعنى : أنَّ جميع الضربـات بـآلـة واحـدة ، وليس المعنى عليـه . بل يقول : ضربته مائة سوط ، وإن كانت كلُّ ضربة بآلة غير الآلة الأخرى[7] .

= أو مصدر موصوف بما يدلُّ عليـه ، نحو : ضربتـه ضربـاً كثيراً ، وإمَّـا عـدد صريح مميَّز بـالمصـدر نحو : ضربته ثلاث ضربات ... وإمَّا مجرَّد عن التمييز ، نحو : ضربته ألفاً » .

(١) سقط المصدر من م .

(٢) في م : وتذكر .

(٣) في ح : منصوب .

(٤) في ح و م لوجهين ، والصواب لثلاثة أوجه ، وما ذكره المؤلف نفسه يثبت ماأثبتنا .

(٥) سقطت في من ح .

(٦) في م : يدلّ .

(٧) أنكر العكبريّ أن تكون (البـاء) مرادةً مقـدّرة ، وهي مقـدّرة عنـد كثير من النحـاة . جـاء في شرح =

فصل

والعددُ المضاف إلى المصدر ينتصب نصب المصدر ، كقولك : ضربته ثلاث ضَرَبات ، لما بين العدد والمعدود من الملابسة والاتِّصال . وكذلك صفة المصدر إذا أضيفت إليه كقولك : سرت أشدَّ[1] السير ، لأنَّ الصفة هي الموصوف في المعنى . وإنَّما قدِّمت لتدلَّ على المبالغة .

فصل

ولا يثنَّى المصدر ، ولا يجمع مادام جنساً لدلالته على جميع أنواع الحدث ، وإنَّما يثنَّى ويُجمع ما لا يدلُّ واحدُهُ إلاَّ على مقدار واحد . فإنْ اختلفت أنواعُه ثُنِّي وجمع ، لأنَّ كلّ نوع منها متميِّز عن الآخر بصفة تخصُّه[2] ، فيصير بمنزلة أسماء الأعلام . وكذلك إن زيد فيه (تاء التأنيث) كالضربة ، فإنَّه يدلُّ على الواحد ، لا غير . فإذا وجدت فيه[3] أعداد احتيج إلى ما يدلُّ عليها .

فصل

وأمَّا قولهم : (قعد القرفصاء) و (اشتمل الصماء[4]) فاختلفوا في الاسم المنصوب هنا على ثلاثة أقوال :

= المفصَّل ١١٢/١ : « وأمَّا ضربته سوطاً فهو منصوب على المصدر ، وليس مصدراً في الحقيقة ، وإنَّما هو آلة للضرب ، فكأنَّ التقدير : ضربته ضربة بالسوط ، فوضع قولك (بالسوط) نصب صفة لـ (ضربة) ثمَّ حذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه ، ثم حذف حرف الجرّ ، فتعدَّى الفعل فنصب ، وأفاد العدد والدلالة على الآلة » ، وفي شرح الكافية ١١٥/١ تفصيل واف .

(١) جاء في أسرار العربيَّة ١٧٥ : « (أفعل) لا يضاف إلاَّ إلى ما هو بعض له ، وقد أضيف إلى المصدر الذي هو السير . فلمَّا أضيف إلى المصدر كان مصدراً ، فانتصب انتصاب المصادر كلّها » .

(٢) في ح : مخصوصة . وهي لفظة سائغة .

(٣) في م : منه .

(٤) جاء في لسان العرب [صمم] : « اشتمال الصَّماء هو أن يتجلَّل الرجل بثوبه ، ولا يرفع جانباً منه » .

أحدُهـا أنَّـه منصوب بـالفعل الـذي قبلـه ، لأنَّ (القرفصـاء) نوع من القعـود ، و (الصمَّاء) نوع من الاشتمال . فإذا عمل (قعد) في القعود الجامع لأنواعه كان عاملاً في نوع منه ، لدخوله تحت الجنس ، هذا قول سيبويه .

ومن البصريِّين من قال : هو صفـة لمصـدر محذوف تقـديره (القعـدة القرفصـاء) فعلى هذا : في الكلام حـذفٌ ، ولكنَّ العـاملَ في الصفـة العـاملُ في الموصوف ، غير أنَّـه بواسطة[1] .

ومن النحويِّين[2] من قـال : ينتصب بفعل محـذوف دلَّ عليـه (قعـد) تقـديره : تقرفص القرفصـاء ، وفي ذلـك تعسُّف مستغنى عنـه ، لأنَّ (تقرفص) لواستعمـل لكان بمعنى (قعـد) ، فـإذا وجـدت لفظـة (قعـد) كانت أولى بـالعمـل ، إذ هي أصـل (تقرفص)[3] .

---

(١) عزا ابن يعيش ١١٢/١ هذا القول إلى المبرِّد ، فقال : « قال أبو العبَّاس : هذه حلى وتلقيبات وصفت بها المصادر ، ثُمَّ حذفت موصوفاتها ، فإذا قال : رجع القهقرى ، فكأنَّه قال : الرجعة القهقرى . وإذا قـال : اشتمـل الصمَّـاء ، فكأنـه قـال : الاشتمالـة الصمَّـاء ، وإذا قـال : قعـد القرفصـاء ، فكأنـه قـال : القعـدة القرفصاء » .

(٢) نُسب هـذا القول إلى الكوفيِّين . جـاء في الكافيـة ١١٥/١ : « وعنـد بعض الكوفيِّين هو منصـوب بفعـل مشتق من لفظه ، وإن لم يستعمل ، فكأنه قيل : تقهقر القهقرى ، وتقرفص القرفصاء ، ونحوه . وعـدم سماع وقـوع هـذه الأسماء وصفـاً لشيء ، وعـدم سماع أفعـالهـا يضعف المـذهبين ، إذ هـو إثبـات حكم بلا دليل » .

(٣) في ح : تقرفص من معناه . ويبدو أنَّ هذه الزيادة في ح خطأ من الناسخ الـذي أسقـط الفصل الأخير من هذا الباب إلاَّ هذه العبارة التي ألصقها بنهاية هذا الفصل .

فصل[1]

ومن ذلك (أبغضه كراهية) و (أعجبني حبّاً شديداً) ، فالاسم هنا ينتصب بالفعل الذي قبله ، لأنّه يقرب من معناه[2] .

---

(١) هذا الفصل كلّه ساقط من ح .

(٢) مذهب المؤلّف يخالف مذهب سيبويه . جاء في شرح الكافية ١١٦/١ : « وقد يكون بغير لفظه ، نحو : قعدت جلوساً ، أي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل ، وذلك إمّا مصدر أو غير مصدر . والمصدر على ضربين : إما أن يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى : ﴿ وتَبَتَّل إليهِ تَبتيلاً ﴾ ، ﴿ واللهُ أنبَتَكُم مِنَ الأرضِ نَباتاً ﴾ ، وإمّا ألاّ يلاقيه فيه نحو : قعدت جلوساً . ومذهب سيبويه في كليهما أنّ المصدر منصوب بفعله المقدَّر أي : تبتَّل إليه ، وبتِّل نفسك تبتيلاً . وأنبتكم من الأرض فنبتُّم نباتاً ، وقعدت وجلست جلوساً » .

باب

المفعول به

قد ذكرنا في باب الفاعل علّة انتصاب المفعول ، والكلام في هذا الباب في أقسام الفعل في اللزوم والتعدّي ، وهو على ضربين : لازم ومتعدّ .

فاللازم ما لا يفتقر بعد فاعله إلى محلٍّ مخصوص يحفظه ، كقولك : قام ، وجلس ، واحمرَّ ، وتدحرج . فإن اتّصل به جارّ ومجرور كقولك : (جلست إليه) كان الجارّ والمجرور في موضع نصب ، كأنّك قلت : أتيته وعاشرته ، ونحو ذلك .

م٥٥ وأمّا المتعدّي فما افتقر بعد فاعله إلى محلٍّ مخصوص / يحفظه[1] ، وذلك على ثلاثة أضرب :

أحدُها لم[2] تستعمله العرب إلاّ بحرف جرّ كقولك : مررت بزيد ، فـ (مررت) يفتقر إلى مَمْرورٍ به ، ولكنْ لم يستعمل إلاّ بالباء . وكذلك عجبت من زيد . فإنْ جاء في الشعر شيء بغير حرف فضرورة .

والضرب الثاني يستعمل بحرف جرٍّ تارةً ، وبغير حرف جرٍّ[3] أخرى . وكلّ ذلك اختيار كقولك : نصحت لك ونصحتك . ففي الموضع الذي استعمل بغير حرف

---

(١) جاء في المرتجل ١١٧ : « فاللازم ما لزم فاعله ، ولم ينفذ إلى مفعول ... والمتعدّي ما تجاوز فاعله فنفذ إلى مفعول فنصبه » . ومما جاء في شرح المفصّل ٦٢/٧ من تعريف المتعدّي : « فكلّ ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيِّز غير الفاعل فهو متعدّ » .

(٢) في م : ألا تستعمله .

(٣) في ح ؛ وبغير حرف أخرى .

لا يقال : حذف الحرف منه ، لأنَّ حذف حرف الجرّ ليس بقياس[1] . وفي الموضع الذي ذكر لا يقال : هو زايد ، لأنَّ زيادة الجارّ ليست بقياس[2] أيضاً . وإذا جاء الأمران في الاختيار دلَّ على أنَّهما لغتان .

والضرب الثالث ما يتعدَّى بنفسه ، وهو على ثلاثة أضرب :

أحدُها يتعدَّى إلى واحدٍ كـ (ضربت زيداً) ونحوه من أفعال العلاج ، وكـ (أبصرت[3] زيداً) وغيره من أفعال الحواسّ . فأمَّا (سمعت) فالقياس أن يتعدَّى إلى واحد ممَّا يسمع ، كقولك : سمعت قولك وصوتك . فأمَّا قولُهم : سمعنا زيداً يقول
ح٤٣ ذلك ، فـ (زيد) هنا لمّا كان / هو القائل[4] ، واتَّصل به ما يدلُّ على المسموع جُعل مفعولاً أوَّل . و (يقول) في موضع المفعول الثاني ، لأنَّ القول والقائل متلازمان . فأمَّا قوله تعالى : ﴿ هل يَسمعونَكُم إذْ تَدعُونَ ؟ ﴾[5] ففيه قولان[6] :

أحدهما أنَّ التقدير هل يسمعون دعاءكم ، كما قال في الأخرى : ﴿ لا يسمعوا دعاءكم ﴾[7] .

والآخر أنَّ المفعول الثاني محذوف أي : يسمعونكم إذ تدعون .

والضرب الثاني متعدٍّ إلى مفعولين ، فمنه (ظننت وأخواتها) وقد ذُكرت .

---

(١) من النحاة قوم يقولون بالحذف . جاء في شرح المفصَّل ٦٣/٧ : « وإنَّما يتعدَّى بحرف الجرّ ، نحو : دخلت إلى البيت ، وإنَّما حذف منه حرف الجرّ لكثرة الاستعمال » .

(٢) السطر السابق ساقط من م .

(٣) في م : ضربت .

(٤) في م : القليل .

(٥) ﴿ قالوا نعبد أصناماً فنظلُّ لها عاكفين . قال هل يسمعونكم إذ تدعون ؟ ﴾ [الشُّعراء : ٧١ ـ ٧٢] .

(٦) في ح : وجهان .

(٧) ﴿ إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ، ولو سمعوا ما استجابوا ﴾ [فاطر : ١٤] والآية لم تذكر في م .

ومنه متعدٍّ إلى مفعولَيْن ثانيهما[1] غير الأوَّل ، نحو : أعطيت زيداً درهماً ، لأنَّ الإعطاء يقتضي آخذاً ومأخوذاً . ويجوز تقديم أحدهما على الآخر ، إلاَّ أن يؤدِّي إلى اللبس ، كقولك : أعطيت زيداً عمراً ، فكلٌّ واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً ، وأن يكون[2] مأخوذاً . فإذا لم يبن أحدُهما من الآخر إلاَّ بتقديم الآخذ لزم تقديمه كما يلزم في الإسمين المقصورين أن يتقدَّم الفاعل .

فصل

وقد يكون الفعل متعدِّياً إلى مفعول واحد بنفسه ، وإلى آخر بحرف الجرِّ ، ثمَّ يحذف الحرف فيتعدَّى إليه الفعل بنفسه كقوله تعالى : ﴿ واختارَ موسى قومَه سبعينَ رجلاً ﴾[3] . والتقدير من[4] قومه . فإنْ قيل : لِمَ لا يكون الثاني بدلاً من الأوَّل قيل : لأنَّ الاختيار يقتضي أن يكون المختار بعضاً من كلٍّ ، لأنَّ ماهو واحد في نفسه لا يصحُّ اختياره ، وإذا لم يكن بدٌّ من مختار منه لم يصحّ البدل ، ومن ذلك قولهم : [من البسيط]

٤٨ـ أمرتـــــــــــــك[5] الخير ... ...

أي بالخير . وأمَّا قوله تعالى : ﴿ فاصدَعْ بِما تُؤمَر ﴾[6] ففيه وجهان :

أحدُهما أنَّ (ما) مصدريَّة أي بالأمر ، وهو المأمور به[7] .

---

(١) في ح : الثاني منهما .

(٢) في ح : وإن لم يكن .

(٣) سورة الأعراف : ١٥٥ .

(٤) في م : في قومه .

(٥) ذكر هذا البيت قبلَ برقم ٤٧ .

(٦) ﴿ فاصدَعْ بما تؤمر وأعرِض عنِ المشركينَ ﴾ [سورة الحجر : ٩٤] .

(٧) سقطت به من ح .

والثاني هي بمعنى (الذي) فتقديره : بالذي تؤمر بالصدع به ، ثمَّ حذفت (الباء) ووصل الضمير ، فصار (بصدعه) ، ثمَّ حذف (الصدع) فصار (تؤمر به) ، ثمَّ حذفت الباء[1] والهاء دفعة واحدة في قول سيبويه ، وعلى قول الأخفش حذف (الباء)فصار (تؤمره) ثمَّ حذفت الهاء[2] .

فصل

فيما يعدّي الفعل وهي خمسة :

الهمزة[3] كقولك : فرح زيد وأفرحته .

وتشديد العين كقولك : فرَّحته ، ومعناهما واحد .

والباء كقولك : فرحت به ، ومعناه غير معنى الأوَّلين ، والتمثيل المطابق للأوَّلين : ذهبت بزيد[4] ، أي : أذهبته ، كقوله تعالى : ﴿ ولو شاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾[5] .

وسين استفعل وزائداها[6] ، وهما الهمزة والتاء ، كقوله : خرج الشيء واستخرجته .

وألف المفاعلة ، نحو : جلس زيدٌ وجالسته ، وقربت من البلد وقاربته .

---

(١) سقط هذا السطر من م .

(٢) ذكر ابن جرير الطبري في تفسيره جامع البيان وجهاً ثالثاً نسبه إلى بعض نحاة الكوفة ، فقال : « للعرب في ذلك لغتان : إحداهما أمرتك أمراً ، والأخرى أمرتك بأمر ، فكان يقول : إدخال الباء في ذلك وإسقاطها سواء. واستشهد لقوله ذلك بقول حصين بن المنذر الرقاشي ليزيد بن المهلَّب :

أمرتك أمراً جازماً فعصيتني فأصبحت مسلوب الإمارة نادما

فقال : أمرتك أمراً ، ولم يقل : أمرتك بأمر . وذلك كما قال تعالى ذكره : ﴿ ألا إنَّ عاداً كفروا ربَّهم ﴾ ، ولم يقل : كفروا بربِّهم » [سورة الحجر : ٩٤] .

(٣) سقطت الهمزة من م .

(٤) في ح : ذهبت به .

(٥) ﴿ ولو شاءَ اللهُ لذهب بسمعِهم وأبصارِهم إنَّ اللهَ على كلِّ شيءٍ قديرٌ ﴾ [سورة البقرة : ٢٠] .

(٦) في م : وزائدها .

باب

المفعول فيه

وهو الظرف ، وهو أسماء الزمان والمكان ، وسمِّيت بذلك ، لأنَّ الأفعال تقع فيها ، وتحلُّها ، ولا تؤثِّر فيها . فهي كالإناء ، والحالُّ فيه غيرُه ، ولذلك سمَّاها بعضهم (أوعيةً) ، وبعضهم (محالَّ)[1] .

فصل

م٥٦ والذي يطلق عليه (الظرف) عند / النحويِّين ما حَسُنَ فيه إظهارُ (في) ، وليست في لفظه ، لأنَّ الحرف الموضوع لمعنى الظرفية (في) ، فإذا لم تكن ، ودلَّ الاسم عليها صار مُسمًّى بها .

فصل

ولم يبن الظرف ، لأنَّه لم[2] يتضمَّن معنى (في) ، بدليل صحَّة ظهورها معه ، ولو كان متضمِّناً معناها لم يصحّ إظهارها معه ، كما لا يصحُّ ظهور الهمزة مع (أين)[3] و (كيف) وإنَّما حذفت (في) للعلم بها .

---

(١) في م : محالاً .

(٢) في م : لأنه تضمَّن معنى في . وهذا خطأ بيِّن . جاء في شرح المفصَّل ٤١/٢ : « وليس الظرف متضمناً معنى (في) ، فيجب بناؤه لذلك ، كما وجب بناء نحو (مَنْ) و (كَمْ) في الاستفهام ... » .

(٣) في الأصل (ليس) ويُخيَّلُ إلينا أنَّها مصحفة عن (أين) التي أثبتناها ، لأن ليس تظهر معها الهمزة نحو : أليس الله بكافٍ عبده .

فصل

وإنَّما عمل الفعل في جميع أسماء الزمان ، لأنَّ صيغة الفعل تدلُّ عليه كما تدلُّ على المصدر ، إلاَّ أنَّ دلالتها على الزمان من جهة حركاته ، وعلى المصدر من جهة حروفه ، وكلاهما لفظ .

أحدهما أنَّها تخصُّ جزءاً من الجهة التي تدلُّ عليها كـ (الأمام) ، فإنَّه لا يتناول بعض ما قابلك ، بل يقع على تلك الجهة إلى آخر الدنيا ، كما أنَّ (قام) يدلُّ على ما مضى من الزمان من أوَّله إلى وقت إخبارك . كذلك (يقوم) يصلح للزمان المستقبل من أوَّله إلى آخره .

والثاني أنَّ هذه الجهات لا لبث لها ، إذْ هي[٢] بحسب ما تضاف إليه ، وتتبدَّل بحسب تنقُّل الكائن فيها . فقولك (خلف زيد) يصير أماماً له عند تحوّله ، أو[٣] يميناً له ، أو يساراً ، و (خلف زيد) هو : أمامٌ لعمرو ، ويمينٌ لخالد ، ويسارٌ لِبِشْرٍ ، كما أنَّ الزمان لا لبث له بخلاف المكان المختصّ ، فإنَّه بمنزلة الأشخاص إذ كان[٤] بجثّة محدَّدة كالدار والبصرة . فمن هنا لا تقول / جلست الدار كما تقول جلست خلفك . ح٤٤

(١) سمَّاها الزمخشري في المفصَّل (غايات) ووضح ابن يعيش معنى الغايات فقال ٨٥/٤ : « إن غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء ، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه ، لأنَّه به يتمّ الكلام ، وهو نهايته . فإذا قطعت عن الإضافة ، وأريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام . فلذلك المعنى قيل لها (غايات) . وهي مبنيَّة على الضمّ » .

(٢) في م : إذا كانت .

(٣) سقطت أو من م .

(٤) في م : كانت جثة .

فأمَّا قولهم : هو منِّي مَنَاطَ الثريا ، ومزجرَ الكلب ، إذا أرادوا البعد ، ومقعد[1] القابلة ، ومعقد الإزار ، ففيه وجهان :

أحدُهما أنَّ الأصل فيها أن تستعمل بـ (في) لكنَّهم حذفوها تخفيفاً[2] ، كما قالوا : [من البسيط]

٤٩ ـ أمرتُك الخيرَ[3] ... ...

والثاني أنَّ هذه الأمكنة لمّا أُريد بها المبالغة ، ولم يقصد بها أمكنة معيَّنة محدودة صارت كالأمكنة المُبْهَمة[4] .

مسألة

تقول[5] : دخلت البيت بغير (في) ، واختلف النحويُّون فيه :

فقال سيبويه : هو لازم ، وإنَّما حذفت (في) تخفيفاً لكثرة الاستعمال[6] .

وقال الجرميُّ : هو متعدٍّ مثل (بنيت) و (عمرت) ونحو ذلك[7] .

---

(١) يخيَّل إلينا أنَّ النَّساخ أغفلوا عبارة ، وهي : إذا أرادوا القرب ، وموضعها بعد معقد الإزار .

(٢) إنَّ حذف (في) ـ على كثرته ـ يعدُّ شاذّاً عند الرضي . جاء في شرح الكافية ١٨٦/١ : « ويكثر حذف (في) وإن كان شاذّاً من كلِّ اسم مكان ، يدلُّ على معنى القرب أو البعد حتى يكاد يلحق بالقياسيّ ، نحو : هو مني مزجر الكلب ، ومناط الثريا ، ومقعد الخاتن ، ومنزلة الشغاف » .

(٣) سبق ذكره برقمي ٤٧ ، ٤٨ .

(٤) جاء في همع الهوامع ١٩٩/١ : « وألحق به (أي بظرف المكان) قياساً ما اشتُقَّ من الواقع فيه ، وسماعاً عند سيبويه ، والجمهور ما دلَّ على قرب أو بعد كـ : هو منِّي مزجر الكلب » .

(٥) سقط تقول من ح .

(٦) جاء في الهمع ٢٠٠/١ : « فمذهب سيبويه والمحقِّقين أنَّه منصوب على الظرف تشبيهاً للمختصّ بغير المختصّ » .

(٧) الرأي منسوب في الهمع إلى الأخفش ، فقد جاء فيه ٢٠٠/١ : « وذهب الأخفش وجماعة إلى أنَّه يتعدَّى بنفسه . فهو مفعول به على الأصل لا على الاتِّساع » ، وفي شرح الكافية ١٨٦/١ نسب هذا الرأي إلى الجرميّ .

أحدُها أنَّه لو كان متعدِّياً هنا[1] لكان متعدِّياً في كلِّ موضع صحَّ معناه فيه ، وليس الأمر على ذلك . ألا ترى أنَّك تقول : دخلت في هذا الأمر ، ولو قلت : دخلت الأمر لم يستقم ، مع أنَّ معناه : لابستُ الأمر ، ووليته .

والوجه الثاني أنَّك تقول : دخلنا في شهر كذا ، و (في) هنا غير زائدة ، لأنَّهم لم يستعملوه بغير (في) ، ولأنَّ الأصل ألاَّ يُزاد حرف الجرّ .

والثالث أنَّ مصدر دخلت (الدخول) ، وكلّ مصدر كان على (فعول) ففعله لازم كالجلوس والقعود .

والرابع أنَّ نظيره : (غُرْتُ ، وغُصْتُ ، وغِبْتُ) وكلّها لازم ، ونقيضه (خرجت) وهو لازم أيضاً ، وذلك يُؤنِسُ بكون (دخلت) لازماً[2] .

مسألة

يجوز أن يجعل ظرف الزمان والمكان مفعولاً به على السَّعة ، وتظهر فائدته في موضعين :

أحدُهما أن تضيف إليه كقولهم : [من الرجز]

٥٠ـ يا سارق الليلةِ أهلَ الدارْ[3] .....

---

(١) سقطت هنا من م .

(٢) ذكرت هذه الأوجه في شرح الكافية ١٨٦/١ .
وللسهيليّ رأي طريف ذكره السيوطيّ في الهمع ٢٠٠/١ ، فقال : « وذهب السهيليّ إلى أنَّه إن اتسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم كان النصب لابدَّ منه ، كدخلت العراق ، ويقبح أن يقال : دخلت في العراق . وإنْ ضاق بَعُدَ النصب جداً ، لأنَّ الدخول قد صار ولوجاً وتقحُّماً ، كدخلت في البئر ، وأدخلت إصبعي في الحلقة » .

(٣) هذا الشاهد بيت فريد من مشطور الرجز لا يُعرف قائله ، يستشهد به النحاة على الاتِّساع في الظرف . =

كما تقول : ياسارق ثوبِ زيد . ولا يجوز أن يكون هنا ظرفاً ، لأنَّ (في) مع الظرف مقدَّرة ، وتقدير (في) يمنع الإضافة[1] .

والثاني أنَّك إذا أخبرت عنه ـ وهو مفعول به ـ لم تأت بحرف الجرّ مع ضميره ، كقولك : يوم الجمعة[2] سرته ، فإن جعلته ظرفاً قلت : سرت فيه .

وإنَّما جاز حذف (في) مع الظرف دون ضميره ، لأنَّ لفظ الظرف يدلُّ على الحرف ، إذْ[3] كان صريحاً في الظرف . والضمير لا يختصُّ / بالظرف ، بل يصلح له ولغيره[4] . وأمَّا قول الشاعر : [من الكامل] م٥٧

= ذكره سيبويه ٨٩/١ ، ٩٩ ، وابن الشَّجريّ ٢٥٠/٢ ، والرضيّ في الكافية ١٩٠/١ ، وجاء في شرح المفصّل ٤٦/٢ : « إذا جعلته (أي الظرف) مفعولاً به على السعة جازت الإضافة إليه ، من ذلك قولهم : ياسارق الليلةِ أهل الدار ، أضافوا اسم الفاعل إلى الليلة ، كما تقول : ياضارب زيد . فإذا أضفت لا يكون إلاَّ مفعولاً على السعة . وإذا قلت : سرق عبد الله الليلة أهل الدار جاز أن يكون ظرفاً ، وجاز أن يكون مفعولاً على السعة » .

(١) قيَّد العكبريّ التوسُّع في الظرف بعدم تقدير (في) وأضاف السيوطيّ قيداً آخر ، فقال في الهمع ٢٠٣/١ : « يتوسَّع في المتصرِّف ، فيجعل مفعولاً به ، ويضمر غير مقرون بـ (في) ، ويضاف ، ويسند إليه ، لا إن كان العامل حرفاً أو اسماً جامداً ، ولا متعدِّياً لثلاثة على الأصحِّ » . ثمَّ فصَّل القول في هذا القيد فقال :

« وللتوسُّع شروط : أن يكون الظرف متصرِّفاً ... وألاَّ يكون العامل حرفاً ولا اسماً جامداً ... وألاَّ يكون فعلاً متعدِّياً إلى ثلاثة ... وألاَّ يكون العامل كان وأخواتها » .

(٢) في م : اليوم سرته .

(٣) في م : إذا .

(٤) وضَّح ابن يعيش هذه المسألة فقال في شرح المفصَّل ٤٧/٢ : « وإذا شغلت الفعل عنه ، وقد قدَّرته تقدير الظرف قلت : يوم الجمعة قمت فيه . وإن كان بتقدير المفعول قلت : قمته ، من غير (في) ، ومنه قول الشاعر : ويوم شهدناه . والرفع جائز نحو : يومُ الجمعة القتال فيه ، واليوم سرت فيه ، واختير الرفع والنصب هنا كاختياره في : زيد ضربته . فكلّ موضع يختار فيه الرفع هناك يختار في الرفع ههنا ، وكلّ موضع يختار فيه النصب هناك يختار فيه النصب ههنا » .

٥١ـ فـلأبغينَّكُمُ قَنـــاً وعُـوارضـــا .....ولأقبلنَّ الخيل لابةَ ضَرْغَدِ[1]

فـ (قنا) و (عوارض) و (لابة ضرغد) أمكنة معيَّنة ، وعدَّى الفعل إليها بنفسه ، كما عدَّى (دخلت) بنفسه ، وقيل : جعلها مفعولاً بها على السعة .

(١) البيت من شعر عامر بن الطفيل ، استشهد به سيبويه ١٦٣/١ . قنا ، وعوارض ، ولابة ضرغد : أسماء أمكنة ، واللابة في الأصل : الحرَّة . وهي أرض ذات حجارة سود ، ولابة ضرغد : أرض لهذيل . قال صاحب الخزانة في شرح البيت ٧٤/٣ : « أوعد أعداءه بتتبّعهم والإيقاع بهم حيث حلُّوا في المواضع المنيعة » . وقال في تخريجه : « قنا وعوارضاً منصوبان على إسقاط حرف الجرّ ضرورة ، لأنَّهما مكانان مختصَّان لا ينتصبان انتصاب الظرف . وهما بمنزلة ذهبت الشام » . وقال سيبويه ١٦٣/١ : « وإنَّما يريد بقنا وعوارض ، ولكنَّ الشاعر شبَّهه بدخلت البيت ، وقَلَب زيدّ الظهر والبطن » . وقال في موضع آخر ٢١٤/١ : « يريد بقنا وعوارض ، ولكنَّه حذف وأوصل الفعل » . وانظر الإيضاح ١٨٢ ، وأسرار العربيَّة ١٨٠ ، ولسان العرب [ضرغد ، عرض] .

باب

المفعول له

من شرط المفعول له أن يكون مصدراً[1] يصحّ تقديره باللام التي يعلّل بها الفعل . والمفعول له هو الغرض الحامل على الفعل . ولَمَّا كان كلّ حكيم وعاقل لا يفعل الفعل إلاَّ لغرض جُعل ذلك الغرضُ (مفعولاً من أجله) وهو[2] منصوب بالفعل الذي قبله ، لازماً أو متعدّياً ، لأنَّ الفعل يحتاج إليه كاحتياجه إلى الظرف ، وكما حذف حرف الجرّ في الظرف جاز هنا .

ويجوز أن يكون المفعول له نكرةً بلا خلاف كقولك : زرتك طمعاً . فأمَّا المعرفة فذهب الجمهور إلى جواز جعلها مفعولاً له ، ومنعه الجرميُّ . والدليل على جوازه قول العجَّاج : [من الرجز]

٥٢ـ تركبُ كُلَّ عاقرٍ جُمْهورِ مخافةً وزعَلَ المحبورِ[3]
والهولَ من تهوّل الهُبور

---

(١) جاء في الهمع ١٩٤/١ : « شرطه أن يكون مصدراً خلافاً ليونس ، معلّلاً ، ومن أفعال الباطن ، وشرط المتأخّرون والأعلمُ مشاركته لفعله وقتاً وفاعلاً ، والجرميّ والمبرِّد والرياشيّ تنكيره » .

(٢) سقطت هو من م .

(٣) الشاهد من رجز العجَّاج رواه العكبريّ برواية الديوان ٣٥٤/١ ، واستشهد به سيبويه ٣٦٩/١ ، وابن يعيش ٥٤/٢ ، والرضيّ في شرح الكافية ١٩٣/١ . قال ابن يعيش : « المفعول له يكون معرفة ونكرة : فالنكرة قوله (مخافة) والمعرفة قوله (وزعل المحبور) تعرَّف بالإضافة ، و (الهول) معطوف على (كل عاقر) ولذلك نصب . يصف ثوراً وحشيّاً ، يقول : يركب كلّ عاقرٍ لنشاطه . والعاقر من الرمل الذي لا يُنبت ، وذلك لخوفه من الصائد ، أو من سبع ، أو لزعله وسروره . والزعل المسرور المحبور ، والهبور جمع هبر ، وهو المطمئنّ من الأرض ، لأنَّها مكمن الصائد ، فهو يخافها ، فيعدل عنها إلى كلّ عاقر ، ويجوز أن يكون الهول أيضاً مفعولاً له ، أي : يركب ذلك لهول يهوله » . وجاء في الخزانة ١١٤/٣ : « وفيه ردّ على الجرميّ في زعمه أن المسمَّى مفعولاً لأجله هو حال ، فيلزم تنكيره » .

و (الهول) هنا معطوف على (مخافة) ، ولأنَّ الغرض قد يكون معروفاً عند المخاطب ، فإذا ذكر علم أنَّه المعهود عنده ، ولذلك تجوز المعرفة مع ظهور اللام[1] ، كقولك : (أتيتك للطمع ، ولا فرق بين ظهور اللام وحذفه في المعنى . ويجوز تقديم المفعول له على الفعل ، لتصرّف العامل ، وأنَّ المفعول له كالظرف في تقدير الحرف .

---

(١) في ح : ظهور الحرف .

باب

المفعول معه

كلُّ اسم وقع بعد الواو التي بمعنى (مع) ، وقبلها فعل وفاعل[1] ، فذلك الاسم منصوب ، واختلفوا في ناصبه :

فذهب سيبويه والمحقِّقين أنَّه الفعل المذكور ، كقولك : (قمت وزيداً) فالناصب (قمت) لأنَّ الاسم منصوب ، والنصب عمل ، ولا بدَّ للعمل من عامل ، و (الواو) غير عاملة للنصب ، ولا شيء هنا يصلح للعمل إلاَّ الفعل[2] .

ح٤٥ فإنْ قيل : الفعل هنا لازم ، والواو غير معدِّية له إلى[3] المنصوب / قيل[4] : المتعدِّي[5] إلى الاسم ما تعلَّق معناه به ، والواو علّقت الفعل بالاسم ، فكان الناصب هو الفعل بواسطة الواو ، كما كان الفعل عاملاً في المستثنى بواسطة (إلاَّ) ، لأنَّها علَّقتْ الفعل بما بعدها ، ولم تصلح هي للعمل[6] .

---

(١) جاء في شرح الكافية ١٩٤/١ : « وشرط بعضهم أن يكون معمول الفعل الذي يصاحب المفعول معه فاعلاً ... وينتقض ما قاله بنحو : حسبُك وزيداً درهم . فإنَّ الكاف مفعول في المعنى إذ المعنى يكفيك » .

(٢) انظر سيبويه : ٢٩٧/١ ، ٣٠٥ .

(٣) في م : إلاَّ المنصوب .

(٤) في ح : قَبْل .

(٥) في م : التعدي .

(٦) ورد هذا الرأي في الإنصاف ٢٤٨/١ ـ ٢٤٩ منسوباً إلى البصريين . وقالوا : « إنَّ الفعل ، وإن كان في الأصل غير متعدّ إلاَّ أنَّه قوي بالواو ، فتعدّى إلى الاسم فنصبه ، كما عُدّي بالهمزة في نحو : أخرجت زيداً ، وكما عُدّي بالتضعيف نحو : خرَّجت المتاع » . وانظر المسألة مفصَّلة في كتاب التبيين ٣٧٩ ـ ٣٨٢ .

وقال الزجّاج : الناصب له فعل محذوف تقديره : (قمت) أو (لابست) ، أو (صاحبت)[1] زيداً ، ولا يعمل الفعل المذكور لحيلولة الواو بينهما . وهذا ضعيف ، لأنَّ الفعل المذكور إذا صحَّ أن يعمل لم يُجْعَل العمل لمحذوف ، وقد صحَّ بما تقدَّم . وأمَّا الواو فغير مانعة لوجهين :

أحدُهما أنَّ بها ارتبط الفعل بالاسم فأثَّر فيه في المعنى ، فلا يمنع من تأثيره فيه لفظاً .

والثاني أنَّها في العطف لا تمنع كقولك : ضربت زيداً وعمراً ، فالناصب لـ (عمرو) الفعل المذكور لا الواو ، ولا فعلٌ محذوف .

وقال الكوفيُّون : ينتصب على الخلاف ، وقد أفسدناه في باب (ما) . ومعنى كلامهم أنَّ الاسم الثاني غيرُ مشارك للأوَّل في الفعل المذكور ، فلم يرفع لذلك ، بل نصب كما ينصب المفعول للخلاف[2] .

وقال أبو الحسن الأخفش : ينتصب الاسم انتصاب الظروف ، لأنَّه ناب عن (مع) ، كما أنَّ (غيراً) في الاستثناء تعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلاّ) . وهذا ضعيفٌ لبعد ما بين هذه الأسماء وبين الظروف . و (مع) ظرف ، و (الواو) قائمة

---

(١) في ح : أو وصاحبت .

(٢) جاء في الإنصاف ٢٤٨/١ : « أمَّا الكوفيُّون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنَّما قلنا : إنَّه منصوب على الخلاف ، وذلك لأنَّه إذا قال : استوى الماء والخشبة ، لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي . فلَمَّا لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في : جاء زيد وعمرو ، فقد خالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف » .

ومِمَّا ردَّ به هذا القول أنَّ العطف « يخالف بين المعنيَيْن نحو قولك : ما قام زيد لكنْ عمرو ، وما مررت بزيد لكن بكر ، وما بعد لكن يخالف ماقبلها ، وليس بمنصوب ... فلو كان كما زعمتم لوجب ألاَّ يكون مابعدها إلاَّ منصوباً لمخالفته الأوَّل » .

وقال ابن يعيش ٤٩/٢ : « لوجاز نصب الثاني لأنَّه مخالف للأوَّل ، لجاز نصب الأوَّل أيضاً لأنَّه مخالف للثاني ».

مقامها في المعنى ، فإذن ليس في اللفظ ما يصلح أن يكون ظرفاً ، ولا فرق بين
م٥٨ تقوية / الفعل بحرف الجرّ والواو حتّى يتّصل معناه بالاسم ، إلاّ أنّ حرف الجرّ عمل ، والواو لا تعمل[1] فكان وصول الفعل إلى الاسم بعد الواو كعمل الفعل في موضع الجارّ والمجرور .

فصل

وإنّما حذفت (مع) اختصاراً وتوسّعاً . وإنّما أقيمت الواو مُقامها دون غيرها لتقارب معناهما ، لأنّ (مع) للمصاحبة و (الواو) للجمع ، والاجتماع مصاحبة .

فصل

والفرق بين الرفع والنصب هنا أنّك إذا رفعت كان الاسم الثاني كالأوّل في نسبة الفعل إليه ، وإذا نصبت كان الفعل للأوّل ، ولكن تبعاً للثاني ، مثاله : اذهب أنت وزيداً ، إذا رفعت كنت آمراً لهما بالذهاب ، وإن نصبت كنت آمراً للمخاطب دون زيد[2] ، حتّى لو لم يذهب زيدٌ لم يلزم المخاطب الذهاب ، وإنّما يلزمه متابعة زيد في الذهاب .

وتقول : كنت أنا وزيد أخوين ، إذا رفعت ثنّيت الخبر ، وإذا نصبت لم تجز المسألة[3] ، لأنّك لوصرّحت بـ (مع) لم تجز التثنية ، كقولك : كنت مع زيد أخوين .

---

(١) علّل العكبريّ عجز واو المعيّة عن العمل ، فقال في التبيين ٣٨٢ : « لم يبق في الواو معنى العطف ، ألا ترى أنك إذا قلت : قم أنت وزيدٌ كان المعنى أنّك آمرٌ لهما . وإذا قلت : قم أنت وزيداً كنت آمراً للمخاطب دون زيد ، وإنّما أمرته بمتابعة زيد حتّى لو لم يقم زيد لم يلزم المخاطب القيام » .

(٢) سقط من م : دون زيد .

(٣) جاء في شرح الكافية ١٩٨/١ : « وقد يجوز أنْ يُعطى حكم مابعد المعطوف ، فيقال : كنت وزيداً منطلقين ، وسرت وزيداً راكبين نظراً إلى المعنى ، وإلى أصل الواو ، أي : العطف . ومنع ذلك ابن كيسان » .

فصل

ولا يجوز تقديم المفعول معه على العامل[1] فيه ، ولا على الفاعل[2] ، كقولك : والخشبة[3] استوى الماء ، واستوى والخشبة[4] الماء ، لأنَّ الواو ، وإن كانت بمعنى (مع) فمعنى العطف لا يفارقها ، فلو قُدِّمت لتقدَّم المعطوف على المعطوف عليه ، وذلك غير جائز في الاختيار .

فصل

وإذا لم يكن في الكلام فعلٌ لم يجز النصب[5] فيما بعد الواو بمعنى (مع) ، لأنَّ الواو مقويَّةٌ للفعل حتَّى يصل إلى الاسم فيعمل فيه . فإذا لم يكن فعل لم يكن عامل[6] يقوِّي .

وقد أجازوا النصب في موضعين :

أحدهما قولهم : ما أنت وزيداً .

---

(١) في ح : الفاعل .

(٢) منع ابن جني تقديم المفعول معه على العامل فيه ، وأجاز تقديمه على الفاعل . قال في الخصائص ٣٨٣/٢ : « ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل نحو قولك : والطيالسةَ جاء البردُ ، من حيث كانت صورةُ هذه الواو صورة العاطفة . ألا تراك لا تستعملُها إلاَّ في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه ، نحو : جاء البردُ والطيالسة ، ولو شئت لرفعت الطيالسة عطفاً على البرد ... ولكنه يجوز : جاء والطيالسةَ البردُ ، كما تقولُ : ضربت وزيداً عمراً » .

(٣) في شرح الكافية ١٩٦/١ : « الخشبةُ ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته » .

(٤) في ح : واستوى الخشبة الماء ، بحذف الواو .

(٥) نصَّ السيوطيّ في الهمع ٢١٩/١ ـ ٢٢٠ على جواز إعمال ما يشبه الفعل كما سمّي المفعول والفاعل ، نحو : « الناقة متروكة وفصيلها ، ولست زائلاً وزيداً حتى نعلٌ » .

(٦) في ح : بياض موضع عامل .

والثاني : كنت أنت وزيداً[1] ، فالرفع والنصب فيهما جائزان :

فالرفع على تقدير : وما زيد ، فإنّا تقول ذلك في المنع من التعرُّض به .

والنصب على تقدير : ما تكون أنت وزيداً ، وكيف تكون أنت وزيداً[2] ، فأضمروا (كان) لكثرة دورها في الكلام ، ولذلك أضمروها في مواضع منها : إنْ خيراً فخير .

فصل

وأكثر البصريين يذهب إلى أنَّ هذا الباب مقيس[3] لصحَّة المعنى فيه ، وتصوُّر عامل النصب . وامتنع قوم منهم من القياس على المسموع منه ، لأنَّ إقامة الحرف مقام الاسم مع اختلاف معناهما وعملها غيرُ مقيس ، فيقتصر فيه على السماع .

---

(١) جاء في الهمع ٢٢٠/١ : « وهل يكون مع (كان) الناقصة خلاف ؟ قال قوم : لا ، لأنَّه ليس فيها معنى حدث تعدى بالواو ، والجمهور : نعمْ ، لأنَّ الصحيح أنَّها مشتقَّة ، وأنَّها تدلُّ على معنى سوى الزمان . وقد قال الشاعر : يكون وإيَّاها بها مثلاً بعدي » .

(٢) سقط هذا المثال من ح .

(٣) من القائلين بالقياس أبو عليّ الفارسيّ والأخفش . انظر شرح الكافية ١٩٨/١ .

باب

الحال

الحالُ مؤنّثة[1] لقولك في تصغيرها (حويلة) . وحقيقتها أنّها هيئة الفاعل أو[2] المفعول وقت وقوع الفعل المنسوب إليها .

وأصلُها أن تكون اسماً مفرداً لأنّها تستحقُّ الإعراب ، وكلُّ معرب مفرد ، والأفعال ليست مفردة . وإنّما لزم أن تكون نكرة لثلاثة[3] أوجه :

أحدُها أنّها في المعنى خبر ثانٍ . ألا ترى أنَّ قولك : جاء زيدٌ راكباً قد تضمَّن الإخبار بمجيء زيد ، وبركوبه حال مجيئه . والأصل في الخبر[4] التنكير .

والثاني أنَّ الحال جواب من قال كيف جاء ؟ و (كيف) سؤال عن نكرة . / ح٤٦

والثالث أنَّ الحال صفة للفعل في المعنى ، لأنَّ قولك : جاء زيد راكباً يفيد أنَّ مجيئه على هيئة مخصوصة ، والفعل نكرة ، فصفته نكرة .

---

(١) جاء في الهمع ٢٣٦/١ : « الحال يذكَّر ويؤنَّث ، وهو فضلة دالّ على هيئة صاحبه ، نحو : جاء زيد ضاحكاً » .

(٢) في ح : والمفعول ، وهو وجه سائغ .

(٣) سقطت ثلاثة من ح .

(٤) جاء في الهمع ٢٣٩/١ : « وجوّز يونس والبغداديُّون تعريفها نحو : جاء زيدٌ الراكبَ قياساً على الخبر ، وعلى ما سمع من ذلك » . « وقال الكوفيُّون : إذا كان في الحال معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المعرفة ، وهي مع ذلك نكرة نحو : عبد الله المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ » .

وإنما وجب أنْ تكون مشتقَّة لأنَّها صفة ، وكلّ صفة مشتقة ، فإن وقع الجامد حالاً فهو محمول على المعنى كقولك : هذا زيدٌ أسداً ، أي شجاعاً جريئاً ، و ﴿ هذه ناقة الله لكم آيةً ﴾[1] ، أي : دالَّة معرَّفة . وكذلك نظائره .

وإنَّما لزم أن تكون منتقلة[2] لأنَّها خبر في المعنى ، والأخبار تتجدَّد ، فيجهل المتجدِّد منها ، فتمسّ الحاجة إلى الإعلام به .

وإنَّما قدرت بـ (في) لأنَّها مصاحبة للفعل على ماذكرنا ، والمصاحبة مقارنة الزمان ، وعلامة الزمان (في) .

وإنَّما جاءت بعد تمام[3] الكلام لأنَّها فضلة كالمفعول .

م٥٩ وإنَّما لزم أن يكون صاحبها معرفة أو[4] كالمعرفة بالصفة ، لأنَّها / كالخبر ، والخبر عن النكرة غير جائز ، ولأنَّه إذا كان نكرة أمكن أن تجري الحال صفة ، فلا حاجة إلى مخالفتها إيَّاه في الإعراب .

وقد جاءت أشياء تخالف ما أصَّلنا رُدَّت بالتأويل إلى هذه الأصول ، فمن[5] ذلك وقوع الحال معرفة ، كقولهم : [من الوافر]

٥٣ـ أرسلها العراك[6] ... ...

---

(١) ﴿ قد جاءتكم بيِّنة من ربِّكم هذه ناقةُ اللهِ لكُم آيةً فذروها تأكُلْ في أرضِ اللهِ ﴾ [سورة الأعراف : ٧٣] .

(٢) جاء في الهمع ٢٣٧/١ : « وقد تكون ثابتةً نحو : ﴿ أنزل إليكم الكتاب مفصّلاً ﴾ . وخلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها » .

(٣) في م : عام .

(٤) في م : وكالمعرفة .

(٥) سقطت العبارة التالية من م .

(٦) فأرسلها العراك : مطلع بيت من شعر لبيد بن ربيعة العامريّ ، وروايته في الديوان ٨٦ ، وكتاب سيبويه ٣٧٢/١ ، والمقتضب ٢٣٧/٣ ، والإنصاف ٨٢٢/٢ : =

والتحقيقُ أنَّ هذا نائب عن الحال ، وليس بها ، بل التقدير : أرسلها معتركةً . ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته إيَّاه ، فصار (تعترك) ، ثمَّ جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه . ويدلُّ على ذلك أنَّ الحال وصفٌ ، وصيغ الأوصاف غيرُ صِيَغ المصادر .

ومن ذلك : رجع عودُه على بدئه . ففي هذه المسألة الرفع والنصب : ففي الرفع وجهان : أحدُهما هو فاعل (رجع) والثاني هو مبتدأ ، و (على بدئه) الخبر . وأمَّا النصب ففيه قولان[1] : أحدُهما هو مفعول به ، أي : ردّ عوده ، وأعاده ، كقوله تعالى : ﴿ فإنْ رجَعَكَ اللهُ ﴾[2] ، والثاني هو حال ، والتقدير : رجع عائداً ، ثمَّ يعود ، ثمَّ عوده ، كما تقدَّم .

ومثل ذلك : افعله جهدَكَ[3] ، أي : مجتهداً ، ثمَّ يجتهد ، ثم جهدك .

= فأرسلها العراك ، ولم يَذُدْها ولم يشفق على نَغَص الدّخال

جاء في حاشية الإنصاف : « البيت في وصف حمار وحش وأتنه . وقال الأعلم : وصف إبلاً أوردها الماء مزدحمة . والعراك : الازدحام ، والنَّغص : من نغص الرجل إذا لم يتمّ شربه ، والدخال : أن يدخل الرجل بعيره الذي شرب مرَّة مع الإبل التي لم تشرب من قبل ليشرب معها » . وقال الرضيّ في شرح الكافية ٢٠٢/١ : « أوردها مرَّة واحدة ، ولم يَخَفْ على أنَّه لا يتمّ شرب بعضها للماء بالمزاحمة » . ومحلّ الاستشهاد ورود (العراك) حالاً وهي معرفة ، لأنَّ هذا المصدر في معنى المعرفة أي : أرسلها متعاركة أو معتركة . وانظر أمالي ابن الشجريّ ١٦٤/٢ ، وهمع الهوامع ٢٣٩/١ .

(١) في ح : وجهان .

(٢) ﴿ فإنْ رجَعَكَ اللهُ إلى طائفة منهم ، فاستأذَنُوكَ للخروج فقل : لن تَخرُجوا معي أبداً ﴾ [التَّوبة : ٨٣] .

(٣) قال الرضيّ في شرح الكافية ٢٠١/١ ـ ٢٠٢ : « افعله جهدك وطاقتك ووحدك ، ورجع عوده على بدئه ، فيه قولان : قال سيبويه : إنها معارف موضوعة موضع النكرات ، أي : معتركة ، ومجتهداً ، ومطيقاً ، ومنفرداً ، وعائداً ... وقال أبو عليّ : إنَّ هذه المصادر منصوبة على أنَّها مفعولات مطلقة للحال المقدَّر ، أي : أرسلها معتركة العراك ، وافعله مجتهداً جهدك ، ومطيقاً طاقتك ، ومنفرداً وحدك أي : انفرادك ، ورجع عائداً عوده » .

ومن ذلك : كلَّمته فاه إلى فيَّ ، تقديره مكافحاً[1] أو مشافهاً[2] ، ثمَّ حذف هذا ، وجعل (فاه إلى فيَّ) نائباً عنه . ويجوز (فوه إلى فيَّ[3]) ، والجملة على هذا حال[4] .

ومن ذلك مجيء صاحب الحال نكرة كما جاء في الحديث : « فجاء رسول الله ﷺ على فرس سابقاً »[5] في قول من جعله حالاً من الفرس . فإنْ كانت الرواية هكذا أمكن أن يكون (سابقاً) حالاً من الفاعل ، وإنْ كانت الرواية لا يمكن فيها ذلك حُمل على مجيء الحال من[6] النكرة . والفرق بينها وبين الصفة أنَّك لو قلت : على فرسٍ سابق ، فجررت ، جاز أن يكون معروفاً بالسبق ، ولا يكون سابقاً في تلك الحال . وإنْ نصبت لزم أن يكون سبق في تلك الحال .

---

(١) مكافحاً من المكافحة ، وهي المقابلة بالوجه .

(٢) سقط من ح : مكافحاً أو مشافهاً .

(٣) في م : فوه إلى ، بحذف (فيَّ) .

(٤) جاء في الهمع ٢٣٧/١ : «وسُمع كلَّمني زيدٌ فوه إلى فيَّ بالرفع على أنَّها جملة حاليّة » . ومن أجود ما قيل في هذه المسألة ما نقله السيوطيّ في الهمع ٢٣٧/١ ، إذ قال : « وقد اختلف في إعراب كلَّمته فاه إلى فيَّ : « فمذهب سيبويه ما ذكر أنَّه حالٌ على أنَّه اسم وضع موضع المصدر أي مشافهةً الموضوعَ موضع الحال أيْ مشافهاً » .

« ومذهب الأخفش أنَّ أصله : من فيه إلى فيَّ حُذف الجارُّ ، فنُصب » .

« ومذهب الكوفيِّين أنَّ أصله كلَّمته جاعلاً فاه إلى فيَّ ، فهو مفعول به » .

« ومذهب الفارسيّ أنَّه حال نائبة مناب (جاعلاً) ثم حذف ، وصار العامل فيه كلَّمته » ثم قال السيوطيّ :

« ولا يقاس على هذا التركيب ، بل يقتصر فيه على مورد السماع ، فلا يقال : كلَّمته وجهه إلى وجهي ، ولا عينه إلى عيني . وأجاز هشام القياس عليه ، فأجاز : ماشيته قدمه إلى قدمي » .

(٥) لم أجد فيما وقفت عليه من كتب السُّنّة نصّ الحديث على هذا النحو ، وجاء في شرح الكافية ٢٠٤/١ : « اعلم أنَّه يجوز تنكير ذي الحال إذا اختصَّ بوصف ، كما جاء في الحديث : سابق رسول الله ﷺ بين الخيل ، فأتى فرسٌ له سابقاً » .

(٦) في م : عن .

ومن ذلك وقوع الجامد حالاً ، كقولك : بيَّنت له حسابه باباً باباً ، والتقدير : بيَّنته مفصَّلاً .

ومن ذلك الحالُ المؤكِّدة ، كقوله[1] تعالى : ﴿ وهو الحقّ مصدقاً لما معهم ﴾[2] ، وقول الشاعر : [من البسيط]

٥٤ـ أنا ابنُ دارةَ مَعْروفاً بها نَسَبي فَهَلْ بدارةَ يا للنَّاسِ مِنْ عارِ[3] ؟

وإنَّما كانت هذه الحال مؤكّدة لأنّ الحق لا يكون إلاَّ مصدِّقاً للحق ، وإنَّما جيء بها لشدَّة توكيد الحقّ بالتصريح المغني عن الاستنباط . والعامل في هذه[4] الحال ما في الجملة من معنى الفعل ، تقديره : وهو الثابت مصدِّقاً ، وصاحب الحال الضمير في ثابت .

فصل

والعامل في الحال ضربان : فعلٌ ومعنى فعل : فالفعل مثل : أقبل ، وجاء ، ونحوهما . فهذا يجوز فيه تقديم الحال على صاحبها ، وعلى العامل فيه[5] ، لأنَّ العامل

(١) في الأصل : قولك .

(٢) سورة البقرة ٩١ . قال ابن جني في الخصائص ٦٠/٣ : « فمصدّقاً حال من الحقّ ، والناصب له غير الرافع للحقّ » . وجعل شارح الكافية ٢١٥/١ (مصدِّقاً) تأكيداً لمضمون الجملة لا (للحقّ) ، فقال : « مضمون الحال لازم في الأغلب لمضمون الجملة ، فإن التصديق لازم حقيقة القرآن ، فكأنَّه هو » .

(٣) البيت لسالم بن دارة ، واسم أبيه مسافع بن عقبة الغطفاني ، شاعر مخضرم [ت : نحو ٣٠ هـ] . وقد استشهد سيبويه بهذا البيت ٧٩/٢ ، وابن جني في الخصائص ٢٦٨/٢ ، ٦٠/٣ في معرض الحديث عن الحال المؤكّدة . ورواه الرضيّ في شرح الكافية ٢١٥/١ (مشهوراً بها نسبي) وقال في التعليق عليه ، وعلى الآية الكريمة السابقة وغيرها من الشواهد : « تجيء (أي الحال المؤكّدة) إمَّا لتقرير مضمون الخبر وتأكيده ، وإمَّا للاستدلال على مضمونه ... فقولك : آكلاً ومرحوماً ومصدّقاً للاستدلال على مضمون الخبر ، وقوله : مشهوراً بها نسبي ... لتقرير مضمون الجملة وتأكيده » . وانظر الأمالي الشجريّة ٢٨٥/٢ .

(٤) في م : هذا .

(٥) شاهد هذه المسألة في الهمع ٢٤٢/١ : ﴿ خُشَّعاً أبصارهم يخرجون ﴾ [القمر : ٧] وفي التبيين ٣٨٣ : « شتّى تؤوب الحلبة ، أي : تؤوب الحلبة مختلفةً » .

قويّ متصرِّف ، والحال كالمفعول . وقال الفرّاء لا يجوز تقديمها لما يلزم من تقديم الضمير على ما يرجع إليه . وهذا ليس بشيء ، لأنَّ النيَّة به التأخير ، فيصير كقولهم : في أكفانه لُفَّ الميت[1] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفسِهِ خِيفةً موسى[2] ﴾[3] .

وأمَّا العامل المعنويّ فكأسماء الإشارة ، كقولك : هذا[4] زيد قائماً ، وإنَّما عمل ، لأنَّ معناه : أُنَبِّهُ وأشير إليه في حال قيامه . ولا يتقدَّم الحال على هذا العامل[5] ، لأنَّه غير متصرِّف ، والتقديم تصرُّف ، فلا يستفاد بغير متصرِّف .

وأمَّا تقديمها على صاحب الحال فجائز ، كقولك : هذا قائماً زيد ، لأنَّها بعد العامل . فإنْ قيل : هلاَّ عملت أسماء الإشارة في المفعول به قيل : المفعول به غير الفاعل . فلو عملت فيه أسماء الإشارة بمعناها لعملت فيه جميع الحروف ، نحو : (ما) و (همزة الاستفهام) ، ومعلوم أنَّها لا تعمل فيه[6] . والعلَّة في ذلك أنَّ معنى الحرف في

(١) جاء في الإنصاف ٦٥/١ : « فأمّا ما جاء من ذلك في كلامهم قولُهم في المثل : في بيته يؤتى الحكم ، وقولُهم : في أكفانه لُفَّ الميت ، ومشنوء من يشنؤك ، وحكى سيبويه : تميميٌّ أنا . فقد تقدَّم الضمير لأن التقدير فيها : الحكم يؤتى في بيته ، والميت لفّ في أكفانه ... » وانظر التبيين ٣٨٥ .

(٢) سورة طه : ٦٧ .

(٣) جاء في الإنصاف ٦٨/١ : « جاز بالإجماع ضرب غلامَه زيدٌ ... قال الله تعالى : ﴿ فأوجس في نفسه خيفةً موسى ﴾ فالهاء عائدة إلى (موسى) وإن كان متأخِّراً لفظاً ، لأنّ موسى في تقدير التقديم ، والضمير في تقدير التأخير » .
وقد عقد العكبريّ في التبيين مناقشة مفصّلة لهذه المسألة ٣٨٣ ـ ٣٨٥ . وهي المسألة الثانية والستّون من مسائل الكتاب .

(٤) جاء في الهمع ٢٤٢/١ : « نحو : هذا زيد قائماً ، يجوز كون العامل في الحال حرف التنبيه ، وأن يكون الإشارة ، فعلى تقدير الأوّل يجوز : ها قائماً ذا زيدٌ . ولا يجوز على تقدير الثاني » .

(٥) جاء في همع الهوامع ٢٤٤/١ : « ومنع السهيليُّ عمل حرف التنبيه في الحال ... قال : ولا يصحّ أن يعمل فيه اسم الإشارة .. والعامل في مثل (هذا زيد قائماً) إنّما هو (انظر) مقدّرة وأيّده أبو حيّان » وجاء في أسرار العربية ١٩١ : « وإن كان العامل فيه معنى فعل نحو : هذا زيد قائماً لم يجز تقديم الحال عليه » .

(٦) سقطت فيه من م .

الاسم ، فلو عمل فيه بمعناه لصار العامل في الاسم المعنى القائم به ، ولأنَّ الحروف نابت عن الْجُمل ، فلو[1] عملت كانت كالجمل .

فأمَّا عمل المعنى في الحال فلأنَّها تشبه الظرف ، إذ كانت تقدّر بـ (في) إلاَّ أنَّ الظرف قد يتقدَّم على العامل المعنويّ بخلاف الحال ، والفرق بينهما[2] من وجهين :

أحدُهما أنَّ الحال تشبه المفعول به إذ كانت ظرفاً على الحقيقة .

والثاني أنَّها تشبه الصفة ، والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، والموصوف إمَّا فاعل وإمَّا[3] مفعول به .

فصل

فأمَّا تقديم الحال على العامل إذا كان ظرفاً فقد أجازه أبو الحسن بشرط تقدُّم المبتدأ عليها كقولك : زيد قائماً في الدار ، وتقدُّم الظرف عليها كقولك : في الدار قائماً زيد ، ولا يجوز عند الجميع : قائماً زيدٌ في الدار ، ولا : قائماً في الدار زيد[4] .

واحتجّ بشيئين :

أحدُهما أنّ تقديم أحد الجزئين كتقديمها[5] ، لتوقّف المعنى عليها .

والثاني أنّ الظرف متعلّق بالفعل ، فكأنّ الفعل ملفوظ به .

---

(١) سقطت هذه العبارة من ح .

(٢) سقطت بينهما من ح .

(٣) في م : أو مفعول به .

(٤) جاء في الهمع ٢٤٣/١ : « في جواز تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف والمجرور أقوال : أحدُها ـ وهو الأصحُّ ـ المنع مطلقاً ، وحكى فيه ابن طاهر الاتّفاق ، فلا يقال : قائماً في الدار زيد ، والثاني الجواز وعليه الأخفش . والثالث ـ وعليه ابن برهان ـ التفصيل بين أن يكون الحال أيضاً ظرفاً أو حرف جر ، فيجوز تقديمها نحو : ﴿ هنالك الوَلاية لله الحق ﴾ . والمنع في غير ذلك » .

(٥) في ح : كتقدّمها .

والجواب أنّ الظرف على كلّ حال غير عامل بلفظه ، فصار كأسماء الإشارة ، وتقدّم أحد الجزئين لا يخرجه عن أن يكون معنويّاً ، وأنّ التقديم تصرّف ، والظروف لا تصرّف لها . ثمّ هو باطل بقولك : زيد قائماً هذا ، إذا جعلت (زيداً) مبتدأ ، و (هذا) خبره . وأمّا تعلّقه بالفعل فلا يوجب جواز التقديم ، لأنّ العمل للظرف ، لا لذلك الفعل . وربّما قيل : إنّ عمل الظرف أضعف من عمل معنى[1] الإشارة ، لأنّ الفعل يصحّ إظهاره مع الظرف ، فتبيّن أنّ العمل للفعل ، وأمّا معنى الإشارة فلا يجتمع مع اسم الإشارة ، فصار اسم الإشارة بمنزلة نفس العامل .

فصل

ولا يجوز تقديم[2] حال المجرور عليه ، لأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال ، والعامل في صاحبها هو الحرف المعلّق بالفعل ، فصار كالشيء الواحد ، فتقديمها على الجارّ يفصل بين الفعل والحرف ، ولأنّ حرف الجرّ لا تصرّف له ، وهو العامل في صاحب الحال ، وليس له معنى يعمل به ، فامتنع قولك : (مررت قائماً بزيد)[3] ، و (قائماً مررت بزيد[4]) ، والقيام لزيد .

---

(١) في م : من معنى عمل .

(٢) في ح : تقدّم .

(٣) جاء في شرح المفصّل ٥٩/٢ : « فإنْ قدّمت الحال من المجرور على الجارّ والمجرور ، نحو قولك : مررت راكباً بزيد ، وأنت تجعل (راكباً) لزيد فإنّ سيبويه وأبا بكر بن السراج ومن تبعهما منعا من جواز ذلك ، لأنّ العامل وإن كان الفعل لكنّه لمّا لم يصل إلى ذي الحال الذي هو زيد إلاّ بواسطة حرف الجر لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذكر ذلك الحرف . وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجرّ كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه » .

(٤) في م : يرتدّ .

وقال بعض النحويّين[1] : يجوز تقديمها عليه[2] ، واحتجّ بقوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلاّ كافّةً للناس ﴾[3] ، وبقول الشاعر : [من الطويل]

٥٥ـ فإنْ تكُ أذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ فَلَنْ يذْهبوا فَرْغاً بقتلِ حبالِ[4]

أي : بقتل حبال فَرْغاً أي هدراً .

والجواب : أمّا (كافّة) فحالٌ من الكاف لا من الناس ، والهاء فيها للمبالغة . والتقدير : ما أرسلناك إلاّ كافّةً للناس كفرهم . وأمّا (فرغا) فحال من الفاعل ، أي : فلن يذهبوا ذوي فرغ .

فصل

العامل الواحد يعمل في أكثر من حال كقولك : جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً ، لأنّ الحال كالظرف ، والعامل قد يعمل في ظرفين من المكان والزمان ، والمعنى لا يتناقض . وقال بعض البصريّين لا يعمل إلاّ في واحدة ، لأنّها مشبّهة بالمفعول ، والفعل لا يعمل

---

(١) جاء في شرح المفصّل ٥٩/٢ : « وقد أجازه ابن كيسان قياساً إذ كان العامل فيه الفعل في الحقيقة » . سقطت عليه من م .

(٢) سبأ : ٢٨ . جاء في البحر المحيط ٢٨١/٧ : « قال الزجّاج وغيره هو (أي كافّة) حال من الكاف في أرسلناك ، والمعنى إلاّ جامعاً للناس في الإبلاغ ... وقال الزمخشريّ ... ومن جعله حالاً من المجرور متقدّماً عليه فقد أخطأ ، لأنّ تقدّم حال المجرور عليه في الأصالة بمنزلة تقدّم المجرور على الجارّ . وكم ترى ممّن يرتكب هذا الخطأ ثمّ لا يقنع به حتّى يضمّ إليه أن يجعل اللام بمعنى (إلى) ، لأنّه لا يستوي له الخطأ الأوّل إلاّ بالخطأ الثاني » .

(٤) ورد في البحر المحيط ١٠٧/٧ : « فإن يك قتلى قد أصيبت نفوسهم » وفي اللسان [فرغ] « فإن تك أذواد أخذن » والذوْد : القطعة من الإبل ، وجاء في اللسان : « يقال : ذهب دمه فَرْغاً وفِرْغاً أي : باطلاً هدراً لم يُطلب به » . ونسب أبو حيّان البيت إلى طليحة الأسدي ، قاله في أخيه حبال وانظر ابن عقيل ١٥٤/٣ ، والأشمونيّ ١٧٧/٢ .

في مفعولين فصاعداً على هذا الحدّ ، فإن وقع ذلك جعلت الحال الثانية بدلاً من الأولى ، أو حالاً من المضمر فيها[1] .

فصل

الفعل الماضي لا يكون حالاً إلاَّ بـ (قد) مظهرة أو مضمرة[2] ، كقولك : جاء زيد ركب[3] ، لأنَّ الحال إمَّا مقارنة أو منتظرة . والماضي منقطع عن زمن العامل ، وليس بهيئة في ذلك الزمان ، و (قد) تقرّبه من الحال[4] . وقال الكوفيُّون : يجوز ذلك ، لأنَّ أكثر ما فيه أنَّها غير موجودة في زمان الفعل ، وذلك لا يمنع ، كما لا تمنع الحال المقدَّرة[5] .

والجواب أنَّ الفرق بينهما أنَّ الحال والاستقبال متقاربان[6] ، لأنَّ المنتظر يصير إلى الحال ، ولذلك احتملها الفعل المضارع ، والماضي منقطع بالكلِّيّة . فأمَّا قوله تعالى :

(١) جاء في الهمع ٢٤٤/١ : « يجوز تعدُّد الحال كالخبر والنعت .. هذا هو الأصحّ ومذهب الجمهور ... وزعم جماعة منهم الفارسيُّ وابنُ عصفور أنَّ الفعل الواحد لا ينتصب أكثر من حال واحد قياساً على الظرف ، واستثني أفعل التفضيل ، فإنَّه يعمل في حالين كما تقدَّم ، وخرَّجوا المنصوب ثانياً على أنَّه صفة للحال ، أو حال من الضمير المستكنّ فيه . ونسب أبو حيَّان هذا القول إلى كثير من المحقِّقين » .

(٢) في ح : مقدرة ، والكلمة مناسبة .

(٣) على تقدير (قد) . والشاهد على (قد) الظاهرة في الهمع ٢٤٧/١ قول امرئ القيس .

فجئتُ وقد نضتْ لنوم ثيابها ... لدى الستر إلاَّ لبسةَ المتفضِّلِ

(٤) ما سبق من كلام العكبريّ يعبر عن آراء البصريين . وانظر تفصيل المسألة في التبيين ٣٨٦ ـ ٣٩٠ . وفي الإنصاف ٢٥٢/١ . ومما جاء في الإنصاف ٢٥٤/١ : « إنَّما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه (الآن) أو (الساعة) ، نحو : مررت بزيد يضرب ، ونظرت إلى عمرو يكتب ، لأنه يحسن أن يقترن به (الآن) أو (الساعة) » .

(٥) من حجج الكوفيِّين التي ذكرها الإنصاف ٢٥٢/١ ـ ٢٥٣ النقل والقياس : « أمَّا النقل فقد قال الله : ﴿ أو جاؤوكم حصِرَتْ صدورُهم ﴾ فحصرت فعل ماض ، وهو في موضع الحال ، وتقديره : حصرةً صدورهم .. وأمَّا القياس فلأنَّ كلّ ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة .. نحو مررت برجل قعد وغلام قام ، فينبغي أن يجوز حالاً للمعرفة نحو : مررت بالرجل قعد .. » .

(٦) في م : متقارنان .

﴿ أو جاؤوكم حصرت صدورهم ﴾[1] فقيل : التقدير : قوماً حصرت . فالفعل صفة
م٦١ لا حال . وقيل : هو دعاء مستأنف ، وقيل : لفظه ماض / ، والمعنى على المضارعة ، أي : جاؤوكم تحصر صدورهم ، لأنَّ الحصر كان موجوداً وقت مجيئهم ، فحقّه أن يعبّر عنه بفعل الحال . وقيل : التقدير : قد حصرت[2] .

فصل

والأحوال أربعة[3] :

منتقلة[4] مقارنة كقولك : جاء زيد راكباً ، لأنَّ الركوب قارن المجيء ، وليس بلازمٍ لمجيئه ، إذْ من الجائز أن يجيء ماشياً .

ومقارنة غير منتقلة ، وهي المؤكِّدة ، كقوله تعالى : ﴿ وهو الحقّ مصدِّقاً لما معهم ﴾[5] ، فالتصديق للحق مقارنٌ للحقّ ، وغير منتقل عنه ، والعامل في هذه
ح٤٨ الحال / معنى الجملة ، كأنَّه قال : وهو الثابت مصدِّقاً .

وحال منتقلة غير مقارنة ، بل منتظرة[6] ، كقولك : مررت برجل معه صقر

---

(١) ﴿ إلاَّ الذين يصلون إلى قومٍ بينكم وبينهم ميثاق ، أو جاؤوكم حصرت صدورهم أن يقاتلوكم ﴾ [النِّساء : ٩٠] .

(٢) للردّ على الكوفيِّين أوجه أخرى وردت في الإنصاف ٢٥٤/١ ـ ٢٥٥ منها : « أن تكون (حصرت صدورهم) صفة لقوم المجرور في أوّل الآية ، وهو قوله تعالى : ﴿ إلاَّ الذين يصلون إلى قوم ﴾ ... وأن يكون خبراً بعد خبر ، كأنَّه قال : أو جاؤوكم ، ثمَّ أخبر فقال : حصرت صدورهم » .

(٣) لتقسيم الحال أسس مختلفة ، والعكبريّ يجعل الزمان هنا أساس تقسيمه .

(٤) في ح : منقلبة ، وشاهد المنتقلة المقارنة في الهمع ٢٤٥/١ : ﴿ وهذا بعلي شيخاً ﴾ .

(٥) سورة البقرة ٩١ . وردت الآيةُ في الحال المؤكّدة . انظر الخصائص ٦٠/٣ ، وشرح الكافية ٢١٥/١ .

(٦) سُميت في الهمع ٢٤٥/١ المستقبلة ، وشاهدها : ﴿ ادخلوها خالدين ﴾ .

صائداً به غداً . فالصيد غير مقارن لمرورك ، بل مقدَّر ، لأنَّه كان متهيِّئاً لذلك ، فعبَّر عن المآل بالحال . ومنه قوله تعالى : ﴿ وخرُّوا له سُجَّداً ﴾[1] .

وحالٌ موطّئة للحال الحقيقيّة ، كقولك : مررت بزيد رجلاً صالحاً ، فـ (رجلاً) موطّئ للحال . ومنه قوله تعالى : ﴿ ولقد صرَّفنا في هذا القرآن ﴾[2] ثمَّ قال : ﴿ قُرآناً عربيّاً ﴾[3] .

---

(١) في م : ساجدين سجّداً . ونصّ الآية : ﴿ ورفع أبويه على العرش وخرُّوا له سُجَّداً ﴾ [سورة يوسف : ١٠٠] .

(٢) ﴿ ولقد صرَّفنا في هذا القرآن ليذَّكَّروا ، وما يزيدهم إلاَّ نفوراً ﴾ [سورة الإسراء : ٤١] . والشاهد في الآية التالية .

(٣) ﴿ وكذلك أنزلناه قرآناً عربيّاً ، وصرَّفنا فيه من الوعيد لعلَّهم يتَّقون أو يحدث لهم ذكراً ﴾ [سورة طه : ١١٣] . قال الرضيّ في شرح الكافية ٢٠٧/١ ـ ٢٠٨ : « فمن الأحوال التي جاءت غير مشتقَّة قياساً الحالُ الموطِّئة ، وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة . فكأنَّ الاسم الجامد وطَّأ الطريق لما هو حال في الحقيقة ، لمجيئه قبلها موصوفاً بها ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ إنَّا أنزلناه قرآناً عربيّاً ﴾ » .

باب

التمييز

وهو تخليص الأجناس بعضِها من بعض[1] ، ويسمَّى البيان ، والتبيين والتفسير . والمميِّز هو الاسم المحصّل لهذا المعنى ، وهو على ضربين : جمع ومفرد .

فالجمع ضربان : مجرور ومنصوب :

فالمجرور ما يضاف إليه[2] العدد من ثلاثة إلى العشرة ، ويكون نكرة ومعرفة ، نحو : ثلاثة أثواب ، وثلاثة الأثواب ، ونبيِّن علَّة كونه جمعاً في باب العدد إن شاء الله تعالى .

وأمَّا المنصوب المجموع[3] فالواقع بعد اسم الفاعل المجموع كقوله : ﴿ بالأخسرين أعمالاً ﴾[4] .

وأمَّا المفرد فعلى ضربين : أحدهما منصوب ، وهو الواقع بعد (أحَدَ عَشَر) إلى (تسعة وتسعين) ، والأصل في ذلك أن يأتي بـ (مِنْ) ، والجمع المعرَّف باللام كقولك : عشرون من الدراهم ، فـ (من) تجمع هنا التبعيض وبيان الجنس ، والألف واللام مع الجمع للاستغراق ، وكذلك المعنى ، لأنَّ قولك : عندي عشرون ، مُبْهَم[5] في

(١) لم يحدّ المؤلف التمييز حدّاً جامعاً مانعاً ، وما ذكره بالمعنى اللغويّ أشبه . عرَّفه الزمخشريّ ، فقال : « هو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنصّ على أحد محتملاته » انظر شرح المفصَّل ٧٠/٢ ، وجاء في شرح الكافية ٢١٥/١ : « التمييز ما يرفع الإبهام المستقرّ عن ذات مذكورة أو مقدَّرة » .

(٢) سقطت إليه من ح .

(٣) سقط المجموع من ح .

(٤) ﴿ قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً ﴾ [سورة الكهف : ١٠٣] .

(٥) في م : منهم .

كلٌّ معدود ، وهي بعض ذلك المعدود . فإذا أردت بيان جنسها قلت : (من الدراهم) و (من الغلمان) ، إلاَّ أنَّهم حذفوا مِنْ والألف واللام ، واقتصروا على واحد منكور[1] من الجنس لحصول الغرض به مع الاختصار[2] .

فصل

والعامل في هذا الاسم (عشرون) ونحوها[3] ، لأنَّه أشبه اسم الفاعل[4] المتعدِّي ، لأنَّه مجموع بالواو والنون . ونونه تسقط في الإضافة . وهو مفتقر إلى الاسم الذي بعده ، فصار (عشرون درهماً) مثل (ضاربون رجلاً) ، فهو مشبه بالمفعول به .

فصل

وأمَّا (أحدَ عَشَرَ) إلى (تسعةَ عَشَرَ) فإنَّه يشبه (عشرين) في أنَّه عدد مُبْهم ، وأنَّ إضافته ممتنعة ، لأنَّ الاسم الثاني صار كـ (النون) في (عشرون) ، إذْ[5] كان تماماً له ، ولأنَّ المركَّب أصله التنوين[6] ، كقولك : خمسةٌ وعشرة ، وبعد التركيب لم يبطل

(١) لم يذكر المؤلِّف علَّة تنكير التمييز ، جاء في شرح المفصَّل ٧٠/٢ : « وإنَّما كان نكرة لأنَّه واحد في معنى الجمع . ألا تراك إذا قلت عندي عشرون درهماً معناه : عشرون من الدراهم ، فقد دخله بهذا المعنى الاشتراكُ فهو نكرة . ووجه ثان أنَّ التمييز يشبه الحال ، وذلك أنَّ كلَّ واحد منهما يذكر للبيان ورفع الإبهام ... فلمَّا استويا في الإيضاح استويا في لفظ التنكير . ووجه ثالث أنَّ المراد ما بيَّن النوع ، فبيِّن بالنكرة لأنَّها أخفّ الأسماء » ، وانظر أسرار العربيَّة ١٩٩ .

(٢) في بداية الفقرة قال المؤلِّف : وأمَّا المفرد فعلى ضربين : وذكر ضرباً واحداً ، وأغفل الثاني ، وهو المجرور .

(٣) في م و ح : ونحوها .

(٤) ربَّما كان باسم التفضيل أشبه . جاء في الهمع ٢٥٠/١ : « واختلف البصريُّون في الذي شبّهت به ، فقيل : باسم الفاعل في طلبها اسماً بعدها ، وقيل : بأفعل مِنْ في طلبها اسماً بعدها على طريق التبيين ملتزماً فيه التنكير . قال أبو حيَّان : وهو أقوى ، لأنَّ اسم الفاعل لا يعمل إلاَّ معتمداً ، ويعمل في النكرة وغيرها » .

(٥) في م : إذا .

(٦) جاء في أسرار العربيَّة ٢٢٢ : « أصله التنوين ، وإنَّما حذف للبناء ، وكأنَّه موجود في اللفظ » .

معنى التنوين ، ومع وجود التنوين أو النون يلزم نصب المميِّز ، فكذلك مع[1] ما يقوم مقامه .

فصل

وكذلك كلّ منوَّن يفتقر إلى مميِّز كقولك : (هذا راقودٌ خلاً[2]) ، لأنَّ التنوين يمنع الإضافة ، فإنْ أضفت فقلت : (رطل ذهبٍ) احتمل أن يكون بمعنى (اللام)[3] وبمعنى (منْ) ، وإذا نصبت لم تكن إلاَّ بمعنى (مِنْ) ، لأنَّها الموضوعة للتبيين . وكذلك[4] النون في (مَنَوانِ وقفيزان) .

فصل

فأمَّا المضاف كقولك : لله درّه[5] شجاعاً ، وعلى التمرة مثلُها زبداً[6] ، وما في السماء قدرُ راحةٍ سحاباً ، فكلّ هذا ينتصب فيه المميّز بما قبله لشبهه بالمنوَّن المبهم ، لأنَّ مثل التمرة قد يكون زبداً أو غيره . والمضاف إليه يمنع إضافة مثل إلى الزبد ، وهو مقدار ، كما أنَّ (عشرين) مقدار . وقيل : التقدير : على التمرة زبْدٌ مثلها ، فلَمَّا أخَّرته / انتصب[7] ، لأنَّك جعلته فضلة ، كما في قولك : طبت به نفساً . م٦٢

---

(١) سقطت مع من م . ولعلّ المقصود بـ (ما يقوم مقامه) (عشر) من أحد عشر .

(٢) سقطت (خلاً) من ح . والراقود : الدنُّ الكبير .

(٣) جاء في الهمع ٢٥٠/١ : « والمقادير إذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير لا يجوز إلاَّ إضافتها ، نحو : عندي منوا سمن ، وقفيز برّ ، وذراع ثوب . يريد الرطلين اللذين يوزن بهما السمن ، والمكيال الذي يكال به البُرُّ ، والآلة التي يذرع بها الثوب . وإضافة هذا النوع على معنى اللام لا على معنى (مِنْ) » .

(٤) في ح : ولذلك .

(٥) في ح : درُّك .

(٦) في ح : ضبطت الزاي من (زُبدا) بالفتح .

(٧) في ح : فلَمَّا أخَّرته جعلته فضلة فنصبته .

فصل

ومن ذلك : هو أحسنُ الناس وجهاً . فأمَّا : هو أحسن منك وجهاً فـ (منك) جرى مجرى المضاف إليه ، لأنَّه مبيّن له ، وتتمّةٌ ، ومعمول له .

فصل

وإذا قلت : زيدٌ أفره[1] عبدٍ ، فجررت ، كان (زيد)[2] عبداً ، لأنَّ أفعل لا تضاف إلاَّ إلى ما هي بعضُهُ[3] ، والأصل : زيدٌ أفره العبيد ، فاختصر . وإنْ نصبت فقلت : أفره عبداً ، لم يكن زيدٌ عبداً ، بل كان العبيدُ له ، والوصف في المعنى لعبيده ، أي : عبيده أفره العبيد ، كما تقول : هو أكثر مالاً ، وأقلُّ شرّاً .

فصل

ومن التبيين : طبت به نفساً ، فـ (نفساً) منصوب بالفعل ، وأصله : طابت نفسي به ، ثمَّ أردت المبالغة ، فنسبت الطيب إليك ، فجعلت ما كان مضافاً إليه فاعلاً .

فحدث من أجل ذلك إبهام ، فأمكن أن يكون : طبت به نسباً ، وعرضاً ، وثوباً[4] ، وذكراً ، فإذا قلت (نفساً) بيَّنت الطيبَ إلى أيّ / شيء هو منسوب في الحقيقة . وانتصاب (نفس) على تشبيه اللازم[5] بالمتعدي ، لأنَّ (طبت) لا تتعدَّى[6] . ح٤٩

---

(١) الفراهة : الحذق والملاحة والحسن .

(٢) في م : زيداً .

(٣) في م : بعض له .

(٤) في م : ونوماً .

(٥) في م : التشبيه اللازم بالمتعدّي .

(٦) قول ابن يعيش في هذه المسألة أوضح ، قال في شرح المفصّل ٧١/١ : « وأمَّا ما كان من نحو : طاب زيد نفساً ، وتصبَّب عرقاً ، وتفقَّأ شحماً ، فإنَّه ، وإن كان العامل فيه فعلاً ، فإنَّ الفعل فيه غيرُ متعدّ ، =

فصل

ولا يجوز تقديم المنصوب هنا على الفعل . وقال المازنيّ والمبرِّد والكوفيُّون : هو[1] جائز ، كقولك : نفساً طبت به .

وحجَّة الأوَّلين أنَّ المنصوب هنا فاعل في المعنى ، وإنَّما حوَّل عن ذلك ، ونسب الفعل إلى[2] المضاف إليه مبالغة ، ثمَّ ميَّز بذكر ماهو فاعل في الأصل . فلو قدم لصار كتقديم الفاعل على الفعل ، وذلك باطل ، كذلك ههنا[3] . ويدلُّ عليه أنَّه مميّز ، فلم يتقدَّم على العامل فيه كالمميِّز في (نِعْمَ) وفي (الأعداد) .

واحتجَّ الآخرون بقول الشاعر[4] : [من الطويل]

٥٦ـ أتهجرُ ليلى للفراقِ حبيبَها ... وما كان نفساً بالفراق يطيبُ[5]

وقالوا : لأنَّ العامل في هذا المنصوب فعل متصرِّف ، فجاز تقديمه عليه ، كالحال .

= فـ (طاب) فعل غير متعدّ ، لأنَّه إذا طاب في نفسه لا يفعل بغيره شيئاً .. فقولك : طاب زيد نفساً ، بمنزلة ضرب زيدٌ عمراً في وقوعه طرفاً بعد التمام كوقوع المفعول » .

(١) في ح : وهو .

(٢) في م : ونسب إلى الفعل .

(٣) العكبريّ ناقش المسألة على نحو مفصَّل في التبيين ٣٩٤ ـ ٣٩٩ ، وانظر أسرار العربيَّة ١٩٦ ، والإنصاف ٨٢٨/٢ ـ ٨٣٢ .

(٤) هو المخبل السعدي واسمه ربيع بن ربيعة بن مالك ، أو أعشى همدان واسمه عبد الرحمن بن عبد الله ، أو قيس المعروف بمجنون ليلى .

(٥) رواية البيت في ح مضطربة كثيرة التصحيف ، فقد ضبط (حبيبها) بالرفع ، وروي (بالفراق) بقافين ، و (يطيب) بالتاء . وورد البيت في الإنصاف ٨٢٨/٢ ، وروايته « أتهجر سلمى » ورواه ابن جني في الخصائص ٣٨٤/٢ على النحو الذي أثبتناه ، ثم ذكر أنَّ له رواية أخرى هي : وما كان نفسي بالفراق تطيب . ونسب هذه الرواية إلى الزجَّاجيّ وغيره . وهذه الرواية تسقط احتجاج الكوفيّين والمبرِّد والمازنيّ بالبيت وادعاءهم جواز تقديم التمييز . قال ابن جني بعد أن ذكر رواية =

والجواب عن البيت من ثلاثة أوجه :

أحدُها أنَّ الرواية : (وما كان نفسي) فهو اسم كان .

والثاني أنَّ نَصْبَه[1] على أنَّه خبر كان ، أي : ما كان حبيبها نفساً ، أي : إنساناً يطيب بالفراق .

والثالث أنَّه من ضرورة الشعر ، فلا يحتجُّ به على الإعراب في الاختيار .

وأمَّا القياس على الحال ففاسد ، لأنَّ الحال فضلة محضة ، والمميِّز هنا في حكم اللازم ، وهو الفاعل ، فافترقا . فأمَّا تقديم المميِّز على الفاعل نحو : ماطاب نفساً زيدٌ ، فجائز لتقدُّم الفعل عليه[2] .

= الزجَّاجيّ : « رواية برواية ، والقياسُ بعدُ حاكم ... فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ، فكذلك لا يجوز تقديم المميّز ، إذ كان هو الفاعل في المعنى ، على الفعل » .

وانظر المقتضب ٣٦/٣ ـ ٣٧ ، وأسرار العربيّة ١٩٧ ، وشرح المفصّل ٧٤/٢ ، وهمع الهوامع ٢٥٢/١ ، والدرر اللوامع ٢٠٨/١ .

(١) في م : إنْ نصبته .

(٢) سقطت عليه من ح .

باب

الاستثناء

وهو استفعال من (ثنيت عليه) أي : عطفت والتفتُّ ، لأنَّ الْمُخْرج لبعض الجملة منها عاطف عليها باقتطاع بعضها عن الحكم المذكور .

وحدّه أنَّه إخراج بعضٍ[1] من كلّ بـ (إلاَّ) ، أو ما قام مقامها ، وقيل : هو إخراجُ ما لولا إخراجُه لتناوله الحكم المذكور .

فصل

وأصْلُ أدوات الاستثناء (إلاَّ) لوجهين :

أحدُهما أنَّها حرف ، والموضوع لإفادة المعاني الحروفُ[2] ، كالنفي والاستفهام والنداء .

والثاني أنَّها تقعُ في جميع أبواب الاستثناء للاستثناء[3] فقط ، وغيرها يقع في أمكنة مخصوصةٍ منها ، ويستعملُ في أبواب أُخَر .

---

(١) سقط السطر التالي من م .

(٢) في م : الحرف .

(٣) سقط من م : للاستثناء .

فصل

والمستثنى من موجب بـ (إلاَّ) منصوبٌ بـالفعل المقـدّم ، ومـا في معنـاه بـواسطـة (إلاَّ)[1] . وروي عن الزجَّاج[2] أنَّ نصبه بـ (إلاَّ) ، لأنَّها في معنى أستثني .

وقال الكوفيُّون (إلاَّ) مركَّبة من (إنَّ) و (لا) فـإذا نصبتْ كان بـ (إنَّ) وإذا رفعت كان بـ (لا)[3] .

وحجَّة الأوَّلين أنَّ الفعل هو الأصل في العمل إلاَّ أنَّ الفعل هنا لا يصل إلى المستثنى بنفسه . وبـ (إلاَّ) وصل[4] إليه ، فصـار كواو (مع) ، وكحروف الجرّ ، ويـدلُّ عليـه أنَّ (غيراً) في الاستثناء منصوبة بـالفعل من غير واسطـة لَمَّـا كانت مبهمـة كالظرف ، واتَّصل الفعل بها بنفسه ، وليس ثَمَّ ما يصحُّ عملُه فيها إلاَّ الفعل .

وأمَّا الزجَّاج فيبطل مذهبه من أوجه :

أحدها ماذكرناه من (غير) ولا يصحّ معها تقدير (أستثني) لأنَّه يصير (زيـد) داخلاً في حكم الأوَّل ، وغيره مُخْرَجاً منه . وهذا معنى فاسد .

---

(١) فصَّل العكبريّ القول في هذه المسألة في كتابه التبيين ٣٩٩ ـ ٤٠٢ ، وناقشهـا ابن الأنبـاري في الإنصـاف ٢٦٠/١ وعرضها المبرِّد في المقتضب ٣٩٠/٤ .

(٢) نسب العكبريّ في التبيين ٣٩٩ هـذا الرأي إلى الزجَّاج والمبرِّد . وجـاء في الإنصـاف ٢٦١/١ : « فـذهب بعضهم إلى أنَّ العامل فيه (إلاَّ) ، وإليه ذهب أبو العبَّاس محمد بن يزيد المبرِّد وأبو إسحاق الزجَّاج من البصريِّين » . وجاء في المقتضب ٣٩٠/٤ : « ماجاءني أحد إلا زيداً ... فلَمَّا قلت : (إلاَّ زيـداً) كانت (إلاَّ) بدلاً من قولك : أعني زيداً ، وأستثني جاءني زيداً ، فكانت بدلاً من الفعل » . ويفهم من هـذا القول أن (إلاَّ) لم تنصب المستثنى بنفسها ، وإنَّما دلَّت على الفعل ، أو حلَّت محلَّ الفعل الذي نصبه » .

(٣) صاحب الإنصـاف نسب هـذا القول إلى الفرَّاء ، ثم قـال ٢٦١/١ : « وحكي عن الكسـائيّ أنَّـه قـال : إنَّما نصبوا المستثنى ، لأنَّ تـأويلـه : قـام القوم إلاَّ أنَّ زيـداً لم يقم ، وحكي عنـه أيضـاً أنَّـه قـال : ينتصب المستثنى ، لأنَّه مشبه بالمفعول » .

(٤) في ح : وبالأصل إليه .

م٦٣ والثاني أنَّ إعمال الحروف بمعانيها غير مطَّرد / . ألا ترى أنَّ (ما) النافية وهمزة الاستفهام وغيرهما لا تعمل بمعانيها ، كذلك إلاَّ .

والثالث أنَّه ليس تقدير (إلاَّ) بـ (أستثني) أولى من تقديرها بـ (تخلَّف) أو (امتنع)[1] ونحوهما ممَّا يرفع .

والرابع أنَّ المستثنى يرفع في مواضع مع وجود (إلاَّ) في الجميع ، فلو قدَّرت بـ (أستثني) لما جاز إلاَّ النصب .

والخامس أنَّا إذا قدَّرنا (أستثني) صار الكلام جملتين ، وتقديره بالجملة الواحدة أولى .

وأمَّا مذهب الفرَّاء فيبطل من ثلاثة أوجه :

أحدُها أنَّ دعوى التركيب فيها خلاف الأصل ، فلا يُصار إليه إلاَّ بدليل ظاهر ، ولا دليل بحال .

والثاني أنَّه لو سُلِّم ذلك لم يلزم بقاء حكم واحد من المفردين كما في (لولا) و (كأنَّ)إلاَّ بدليل ظاهر ، ولا دليل بحال .

والثاني أنَّه لو سُلِّم ذلك لم يلزم بقاء حكم واحد من المفردين كما في (لولا) و (كأنَّ) ، وغيرهما ، لأنَّ التركيب يُحدث معنى لم يكن ، وبحدوثه يبطل العمل .

---

(١) جاء في الإنصاف ٢٦٣/١ : « روي عن أبي عليّ الفارسيّ أنَّه كان مع عضد الدولة في الميدان ، فسأله عضد الدولة عن المستثنى بماذا انتصب ؟ فقال له أبو عليّ : انتصب لأنَّ التقدير : أستثني زيداً . فقال له عضد الدولة : وهلاَّ قدَّرت (امتنع) فرفعت (زيداً) ، فقال له أبو عليّ : هذا الجواب الذي ذكرت لك ميْدانيٌّ ، وإذا رجعنا ذكرت الجواب الصحيح إن شاء الله » .

والثـالث أنَّ النصب بـ (إنَّ)[1] فـاسـد ، لأنَّهـا إذا نصبت افتقرت إلى خبر ، ولا[2] خبر . و (لا) لا تعمل الرفع ، ولو عملت لافتقرت إلى خبر أيضاً .

فصل

والبدل في النفي بعد تمام الكلام أوْلى[3] لأمرين :

ح ٥٠ أحدُهما أنَّ العمل فيهما واحد ، وهو أوْلى من اختلاف العمل . /

والثاني أنَّك إذا جعلته بدلاً كان لازماً في الجملة ، كما أنَّ المستثنى منه كذلك ، وهو أوْلى من جعله فضْلة إذ كان الاستثناء لازماً في المعنى المطلوب ، فيكون اللفظ[4] كذلك .

فصل

وإنَّما لم يجز البدل في الموجب لفساد معناه ، وذلك[5] أنَّ (إلاَّ) يخالف ما بعدها ما قبلها . وإذا قلت : قام القوم إلاَّ زيد كان كقولك : قام إلاَّ زيد ، فـ (زيد) إنْ جعلته في المعنى قائماً لم يكن لـ (إلاَّ) معنى ، وإنْ نفيت عنه القيام احتجت إلى تقدير فاعل ، ولا يصحّ ، لأنَّه يصير : قام كلٌّ واحد . وهذا محال .

---

(١) في الأصل : (أنَّ) المفتوحة الهمزة .

(٢) سقطت بقية الفصل من م .

(٣) مثاله الذي ذكره ابن يعيش ٨٢/٢ : « ما جاءني من أحد إلاَّ زيداً ، ولا يقم أحد إلاَّ زيد » . قال ابن يعيش : « وأمَّا الوجه فعلى أن تجعل زيداً بدلاً من أحد ، فيصير التقدير : ما جاءني إلاَّ زيداً ، لأنَّ البدل يحلُّ محلَّ المُبدل منه » .

(٤) سقط اللفظ من ح .

(٥) في م : وذاك .

فصل

ولا يجوز عند جمهور النحويِّين أن يكون المستثنى أكثر الجملة مثل : له عليّ عشرة إلاَّ ستة ، لأوجه :

أحدها أنَّ الاستثناء في الأصل دخل الكلام للاختصار أو للجهل بالعدد كقولك : قام القوم إلاَّ زيداً ، فاستثناء (زيد) كان للجهل بعدد من قام منهم ، أو للإطالة بتعديدهم ، ولا شبهة أنَّ قوله : له عليَّ أربعة ، أخصر من قوله : عشرة إلاَّ ستَّة . فإن قلت : فعشرة إلاَّ أربعة ، جائز معنى[1] ، مع أنَّ (ستَة) أخصر ، قيل : جاز للمعنى الآخر ، وهو الجهل ، فإنَّه قد يعرف العدد القليل ولا يعرف الكثير ، وإذا عرف الكثير عرف القليل . هذا هو الأصل[2] .

والوجه الثاني أنَّ التعبير بالكلِّ عن الأكثر جائز ، فدخل الاستثناء ليرفع[3] الاحتمال ، وتعيينه للأكثر ، وهو عكس التوكيد ، لأنَّه يعيِّنه للكلِّ ، ويمنع من حمله على الأكثر ، كقولهم : قام القوم كلُّهم[4] .

---

(١) سقط معنى من ح .

(٢) جاء في الهمع ٢٢٨/١ : « واختلف النحويُّون في الاستثناء من العدد على مذاهب : أحدُها الجواز مطلقاً واختاره ابن الصائغ ، والثاني المنع مطلقاً واختاره ابن عصفور ... والثالث المنع إن كان عقداً ، نحو : عندي عشرون إلاَّ عشرة ، والجواز إن كان غير عقد ، نحو : له عشرة إلاَّ اثنتين . وردَّ هذا وما قبله بقوله تعالى : ﴿ فلبث فيهم ألف سنة إلاَّ خمسين عاماً ﴾ » .

(٣) يُخيَّل إلينا أن أصل اللفظة (لرفع) وذلك ليحسن عطف تعيينه على مصدر صريح مثله .

(٤) ذكر المؤلِّف في بداية الفصل أنَّ الاستثناء لا يجوز لأوجه ، ثم ذكر وجهين ، فإمَّا أن يكون الأصل لوجهين ، وإمَّا أن يكون النسَّاخ قد أغفلوا وجهاً أو أكثر .

فصل

وإنَّما يختار النصب دون البدل في غير الجنس[1] ، لأنَّ البدل في حكم[2] المبدل منه فيما ينسب إليه ، وفي أنَّه يسقط الأوَّل ، ويقوم الثاني مقامه ، فعند ذلك يصير أصلاً في الجملة[3] . وكونه من غير الجنس لا يلزم ذكره ، لأنَّ اللفظ الأوَّل لا يشتمل عليه حتَّى يخرج بالاستثناء فيتمحَّض فضلة في المعنى ، فيجعل صفة في اللفظ ، وهو كقولك : مابالدار أحدٌ إلاَّ وتداً . ومن اختار البدل راعى اللفظ .

وفائدة استثناء غير الجنس ثلاثة أشياء : الإعلام بعموم[4] الأوَّل ، وأنَّ الثاني من آثار الأوَّل ، وإثبات ما كان يحتمل نفيه .

فصل

وممَّا قام مقام إلاَّ من الأفعال (ليس) و (لا يكون) و (عدا) وما بعدهنَّ منصوب . وإنَّما دخلت هذه الأفعال في[5] الاستثناء لما فيها من معنى النفي ، وما بعد (ليس) و (لا يكون) خبرٌ لها ، كقولك : قام القوم ليس زيداً ، أي : ليس بعضهم زيداً . والضمير ههنا يوحد على كلِّ حال ، لأنَّه ضمير (بعض) و (لا يكون) اسمها مظهراً هنا للاختصار . و (لا يكون) كـ (إلاَّ) في أنَّه ليس بعدها سوى المنصوب . ولذلك لا يجوز العطف على المنصوب بها ، فلا تقول : جاء القوم ليس زيداً ولا عمراً .

---

(١) سقط من م : في غير الجنس .

(٢) في م : يتحكَّم .

(٣) يتحدَّث المؤلِّف عن المستثنى المنقطع الذي لا يكون المستثنى فيه إلا منصوباً لمخالفته المستثنى منه في النوع . جاء في شرح المفصَّل ٨٠/٢ : « وما بالدار أحد إلاَّ دابة ، فهذا وشبهه فيه مذهبان : مذهب أهل الحجاز ـ وهي اللغة الفصحى ـ وذلك نصب المستثنى ، ومذهب بني تميم ، وهو أن يجيزوا فيه البدل والنصب » .

(٤) في ح : لعموم .

(٥) سقط من م : الأفعال في .

فصل

وأمَّا (ماعدا)[1] و (ما خلا) فأفعال كلّها ، لأنَّها صلات لـ (ما) ، ولا تكون الحروف صلة ، والفاعل فيها مضمر ، وموضع ما وصلتها حال ، كقولك : قام القوم ماعدا زيداً ، أي : عُدُوَّ زيد ، والمصدر هنا حال أي : متجاوزين زيداً .

فصل /

م٦٤

وإنَّما تعيَّن النصب في المستثنى إذا تقدَّم[2] ، ولم يجز البدلُ ، لأنَّ البدل تابع للمبدل منه كالصفة والتوكيد . وكما لا يجوز تقديمُها لئلاَّ يصيرا في موضع المتبوع كذلك هنا ، فيجب أن يخرج مخرج الفضلات ليكون في لفظه دلالة على أنَّه ليس بأصل .

فصل

وإنَّما أُعْربت (غير)[3] إعراب الاسم الواقع بعد (إلاَّ) ، لأنَّها اسم تلزمه الإضافة . فمن حيث كانت اسماً يجب أن تُعْرب ، ومن حيث أضيفت يجب[4] أن يكون [ما بعدها مجروراً ، ويجب أن يكون][5] إعرابُها إعرابَ الاسم المستثنى ، لأنَّها اسمٌ في حيِّز المستثنى ، ولم يُحْتج إلى حرف مقوّ لإبهامها وشبهها بالظرف ، فيصل الفعل إليها بنفسه .

---

(١) في ح : وأمَّا عدا وما عدا .

(٢) والشاهد عليه قولُ الكميت :

ومـــا لي إلاَّ آلَ أحمـــدَ شيعـــةٌ ومـــا لي إلاَّ مـــذهبَ الحـقِّ مـــذهبُ

(٣) في نحو : قام القوم غير زيد .

(٤) في ح : وجب .

(٥) ما بين معقوفتين ساقط من م .

فصل

وأمَّا (سوى) فهي ظرف في الأصل[1] ، ولا تستعمل في الاستثناء إلاَّ منصوبة[2] إذا وقعت بعد تمام الكلام ، ليتوفَّر عليها حكم الظروف . وقد جاءت غير ظرف قليلاً .

فصل

وأمَّا (حاشا) فمذهبُ أكثر البصريين أنَّها حرف جرّ[3] ، وقد جاء ذلك في الشعر .

وقال المبرِّد[4] والكوفيُّون : هي فعل لأشياء :

أحدُها تصرُّفها نحو : (أحاشي ومحاشى) وأصلها من حاشية الشيء أي : طَرَفه . فقولك : قام القوم حاشا زيداً ، أي صار في حاشية وناحية عنهم . والحروف لا تتصرَّف .

والثاني أنَّ الحذف يدخلها ، قالوا : حاش لله ، وحَشَ لله[5] .

---

(١) جاء في المسألة التاسعة والثلاثين من مسائل الإنصاف ٢٩٤/١ : « ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ (سوى) تكون اسماً ، وتكون ظرفاً ، وذهب البصريُّون إلى أنَّها لا تكون إلاَّ ظرفاً » .

(٢) في نحو : جاء القوم سوى زيد .

(٣) جاء في مغني اللبيب ١٣٠ : « فذهب سيبويه وأكثر البصريِّين إلى أنَّها حرف دائماً بمنزلة (إلا) ، لكنَّها تجرُّ المستثنى . وذهب الجرميُّ والمازنيُّ والمبرِّد والزجَّاج والأخفش وأبو زيد والفرَّاء وأبو عمرو الشيبانيّ إلى أنَّها تستعمل كثيراً حرفاً جارّاً ، وقليلاً فعلاً متعدِّياً جامداً لتضمُّنه معنى (إلاَّ) » .

(٤) المبرِّد لا ينكر حرفيَّة حاشا ، ويروى أنَّها تأتي حرفاً مرة وفعلاً أخرى . جاء في المقتضب ٣٩١/٤ : « وما كان حرفاً سوى (إلاَّ) فـ (حاشا) و (خلا) . وما كان فعلاً فـ (حاشا وخلا) ـ وإن وافقا لفظ الحروف ـ و (عدا و لا يكون) » . وانظر الإنصاف ٢٧٨/١ ، وشرح المفصَّل ٨٤/٢ ـ ٨٥ .

(٥) سقط من ح : وحش لله .

والثالث[1] أنَّ حرف الجرّ يتعلّق بها كقولك (حاشا لله) وذلك من خصائص الأفعال .

والجواب : أمَّا التصرُّف فليس على ما ذكر . فأمَّا (حاشا) فمشتق من لفظ الحرف / كما قالوا : سألته حاجة فلولا[2] ، أي : قال : لولا كذا لفعلتُ كذا . وقالوا : هلّل ، أي : قال : لا إله إلاَّ الله ، وبسمل ، أي قال : بسم الله ، وهو كثير . ح٥١

فأمَّا الحذف فقد دخل الحروف ، قالوا في رُبَّ : (رُبَ)[3] ، وفي سوف (سَوْ)[4] ، وفي لعلَّ (علَّ)[5] في أحد المذهبين[6] . وأمَّا اللام في (لله) فزائدة ، ولا تعلّق بشيء ، ويدلُّك عليه قولك : جاء القوم حاشا زيد بغير لام ، ولم يُقَلْ : إن اللام محذوفة .

فصل

وأمَّا (خلا) فقد جرَّبها قوم[7] ، ونصب بها آخرون[8] ، وجعلوها فعلاً من (خلا

(١) سقط الوجه الثالث كلّه من ح .

(٢) جاء في لسان العرب [إمَّا لا] : « وروى ثعلب عن الفرّاء قال : لاويْتُ ، أي : قلت لولا . وابن الأعرابيّ قال : لوليت . قال أبو منصور : وهو أقيس ... وسألتك حاجة فلو ليت لي ، أي : قلت : لولا كذا ، كأنّه أراد : لولوت ، فقلب الواو الأخيرة ياء للمجاورة ... واشتقُّوا أيضاً من الحرف مصدراً كما اشتقُّوا منه فعلاً ، فقالوا : اللولاة » .

(٣) قال ابن يعيش ٣١/٨ : « لمَّا استثقلوا التضعيف حذفوا الحرف الساكن لضعفه بالسكون ، وقد قالوا (ربْ) بالتخفيف وسكون الباء على القياس ، حذفوا المتحرّك ، لأنّه أبلغ في التخفيف » .

(٤) جاء في المغني ١٤٨ : « ويقال فيها (سَفَ) بحذف الوسط ، و (سَوْ) بحذف الأخير ، و (سي) بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف » .

(٥) جاء في الإنصاف ٢٢٤/١ : « تلعّبت العرب بهذه الكلمة ، فقالوا : (لعلّ ، ولعلْنَ ، ولعنَّ ... ولغنّ ورَعَنّ ، وعنّ ، وغنّ ، ولغلّ ، وغلّ) . فلمَّا كثرت هذه الكلمة في استعمالهم حذفوا اللام » .

(٦) يعني بأحد المذهبين مذهب البصريّين القائلين : إن لام (لعلّ) الأولى زائدة . انظر الإنصاف ٢١٨/١ .

(٧) ومنهم سيبويه وأكثر البصريّين . انظر كتاب سيبويه ٣٤٩/٢ ، والمقتضب ٤٢٦/٤ .

(٨) ومنهم الفرّاء . انظر الهمع ٢٣٣/١ .

يخلو) . وأمَّا (عدا) فمثلُ خلا ، وأمَّا (ما خلا) و (ما عدا) ففعلان لما تقدَّم في موضعه . وأجاز أبو عليّ في كتاب الشعر أن تكون (ما)[1] في (ماعدا) زائدة ، فتجرّ مابعدها . وتابعه الربعيّ على ذلك .

فصل

ولا يجوز تقديم المستثنى على جميع الجملة[2] كقولك : إلاَّ زيداً ضُرب القوم ، لأنَّ إلاَّ بمنزلة (واو مع) لما ذكرناه هناك . وهي تشبه (لا) العاطفة ، كقولك : قام القوم لا زيدٌ ، وهذان لا يتقدَّمان على العامل ، فكذا قولك (إلاَّ) . فإنْ وقعت بين أجزاء الجملة جاز كقولك :

٥٧ـ ألا كُلُّ شيءٍ ما خَلا اللهَ باطلُ[3] .....

وكقولك : أين إلاَّ زيداً قومك . وعلى هذا تقول : ماضرب إلاَّ زيداً قومك . قال أصحابنا : إن استثنيته من (قومك) جاز ، ومنْ أصحابنا مَنْ لم يجزه . والفرق أنَّ الفاعل أصلٌ في الجملة .

فصل

ولا يعمل مابعد (إلاَّ) فيما قبلها ، كقولك : قومك زيداً إلاَّ ضاربون ، لأنَّ تقديم الاسم الواقع بعد (إلاَّ) عليها غير جائز ، فكذلك معموله ، لما تقرَّر أنَّ المعمول

(١) أضفنا (ما) إلى متن الكتاب لإقامة الجملة .

(٢) هذا رأي البصريّين . والكوفيُّون يجيزون التقديم ويشفعون رأيهم بشواهد منها :

وبلدة ليس بها طُوريٌّ ولا خلا الجنّ بها إنسيُّ

انظر المسألة السادسة والثلاثين من مسائل الخلاف في الإنصاف ٢٧٣/١ .

(٣) هذا الشاهد صدر بيت من شعر لبيد بن ربيعة العامريّ الصحابيّ . وعَجُزه : (وكلُّ نعيم لامحالة زائل) . ذكره ابن يعيش ٧٨/٢ وقال : « الشاهد فيه نصب اسم الله تعالى بقوله (ما خلا) » وذكره السيوطيّ في الهمع ٢٢٦/١ ، وقال : « الاستثناء من ضمير (باطل) ، و (باطل) عامل في ذلك الضمير » وانظر الدرر ١٩٣/١ .

لا يقع إلاَّ حيث يقع العامل إذ كان تابعاً له ، وفرعاً عليه . فإن جاء في الشعر أُضْمِر له فعل من جنس المذكور .

فصل

ويجوز أن تقع (إلاَّ) صفةً بمعنى (غير)[1] فيجري ما بعدها على ما قبلها ، كقولك : له[2] عندي مائة إلاَّ درهمٌ ، فترفع كما ترفع (غيراً) هنا إذا جعلتها وصفاً ، فيلزمك[3] المائة بكمالها . وإن نصبت (درهماً) لزمك[4] تسعة وتسعون على أصل الباب . وكذا إذا قلت : غير درهم ، فنصبت (غيراً) .

فصل

إذا وقع استثناء بعد استثناء كان الأخير مستثنى من الذي قبله ، فما يبقى منه هو المستثنى من الذي قبل قبله . فعلى هذا إذا قال : له عليَّ عشرة إلاَّ تسعة / ، ثمَّ على ذلك نقص واحداً واحداً إلى أن قال (إلاَّ واحداً) لزمه خمسة دراهم[5] . ولك في تحقيق ذلك طريقان : م ٦٥

---

(١) قيَّد ابن يعيش جواز وقوع (إلاَّ) وما بعدها صفةً بمعنى (غير) فقال ٩٠/٢ : « واعلم أنَّه لا يجوز أن تكون (إلاَّ) صفة إلاَّ في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء ، وذلك أن تكون بعد جمع أو واحد في معنى الجمع ، إمَّا نكرة منفيَّة ، وإمَّا فيه الألف واللام لتعريف الجنس .. لو قلت : مررت برجل إلا زيد ، على معنى غير زيد ، لم يجز ، لأن (إلاَّ) موضوعة لأن يكون ما بعدها بعضاً لما قبلها ، وليس (زيد) بعضاً لرجل ، فامتنع ذلك » .

(٢) (له) زيادة اضطررنا إلى زيادتها ليتَّسق أوَّلُ الجملة وآخرها .

(٣) في الأصل (فيلزمه) ، وضمير الغيبة لا يوافق ضمير الخطاب في (كقولك) .

(٤) في الأصل : لزمه .

(٥) لعل المسألة التي يريدها المؤلِّف هي : له عليَّ عشرة إلاَّ تسعة ، ثمانية إلاَّ سبعة ، ستّة إلاَّ خمسة ، أربعة إلاَّ ثلاثة ، اثنان إلاَّ واحداً .

أحدُهما أن تأتي إلى آخر العدد ، فتسقطه من الذي قبله على ما بيَّنا ، فيسقط ههنا من اثنين ، فيبقى واحد ، فتسقطه من ثلاثة ، فيبقى اثنان ، فتُسقطهما من الأربعة ، فيبقى اثنان ، فتسقطهما من الخمسة فيبقى .. ثمَّ على ذلك إلى العشرة ، فيبقى خمسة[1] .

والطريق الثاني أن تجمع العشرة والثمانية والستَّة والأربعة والاثنين ، وتسقط ما بين كلّ استثنائين ، ثمَّ تجمع ذلك ، فيكون ثلاثين ، وتجمع ما أسقطت فيكون خمسة وعشرين ، فتسقطها من الثلاثين ، فيبقى خمسة[2] . وهذا يخرج على قول من أجاز استثناء الأكثر . ومن لم يجزه ففيه وجهان :

أحدُهما أنَّ جمع الاستثناء باطل ، لأنَّ الأوَّل بطل ، لأنَّه أكثر ، فيبطل ما يتفرَّع عليه .

والثاني أنَّه يبطل الأكثر إلى أن يصل إلى النصف فيصحّ ، ثمَّ ينظر في الباقي على هذا السياق .

---

(١) يُخيَّل إلينا أنَّ المؤلِّف يريد أن يسقط الواحد من الاثنين ، والثلاثة من الأربعة ، والخمسة من الستَّة ، والسبعة من الثمانية ، والتسعة من العشرة ، فيحصل له في كلِّ مرَّة واحد ويكون المجموع خمسة .

(٢) في الطريقة الثانية تُجْمَعُ المستثنيات ، وهي :

٩ + ٧ + ٥ + ٣ + ١ = ٢٥

ثمَّ تُسْقَطُ من المستثنى منهن ، وهذا المجموع هو :

١٠ + ٨ + ٦ + ٤ + ٢ = ٣٠ ، فيتحصَّل ما تحصَّل ، وهو الخمسة بإسقاط الأول من الثاني :

٣٠ - ٢٥ = ٥

باب

كم

وهي اسم لوجود حدّ الاسم وعلاماته فيها . وإنّما بنيت في الاستفهام لتضمّنها معنى همزة الاستفهام[1] ، وبنيت في الخبر لمشابهتها (ربّ) من أوجه :

أحدها أنّها تختصّ بالنكرة ، كما تختصّ (ربّ) بها .

والثاني أنّها لغاية التكثير ، كما أن (ربّ) لغاية التقليل ، والجامع بينهما الغاية في طرفي العدد .

والثالث أنّ (كم) لها صدر الكلام كما أنّ (رُبَّ)[2] كذلك ، والمراد بذلك أنّه لا يعمل فيها ما قبلها . فإنْ قلت : قد يدخل على ما هذا سبيله حرف الجرّ ، فيعمل فيه ، قيل : حرف الجرّ الداخل عليها ممّا يتعلّق بما بعدها ، كقولك : بكم رجل مررت ، فيؤخّر العامل الأصليّ . وإنّما قدّمت الباء ، لأنّها وصلة بين العامل والمعمول ، فلو أخّرتها جميعاً لم تتحقّق الوصلة .

ومعظم النحويّين يقول : حُملت على نقيضتها ، وهي (ربّ) والحقّ ما خبرتك / به ، وهو معنى كلامهم ، لأنّهم لا يعنون أنّ حكم الشيئين واحد لعلّة تضادّهما ، بل بين الضدّين معنى يشتركان فيه . ح٥٢

---

(١) وردت علّة بنائها مفصّلة في أسرار العربيّة ٢١٤ ، وشرح المفصّل ١٢٥/٤ ـ ١٢٦ .

(٢) يصدق هذا الوجه على الخبريّة ، أمّا الاستفهاميّة فلها الصدارة شأنها في ذلك شأن أسماء الاستفهام الأخرى جاء في أسرار العربيّة ٢١٤ : « إن كانت استفهاميّة فالاستفهام له صدر الكلام » .

فصل

وبُنيتْ على السكون ، لأنَّه الأصل ، ولم يوجد مانع من خروجه على ذلك .

فصل

وإنَّما افتقرت (كم) إلى (مبيّن) ، لأنَّها اسم لعدد مبهم ، فيذكر بعدها ما يدلُّ على الجنس المراد بها .

فصل

وإنَّما ميِّزت الاستفهامية بالمنصوب ، لأنَّها جعلت بمنزلة عدد متوسِّط ، وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، لأنَّ المستفهم جاهل بالمقدار ، فجعلت للوسط بين[1] القليل والكثير[2] .

فصل

والحكمة في وضعها الاختصار[3] والعموم الذي لا يستفاد بصريح العدد . ألا ترى أنَّك إذا قلت : أعشرون رجلاً جاءك ، لم يلزمه أنْ يُجيبك بكميَّة بل يقول : (لا) أو (نعم) . وإذا قال (لا) لم يحصل لك منه غرض السؤال مع الإطالة . وإذا قلت : كم رجلاً جاءك ؟ استغنيت عن لفظ الهمزة والعدد ، وألزمت الجواب بالكميّة . فإنْ

---

(١) في ح : لقرب الوسط من القليل والكثير .

(٢) في أسرار العربيَّة ٢١٦ تعليل آخر ، هو قول أبي البركات : « إذا كانت استفهامية حملت على عدد ينصب ما بعده ، وذلك لا يبيّن إلا بالمفرد النكرة ، نحو : أحد عشر رجلاً ، وتسع وتسعون جارية ، ولذلك لم يجز أن تبيّن إلاَّ بالمفرد النكرة » . وجاء في الهمع ٢٥٤/١ : « وأجاز الكوفيُّون كونه جمعاً مطلقاً ، كما يجوز ذلك في (كم) الخبريَّة ، نحو : كم غلماناً لك ؟ وردَّ بأنَّه لم يسمع ، وأجازه الأخفش إذا أردت بالجمع أصنافاً من الغلمان ، تريد : كم عندك من هذه الأصناف ؟ » .

(٣) سقط الاختصار من م .

قيل : لوكانت (كم) هنا للوسط من العدد لما جاز أن يُبدل منها القليل ولا الكثير ، وقد جاز أن تقول : كم رجلاً جاءك[1] أخمسة أم أكثر ؟ أو مائة أو أكثر قيل : الجيِّد في مثل هذا أنْ يُبدلَ منها العدد الوسط لما ذكرنا . وإنَّما جاز خلافه لأنَّ (كَمْ) مبهمة في نفسها ، تحتمل القليل والكثير والوسط ، ولهذا يصحُّ الجواب بكلٍّ منها . وإنَّما جعلت بمنزلة الوسط في نصب المميّز فقط .

فصل

وأمَّا (كَمْ) الخبريَّة فتجرُّ مابعدها ، لأنَّها اسم بُيِّن بعدد مجرور[2] ، فكان هو الجارّ كـ (مائة رجل) ونحوه .

وذهب بعضهم إلى أنَّه مجرور بـ (من) محذوفة ، لأنَّك تظهرها ، كقولك : كم من جبل[3] ، ونحوه وكم من عبد ، ولَمَّا عُرف موضعها بقي عملُها بعد حذفها كما في ربّ مع الواو[4] . والمذهبُ الأوَّل أقوى ، لأنَّ حرف الجرّ ضعيف ، فلا يبقى عمله بعد حذفه . ولهذا كلُّ موضع حذفت فيه حرف الجرّ نصبته إلاَّ في مواضع دعت الضرورة إلى / تقدير عمل الحرف المحذوف ، ولا ضرورة ههنا ، لأنَّ (كَمْ) اسم ، والإضافة من أحكام الأسماء . فإنْ قلت : لوكان مضافاً لأعرب كـ (قبل) و (بعد) قيل : هذا غير لازم ، فإنَّ (لدنْ) مبنية مع الإضافة . م٦٦

---

(١) سقط من م : جاءك .

(٢) جاء في الهمع ٢٥٤/١ : « تمييز كم الخبرية مجرور ، ويكون مفرداً وجمعاً ..» ، وانظر التبيين ٤٢٦ .

(٣) سقط من ح : كم من جبل ونحوه .

(٤) هذا مذهب الكوفيِّين . جاء في الهمع ٢٥٤/١ ـ ٢٥٥ : « تمييز (كم) الخبريَّة مجرور .. وقال الكوفيُّون بـ (مِنْ) مقدَّرة ، حذفت وأبقي عملها ، كما في قوله :

رسم دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ

وضعِّف بأنَّ إضمار حرف الجرّ ، وإبقاء عمله إنَّما يكون في ضرورة أو شذوذ » .

فصل

ولا تميّز الاستفهاميَّة إلاَّ بالمفرد ، لأنَّها كالعدد الذي نابت عنه . وأمَّا الخبريَّة فالجيِّد فيها كذلك ، لأنَّها كـ (مائة وألف) ، ويجوز أن تبيّن بالجمع حملاً على العشرة وما دونها[1] .

فصل

ومن العرب مَنْ ينصب مابعد[2] الخبريَّة كما ينصب بعد مائة إذا نوّن كقول الشاعر : [من الوافر]

٥٨ـ إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب اللذاذةُ والفتاء[3]

ومنهم مَنْ يجرُّ بالاستفهاميَّة[4] حملاً على الخبريَّة[5] .

---

(١) جاء في الهمع ٢٥٤/١ : « تمييز (كم) الخبريَّة مجرور ، ويكون مفرداً وجمعاً ... والإفراد أكثر من الجمع وأفصح ، حتَّى زعم بعضهم أن تمييزها بالجمع شاذّ ، وعليه العكبريّ في شرح الإيضاح » وما ذكره العكبريّ ههنا لا يبلغ مبلغ الشذوذ ، وإنَّما يقف عند حدود المفاضلة والترجيح » .

(٢) سقط من م : مابعد .

(٣) البيت للربيع بن ضبيع الفزاري ، (وقيل : ليزيد بن ضبة) ، وهو البيت السادس من قصيدة يشكو فيها الربيع ضعفه وهرمه ، ومعناه كما جاء في حاشية شرح المفصَّل ٢٣/٦ : « وصف في هذا البيت هرمه ، وذهاب مروءته ولذَّته ، وكان قد عُمِّر ... » والبيت من شواهد سيبويه ٢٠٨/١ ، ١٦٢/٢ ، والمقتضب ١٦٩/٢ ، والتبيين ٤٢٩ ، والهمع ٢٥٣/١ ، قال السيُّوطي في الهمع : « ونصب المفرد مع مائة ومائتين وألف ضرورة » وذكر البيت . وجاء في حاشية شرح المفصَّل « الشاهد فيه مجيء تمييز المائة مفرداً منصوباً . وقال الأعلمُ : والشاهد فيه إثباتُ النون في مائتين ضرورة ، ونصب مابعدها ، وكان الوجه حذفها ونصب مابعدها » .

(٤) في م : (الاستفهامية) بحذف الباء .

(٥) جاء في الهمع ٢٥٤/١ : « هل يجوز جرُّ تمييز (كم) الاستفهاميَّة حملاً على الخبريَّة ؟ مذاهب : أحدها (لا) . والثاني نعمْ . والثالث الجواز بشرط أنْ يدخل على كَمْ حرف جرّ ، نحو : على كم جذع بيتك مبنيّ ؟ ثمَّ الجرُّ حينئذٍ بـ (مِن) مقدَّرة ، حذفت تخفيفاً ، وصار الحرف الداخل على (كم) عوضاً =

فصل

فإنْ فصلت بين الخبريَّة ومميّزها نصبت[1] لئلاّ يقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه . ومنهم مَنْ يجرُّه ، ولا يعتدُّ بالفصل .

فصل

وقد ترفع النكرة بعد (كم) في الاستفهام ، ويكون المميّز محذوفاً ، ويقدّر ما يحتمله الكلام ، كقولك : كم رجلٌ جاءك ؟ أي كم مرَّةً ، أو يوماً ، ورجل مبتدأ ، وما بعده الخبر . وإذا رفعت لم يتعدَّد الرجل ، بل تتعدَّد فعلاته .

فصل

ويجوز أن يرجع الضمير إلى لفظ (كم) فيكون مفرداً ، وإلى معناها فيكون جمعاً[2] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وكم من ملك في السَّموات لا تُغْني شفاعتُهم ﴾[3] .

= عنها . هذا مذهب الخليل وسيبويه والفرّاء والجماعة . وخالف الزجّاج ، فقال : إنّه بإضافة (كم) لا بإضمار (مِنْ) » .

(١) المثال الذي ذكره العكبريّ في التبيين ٤٢٩ : « كم عندي درهماً » ، وقال ابن يعيش ١٣٠/٤ : « يجوز الفصل بينها وبين مميزها بالظرف وحروف الجرّ جوازاً حسناً من غير قبح ، نحو : كم لك غلاماً » . ولم يقيّد العكبريّ في المسألة التي عقدها لهذه القضية في التبيين ٤٢٩ ٤٣١ ، لم يقيّد الفصل بالظرف وحرف الجرّ ، وذكر شواهد منها قول القطاميّ :

كم نالني منهمُ فضلاً على عدم إذْ لا أكادُ من الإقتار أحتمل

(٢) جاء في شرح المفصّل ١٣٢/٤ : « تقول : كم امرأة جاءك ، على اللفظ ، وجاءتك وجاءتاك وجئنك على المعنى » .

(٣) سورة يس ٢٣ .

فصل

ومِمَّا ألحق بِكَمْ (كأيِّن) في الكثير ، وفيها لغات[1] ، وكلام لا يحتمله هذا المختصر إلاَّ أنَّها لا تضاف ، ولا بُدَّ من (مِنْ) بعدها[2] .

ومِمَّا ألحق بكم (كذا) كقولك : له عندي كذا درهماً ، وكذا كذا درهماً وكذا وكذا درهماً . وقد فرَّع الفقهاء على هذا مسائل[3] في الإقرار تحتاج إلى نظر .

---

(١) وهذه اللغات هي : « كائن بالمدِّ بوزن اسم الفاعل من (كان) ساكنة النون ، و (كئن) بالقصر بوزن عِم ، و (كأى) بوزن رَمَى ، و (كيْئٍ) بتقديم الياء على الهمزة . قال أبو حيَّان : وهذه اللغات الثلاث نقلها النحويُّون ، ولم ينشدوا فيها شعراً فيما علمت » عن الهمع ٧١/٢ وأضاف ابن يعيش ١٣٦/٤ لغة أخرى هي (كاء) بوزن كاعٍ .

(٢) والشاهد قوله تعالى : ﴿ وكأيِّن من دابَّةٍ لا تحملُ رزقها الله يرزُقها ﴾ [العنكبوت : ٦٠] .

(٣) روى ابن هشام في المغني ٢٠٥ بعض هذه المسائل ، فيقول : « يلزم بقول القائل : له عندي كذا درهم ، مائة . وبقوله : كذا دراهم ، ثلاثة . وبقوله : كذا كذا درهماً ، أحدَ عشرَ . وبقوله : كذا درهماً ، عشرون . وبقوله : كذا وكذا درهماً ، أحد وعشرون حملاً على المحقَّق من نظائرهن من العدد الصحيح » .

باب

العدد

إنَّما لم يُضَف (واحد واثنان) إلى مميّز ، لما فيه من إضافة الشيء إلى نفسه ، كقولك : (اثنا رجلين) ، ولأنَّ قولك : (رجل ورجلان)[1] يدلُّ[2] على الكمِّيَّة والجنس . وليس كذلك (رجال) ، لأنَّه يقع على القليل والكثير ، فيضاف العدد إليه ، فتعلم الكمِّيَّة بالمضاف ، والجنس بالمضاف إليه . / ح٥٣

فصل

وإنَّما ثبتت (الهاء) في العدد من الثلاثة إلى العشرة في المذكَّر دون المؤنَّث للفرق بين المذكَّر والمؤنَّث المميَّزين . وكان المذكَّر بالتاء أوْلى لوجهين :

أحدُهما أنَّ العدد جماعة ، والجماعة مؤنَّثة ، والمذكَّر هو الأصل ، فأقَّرت[3] العلامة على التأنيث في المذكَّر الذي هو الأصل ، وحُذِفَتْ في المؤنَّث لأنَّه فرع .

والثاني أنَّ الفرق[4] لا يحصل إلاَّ بزيادة ، والزيادة يحتملها المذكَّر لخفَّته ، ولذلك منع التأنيث من الصرف لثقله[5] .

---

(١) جاء في الهمع ٢٥٣/١ : « يقال : رجل ورجلان ، لأنَّه أخصر وأجود ، ولا يقال : واحد رجل ، ولا اثنا رجل ، وقولُه (ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل) فضرورة » .

(٢) في م : بدل الكمية .

(٣) سقطت بقية الوجه الأوَّل من م .

(٤) في م : الفرع .

(٥) في ح : لنقله .

وقيل : المعدود ملتبسٌ بالعدد ، وإضافته كاللازم ، فأغنى تأنيث المضاف إليه عن تأنيث العدد ، وخرج في المذكَّر على الأصل[1] .

فصل

وإنَّما أضيف هذا العدد إلى جموع القلَّة لاشتراكها في العلَّة[2] . وجموعُ القلَّة جمعُ التصحيح ، وأربعة من التكسير ، وهي : (أفْعُل ، وأفعال ، وأفْعِلَة ، وفِعْلة) . وما جاء فيه من جموع الكثرة فعلى خلاف الأصل .

فصل

وإنَّما سكِّنت الشين من (عشْر) إذا أضيفت إلى المؤنَّث ، وهي مفتوحة في المذكَّر لثقل التأنيث ، إذ كانت الحركة كالحرف في بعض المواضع .

فصل

وإنَّما بني من (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشَر) غير (اثني عشر) لتضمُّنه معنى واو العطف ، والأصل : ثلاثة وعشرة ، فركِّب اختصاراً ، ومعنى العطف باقٍ في الاسم ، يبنى لتضمُّنه معنى الحرف[3] .

---

(١) في أسرار العربيَّة ٢١٨ علَّتان أُخْرَيان ، فقد جاء فيه : « الهاء زيدت للمبالغة كما زيدت في علاَّمة ونسَّابة . والمذكَّر أفضل من المؤنَّث ، فكان أولى بزيادتها » ، ثم قال : ٢١٩ « لما كانوا يجمعون ما كان على مثال (فعال) في المذكَّر بالهاء نحو : غراب وأغربة ، ويجمعون ما كان على هذا المثال في المؤنَّث بغير هاء نحو : عقاب وأعقب حملوا العدد على الجمع ، فأدخلوا الهاء في المذكَّر ، وأسقطوها في المؤنَّث . وكذلك حكمها بعد التركيب إلى العشرة ، إلاَّ العشرة فإنَّها لا تتغيَّر » .

(٢) في م : القلَّة .

(٣) جاء في أسرار العربيَّة ٢١٩ : « فلَمَّا تضَّنا معنى الحرف وجب أن يُبنيا . وبُنيا على حركة ، لأنَّ لهما حالة تمكُّن قبل البناء ، وكان الفتح أوْلى لأنَّه أخفُّ الحركات » .

وإنّما حرّك الاسمان ، لأنَّ لهما أصلاً في الإعراب ، والبناء حادث . وكانت الفتحة أولى لوجهين :

أحدُهما أنَّ الاسم طال .

والثاني أنَّ الاسم الثاني بمنزلة (تاء التأنيث) إذ كان مزيداً على الأوَّل لمعنى ، ويفارقه في بعض المواضع ، وتاء التأنيث تفتح ماقبلها ، فكذلك هذا . / م٦٧

فصل

فأمَّا (اثنا عشر) فالاسم الأوَّل معرب لأوجه :

أحدها أنَّهم أرادوا الدلالة على أنَّ الأصل في هذه الأعداد الإعرابُ ، كما صحَّحوا الواو في (قَوَد) و (استحوَذ) .

والثاني أنَّ علامة الإعراب هي حرف التثنية ، فلو أبطلت لبطل دليل التثنية[1] .

والثالث أنَّ ماعداه من المركَّب جرى مجرى الاسم الواحد ، وإعراب الاسم الواحد لا يكون في وسطه .

وأمَّا (اثنان) فبغير تاء في المذكَّر ، وبتاء في المؤنَّث ، كما كان قبل التركيب ، ويجوز في المؤنَّث حذف الهمزة وإثباتها[2] .

فصل

وأمَّا (عشَرَ)[3] ههنا فبنيت لوقوعها موقع النون المحذوفة من (اثني)[4] ، لا على

(١) ذكر أبو البركات علّة أخرى في أسرار العربيّة ٢٢٠ فقال : « إنَّ إعرابه في وسطه ، وفي حال التركيب لم يخرج عن ذلك ، فوجب أن يبقى على ما كان عليه » .

(٢) أي لك أن تقول : اثنتان ، وثنتان .

(٣) في م : عشرة .

(٤) في م : اثنين .

جهة الإضافة ، فبنيت كما أنَّ النون مبنيَّة ، ويدلُّ على أنَّه غير مضاف أنَّ الحكم المنسوب إلى المضاف غير منسوب إلى المضاف إليه ، كقولك : قبضت[1] درهم زيد ، والحكم هنا منسوب إلى الاثنين والعشرة ، كقولك : قبضت اثني عشر درهماً[2] .

فصل

وإنَّما ثبتت (التاء) من (ثلاثة عشر) إلى (تسعة عشر) لأنَّها كذلك في مرتبة الآحاد ، وحذفت من (عشر) لئلاَّ تجتمع علامتا تأنيث[3] ، وعكس ذلك في المؤنَّث حملاً على (ثلاث نسوة) ، وثبتت التاء في (عشرة) لئلاّ يخلو الاسم من علامة التأنيث . وقيل : ثبتت فيه التاء ليوافق الاسم للمميّز بعده ، إذ كان للمجاورة أثر في الموافقة .

فصل

وأمَّا (أحدَ عَشَر) في المذكَّر فلا علامة للتأنيث فيه ، لأنَّ (أحداً) قبل التركيب لا علامة فيه[4] ، فبقي على ذلك . وأمَّا (عشر) فبغير تاء كما ذكرنا في (ثلاثة عشر) . وأمَّا في[5] المؤنَّث فثبتت العلامتان ، لأنَّ (إحدى) قبل التركيب تلحقها علامة التأنيث ، كقولك : (واحدة) و (إحداهما) فبقيت عليها في

---

(١) السطر التالي ساقط من ح .

(٢) المقصود بالحكم هنا أنَّ المقبوض في المثال المذكور الاثنان والعشرة ، أمَّا في نحو قبضت درهم زيدٍ فالمقبوض الدرهم وحده ، وزيد غير مقبوض ، ولذلك لم يكن في قولك : قبضت اثني عشر درهماً معنى الإضافة .

(٣) انظر أسرار العربيَّة : ٢١٩ .

(٤) في ح : لا علامة له .

(٥) سقطت في من ح .

التركيب[1] . وأمَّا (عشرة) فالتاء لما ذكرنا في (ثلاث عشرة[2]) ، ولهذه العلَّة قُلْتَ في المؤنَّث : (اثنتا عشرة) بالعلامتين .

فصل

وأمَّا (عشرون) فاسم موضوع لعشرتين[3] ، وليس بجمع تصحيح على التحقيق ، لأنَّ أقلَّ هذا الجمع ثلاثة ، فلو كان (عشرون) جمع تصحيح لكان أقلّ ما يقع عليه ثلاث عشرات .

وحكي عن الخليل[4] أنَّه جَمْعُ (عِشْر) من أظماء الإبل ، وذلك أنَّ العشر منها ثمانية ، لأنَّها ترد الماء يوماً ، وتتركه ثمانية ، وترده اليوم العاشر ، فلا يحتسب بيومي الورود ، فتكون العشرون عِشْرَيْنِ ونصفاً ، فجمع على التكميل ، وفي هذا القول بُعْدٌ .

وأمَّا كَسْرُ العَيْنِ مِنْ (عِشْرين) فقيل : كان الأصل أن يقال : (عشرتان)[5] ، وهما اثنتان من هذه المرتبة فكُسِرَ كما كُسِرَ أوّل اثنين[6] .

---

(١) وضَّح ابن يعيش المسألة في شرح المفصَّل ٢٦/٦ فقال : « إن تأنيث (إحدى) بالألف ليس بالتأنيث الذي على جهة المذكَّر نحو : قائم و (قائمة) . وإذا كان كذلك لم يمتنع دخول التاء عليها ... ألا ترى أنَّهم قالوا : حُبْلى وحَبالى .. وقالوا : حُبْلَيات فلم يسقطوا ألف التأنيث لاجتماعها مع التاء ، كما حذفوها في مسلمات لاجتماعها مع التاء » . وانظر المقتضب ١٦٢/٢ .

(٢) في م : ثلاثة عشر .

(٣) في ح : لعشرين .

(٤) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي وقد ترجمنا له قبلُ .

(٥) في م : عشرنان وهما اثنان .

(٦) جاء في أسرار العربيَّة ٢٢١ : « فإن قيل : فكم كسروا العين من عشرين ؟ قيل : لأنَّه لَمَّا كان الأصل أن يُشتقّ من لفظ الاثنين ، وأوّل الاثنين مكسور ، كسروا أول العشرين ليدلُّوا بالكسر على الأصل » . وجاء في شرح الكافية ١٥١/٢ : « وإنَّما غيَّر لفظ الواحد في (عشرون) بكسر العين فيه ، بخلاف أخواته ، فإنَّه لم يجز فيها تغيير لإمكان معنى الجمع في (ثلاثون) مثلاً ، فإنه جمع (ثلاثة) أيضاً ، إذ هو ثلاثة عشر مرات ، وكذا (أربعون) وغيره . ولا يمكن دعوى جمعيَّة العشرة في (عشرون) بوجه » .

ح٥٤ وقيل العشرة تؤنَّث[١] وجمعها لا يؤنَّث / فكسر أوّله في الجمع عوضاً من التأنيث إذ كان يؤنَّث بالياء نحو : تضربين ، والكسرة من جنس الياء .

وأمَّا على[٢] قول الخليل فالكسرة فيه كسرة الواحد .

فصل

وأمَّا (ثلاثون) إلى (تسعين) فأسماء مشتقَّةٌ من ألفاظ مرتبة الآحاد[٣] ، وليس (ثلاثون) جمع (ثلاث) إذ لو كان كذلك لكان أقلُّ ما يقع عليه ثلاثون (تسعةً) ، لأنَّها ثلاث ثلاثات .

فصل

وأمَّا (المائة) وما تكرَّر منها فتضاف ، لأنَّها عدد مفرد ، فأضيف إلى مميِّزه كالعشرة وما دونها . وإنَّما كان المميّز مفرداً ، لأنَّ المائة أقرب إلى ما تُمِّمَ بالمفرد ، وهو تسعون ، فقد جمعت شبه الآحاد والعشرات[٤] .

فصل

وكان القياسُ أنْ يقال : (ثلاث مئات أو مئين) وكذا إلى تسعمائة ، كما تقول : (ثلاث نسوة) ، إلاَّ أنَّهم أضافوها إلى الواحد ، حيث طال الكلام بالإضافة إلى

---

(١) في ح : يؤنَّث .

(٢) سقطت على من ح .

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصَّل ٢٨/٦ : « قالوا في ثلاث عشرات (ثلاثون) ، وفي أربع عشرات (أربعون) ... إلى التسعين ، فاشتقوا من الآحاد ما يكون لعشر مرار ذلك العدد » .

(٤) يعني بذلك أنَّ (المائة) جمعت شبه الآحاد بإضافتها إلى مميِّزها ، وشبه العشرات (أي ألفاظ العقود) بإفراد المميّز ، فقيل : عندي مائة درهم . ولو أشبهت الآحاد فقط لقيل : مائة دراهم ، ولو أشبهت العقود فقط لقيل مائة درهماً . انظر شرح المفصَّل لابن يعيش ١٩/٦ .

(المائة) ، وإضافة المائة للدرهم[1] ونحوه ، ولأنَّ المميّز[2] مفرد . فلو جمعوا (مائة) ـ وهي عدد ـ لأضافوا جمع العدد إلى المميّز المفرد ، وليس له أصل ، لأنَّ مرتبة الآحاد تضاف إلى الجمع[3] .

فصل

فأمَّا (الألف) فكالمائة ، لأنَّها تليها ، وإنَّما قالوا : ثلاثة آلاف درهم فأضافوا إلى الجمع ، لأنَّ مرتبة الآلاف كمرتبة الآحاد ، إذ لم تكن مرتبة رابعة . ولذلك يبقى لفظ العشرة والمائة / فيها بخلاف المراتب الأُوَل ، فإنَّ كلاً منها إذا جاوز التسعة تجدّد[4] له اسمٌ لم يكن . م٦٨

فصل

إذا أردت تعريف العدد المضاف أدخلت أداة التعريف على الاسم الثاني فتعرَّف به الأوَّل ، نحو : ثلاثة الرجال ، ومائة الدرهم ، كقولك : غلام الرجل ، ولا يجوز (الخمسة دراهم) ، لأنَّ الإضافة للتخصيص ، وتخصيص الأوَّل باللام يغنيه عن ذلك .

---

(١) في ح : الدراهم .

(٢) في م : وكان المميّز مفرداً .

(٣) نقل ابن يعيش ١٢/٦ عن سيبويه قوله : « شبَّهوه بعشرين وأحد عشر ... » ثمَّ شرح القول ، فقال : « إذا قلت ثلاثين وأربعين إلى تسعين صرت إلى عقد ليس لفظه من لفظ ما قبله ، فكذلك ثلاثمائة وسبعمائة إذا جاوزت تسعمائة صرت إلى عقد يخالف لفظه لفظ ما قبله ، وهو قولك (ألف) ، فلا نقول عشر مائة ، فأشبهت ثلاثمائة العشرين فبيّنت بالواحد » .

(٤) في ح : تحدّد .

فأمَّا ما لم يضف منهُ فأداة التعريف في الأوَّل نحو : الخمسة عشر[1] درهماً ، إذ لا تخصيص هنا بغير اللام . وقد جاء شيءٌ على خلاف ما ذكرناه وهو شاذّ عن القياس والاستعمال ، فلا يقاس عليه .

(١) عقد العكبريّ لتعريف العدد مسألة من مسائل الخلاف في كتابه التبيين ٤٣٤ ـ ٤٣٥ جاء فيها : « تقول قبضت الخمسة عشر ، تدخل الألف واللام في الاسم الأوَّل دون الثاني والثالث . وقال الكوفيُّون : يجوز إدخالها في الثاني والثالث أيضاً » .
وقال ابن يعيش ٣٣/٦ : « مذهب أكثر البصريِّين أنْ تدخل الألف واللام على الاسم الأوَّل منهما .. لأنَّهما قد جعلا بالتركيب كالشيء الواحد ... ومذهب الكوفيِّين والأخفش من البصريِّين تعريف الاسمين الأوَّلين نحو : عندي الأحد العَشَر درهماً » .

باب

النداء

يجوز كسر نون النداء وضمُّها مثل (الهِتاف) و (الهُتاف) . ولام النداء (واوٌ) لقَوْلهم : نَدَوْتُ القوم إذا جلست معهم في النادي ، وهو مَجْلِسُهم الذي يُنادي فيه بعضهم بعضاً ، ومصدُره الندوة[1] .

فصل

وحروفه (يا) و (أيْ) و (أيا) و (هيا) و (الهمزة) . وفي الندبة حرف آخر ، وهو (وا)[2] ، والغرض منها تنبيه المدعوّ ليسمع حديثك . فأمَّا نداءُ الديار وغيرِها فعلى طريقة التذكّر والتذكير .

فصل

والنداء تصويت لا يحتملُ التصديقَ والتكذيبَ ، وقيل : إنْ كان يصفه ، نحو : يافُسَقُ ، ويا فاضلُ[3] كان خبراً لاحتماله ذلك ، وهذا يوجب أنْ يكون خبراً في الأعلام ، لأنَّك إذا أقبلت على إنسان فقلت : يا زيد ، أمكن أن يقول : كذبت ، لست زيداً .

---

(١) ذكر المؤلّف معنى النداء في اللغة ، وحدُّه : « هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً » . عن شرح الكافية ١٣١/١ .

(٢) سقطت (وا) من م .

(٣) انظر الهمع ١٧١/١ ـ ١٧٢ .

فصل

والمنادى منصوب اللفظ والموضع[1] . واختلف في ناصبه . فقال بعضهم[2] : الناصبُ له فعل محذوف لم يستعمل إظهاره ، وهو : (أنادي ، وأدعو ، وأنبِّهُ) ونحو ذلك . وذلك لأنَّ[3] (يا) حرف ، والأصل في الحروف ألاَّ تعمل ، ولأنَّها لو عملت لكان لشبهها بالفعل ، وشبهُها بالفعل ضعيفٌ لقلَّة حروفها لاسيَّما الهمزة التي هي على حرف[4] واحد ، فتعيَّن أن يكون العامل فعلاً . لكنَّه استغني عن إظهاره لدلالة (يا) عليه .

وقال آخرون : العامل فيه حرف النداء[5] ، لأنَّه أشبه الفعل من ثلاثة أوجه :

أحدُها أنَّ معناه معنى الفعل بل أقوى من حيث أنَّ لفظ الفعل عبارة عن الفعل الحقيقيّ ، كقولك[6] (ضرب) و (يا) هي العمل نفسه ، وتعبّر عنه بـ (نادى) .

والثاني أنَّها أميلت ، وليس ذاك إلاَّ لشبهها بالفعل .

والثالث أنَّه يعلَّق بها حرف الجرّ في قولك : يالزيد ، وحرف الجرّ لا يتعلَّق إلاَّ بالفعل أو ما عمل عمله .

---

(١) في ح : الموقع .

(٢) من القائلين بذلك سيبويه ١٨٢/٢ ، والمبرِّد في المقتضب ٢٠٢/٤ ، وممَّا قال المبرِّد : « فهو نصب ، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : يا عبد الله ، لأنَّ (يا) بدلٌ من قولك : أدعو عبد الله وأريد » .

(٣) في ح : وحجَّته أنَّ .

(٤) في ح : حروف .

(٥) نسب ابن يعيش هذا القول إلى المبرِّد ، فقال ١٢٧/١ : « وكان أبو العبَّاس يقول : الناصب نفس (يا) لنيابتها عن الفعل ، قال : ولذلك جازت إمالتها » ، ثم ذكر رأياً آخر لأبي عليّ الفارسيّ ، فقال : « وكان أبو عليّ يذهب في بعض كلامه إلى أنَّ (يا) ليس بحرف ، وإنَّما هو اسم من أسماء الفعل » . وانظر المسألة الثانين من مسائل التبيين ٤٤٢ . وأسرار العربيَّة ٢٢٦ .

(٦) سقط من ح : كقولك .

فصل

وإنَّما بني[1] المفرد العلم في النداء[2] ، والنكرة المقصودة لوجهين :

ح٥٥ أحدهما أنَّه صار مع حرف النداء كالأصوات / نحو : (حوبَ)[3] و (هِيدَ)[4] و (هلا)[5] زجر الإبل ، و (عَدَسْ)[6] في زجر البغال ، لأنَّ الغرض من الجميع التنبيه ، وليس بمخبر عنه ، ولا متَّصل[7] بمخبر عنه . ولذلك بنيت حروف التهجِّي[8] .

---

(١) في م : يثنى .

(٢) عقد أبو البقاء المسألة التاسعة والسبعين من كتابه التبيين ٤٤٠ لمناقشة آراء البصريِّين والفرَّاء في بناء المفرد العلم . وممَّا قال : « وقال الفرَّاء : بُني لأنَّ أصل يا زيدُ ، يا زيداه . وما قبل الألف ههنا مفتوح أبداً . فلمَّا حُذفت الألفَ ضُمَّ ، كما أنَّ المضاف إليه في قبلُ وبعدُ لَمَّا حُذِفَ ضُمَّ ، فقيل : (مِنْ قبْلُ ، ومِنْ بعدُ) » . وانظر أمالي الزجّاجيّ ٨٣ ، والمسألة الخامسة والأربعين من مسائل الإنصاف ٣٢٣/١ .

(٣) في ح : هوب . قال ابن يعيش ٨١/٤ : « حوب وهو صوت يزجر به الإبل .. فيه ثلاث لغات : قالوا : (حوب) و (حوبُ) بالضمِّ و (حوبِ) بالكسر . وتنوَّن في جميع لغاتها ، فيقال : حوباً وحوبٌ وحوبٍ » .

(٤) قال ابن يعيش ٨٠/٤ : « وقالوا : (هَيدَ هيد) بفتح الهاء وكسرها ... وهو مبنيٌّ لما ذكرناه من أنَّه صوت سُمِّي به الفعل ، وكان حقّه أن يكون مُسكّن الآخر ، إلاَّ أنَّه التقى في آخره ساكنان : الياء والدال ، ففتحت الدال لالتقاء الساكنين » .

(٥) قال ابن يعيش ٧٩/٤ : « وقالوا : (هلا) ، وهو زجر للخيل والإبل ، وهو اسم للفعل ، ومسمَّاه : توسَّعي أو تنحَّيْ ونحوهما ... وقد تسكَّن بها الإناث عند دنوّ الفحل منها ، وهو صوت محكيٌّ مبنيٌّ لوقوعه موقع الفعل ، وهو مسكَّن الآخر على ما يقتضيه البناء » .

(٦) ممَّا ذكره ابن يعيش ٧٩/٤ : « وقالوا : (عَدَسْ) وهو زجر البغل ... وقد سمَّوا البغل نفسه عدس ... وهو صوتٌ محكيٌّ ، ولم يلتق في آخره ما يوجب تحريكه ، فبقي على سكونه » .

(٧) في ح : ولا متَّصلاً .

(٨) نسب الزجّاجيّ في أماليه ٨٣ حمل المنادى على أسماء الأصوات إلى الخليل وأبي عمرو وأصحابهما .

والثاني أنَّه أشبه المضمر في أنَّه مخاطب غير مضاف . والأصل في كلِّ مخاطب أن يذكر بضمير الخطاب كقولك : أنت يا أنت . وقد جاء ذلك في النداء ، قال الراجز :

٥٩- يـــا أبْجَرُ بنَ أبْجَرٍ يـــا أنْتـــا أنت الَّـــذي طَلَّقْتَ عـــامَ جُعْتـــا[١]

والواقعُ موقعَ المبنيِّ يُبْنى .

فصل

وإنَّما بني[٢] على حركة ، لأنَّ بناءه عارض ، فحرِّك لينفصل عمَّا بناؤه لازم ، وحرِّك بالضمِّ لثلاثة أوجه :

أحدُها أنَّه قوي بذلك زيادة في التنبيه على تمكُّنه .

والثاني أنَّ المنادى يكسر إذا أضيف إلى الياء ، ويفتح إذا أضيف إلى غيرها ، فضُمَّ في الإفراد ، لتكمل[٣] له الحركات ، كما فعلوا ذلك في : قبلُ وبعدُ .

والثالث أنَّهم لو فتحوه أو كسروه لالتبس بالمضاف ، فصاروا إلى ما لا لَبْسَ[٤] فيه .

---

(١) نسب هذا الرجز إلى سالم بن دارة ، وإلى الأحوص . وروايته في م (أبجر) بالحاء ، و (طلفت) بالفاء ، وفي الإنصاف ٦٨٢/٢ ، وشرح المفصَّل ١٢٧/١ : يامرُّ يا ابن واقع .. قال ابن يعيش : « وقد قالوا : يا أنت أيضاً ، فكنَّوا عنه بضمير المرفوع نظراً إلى اللفظ ، كما قالوا : يا زيدُ الظريف ، فأتبعوا النعت على اللفظ .. فإذا قلت : يا إيَّاك كان تقديره يا إيَّاك أعني » . وجاء في الهمع ١٧٤/١ : « لا ينادى الضمير عند الجمهور .. وجوز قوم نداءه تمسُّكاً بقوله : يا أبجر ... » ، وانظر الأمالي الشجريَّة ٧٩/٢ ، والإنصاف ٣٢٥/١ ، وشرح الكافية ١٣٢/١ ، والدرر اللوامع ١٥١/١ .

(٢) في ح : يبنى .

(٣) في ح : ليتكمل .

(٤) في م : ليس .

فصل

وإنَّما أعرب المضاف[1] والمشابه لـه ، والنكرة غير المقصودة على الأصل[2] ، ولم يوجد المانع من ذلك ، فإنَّ المانع في المفرد شبهُهُ بالمضمر ، والمضاف لا يشبه المضمر لأمرين[3] : / م٦٩

أحدُهما أنَّ المضمر لا يضاف .

والثاني أنَّ تعريف المضاف بالإضافة ، وتعريفُ المضمر هنا بالخطاب . وكذلك المشابه للمضاف طال طولاً ، فارق به المضمر ، أو عمل فيما بعده ، والمضمر لا يعمل ، وكذا النكرة[4] الشائعة ، لا تقع موقع المضمر . فهذا لبيان عدم الموجب للبناء[5] .

ويمكن[6] أن يقال : علَّة البناء موجودة[7] ، وهي ما تقدَّم ، ولكن تعذَّر البناءُ في المضاف إلى[8] ياء المتكلِّم بتلك العلَّة ، لأنَّه بني لعلَّة أخرى . والمضاف إلى غيره صار كالمنوَّن ، لأنَّ المضاف إليه يحلّ محلَّ التنوين ، والتنوين[9] لا يكون بعد حركة البناء[10] ، ولأنَّه لو بُني الأوَّل لم يكن عاملاً في الثاني . ولو بنيا لفسدا لأمرَيْن :

---

(١) في م : بالمضاف .

(٢) جاء في أسرار العربيَّة ٢٢٦ : « الأصل في كلّ منادى أنْ يكون منصوباً لأنَّه مفعول إلاَّ أنَّه عَرَض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه ، فبقي ما سواه على الأصل » .

(٣) في ح : لوجهين .

(٤) يريد النكرة غير المقصودة .

(٥) جاء في أسرار العربيَّة ٢٢٨ : « وأمَّا النكرة (غير المقصودة) فنصبت ليفصل بينها وبين النكرة التي يقصد قصدها ، وكانت النكرة التي يقصد قصدها أوْلى بالتغيير ، لأنَّها هي المُخرَجة عن بابها » .

(٦) في م : ولا يمكن .

(٧) لعلّه يعني بذلك (الخطابَ) فهو العلّة التي أشار إليها . وانظر أسرار العربيَّة ٢٢٧ .

(٨) في م : وإلى ياء .

(٩) في ح : والتنوين بعد حركة لا يكون .

(١٠) جاء في أسرار العربيَّة ٢٢٨ : « أمَّا المضاف فوجود المضاف إليه ، لأنَّه حلَّ محلَّ التنوين ووجود التنوين يمنع البناء ، فكذلك ما يقوم مقامه » .

أحدُهما أنَّ النداء دخل على الأوَّل دون الثاني .

والثاني أنَّهما كانا يكونان كالمركَّب .

فصل

وإنَّما جاز في صفة المبنيِّ[1] المفرد هنا النصبُ على الموضع ، لأنَّ موضع الموصوف نصب . ويجوز رفعها حملاً على لفظ الموصوف[2] . وجاز ذلك في المنادى دون غيره من المبنيَّات ، لأنَّ حركة البناء فيه تشبه حركة المعرب ، لأنَّه مطَّرد مع (يا) لا يكون مع غيرها ، كما لا تحذف حركة الإعراب إلاَّ بعامل ، ولذلك جاز حمل وصف (لا) على الموضع تارة ، وعلى اللفظ أُخرى ، بخلاف (أمْسِ)[3] و (هؤلاء) ، فإنَّها مبنيَّان على كلِّ حال ، لا عند شيء يشبه العامل .

فصل

فأمَّا الصفة المضافة فليس فيها غير النصب[4] ، لأنَّ الصفة لا تزيد على الموصوف . والموصوف المضاف ينصب البتَّة ، فالصفة أوْلى[5] .

فصل

والمعطوف الذي فيه الألف واللام ، وهو جنس ، كالصفة في الوجهين ، كقوله تعالى : ﴿ ياجبال أوِّبي معه والطير ﴾[6] ، لأنَّ (يا) لا تليه ، فصار كالصفة .

---

(١) في م : المثنى .

(٢) مثاله في شرح المفصَّل ٢/٢ : « يا زيدُ الطويلُ ، يا زيدُ الطويلَ » .

(٣) مثاله في شرح المفصَّل ١٠٨/٢ : « لا رجلَ ظريفَ فيها ، ولا رجل ظريفاً فيها » ، ولك أن تقول : لا رجل ظريفٌ فيها .

(٤) المثال الذي ذكره ابن يعيش ٤/٢ : « يا زيد ذا الجمَّة » .

(٥) مثاله : ياعبد الله الظريفَ .

(٦) سورة سبأ ١٠ . قال ابن يعيش ٣/٢ : « إذا عطفت اسماً فيه الألف واللام على مفرد جاز فيه الوجهان : =

فأمَّا الألف واللام في القياس ونحوه فكذلك . وقال المبرِّد : الرفع فيه أحسن[1] ، لأنَّه علم ، والألف واللام فيه زائد ، أو في حكم الزائد .

فصل

فإنْ كان المعطوف ليس فيه لام التعريف فله حكم نفسه ، فتقدَّر معه (يا) ، كقولك : يا زيد وعمرو ، ويا زيدُ وعبد الله . لأنَّك تقدر أن تقول : ويا عمرو . وأجاز قوم النصب فيه بكلِّ حال حملاً على الموضع[2] .

فصل

والتوكيد كالوصف ، فيجوز في المفرد الرفع والنصب كقولك : يا تميم أجمعون وأجمعين . فإن كان مضافاً نصبت البتة كالصفة ، كقولك : يا تميم كلّكم ، فتنصب ، ويجوز بـ (الكاف) ، لأنَّه مخاطب ، وبـ (الهاء) لأنَّ الاسم الظاهر غائب[3] ، فيعود الضمير إليه بلفظ الغيبة .

فصل

ولا تدخل (يا) على الألف[4] واللام لأمرين :

= الرفع والنصب ، تقول في الرفع : يا زيد والحارث ، وهو اختيار الخليل وسيبويه والمازنيّ ، وقرأ الأعرج ﴿ يا جبال أوّبي معه والطير ﴾ . وتقول في النصب : يا زيدُ والحارثَ ، وهو اختيار أبي عمرو ويونس وعيسى بن عمر وأبي عمر الجرميّ وقراءة العامَّة ﴿ يا جبالُ أوّبي معه والطيرَ ﴾ بالنصب .. » .

(١) قال المبرِّد في المقتضب ٢١٣/٤ بعد أن ناقش الرفع والنصب : « وكلا القولين حسن ، والنصب عندي حسن على قراءة الناس » .

(٢) أنكر ابن يعيش النصب ، فقال ٣/٢ : « فإنْ عطفت اسماً مفرداً على مثله نحو : يا زيد وعمرو لم يكن فيه إلاَّ البناء ، لأنَّ العلَّة الموجبة لبناء الاسم الأوَّل موجودة في الثاني » .

(٣) أي : يجوز أن تقول : يا تميمُ كلّهم .

(٤) المسألة مفصَّلة في الإنصاف ٣٣٥/١ ـ ٣٤٠ ، وفي التبيين ٤٤٤ ـ ٤٤٨ .

أحدُهما أنَّ (الألف واللام) للتعريف ، و (يـا) مع القصـد إلى المنـادى تخصّصـه وتعيّنه . ولا يجتمع أداتا تعريف .

والوجه[1] الثاني أنَّ (اللام) لتعريف المعهود ، والمنادى مخاطب ، فهما مختلفان في
ح٥٦ المعنى / وقد جاء ذلك في ضرورة الشعر ، قال : [من الرجز]

٦٠ـ فيـــا[2] الغـلامـــانِ اللـــذانِ فرّا إيّـــــاكما أن تُكْسبـــــاني شرّا[3]

وأمّا قول الآخر : [من الوافر]

٦١ـ أحبُّـــــكِ يـــــا الّتي تيَّمتِ قَلْبي وأنتِ بخيلـــــةٌ بـــــالـــودِّ عَنّي[4]

فقيل هو من هـذا البـاب . وقيل : الألف واللام فيـه[5] زائـدتـان ، وتعريف الموصـول بالصلة[6] .

---

(١) سقط الوجه من ح .

(٢) في م : أيا .

(٣) الشاهـد بيتـان من مشطور الرجز لا يُعرف قـائلهما . رواهـا المبرّد في المقتضب ٢٤٣/٤ ، وروايتـه (أن تكسبانا) ، وقال : « إنَّ إنشاده على هذا غير جائز ، وإنما صوابه : فيا غلامان اللذان فرّا . كما تقول : يـا رجـل العـاقـل أقبـل » . وخرَّج أبـو البركات الشـاهـد على نحـو آخر ، فقـال في الإنصـاف ٣٣٨/١ : « التقدير فيه : فيا أيُّها الغلامان ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه » وذكر هـذا الشـاهـد في أسرار العربيَّة ٢٣٠ ، ثمَّ قال : « وأقام الصفة مقامه لضرورة الشعر ، وما جاء لضرورة الشعر لا يورد نقضاً » . وانظر الأمالي الشجريَّـة ١٨٢/٢ ، وشرح المفصّل ٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٧٤/١ ، والـدرر اللوامع ١٥١/١ ، والتبيين ٤٤٦ .

(٤) هذا البيت من شواهد سيبويـه التي لا يعرف قـائلوهـا . ذكره ١٩٧/٢ شـاهـداً على مبـاشرة (يـا) اسم الموصول في الضرورة ، وقـال : « شبّهـه بـ (يـاالله) » . ورواه المبرّد في المقتضب ٢٤١/٤ (مِنَ اجْلـك يـاالتي ...) وقـال مثل الـذي قـال سيبويـه . وجـاء في أسرار العربيَّـة ٢٣٠ : « الألف واللام في الاسم الموصول ليستا للتعريف ، لأنّه إنّما يتعرّف بصلته لا بالألف واللام . فلمّا كانا فيه زائدين لغير التعريف جـاز أن يجمع بين (يـا) وبينهما » . وجـاء في الإنصـاف ٣٣٨/١ : « حـذف الموصـوف ، وأقـام الصفـة مقامه » . وانظر همع الهوامع ١٧٤/١ ، والدرر اللوامع ١٥٢/١ ، والتبيين ٤٤٥ .

(٥) سقطت فيه من ح .

(٦) بهذا القول قال أبو البركات في أسرار العربيَّة ٢٣٠ ، وقـال في الإنصـاف ٣٣٩/١ : « سهَّل ذلـك أنَّ الألف =

وأمَّا اسم الله تعالى فتدْخل عليه لثلاثة أوجه :

أحدُها أنَّ الألف واللام فيه لغير التعريف ، لأنَّه سبحانه واحدٌ ، لا يتعدَّد ، فيحتاج إلى التعيين ، ودخول (يا) عليه للخطاب .

والثاني أنَّ الألف واللام عوض من همزة (إله) ، وذلك أنَّ الأصل فيه (الإله)[1] ، فحذفت الهمزة حذفاً عند قوم ، وعند آخرين ألقيت حركتها على (اللام) ، ثمَّ أدغمت إحداهما في الأخرى ، فنابت اللام عن الهمزة ، فاجتمعت مع (يا) من هذا الوجه .

والثالث أنَّه كثر استعمالهم / هذه الكلمة ، فخفَّ[2] عليهم إدخال (يا) عليها[3] .

وقد اختصَّ هذا الاسم بأشياء لا تجوز في غيره ، منها (يا) ومنها تفخيم (لامه) إلاَّ إذا انكسر ما قبلها ، ومنها قطع همزته في النداء ، وفي القسم إذا قلت (أفألله)[4] ، ومنها اختصاصه بـ (تاء القسم) ، ومنها لحوق (الميم) في آخره .

= واللام من (التي) لا تنفصل منها ، فنزلت منزلة بعض حروفها الأصليَّة » . وقال السيوطيّ في الهمع ١٧٤/١ : « وجوّزه الكوفيُّون في الاختيار » .

(١) ذكر المؤلِّف ذلك في التبيين ٤٤٧ ، ثم قال : « وكما يجوز يا إله ، يجوز يا الله » ثمَّ مثَّل على خصائص اسم الله ، وذكر زيادة الميم في آخره : كقولك اللَّهم ، ولا يجوز في غيره ، ومنها دخول تاء القسم عليه ، كقولك تالله . ومنها التفخيم ، ومنها الإبدال كقولك (هالله) و (فالله) .

(٢) في م : فخفّت .

(٣) جاء في الإنصاف ٣٤٠/١ : « هذا الاسم علم غير مشتقّ أُتي به على هذا المثال من غير أصل يُردُّ إليه ، فينزل منزلة سائر الأعلام . وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام فكذلك ههنا » .

(٤) قال ابن يعيش ١٠٦/٩ : « وقالوا : آلله لتفعلنّ ، فجعلوا ألف الاستفهام عوضاً من حرف القسم ، وقالوا أيضاً : أفألله لتفعلنّ ، فجعلوا الألف عوضاً ، وتقطعها كما مَدَدْتها في (آلذاكرين) لتفرّق بين الأمرين : الخبر والاستخبار ، كذلك تفرّق ههنا بقطع الهمزة بين العوض وتركه » .

فصل

وأمَّا قولُهم : يا أيُّها الرجل ، فـ (أيّ) مفرد منادى مبنيّ ، وفي (ها) وجهان :

أحدُهما أنَّهم أتَوْا بها عوضاً من المضاف إليه ، لأنَّ حقَّ (أي) أن تضاف .

والثاني أنَّها دخلت للتنبيه لتكون ملاصقة للرجل ، حيث امتنع دخول (يا) عليه[1] .

وأمَّا الرجل فصفة لأيّ على اللفظ ، لأنَّه المنادى في المعنى ، ولذلك لا يسوغ الاقتصار على (أيُّها) . وإنَّما أُتي بـ (أيّ) هنا توصُّلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام[2] . ومن هنا لم يجز نصبه عند الجمهور ، وأجازه المازنيُّ[3] كسائر الصفات . وإنَّما اختاروا (أيّاً) هنا لأنَّها اسم معرب فيه إبهام ، يصلح لكلِّ شيء .

فصل

فإنْ وصفت الرجل هنا رفعت الصفة[4] ، وإنْ كانت مضافة ، لأنَّ الموصوف معرب . وإذا حملت تلك الصفة على موضع (أيّ) جاز النصب والرفع في المفرد ، ولم يكن في المضاف إلا النصب[5] .

---

(١) ذكر السيوطيّ في الهمع ١٧٥/١ وجهاً آخر ، هو أنَّ (ها) تأتي « تأكيداً لمعنى النداء » .

(٢) قيَّد السيوطيّ نداء ما فيه الألف واللام بقيد ، وهو كون (أل) جنسيَّة مثل يا أيُّها الإنسان . انظر الهمع ١٧٥/١ .

(٣) جاء في الهمع ١٧٥/١ : « وقيل : إنَّه يجوز نصبه . قال المازنيّ : حملاً على موضع (أيّ) وردّ بأن الحمل على الموضع إنَّما يكون بعد تمام الكلام ، والنداء لم يتمّ بـ (أيُّها) ، فلم يجز الحمل على موضعها » .

(٤) والشاهد من القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ يا أيَّتُها النفس المطمئنة ﴾ .

(٥) جاء في شرح الكافية ١٤٣/١ : « اعلم أنَّ تابع التابع على ظاهر إعراب التابع سواء كان المنادى (أيّ) أو (هذا) أو (غيرهما) » .
وعلى هذا يصحّ الرفع في الصفة المضافة نحو : « يا أيُّها الرجل ذو المال » ، وللمؤلف يأبى إلاَّ النصب .

فصل

والميم الزائدة في قولك (اللهم) عوض من (يا) . وقال الكوفيُّون : أصله : (يا الله أمّنا بخير)[1] . وهو غلط لوجهين :

أحدُهما أنَّه لو كان كذلك لكثر الجمع بينهما . ولَمَّا لم يأتِ ذلك إلاَّ في الضرورة عُلم أنَّها عوض ، فلم يجمع بينه وبين المعوض .

والثاني أنَّه يصحُّ أنْ يقع بعد هذا الاسم (أمّنا بخير) ، وما أشبهه ، كقولك : اللهم اغفر لي ، وأن يقع بعده ضدُّ هذا المعنى ، كقولك : اللهم العنْ فلاناً ، وما أشبهه .

فصل

العَلَم إذا نودي بقي على تعريفه[2] ، ومنهم من قال : ينكَّر ، ثمَّ يتعرَّف بالقصد والإشارة[3] ، وحجَّةُ الأوَّل من وجهين :

أحدهما أنَّك تنادي من لا يشاركه غيره[4] في اسمه ، كقولك : (يا الله) ، و (يا فرزدق) ، ولو تنكَّر لصار له نظائر ، فيتعيَّن بالقصد .

---

(١) ذكر أبو البركات هذه المسألة مجملة في أسرار العربيَّة ٢٣٣ ـ ٢٣٤ ، ومفصَّلة في الإنصاف ٣٤١/١ ـ ٣٤٧ ، وذكرها العكبريّ في التبيين ٤٤٩ ـ ٤٥٢ . وشفع كلام البصريين القائلين بأنَّ الميم عوض من (يا) شفعه بخمس حجج . وكلام الكوفيّين بحجّتين : القياس والسماع . ومن شواهد الكوفيّين قولُ أمية بن أبي الصلت أو خراشة الهذلي :

إني إذا ما حدث ألمّا ... أقول يا اللهمّ يا اللهمّا

(٢) إلى هذا الرأي ذهب أبو بكر بن السرَّاج . انظر ابن يعيش ١٢٩/١ .

(٣) نسب ابن يعيش هذا الرأي إلى المبرِّد ، ورجَّحه على رأي أبي بكر .
جاء في المقتضب ٢٠٥/٤ : « و (زيد) وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة ، منتقل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف » .

(٤) في م : لا يشاركه في اسمه .

والثاني أنَّ (يا) تدخل على النكرة غير المقصودة نحو : (يا رجلاً) ، ولو كانت (يا) تحدث التعريف لحدث بها هنا . وكذلك المضاف نحو : يا عبد الله ، وتعريفه بالإضافة لا بالقصد .

واحتجَّ الآخرون بأنَّ (يا) تُحْدِثُ التعريف في النكرة المقصودة ، فكذلك في العلم تحدثه بالخطاب . ولن يصحّ ذلك إلاَّ بنزع التعريف الأوَّل ، ولذلك لم تدخل على الألف واللام .

فصل

إذا كان المنادى علماً أو كنية ، ووصف بـ (ابن) مضافٍ إلى علم[1] أو نكرة ، جاز فيه الضمّ[2] على الأصل ، والفتح إتباعاً لفتحة نون ابن ، ولا يكون ذلك في غير هذا الموضع ، لأنَّ العلم والكنية يكثر استعمالها[3] مع الوصف بـ (ابن) للحاجة إلى التعريف بالنسب ، فيصير الموصوف والصفة كشيء واحد ، فيفتحان كالمركَّب .

فصل

وتدخل (لام الاستغاثة) على المنادى إعلاماً بالاستغاثة ، إذ ليس كلّ منادى مستغاثاً به . وتتعلَّق بحرف النداء ، وتفتح كما تفتح مع ضمير المخاطب .

فأمَّا (لام المستغاث له[4]) فتكسر ، لأنَّه غير واقع موقع الضمير[5] .

---

(١) مثاله في همع الهوامع ١٧٦/١ : « يا زيدُ بنَ عمرو » .

(٢) الضمّ رأي المبرِّد ، والفتح رأي ابن كيسان ، وحجَّته أنَّه الأكثر في كلام العرب ، انظر همع الهوامع ١٧٦/١ .

(٣) في م و ح : استعمالها .

(٤) في م : المستغاث به .

(٥) ذكر السيوطيّ في همع الهوامع ١٨٠/١ شاهداً نقله عن سيبويه يوضّح هذه اللام ، وهو : يا لقومي لِفرقة الأحباب .

وأمَّا المعطوف على المستغاث بـه فتكسر لامـه[1] ، لأنَّ واو العطف تغني عن الفرق
ح٥٧ بفتح اللام ، فتكسر كما تكسر مع كلِّ ظاهر . /

فصل

ويحذف حرف النداء من كلِّ منادى إلاَّ النكرة والمبهم .

أمَّا النكرة فإنَّها لا تتعرَّفُ هنا إلاَّ بـ (يا) الـدالَّـة على القصـد والإشـارة ، فـإذا لم تكنْ[2] بقي على تنكيره ، ولـذلـك إذا أرادوا تعريفـه بـالـلام جـاؤوا بـ (يـاأيُّهـا) ، فلو حذفوا للحق الإجحاف .

وأمَّا المبهم فلشـدَّةِ إبهـامـه يحتـاج إلى مخصِّص ، [فلو حـذف المخصِّص[3] لبقي على إبهامه][4] . ولذلك جاز أن يكون المبهم وصفاً لـ (أيّ) في النداء كما كان اسم الجنس .

فصل

إذا ناديت المضاف إلى نفسك ، وكان الأوَّل صحيحاً فلك فيه أوجه :

أحدُها حذف الياء نحو : يا غلامِ ، لأنَّ الكسرة تدلُّ عليها في الإثبات[5] .

م٧١ والثاني إثباتها / ساكنة على الأصل .

والثالث فتحها ، لأنَّ حقَّ ياء الضمير الفتح كالكاف .

---

(١) تكسر لامه إذا لم تكرر (يـا) نحو : يـا لَلأغنيـاء ولِلأقويـاء لِلمسـاكين . فـإذا تكررت (يـا) فتحت اللام ، نحو : يا لَلأغنياء ويا لَلأقوياء لِلضعفاء . انظر همع الهوامع ١٨٠/١ .

(٢) في م : لم يكن .

(٣) المقصود بالمخصص ما بعد أيّ ، كالناس من قولك : أيُّها الناس .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٥) سقط من م : في الإثبات .

والرابع إبدال الفتحة كسرةً ، والياء ألفاً ، ليمتدَّ الصوت زيادة مدّ[1] .

والخامس حذفُها وضمُّ الميم . وتريد في هذا الوجه ما أردت في الإضافة .

فإنْ كان بين الياء والاسم المنادى اسم آخر لم تحذف ، نحو : يا غلام أخي ، ويا ابن صاحبي ، لأنَّ الوسط ليس بمنادى . وقد جاء الحذف في : يا ابن عمِّي[2] ، ويا ابن أمِّي ، ويا ابن صاحبي[3] . وفيه أيضاً الوجوه التي ذكرت في غلام ، إلاَّ أنَّ منهم من يحذف الياء ، ويفتح الميم ، فيقول : يا ابن أمَّ ، وفيه وجهان :

أحدُهما أنَّه ركَّب الاسمين كخمسة عشر .

والثاني أنَّه أراد (ابن أمّا) فحذف الألف لطول الكلام اجتزاء بالفتحة . وإنَّما اختصَّ هذان الاسمان بهذا الحكم في النداء لكثرة استعمالها[4] .

---

(١) أي يا غلاما ، وفي الوقف يا غلاماه . انظر ابن يعيش ١٠/٢ .

(٢) في ح : يابن عم بحذف الياء .

(٣) سقط من ح : ويا ابن صاحبي .

(٤) في م : استعمالها .

باب الندبة

هي (فُعْلة) من (ندبته) أي : حثثته ، فكأنَّ النادب يحثُّه حزنه على الندبة ،[٢] أو يحثُّ السامع على الحزن على المندوب . وحروفها (وا) و (يا)[١] ، وقيل (آ) أيضاً . وأكثر من يتكلَّم بها النساء لضعف قلوبهنَّ .

فصل

وتُزاد في آخر المندوب إذا وُقِفَ عليه (الألفُ) ليزداد مدُّ الصوت ، ليشيع حال المندوب ، ويدل على تفجُّع النادب ، وتزاد عليها (هاءٌ) لتبيين الألف . فإن حذفت الهاء لم تأتِ بالألف ، لئلاّ يظن أنَّها بدل من ياء المتكلِّم .

فصل

ولا يندب إلاَّ العلم أو المضاف[٣] إذا كان المندوب مشهوراً به ليكون عذراً للنادب ، كقولك : وازيداه ، واعبد الملكاه ، وامن حفر بئر زمزماه[٤] ، وانقطاع ظهرياه .

---

(١) جاء في الهمع ١٧٩/١ : « المندوب نوع من المنادى ... ويختصّ من حروف النداء بحرفين : (وا) وهي الأصل ، و (يا) ، ولا تستعمل إلاَّ عند أمْن اللبس » .

(٢) جاء في شرح المقدمة المحسبة ٢٧٥/١ : « و (آ) لنداء البعيد والمستثقل في نومه » .

(٣) جاء في الأشباه والنظائر ٢٥٣/٢ : « ليس كلّ ما ينادى يجوز ندبته ، لأنه يجوز أن ينادى للنكور والمبهم ، ولا يجوز ذلك في الندبة » . انظر شرح المفصّل ١٥/٢ ، والإنصاف ٣٦٢/١ .

(٤) جاء في شرح المفصّل ١٤/٢ : « ولا يستقبحون (وامن حفر بئر زمزماه) لأنَّه مَنْقَبَةٌ وفضيلة ، صار ذلك علماً عليه يعرف به بعينه ، فجرى مجرى الأعلام ، نحو : واعبد المطلباه ، وذلك أنَّ عبد المطلب هو الذي أظهر زمزم بعد دثورها » .

فصل

وإذا خفت من إثبات الألف لَبْساً قلبتها من جنس الحركة التي قبلها ، كقولك في غلامه[1] : (واغلامهوه) . ولا تقول : (واغلامهاه) لئلا يلتبس بغلامها للمؤنَّث . وتقول إذا ندبت غلامكِ (واغلامكيه) ولا تقول : (واغلامكاه) لئلاّ يلتبس بالمذكر . وعلى هذا قَسْ[2] .

مسألة

لا يجوز أن تلحق علامة الندبة الصفة[3] نحو : (وازيد الظريفاه) ، وأجازه الكوفيُّون[4] ويونس[5] .

ووجه المذهب الأوَّل من وجهين :

أحدُهما أنَّ الصفة غير مندوبة ولا لازمة للمندوب ، فلم تلحقها علامة الندبة بخلاف المضاف إليه ، لأنَّه من تتمَّة المضاف .

والثاني أنَّ الصفة اسم معرب مفرد ، فلا تلحقها علامة الندبة كالنكرة ، وعلَّة ذلك ألاَّ يصير مبنيّاً[6] .

واحتجَّ الآخرون من وجهين :

---

(١) في م : واغلاماه .

(٢) انظر شرح المفصَّل ١٤/٢ .

(٣) هذا مذهب سيبويه والخليل . انظر شرح المفصَّل ١٤/٢ .

(٤) ومعهم ـ كما جاء في شرح المفصَّل ـ ١٤/٢ يونس بن حبيب وأبو الحسن بن كيسان .

(٥) يونس : هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب [ت : ١٨٢ هـ] نحويّ بصريّ ينتمي إلى بني ضبّة بالولاء . وهو من شيوخ سيبويه والفرّاء . البغية ٣٦٥/٢ ، طبقات النحويين واللغويين ٥١ ، إشارة التعيين ٣٩٦ .

(٦) في م : مبيّنا .

أحدُهما ما سمع من عربيّ فصيح ضاع منه قدحان من خشب فندبها : واجمجمتيّ الشاميّتيناه[1] .

والثاني أنَّ الصفة في بعض المواضع تلزم كصفة (أيّ) في باب النداء ، وصفة (من) و (ما) النكرتين ، فجرى مجرى المضاف إليه ، ولأنَّها توضّح كما يوضّح[2] .

(١) ارتاب أبو البركات في صحّة هذا الشاهد ، وقال في الإنصاف ٣٦٥/١ : « يحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس . وعلى كلّ حال فهو من الشاذّ الذي لا يُعبأ به ، ولا يقاس عليه » .

(٢) فصّل أبو البركات القول في هذه المسألة في الإنصاف ٣٦٤/١ ـ ٣٦٥ .

باب الترخيم

وهو في اللغة لينُ الصوت وانقطاعُه . قال ذو الرمَّة : [من الطويل]

٦٢ـ لهـــا بَشَرٌ مثـــلُ الحريرِ ومنطـــقٌ رخيمُ الحـــواشي لا هراء ولا نـــزْرُ[1]

وبهـذا المعنى سُمِّي الترخيم والنـداء ، لأنَّـك تحـذف من آخر الاسم ، فينقص الصوت ويضعف .

فصل

والترخيمُ حذفُ آخرِ الاسم المنادى المبنيّ الزائد على ثلاثةِ أحرف غير المؤنَّث .

أمَّا اختصاصه بالآخرِ فلأنَّ مـا بقي[2] من الاسم يـدلُّ على مـا يحـذف من آخره إذا كان مشهوراً ، ولا يدلُّ آخره على أوَّله .

ح٥٨ وأمَّا اختصاصه [بالمنادى فلأنَّ النداء قـد كثر فيـه التغيير ، لأنَّـه موضع / تخفيف وتنبيه بالأسماء المشهورة][3] .

---

(١) الشاهد من قصيدة ذي الرمَّة التي مطلعها :

ألا يـــا اسلمي يـــا دار ميّ على البلى ولا زال منهـلاً بجرعـــائـــك القطر

البَشَر جمع بشرة : ظاهر الجلد ، الهراء : المنطق الفاسد ، يقال منـه : أهرأ الرجل في منطقـه . وقيل : الهراء : الكثير [عن ابن يعيش ١٦/١] .

ذكر ابن جني هـذا البيت في الخصـائص ٢٩/١ ، وقـال : « رخيم الحواشي : أي مختصر الأطراف . وهـذا ضدّ الهذر والإكثار ، وذاهب في التخفيف والاختصار . قيل : فقد قال أيضاً : ولا نزر ، وأيضاً فلسنا ندفع أنَّ الخفر يقلُّ معه الكلام » . وانظر البيت في القصيـدة التي ذكرنـا مطلعهـا في ديوان ذي الرمَّـة ٥٥٩/١ ، وشرح المفصَّل ١٩/٢ ، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسيّ ١٩٨/١ .

(٢) في ح : ما يمضي .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

وأمَّا اختصاصه بالمبنيِّ فلأمرين :

أحدُهما أنَّه معروف بنفسه لا بالإضافة ، ولذلك بُني كما بني ضمير الخطاب .

م٧٢ والثاني أنَّه لو حذف من المعرب لسقط منه الإعراب وحرفه ، وذلك / إجحاف والمبنيُّ لا يسقطُ منه إلاَّ حرفٌ لا إعرابَ فيه .

مسألة

لا يجوز ترخيم المضاف إليه ، وقال الكوفيُّون يجوز[1] .

وحجَّة الأوَّلين أنَّ المضاف إليه معرب غير منادى ، فلم يرخَّم في الاختيار ، كما لو لم يكن قبله منادى .

واحتجَّ الآخرون بما جاء في الشعر من ذلك ، نحو : [من الطويل]

٦٣- ... ... يـــــــــا آل عكرم[2] .....

و : [من الطويل]

---

(١) جاء في الإنصاف ٣٤٧/١ : « ويوقع الكوفيُّون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه ، وذلك نحو قولك : يا آل عامِ في : يا آل عامر » .

(٢) هذا المنادى المرخَّم بعضٌ من بيت لزهير بن أبي سلمى ، ونصه كما روي في ديوانه : ٣١

(خُذُوا حَظَّكم يـا آل عِكْرِمَ واحفظـوا أواصِرَنـا ، والرحمُ بـالغيبِ تُـذْكَرُ)

وروايته في شرح المفصَّل ٢٠/٢ (خذوا حذركم يا آل عكرم واذكروا ...) .

الأواصر : جمع آصرة وهي كل ما يعطفك على آخر ومن الأواصر الرحم .

يحذِّر الشاعر آل عكرمة ، ويذكِّرهم ما بينهم وبين قومه من مودة وقرابة ، وكانوا قد اعتزموا غزو قومه بني مزينة . والشاهد فيه ترخيم (آل عكرمة) بإسقاط التاء من المضاف إليه . وانظر كتاب سيبويه ٢٧١/٢ . والأمالي الشجرية ١٢٦/١ ، والإنصاف ٣٤٧/١ ، وهمع الهوامع ١٨١/١ ، والدرر اللوامع ١٥٨/١ ، وخزانة الأدب ٣٢٩/٢ .

٦٤ـ أبـــــــــــا عرو[١] ... ...

يريد : ياعكرمةُ ، ويا عروة ، ولأنَّ المضاف إليه تتمَّة للمنادى ، فصار كأنَّه آخره .

والجواب أمَّا الشعر فلا حجَّة فيه ، لأنَّه ممَّار رخِّم في غير النداء للضرورة ، وأمَّا المضاف إليه فهو معربٌ غير منادى كما سبق[٢] .

فصل

ولا يجوز ترخيم الثلاثي غير المؤنَّث . وقال الكوفيُّون يجوز إذا كان الأوسط متحرِّكاً نحو (عُمَر)[٣] .

حجَّة الأوَّلين[٤] أنَّ الثلاثيّ أقلُّ الأصول ، فحذفه إجحاف . ولم يرد به سماع يسوِّغ الأخذ به .

واحتجَّ الآخرون بأنَّ في الأسماء المعربة ماهو على حرفين ، نحو (يد) و (دم) و (غد) .

---

(١) في ح و م : ياأبا عرو . وهذا المنادى المرخَّم مطلع بيت لم أقف على قائله . ذكر صاحب الإنصاف ٣٤٨/١ ، وروايته عنده :

أبـــا عرو لاتبعـــد فكلّ ابن حرة سيـــدعـــوه داعي ميتـــة فيجيب

وهو في شرح الكافية ١٤٩/١ (داعي موته) والشاهد فيه ترخيم (عروة) . وانظر الأمالي الشجريّة ١٢٩/١ ، وأسرار العربيَّة ٢٣٩ ، وشرح المفصَّل ٢٠/٢ ، ٢٨٧/٤ ، وخزانة الأدب ٣٣٦/٢ .

(٢) انظر المسألة الثامنة والأربعين في الإنصاف ٣٤٧/١ ـ ٣٥٦ .

(٣) هذه المسألة مفصَّلة في الإنصاف ٣٥٦/١ ـ ٣٦٠ . وممَّا جاء فيه ٣٥٧/١ : « وذهب بعضهم إلى أنَّ الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق » .

(٤) وهم البصريُّون ومعهم « أبو الحسن عليّ بن حمزة الكسائيّ من الكوفيِّين » ، الإنصاف ٣٥٧/١ .

والجواب أنَّ تلك الأسماء محذوفة اللامات اعتباطاً ، فلا يقاس عليها ، ولذلك قلَّت جداً . فإنْ قيل : كيف رخَّموا (ثُبَة) ؟ قيل : إنَّ تاء التأنيث كاسم ركِّب مع اسم بدليل أنَّ ماقبلها لا يكون إلاَّ مفتوحاً ، فتُحذف كما يحذف الثاني من المركَّب . فكأنَّ الترخيم لم يحذف من الاسم شيئاً .

مسألة

إذا رخّمت الرباعيّ لم تحذف منه سوى حرف واحد[1] ، وقال الفرَّاء : إن كان الثالث ساكناً حذفته مع الأخير ، نحو : (سِبَطْر)[2] تقول : (ياسِبَ) واحتجَّ لذلك بأنَّه إذا بقي الساكن أشبه الأدوات . وهذا فاسد لوجهين :

أحدُهما أنَّ بناء المتحرِّك يلحقه بالأدوات ، ولم يمتنع .

والثاني أنَّ الاسم بعد ترخيمه قد بقي على زنة لا نظير لها في الأسماء كحذف الثاء من (حارث) ، فإنَّه جاء على (فاعِ) ، ولا نظير له ، فعلم أنَّ الحذف هنا والبناء عارضان ، لا يعتدُّ بما يخرج عن النظائر لأجلها . ويؤكِّد ذلك أنَّ ماقبل آخره مكسور ، يحذف وتبقى الكسرة ، وهي تشبه ما يكسر لالتقاء الساكنين[3] ، وهو[4] مع ذلك جائز .

---

(١) هو الحرف الأخير . وهذا رأي البصريِّين . جاء في الإنصاف ٣٦١/١ : « تقول في : برثن (يابُرْثَ) ، وفي جعفر (ياجعفَ) ، وفي مالكٍ (يامالِ) » .

(٢) السبطر : الطويل الممتدّ ، والشديد .

(٣) ممَّا دحض به أبو البركات مذهب البصريِّين قوله في الإنصاف ٣٦٢/١ : « وأمَّا الجواب عن كلمات الكوفيِّين قولهم : لوأسقطنا الحرف الأخير لبقي ماقبله ساكناً فيشبه الأدوات ، وهي الحروف . قلنا : هذا فاسد ، لأنَّه لوكان هذا معتبراً لوجب أن يحذف الحرف المكسور ، لئلاّ يشبه المضاف إلى المتكلِّم » .

(٤) سقطت هو من ح .

فصل

ولا ترخَّم النكرة ، لأنَّها في الأصل وصفٌ لـ (أيّ) ، فلم يجتمع[1] عليها حذف الموصوف وحذف آخرها . وما جاء في الشعر نحو : [من البسيط]

٦٥ـ يـــــاصـــــاح[2] ... ...

شاذٌّ ، لا يقاس عليه .

فصل

ولا يرخَّم المبهم وإن زاد على ثلاثة أحرف[3] لأوجه :

أحدُها أنَّه ضعف بالإبهام ، فلا يضعف بالحذف .

والثاني أنَّ إبهامه يقرِّبه من النكرة ، والنكرة لا ترخَّم .

والثالث أنَّه في الأصل وصفٌ لـ (أيّ) ، فلم يجمع بين حذفين .

والرابع أنَّه وصف لـ (أيّ) والأوصاف لا ترخَّم مع الموصوفات[4] ، فكذلك ما هو في تقديرها .

---

(١) في ح : يجمع .

(٢) المنادى هنا مطلع بيت نسبه الشنقيطيّ في الدرر ٧٠/٢ إلى أبي الغريب ، وهو :

يـاصـاح بلِّـغ ذوي الـزوجـات كلّهم أنْ ليس وصـل إذا انحلت عُرا الـذنبِ

وذكره ابن هشام في المغني ٧٦١ ولم يذكر قائله . ثم قال : « قال الفرّاء أنشدنيه أبو الجرّاح » ، والشاهد فيه ترخيم (صاحب) بحذف الباء ، وهو نكرة . وانظر خزانة الأدب ٩٣/٥ .

(٣) لعلّه يريد نحو : يا أيُّها الإنسان .

(٤) جاء في شرح الكافية ١٥١/١ : « ويجوز وصف المرخَّم إلاَّ عند الفرّاء وابن السرّاج ... وكأنَّهما رأيا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالاً على معنى فيه ، فإذا رخِّم الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزاد عليها شيء من الخارج » .

فصل

ولا يحذف من الاسم الذي فيه تاء التأنيث شيء[1] غيرها ، وإن كان ماقبلها زائداً ، لأنَّها بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم على ماذكرنا من قبل[2] .

فصل

إذا ناديت الصفة التي فيها تاء التأنيث لم تحذفها ، نحو (يافاسقة) لئلاّ يلتبس بالمذكَّر ، فإنْ كانت علماً جاز .

فصل

إذا رخَّمت (طيلساناً) حذفت الألف والنون ، لأنَّهما زائدتان ، وضَمَمْت السين . وإنْ شئت فتحتها ، هذا إذا فتحت اللام ، فإنْ كسرتها لم يجز ترخيمه عند المبرِّد . قال : لأنَّه على وزن لا نظير له ، وهو (فَيْعِل) . وأجازه السيرافي وغيره . وقالوا : لأنَّه قد يبقى بعد الترخيم بناء لا نظير له في غيره ، نحو : ياحار[3] ، وقد بيَّنا ذلك قبل[4] .

---

(١) سقط شيء من ح .

(٢) جاء في الهمع ١٨٤/١ : « قال أبو حيَّان : والوجه أنَّ في ذي التاء الذي هو على أكثر من أربعة أحرف وجهين : أحدهما ـ وهو الشائع الكثير ـ ترخيمه بحذف التاء فقط . والثاني ـ وهو قليل ـ ترخيمه بحذف التاء وما يليها » ، من ذلك قول العجَّاج :

(إنَّك يامُعاوِ يابنَ الأفضل) يريد : يامعاوية . وانظر سيبويه ٥٣/١ .

(٣) جاء في شرح الكافية ١٥٥/١ : « ذكر المبرِّد عن المازنيّ في كلّ ماأدَّى نية الاستقلال فيه إلى وزن لا نظير له ، أنَّه لا يرخِّمه إلاَّ على نيَّة المحذوف ، وذلك نحو (طَيْلِسان) على لغة كسر اللام ، و (فرزدق) و (قَذعمل) و (سعود) و (هندلع) و (عنفوان) . وأجاز السيرافيّ ترخيم جميعها على نيَّة الاستقلال نظراً إلى أنَّ المثل ليست بأصليَّة ... فتقول : ياطيلس ، ويا فرزد ، ويا قذعم ، ويا سعي ، ويا هندل ، ويا عنفي » .

(٤) سقطت قبل من م .

فصل

فإنْ سمِّيت بـ (حَبْلَوِي) أو (حبليان) لم يجز أنْ ترخِّمه على قول من قال : يا حارُ[1] بالضمِّ ، لأنَّ الواو والياء هنا ينقلبان ألفين ، فيصير (فُعلى) ، وألف فُعلى لا تكون منقلبة أبداً ، لكنَّها للتأنيث . وأجازه السيرافيّ ، وعلَّل بنحو ما تقدَّم .

فصل

م٧٣ وللعرب في الباقي بعد الترخيم مذهبان : /

أحدُهما تركه على ما كان عليه ، وهو الأجود ، لأنَّ بقاءه على ذلك ينبِّه على الأصل .

ح٥٩ والثاني أنْ يُضمَّ على كلِّ حال[2] ، ويجعل كأنَّه اسم قائم برأسه . / وفائدة اختلاف المذهبَيْن أنَّك إذا رخَّمت على المذهب الأوَّل تركت الحرف الباقي على حاله ، ولم تغيِّره على ما يوجب قياس التصريف . وإذا رخَّمته على المذهب الثاني غيَّرته على ما يوجبه قياس التصريف . وإذْ عرفت هذا الأصل استغنيت عن الإطالة بالمسائل .

---

(١) يا حارُ بالضم على لغة من لا ينتظر عودة الشاء . ويا حارِ على لغة من ينتظر ، وهي أفصح . انظر الهمع ١٨٤/١ .

(٢) قال السيوطيّ في همع الهوامع ١٨٤/١ : « في المرخَّم لغتان : الانتظار وهو نيّة المحذوف ، وترك الانتظار ، وهو عدم نيّته . والأوَّل أكثر استعمالاً ، وأقواهما في النحو . وجاء عليه ما قرئ : ﴿ ونادوا يا مالِ ﴾ وقول زهير : يا حار لا أُرْمَيَنْ منكم بداهية . وجاء على الثاني : يدعون عنترُ والرماح كأنَّها ، يريد : يا مالك ، ويا حارث ، ويا عنترةُ » .

باب

حروف الجرّ

إنَّما سمِّيت كسرة الإعراب جرّاً لتسفُّلها في الفم ، وانسحاب الياء التي من جنسها على ظهر اللسان كجرِّ الشيء على الأرض . ومنه قيل لأصل الجبل جرٌّ لتسفُّله .

والكوفيُّون يسمُّونه (خفضاً) ، وهو صحيح المعنى ، لأنَّ الانخفاض الانهباط ، وهو تسفُّل[1] .

فصل

وإنَّما عملت هذه الحروف لاختصاصها بأحد القبيلين ، وقد ذكرنا علَّة ذلك في باب (إنَّ) ، وإنَّما عملت الجرّ دون غيره لأمرين :

أحدُهما أنَّ الفعل عمل الرفع والنصب ، فلم يبق للحرف ما ينفرد به إلاَّ الجرّ .

والثاني أنَّ الحرف واسطة بين الفعل وبين ما يقتضيه ، فجعل عمله وسطاً . والجرُّ من (الياء) ، وهي من حروف وسط الفم ، بخلاف الرفع ، فإنَّه من الضمِّ ، والضمّ من الواو ، والواو من الشفتين ، وبخلاف النصب فإنَّه من الألف ، والألفُ من أقصى الحلق[2] .

---

(١) جاء في شرح الكافية ٢٤/١ : « وأمَّا جرُّ الفكِّ الأسفل إلى أسفل وحفظه فهو ككسر الشيء ، إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل ، فسَمَّى حركة الإعراب جرّاً وخفضاً ، وحركة البناء كسراً ، لأنَّ الأوَّلَيْن أوضح وأظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث » .

(٢) لابن يعيش تعليل آخر لاختصاص حروف الجرّ بعملها ، فقد قال ٨/٨ ـ ٩ : « وجعلت تلك الحروف جارّة ولم تفض إلى الأسماء النصب من الأفعال قبلها ، لأنَّهم أرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه =

فصل

والأصلُ في الجرِّ للحروف[1] لأمرين :

أحدُهما أنَّ أصل العمل للأفعال ، والحروف دخلت موصولة لها إلى الأسماء . فلَمَّا اختصَّت عملت ، فكانت تلو الأفعال في العمل[2] . أمَّا الأسماء فمعمول فيها ، فلم تكن عاملة .

والثاني أنَّ الإضافة تقدَّر بالحرف ، فدلَّ ذلك على أنَّه الأصل .

وإنَّما عملت في[3] الأسماء لما يذكر في مواضعه .

فصل

و (مِنْ) على أوجه :

أحدُها ابتداء غاية المكان كقولك[4] : سرت من البصرة ، فالبصرة مبتدأ[5] السير . وقال ابن السرَّاج : تكون (من) لابتداء غاية الفعل من الفاعل كما ذكرناه ، ولابتداء غاية الفعل من المفعول كقولك : نظرت من الدار إلى الهلال من خلل السحاب . فـ (من الدار) مكان الفاعل ، و (من خلل السحاب) مكان المفعول . وقال غيره :

= وبين الفعل الواصل بغيره ، ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف . وجعلت هذه الحروف جارّة ليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القويّ . ولَمَّا امتنع النصب لما ذكرنا لم يبق إلاَّ الجرّ » ، وانظر أسرار العربيَّة ٢٥٣ .

(١) في م : الحروف .

(٢) سقط من م : في العمل .

(٣) سقطت في من م و ح ، واضطررنا إلى إقحامها في الجملة لإتمام العبارة .

(٤) جاء في شرح المفصَّل ١٠/٨ ـ ١١ : « ولا تكون (مِنْ) عند سيبويه إلاَّ في المكان ، وأبو العبَّاس المبرِّد يجعلها ابتداء كلّ غاية . وإليه يذهب ابن درستويه وغيره من البصريِّين ، فتقول : خرجت من الكوفة ... وعجبت من فلان ... واحتجُّوا بقوله تعالى : ﴿ لمسجد أُسِّس على التَّقوى من أوَّل يوم ﴾ .

(٥) في ح : مبدأ السير .

(من خلل السحاب) حال من الهلال ، ويمكن أن يكون (من الدار) حالاً[1] من الناظر .

والثاني التبعيض ، وعلامتُه أنْ يصلح مكانَها (بعضٌ) كقولك : أخذت من المال . وقال المبرِّد : هي لابتداء المكان أيضاً ، والتبعيض مستفاد بقرينة . فإن قلت : أخذت من زيد مالاً ، جاز أن تعلّق (من) بأخذت ، وأن تجعلها حالاً من المال أي : مالاً[2] من زيد . فلَمَّا قدِّمت صفة النكرة صارت حالاً .

والثالث أن تكون بمعنى البدل ، كقوله تعالى : ﴿ أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ﴾[3] . أي : بدلاً من الآخرة ، وموضعها حال[4] . ومنه قوله : ﴿ ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة[5] ﴾ . أي : بدلاً منكم .

والرابع أن تكون لبيان الجنس كقوله : ﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾[6] . [أي : الرجس الحاصل من جهة الأوثان][7] . وهذه أشبه بالتي هي[8] للابتداء . فأمَّا قولك : زيد أفضلُ من عمرو . فـ (من) فيه لابتداء الغاية ، والمعنى ابتداء معرفة فضل زيد من معرفة فضل[9] عمرو ، أي : لَمَّا قيس فضله بفضل عمرو بانت زيادتُه عليه .

---

(١) في م : حال .
(٢) في م : إلاً .
(٣) سورة التوبة : ٣٨ .
(٤) سقط من م : وموضعها حال .
(٥) سورة الزخرف : ٦٠ . لم تذكر كلمة (ملائكة) في م .
(٦) سورة الحج : ٣٠ .
(٧) ما بين معقوفتين ساقط من م .
(٨) سقطت هي من ح .
(٩) أقحمنا كلمة (فضل) في الجملة لإقامة المعنى .

والخامس أن تكون زائدة ، وذلك في غير الواجب نحو : ماجاءني من أحد ، و ﴿ هل تحسُّ منهم من أحد ﴾[1] . وإنَّما زيدت هنا للتوكيد فقط ، لأنَّ أحداً من أسماء العموم[2] .

فأمَّا قولك : ماجاءني من رجل ، فـ (من) زائدة من وجه ، لأنَّك لوحذفتها لاستقام الكلام . وغير زائدة من وجه ، لأنَّها تفيد استغراق الجنس . ألا ترى أنَّك لوحذفتها لنفيت رجلاً واحداً ، كقولك : ماجاءني رجلٌ بل رجلان ، وإذا أثبتَّها دللت بذلك على أنَّه لم يأتك رجلٌ ولا أكثر .

مسألة

لاتجوز زيادة (مِنْ) في الواجب ، وأجازها الأخفش ، ودليلنا[3] أنَّ (مِنْ) حرف ، والأصل في الحروف أنَّها وُضعت[4] للمعاني اختصاراً من التصريح بالاسم / أو الفعل الدالّ على ذلك المعنى ، كالهمزة ، فإنَّها تدلُّ على استفهام ، فإذا قلت : أزيدٌ عندك ؟ أغنت الهمزة عن (أستفهم) ، وأخذت من المال ، أي : بعضه ، وما قصد به الاختصار[5] لا ينبغي أن يجيء زائداً ، لأنَّ ذلك عكس الغرض . وإنَّما جاز في مواضع لمعنى من تأكيد ونحوه ، ولا يصحُّ ذلك المعنى هنا . ألا ترى أنَّك لوقلت : ضربت من رجل ، لم تكن[6] مفيداً بـ (من) شيئاً بخلاف قولك : ماضربت من رجل . م٧٤

(١) سورة مريم : ٩٨ .

(٢) اكتفى العكبريّ في هذا الكتاب بخمسة أوجه من وجوه (مِنْ) والنحاة يذكرون وجوهاً أخرى كثيرة . منها : التعليل ، والفصل ، والقسم ، ومعنى (في) ، ومعنى (عند) ، ومعنى عن ، والتجريد . انظر العوامل المائة النحوية لعبد القاهر الجرجاني ١٠٠ ـ ١٠٦ .

(٣) العبارة في م و ح (وأجازه لنا أنَّ من) وهي مضطربة ، وجعلناها على النحو الذي أثبتناه اعتماداً على شرح المفصَّل ١٣/٧ ، ونصُّ العبارة : « لا يرى سيبويه زيادة (من) في الواجب ... وقد أجاز الأخفش زيادتها في الواجب » .

(٤) في م : أنَّها للمعاني .

(٥) في م : الاقتصار لا يجيء .

(٦) في م : لم يكن .

ح٦٠ واحتجَّ الآخرون بقوله تعالى : ﴿ ويكفِّر عنكم من سيِّئاتكم ﴾[١] / و ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾[٢] . والمراد الجميع[٣] .

والجواب أنَّ (مِنْ) هنا للتبعيض ، أي : بعض سيِّئاتكم ، لأنَّ إخفاء الصدقة لا يمحِّص كلّ السيِّئات . وأمَّا ﴿ من ذنوبكم ﴾[٢] ، فالتبعيض أيضاً ، لأنَّ الكافر إذا أسلم قد يبقى عليه ذنب ، وهو مظالم العباد الدنيويَّة ، أو تكون (من) هنا لبيان الجنس .

فصل

و (إلى) لانتهاء الغاية ، وهي مقابلة لـ (مِنْ) .

وقال قوم : تكون (إلى) بمعنى (مع) كقوله تعالى : ﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾[٤] ، و ﴿ من أنصاري إلى الله ﴾[٥] ، ﴿ ويزدكم قوَّة إلى قوَّتكم ﴾[٦] ، ﴿ وأيديكم إلى المرافق ﴾[٧] . وهذا كلُّه لا حجَّة فيه . بل هي للانتهاء . والمعنى : لا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم ، وكنَّى عنه بالأكل ، كما قال : ﴿ لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ﴾[٨] ، أي : لا تأخذوا ، و ﴿ من أنصاري ﴾[٩] ، أي : من ينصرني ؟ إلى أن

(١) ﴿ وإن تخفوها وتؤتوها الفقراءَ فهو خير لكم ويكفِّرُ عنكم من سيِّئاتكم ﴾ [سورة البقرة : ٢٧١] .

(٢) ﴿ ياقومنا أجيبوا داعي الله وآمنوا به يغفرْ لكم من ذنوبكم ويُجِرْكُم من عذاب أليم ﴾ [سورة الأحقاف : ٣١] .

(٣) في م : الجمع .

(٤) سورة النساء : ٢ .

(٥) ﴿ ياأيُّها الذين آمنوا كونوا أنصار الله كما قال عيسى بن مريم : من أنصاري إلى الله ﴾ [سورة الصف : ١٤] .

(٦) ﴿ ويا قوم استغفروا ربَّكم ثمَّ توبوا إليه يرسل السماء عليكم مدراراً ويزدكم قوَّة إلى قوَّتكم ﴾ [سورة هود : ٥٢] .

(٧) ﴿ ياأيُّها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ﴾ [سورة المائدة : ٦] .

(٨) النساء : ٢٩ ، وهي في م : ﴿ لا تأكلوا أموالكم ﴾ .

(٩) الصف : ١٤ ، ذكرها المؤلِّف قبل أسطر قليلة .

أُتمَّ أمرَ الله . أو موضعها حال ، أي : من أنصاري مضافاً إلى الله . ومثله : ﴿ إلى قوّتكم ﴾[1] . وأمّا قوله : ﴿ إلى المرافق ﴾[2] ، ففيه وجهان :

أحدُهما أنّها على بابها ، وذاك أنّ المرفق هو الموضع الذي يتّكئ الإنسان عليه من رأس العضد ، وذلك هو المفصل وفويقه ، فيدخل فيه مِفْصَلُ الذراع ، ولا يجب في الغسل أكثر منه .

والثاني أنّ (إلى) تدلُّ على وجوب الغسل إلى المرفق ، ولا تنفي وجوب غسل المرفق ، لأنّ الحدّ لا يدخل في المحدود ، ولا ينفيه التحديد ، كقولك : سرت إلى الكوفة فهذا لا يوجب دخول الكوفة ، ولا ينفيه ، وكذلك المرفق[3] إلاّ أنّ وجوب غسله ثبت بالسُّنّة[4] .

فصل

ومعنى (عن) المجاوزة والتعدّي ، وقولك : أخذتُ العلم عن فلان مجاز ، لأنّ علمه لم ينتقل عنه . ووجه المجاز أنّك لَمّا تلقّيته منه صار كالمنتقل إليك عن محلّه .

---

(١) هود : ٥٢ ، ذكرها المؤلّف قبل أسطر قليلة .

(٢) المائدة : ٦ ، أوردها المؤلّف قبل أسطر قليلة .

(٣) للمسألة وجه آخر ذكره ابن يعيش ١٥/٨ فقال : « (إلى) هنا غاية في الإسقاط ، وذلك أنّه لما قال اغسلوا وجوهكم وأيديكم تناول جميع اليد ، كما تناول جميع الوجه . واليدُ اسم للجارحة من رأس الأنامل إلى الإبط . فلَمّا قال إلى المرافق فصار إسقاطاً إلى المرافق ، فالمرافق غاية في الإسقاط ، فلم تدخل في الإسقاط ، وبقيت واجبة الغسل » .

(٤) يذكر النحاة من معاني (إلى) مجيئها بمعنى (اللام) ومعنى (في) ومعنى (عند) انظر العوامل المائة النحويّة ١٠٨ .

فصل[1]

وقد يكون (عن) اسماً يدخل عليه حرف الجرّ ، فيكون بمعنى جانب وناحية . قال الشاعر[2] : [من الكامل]

٦٦ـ ولقد أراني للرماحِ دريئةً مِنْ عَنْ يميني مرَّةً وأمامي

وهي إذا كانت اسماً مبنيَّة لشبهها بالحرف في نقصانها ، لأنَّك لا تقول : جلست عن ، كما تقول : جلست ناحية وجانباً[3] .

فصل

وأمَّا (في) فحقيقتها[4] الظرفيَّة ، كقولك : المالُ في الكيس ، وقد يتجوَّز بها في غيرها ، كقولك : فلان ينظر في العلم ، لأنَّ العلم ليس بظرف على الحقيقة ، ولكن لَمَّا قيَّد نظره به ، وقصره عليه ، صار العلم كالوعاء الجامع لما فيه .

وقد تكون بمعنى السبب كقوله صلَّى الله عليه وآله[5] وسلَّم : « في النفس المؤمنة

---

(١) سقط فصل من م .

(٢) في ح . ومنه قول الشاعر . والبيت لقطريّ بن الفجاءة ، ذكره المرزوقيّ مع خمسة أبيات أخرى في شرح الحماسة ١٣٦ ، وروايته ثَمَّ : (تارة وأمامي) ورواه ابن يعيش ٤٠/٨ برواية العكبريّ ، ورواه ابن هشام في المغني ١٦٠ (فلقد) وانظر الهمع ١٥٦/١ ، والدرر ١٣٨/١ ، والأشباه والنظائر ١٤/٢ ، وابن عقيل ٢٩/٢ ، وخزانة الأدب ١٥٨/١٠ ، وروايته في أسرار العربيَّة ٢٥٥ (تارة وشمالي) .

(٣) من معاني (عن) التي أغفلها المؤلِّف ، وذكرها النحاة ، ومنهم الجرجانيّ في العوامل المائة النحويَّة ١٢٨ ـ ١٣١ البدلُ ، والتعليل ، والاستعانة ، ومعنى (على) ومعنى (بعد) ومعنى (مِنْ) .

(٤) في ح : فحقيقتها أنَّها الظرفيَّة ، وهو وجه سائغ .

(٥) سقطت آله من م .

مائة من الإبل »[1] ، أي : تجب بقتلها الإبل . ووجه المجاز أنَّ السبب يتضمَّن الحكم ، والحكم يلازمه ، فصار للحكم كالظرف الحافظ لما فيه[2] .

فصل

وأمَّا (على) فتكون حرف جرّ ، وحقيقتها للدلالة على الاستعلاء ، كقولك : زيد على الفرس . وتكون[3] مجازاً فيما يغلب الإنسانَ ، كقولك : عليه كآبة أي : تغلبه وتظهر عليه . وعليه دَيْنٌ ، أي : لزمه الانقياد بسببه ، كانقياد المركوب لراكبه ، وهو معنى قول الفقهاء : (على) للإيجاب[4] .

فصل

وقد تكون اسماً بمعنى فوْق مبنيّاً ، وتقلب ألفها ياء مع الضمير كقول الشاعر :

[من الطويل]

٦٧ـ غَدَتْ من عليه بعدما تمَّ ظِمْؤُها تصلُّ وعن قيْضٍ بزيزاءَ مَجْهَلِ[5]

(١) في موارد الظمآن (كتاب الزكاة ٢٠٢ ـ ٢٠٣) حديث أوّله : « أخبرنا الحسن وأبو يعلى ... » وجاء في هذا الحديث الطويل : « ... وأنَّ في النفس الديةَ مائةٌ من الإبل » ، وفي إرواء الغليل ٣٠٥/٧ (رقم الحديث ٢٢٤٨) : « في النفس المؤمنة مائةٌ من الإبل . صحيح ، وهو عند البيهقيّ ١٠٠/٨ بزيادة المؤمنة » .

(٢) من معاني (في) التي ذكرت في الهمع ٣٠/٢ التعليل ، والمقايسة ، ومعنى (على) ، ومعنى (مع) ، ومعنى (مِنْ) ، ومعنى (إلى) .

(٣) في م : ويكون .

(٤) من معاني (على) التي ذكرها الكوفيُّون وابن مالك : المصاحبة ، والتعليل ، والمجاوزة ، والظرفية ، ومعنى (من) . انظر الهمع ٢٩/٢ .

(٥) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي في صفة ناقة . روايته في ح : ببيداء ، وفي المقتضب ٥٣/٣ ، وسيبويه ٢٣١/٤ (تمَّ خمسها) . والظمءُ أن ترد الإبل بعد ثلاثة أيام من الظمأ ، وتصلّ : تصوّت أحشاؤها من اليبس ، والقيض : قشر البيض ، والمجهل : الأرض لا يُهْتَدى فيها . شبَّه الشاعر ناقته بقطاة نهضت عن فراخها . جاء في الدرر ٣٦/٢ : « أنَّ ابن خروف زعم أنَّ على ... استعملت اسماً للضرورة ، ولم أر من قال : إنَّه ضرورة غيره » ، وانظر شرح المفصَّل ٣٨/٨ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١٩/٢ ، ومغني اللبيب ١٥٦ ، ٥٨٧ ، والأشباه والنظائر ١٣/٢ ، وخزانة الأدب ١٤٧/١٠ .

يعني قطاة ، فارقت بيضها بعدما تمَّ عطشها . وإنَّما بينت لنقصانها كما ذكرنا في (عن) ، وقلبت ألفها ياءً حملاً على حالها وهي حرف . وألفها من واو لأنَّها من : علا يعلو .

فصل

م٧٥ وأمَّا (لام الجرِّ) فمعناه الاختصاص ، وهذا / يدخل فيه الملك وغيره ، لأنَّ كلّ ملك اختصاص ، وما كلّ اختصاص ملكاً . وقولك : السرج للدَّابة ، للاختصاص[1] . ولام التعليل كقولك : جئتُ لإكرامِك للاختصاصِ أيضاً لا للملك .

فصل

وتكسر هذه اللام مع المظهر غير المنادى[2] ، وتفتح مع المضمر غير الياء ، وإنَّما حرِّكت وأصلها السكون ، لأنَّها[3] مبتدأ بها . وفي كسرها وجهان :

أحدُهما الفرق بينها وبين لام الابتداء ، فإنَّها في بعض المواضع تلتبس بها ، فجعل في نفسها ما يمنع من وقوع اللبس ، وأُمِنَ اللبسُ في المضمر ، فرُدَّت إلى الأصل ، وكسرت مع الياء إتباعاً . وإنَّما أُمِنَ اللبسُ مع الْمُضْمر لأنَّ الضمير الواقع بعد لام الابتداء منفصلٌ ، وبعد لامِ الجرِّ متَّصل ، واللفظان مختلفان .

والوجه الثاني أنَّ اللام تعمل الجرّ ، فجعلت حركتها من نفس عملها ، ومع ح٦١ المضمر / لا عمل لها في اللفظ ، فخرجت على الأصل . ولأنَّ[4] الضمائر تردُّ الأشياء إلى أصولها .

---

(١) في ح : من الاختصاص .

(٢) يقصد بالمنادى هنا المستغاث به والمتعجب منه . فاللام معها مفتوحة .

(٣) سقطت (لأنَّها) من ح .

(٤) العبارة التالية سقطت من م .

فصل

وأمَّا (الباء) فللإلصاق في الأصل[1] . وتستعمل في غيره على التشبيه بالإلصاق ، كقولك : مررت بزيد ، أي : حاذيته والتصقت به . وتقول : أُخِذَ بذنبه ، أي : ذنبه سبب لذلك ، والسبب يلازمه حكمه غالباً ، والملازمة تقرب من الإلصاق .

وتكون للبدل كقولك : بعته بكذا ، فهي للمقابلة ، كما أنَّ السببية للمقابلة .

وتكون زائدة . وسنذكر أقسامها في الحروف[2] .

فصل

و (الكاف) للتشبيه ، تكون في موضعٍ حرفاً لا غير ، يجوز أن تقع صلة كقولك : الذي كزيد[3] عمرو . ولو كانت هنا اسماً لما تَمَّت الصلة بها . وتكون في موضع اسماً لا غير ، مثل أنْ تكون فاعلة ، كقول الشاعر : [من البسيط]

٦٨ـ أتنتهون ولَنْ ينهى ذوي شَطَطٍ كالطعن يهلكُ فيه الزيتُ والفتلُ[4]

والفاعل لا يكون إلاَّ اسماً مفرداً . وإذا دخل عليها حرف الجرّ كانت اسماً كقوله : [من الرجز]

---

(١) سقط من م : في الأصل .

(٢) من معاني الباء التي أغفلها العكبريّ ، وذكرها الجرجانيّ في العوامل المائة النحوية ٩١ ـ ٩٩ : الاستعلاء ، والتفدية ، والتبعيض ، والقسم ، والمصاحبة ، والاستعانة ، والتعدية ، ومعنى (إلى) ومعنى (عن) . والعكبريّ يحاول أن يردَّ معاني الحروف الفرعية إلى المعاني الأصليَّة .

(٣) جاء في العوامل المائة ١٣٢ ـ ١٣٣ : « قولهم : الذي كزيد أخوك : (الكاف) في (كزيد) إمَّا أن تكون اسمية بمعنى مثل ، خبر عن مبتدأ محذوف ، والجملة الاسمية صلة الذي ... وإمَّا أن تكون حرفية على أنَّها متعلِّقة بمحذوف ، وهو (كان) ، والجملة الفعلية صلة الذي » . و (الذي) على الحالين مبتدأ ، خبره أخوك .

(٤) البيت للأعشى من لاميَّته المشهورة التي مطلعها : ودّع هريرة إنَّ الركب مرتحل . استشهد به سيبويه على وقوع (الكاف) اسماً في ضرورة الشعر ٤٠٨/١ ، وذكر المبرِّد البيت في المقتضب ١٤١/٤ وقال : « فـ (الكاف) ههنا في معنى (مثل) . إنَّما أراد : شيء مثل الطعن ... ووقعت فاعلة » . ولم يحمل =

٦٩ـ يَضْحكن عن كالبَرَدِ الْمُنْهَمِّ[1]

وتكون في موضعٍ محتملةً لهما ، كقولك : زيدٌ كعمرو ، ومررت برجل كالأسد ، وجاء زيد كالأسد . وتكون زائدةً ، ويذكر في موضعه .

فصل

فإن قيل : لم فتحت (الكاف) وكسرت (اللام والباء) ؟

قيل : الأصلُ في الحروف الأحاديَّة الفتح ، لأنَّها يبتدأ بها . والابتداء بالساكن الذي هو الأصل الأوَّل مُحال ، فحرِّكت . والضرورة تندفع بأخفِّ الحركات إلاَّ أنَّ (الباء واللام) كسرتا لما ذكرنا قبلُ . فأمَّا (الكافُ) فتكون حرفاً وتكون اسماً ، فبعدت من اللام والباء فردَّت إلى الأصل .

وقيل : إنَّ الكاف من أعلى الحلق ، ففيها نوع من استعلاء ، فكسرها مستثقل .

وقيل : هي قريبة من مخرج الياء ، فيثقل كسرها[2] كما يثقل كسر الياء .

فصل

وأمَّا (واو القسم وتاؤه) ففرعان على الباء ، فرُدَّا[3] إلى الفتح الذي هو الأصل .

= ذلك على الضرورة . وقال ابن جني في الخصائص ٣٦٨/٢ : « هي اسم بمنزلة مثل » ، وقال ابن يعيش ٤٣/٨ : « قيل : إنَّ الفاعل ههنا موصوف محذوف ... شيء كالطعن ... وذلك ضعيف » . وانظر الهمع ٣١/٢ ، والدرر ٢٩/٢ ، وخزانة الأدب ٤٥٣/٩ .

(١) الشاهد من رجز العجَّاج ، ورد في ديوانه ٣٨٢/٢ . البرد المنهمّ : الذائب شبه به ثغور النساء . قال ابن هشام في المغني ١٩٦ في حديثه عن الكاف الاسميَّة : « وقال كثير منهم الأخفش والفارسيّ : يجوز في الاختيار » . أي يجوز أن ترد الكاف اسماً في غير ضرورة الشعر . وانظر شرح المفصَّل ٤٤/٨ ، والهمع ٣١/٢ ، والدرر ٢٨/٢ ، والخزانة ١٦٦/١٠ ، وأنكر ابن هشام اسميَّتها في السعة ، فقال في مغني اللبيب ١٩٦ : « ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل : مررت بكالأسد » .

(٢) سقط من م : كسرها .

(٣) في م و ح : فردَّ .

فصل

وإنَّما لم تدخل (الكاف) في الاختيار على مضمر لتردُّدها بين الاسم والحرف[1] ، وذلك اشتراك فيها ، والاشتراك فرع ، والضمائر تردُّ الأشياء إلى أصولها . ولا أصل لها ، ولهذه العلَّة لم تدخل حتَّى على المضمر .

وقيل : لَمَّا لم تكسر (الكاف) لم تدخل على المضمر ، لأنَّ من المضمرات ما يوجب كسر ما قبله ، وهو ياء المتكلِّم ، فألحق باقيها[2] به . بخلاف اللام والباء . فأمَّا الواو والتاء فيذكران في القسم[3] .

فصل

وأمَّا (رُبَّ) فحرفٌ عند البصريِّين واسمٌ عند الكوفيِّين[4] . وحجَّة الأوَّلين من أوجه :

أحدُها أنَّ معناها في غيرها ، فكانت حرفاً كسائر أخواتها .

والثاني أنَّ مابعدها مجرور أبداً ، ولا معنى للإضافة فيها ، فتعيَّن أن تكون حرف جرّ .

---

(١) جاء في شرح المفصَّل ٤٤/٨ : « ولا تضيفها إلى مضمر لبعد تمكُّنها ، وضعف المضمر ، فأمَّا قوله :

نحّى الـذنـابـات شمالاً كنبـا وأمّ أو عـال كهـا أو أقربـا

فالبيت للعجاج ، والشاهد فيه إدخال الكاف على المضمر ، وهو عندنا من قبيل ضرورة الشعر » .

(٢) في م : بأقيها فيه .

(٣) من معاني الكاف التي أغفلها المؤلِّف وذكرها النحاة ، ومنهم السيوطيّ في الهمع ٣٠/٢ : التعليلُ والاستعلاء والمبادرة .

(٤) ومعهم ابن الطراوة (انظر الهمع ٢٥/٢) والأخفش (عن شرح الكافية ٣٢٩/٢) والرضيّ القائل في الكافية : « وإنَّما حملهم على ارتكاب جعلها حرفاً ـ مع أنَّها في التقليل مثل (كم) في التكثير ولا خلاف في اسميَّتها ـ أنَّهم لم يروها تنجرُّ بحرف جرّ ، ولا بإضافة ، كما ينجرّ (كم) » .

والثالث أنَّها تتعلَّق أبداً بفعل ، وهذا حكم حرف الجرِّ .

وحُجَّة الآخرين من أوجهٍ :

أحدُها أنَّه أخبر عنها ، فقالوا : [من الكامل]

٧٠- .... وربَّ قتـــل عـــــار[1]

فرفع (عار) يدلُّ على أنَّه خبر عنها .

م٧٦ والثاني أنَّها لو كانت حرف جرّ / لظهر الفعل الذي تعدِّيه ، ولا يظهر أبداً .

والثالث أنَّها نقيضة (كَمْ) ، وكم اسم ، فما يقابله اسم ، يدلُّ عليه أنَّها جاءت للتكثير[2] كـ (كم) .

والجواب : أمَّا الإخبار عن (ربّ) فغير مستقيم ، لأنَّ (ربّ) ليس لها معنى في نفسها حتَّى يصحَّ نسبة الخبر إليها[3] ، ولذلك تكون الصفة تابعة للمجرور بـ (ربَّ) في التذكير[4] والتأنيث والإفراد والجمع[5] ، و (ربّ) متَّحدة المعنى ، فعلم أنَّ الخبر ليس

---

(١) البيت لثابت قطنة ، وهو كما رواه المبرِّد في المقتضب : ٦٦/٣

إن يقتلوك فـــإنَّ قتلـــك لم يكن عـــاراً عليـــك ، وربَّ قتـــل عـــارُ

واستشهد به الرضيّ في شرح الكافية ٣٢٩/٢ ، وقال : «استشهد به الأخفش على اسمية (ربّ) ... وقال (ربّ) مبتدأ ، و (عار) خبره ، والأولى أن يكون (عار) خبرَ مبتدأ محذوف والجملة نعت مجرور (ربّ) » . وانظر الهمع ٢٥/٢ ، والدرر ٧٣/١ ، والخزانة ٥٧٦/٩ .

(٢) في م : للتنكير .

(٣) في م و ح : إليه ، وأنَّثنا الهاء لنجعل أول الكلام وآخره سواء .

(٤) في م : التنكير .

(٥) أعرب الكوفيُّون (ربّ) إعراب (كم) ، وجعلوها معمولة لجوابها . قال السيوطيّ في الهمع ٢٥/٢ : « وتكون معمولة بجوابها كـ (إذا) ، فيبتدأ بها ، فيقال : ربّ رجل أفضلُ من عمرو ، وتقع مصدراً كـ : ربّ ضربة ضربت ، وظرفاً كـ : ربّ يوم سرت ، ومفعولاً به كـ : ربّ رجل ضربت » . ومن المعروف أنَّ البصريِّين لا ينكرون هذه الأوجه ، ولكنَّهم يجعلون الإعراب في الأسماء المجرورة لفظاً =

عن (ربّ) . فأمَّا قوله : ربّ قتل عارٌ فشاذٌّ ، والوجه فيه أنَّه خبر مبتدأ محذوف أي : (هو عار) ، والجملة صفة لقتل . وأمَّا الفعل الذي تتعلَّق به (ربّ) فيجوزُ إظهاره ، غير أنَّهم اكتفوا بالصفة عنه في كثير من المواضع لظهور معناه . وأمَّا حملها على (كَمْ) فلا يصحّ لوجهين :

أحدهما أنَّ الاسميَّة لا تثبت بالإلحاق في المعنى . ألا ترى أنَّ معنى (مِنْ) التبعيض ، ولا يقال : هي اسم ، لأنَّها في معنى التبعيض . وكذلك معنى (ما) النفي ، وهي حرف ، وهو اسم . فعلم أنَّ الاسميَّة تعرف من أمر آخر .

والثاني أنَّ (كم) اسم لعدد ، ولذلك يخبر عنها ، وتدخل عليها حروف الجرّ ، ولو جعل مكانها عدد كثير / أغنى عنها ، كقولك : مائة رجل ، أو ألف رجل . وربّ ح٦٢
للتقليل ، والتقليل كالنفي ، ولذلك استعملوا (أقلّ) بمعنى النفي كقولهم : أقلّ[1] رجل يقول ذاك إلاَّ زيد ، أي : ما رجل .

فصل

وتُضمر (رُبَّ) بعد الواو ، والجرُّ بها . وقال المبرِّد[2] والكوفيُّون[3] : الجرّ بالواو .

وحجَّة الأوَّلين أنَّ الواو في الأصل للعطف ، والعطف يكون[4] للأسماء والأفعال والحروف ، فهي غير مختصَّة ، وما لا يختصُّ لا يعمل إلاَّ أن ينوب عن مختصّ ، لا يظهر

= بـ (ربّ) . أمَّا الرضيّ فيرى أنَّها اسم ، « إعرابه أبداً رفع على أنَّه مبتدأ لا خبر له ، كما اختاره في قولهم : أقلُّ رجل يقول ذلك إلاَّ زيداً لتناسبهما في معنى القلَّة » .

(١) في ح : قلّ .

(٢) قال المبرِّد في المقتضب ٤٠٤/٤ : « وتقول : أقلّ رجل رأيته إلاَّ زيد إذا أردت النفي بأقلّ كأنَّك قلت : ما رجلٌ رأيته إلاَّ زيدٌ ، والتقديرُ : ما رجل مرئيٌّ إلاَّ زيد .. وإنْ أردت أنَّك قد رأيت قوماً رؤية قليلةً نصبْت زيداً ، لأنَّه مستثنى موجب ، وأن يكون أقلّ في موضع نفي أكثر » .

(٣) بحث أبو البركات هذه المسألة في الإنصاف ٣٧٦/١ ـ ٣٨١ .

(٤) في ح : يكون في الحروف .

معه البتة كـ (واو القسم) ، فإنّها تدخل على (الباء) وهما للقسم ، ومن هنا لم تعمل حروف العطف لأنّ العامل يظهر معها ، فكذلك (واو ربّ) هي للعطف ، وتدخل على (ربّ) كما تدخل عليها (الفاء) و (بلْ) ، وقد أضمرت بعد (الفاء) و (بل) ، ولم يقلْ أحدٌ إنّهما تجرّان ، فكذلك الواو . فمن (الفاء) قول الشاعر : [من الوافر]

٧١ـ فإمّا تعرضنّ أميمَ عنّي ... وينزغْك الوشاةُ أولو النياطِ[1]

فحور قد لهوتُ بهنّ عينٍ ... نواعمَ في البرود وفي الرياطِ

ومن بلْ قول الراجز :

٧٢ـ بل بلدٍ ملءُ الفجاج قَتَمُهْ ... لا يشترى كتّانُه وجَهْرَمُهْ[2]

فإن قيل : الواو قد تأتي في أوّل الكلام ، وليس هناك معطوف عليه قيل : إن لم يكن المعطوف عليه في اللفظ فهو مقدّر . وهذه طريقة للعرب في أشعارهم . وفيما ذكرناه[3] جواب عمّا يتعلّقون به[4] .

---

(١) النزغ : الإفساد ، والنياط : الفؤاد ، والحور العين : واسعات العيون . والرياط جمع ريطة : الثوب من قطعة واحدة . والبيتان للمتنخّل الهذليّ ، واسمه مالك بن عويمر ، ونسبهما ابن الشجريّ في أماليه ١٤٣/١ إلى تأبّط شرّاً . احتجّ بهما أبو البركات على عمل ربّ المضمرة بعد الفاء ، وروايتهما في الإنصاف (تعرضنّ سليم عني وينزعك ... نواعم في المروط) ٣٨٠/١ ، وهما في شرح المفصّل ١١٨/٢ برواية الإنصاف . وانظر أمالي ابن الشجريّ ٣٦٦/١ ، والمرتجل ٢٢٥ ، وشرح أشعار الهذليّين ١٢٦٧/٣ ، والعينيّ ٣٤٩/٣ ، والأشموني ٢٣٢/٢ .

(٢) الشاهد من رجز رؤبة بن العجاج ورد في أرجوزة طويلةٍ في مدح أبي العبّاس السفّاح . الفجاج : جمع فجّ ، الطريق الواسع . والقتم : الغبار ، والجهرم : البساط . يصف الشاعر نفسه بالصلابة في الأسفار . ذكره ابن الشجريّ في أماليه ١٤٤/١ ، وأبو البركات في الإنصاف ٥٢٩/٢ ، وابن يعيش ١٠٥/٨ ، وابن هشام في المغني ١٢٠ ، وقال : « التقدير : بل ربّ بلد موصوف بهذا الوصف قطعته . ووَهِمَ بعضُهم فزعم أنّها (أي بل) تستعمل جارة » ، وذكره السيوطيّ في الهمع ٣٦/٢ شاهداً على الجرّ بربّ . وانظر الدرر ٣٨/٢ ، ولسان العرب [جهرم] وكتاب الشعر لأبي عليّ الفارسيّ ٥٠/١ .

(٣) في م : ذكرنا .

(٤) جاء في الإنصاف ٣٨١/١ : « وقولهم إنّ حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يبتدئ =

فصل

وإنَّما وجب لـ (ربّ) صدرُ الكلام ، لأنَّها تشبه حروف[1] النفي[2] ، إذ كانت للتقليل ، والقليل في حكم المنفيّ . وإنَّما اختصَّت بالنكرة ، لأنَّ القليل يتصوَّر فيها دون المعرفة . وإنَّما لم تدخل على مضمر لأنَّ الضمائر معارف . وأمَّا قولُهم : ربّه رجلاً فشاذٌّ مع أنَّ هذا الضمير نكرة ، لأنَّه لم يتقدَّم قبله ظاهر يرجع إليه ، بل وجب تفسيره بالنكرة بعده ، ولم يستعمل إلاَّ مذكَّراً مفرداً[3] .

فصل

وتُكَفُّ (رُبَّ) بـ (ما) ، فتدخل على الفعل الماضي خاصَّة ، لأنَّه تحقَّق . فأمَّا قوله تعالى : ﴿ ربّما يودُّ الذين كفروا ﴾[4] ففيه وجهان :

أحدُهما أنَّ (ما) نكرة موصوفة أي : ربّ شيء يودّه[5] .

والثاني هي كافَّة ، ووقع المستقبل هنا ، لأنَّه مقطوع بوقوعه ، إذ كان خبراً من الله تعالى ، فجرى مجرى الماضي في تحقُّقه ، وقيل : هو على حكاية الحال[6] .

= بالواو في أوّل القصيدة كقوله : وبلدٍ عامية أعماؤهُ

فنقول : هذه الواو (واو العطف) ، وإن وقعت في أوّل القصيدة ، لأنَّها في التقدير عاطفة على كلام مقدَّر ، كأنَّه قال : ربّ قفر طامس أعلامه سلكته ، وبلد عامية أعماؤه قطعته » .

(١) في م : حرف .

(٢) جاء في الهمع ٢٦/٢ : « قال أبو حيّان : والمراد تصديرها على ما تتعلَّق به ، فلا يقال : لقيت رب رجل عالم » .

(٣) جاء في همع الهوامع ٢٧/٢ : « يُقال : ربّه رجلاً ، وربّه رجلين ، وربّه رجالاً ، وربّه امرأة ، وربّه امرأتين ، وربّه نساءً » .

(٤) ﴿ ربّما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ [سورة الحجر : ٢] .

(٥) في م : يردّ .

(٦) جاء في الهمع أنَّ ابن مالك أجاز أن يكون ما بعد (ربّ) للاستقبال بلا تأويل ، وشفع رأيه بشاهد ، هو قول هند أمّ معاوية : =

فصل

وقد حكي تخفيف الباء من (رب) ، وتحريكها بالفتح ، وحكي فتح رائها ، وحكي زيادة تاء التأنيث عليها ، فقيل (ربت) . فمنهم من يقف عليها (تاء) ليفرّق بين الحرف والاسم ، ومنهم من يقلبها (هاء) لتحرُّكها كالتاء في الاسم[1] . / م٧٧

ودخول التاء لا يدلُّ على أنَّها اسم ، لأنَّها قد دخلت على (ثُمَّ) ، وهي حرف بلا خلاف . وكذا[2] حذف إحدى اللامين لا يدلُّ على أنَّها اسمٌ من حيث أنَّ الحذف تصرّف . والحروف تبعد عن التَّصرُّف ، لأنَّ الحذف قد جاء في الحروف كقولهم ، مِلْ كذب ، أي : من الكذب . حذفوا[3] النون . وحكى الكوفيُّون : (سَوْأفعل) في سوف ، وفي ربّ أحسن من أجل التضعيف .

فصل

فأمَّا (حاشا) و (خلا) فيذكران في الاستثناء ، وأمَّا (حتَّى) فلها باب ، وكذلك (مُذْ) و (مُنْذُ) .

= يا ربَّ قائلةٍ غداً ... يالهفَ أمِّ معاويَهْ

انظر الهمع ٢٨/٢ .

(١) ذكر السيوطي في الهمع ٢٥/٢ سبع عشرة لغة في (ربّ) .

(٢) في ح : وكذلك .

(٣) في ح : فحذفوا .

باب

مذ ومنذ

وهما حرفان في موضع ، واسمان في موضع . فإذا كان معناهما (في) فهما حرفان[1] ، وإذا كان معناهما تقديرَ المدَّة وابتداءها فهما اسمان[2] ، إلاَّ أنَّ الأكثر في (مذْ) أن تستعمل اسماً ، والأكثر في (منذُ) أن تستعمل حرفاً . وعلَّة ذلك أنَّ أصل (مُذ) (مُنْذُ) ، فحذفت نونها ، والحذف تصرُّف ، وذلك بعيد في الحروف . ويدلُّ على الحذف أنَّك لو سمَّيْت بـ (مذ) ثم صغَّرته أو كسّرته أعدتها فقلت (مُنيذ) و (أمناذ) .

فصل

و (منذ) مفرد عند البصريِّين ، ومركَّب عند الكوفيِّين ، واختلفوا في تركيبه[3] : فقال الفرَّاء : (من ذو) التي بمعنى[4] (الذي) في اللغة الطائيَّة . وقال غيره : أصله (من إذ) ثمَّ حُذف وركِّب وضُمَّ أوَّله دلالة على التركيب . وبنوا على هذا[5] الإعرابَ ،

---

(١) قال ابن هشام في المغني ٣٧٢ : « إنَّهما حرفا جرّ بمعنى (من) إن كان الزمان ماضياً ، وبمعنى (في) إن كان حاضراً ، وبمعنى (إن) و (إلى) إن كان معدوداً ، نحو : ما رأيته مذ يوم الخميس ، أو مذ يومنا أو عامنا ، أو مذ ثلاثة أيام » .

(٢) ما لقيته منذ يومان ، ما لقيته مذ يومان . جاء في المغني ٣٧٣ : « قال المبرِّد وابن السرَّاج والفارسيّ : مبتدآن ، وما بعدهما خبر ، ومعناهما الأمدُ إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً ، وأوَّل المدة إن كان ماضياً . وقال الأخفش والزجَّاج والزجَّاجيّ : ظرفان مخبَر بهما عمَّا بعدهما ، ومعناهما (بين وبين) فمعنى ما لقيته مذ يومان : بيني وبين لقائه يومان .

(٣) تفصيل الخلاف في هذه المسألة عرضه أبو البركات في الإنصاف ٣٨٢/١ ـ ٣٩٣ .

(٤) في ح : تعني .

(٥) في ح : ذلك .

فقالوا : تقدير قولك : ما رأيته منذ يومان أي : من الذي هو يومان . فـ (يومان) خبر مبتدأ محذوف . وقال الآخرون : هو فاعل فعل محذوف أي : من إذ مضى يومان .

ح٦٣ وعلى قول البصريِّين (منذ) مبتدأ ، / و (يومان) خبره ، والتقدير أمد ذلك يومان ، أو أوَّل ذلك يومُ الجمعة . وحجَّة البصريِّين أنَّ الأصل عدم المركَّب ، والانتقال عن الأصل يفتقر إلى دليل ظاهر ، ولا دليل عليه . وأكثر ما ذكروا أنَّ المعنى يصحّ على تقدير[1] التركيب ، وهذا القَدْرُ لا يكفي في الانتقال عن الأصل . وإنَّما يكون حجة إذا انضمَّ إليه تعذُّر الحمل على غيره . وهنا يصحّ المعنى على تقدير كونها مفردة . فنفي[2] دعوى التركيب تحكُّم ، لا يعلم إلاَّ بخبر الصادق[3] . ثمَّ دعوى التركيب تفسد من جهة أخرى ، وتلك الجهة هي ما يلزم من كثرة التغيير والحذف والشذوذ . فالتغيير ضمُّ الميم ، والحذف إسقاط النون والواو من (ذو) والألف من (إذ) ، وإسقاط أحد جزئي الصلة ، أو حذف الفعل الرافع على جهة اللزوم ، وذلك كلّه يخالف الأصول .

فصل

وتدخل (منذ) على الزمن الحاضر ، فتجرُّه كقولك : أنت عندنا منذُ اليوم ، وتقدَّر بـ (في) ، وتكون حرف جرّ ، فتتعلَّق بالفعل الذي قبلها المظهر أو المقدَّر ويكون الكلام جملة واحدة .

فأمَّا دخولها على الماضي لابتداء الغاية أو تقدير المدَّة فقليل في الاستعمال ، ولكنْ هو جائز في القياس .

---

(١) سقط تقدير من ح .

(٢) في م : فتنفي .

(٣) في م : الصلات . جاء في الإنصاف ٣٩٢ : « وأي دليلٌ يدلُّ على ذلك ؟ وهل يمكن الوقوف عليه إلاَّ بوحي أو تنزيل ؟ » .

وأمَّا (مُذْ) فتدخل على الماضي لابتداء مدَّة الزمان أو بيان جملة المدَّة ، فيرتفع مابعدها[1] . وتدخل على الحاضر فتجرّه ، لأنَّها اسم ، فكان حكمُها أوسع من حكم الحرف ، وجرُّها الجميع[2] جائز مثل (منذُ) لأنَّها تكون حرفاً أيضاً .

فصل

وإذا كانت للابتداء كان معرفة ، كقولك : مارأيته مذ يوم الجمعة ، لأنَّه جواب متى . وإذا كانت لتقدير المدَّة كان مابعدها عدداً نكرة ، كقولك : مارأيته منذ يومان . فإنْ قيل : فما الفرقُ بينهما في المعنى ؟ قيل له : التي[3] للابتداء لا يمتنع معها أن تقع الرؤية في بعض اليوم المذكور ، لأنَّ اللزوم[4] أنْ تكون الرؤية قد انقطعت فيه ، واستمرَّ الانقطاع إلى حين الإخبار به . والتي تقدَّر بعدها المدَّة لا يجوز أن تكون الرؤية وجدت في بعضها ، لأنَّ العدد[5] جواب (كم) ، فكأنَّك قلت : كم زمن انقطاع الرؤية ؟ فقال : يومان . فإن قيل : ما الفرق بين رفع مابعده وجرِّه ؟ قيل من وجهين :

م٧٨ أحدُهما / أنَّك إذا رفعت كان الكلام جملتين عند الأكثرين ، وإذا جررت كانت واحدة ، كما في حروف الجرّ .

والثاني أنَّك إذا رفعت جاز أن تقع الرؤية في بعض ذلك الزمان ، وإذا جررت لم يجز .

---

(١) من شواهد (مذ) التي يرتفع مابعدها قول الأعشى (المغني ٣٧٣) :

وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع ... وليداً وكهلاً حين شبتُ وأمردا

(٢) من شواهد (مذ) الجارّة قول زهير بن أبي سلمى (المغني ٣٧٣) :

لمن الديار بقنّة الحجرِ ... أقوينَ من حججٍ ومُذ دَهْرِ

(٣) في م : الذي .

(٤) في ح : اللازم .

(٥) سقط العدد من م .

فصل

واختلفوا في طريق الرفع . فقال الكوفيُّون فيه قولين :

أحدُهما هو خبر مبتدأ محذوف .

والثاني هو فاعل فعل محذوف[1] ، وقد ذكرناهما في أوَّل الباب .

وللبصريِّين مذهبان :

أحدُهما أنَّ (مذ) مبتدأ ، وما بعده الخبر ، والتقدير : أوَّل ذلك يوم الجمعة ، وأمد ذلك يومان ، وهو قولُ الأكثرين .

والثاني أنَّ (مذ) خبر مقدَّم ، والتقدير : بيني وبين انقطاع الرؤية يومان ، وهو قول أبي القاسم الزجَّاجي[2] ، وهو بعيد لأنَّ (أنَّ) تقع بعد (مذ) كقولك : مارأيته مذ أنَّ الله خلقني ، و (أنَّ) لا تكون مبتدأ .

فصل

وليس لـ (مُذ) وما بعدها موضع عند الجمهور ، بل هو جواب كلام مقدَّر ، لأنَّه إذا قال : مارأيته ، فكأنَّك قلت : ماأمدُ ذلك ، أو ماأوَّلُ ذلك ؟ فقلت : مذ كذا .

وقال أبو سعيد السيرافيُّ موضعه حال أي : مارأيته متقدِّماً أو مقدَّراً .

---

(١) قال ابن يعيش ٤٥/٨ : « ... فذهب قوم من الكوفيِّين إلى أنَّ الاسم يرتفع بعدهما بإضمار فعل ... والمراد : مذ مضى يومان ، ومذ مضت ليلتان .قالوا : ولذلك يستعمل الفعل بعدها فتقول : مارأيته مذ وجد ، ومذ كان كذا . »

(٢) نسب ابن هشام في اللبيب ٣٧٣ هذا الرأي إلى الأخفش والزجَّاج والزجَّاجيّ ، وانظر شرح المفصَّل ٤٦/٨ .

فصل

وإنَّما بنيت (منْ) ، وهما اسمان لوجهين :

أحدُهما تضمُّنهما معنى الحرف ، أي : ما رأيته من هذا الأمد إلى هذا الأمد .

والثاني أنَّهما ناقصتان ، فأشبهتا (كم) في الخبر .

باب القَسَم

القسم ليس بمصدر (أقسمتُ) ، بل هو عبارة عن جملة اليمين ، فهو بمعنى المقسم به . فهو كالقبْض والنقْض بمعنى المقبوض والمنقوض[1] .

فصل

والغرض منه توكيد الكلام الذي بعده من إثبات أو نفي .

فصل

المقسم به كلّ معظّم ، إلاّ أنّه ـ صلّى الله عليه وآله[2] وسلّم ـ نهى عن الحلف بغير الله تعالى[3] .

فصل

والأصلُ فيه (أُقْسِمُ) و (أحْلِفُ) ، لأنَّ ذلك يدلُّ بصريحه عليه ، إلاَّ أنَّ الفعل حُذِف لدلالة حرف الجرّ والجواب عليه .

فصل

وأصل حروف القسم (الباء) لأنَّ فعل القسم يتعدَّى بها دون غيرها ، ولذلك جاز الجمع بين الفعل والباء[4] ، ولم يجز إظهار الفعل مع الواو والتاء .

---

(١) قال ابن يعيش ٩٠/٨ : « وأصلُه من القسامة ، وهي الأيمان . قيل لها ذلك لأنَّها تقسم على الأولياء في الدم » .

(٢) سقط من م : وآله .

(٣) لم تذكر تعالى في : م .

(٤) من الشواهد على إظهار الفعل مع الباء : ﴿ وأقسموا بالله جَهْدَ أيمانهم ﴾ ، ومن الشواهد على إضماره : ﴿ فبعزّتك لأغوينّهم ﴾ ، (الهمع ٣٨/٢) .

فصل

وتدخل (الباء) على المضمر[1] والمظهر ، لأنَّها أصل ، فتجري في كلِّ مقسم به .

فصل

ح٦٤ و (واو) القسم بدل من الباء ، لأنَّهم أرادوا التوسعة في أدوات القسم لكثرته / في كلامهم . و (الواو) تشبه الباء من وجهين :

أحدُهما أنَّ الباء للإلصاق ، والواو للجمع ، والمعنيان متقاربان .

والثاني أنَّها جميعاً من الشفتين . فأمَّا الفاء ، وإن كانت من الشفتين ، ففيها معنى غير الجمع ، وهو الترتيب في العطف والجواب ، ولكون الواو بَدَلاً لا تدخل على المضمر ، لأنَّه بدل من المظهر ، فلم يجتمع بدلان .

فصل

و (التاء) بدلٌ من (الواو) هنا كما أبدلت في (تراث ، وتجاه ، وتهمة ، وتخمة) ، ولَمَّا كانت بدلاً عن بدل اختصَّت لضعفها باسم الله تعالى[2] خاصَّة ، لأنَّه أكثر في باب القسم ، ولا يجوز (تَرَبِّي)[3] . وقد حُكي شاذّاً .

فصل

وقد استعملوا (اللام) في القسم إذا أرادوا التعجُّب ، كقولهم : لله أبوك لقد فعلت . وإنَّما جاؤوا بها دون الحروف الأُوَل ليعلم أنَّ القسم قد انضمَّ إليه أمرٌ آخر . وكانت اللام أوْلى بذلك لما فيها من الاختصاص ، والمقسم به مع التعجب مختصّ .

---

(١) جاء في شرح المفصَّل ١٠٠/٨ : « الدخول على المضمر كقولك : به لأعبدنَّه ، وبك لأزورنَّ بيتك » .

(٢) في م : باسم الله خاصَّة .

(٣) جاء في الهمع ٣٩/٢ : « وشذَّت في الرحمن ، وربّ الكعبة ، وربِّي ، وحياتك ، سمع : تالرحمن ، وترب الكعبة ، وتربِّي ، وتحياتك » .

فصل

وقد قال بعضهم : إنَّ (من) الجارّة تستعمل في القسم مع (ربي) ومع (الله) ، وقال آخرون : هي محذوفة من (ايمن) ، وسيأتي القول فيها .

فصل

وقد عوَّض من حرف القسم ثلاثة أشياء : همزة الاستفهام كقولك : آللهِ[1] ، والهاء كقولك : إيهاً[2] الله ، ولاهاً[3] الله . فـ (إي) بمعنى (نَعَمْ) وقطع الهمزة كقولك : أفألله[4] . وهذا كلُّه يختصُّ باسم الله ، والجرُّ باق .

وقد اختصَّ اسم الله بأشياءَ منها هذا ، ومنها (تاء) القسم ، ومنها زيادة الميم في النداء ، ومنها قطع همزته فيه أيضاً ، ومنها تفخيم لامه .

---

(١) قال ابن يعيش ١٠٦/٩ : « وقالوا : آللهِ لتفعلنَّ ، فجعلوا ألف الاستفهام عوضاً من حرف القسم ، لأنَّك لما احتجت إلى الاستفهام وكان من شأن القسم أن يقع فيه العوض جعلت ألف الاستفهام عوضاً ، وكان ذلك أوجز من أن يأتوا بحرفين أحدهما الاستفهام ، والآخر المعوض » .

(٢) قال ابن يعيش ١٠٦/٩ : « وقالوا : إي هاالله ، والمراد : إي والله ، فحذفوا الواو وعوَّضوا منه هاء التنبيه ، والدليل على ذلك أنَّه لا يجوز اجتماعهما ، فلا يقال : إي هاوالله ، ولا إيها بالله » .

(٣) قال ابن يعيش ١٠٦/٩ : « فأمَّا قولهم : لا ها الله ذا ، فـ (ها) للتنبيه ، وهي عوض من حرف الجرّ على ما ذكرنا و (ذا) إشارة . قال الخليل : وهو من جملة المقسم به ، كأنَّه صفة لاسم الله . والمعنى : لا والله الحاضر نظراً إلى قوله تعالى : ﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾ .. والجواب محذوف والتقدير : إنَّ الأمر كذا وكذا . قال أبو العباس للمبرِّد : وأما (ذا) فهو الشيء الذي يقسم به ، والتقدير : لا والله هذا ما أقسم به ، فحذف الخبر . وقال أبو الحسن : هو من جملة الجواب ، وهو خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : لا والله الأمر ذا » .

(٤) قال ابن يعيش ١٠٦/٩ : « وقالوا أيضاً : أفألله لتفعلن ، فجعلوا الألف عوضاً ، وتقطعها كما مددتها في الذكرين ، لتفرق بين الأمرين : الخبر والاستخبار ، وكذلك تفرق ههنا بقطع الهمزة بين العوض وتركه » .

فصل

فإنْ حذفت حروف القسم وعوَّضته نصبت بالفعل المقدَّر، وهو[1] كقولهم: [من البسيط]

م ٧٩

٧٣ـ أمرتـــــــــــك الخير[2] ... ...

والجرُّ جائز في اسم الله تعالى[3] خاصّة لكثرة استعماله في القسم. وقال الكوفيُّون: يجوز ذلك في كلِّ مقسم به، واحتجُّوا لذلك بأشياء كلُّها شاذّ قليلٌ في الاستعمال، لا يقاسُ[4] عليه، لأنَّ حرف الجرّ كجزء من المجرور[5]، وكجزء من الفعل من وجه آخر، فحذفه كحذف جزء منهما إذا بقي عمله. فأمَّا إذا لم يبق فالعمل للفعل، ولهذا لم يكن الضمير المجرور إلاَّ متَّصلاً، ولأنَّ عمل حرف الجرّ قليل ضعيف على حسب ضعفه، وإبقاءُ العمل مع حذف العامل أثرٌ قوَّته وتصرُّفه.

فصل

وقد حذف القسم، وأقيمت الجملة من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل مقامه.

فالأولى كقولك: لعمرك لأقومنَّ، فـ (عمرك) مبتدأ، والخبر محذوف، أي: لعمرك قسمي، وحذف لطول الكلام، وأنَّه معلوم. وعين (عَمْرك) مفتوحةٌ في القسم

---

(١) سقط من م: وهو.

(٢) هذا مطلع بيت سبق ذكره ثلاث مرات، وأرقامه: ٤٧، ٤٨، ٤٩.

(٣) حذف الفعل (تعالى) من م.

(٤) من حجج الكوفيّين التي ذكرها أبو البركات في الإنصاف ٣٩٣/١ ـ ٣٩٩: « أنَّه قد جاء عن العرب أنَّهم يلقون الواو من القسم، ويخفضون بها. قال الفرّاء: سمعناهم يقولون (آللهِ لتفعلن) فيقول المجيب: (أللهِ لأفعلنّ) بألف واحدة ... والذي يدلُّ على ذلك أنكم تعملون (ربّ) مع الحذف بعد الواو والفاء وبل ».

(٥) سقط من ح: كجزء من المجرور.

لا غير ، ويجوز ضمُّها في غيره . واختاروا الفتحة لكثرته ولطول الكلام ، فإنْ حذفت اللام نصبت (عَمْرَك)[1] على فعل محذوف ، ونصبت اسم الله[2] ، وفيه وجهان :

أحدُهما أنَّ التقدير : أسألك بتعميرك الله[3] ، أي : باعتقادك بقاءَ الله ، فـ (تعميرك) مفعول ثان ، و (اللهَ) منصوب بالمصدر .

والثاني أن يكونا[4] مفعولين أي : أسأل الله تعميرك .

وأمَّا الجملة الفعلية فكقولك : يمينُ الله ، فإن نصبت كان التقدير : ألزمك ، والتزم يمين الله ، وإن رفعت كان التقدير : يمين الله لازمة لي أو لك .

فصل

وجواب القسم إن كان إيجاباً لزمته اللام والنون في المستقبل ، كقولك : والله لأذهبنَّ . وإنَّما لزمها لدلالتها على التوكيد وحاجة[5] القسم إليه . وربَّما جاء في الشعر حذفُ اللام[6] .

وقد يكون الجواب مبتدأ وخبراً كقولك : والله لزيدٌ منطلق ، ووالله إنَّ زيداً لمنطلق . وإنْ كان الجواب ماضياً قلت : والله لقد قام زيدٌ[7] ، فتؤكد باللام ، وإن

(١) سقطت عمرك من م .

(٢) ونصبت اسم الله في نحو : عمرَك الله لأفعلنّ .

(٣) في م : أسلك تعميرك لي الله ، وفي ح : أسلك تعميرك الله . ولذلك صحّحناها اعتماداً على شرح المفصّل ١٢٠/١ الذي جاء فيه : « وأمّا قولهم عمرك الله فهو مصدر لم يستعمل إلاّ في معنى القسم ، ونصبه على تقدير فعل ، وفي تقدير ذلك الفعل وجهان : منهم من يقدّر أسألك بعمرك الله وبتعميرك الله أي وصفك الله بالبقاء والعمر تقول : بعمر الله ، كأنك تحلف ببقاء الله ... » .

(٤) في م : يكون .

(٥) في م : وجاجة بالجيم .

(٦) الشاهد حذف اللام : (شرح الكافية ٣٣٩/٢)

وقتيل مرّة أثأرنَّ ، فإنَّه فرع ، وإنَّ أخاهم لم يُضْهَدِ

(٧) سقط زيد من م .

كان الجواب نفياً قلت : والله ما قام ، ووالله لا يقوم . ويجوز حذف (لا)[1] في المستقبل لأمن اللبس بالإثبات ، لأنّه في الإثبات تلزمه والنون .

فإن قيل : لم أكّد الإثبات دون النفي ؟ قيل : لأنَّ في الإثبات التزام إحداث الفعل أو ما يقوم[2] مقامه ، وفي ذلك كلفة ، فاحتيج فيه إلى زيادة توكيد ، تحمل على الانتقال عن الأصل ، وتحمل المشقَّة بخلاف النفي ، فإنَّه بقاءٌ على العدم .

فصل

وإذا قلت : لزيد منطلق من غير يمين في اللفظ فليست لام القسم بل لام الابتداء .

وقال الكوفيُّون[3] : هي لام القسم . قالوا : والدليل عليه أنَّها تدخل على الفضلات كقولك : لطعامَكَ زيدٌ[4] آكل ، وليس الطعام بمبتدأ[5] .

وحجَّة البصريِّين أنَّ اللام إذا دخلت[6] على مفعول (ظننت) ارتفع بالابتداء ، ولم يمكن[7] تقدير القسم فيه ، لأنَّ (ظننت) لا تلغى بالقسم . فعلم أنَّ تعليق

---

(١) الشاهد على حذف (لا) قول امرئ القيس :

فقلت يمين الله أبرحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

جاء في الخصائص ٢٨٤/٢ : « لوأراد الواجب لما جاز لأنَّ (أبرح) هذه لا تستعمل في الواجب ، فلا بدَّ من أن يكون أراد : لاأبرح » .

(٢) في م : وما يقوم .

(٣) انظر المسألة الثامنة والخمسين من مسائل الخلاف في الإنصاف ٣٩٩/١ ـ ٤٠٤ .

(٤) في ح : زيداً .

(٥) في م : مبتدأ .

(٦) في م : أدخلت .

(٧) في ح : ولا يمكن .

(ظننت) لتحقّق الابتداء ، كما تعلّق بالاستفهام ، كقولهم : علمت أيُّهم أخوك . وأمّا
ح٦٥ قولهم : طعامَك / زيد آكل ، فإنّما جاز لأنّها في حيِّز الخبر ، إذ كانت معمولة له مقدّمة[1] عليه فكأنّها داخلة على المبتدأ .

فصل

ومِمَّا يستعمل في القسم (ايمن الله)[2] ، وهي مفردة عند البصريِّين ، واشتقاقها من اليمن أي : البركة أو القوّة .

وقال الكوفيُّون : هي جمع يمين .

واحتجَّ الأوَّلون بشيئين :

أحدُهما كسر همزتها ، فإنَّها لغة مسموعة ، وهمزة الجمع لا تكسر .

والثاني أنَّها همزة وصل ، بدليل قول الشاعر : [من الطويل]

٧٤ـ فقال فريق القوم لَمَّا نشدتهم نَعَمْ ، وفريقٌ لاَ يُمُنُ اللهِ ما ندري[3]

وهمزة الجمع ليست همزة وصل[4] .

---

(١) في ح : متقدمة .

(٢) انظر المسألة التاسعة والخمسين من مسائل الإنصاف ٤٠٤/١ ـ ٤٠٩ .

(٣) البيت من شعر نصيب بن رباح ، وقبله في الإنصاف ٤٠٧/١ :

وقد ذكرت لي بالكثيب مؤالفاً قلاص سليم أو قلاص بني بكر

والبيت من شواهد سيبويه ٥٠٣/٢ ، ١٤٨/٤ ، والمقتضب ٢٢٨/١ ، ٩٠/٢ ، ٣٣٠ ، وروايته فيه (وقال فريق لَيْمنُ الله لا ندري) . وجاء في شرح المفصَّل ٣٥/٨ ـ ٣٦ : « وألِفُ (ايمن) وصل ، ولم تجئ في الأسماء ألف وصل مفتوحة إلاَّ هذا الحرف . قال الشاعر : (فقال فريق ...) ، فحذف الهمزة حين استغنى عنها باللام المؤكدة ، وهو مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف ، والتقدير : لايمن الله ما أقسم به » . وانظر مغني اللبيب ١٠٦ ، والهمع ٤٠/٢ ، والدرر ٤٤/٢ .

(٤) ومن الأدلة على أنّ ايمن مفرد قول صاحب الإنصاف ٤٠٨/١ : « يدلُّ عليه أنَّهم قالوا في ايمن الله (مُ الله) ، ولو كان جمعاً لما جاز حذف جميع حروفه إلاَّ حرفاً واحداً ، إذ لا نظير له في كلامهم ، فدلَّ على أنَّه ليس بجمع ، فوجب أن يكون مفرداً » .

واحتجَّ الآخرون من وجهين :

أحدهما أنَّه جمع يمين كقول الشاعر : [من الرجز]

٧٥ـ ..... يبري لهـــا من أيْمُنٍ وأشمـــلِ[١]

فقابلها بالأشمل ، وفي جمعها في القسم زيادة توكيد .

والثاني أنَّ همزتها مفتوحة ، وهمزة الوصل لا تفتح مع غير لام التعريف[٢] .

م٨٠ والجواب : أمَّا الأوَّل فلا حجَّة فيه ، لأنَّنا / لا ننكر أنَّ اليمين يجمع على (ايمن) في غير القسم . وأمَّا[٣] ما ذكروه فلا تعرّض له بالقسم . وأمَّا فتح همزتها فلغة فيها . وللعرب فيها لغات : فتح الهمزة وكسرها مع النون ، وفتحها وكسرها مع حذف النون ، كقولك : (ايم الله) والخامسة (إِم الله) بكسرها وفتحها مع حذف الياء والنون ، و (مِن الله) بضمِّ الميم وكسرها ، و (مُ الله) بالضمِّ والكسر .

وقال سيبويه : إنَّ (من) هنا حرف جرّ ، وليست الباقية من (ايمن) ، ولو جعلت هذه الحروف والتصرُّفات في هذه الكلمة دليلاً على أنَّها ليست جمعاً كان متمسّكاً صحيحاً[٤] .

---

(١) الشاهد من رجز أبي النجم العجليّ استشهد به سيبويه ٢١١/١ ، ٢٩٠/٣ ، ٦٠٧ ، وقال : « قالوا : يمين وأيمن لأنَّها مؤنَّثة . وقال أبو النجم : يأتي لها من أيمن .. البيت . وقالوا : أيمان فكسروها على أفعال ، كما كسّروها على أفعل ، إذ كانا لما عدده ثلاثة أحرف » . وانظر الخصائص ٦٨/٣ ، والأمالي الشجريّة ٣٠٦/١ ، والإنصاف ٤٠٦/١ ، وشرح المفصّل ٤١/٥ .

(٢) جاء في الإنصاف ٤٠٧/١ : « والذي يدلُّ على أنَّها ليست همزة وصل أنَّها ثبتت في قولهم (أمُ الله لأفعلنّ) فتدخل الهمزة على الميم ، وهي متحرِّكة . ولو كانت همزة وصل لوجب أن تحذف لتحرّك ما بعدها » .

(٣) سقطت (أمَّا) من ح .

(٤) كتاب سيبويه ٤٩٩/٣ ، ٥٠٤ .

باب حتَّى

وهي حرف بلا خلاف[1] ، وتدخل على المفرد والجملة الاسميَّة والفعل . فدخولُها على الفعل يذكر حكمه في نواصب الأفعال . وأمَّا دخولها على الجملة فلا يؤثِّر فيها لفظاً ولا تقديراً ، وذلك كقول الشاعر : [من الطويل]

٧٦ـ فواعجبا حتَّى كليبٌ تسبُّني كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أوْ مُجاشِعُ[2]

وأمَّا دخولُها على المفرد فعلى ضربين :

أحدُهما أن تجرّ كـ (إلى)[3] .

والثاني أن تكون عاطفة كـ (الواو)[4] .

فصل

ومعنى (حتَّى) اللازم لها الغايةُ في التعظيم والتحقير .

---

(١) وهذا لا ينفي ورود (حتَّى) فعلاً واسماً في غير هذا الباب . فقد وردت فعلاً لاثنين من الحتّ ، واسماً لامرأة ، واسماً لموضع بعُمَان . انظر الأشباه والنظائر ٢٠/٢ ـ ٢١ .

(٢) البيت للفرزدق من قصيدة في هجو جرير . وكليب من أجداد جرير ، ومجاشع ونهشل رهط الفرزدق . ومطلع البيت في ديوان الفرزدق ٤١٩/١ (فياعجبي) استشهد به سيبويه ١٨/٣ ، وابن هشام في المغني ١٣٧ ، وقال : « ولا بدَّ من تقدير محذوف قبل (حتَّى) في هذا البيت ، يكون مابعد (حتَّى) غاية له ، أي : فواعجبا يسبُّني الناس حتى كليب تسبّني » . وجاء في حاشية ابن يعيش ١٩/٨ : « حتَّى للابتداء ، وفائدة الابتداء هنا التحقير . ولو خفض هنا (كليب) لجاز ، ويكون (تسبّني) إمَّا حالاً من كليب ، أو مستأنفاً ، وحتى كليبٍ متعلّق به » .

(٣) شاهدُ الجرّ في ابن يعيش : ١٧/٨ : ﴿ سلام هي حتَّى مطلعِ الفجر ﴾ .

(٤) من أمثلة العطف بحتَّى : « قدم الحاجّ حتَّى المشاة ، فهذا تحقير . ومات الناس حتى الأنبياء ، وهذا تعظيم » . ابن يعيش ٩٦/٨ .

فأمَّا عملُها فليس بأصل ، بل محمول على غيرها ، لأنَّها لَمَّا دخلت على الجملة تـارةً ، وبمعنى (إلى) أخرى ، وبمعنى (الـواو) ثـالثـة ، وبمعنى (كي) رابعـة لم يكن لهـا اختصاص . تعمل بسببه ، لأنَّ هذه المعاني تكون في الأسماء والأفعال .

فصل

وإنَّما عملت عمل (إلى) لأنَّ إلى لانتهاء الغاية ، و (حتَّى) تشاركها في ذلك ، فعملت عملها في الموضع الذي يصحُّ دخول (إلى) فيه .

فصل

وتفارق (حتَّى) إلى في أشياء :

أحدُها أنَّ مابعد (حتَّى) يدخل في حكم ماقبلها ، كقولك : قام القوم حتَّى زيد ، فـ (زيد) هنا دخل في القيام ، ولا يلزم ذلك في قولك : قام القوم إلى زيد[1] .

والثاني أنَّ ماقبل (حتَّى) يجب أن يكون جمعاً[2] كقولك : قام القوم حتى زيد ، ولو قلت : قام عمرو حتى زيد ، لم يجز . وعلَّة ذلك أنَّ (حتَّى) تدلُّ على بلوغ العمل غايته ، ولفظ الواحد لا يتناول أكثر منه ، بحيث يجوز تخصيصه ببعضه ،

---

(١) قيّد ابن هشام في المغني ١٣٢ ـ ١٣٣ هذا الفرق بقيد ، فقال : « إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول مابعدها كما في قوله :

ألقى الصحيفة كي يخفّف رحله ... والزاد حتى نعله ألقاها

أو عدم دخوله كما في قوله :

سقى الحيا الأرض حتى أمكن عَزيت ... لهم ، فلا زال عنها الخير مجدودا

حُمل على الدخول . ويحكم في مثل ذلك لما بعد (إلى) بعدم الدخول » .

(٢) ربّما كان قيد ابن هشام في المغني ١٣٢ أدقّ من قيد العكبريّ ، إذ اشترط ـ إن لم يكن ماقبلها جمعاً ـ أن يكون ذا أجزاء مثل : أكلت السمكة حتى رأسها .

بخلاف لفظ الجمع ، فإنَّه جاز أن يضاف الفعل إلى القوم ، ولا يراد دخول (زيد) فيهم لعِظَمِهِ أو حقارته . فإذا جئت بـ (حتَّى) أزلت هذا الجواز[1] ، وتنزَّلتْ (حتَّى) منزلة التوكيد المانع من التخصيص .

والثالث أنَّ (إلى) تدخل على المضمر ، و (حتَّى) لا تدخل عليه[2] ، وعلَّة ذلك أنَّه لَمَّا لزم أنْ يكون قبلها جمع ، وما بعدها واحدٌ منه ، لم يتقدَّم على (حتَّى) اللفظ الظاهر ، ليعود الضمير إليه . فلو أضمر لم يكن له ظاهر يعود عليه ضمير ، كقولك[3] : قام القوم حتى زيد ، فـ (زيد) لم يتقدَّم له ذكر ، يعود عليه ضمير .

فصل

وإنَّما جاز أن تقع (حتَّى) بمعنى (الواو) ، لأنَّ الواو للجمع ، و (حتَّى) للغاية والشمول ، والمعنيان متقاربان .

فصل

وتفترقان في أشياء :

أحدُها أنَّ ما قبلها يجب أن يكون جمعاً[4] لما تقدَّم .

ح٦٦ والثاني أنْ يكون ما بعدها من جنس ما قبلها / فلو قلت : جاء النـاس حتَّى الحمير لم يجز ، لما ذكرنا من إفادة معنى الغاية والتوكيد .

---

(١) في م و ح هذا الحوار بالحاء والراء . ولم يكن بدٌّ من إعجام الحرفين الجيم والزاي ليتّفق أوّل الكلام وآخره .

(٢) يجيز الكوفيّون والمبرّد دخول (حتى) على المضمر ، وحجّتهم قول القائل :

أتت حتّاك تقصدُ كلَّ فجّ ترجّي منك أنْها لا تخيبُ

(٣) بقية الفصل سقطت من م .

(٤) (أو مفرداً ذا أجزاء) مغني اللبيب ١٣٢ .

والثالث أنَّ الواو تضمر بعدها (ربّ)[1] ، ولا تُضمر بعد (حتَّى) .

مسألة

تقول : مررت بهم حتى زيدٍ ، إنْ جعلتها بمعنى (إلى) لم تَحْتَجْ[2] إلى إعادة الباء ، وإنْ جعلتها كالواو أعدت الباء ، كما تعيدها مع الواو .

مسألة

تقول : أكلت السمكة حتَّى رأسُها أكلته ، فلك فيه الرفع بالابتداء ، وما بعده خبر . والنصب على وجهين :

أحدُهما أن تنصبه بمعنى الواو فيكون (أكلته) توكيداً .

والثاني أن[3] تنصبه بفعل محذوف دلَّ عليه مابعده ، أي : حتَّى أكلت رأسها ، فـ (حتَّى) على هذا داخلة على الجملة تقديراً .

والجرُّ بمعنى (إلى) ، وأكلته توكيد لا غير ، ومثل ذلك قول الشاعر :

٧٧ـ ألقى الصحيفة كي يخفِّف رحله ... والزاد حتى نعلِّه ألقاها[4] / م٨١

يروى (نعلَه) بالأوجه الثلاثة .

---

(١) سقطت (ربّ) من م .

(٢) في م : يحتج .

(٣) سقطت أن من م .

(٤) هذا البيت من شواهد سيبويه ٩٧/١ نسبه إلى ابن مروان النحويّ . قال محقّق كتاب سيبويه : « والصواب أنّه مروان النحوي » . ونسبه محقّقو المغني ١٣٧ إلى أبي مروان النحويّ ، وإلى المتلمّس ، والنسبتان في حواشي شرح المفصّل ١٨/٨ . وذكر الصحيفة يجعله إلى المتلمّس أقرب . وروايته في جمل الزجّاجيّ ٦٩ : (الصحيفة) و (الحقيبة) . والشاهد فيه ورود حتَّى) جارّة وعاطفة وابتدائيّة . وانظر الهمع ٢٤/٢ ، والدرر ١٦/٢ ، والجمل في النحو للخليل ١٨٥ ، وخزانة البغداديّ ٢١/٣ .

فإنْ لم تقلْ (أكلتـه) جـاز الجرّ بمعنى (إلى) ، والنصب بمعنى (الواو) والرفع على الابتداء . والخبر محـذوف . ومنع الزجـاجيُّ[1] الرفع في كتـاب الجمل ، وهو إمَّـا سهوٌ ، وإمَّـا أنْ يريـد أنَّ الرفع بمعنى الواو لا يجوز . فـأمَّـا على تقـدير الابتـداء وحـذف الخبر لدلالة الكلام عليه فلا مانع منه .

مسألة

تقول : اجلس حتَّى إذا جاء زيد أعطيتك ، فـ (حتَّى) هنـا غير عـاملـة ، لأنَّ (إذا) يعمل فيها جوابُها النصب على الظرف ، فتلغو[2] (حتَّى) لـدخولهـا على الجملـة تقديراً ، وتصير كالفاء في ربط مابعدها بما قبلها في المعنى .

---

(١) قال الزجَّاجيّ في الجمل ٦٨ ـ ٦٩ : « أكلت السمكة حتى رأسَها : أكلتـه بـالرفع والنصب والخفض . فـإنْ قلت : أكلت السمكة حتى رأسِها ، كان الوجه الخفض ، لأنَّه بمنزلـة قولـك : ضربت القوم حتّى زيـدٍ ، وإنْ شئت نصبت فقلت : أكلت السمكة حتى رأسَها ، كما تقول : ضربت القوم حتى زيداً على العطف ، ولا يجوز الرفع لأنَّه لا خبر له » .

(٢) في م : فيلغوا ، وفي ح : فتلغو على النحو الذي أثبتناه . جاء في لسان العرب [لغـا] : « لغـا في القول يلغو ويلغى ... أخطأ ، وقال باطلاً » ، ولعلَّ المقصود بطلان عمل (حتَّى) .

باب الإضافة

الإضافة في اللغة الإسناد . قال امرؤ القيس : [من الطويل]

٧٨ـ فلَمَّا دخلنـاه أضفنـا ظهـورنـا إلى كلِّ حـاريّ جـديـد مُشطَّبِ[١]

أي : أسندناها . وبهذا[٢] المعنى في هذا الباب ، لأنَّ الاسم الأوَّل ملتصقٌ بالثاني ، ومعتمد عليه ، كاعتماد المستند بما يستند إليه .

فصل

وإنَّما حذف التنوين[٣] من الأوَّل لوجهين :

أحدُهما أنَّ التنوين يدلُّ على انتهاء الاسم[٤] ، والإضافة تدلُّ على احتياج الأوَّل إلى الثاني ، فلم يجتمعا .

والثاني أنَّ التنوين في الأصل يدلُّ على التنكير ، والإضافة تخصّص ، فلم يجتمعا .

---

(١) ورد البيت في ديوان امرئ القيس ٥٣ ، والخزانة ٤١٨/٧ برواية العكبريّ . وجاء في الديوان : « لَمَّا دخلنا هذا البيت أملنا ظهورنا ، وأسندناها إلى كلِّ رحل حاريّ ، أي : منسوب إلى الحيرة . والرحال تنسب إليها . وقيل : أراد بذلك الاحتباء بحمائل السيوف . والمشطب الذي فيه خطوط وطرائق كمدارج النمل ، وشطب السيف : طرائقه » . وجاء في الخزانة : ضفت فلاناً : إذا ملت إليه . وأضفته إذا أملته إليك . ومنه قيل للدعيّ : مضاف ، لأنّه مسند إلى قوم ليس منهم » ، وانظر شرح شذور الذهب ٣٢٥ .

(٢) أي : وهي بهذا المعنى في هذا الباب .

(٣) جاء في شرح الكافية ٢٧٣/١ : « وإنَّما حذف التنوين أو ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع ، وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدّر أنَّه لو كان فيه تنوين لحذف للإضافة ، كما في : كم رجل ، وهنّ حواجُّ بيت الله » .

(٤) جاء في شرح الكافية ٢٧٣/١ : « فلَمَّا أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجاً تكتسب به الأولى من الثانية التعريف أو التخصيص حذفوا من الأُولى علامة تمام الكلمة » . أي التنوين أو النون .

فصل

وأمَّا جرُّ الثاني بالأوَّل فلأنَّ[1] الإضافة تقدَّر بحرف الجرّ ، ولكنَّه حذف ليحصل التخصيص أو التعريف ، فناب الاسم عن الحرف ، فعمل عمله كما يعمل الاسم عمل الفعل في مواضع . وليس في الإضافة تقدير حرف على جهةِ التضمُّن ، إذْ لوكان كذلك لأوجب البناء[2] .

فصل

والإضافة تكون بمعنى (اللام) ، وبمعنى (مِنْ) نحو : غلام زيد ، وأثواب خزّ . ويتبيَّن الفرق بينهما بأشياء :

منها أنَّ التي بمعنى (اللام) يكون الثاني فيها غير الأوَّل في المعنى ، والتي بمعنى (مِنْ) يكون الأوَّل فيها بعض الثاني .

ومنها أنَّ التي بمعنى (اللام) لا يصحُّ فيها[3] أن يوصف الأوَّل بالثاني ، والتي بمعنى (مِنْ) يصحُّ فيها ذلك .

ومنها أنَّ التي بمعنى (اللام) لا يصحُّ فيها أن ينتصب الثاني على التمييز للأوَّل ، والتي بمعنى (من) يصحُّ فيها ذلك ، كقولك : هذا باب حديداً .

---

(١) في الأصل (لأنَّ) . وأضفنا الفاء إلى العبارة لأنَّ جواب (أمَّا) يقتضيها .

(٢) جاء في شرح المفصَّل ٨٠/٣ : « والأسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة : تضمُّن معنى الحرف ، ومشابهة الحرف ، والوقوع موقع الفعل المبني ... وتضمُّنه معنى الحرف أن ينوى مع الكلمة حرف مخصوص فيفيد ذلك الاسمَ فائدةَ ذلك الحرف المنويّ ، حتى كأنَّه موجود فيه ... ألا ترى أنَّ (أين) و (كيف) يفيدان الاستفهام كما تفيده الهمزة ؟ » .

(٣) أضفنا (فيها) إلى العبارة لإقامتها .

فإنْ قيل[1] (يد زيد) من أيّ الإضافتين ؟ قيل[2] : مِنَ التي بمعنى اللام ، لأنَّ العلامات التي ذكرناها في اللام توجد فيها دون الأخرى .

فإنْ قيل فـ (كلٌّ القوم) من أيّهما ؟ قيل : من اللام لما تقدَّم . ألا ترى أنَّ (كلاًّ) عبارة عن مجموع أجزاء الشيء المضاف إليه ، والمجزّأُ غيرُ الأجزاء ، ولذلك لا تقول : القوم كلٌّ ، ولا الكلُّ قومٌ[3] .

فصل

والإضافة المحضة تعرّف إذا كان الثاني معرفة كقولك : غلام زيد ، وصاحب الرجل ، فيتعدّى التعريف من الثاني إلى الأوّل لتخصُّصه به .

وأمَّا غير المحضة فهي على ضربين :

أحدُهما لا يحصل[4] منها تعريف ، وذلك في ثلاثة مواضع :

أحدُها إضافة[5] (مثل) ونظائره ، كقولك : زيد مثل عمرو ، لأنَّ (مثلاً) يقدّر فيها التنوين إذ[6] كانت المماثلة بين الشيئين لا تقع من وجه مخصوص . وكذلك (غير) لأنَّ المثلَيْنِ من وجهٍ غيْرانِ من وجهٍ آخر ، وكذلك الغَيْران مثلانِ من وجه آخر . فإنْ وقعا بين متماثلين من كلِّ وجه ، أو متغايرين من كلِّ وجه تعرَّفا .

ح٦٧ كقولك : الحركة غير السكون . /

---

(١) في ح : قولنا .

(٢) في م : قلنا .

(٣) قال ابن يعيش ١٩/٢ : « إذا كانت الإضافة بمعنى (من) كان معناها بيان النوع ، نحو قولك : هذا ثوب خز وخاتم حديد ... والذي يفصل بين هذا الضرب والذي قبله أنَّ المضاف إليه ههنا كالجنس للمضاف ، ويصدق عليه اسمه . ألا ترى أنَّ الباب من الساج ساج ، والثوب من الخزّ خزّ ؟ » .

(٤) لعلّ الأصل : أحدُها إضافةٌ لا يحصل منها تعريف .

(٥) في ح : الإضافة إلى (مثل) .

(٦) في م : إذا .

والثاني أسماء الفاعلين والمفعولين العاملة عمل الفعل لأنَّ التنوين فيها مقدَّر مراد ، وحذف تخفيفاً ، وانجرَّ الثاني لوجود لفظ الإضافة كقولك : زيد ضارب عمروٍ غداً .

والثالث الصفة المشبَّهة باسم الفاعل نحو : حسن الوجه ، لأنَّ التنوين فيها مرادٌ أيضاً . والتقدير : مررت برجل حسنٍ وجهه[1] .

م٨٢ والضربُ الثاني يحصل فيه التعريف ، وذلكْ في موضعين : /

أحدُهما إضافة (أفعل) كقولك : زيدٌ أفضل القوم ، فـ (أفضل) معرفة عند الأكثرين . وأفعل هذه تستعمل على ثلاثة أوجه :

أحدها بـ (مِنْ) كقولك : زيدٌ أفضل من عمرو ، وهذه نكرة .

والثاني الألف واللام كقولك : زيدٌ الأفضل .

والثالث الإضافة .

فصل

و (أفعل) هذه تضاف إلى ماهي بعضٌ له ، ولذلك لا تقول : زيدٌ أشدُّ الحجارة ، ولا أفضل الحمير ، لأنه ليس منها . ومن ههنا إذا قلت : زيدٌ أفره عبدٍ ، فجررت ، كان زيداً عبداً ، والتقدير : زيدٌ أفره العبيد ، وإن قلت : زيدٌ أفره عبداً ، فنصبت ، لم يكن زيدٌ عبداً . والمعنى : عبيدُه أفرهُ من عبيدِ غيره .

ومنه المسألة المشهورة : زيد أفضل إخوته ، لا يجوز ، لأنَّ إضافة أفضل إليهم[2]

---

(١) يُسمِّيها ابنُ يعيش الإضافة اللفظيَّة ١١٩/٢ ويقول : « الإضافة اللفظيَّة أن تضيف اسماً إلى اسم لفظاً ، والمعنى على غير ذلك ، ويقال لها غير محضة » ، ثم يذكر اسم الفاعل ، والصفة المشبَّهة ولا يذكر معها إضافة مثل وغير .

(٢) في م : المبهم يوجب .

توجب أن يكون واحداً منهم ، وإضافتهم إليه تدلُّ[1] على أنّه غيرهم ، لأنَّ الشيء لا يضاف إلى نفسه ، فيتنافيان . ولذلك لو قيل : مَنْ إخوته ؟ لم تعدّه منهم ، ولو قيل : زيدٌ أفضل الإخوة جاز ، لأنّه واحد منهم ، ولذلك تعدُّه منهم .

فصل

وأمَّا الضرب الثاني فهو إضافة الشيء إلى ما يصحُّ أنْ يكون صفةً له : كـ (صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، وجانب الغربيّ) ، فيجعلونه على غير محض . لأنَّ الأصل أن تقول : الصلاة الأولى ، والمسجد الجامع . ولكن لَمَّا أضيف تُؤوّل على حذف موصوف تقديره صلاة الساعةِ الأولى ، ومسجد المكانِ الجامع . ومن هذا الوجه لم يكن محضاً ، إلاَّ أن التعريف يحصل به .

مسألة[2]

لا تجوز إضافة الشيء إلى نفسه ، وإن اختلف اللفظان . وأجاز الكوفيُّون ذلك إذا اختلف اللفظان .

وحجَّة الأوَّلين أنَّ الغرض بالإضافة التخصيص ، والشيء لا يخصّص نفسه ، ولو كان[3] كذلك لكان كلّ شيء مخصّصاً .

واحتجَّ الآخرون بإضافة الشيء إلى صفته ، كنحو ما ذكرنا . ومنه : ﴿ دار

---

(١) في م : يدل .

(٢) في ح : فصل . وتمييز الفصل من المسألة في هذا الكتاب غير دقيق ، وهي هنا مسألة خلافيَّة ، كما أثبتنا .

(٣) في م : إذ لو .

الآخرة ﴾[1] ، و ﴿ حبلُ الوريد ﴾[2] ، و ﴿ حبّ الحصيد ﴾[3] . والثاني هو الأوّل .

والجواب أنّ جميع ما ذكروه متأوّل على غير ظاهره[4] ، وذلك أنّ التقدير : دار الساعة الآخرة ، وقد سمّاها الله تعالى (ساعة) في نحو قوله : ﴿ ويوم تقوم الساعة ﴾[5] . وأمّا حبل الوريد فعلى ذلك أيضاً ، والتقدير حبل الشراب[6] الوريد[7] ، والدم الوريد أي : الوارد فيه ، وفعيل بمعنى فاعل كثير . وأمّا حَبُّ الحصيد فتقديره : حبّ الزرع الحصيد ، لأنّ الذي يحصد هو الزرع لا الحبّ[8] .

مسألة

تجوز إضافة الزمان إلى الفعل كقوله تعالى : ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾[9] ، ولا تجوز إضافة غير الزمان إليه ، لأنّ بين الزمان والفعل مناسبة ، إذ كان الفعل يدلُّ على الزمان ، [فكأنّك أضفت زماناً عامّاً إلى خاصّ ، فتخصّص ، لأنّ الفعل يدلُّ على زمان][10] ماض أو مستقبل[11] . والذي يضاف إليه ما لم يكن ماضياً بلفظه ولا مستقبلاً كاليوم والساعة .

---

(١) في ح و م : دار الآخرة وهي في المصحف لدار الآخرة ، من قوله تعالى في سورة يوسف الآية ١٠٩ : ﴿ ولدار الآخرة خيرٌ للذين اتّقوا ، أفلا تعقلون ﴾ .

(٢) ﴿ ونحن أقربُ إليه من حبل الوريد ﴾ [سورة ق : ١٦] .

(٣) ﴿ ونزّلنا من السماء ماءً مباركاً فأنبتنا به جنّات وحبَّ الحصيد ﴾ [سورة ق : ٩] .

(٤) في ح : ظاهر .

(٥) ﴿ ويوم تقوم الساعة يُبْلس المجرمون ﴾ [سورة الرُّوم : ١٢] .

(٦) سقط الشراب من ح .

(٧) سق ط الوريد من م .

(٨) تفصيل هذه المسألة في الإنصاف ٤٣٦/٢ وهي المسألة الحادية والستّون .

(٩) سورة المائدة : ١١٩ .

(١٠) ما بين معقوفتين ساقط من م .

(١١) قال ابن يعيش ١٨/٣ : « وقد أضيف حيث من الأمكنة إلى الجملة ، وذلك على التشبيه بـ (إذْ) =

فـأمَّـا (أمس) و (غـد) فلا يضـاف إلى الفعل ، لأنَّـه مخصوصٌ كتخصيص زمن الفعل . وإنْ شئت قلت : الفعل هنا في تقدير المصـدر ، فلـذلـك أضيف إليـه ، إلاَّ أنَّ المصدر لا يدلُّ على الحدث ، والفعل يدلُّ عليه[1] .

= و (إذا) في الـزمـان من جهـة إبهـامهـا ، وذلـك أنَّ (حيث) من ظروف الأمكنـة يقـعُ على الجهـات الستّ ، وغيرها من الأمكنة » .

(١) قال ابن يعيش ١٦/٣ : « وقد ردَّ ابن درستويه القول الأوَّل ، وقال : الزمن إنَّما أضيف إلى الجملة نفسهـا لا إلى الفعل وحـده ، ويـدلُّ على ذلـك أنَّ موضع الجملـة خفض ، بلا خلاف ، ولـو كانت الإضـافـة إلى الفعل لكان مخفوضاً ، أو كان مفتوحاً في موضع الخفض . فالإضافة إلى الجملة ، والمراد مدلولهـا الـذي هو الحدث » .

باب التوكيد

التوكيدُ تمكينُ المعنى في النفس ، ويقال : توكيد وتأكيد ، ووكَّد وأكَّد ، وبالواو جاء القرآن : ﴿ ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ﴾[1] ، ولفظه على ضربين :

أحدُهما إعادة الأول بعينه ، ويكون ذلك في الأسماء والأفعال ، والحروف والجمل .

والثاني غير لفظ الأوَّل ، ولكنْ في معناه .

فصل

والغرض من ذكره إزالة الاتِّساع ، وذلك أنَّ الاسم قد ينسب إليه الخبر ، ويرادُ به غيره مجازاً ، كقولك : جاءني زيد ، فإنَّه قد[2] يراد : جاءني[3] غلامُه أو كتابه ، ومنه : عمر السلطان داراً ، أو حفر نهراً ، أي : أصحابه بأمره ، فإذا قلت : جاء زيدٌ نفسُه كان هو الجائي حقيقةً . وقد يذكر العامّ ، ويراد به الخاصّ ، كقوله تعالى : ﴿ الذين قال لهم الناس : إنَّ الناس قد جمعوا لكم ﴾[4] ، والمراد بعضهم . فإذا قلت : قال الناسُ كلُّهم ، لم يحتمل بعضهم .

---

(١) سورة النحل : ٩١ . جاء في شرح المفصّل ٣٩/٣ : « يقال : تأكيد وتوكيد بالهمزة والواو الخالصة ، وهما لغتان ، وليس أحد الحرفين بدلاً من الآخر ، لأنَّهما يتصرَّفان تصرُّفاً واحداً ، ألا تراك تقول : أكَّد يؤكِّد تأكيداً ، ووكَّد يوكِّد توكيداً » .

(٢) سقطت (قد) من م .

(٣) في ح : قد جاءني .

(٤) سورة آل عمران : ١٧٣ .

فصل

م ٨٣ ويوكّد الواحد بلفظين (نفسه) و / (عينه)[١] وهما عبارتان عن حقيقته ، ويوكّد الاثنان بـ (كلا) و (كلتا) والجمع بـ (كلّهم) و (أجمع) و (أجمعين) و (جمعاء) و (جمع)[٢] ، لأنَّ هذه الألفاظ موضوعة لحصر أجزاء الشيء ، والإحاطة بها . فما لا يتجزّأ لا تدخل عليه ، لعدم معناها فيه . ألا ترى أنَّك لو قلت : كتب زيد كلُّه ، أو أجمع ، لم يكن له معنى ، كما يكون في قولهم : كتب القومُ كلُّهم .

فصل

ولا توكّد النكرات[٣] ، وأجازه الكوفيُّون .

وحجَّة الأوَّلين من وجهين :

أحدهما أنَّ التوكيد كالوصف ، وألفاظه معارف ، والنكرة لا توصف بالمعرفة .

والثاني أنَّ النكرة لا تثبت لها[٤] في النفس عين ، تحتمل الحقيقة والمجاز ، فيُفرَّق بالتوكيد بينهما بخلاف المعرفة . ألا ترى أنَّك لو قلت : جاءني رجل لم يحتمل أن تفسِّرهُ

---

(١) التأكيدُ بالنفس والعين غير قاصر على المفرد عند ابن يعيش ، فقد قال ٣٩/٣ : « وغير الصريح نحو قولك : فعل زيد نفسه وعينه ، والقوم أنفسهم وأعيانهم » . ويسمَّى هذا النوع من التوكيد معنوياً ، وتوكيداً غير صريح .

(٢) أغفل المؤلِّف ألفاظاً سيذكرها بعدُ . وهي (أكتعون وأبتعون وأبصعون) وتعدُّ من باب الإتباع . قال ابن يعيش ٤٦/٣ : « وأمَّا ما بعد أجمع ، فتوابع لا تقع إلاَّ بعدها . فـ (أكتع) تابع لـ (أجمع) يقع بعدها ، كقولنا : حَسَن بَسَن » .

(٣) أي : لا توكَّد النكرات توكيداً معنوياً بالألفاظ المذكورة في الفصل السابق . أمَّا التوكيد اللفظيّ فجائز بالإجماع . جاء في الإنصاف ٤٥١/٢ : « وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها نحو : جاءني رجل رجل » ، انظر المسألة الثالثة والستين من مسائل الخلاف .

(٤) في م : لما .

بكتاب رجل ، لأنَّ المجاز في هذا الاستعمال لا يغلب حتَّى يدفع بالتوكيد ، بخلاف لفظة (القوم) ، فإنَّه يغلب استعمالها في الأكثر ، فإذا أردت الجميع أكَّدت لرفع المجاز الغالب . ومثل ذلك الاستثناء ، فإنَّه دخل الكلام ليرفع حمل لفظ العموم على الاستغراق ، لأنَّه يستعمل فيه غالباً .

احتجَّ الآخرون بأنَّ ذلك قد جاء في الشعر ، فمن ذلك قول الراجز :

٧٩ـ أرمي عَلَيْهـــا وهي فرعٌ أجمـــعُ وهي ثـــلاثُ أذرع وإصبـــعُ[1]

وقال الآخر : [من الرجز]

٨٠ـ إذا القعـود كرّ فيهـــا حفـــدا يـومـاً جـديـداً كلّـه مطّردا[2]

وقال آخر : [من الرجز]

٨١ـ ..... قـد صرّت البكرة يـومـاً أجمعـا[3]

والجواب عن هذه الأبيات من وجهين :

---

(١) هذا الشاهد من رجز حميد الأرقط ، وهو بيتان من مشطور الرجز ذكرهما سيبويه ٢٢٦/٤ ، وورد أولها في الخصائص ٣٠٧/٢ ، وفي اللسان [فرع] ، وفي المخصّص المجلد ٢ السفر ٦ ص ٣٨ ، وفي الخزانة ٢١٤/١ . جاء في اللسان : « يقال : قوس فرع أي : غير مشقوق ، وقوس فلق أي مشقوق » ، وجاء في حاشية الخصائص : « وقوله (فرع أجمع) أي : عُملت من غصن ولم تعمل من شقّ عود ، وذلك أقوى لها » . والشاهد فيه توكيد النكرة (فرع) توكيداً معنوياً بأجمع ، وجواز ذلك عند الكوفيّين .

(٢) هذا الشاهد بيتان من مشطور الرجز لم أقف على قائلها . ذكرهما أبو البركات في الإنصاف ٤٥٢/٢ : القعود : ما يقتعده الراعي من الإبل في كلّ حاجة ، والحفد : ضرب من سير الإبل ، ومطّرد : تامّ متتابع الجري . والشاهد فيه أنَّ الشاعر وكَّد (يوماً) ، وهو نكرة ، توكيداً معنوياً ، وهو سائغ عند الكوفيّين . وانظر أسرار العربيّة ٢٩٠ ، وشرح المفصّل ٤٥/٣ .

(٣) هذا البيت من مشطور الرجز لم أقف على قائله . جاء في حاشية ابن عقيل ٢١١/٢ : « يذكر بعض النحاة من البصريّين أنَّه مصنوع » ويروي بعض من يستشهدون به بيتاً آخر قبله وهو : (إنَّا إذا خطَّافنا تقعقعا) . وجاء في الخزانة ١٨١/١ : « البكرة : هي التي يُستقى عليها ، وصرّت : بمعنى =

أحدهما أنَّ التوكيد فيها للمعرفة لا للنكرة . فقولُه أجمع توكيد[1] لـ (هي) ، ولكنَّه اضطر ، ففصل بالخبر[2] بين الموكَّد والموكِّد كما في الصفة . وقيل : في (فرع) ضميرٌ ، والتوكيد له ، وهذا بعيد . وأمَّا قولُه (جديداً كلّه) فهو مرفوعٌ على أنَّه تأكيد للضمير في (جديد) .

والوجه الثاني أنَّ هذه الأبيات شاذّة ، فيها اضطرار ، فلا تُجعل أصلاً[3] .

فصل

وإنَّما لم ينصرف (جُمَعُ) لأنَّ فيه العدلَ والتعريفَ . فالعدلُ عن (جُمْعٍ) ، لأنَّ واحده (أجمع) و (جمعاء) ، فينبغي أن يكون على (جُمْع) مثل (حُمْر) ، ولكنَّه فتحت ميمُه وصيّر كـ (عُمَر) .

وقال أبو عليّ : هو معدول عن (جَماعى) مثل صحراء وصَحارَى[4] ، ولو كان عن جُمْع مثل حُمر لما جاز فيه أجمعون ، ولكان يؤكّد به المذكّر والمؤنّث كما يوصف بِحُمْر المذكّر والمؤنّث .

= صوّتت ، من صرّ الباب يصرُّ » ، وقال ابنُ عقيل : « ومذهب الكوفيّين ـ واختاره المصنِّف ـ جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك ، نحو : صُمْت شهراً كلّه » . وانظر الإنصاف ٤٥٥/٢ ، والهمع ١٢٤/٢ ، والدرر ١٥٧/٢ .

(١) في م : تأكيد .

(٢) في م : الخبر .

(٣) ذكر أبو البركات وجهاً ثالثاً في الإنصاف ٤٥٦/٢ ، فقال : « على أنَّ هذه المواضع كلّها محمولة على البدل ، لا على التأكيد » .

(٤) عرض الرضيّ في الكافية ٤٣/١ هذين الرأيَيْن ، ثمَّ قال : « وفي (جُمع) ، فعن الخليل أنَّه تعريف إضافي ، وكذا في (أجمع) ، لأنَّ الأصل في (جاء القوم أجمعون) أجمعهم أي : جميعهم ، وقرأت الكتاب أجمع أي : جميعه ، قيل : هو ضعيف ، لأنَّ تعريف الإضافة غير معتبر في الصرف » .

وأمَّا التعريف فبوضعه توكيداً للمعرفة صار كالأعلام ، وليس فيه أداة[1] للتعريف . وأمَّا (جمعاء) فَلألِفَيْ[2] التأنيث .

فصل

وأمَّا (أكتع) و (أبصع)[3] وما تصرَّف منهما فلا تستعمل في التوكيد إلاّ تَبَعاً لـ (أجمع) ، فإنْ جاء شيءٌ على غير ذلك في الشعر فضرورة .

مسألة[4]

وأمَّا (كلا وكلتا) فاسمان مفردان مقصوران ، وقال الكوفيُّون : هما مثنَّيان لفظاً ومعنى :

وحجَّة[5] الأوَّلين من وجوه :

أحدُها[6] أنَّها بالألف في الأحوال الثلاث إذا أضيفا إلى الظاهر ، وليس المثنى كذلك .

والثاني أنَّه لا ينطق بالواحد منهما ، فلا يقال في الواحد (كِل) بخلاف المثنَّى[7] .

---

(١) سقطت أداة من ح .

(٢) في م : فلألف . ويعني للمؤلَّف بالألفين : الألف والهمزة .

(٣) قال الرضيّ في شرح الكافية ٣٣٣/١ في تفسير اشتقاق (أكتع وأبصع وأبتع) : « مشتقة من حوْلٍ كتيع ، أي : تامّ ، ومن تبصَّع العرق أي سال ، أو من بصع أي : روى ، ومن البتع وهو طول العنق مع شدّة » .

(٤) يخيّل إلينا أن النُّساخ أغفلوا إحدى الكلمتين اللتين يجعلها المؤلف في رؤوس الفقرات وهما : فصل ، ومسألة ، وأضفنا كلمة (مسألة) إلى الأصل ، للحفاظ على وحدة التقسيم .

(٥) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ٤٣٩/٢ ـ ٤٥٠ وهي المسألة الثانية والستون .

(٦) في م : أحدهما .

(٧) جاء في لسان العرب [كلا] : « قال الفرّاء : هو مثنَّى من كِل ، فخفِّفت اللام ، وزيدت الألف =

والثالث أنَّها يضافان إلى المثنَّى ، ولو كانا مثنَّيين للزم أنْ يضاف الشيء إلى نفسه ، وهو باطل . ألا ترى أنَّك لا تقول : مررت بهما اثنيهما ، كما لا تقول : مررت به واحده . فإن قيل : فكيف[1] يقال : مررت بهم خمستهم ، فيضاف الجمع إلى الجمع ؟ قيل : إنَّما أجازوا ذلك لأنَّ ضمير الجمع يحتمل العدد القليل والكثير ، فلا يلزمه من إضافة الخمسة ونحوها إضافة الشيء إلى نفسه .

والرابع أنَّ الضمير يرجع إليه بلفظ الإفراد ، كقوله تعالى : ﴿ كلتا الجنتين آتت أُكلها ﴾[2] ، ولو كان مثنَّى في اللفظ لم يجز ذلك ، كما لا يجوز : الرجلان قام .

م٨٤ واحتجَّ الآخرون بالسماع والقياس : /

ح٦٩ أمَّا السماع فقول الشاعر : / [من الرجز]

٨٢ـ في كِلْتَ رجليْهـا سَـلامى واحـدَهْ كِلْتـاهمـا مقرونـةٌ بـزائـدَهْ[3]

وأمَّا القياس فمن وجهين :

أحدُهما أنَّ الضمير يعود إليه بلفظ التثنية في بعض المواضع ، كقول الشاعر : [من البسيط]

= للتثنية ، وكذلك (كِلتا) للمؤنَّث ، ولا يكونان إلاَّ مضافين ، ولا يتكلَّم منهما بواحد ، ولو تُكلِّم به لقيل : (كِلْ) و (كِلْت) و (كِلان) و (كِلتان) .

(١) في ح : كيف .

(٢) ﴿ كلتا الجنتين آتت أُكلها ، ولم تظلم منه شيئاً ، وفجَّرنا خلالها نهراً ﴾ [سورة الكهف : ٣٣] .

(٣) الشاهد بيتان من مشطور الرجز لا يعرف قائلها . ورواية الشاهد في الخزانة ١٢٩/١ :

في كلت رجليهـا سـلامى زائـده كلتـاهمـا قـد قرنت بـواحـده

قال البغدادي : « في حاشية الصحاح أنَّ هذا البيت من رجز يصف به نعامة » وقال الفرَّاء في معاني القرآن ١٤٢/٢ : « وقد تفرِد العربُ إحدى (كلتا) ، وهم يذهبون بإفرادها إلى اثنتيها .. » وجاء في الهمع ٤١/١ : « وذهب الكوفيُّون : إلى أنَّ لفظها مثنى ، وأصلها (كِل) بدليل سماع مفرد (كلتا) في قوله : في كلت رجليها سلامى واحده . وأجيب عنه بأنه حذف الألف ضرورة » ، وانظر أسرار العربيَّة ٢٨٨ ، والإنصاف ٤٣٩/٢ .

٨٣ـ كـلاهمـــا حين جـــدَّ الجريُ بينهما قـــد أقلعـــا ، وكـلا أنفيْهما رابي[1]

والثاني أنَّها في الجرِّ والنصب بالياء ، وفي الرفع بالألف إذا أضيفا إلى مضمر .

والجواب أنَّ الشعر لا يُعرف قائله ، على أنَّه محمول على الضرورة ، وقد جاز حذف شطر الكلمة في الضرورة ، كقول لبيد[2] : [من الكامل]

٨٤ـ درس المنـــا بِمُتَـــالـعٍ فَـأَبـــانِ[3] .....

أراد : (المنازل) ، وقال العجَّاج[4] :

---

(١) البيت من شعر الفرزدق في هجو بنت جرير . ذكره ابن منظور في اللسان [سلف] مع بيت آخر . وجاء في حاشية اللسان : « هذان البيتان للفرزدق قالهما في أمّ غيلان بنت جرير ، وكان جرير زوّجها الأبلق الأسديّ » . وجاء في الخزانة ٩٦/٣ : « زوّج جرير بن الخطفى بنته عضيدة بن عضيدة ابن أخي امرأته ، وكان منقوص العضد ، فخلعها منه أي : طلقها بفدية ، فقال الفرزدق ... » وذكر الشاهد مع بيتين آخرين . وموضع الاحتجاج بالشاهد أنّه أعاد ضمير (أقلعا) بالتثنية حملاً على المعنى . وقال (رابي) بالإفراد حملاً على اللفظ . وانظر الإنصاف ٤٤٧/٢ ، والمرتجل ٨٢ ، والهمع ٤١/١ ، والدرر ١٦/١ .

(٢) هو لبيد بن ربيعة العامريّ [ت : ٤١ هـ] أحد شعراء المعلّقات ومن المعمّرين . أدرك الإسلام ، وأسلم وحسن إسلامه ومدح الرسول ﷺ . الشعر والشعراء ٢٧٤/١ ، خزانة الأدب ٢٤٦/٢ .

(٣) هذا صدر بيت من شعر لبيد وعجزه : (فتقادمت بالحبس فالسوبان) استشهد به ابن جنّي في الخصائص ٨٠/١ وقال : « وقد يحذفون بعض الكلم استخفافاً حذفاً يُخلُّ بالبقية ، ويعرِّض لها الشبه » ، وانظر تأويل مشكل القرآن ٢٣٦ ، والمحتسب ٨٠/١ ، ٧٧/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٢ ، والهمع ١٥٦/٢ ، والدرر ٢١٨/٢ ، ولسان العرب [ابن] .

(٤) سبقت ترجمة العجَّاج مع الشاهد ذي الرقم ١٨ . وهذا الشاهد من رجزه ورد في ديوانه ٤٥٣ على هذه الصورة . ورواية الخصائص ١٣٥/٣ (أوالفاً مكة) . قال سيبويه في الكتاب ٢٦/١ : « اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ، يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنّها أسماء كما أنّها أسماء ، وحذف ما لا يحذف ، يشبّهونه بما قد حذف ، واستعمل محذوفاً » . وقال ابن جنّي في الخصائص : « يريد الحمام ، فحذف الألف ، فالتقت الميمان فغيّر ، على ما ترى » . وانظر الإنصاف ٥١٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ١١٦/٢ ، وشرح المفصّل ٧٤/٦ ـ ٧٥ ، ولسان العرب [حمم] .

٨٥- قواطناً مكّة من وُرق الحمي

أراد : (الحمام) ، وهذا لا يقاس عليه ، ولا يثبت به أصل :

وأمّا عود الضمير للمثنّى إليه فعلى المعنى ، والإفراد على اللفظ[١] . وهذا مثل (كُلّ) و (مَن) فإنّ الضمير يعود إلى لفظها تارة كقوله تعالى : ﴿ وكلّهم آتيه يوم القيامة فرداً ﴾[٢] و ﴿ بلى من أسلم وجهه لله ﴾[٣] ، وتارة يجمع حملاً على المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ وكلٌّ أتوه داخرين ﴾[٤] و ﴿ ومن الشياطين من يغوصون له ، ومنهم من يستمعون إليك ﴾[٥] .

وأمّا جعلها بالياء في الجرّ والنصب فلم يكن لما قالوا ، إذ لو كان كذلك لاستمرّ مع المضمر والمظهر كما في كلّ مثنّى . وإنّما قُلبت الألف ياء مع المضمر لوجهين :

أحدُهما أنّ (كلا وكلتا) يشبهان[٦] (على وإلى ولدى) في أنّها لا تستعمل وحدها ، بل لابُدّ من دخولها على الاسم ، وأنّ آخرها ألفٌ كآخرها . وكما[٧] تجعل الألف في (على) ياءً مع المضمر كذلك (كلا)[٨] ، واختصّ ذلك بالنصب والجرّ . كما أنّ (على) يكون موضعها نصباً بحقّ الأصل .

---

(١) قال ابن يعيش ٥٤/١ : « (كلا) اسم مفرد يفيد معنى التثنية كما أنّ (كُلاًّ) اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة ، هذا مذهب البصريّين . وذهب الكوفيّون إلى أنّه اسم مثنى لفظاً ومعنى » .

(٢) سورة مريم : ٩٥ .

(٣) ﴿ بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربّه ، ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ [سورة البقرة : ١١٢] .

(٤) سورة النمل ٨٧ .

(٥) سورة الأنبياء ٨٢ .

(٦) في ح : تشتبهان .

(٧) في ح : فكما .

(٨) قال ابن يعيش ٥٤/١ : « وألف (كلا) لام ، وليست زائدة ، لئلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين » .

والثاني أنَّ (كلا)[1] إذا أضيفت إلى المضمر لم تكن إلاَّ تابعةً للمثنَّى ، فَجُعل لفظها كلفظ ما تتبعه استحساناً .

فصل

وألف (كلا وكلتا) من واو عند قوم ، ومن ياء عند آخرين[2] ، وتاء[3] (كلتا) بدلٌ من أحد[4] الحرفين ، وألفها للتأنيث . ونذكر ذلك في التصريف إنْ شاء الله .

فصل[5]

وأقوى ألفاظ التوكيد في الجمع (كلُّهم) ، لأنَّها قد تكون أصلاً يليه العامل ، كقولك جاءني[6] كلُّ القوم . وتكون مبتدأ كقوله تعالى : ﴿ كلُّ نفس ذائقة الموت ﴾[7] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إنَّ الأمرَ كلَّه لله ﴾[8] فيمن رفع . ومن[9] نصب جعله توكيداً .

وأمَّا (أجمع) وما تصرَّف منها فلا تكون إلاَّ تابعة ، فإذا اجتمعت (كلٌّ) و (أجمع) في التوكيد قدِّمت (كلّ) عليها لشبهها بالمتبوع .

---

(١) في الأصل (كلاّ) بتشديد اللام ، والوجه التخفيف .

(٢) من القائلين بأنّ أصلها ياء سيبويه . انظر تفصيل ذلك في شرح المفصّل ٥٤/١ .

(٣) في ح : وما كلتا .

(٤) في م : إحدى . أي بدل من الواو أو الياء التي انقلبت عنها ألف (كلا) .

(٥) سقط فصل من م .

(٦) في م : كان كل .

(٧) سورة آل عمران : ١٨٥ .

(٨) ﴿ يقولون : هل لنا من الأمر من شيء ، قل : إنَّ الأمر كلَّه لله ﴾ [سورة آل عمران : ١٥٤] . قال البغوي في معالم التنزيل : « قرأ أهل البصرة برفع اللام على الابتداء وخبره في (لله) . وقرأ الآخرون بالنصب على البدل ، وقيل : على النعت » . وربَّما كان الأصح أن يقال : على التوكيد .

(٩) في ح : وفيمن .

فصل

ولا يعطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض ، لأنَّ معنى الجميع واحد بخلاف الصفة ، فإنَّ الصفة تدلُّ على معنى زائد على الموصوف[1] .

فصل

وإذا جمعت بين لفظي توكيد كان الثاني مفيداً زيادة التوكيد فقط ، كقوله تعالى : ﴿ فسجد الملائكة كلُّهم أجمعون ﴾[2] . وقال الزجّاج : الفائدة في (أجمعون) بعد (كلّ) الدلالة على أنَّ سجود الملائكة وقع في حال واحدة . وفي هذا نظر .

---

(١) جاء في شرح الكافية ٣٣٣/١ : « وقد يكون مع التأكيد اللفظيّ عاطف ، نحو : والله ثمَّ والله ... بخلاف التأكيد المعنويّ ، فإنَّه لا يعطف بعض ألفاظه على بعض ، ولا تقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف ، فلا يقال : جاءني القومُ كلُّهم وأجمعون ، ولا جاءني القوم كلُّهم أجمعين » .

(٢) سورة الحجر : ٣٠ .

باب النعت

النعت والوصف بمعنًى[1] . فأمَّا (الصفة) فهي عند النحويِّين بمنزلة الوصف ، وأصلها (وصْفة) ، فحذفت واوها كما حذفت في (عدة وزنة) . وأمَّا المتكلِّمون فيفرقون بين الوصف والصفة : فالوصف لفظ الواصف ، كقولك : ظريف وعالم ، والصفة هي المعنى العامّ الموصوف .

فصل

والغرض من الوصف الفرق بين مشتركين في الاسم ، أو المدح أو الذمُّ ، أو التعظيم[2] : فقطع الاشتراك كقولك[3] : مررت بزيد الظريف ، أي أنَّ ثمَّ جماعة ، كلٌّ منهم اسمه زيد ، / والمختصُّ بالظرف منهم واحد ، ولذلك لم يوصف المضمر ، إذ لا اشتراك فيه لعوده إلى الظاهر . والمدح والتعظيم يقعان في صفات الله عزّ وجلّ[4] . والذمُّ كقولك : مررت بزيد الخبيث الفاسق ، فإنَّك لا تقصد تمييزه عن غيره ، بل تقصد إعلام السامع بما فيه من الأوصاف / المذمومة .

م٨٥

ح٧٠

فصل

وإنَّما لزم أن تكون الصفة بالمشتقّ أو الجاري مجراه ، لأنَّ الفرق إنَّما يحصل بأمر عارض يوجد في أحد الشيئين أو الأشياء دون باقيها . وهذا إنَّما يكون في المشتَّقات مثل

(١) جاء في ابن يعيش ٤٧/٣ : « وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ النعت يكون بالحلية نحو طويل وقصير ، والصفة تكون بالأفعال نحو : ضارب وخارج . فعلى هذا يقال للبارئ سبحانه موصوف ، ولا يقال له منعوت » .

(٢) قال ابن يعيش ٤٧/٣ : « والغرض بالنعت تخصيص نكرة ، أو إزالة اشتراك عارض في معرفة » .

(٣) في ح : كقوله .

(٤) في ح : الله تعالى .

الحلية ، نحو : الأسود والأزرق ، والغريزة مثل : العقل والحسن ، والفعل نحو : القيام والإكرام ، أو الصناعة نحو : البزّاز والعطّار ، والنسب نحو : بصريّ وهاشميّ .

وأمّا الجاري مجرى المشتقّ فمثل : مررت برجل أبي عشرة[1] ، وبحيّة ذراع طولها ، كأنّك قلت : مررت برجل كثير الأولاد ، وبحيّة مذروعة .

فصل

ولا بدّ في الصفة من ضمير يعود على الموصوف ، لأنّ ذلك من ضرورة كونه مشتقّاً أن يعمل في فاعل مضمر أو مظهر : فالمضمر هو الموصوف في المعنى ، والمظهر لا بدّ أنْ يصحبه ضمير الموصوف ليصير من سببه[2] به ، كقولك : مررت برجل قائم زيدٌ عنده ، فلولا الهاءُ لكان الكلام أجنبيّاً من الأوّل ، ولم يكن صفة له .

فصل

وإنّما كانت الصفة كالموصوف في التعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والإعراب ، لأنّ الصفة هي الموصوف في المعنى . ومحالٌ أن يكون الشيء[3] الواحد معرفة ونكرة ، ومفرداً وأكثر في حالٍ واحدة .

فصل

فأمّا قولهم : ثوبٌ أسمالٌ ، وبرمة أعشار فإنّما جاز لَمّا كان الثوب يجمع رقاعاً ، وكأنّ كلّ ناحية منه سمل ، والبرمة مجتمعة من أكسار ، فصار التقدير : ذات أكسار[4] .

---

(١) المثال الذي تتناقله كتب النحو : « مررتُ برجل أبي عشرة أبوه » ، انظر الخصائص ١٢١/١ ـ ١٢٢ .

(٢) قال ابن يعيش في توضيح السبب ٥٤/٣ : « والغرض بالسبب ههنا الاتصال ، أي بفعل ماله به اتصال » .

(٣) سقط الشيء من م .

(٤) أضاف الرضيّ إلى علّة العكبريّ علّة أخرى ، فقال في شرح الكافية ٣١٠/١ : « وأمّا برمة أعشار =

فصل

والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، لأنَّها هي هو في المعنى ، ولذلك جاز أن يحذف الموصوف[1] ، ويُولَى العاملُ الصفةَ ، فتقول : مررت بالظريف ، ولا تكرِّرُ العامل معها ، فلا تقول : مررت بزيد بالظريف .

وقال الأخفش : العامل فيها معنويٌّ ، وهو كونها تابعة ، وهذا إن أراد به أنَّها تابعة للموصوف في الحقيقة فذلك لا يقتضي العمل . وإن أراد أنَّها تابعة له في الإعراب فليس ذلك بياناً للعامل ، وهو مذهب الجميع . وإنَّما الخلاف في العامل[2] في هذا التابع ما هو ، ولأنَّ التبعيَّة معنى واحدٌ ، والشيء الواحد لا يعمل أعمالاً مختلفة في معمول واحد[3] .

فصل

وإذا اختلف العامل في الأسماء لم تنعت بنعت واحد ، كقولك : جاء زيد ، ورأيت عمراً الظريفين ، فلا يجوز نصب الصفة ولا رفعُها ، لأنَّها لفظ واحد

= وأكسار ، وثوب أسمال ، ونطفة أمشاج فلأنَّ البرمة مجتمعة من الأكسار والأعشار ... وجرّأهم على ذلك كون أفعال جمعَ قلّة ، فحكه حكم الواحد » .

(١) قيَّد ابن يعيش جواز حذفه بقيد وهو دلالة اللفظ عليه ، فقال في شرح المفصَّل ٥٩/٣ : « إذا قلت : مررت بطويل ، لم يعلم من ظاهر اللفظ أنَّ المرور به إنسان أو رمح أو ثوب ، ونحو ذلك ممَّا قد يوصف بالطول . إلاَّ أنَّهم قد حذفوه إذا ظهر أمره ، وقويت الدلالة عليه » .

(٢) سقط العامل من م .

(٣) جاء في شرح الكافية ٢٩٩/١ : « قال سيبويه : العامل فيها هو العامل في المتبوع . وقال الأخفش : العامل فيها معنويّ كما في المبتدأ والخبر ، وهو كونها تابعة . وقال بعضهم : إن عامل الثاني مقدَّر من جنس الأوّل . ومذهب سيبويه أوْلى ، لأنَّ المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلِّم منسوب إليه مع تابعه ، فإنَّ المجيء في : جاءني زيدٌ الظريفُ ليس في قصده منسوباً إلى زيد مطلقاً ، بل إلى زيد المقيَّد بقيد الظرافة » .

مثنّى[1] . فلو رُفعت أو نُصبت لتبعت أحد الاسمين ، وعمل فيها عاملُه ، فينقطع تبعها للآخر ، والتثنية تأبى ذلك ، لأنّها تدلُّ على أنّ الصفة تابعة لهما .

فصل

فإن كان الإعراب واحداً ، والعامل مختلف فالحكم كذلك ، لأنّ العاملين لا يعملان عملاً واحداً في معمول[2] واحد . وإن[3] كان العاملان بمعنى واحد ، كقولك : ذهب زيد وانطلق عمرو ، فالحكم كذلك عند بعض[4] البصريّين ، لأنّ العامل لفظ ، وقد خالف لفظ الثاني لفظ الأوّل ، والمعنى لا يعمل هنا حتى يؤثّر اتّفاقهما في المعنى .

فصل

إذا تكرّرت النعوت جاز حمل الجميع على الموصوف ، وهو الظاهر ، وجاز نصبها بإضمار أعني ، ورفعها على إضمار (هو) ، ودلّ[5] هذا الإضمار على زيادة المدح والذمّ ، لأنّه يصير بذلك جملة مستقلّة[6] .

---

(١) في م : فيثنّى .

(٢) المنع مذهب المبرّد والزجّاج وكثير من المتأخّرين ، والجواز مذهب سيبويه والخليل . جاء في شرح الكافية ٣١٥/١ : « فإنْ كان العاملان من نوع واحد أي : كانا رافعين أو ناصبين .:. والمعمولان مشتركان في اسم واحد كأنْ يكونا فاعلين أو مفعولين أو خبرين أو مبتدأين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف إذا اتّفقا تعريفاً وتنكيراً ، نحو : قام زيد ، وقعد عمرو الظريفان . وضربت زيداً وأكرمت بكراً الطويلين ... والمبرّد والزجّاج وكثير من المتأخّرين يأبَوْن جواز ذلك إلاّ إذا اتفق العاملان معنى » .

(٣) في ح : فإن .

(٤) سقطت بعض من ح .

(٥) في ح : ودلّ على هذا .

(٦) الشاهد الذي يوضّح ذلك هو ما أورده ابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد ٤١٦/٢ ـ ٤١٧ من شعر الخرنق ، وهو قولها :

لا يبعدنْ قومي الذين هم ... سمُّ العداة وآفة الجزْرِ =

فصل

ويجوز عطف بعض الصفات على بعض تنبيهاً على زيادة المدح والذمّ ، كقولك : مررت بزيد الكريم والعاقل : فـ (الواو) تدلُّ على أنَّه المعروف بذلك .

= النـــــــــــازلين بكلّ معترك والطيِّبـــون معـــــاقـــــد الأُزرِ

فقد نصبت (النازلين) بإضمار (أعني) ، و (الطيِّبون) مرفوعة بإضمار هم . قال ابن عقيل : « ويروى بيت الخرنق برفعها ونصبها ، ورفع الأول ونصب الثاني ، وبالعكس » . وانظر الإنصاف ٤٦٨/٤ .

باب
عطف البيان

م٨٦ وهو أن تجري الأسماء الجامدة مجرى المشتقَّة في الإيضاح إذا كان الثاني أعرف / من الأوَّل ، كقولك : مررت بزيدٍ أبي عبد الله ، إذا كان بالكنية أعرف ، وبأبي عبد الله زيدٍ ، إذا كان بالاسم أعرف ، وليس هو ههنا ببدل ، لأنَّه كالموصوف في التعريف والتنكير ، وجميع ما ذكرناه في الصفة[1] . وليس البدل كذلك .

ح٧١ وفي بعض المواضع / يجوز أن يكون عطف بيان ، وأن يكون بدلاً ، وفي بعضها يتعيَّن أحدُهما ، كقولك : جاءني زيد أبو محمَّد ، يحتملها . وفي قولك : يا أيُّها الرجل زيد ، يتعيَّن أن يكون عطف بيان[2] . وفي قولك : يا أخانا زيداً ، إنْ نصبت كان بياناً ، وإن أردت البدل ضَمَمْتَ (زيداً) ، لأنَّ حرف النداء يقدَّر عوده مع البدل .

---

(١) وما ذكره هو : « الصفة كالموصوف في التعريف والتنكير ، والإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث والإعراب » .

(٢) لأن زيداً أعرف من الرجل .

باب البدل

الغرضُ من البدل هو[1] الغرضُ من الصفة ، وقد ذكر . والفرق بين البدل والصفة أنَّ الصفة بالمشتقِّ ، والبدل بغير المشتقّ ، وأنَّ الصفة كالموصوف في التعريف والتنكير وغيرهما . والبدل يجوز أن يخالفَ الْمُبْدَلَ منه في التعريف والتنكير[2] ، والإظهار والإضمار ، وأنَّ البدل يكون ببعضٍ من كلّ ، وبمعنى يشتمل عليه الأوَّلُ ، والصفة بخلافه . والفرقُ بيْنَ البدل وعطفِ البيانِ قد تقدَّم .

فصل

وبدلُ الشيء في اللغة ما قام مقامَهُ ، وهو على هذا المعنى في اصطلاح النحويين[3] . ألا ترى أنَّك لوحذفت الأوَّل واقتصرت على الثاني لأغناك عنه ، ولذلك قال بعضهم : عبرة البدل ماصلح لحذف الأوَّل ، وإقامة الثاني مقامه . وقال بعض النحويِّين : لا يصحُّ هذا الحدُّ ، والدليلُ عليه قولُ الشاعر : [من الكامل]

٨٦ـ فكأنَّهُ لَهِقُ السراة كأنَّه ما حاجبيه معيَّن بسوادِ[4]

---

(١) أصل العبارة : البدل ماهو ، ولا وجه للنفي بـ (ما) ، ولا لجعلها زائدة . ولذلك أسقطناها على أنّها زيادة من الناسخ على سبيل السهو .

(٢) قال ابن عقيل في المساعد ٤٢٨/٢ : « ونقل ابن مالك عن الكوفيّين أنّهم لا يبدلون النكرة من المعرفة ، إلاّ إن كانت من لفظ الأوّل . ونسب بعض النحويّين هذا لنحاة بغداد » .

(٣) جاء في المساعد ٤٢٧/٢ : « هذا اصطلاح البصريّين . وأمّا الكوفيّون فنقل عنهم ابن كيسان تسميته (تكريراً) ، ونقل الأخفش أنّهم يسمّونه (الترجمة) و (التعيين) » .

(٤) هذا البيت من شواهد سيبويه ١٦١/١ . والخزانة ١٩٧/٥ . جاء في حاشية الخزانة : « ونسب للأعشى ، وليس في ديوانه » . ورواه السهيليّ في الروض الأنف ١٦٥/٣ (وكأنه ..) .
اللهق : البياض ، والسراة : أعلى الشيء . وجاء في الخزانة : « وصف الشاعر ثوراً وحشيّاً شبّه به بعيره =

لوحذفت الهاء هنا فقلت : كأنَّ حاجبيه معيَّن لم يستقم ، لأنَّ المبتدأ مثنَّى والخبر مفرد . واستدلُّوا أيضاً بقولك : زيد ضربت أباه عمراً ، فـ (عمروٌ) بدلٌ من (أباه) . فلو حذفته فقلت : زيدٌ ضربت عمراً ، لم يجز لخلوِّ الجملة من ضمير يعود على المبتدأ . وهذا الاستدلال ضعيف جدّاً .

أمَّا البيت فوجه جوازه أنَّه أفرد الخبر عن المثنَّى ، وهو يريد التثنية ، كما قال الآخر : [من الهزج]

٨٧ـ لمن زحلـــــوقـــــة زلٌّ بـــــه العينـــــانِ تنهـــلُ[1]

وكقول الآخر : [من الكامل]

٨٨ـ وكأنَّ في العينين حَبَّ قَرَنْفُـــــلٍ أو سُنْبـلاً كُحِلَتْ بـه ، فـانهلَّتِ[2]

وأمَّا المسألة فالمانعُ ثَمَّ الإضمارُ ، وهو عارض .

= في حدّته ونشاطه » . وقال سيبويه : « وإن شئت قلت : ضُربَ عبد الله ظهره ، ومطر قومُك سهلهم ، على قولك : رأيت القوم أكثرهم ، ورأيت عمراً شخصه ، كما قال : فكأنّه لهق ... البيت ، يريد كأنّ حاجبيه ، فأبدل حاجبيه من الهاء التي في كأنّه ، و (ما) زائدة » . وجاء في الخزانة : « قال ابن السيد في أبيات المعاني ، وابن خلف : هو بدل اشتمال » وانظر الهمع ١٥٨/٢ ، والدرر ٢٢١/٢ » .

(١) البيت لامرئ القيس ، ورد في ملحقات ديوانه ٤٧٢ . وجاء في لسان العرب [زلل] : « وزحلوقة زلٌّ أي : زلق . قال : لمن زحلوقة ... البيت . ويروى زحلوقة » بالفاء . والشاهد فيه إفراد ضمير (تنهلُ) مع أنّه خبر للمثنى (العينان) ، وانظر الهمع ١٩/١ ، والدرر ٢٤/١ ، وأمالي ابن الشجريّ ١٢١/١ .

(٢) نسب هذا البيت في الأصمعيّات ١٦١ إلى علباء بن أرقم . وفي شرح ديوان الحماسة للتبريزيّ ١٢٠/٢ إلى سُلميّ بن ربيعة بن السيد بن ضبّة . وممّا قال شارح الحماسة في التعليق عليه : « ثنّى العينين ، ثمّ قال : كحلت به ، فيجوز أن يكون جعل الاثنين جمعاً » ، وانظر الأمالي الشجرية ١٢١/١ ، ولسان العرب [هلل] ، وسمط اللآلي ١٧٣/١ .

فصل

وتبدل المعرفة من المعرفة[1] ومن النكرة[2] ، والنكرة من المعرفة ، إلاَّ أنَّك إذا أبدلت النكرة من المعرفة فلا بدَّ من صفة النكرة ، كقوله تعالى : ﴿ لنسفعنْ بالناصية . ناصيةٍ كاذبة ﴾[3] ، لأنَّ المعرفة أبْيَنُ من النكرة ، فإذا لم تصف النكرة انتقض غرض البدل ، وإذا وصفتها حصل بالصفة بيان لم يكن في المعرفة .

فصل

وكلُّ الأسماء يصلح[4] أن يبدل منها إلاَّ ضمير المتكلِّم والمخاطب ، لأنَّها في غاية الوضوح ، كقولك : مررت بي زيد ، وبك عمرو . وأجازه قوم[5] ، والذي جاء منه في بدل الاشتمال والبعض ، فالاشتمال كقول الشاعر : [من الوافر]

٨٩ـ ذريني إنَّ أمرك لنْ يُطَـــاعـــا وما ألفيتُني حِلْمي مُضَـــاعـــا[6]

فـ (حلمي) بدل من (الياء) . ومن البعض قولُ الراجز :

---

(١) مثال إبدال المعرفة من المعرفة : مررت بأخيك زيد (شرح المفصل ٦٨/٣) .

(٢) مثال إبدال المعرفة من النكرة : مررت برجل زيدٍ ، وشاهده : ﴿ وإنَّك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله ﴾ (شرح المفصّل ٦٩/٣) .

(٣) سورة العلق : ١٥ .

(٤) في م : يصحّ وهو تعبير سائغ .

(٥) من المجيزين الأخفش ، قال ابن يعيش ٧٠/٣ : « وقد أجاز ذلك أبو الحسن الأخفش ، واحتجَّ بقوله تعالى : ﴿ ليجمعنَّكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم ﴾ . فقوله : ﴿ الذين خسروا أنفسهم ﴾ ، عنده بدلٌ من الكاف والميم ، وهو ضمير المخاطبين » .

(٦) سقط صدر هذا البيت من م ، وهو من شواهد سيبويه ١٥٦/١ ، ذكره في الحديث عن أقسام البدل ، ونسبه إلى رجل من خثعم أو من بجيلة ، وجاء في هامش شرح المفصّل ٦٥/٣ : « وعزا الفرَّاء والزجَّاج هذا البيت إلى عديّ بن زيد العباديّ » ، وذكر بعده أربعة أبيات . وانظر المساعد ٤٣٥/٢ ، والهمع ١٢٧/٢ ، والدرر ١٦٥/٢ .

٩٠ـ أوْعَـــــدني بـــــالسجنِ والأداهمِ رجلي ورجلي شَثْنَـــةٌ المنـــاسمِ[1]

فـ (رجلي) بدل من الياء .

فصل

ولا يحتاج في بدل الكلّ إلى ضمير يعود على الأوّل ، لأنّ الثاني هو الأوّل ، ويحتاج إليه في بدل البعض والاشتمال ، لأنّ الثاني مخالف للأوّل ، فيرتبط[2] به بضميره كالجملة في خبر المبتدأ . ويجوز حذفه إذا كان معلوماً / كقوله تعالى : ﴿ ولله على النّاس حجُّ البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾[3] ، أي : منهم . م٨٧

فصل

وشرط بدل الاشتمال أن يكون الأوّل مشتملاً على الثاني ، والثاني قائم به ، كقولك : يُعجبني زيدٌ عقلُه ، وعرفت أخاك خَبَره . وحقُّه التقديم ، أي : يُعجبني عقلُ زيد . ولكن لَمَّا كان يكتسب من عقله وصف الحسن والإعجاب جاز أن يؤخّر ، ويُجعل بدلاً منه . فإن لم يكن كذلك لم يجز ، كقولك : يعجبني زيد أبوه ، لأنّ (زيداً) لا يشتمل على الأب ، بل كلّ واحد منهما منفصلٌ عن الآخر . ويتّضح بقولك : مات زيدٌ / أخوه ، فإنّه ليس من الاشتمال ، بل من الغلط . ح٧٢

---

(١) البيت للعُديل بن فرخ العجليّ . جاء في حاشية شرح المفصّل ٧٠/٣ : « كان قد هجا الحجّاج وهرب إلى قيصر ملك الروم ، فطلبه الحجّاج من القيصر ، فأرسل به إليه . فلما مثل بين يديه استعطفه ، فأفرج عنه وأطلقه » . الأداهم : القيود ، وشثنة : غليظة ، والمناسم : جمع منسم : خف البعير . وجاء في الخزانة ١٨٨/٥ : « قوله رجلي بدل بعض من ياء المتكلّم في أوعدني » . وانظر شرح شذور الذهب ٤٤٢ ، والهمع ١٢٧/٢ ، واللسان [وعد ، دهم] .

(٢) في ح : فربط .

(٣) سورة آل عمران : ٩٧ .

فصل

وحقُّ بدلِ الغلط أن يستعمل بـ (بل) لأنَّها موضوعة للإضراب عن الأوَّل ، ولكن جاز حذفها لوضوح معناها .

فصل

والعامل في البدل غير العامل في المبدل منه ، وذلك العامل هو : تقدير الإعادة ، أي : إعادة العامل[1] الأوَّل . فقولك : مررت بزيد أخيك ، تقديره : بزيد بأخيك .

وقال قومٌ[2] : العاملُ فيه عامل الأوَّل .

وحجَّة الأوَّلين[3] من وجهين :

أحدُهما أنَّ العامل قد ظهر في كثير من الكلام . فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾[4] ، فأعاد (اللام) مع البدل . وقال تعالى : ﴿ كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربّهم إلى صراط العزيز ﴾[5] . فأبدل الصراط من النور . وأعاد (إلى) . وقال تعالى : ﴿ ولا تكونوا من المشركين من الذين فرّقوا دينهم ﴾[6] ، فأعاد (من) وهو كثير في القرآن والشعر .

---

(١) في ح : عامل في الأوَّل .

(٢) ومنهم سيبويه والمبرِّد والسيرافي . انظر شرح المفصَّل ٦٧/٣ .

(٣) ومنهم الأخفش وجماعة من محققي المتأخِّرين كأبي عليّ والرمّانيّ وغيرهم . انظر شرح المفصَّل ٦٧/٣ .

(٤) سورة الأعراف : ٧٥ .

(٥) سورة إبراهيم : ١ .

(٦) سورة الروم : ٣٢ .

والوجه الثاني أنَّ البدل كالمبدل منه في جميع أحكامه بحيث لوابتدئ به لم يقدّر هناك محذوف ، بخلاف الصفة وما أجري مُجراها . فلَمَّا لم يكن تبعاً في الحقيقة لم يكن تبعاً في العمل ، فلذلك قدّر له عاملٌ أغنى عنه تقدّم ذكره .

واحتجَّ الآخرون بأنَّه لو كان له عامل يخصّه للزم إظهارُه ، إذ ليس هناك شيءٌ ينوب عنه .

والجواب أنَّ تقدّم العامل وكون الثاني هو الأوَّل أغنى عن لزوم تكرُّر العامل وليس كذلك الصفة . ألا ترى أنَّ المعطوف لَمَّا كان غير الأوَّل احتاج إلى ما ينوب عن العامل . فجيء بالحروف .

باب

عطف النسق[1]

العطفُ ليٌّ الشيء والالتفات إليه ، يقال : عطفت العود إذا ثنيته ، وعطفت على الفارس : التفتّ إليه . وهو بهذا المعنى في النحو ، لأنَّ الثاني ملويٌّ على الأوّل ، ومثنيٌّ إليه ، ولذلك قدّرت التثنية بالعطف ، والعطف بالتثنية .

فصل

ولا بُدَّ في[2] عطف النسق من حرف يربط الثاني بالأوّل إذْ كانا غَيْرَيْنِ .

فصل

وقد وضعت له حروف تشرك بين الشيئين في العامل ، فمنها ما لا يفيد سوى التشريك ، ومنها ما يفيده مع غيره .

فصل

و (الواو) أصل حروف العطف ، لأنَّها لا تدلُّ إلاَّ على الاشتراك عند المحقِّقين . فأمَّا (الفاء) وغيرها فتدلُّ على الاشتراك وشيء آخر ؛ فهي كالمركَّب ، والواو كالمفرد ، والمفرد أصل للمركَّب وسابق عليه .

---

(١) جاء في شرح المفصَّل ٧٤/٣ : « ويسمَّى عطفاً بحرف ، ويسمَّى نسقاً ، فالعطف من عبارات البصريِّين ، والنسق من عبارات الكوفيِّين ... وقيل له نسق لمساواته الأوّل في الإعراب . يقال : ثغر نسق إذا تساوت أسنانه ، وكلام نسق إذا كان على نظام واحد » ، وجاء في المساعد ٤٤١/٢ : « وأكثر ما يقول سيبويه : باب الشركة » .

(٢) ولا بدَّ من .

فصل

(الواو) لا تدلُّ على الترتيب عند الجمهور . وقالت شرذمة[1] : تدلُّ عليه .

وحجَّة الأوَّلين السماعُ والقياس :

فمن السماع قوله تعالى : ﴿ وادخلوا الباب سُجَّداً ، وقولوا حطَّة ﴾[2] . وقال في آية أخرى : ﴿ وقولوا حطّة ، وادخلوا الباب سُجَّداً ﴾[3] ، والقصَّة واحدة . وقال لبيد : [من الكامل]

٩١ـ أُغْلِي السباءَ بكُلِّ أدْكَنَ عاتقٍ أو جَوْنةٍ قُدِحَتْ وفُضَّ ختامُها[4]

فالجونة : الدنّ ، وقدحت : غرفت ، وفَضُّ الختام يكون قبل الغرف ، وهو كثير في القرآن والشعر .

وأمَّا القياسُ فهو أنَّ الواو تقع في موضع يمتنع فيه[5] الترتيب ، وتمتنع من موضع يجب فيه الترتيب :

---

(١) قال ابن عقيل في المساعد ٤٤٤/٢ : « مذهب هشام وقطرب وثعلب والزاهد وغيرهم أنّها تقتضي الترتيب عند اختلاف الزمان . فالمتقدّم لفظاً هو المتقدّم في الزمان ، وممتنع عندهم تقديم المؤخَّر ، والصواب خلافه » .

(٢) سورة البقرة : ٥٨ .

(٣) سورة الأعراف : ١٦١ .

(٤) البيت من معلّقة لبيد . قال الزوزنيّ في شرحه ١٥٢ : « سبأتُ الخمر أسبؤها سبأ وسباءً : اشتريتها ، والجونة : الخابيةُ السوداء ، القدْحُ : الغَرْف ، الفضُّ : الكسر ... أشتري كلّ زق مقيَّر أو خابية مقيَّرة لئلا يرشحا بما فيهما » . وجاء في المعاني الكبير ٤٥٢/١ : « أدكن : زق ، وجونة : خابية ، قدحت : بزلت » . وجاء في اللسان [دكن] : « يعني زقّا قد صلح وجاد في لونه ورائحته » ، وقال ابن يعيش ٩٣/٨ : « وقدحت : غرفت ، وقيل : مزجت ، وقيل : بزلت . وفضّ ختامها أي : كسر طينها . ومعلوم أنّه لا يقدح إلا بعد فضّ ختامها » .

(٥) سقطت فيه من م .

فمن الأوّل قولك[1] : المالُ بين زيد وعمرو ، ولو قلت : (فعمرو) لم يجز ، لأنَّ (بيناً) يقتضي أكثر من واحد . ومن ذلك : سواء زيدٌ وعمرو ، وسيّان زيد وعمرو .

م٨٨ و (الفاء) / هنا لا تجوز ، لأنَّ التساوي لا يكون في الواحد . ومن ذلك : اختصم زيد وعمرو ، والفاء لا تصلح هنا . ومن ذلك أنَّ العطف بالواو نظير التثنية ، والتثنية لا تفيد سوى الاجتماع .

ومن الثاني أنَّ (الواو) لا تستعمل في جواب الشرط لما كان مرتّباً على الشرط ، والفاء تستعمل فيه .

وأمَّا الآخرون فتمسَّكوا بشُبَه[2] ، لادلالة فيها على الترتيب من جهة الواو ، فأضربنا عن ذكرها لوضوح الجواب عنها .

فصل

(الواو) تقع على وجوه :

أحدها العطف المطلق[3] .

والثاني (واو الحال) كقوله تعالى : ﴿ وطائفة قد أهمّتهم أنفسهم ﴾[4] .

---

(١) سقط قولك من م .

(٢) لعلّه يعني بالشبه ما ذهب إليه بعضُ النحاة في تأويل معنى الواو على الترتيب : « روي عن ابن عبّاس أنّه أمر بتقديم العُمرة ، فقال الصحابةُ : لم تأمرنا بتقديم العمرة ، وقد قدم الله الحجّ عليها في التنزيل ؟ فدلّ إنكارهم على ابن عبّاس أنّهم فهموا الترتيب من الواو . وكذلك لَمّا نزل قوله تعالى : ﴿ إنّ الصّفا والمروةَ من شعائر الله ﴾ ، قال الصّحابة : بم نبدأ يا رسول الله ؟ فقال : ابدؤوا بما بدأ الله بذكره فدلّ ذلك على الترتيب » . ذكر هذين الشاهدين ابن يعيش ٩٣/٨ مع شواهد أخرى ، ثمّ فسّرها على نحو آخر ، لا تدلُّ فيه الواو على الترتيب .

(٣) من شواهد المغني ٣٩١ على العطف المطلق : ﴿ فأنجيناهُ وأصحابَ السفينة ﴾ [العنكبوت : ١٥] .

(٤) ﴿ ثمّ أنزل عليكم من بعد الغمّ أمَنَةً نُعاساً يغشى طائفة منكم ، وطائفة قد أهمّتهم أنفسهم ﴾ [سورة =

والثالث أن تكون بمعنى (مع)[1] .

والرابع أن تكون للقسم[2] .

والخامس أن تضمر بعدها (رب)[3] .

ح٧٣ والسادس[4] أن تكون بمعنى (الباء) كقولك : بعت الشاءَ شاةٌ ودرهم ، / أي : بدرهم .

فصل

ولا تزاد (الواو) عند أكثر البصريّين لوجهين :

أحدهما أنّ الحروف وُضعت للاقتصار أو عوضاً عن ذكر الجمل ، (كالهمزة) فإنّها بدل عن (استفهم) أو (أسأل) و (ما) بدل عن (أنفي) فزيادتها تنقض هذا الغرض .

والثاني أنّ الحروف وضعت للمعاني ، فذِكْرُها دون[5] معناها يوجب اللبْسَ وخلوّها عن المعنى . وهو خلافُ الأصل .

= آل عمران : ١٥٤/٣] جاء في المغني ٣٩٨ : « وَهِمَ أبو البقاء في قوله تعالى : ﴿ وطائفة قد أهمّتهم أنفسُهم ﴾ فقال : الواو للحال ، وقيل : بمعنى (إذْ) وسبقه إلى ذلك مكّيّ ، وزاد عليه فقال : الواو للابتداء ، وقيل للحال ، وقيل بمعنى إذ . اهـ . والثلاثة بمعنى واحد » .

(١) مثال الواو التي بمعنى مع في المغني ٣٩٨ سرت والنيل .

(٢) من شواهد المغني على واو القسم ٤٠٠ : ﴿ يس والقرآن الحكيم ﴾ [يس : ١] .

(٣) من شواهد المغني على (واوربّ) قول امرئ القيس ٤٠٠ :

وليل كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

(٤) ذكر ابن هشام في المغني ٣٩١ أن للواو أحد عشر قسماً . ثمّ عرض أربعة عشر ، وهي : العاطفة ، والاستئنافيّة ، والحاليّة ، والداخلة على المضارع المنصوب وذكر معها واو المعيّة ، وواو القسم ، وواو (ربّ) ، والزائدة ، وواو الثانية ، والداخلة على الجملة الموصوف بها ، وضمير الذكور ، وعلامة المذكّرين في لغة طيّء ، وواو الإنكار ، وواو التذكّر .

(٥) في ح : بدون .

واحتجّ الآخرون بقوله تعالى : ﴿ حتّى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها ﴾[1] فـ (الواو) زائدة ، والفعل جواب (إذا) ، ولذلك لم تكن في الموضع الأوّل[2] . وقال الشاعر : [من الكامل]

٩٢- حتّى إذا قَمِلَتْ بُطونُكُمُ ... ورأيْتُمُ أبناءَكم شَبُّوا[3]
وقَلَبْتُمُ ظَهْرَ الْمِجَنِّ لَنَا ... إنَّ اللئيمَ العاجزُ الْخَبُّ

والجوابُ[4] أنّ جواب (إذا) في هذه المواضع محذوف ، فالتقدير في الآية : حتّى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها عرفوا صحّة ما وُعدوا وعاينوه . وقد دلّ عليه قوله : ﴿ وقالوا : الحمدُ لله الذي صَدَقَنا وَعْدَه ﴾[5] . والتقدير في البيت : حتّى إذا فعلتم هذه الأشياء عرف غدركم وفجوركم ولؤمكم .

وحذفُ الجواب كثيرٌ في القرآن والشعر ، فمنه قولُه [تعالى : ﴿ ولولا فضلُ الله عليكم ورحمتُه ، وأنَّ الله توّابٌ حكيم ﴾[6] . وفي هذه السورة][7] : ﴿ ولولا فضلُ الله

---

(١) ﴿ وسيق الذين اتّقوا ربّهم إلى الجنّة زُمَراً ، حتى إذا جاؤُوها ، وفُتحتْ أبوابُها ، وقال لهم خزنتُها : سلامٌ عليكم طبتُم ، فادخلوها خالدين ﴾ [سورة الزُّمر : ٧٣] .

(٢) لعلّه يعني بالموضع الأوّل قوله تعالى : ﴿ وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها ﴾ [الزُّمر : ٧١] فقد خلت الآية من الواو .

(٣) لم أقف على قائل هذين البيتين ، وروايتهما في المقتضب ٨١/٢ (امتلأت ... إن الغدورَ الفاحشَ) بنصبهما . وورد الشاهد في شرح المفصّل ٩٤/٨ (إن الغدورَ الفاحشُ) بنصب الأوّل ورفع الثاني . قال الفرّاء في معاني القرآن ١٠٧/١ : « جعل جواب (حتى إذا) بالواو ، وكان ينبغي ألا يكون فيه واو » . وانظر مجالس ثعلب ٧٤ ، والمعاني الكبير ٨١/٢ ، والأمالي الشجريّة ٣٥٨/١ ، واللسان [قمل] .

(٤) والجواب أي : الردّ على الكوفيّين والمبرّد والأخفش وابن برهان القائلين بزيادة الواو . انظر المسألة الرابعة والستين من مسائل الإنصاف ٤٥٦/٢ .

(٥) سورة الزُّمر : ٧٤ .

(٦) سورة النُّور : ١٠ .

(٧) ما بين معقوفتين لم يذكر في ح .

عليكم ورحمته وأنَّ الله رؤوفٌ رحيم ﴾[1] ، والتقديرُ : لهلكتم . وقوله تعالى : ﴿ ولو أنَّ قرآناً سُيِّرتْ به الجبالُ أو قُطِّعت[2] به الأرض ﴾[3] ، أي : لكان هذا القرآن . وحَذْفُ الجواب أبلغُ[4] في هذا المعنى من ذكره ، لأنَّ الموعود أو المتوعَّد إذا لم يذكر له الجواب ذهب وهمه إلى أبلغ غايات الثواب والعقاب ، فيكون أبلغ في الطاعة والانزجار[5] .

فصل

ومعنى (الفاء)ربط مابعدها بما قبلها ، فالعاطفة تربط بين المعطوف والمعطوف عليه ، فيما نُسِبَ إلى الأوَّل ، إلاّ أنَّها تدلُّ على أنَّ الثاني بعد[6] الأوَّل بلا مهلة . وإذا وقعت[7] جواباً علّقت مابعدها بما قبلها . ومن هنا قال الفُقهاء تدلُّ (الفاء) على أنَّ ماقبلها سببٌ لما بعدها ، ومعتبر فيه .

فصل

ولا تكون (الفاء) زائدة لما ذكرنا في (الواو) . وقال الأخفش : قد زيدت في مواضع[8] منها قوله تعالى : ﴿ قل إنَّ الموت الذي تفرُّون منه فإنَّه ملاقيكم ﴾[9] ، لأنَّ

(١) سورة النُّور : ٢٠ .

(٢) حذف من ح : ﴿ أو قطعت به الأرض ﴾ .

(٣) سورة الرَّعد : ٣١ .

(٤) في ح : بعد .

(٥) في م : الإيجاز .

(٦) في م : الأول بعد الثاني .

(٧) في م : فعت .

(٨) قال ابن يعيش ٩٥/٨ : « الفاء قد تزاد عند جماعة من النحويِّين المتقدمين كأبي الحسن الأخفش وغيره ، فإنَّه يجيز : زيد فقائم على معنى : زيد قائم .. ومن ذلك ماذهب إليه أبو عثمان المازني في قولهم : خرجت فإذا زيد قائم أنَّ الفاء زائدة » .

(٩) سورة الجمعة : ٨ .

الفاء تكون في خبر الذي غير زائدة . والخبر هنا للموت[1] ، وليس فيه معنى الشرط ، ومنه قول الشاعر :

٩٣- لا تجزعي إنْ منفساً أهْلكتُه فإذا هلكتُ فعند ذلكَ فاجْزَعي[2]

فالفاء الأولى زائدة ، وقيل الثانية .

فصل

و (ثمَّ) كالفاء في التشريك والترتيب ، إلاَّ أنَّها تَدُلُّ على الْمُهْلَة ، إذْ كانت أكثر حروفاً من الفاء . وقد جاءت لترتيب الأخبار ، لا لترتيب الْمُخْبَر عنه ، كقوله تعالى : ﴿ فإلينا مرجعُهم ، ثُمَّ اللهُ شهيدٌ على ما يفعلون ﴾[3] . وقال : ﴿ وأن استغفروا ربّكم ثمَّ تُوبوا إليه ﴾[4] . وتقول : زيد عالم كريم ثمَّ هو شجاع .

فصل

وأمَّا (أو) فتشرك في الإعراب ، ولها معان :

أحدُها الشكُّ في / الخبر كقولك : قام زيد أو عمرو ، والمعنى أحدُهما ، ولذلك تقول : فقال كذا أو كذا ، ولا تقول : فقالها[5] . م٨٩

(١) في الأصل : والخبر هنا للموت . وهو خطأ واضحٌ ، لم يكن بدٌّ من تصحيحه .

(٢) البيت للنمر بن تولب ، استشهد به سيبويه في باب الاشتغال ١٣٤/١ ، وورد في المقتضب ٧٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٢١/١ ، شاهداً على جواز رفع منفس ونصبه . وقال ابن يعيش في شرح معناه ٣٨/٢ : « إنَّ امرأته لامته على إتلاف ماله جزعاً من الفقر ، فقال لها : لا تجزعي لإتلافي نفيس المال ، فإنّي قادر على إخلافه ، وإنّما إذا هلكت فاجزعي ، فإنه لا خلف لك عني » . وموضع الاحتجاج بالبيت ههنا أنَّ إحدى الفائين بعد (إذا) رابطة لجوابها ، والأخرى زائدة . وانظر الأمالي الشجريّة ٣٣٢/١ ، والسمط ٤٦٨ ، والخزانة ٣١٤/١ ، والمسائل البصريّات ٨٩٩/٢ ،

(٣) سورة يونس : ٤٦ . ولم يُذكر في ح : ﴿ على ما يفعلون ﴾ .

(٤) سورة هود : ٣ .

(٥) في الأصل : فقالا .

والثاني أن تكون لتفصيل[1] ما أُبهم كقوله تعالى : ﴿ وقالوا : لن يدخل الجنَّة إلاَّ مَنْ كان هُوداً أو نَصَارى ﴾[2] . أي : قالت اليهود : لن يدخل الجنَّة إلاَّ من كان هوداً ، وقالت النصارى : لن يدخل الجنَّة إلاَّ من كان نصارى . وكذلك قوله : ﴿ كونوا هوداً أو نصارى ﴾[3] . ومنه قول القائل : كنت بالبصرة آكل السمك أو التمر أو اللحم ، أي : في أزمنة متفرّقة ، ولم يُرِد الشكّ .

والثالث أن تكون للتخيير كقوله : ﴿ فكفَّارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تُطْعِمُونَ أهليكم ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة ﴾[4] . فإن اتَّصل بالأمر لم يجمع بينهما ، كقولك : خذ درهماً أو ديناراً . فإن وجدت قرينة تدلُّ على الإباحة جاز الجمع بينهما كقولك : جالس الفقهاء[5] أو الزهَّاد ، لمن يجالسُ الأشرار[6] .

فصل

وإن اتَّصلت بالنهي وجب اجتنابُ الأمرين عند محقِّقي النحويِّين ، كقوله تعالى : ﴿ لا تُطِعْ منهم آثماً أو كفوراً ﴾[7] ، أي : لا تطع أحدَهما ، فلو جمع بينهما لفعل المنهيّ عنه مرَّتين ، لأنَّ كلّ واحد منهما أحدهما .

فصل

وقد[8] تكون (أو) للتقريب كقولك : ما أدري أأذّن أو أقام ، أي : لسرعته ،

(١) التفصيل يسمِّيه بعض الكوفيِّين التبعيض . انظر المغني ٧٠ .

(٢) سورة البقرة : ١١١ .

(٣) سورة البقرة : ١٣٥ .

(٤) سورة المائدة : ٨٩ . لم تذكر العبارة التالية في ح : ﴿ من أوسَط ما تطعمون أهليكم ﴾ .

(٥) في ح : العلماء .

(٦) جاء في المغني : « ذكر ابن مالك أنَّ أكثر وُرود (أو) للإباحة في التشبيه نحو : ﴿ فهي كالحجارة أو أشدّ قسوة ﴾ ، والتقدير نحو : ﴿ فكان قاب قوسين أو أدنى ﴾ ، فلم يخصّها بالمسبوقة بالطلب » .

(٧) سورة الإنسان : ٢٤ .

(٨) سقطت قد من ح .

وإن كان يعلم أنّه أذّن . ومنْ ذلك قوله تعالى : ﴿ وما أمر الساعة إلاّ كلمح البصر أو[1] هو أقرب ﴾ .

ح ٧٤ **فصل /**

ولا تكون (أو) بمعنى (الواو) ، ولا بمعنى (بل) عند البصريّين ، وأجازه الكوفيُّون[2] .

وحجّة الأوّلين أنّ الأصْل استعمال كل حرف فيما وضع له لئلاّ يفضي إلى اللبس ، وإسقاط فائدة الوضع[3] .

واحتجّ الآخرون بأنّ ذلك قد جاء في القرآن والشعر ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾[4] ، أي : ويزيدون . وقال تعالى : ﴿ حرَّمنا عليهم شحومها إلاّ ماحملت ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم ﴾[5] . وهي بمعنى الواو، و(الحوايا) عطفت على الشحوم أو الظهور. وقال الشاعر: [من الطويل]

٩٤ـ بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشمس في رونقِ الضُّحى وصُورتِها ، أوْ أنْتِ في العيْنِ أمْلَحُ[6]

---

(١) في ح : أي هو . والآية من سورة النحل ٧٧/١٦ .

(٢) المسألة مفصّلة في الإنصاف ٤٧٨/٢ ـ ٤٨٤ .

(٣) وضّح صاحب الإنصاف هذه الحجّة فقال ٤٨٠/٢ ـ ٤٨١ : « الأصلُ في (أو) أن تكون لأحدِ الشيئين على الإبهام ، بخلاف (الواو) و (بل) لأنّ الواو معناها الجمع بين الشيئين . و (بل) معناها الإضراب ، وكلاهما مخالفٌ لمعنى (أو) » .

(٤) سورة الصافّات : ١٤٧ .

(٥) سورة الأنعام : ١٤٦ .

(٦) صورتُها في ح بضمّ التاء ، وفي غيره بكسرها . والبيتُ منسوب في الخصائص ٤٥٧/٢ إلى ذي الرمّة . جاء في حاشية الإنصاف ٤٧٨/٢ : « قرن الشمس : أوّلها عند طلوعها ، ورونق الضحى أوّله » . ذكر الفرّاء البيت في معاني القرآن ٢٧٢/١ ، وجعل (أو) بمعنى (بل) . وردّ عليه ابن جنّي فقال في الخصائص : « (أو) إنّما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت ، وكيف تصرّفت ، فهي عندنا على ذلك ، وإن كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها في بعض الأحوال ، حتّى دعاه إلى أنْ نقلها =

أي : بل أنتِ .

والجواب أنَّ (أو) في الآية الأولى لشكٍّ الرأي ، أي : لو رأيتهم لقلت : هم[1] مائة ألف أو يزيدون . وقيل : هي للتخيير ، وقيل : للتقريب[2] ، وقيل : للتفصيل ، أي : بعض الناس يحزرهم كذا ، وبعضهم كذا . وأمَّا الآية الثانية فـ (أو) تنبّه على تحريم هذه الأشياء ، وإن اختلفت مواضعها ، أو على حِلِّ المستثنى وإن اختلفت مواضعه . وهذا كما ذكرنا في[3] دلالة (أو) على تفريق الأشياء على الأزمنة .

وأمَّا البيتُ فالمحفوظ فيه (أم أنت) ولو قدّر صحّة ما رَوَوْا[4] فهي على الشكِّ ، أي صورتها أو أنت أملحُ من غيركما ، وهذا كقولهم : آلحسنُ[5] والحسين أفضل أم ابن الحنفيَّة[6] ؟

فصل

و (إمَّا) كـ (أو) في الشكِّ والتخيير والإباحة ، إلاَّ أنَّها أثبت منها في الشكِّ ، لأنَّك تبتدئ بها شاكّاً ، و (أو) يأتي الشكُّ بها[7] بعد لفظ اليقين .

= عن أصل بابها . وذلك أنّ الفرّاء قال : إنَّها قد تأتي بمعنى بل ، وأنشد بيت ذي الرمّة : بدت مثل ... وانظر الخزانة ٦٥/١١ . واللسان [أو] .

(١) سقطت هم من م .

(٢) سقطت من م : وقيل للتقريب .

(٣) في م : من دلالة .

(٤) في ح : روي .

(٥) انظر المغني ٤٣ فإن فيه تحليلاً لقولهم آلحسن والحسين ..

(٦) من معاني (أو) التي أغفلها العكبريّ ، وذكرها ابن هشام في المغني : الإبهام نحو : ﴿ وإنَّا وإيّاكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ﴾ [سورة ص : ٦٤] ، والتقسيم نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف ص ٦٨ . ومعنى (إلاّ) نحو : لأقتلنّه أو يسلم ص ٦٩ . ومعنى (إلى) نحو : لألزمنَّك أو تقضيَني حقّي ، والشرط نحو : لأضربنّه عاش أو مات ص ٧٠ .

(٧) سقطت (بها) من م .

فصل[1]

وقد زعم قوم أنَّها مركَّبة من (إنْ) الشرطية و (ما) النافية ، لأنَّ المعنى في قولك : قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ : وإنْ لم يكن قام زيد فقد قام عمرو . وهذا تعسُّفٌ لا حاجة إليه ، لأنَّ وضعها مفردة أقربُ من دعوى التركيب .

وليست (إمَّا) من حروف العطف ، أمَّا الأولى فليس قبلها ما يعطف عليه ، وأمَّا الثانية فيلزمها الواو ، وهي العاطفة[2] .

فصل

وأمَّا (لا) فتثبت الفعل للأوَّل دون الثاني ، ولا يحسنُ إظهار العامل بعدها ، لئلاَّ يلتبس بالدعاء . ألا ترى أنَّك لوقلت : قام زيد لا قام عمروٌ ، لأشبه الدعاء عليه .

فصل

وإذا عطفت بالواو وزدت معها (لا) أفادت المنع من الجميع ، كقولك : والله لا كلَّمتُ زيداً ولا عمراً . ولو حذفتها جاز أن تكلِّم أحدَهما ، لأنَّ الواو للجمع ، وإعادة (لا) كإعادة الفعل ، فيصير الكلام بها جملتين .

فصل

م٩٠ وأمَّا (بل) فتُشرك[3] بها في الإعراب ، وتُضْرب بها عن / الأوَّل نفياً كان

(١) في ح كتب الناسخ لفظة (فصل) بعد (دعوى التركيب) وموضع (فصل) بعد : (وهي عاطفة) على النحو الذي أثبتناه .

(٢) جاء في المغني ٨٥ : « و (إمَّا) عاطفةٌ عند أكثرهم ، أعني (إمَّا) الثانية ، في نحو قولك : جاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو . وزعم يونس والفارسيّ وابن كيسان أنَّها غيرُ عاطفة كالأولى ، ووافقهم ابن مالك لملازمتها غالباً الواو العاطفة » .

(٣) في م : فيشرك .

أو إثباتاً ، كقولك : ما قام زيدٌ بل عمروٌ ، وقام زيد بل عمرو . ومن ههنا استعملت في الغلط[1] . وقد جاءت للخروج من قصّة إلى قصّة كقوله تعالى : ﴿ أتأتون الذُّكران من العالمين ﴾[2] ، ثمَّ قال : ﴿ بل أنتم قوم عادون ﴾[3] ، وقيل : ههنا لا تدلُّ على أنَّ الأوَّل لم يكن ، بل دلَّت على الانتقال من حديث إلى حديث[4] آخر . وهذا كما يذكر الشاعر معاني ، ثُمَّ يقول : فعدّ عن ذلك ، أو فدع ذا[5] .

فصل

وأمَّا (لكنْ) فللاستدراك مشدَّدة كانت أو مخفَّفة ، وليست للغلط ، إلاَّ أنَّها في العطف مخفَّفة البتَّة ، وما بعدها مخالفٌ لما قبلها ، لأنَّ ذلك هو معنى الاستدراك ، ولهذا كان الاستثناء المنقطع مقدَّراً بـ (لكنْ) ، وإذا كانت معها (الواو) فالعطف بها لا (بلكن)[6] . فالاستدراك لازم ، والعطف عارضٌ فيها .

فصل

ولا يعطف بها إلاَّ بعد النفي . وذهب الكوفيُّون إلى العطف بها بعد الإثبات .

---

(١) في م : اللفظ .

(٢) سورة الشعراء : ١٦٥ .

(٣) ﴿ أتأتون الذكرانَ من العالمين ، وتذرونَ ما خلق لكم ربُّكم من أزواجكم بل أنتم قومٌ عادون ﴾ [سورة الشعراء : ١٦٥ ـ ١٦٦] .

(٤) سقط حديث من م .

(٥) سقطت (ذا) من ح .

(٦) جاء في المغني ٣٢٤ : « واختلف في نحو : ما قام زيد ولكن عمرو على أربعة أقوال : أحدها ليونس : إنَّ (لكنْ) غير عاطفة ، والواو عاطفة مفرداً على مفرد . والثاني لابن مالك : إنَّ (لكن) غير عاطفة والواو عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صرّح بجميعها . قال : فالتقدير في نحو : ما قام زيدٌ ولكن عمرو : ولكنْ قام عمرو . والثالث لابن عصفور : إنَّ لكن عاطفة ، والواو زائدة لازمة ، والرابع لابن كيسان : إنَّ لكن عاطفة ، والواو زائدة غير لازمة » .

وحجّة الأوّلين أنّ الاستدراك لازم لها ، والاستدراك لا يكون إلاّ لمختلفَيْن ، فإذا كان الأوّل نفياً كان الثاني إثباتاً ، فيصحّ أنْ يُقدَّر العامل بعدها ، كقولك : ما قام[1] زيدٌ لكنْ عمرو ، أي : لكنْ قام عمروٌ ، ولا يصحّ ذلك[2] بعد الإثبات ، كقولك : قام زيدٌ لكن عمرو ، لأنّك إنْ قدّرت لكنْ قام عمرو ، لم يكن الثاني مخالفاً للأوّل ، وإنْ قدّرت لكن ما قام عمروٌ لم يصحّ ، لأنّك قدّرت مع العامل ما ليس بعامل . وحرف العطف إنّما ينوب عن العامل فقط . ويدلُّ على ذلك أنّك لو قلت : قام زيدٌ لكنْ عمروٌ لم يقم كان جائزاً ، فظهور النفي والفعل بعد الاسم / دليلٌ على أنّه لم يكن مقدّراً بعد لكنْ . ح٧٥

واحتجّ الآخرون[3] بأنّ (لكن) كـ (بل) في المعنى ، فكانت مثلها في العطف ، وهذا باطل لوجهين :

أحدُهما ما ذكرنا من اختلافهما في المعنى[4] .

والثاني أنّهما لو استويا في العطف لأدّى إلى الاشتراك . والأصل أنْ ينفرد كلّ حرف بحكم . وقد ذكرنا ما يبيّن به الفرق بين الحرفين[5] في الفصل[6] قبله[7] .

فصل

وأمّا (أَمْ) فيعطف بها متّصلة ومنقطعة : فالمتّصلة هي المعادلة لحرف الاستفهام ،

---

(١) في الأصل قام زيد ، بإسقاط (ما) النافية ، ولا تستقيم العبارة إلاّ بها فأضفناها .

(٢) في الأصل : ولا يصح ذلك إلاّ بعد الإثبات . حذفنا (إلاّ) لإقامة العبارة .

(٣) في م : آخرون . والآخرون هم الكوفيُّون .

(٤) سقط من م : في المعنى .

(٥) في م : الفعلين .

(٦) في ح : الأصل .

(٧) المسألة التي ناقشها العكبري ههنا مفصّلة في الإنصاف ٤٨٤/٤ ـ ٤٨٨ .

ويقدّر الكلام فيها بـ (أيّها) كقولك : أزيدٌ عندك أم عمرو ، أي : أيُّهما عِندك[1] ؟ فإنْ كان بعد (أم) جملة تامّة مخالفة للأولى كانت منقطعة ، كقولك : أزيد عندك أم عمرو في الدار ، لأنَّ (أيّاً) لا تقع ههنا ، وسببه أنَّ (أيّها) اسم مفرد ، فالخبر عنه واحد ، فإذا اختلف الخبران لم يستند إلى أيّها .

فصل

فإنْ كان مكان الهمزة (هل) كانت (أم) منقطعة ، كقولك : هل زيد عندك أم عمرو ، لأنَّ (هل) لا[2] تستعمل في الإثبات توبيخاً بخلاف الهمزة . ألا ترى إلى قول الراجز :

٩٥- أَطَرباً وأنْتَ قِنَّسْرِيُّ ؟[3]

ولو قلت : هل تطرب[4] وأنت شيخ على التوبيخ ، لم يجز . وكذلك لا تستعمل

---

(١) جاء في المغني ٤٢ : « (أم) المتّصلة التي تستحق الجواب إنّما تجاب بالتعيين ، لأنّها سؤال عنه ، فإذا قيل : أزيد عندك أم عمرو ؟ قيل في الجواب : زيد ، أو قيل : عمرو ، ولا يقال : (لا) ولا (نعم) » .

(٢) في الأصل : (لأنَّ هل تستعمل) بحذف (لا) النافية . وحذفها يفسد المعنى . فقد نصَّ المؤلّف على أنَّ قولك : هل تطرب وأنت شيخ ؟ على التوبيخ لا يجوز . فالهمزة هي التي تستعمل في الإثبات للتوبيخ أو الإنكار . انظر شرح الكافية ٣٨٨/٢ .

(٣) الشاهد بيت من مشطور الرجز للعجّاج ، وبعده في الديوان ٤٨٠/١ « والدهر بالإنسان دوّاريّ » . والقنّسريُّ كما جاء في حاشية الدسوقي على المغني ٢٠/١ الشيخ الكبير . وجاء في حاشية الكافية ٣٨٨/٢ : « قنسرون : بلد بالشام ، إليه نسب قنّسري » . ووجه الاستشهاد بالبيت أنَّ الهمزة تأتي في الإثبات للتوبيخ والإنكار . قال الرضيّ : « قوله والهمزة أعمّ ، يعني أنّها تستعمل فيما لم تستعمل فيه (هل) ... ومنها أنَّ الهمزة تستعمل في الإثبات للاستفهام وللإنكار أيضاً ... قال الشاعر : أطرباً وأنت قنّسري ... ولا تستعمل (هل) للإنكار » . وانظر خصائص الهمزة وتخريج الشاهد في المقتضب ٢٨٩/٣ ، والمغني ١٢/١ ، والخزانة ٢٧٤/١١ ، والمسائل البصريّات ٧١٨/١ .

(٤) في م : نظرت .

(هل) في التسوية ، والهمزة تستعمل فيها . فلَمَّا كانت الهمزة أوسع تصرُّفاً خصَّت (أم) بمعادلتها .

فصل

وقد تأتي (أم) بمعنى (بل والهمزة) ، وذلك بعد الخبر والاستفهام :

فمن الخبر : إنَّها لإبلٌ أم شاءٌ[1] ، وذلك أنَّه رأى شيئاً من بعيد ، فظنَّه إبلاً ثم بان خلاف ذلك ، فاستفهم بعد ، فرجع عن الأوَّل ، فـ (أم) جمعت الإضراب والاستفهام .

وتقول في الاستفهام : هل زيد عندك أم عمرو في الدار ؟ فهما سؤالان ، والمتَّصلة سؤال واحد .

فصل

والفرق بين (أم) المتَّصلة و (أو) أنَّ (أو) لأحد الشيئين ، و (أم) سؤال عن المشكوك في عينه . فمثاله أن تقول : أزيد عندك أو[2] عمرو ؟ فأنت شاكٌّ في أصل وجود أحدهما عنده . فإذا قال : نَعَمْ ، أثْبَتَّ وجود أحدهما مبهماً . فإذا أردت التعيين قلت : أزيدٌ عندك أم عمرو ؟ فالجواب أن تقول : زيدٌ أو عمرو ، ولا تقول : (نعمْ) ، ولا (لا) ، ولو قال في جواب (أو) : (لا) أو (نعمْ) جاز .

فصل

م٩١ وأمَّا (حتَّى) فقد تكون بمعنى (الواو) بشروط قد ذكرت / في بابها .

---

(١) جاء في شرح المفصَّل ٩٨/٨ : « قول العرب : إنَّها لأبل أم شاء أي : بل أهي شاء . فقوله (إنَّها لأبل) إخبار ، وهو كلام تامّ ، وقوله (أم شاء) استفهام عن ظنّ وشكّ عرض له بعد الإخبار ، فلا بدَّ من إضمار (هي) لأنَّه لا يقع بعد (أم) هذه إلاَّ الجملة ، لأنَّه كلام مستأنف ، إذ كانت (أم) في هذا الوجه إنَّما تعطف جملة على جملة ، إلاَّ أنَّ فيها إبطالاً للأوَّل وتراجعاً عنه » . وانظر سيبويه ١٧٢/٣ ، ١٧٤ ، والمغني ٤٦ .

(٢) في م : (أم) .

فصل

وحروف العطف غير عاملة ، لأنَّها لو عملتْ لعملتْ عملاً واحداً ، والواقع بعدها أعمال مختلفة ، ولأنَّها غير مختصَّة بالأسماء ولا بالأفعال ، فعلم أنَّها نائبة عن ذكر العامل ، لا نائبة عنه في العمل .

فصل

ولا يعطف على الضمير المرفوع المتَّصل حتّى يؤكّد[1] . وقال الكوفيّون يجوز من غير توكيد :

حجَّة الأوَّلين أنَّ الضمير إنْ كان مستتراً لم يعطف عليه ، لأنَّ العطف من أحكام الألفاظ لا المعاني ، وإنْ كان ملفوظاً به فهو في حكم جزء[2] من الفعل بدليل أنَّ الفعل يسكّن له . وأدلّة أخرى قد ذكرناها في باب الفاعل . فالعطف عليه كالعطف على بعض الكلمة ، فإذا أكّد قوي .

واحتجّ الآخرون بقوله تعالى : ﴿ ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾[3] وبقول الشاعر : [من الخفيف]

٩٦ـ قلت إذ أقبلت وزُهْرٌ تهادى كنعاج الملا تعسّفن رملا[4]

وبأنَّ العطف كالتوكيد والبدل .

---

(١) لا يجيز البصريُّون نحو قمت وزيدٌ ويجيزه الكوفيُّون . « وأجمعوا على أنَّه إذا كان هناك توكيد أو فصل فإنَّه يجوز معه العطف من غير قبح » ، الإنصاف ٤٧٥/٢ .

(٢) في م : حرف .

(٣) سورة الأنعام : ١٤٨ .

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة ورد في ديوانه ٤٩٨ مع بيت آخر . الزهر : النساء المشرقات ، والملا (ويروى الفلا) : الأرض الواسعة . وتعسّفن : سرن سيراً شديداً . استشهد سيبويه ٣٧٩/٢ بالبيت في العطف ، وذكره ابن جني في الخصائص ٣٨٦/٢ ، وقال : « فيه العطف على الضمير المرفوع المتَّصل من غير توكيد له » ، وجاء في الإنصاف ٤٧٦/٢ : « عطف (زهر) على الضمير المرفوع في (أقبلت) . =

والجواب : أمَّا الآية فإنَّ (لا) سدَّ فيها مسدَّ التوكيد ، وأمَّا البيت فقيل : (الواو) واو الحال ، و (زهر) مبتدأ . وقيل : هو شاذٌّ لا يقاس عليه . وأمَّا التوكيد والبدل فهما المضمر في المعنى بخلاف المعطوف[1] .

فصل

ولا[2] يعطف على المضمر المجرور إلاَّ بإعادة الجارّ ، وأجازه[3] الكوفيُّون من غير إعادة[4] .

وحجَّة الأوَّلين من ثلاثة أوجه :

أحدُها أنَّ الضمير المجرور مع الجارّ كشيء واحد ، ولذلك لم يكن إلاَّ متَّصلاً . فالعطف عليه كالعطف على بعض الكلمة[5] .

والثاني أنَّ المعطوف لو كان مضمراً لم يكن بدٌّ من إعادة الجرّ ، فكذلك إذا كان معطوفاً عليه .

= وقال ابن يعيش ٧٦/٣ : « ضرورة ، وكان الوجه أن يقول : إذ أقبلت هي وزهر ، فيؤكّد الضمير المستكنّ ليقوى ، ثمَّ يعطف عليه » ، وجاء في ابن عقيل ٢٣٨/٢ : « قد ورد ذلك في النثر قليلاً . حكى سيبويه رحمه الله تعالى : مررت برجل سواء والعدم : برفع العدم ، وبالعطف على الضمير المستتر في سواء » .

(١) الخلاف في هذه المسألة مفصَّل في المسألة السادسة والستين من مسائل الإنصاف ٤٧٤/٤ ـ ٤٧٨ .

(٢) في المسألة الخامسة والستين من مسائل الإنصاف ٤٦٣/٢ ـ ٤٧٤ تفصيل ما أجمل المؤلف ههنا .

(٣) في ح : وأجاز ذلك .

(٤) مثال العطف بلا إعادة : « مررت بك وزيد » الإنصاف ٤٦٣/٢ .

(٥) عبارة الإنصاف ٤٦٦/٢ : « فكأنّك قد عطفت الاسم على الحرف الجارّ ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز » .

والثالث أنَّ الضمير كالتنوين مع[1] الإضافة ، وأنَّه على حرف واحد ، كما لا يعطف على التنوين كذلك الضمير[2] .

ح٧٦ واحتجَّ الآخرون بقوله تعالى : ﴿ فاتَّقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾[3] . / على قراءة الجرّ ، وبأبيات أنشدوها . أمَّا الآية فقراءة الجرّ فيها ضعيفة . والقارئ بها كوفيٌّ تنبيهاً[4] على أصولهم . وقيل : هي واو القسم ، وجواب القسم مابعدها .

وقيل : أراد إعادة (الباء) فحذفها . وأمَّا الأبيات فمنها ما لا يثبت في الرواية ، وما يثبت منها فهو شاذّ ، وبعضها يمكن إعادة الجارّ معه ، وله نظير نذكره من بعد .

مسألة

ولا يجوز العطف على عاملين ، وأجازه الأخفش ، وصورته : ما زيد بذاهب ولا قائمٍ عمروٌ . فـ (قائم) معطوف على المجرور و (عمرو) معطوف على المرفوع ، ولا يجيزه الأخفش إلاَّ إذا ولي المجرورُ المجرورَ ، وتأخَّر المرفوع ، كقولك : زيد في الدار والسوقِ عمروٌ .

وحجَّة الأولين من وجهين :

---

(١) في ح : في الإضافة .

(٢) عبارة الإنصاف ٤٦٦ : « إنَّما قلنا ذلك ، لأنَّ الضمير قد صار عوضاً عن التنوين ، فينبغي ألا يجوز العطف عليه ، كما لا يجوز العطف على التنوين . والدليل على استوائهما أنَّهم يقولون : يا غلامِ ، فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين » .

(٣) سورة النساء : ١ . قال البغويّ في تفسيره معالم التنزيل : « والأرحامَ : قراءة العامّة بالنصب ، أي : واتقوا الأرحام أن تقطعوها . وقرأ حمزة بالخفض أي : به وبالأرحامِ كما يقال : سألتك بالله والأرحام . والقراءة الأولى أفصح ، لأنَّ العرب لا تكاد تنسق بظاهر على مكنًّى إلا بعد أن تعيد الخافض . فتقول : مررت به وبزيد ، إلاَّ أنه جائز مع قلَّته » .

(٤) سقط تنبيهاً من م .

أحدُهما أنَّ حرف العطف نائب عن العامل ، وليس من قوّته أن ينوب عن اثنين ، فلذلك لا يصحُّ إظهارهما بعده .

والثاني أنَّه لوجاز العطف على عاملين لجاز على أكثر ، ولجاز أن يتقدَّم المرفوع على المجرور كقولك : زيدٌ في الدار وعمروٌ[1] السوقِ .

واحتجَّ الآخرون بقوله تعالى : ﴿ واختلاف الليل والنهار ﴾[2] إلى قوله : ﴿ آيات[3] لقوم يعقلون ﴾[2] فـ (اختلاف) بالجرّ ، معطوف على (خلقكم) و (آيات) الثالثة معطوفة على (آيات) الأولى[4] المنصوبة بـ (إنَّ) . وبقول الشاعر : [من المتقارب]

٩٧- هَوِّنْ عليْكَ فَإنَّ الأمورَ ... بكفِّ الإلهِ مقاديرُها[5]

- فليسَ بآتيكَ مَنْهيُّها ... ولا قاصرٍ عنكَ مأمورُها

---

(١) في ح : وعمرو في السوق .

(٢) نظن أنَّ الآيات التي يستشهد بها المؤلّف هي ﴿ حم تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم . إن في السموات والأرض لآيات للمؤمنين . وفي خلقكم وما يبثُّ من دابّة آيات لقوم يوقنون . واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون ﴾ [الجاثية : ١ ـ ٥] .

(٣) في الأصل : لآيات .

(٤) في الأصل الثانية . ولم يكن بدٌّ من تصحيح الأصل ليطابق ما نزل به الوحي الأمين .

(٥) ورد هذان البيتان في العقد الفريد ٢٠٧/٣ منسوبين إلى ابن أبي حازم ، ورواية الأول (فلا تحرصنّ فإنّ ...) ، وورد أوّلها في الأشباه والنظائر ٢٥/٤ ، وثانيهما في الخزانة ١٣٦/٤ منسوبين إلى الأعور الشنيّ ، وذكرهما السيوطيّ في شواهد المغني ٤٢٧/١ ، وقال في تخريج الثاني : « فيه ثلاثة أوجه : أحدُها أن يكون (مأمورها) مبتدأ ، و (قاصر) خبر ، ثمَّ تكون الجملة بأسرها معطوفة على الجملة الأولى ... والثاني أن تنصب (قاصراً) وتعطف على محلّ (بآتيك) .. والثالث أن تجرّ (قاصرٍ) أو تعطفه على (آتيك) . ثم لا يخلو إمَّا أن يكون (مأمورها) بمنزلة (منهيّها) محمولاً على ليس ، وهو من باب العطف على عاملين .. وإما أن تجعله من قولنا : ليس أمة الله بذاهبة ولا قائم أخوها ، بعطف قائم على ذاهبة ، وأخوها رفع بقائم .. فتكون قد عطفت خبراً على خبر » .
وانظر الأمالي النحويّة لابن الحاجب ١٥٠/٣ .

فـ(قاصر) معطوف على (آتيك) و(مأمورٌ هورُها) على (منهيُّها) . وقال آخر: [من المتقارب]

٩٨ـ أكلَّ امرئٍ تحسبين امرءاً ونـار تـوقَّـدُ في الحرب نـارا[1]

والجواب أمَّا الآية فلا حجَّة فيها ، لأنَّ الآيات ذكرت توكيداً رفعت أو نصبت لتقدّم ذكرها .

م٩٢ وأمَّا البيت فيروى بالرفع على أنَّه خبر مقدَّم ، وبالنصب عطفاً / على موضع خبر ليس ، وبالجرّ على غير ما احتجّ به . وبيانه أنَّ (مأمورها) مرفوع بـ (قاصر) ، لأنَّه من سبب اسم (ليس) فلا يكون عطفاً على عاملين .

فإنْ قيل : من شروط ذلك أن يكون الضمير هو اسم ليس ليكون من سببه والضمير في (مأمورها) للأمور ، لا للمنهيّ . قلنا : بل هي للمنهيّ ، لأنَّ المنهيّ أمر من جملة الأمور ، وأنَّث الضمير لأنَّ المنهيَّ مضافٌ إلى مؤنَّث ، فجوَّز تأنيث ضميره ، كما قالوا : ذهبتْ بعضُ أصابعِه[2] ، وكما قال تعالى : ﴿ فله عشر أمثالها ﴾[3] ، والتقدير :

---

(١) رواية البيت في ح : ... ونار تأجّج بالليل نارا . والبيت من شعر أبي دؤاد الإياديّ ، ومعناه : لا تظني أنَّ الرجال سواء ، فالرجل الحقّ من كان يوقد ناره لقرى الضيفان (على رواية : تأجّج بالليل) أو من يصطلي جحيم المعارك (على رواية : توقّد في الحرب) . وينسب البيت إلى عديّ بن زيد ، وحارثة بن حمران . وهو من شواهد سيبويه ٦٦/١ ، والمغني ٣٢١ . قال ابن عقيل في شرح الألفية ٧٧/٢ : « التقدير (وكلّ نار) ، فحذف (كل) ، وبقي المضاف إليه مجروراً كما كان عند ذكرها » ، وجاء في حاشية الإنصاف ٤٧٣/٢ : « عطف على المفعول الأوّل مثله ، وعلى المفعول الثاني مثله ، فهو عطف اثنين على معمولين لعامل واحد ، وهو تحسبين » .

وانظر ابن يعيش ٢٦/٣ ، والهمع ٥٢/٢ ، والدرر ٦٥/٢ ، والأمالي الشجريّة ٢٩٦/١ ، والأمالي النحويّة لابن الحاجب ٤٦/١ .

(٢) جاء في شرح ابن عقيل للألفية ٤٩/٢ ـ ٥٠ : « قد يكتسب المضاف المذكَّر من المؤنث المضاف إليه التأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، ويفهم منه ذلك المعنى ، نحو : قطعت بعض أصابعه . فصحَّ تأنيث (بعض) لإضافته إلى أصابع ، وهو مؤنَّث لصحَّة الاستغناء بأصابع عنه ، فتقول : قطعت أصابعه » . وانظر كتاب سيبويه ٥١/١ ، ٤٠٢ ، ٣٤٨/٣ .

(٣) ﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلاَّ مثلها ، وهم لا يظلمون ﴾ [سورة =

ولا يقصر عنك مأمور المنهيّات ، والإضافة للتمييز ، لأنَّ[1] في المنهيات مأموراً . على هذا المعنى حمله سيبويه .

وأمَّا البيت الآخر فالتقدير فيه : وكلّ نار ، فحذفه لتقدّم ذكره .

= الأنعام : ١٦٠] . جاء في معالم التنزيل للبغوي : « أي : له عشر حسنات أمثالها . وقرأ يعقوب (عشرٌ) منون وأمثالُها بالرفع » . وقال الزمخشريّ في الكشاف : « عشر أمثالها على إقامة صفة الجنس المميز مقام الموصوف ، تقديره عشر حسنات أمثالها ، وقرئ (عشرٌ أمثالُها) برفعهما جميعاً على الوصف » .

(١) سقطت (لأنَّ) من م .

٧) والوجه السابع أن يكون في الصفة الألفُ واللام ، كقولك : مررتُ بالرجل الحسنِ . فإنْ كان (الوجهُ) بعدها فيه[١] الألف واللام ففيه[٢] الرفع والنصب والجرّ على ما تقدَّم . وإنْ كان[٣] (وجهه) بالهاء ففيه[٤] الرفعُ والنصبُ على ما تقدّم ، وأمَّا الجرُّ فممتنعٌ ، لأنَّ الإضافة مع الألف واللام في الأوَّل لا تكون إلا إذا كان في المضاف إليه الألفُ[٥] واللام لما بينهما من المشابهة . وهنا التعريفان مختلفان ، وقد وقع في هذا الوجه خمسة أوجه جائزة ، وواحد ممتنع . فأمَّا أن يكون الوجه نكرة[٦] ، والصفة نكرة ، فالأوجه الثلاثة جائزة[٧] ، لأنَّه قد علم أنَّه لا يريد إلاَّ وجه الْمَمْرور به . وإن كان في الصفة الألفُ واللام فالرفعُ والنصب جائزان ، والجرّ ممتنع لما تقدَّم[٨] .

فإذن جملة الوجوه الجائزة ستةَ عشرَ[٩] ، واثنان ممتنعان .

---

(١) سقط من م : فيه .

(٢) ففيه : أي في الوجه من قولك : مررت بالرجل الحسن الوجه ثلاثة أوجه في الإعراب ، وهي : الرفعُ على أنه فاعل (الحسن) ، والنصبُ على التشبيه بالمفعول به ، والجرّ بالإضافة .

(٣) في م : كان في وجهه .

(٤) ففيه ، أي : في (وجهه) من نحو : مررت بالرجل الحسن وجهَه وجهان :
الرفع ، لأنه فاعل الحسن .
والنصب على التشبيه بالمفعول به .

(٥) سقط من م : إليه الألف .

(٦) في م : النكرة .

(٧) في نحو : مررت برجل حَسَنٍ وجهاً . ثلاثةُ أوجهٍ جائزة هي :
وجهاً : النصب على أنّه تمييز .
وجهٌ : رفع على أنّه فاعل .
وجهٍ : جرّ على أنّه بدل .

(٨) مثال هذا الوجه : مررت بالرجل الحسنِ وجهاً ، أو وجهٌ .
فعلى النصب تعرب وجهاً تمييزاً .
وعلى الرفع تعربه فاعلاً .

(٩) أوصل ابن عقيل الوجوه الجائزة إلى ستّة وثلاثين وجهاً ، فقال : ١٤٥/٢ « فهذه اثنتا عشرة مسألة ، والمعمول في كلٍّ واحدة من هذه المسائل المذكورة إمَّا أن يرفع ، أو ينصب ، أو يجرّ ، فيتحصَّل حينئذٍ ستٌّ وثلاثون صورة » .

[باب اسم التفضيل][1]

فصل

وأمَّا (أَفْعَلُ منك) [فالوجهُ ألاّ تعمل في مظهر إلاّ أن يقع المظهر موقعَ الْمُضمر ، لأنَّ (أَفْعَلَ منك)][2] بَعُدَ من اسم الفاعل ، فإنَّه لا يُثنَّى ولا يجمع ولا يؤنَّث[3] . فعند ذلك تقول : مررتُ برجلٍ أفضلُ منه أبوه ، فترفع على أنَّه خبر متقدِّم ، ومثله : مررت برجل خيرٌ منه أبوه ، وشرٌّ منه غلامه ، لأنَّ أصل خير وشرّ (أخير وأشرر) . ومن العرب من يُعْمِلُ أَفْعَل ، لأنَّه وصفٌ مشتقٌّ .

فصل

فأمَّا عملُه في المضمر فجائز ، لأنَّ مضمره ليس بلفظ ، بل هو في النيَّة . فأمَّا ما يقعُ موقع المضمر فقولُهم : ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينيه الكحلُ منه في عين زيد ، فالكحلُ مرفوعٌ بـ (أحسنَ)[4] ، وجاز ذلك لمّا كان المعنى : أحسن هو ، لأنَّ الذي يحسن بالكحل الرجلُ لا الكحل[5] . ومنه الحديث المرفوع « ما مِن أيّامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصومُ من عشر ذي الحجَّة »[6] .

---

(١) يخيَّل إلينا أنَّ النساخ أغفلوا عنوان هذا الباب وهو (باب اسم التفضيل) فأضفناه .

(٢) سقط من م ما بين المعقوفتين .

(٣) قال ابن يعيش ١٠٦/٦ : « وإنَّما لم يثن (أفعل) ، ولم يجمع ، ولم يؤنَّث لما تقدَّم من أنَّه قد تضمَّن معنى الفعل والمصدر . وكلُّ واحد منهما لا تصحُّ تثنيته ولا جمعه ولا تأنيثه » .

(٤) يعني العكبريّ بذلك أنَّ الكحل فاعل اسم التفضيل أحسن .

(٥) مسألة الكحل هذه مفصَّلة في شرح الكافية أحسن تفصيل ٢١٩/٢ ـ ٢٢٣ .

(٦) ورد هذا الحديث الشريف في كتاب سيبويه ٣٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٨٨/٢ ، على النحو الذي ذكره العكبريّ .

قال سيبويه : « لو قلت أبْغَضُ إليّ منه الشرُّ ، لم يجز . ولو قلت : خيرٌ منه أبوه جاز . ومثل ذلك ما من أيام أحبّ .. » .

=

باب

ما يعمل من المصادر عمل الفعل

كلُّ مصدر صحَّ تقديره بـ (أنْ والفعل) عمل عمل فعله المشتقّ منه . وإنَّما كان كذلك لأنَّه يشبه الفعل في أنَّ حروفه فيه ، وأنَّه يشاركه في الدلالة على الحدث ، وأنَّه يكون للأزمنة الثلاثة . فإنْ لم يحسن تقديره بأنْ والفعل لم يعْمل ، لأنَّ الأصل في العمل للفعل . وإذا لم يصحّ تقديرُ الاسم بالفعل بطل شبهُه به . والذي لا يُقدَّر بأن والفعل المصدرُ المؤكِّد نحو : ضربْتُ ضرباً . فأمَّا قولُك : ضرباً زيداً فالعمل للفعل المقدَّر الناصب للمصدر . وربَّما وقع في كلام بعضِ النحويِّين[1] أنَّ (ضرباً) هذا هو العامل ، وذلك تجوّز من قائله .

فصل

ويعمل المصدر وإنْ لم يعتمد بخلاف اسم الفاعل ، لأنَّه قَوِيَ بكونهِ أصلاً للفعل وأنَّه موصوفٌ لا وصف .

= وجاء في سنن الترمذيّ (الجامع الصحيح) ١٢٨/٢ : « ما من أيّام أحبُّ إلى الله أن يُتعبَّد له فيها من عشر ذي الحجة ، يعدلُ صيامُ كلِّ يوم منها صيامَ سنة ، وقيامُ كلِّ ليلة منها بقيام ليلة القدر » . وجاء فيه : « قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب » . وانظر الجامع الصغير ٢٥٢/٢ ، وشرح الكافية ٢٢٣/٢ ، وشرح المقدّمة المحسَّبة لابن بابشاذ ٤٠٠/٢ .

(١) من النحويِّين القائلين بأنَّ المصدر المؤكِّد يعمل عمل فعله ابن عقيل ، فقد قال في شرحه الألفية ٥٦٤/١ : « واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل هل يعمل أو لا ؟ والصحيح أنه يعمل فـ (زيداً) في قولك : ضرباً منصوب بـ (ضرباً) على الأصحّ . وقيل : إنَّه منصوب بالفعل المحذوف ، وهو اضربْ » . وجاء في العوامل المائة النحوية ٢٩٣ : « وإنْ كان المصدر مذكوراً دون الفعل فوجهان : أحدُهما أنَّ العمل للفعل لأنَّه الأصلُ ، والثاني العمل للمصدر لأنَّه مذكور ، وبدلٌ عن الفعل كقولك : ضرباً زيداً » .

فصل

وإذا صُغِّر المصدرُ لم يعمل[1] لوجهين :

أحدُهما أنَّ التصغير كالوصف .

والثاني أنَّه يبعد من شبه الفعل ، إذ الأفعالُ[2] لا تصغَّرُ ، ولا عبرةَ بتصغير فعل التعجُّب لما نذكره هناك .

فصل

فإنْ وصف المصدر قبل المعمول لم يعمل ، لأنَّ الوصف يبعده من الفعل ، لأنَّ الفعل لا يوصف / ، ولأنَّ الوصف يفصل بين الموصول وصلته ، والمصدر موصولٌ ، ومعمولُه من صلته[3] . ح ٧٩

فصل

وأقوى المصادر عملاً المنوَّنُ ، لأنَّه أشبه بالفعل إذْ كان نكرة ، وإن الفعل لا يُضاف[4] . ثُمَّ يليه المضافُ ، لأنَّ الإضافة في حُكْم الأسماء ، وقد لا تعرّف[5] ، وإذا

---

(١) جاء في المساعد ٢٢٦/٢ : « فلا يقال : عرفت ضُرَيْبك زيداً ، لقوة جانب الاسميَّة بالتصغير كما قوي بالإضمار » .

(٢) سقطت الأفعال من م .

(٣) جاء في المساعد ٢٢٩/٢ : « المصدر مقدّر بحر مصدريّ والفعل ، فهو كفعل موصول به ، فلا يجوز : عجبت من ضربك الكثير زيداً ، ويجوز : من ضربك زيداً الكثير . وحكم بقية التوابع حكم النعت ، فيمتنع : عجبت من شربك وأكلك اللبن ، وقتالك نفسه زيداً ، ومن إتيانك مشيك إلى زيد ، وإنْ أخّرت جاز » .

(٤) من شواهد إعماله منوّناً قولُه تعالى : ﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مقربة ﴾ ابن يعيش ٦١/٦ .

(٥) في ح : لا يعرف .

عُرِّفت كان التعريف ساريـاً[1]ـا من الثاني إلى الأوّل ، بعد أن مضى لفظه على لفظ النكرة ، بخلاف الألف واللام[4] . ثمَّ ما فيه[2] الألف واللام ، وعملُه ضعيف ، لأنَّ الألف واللام أداةٌ زائدة في أوّله ، تنقله من التنكير إلى التعريف في أوّل أحواله . ومع ذلك فعملُه جائزٌ ، لأنَّ الشبه فيه باقٍ . وهو قليل في الاستعمال . ولم يأت في القرآن منه مُعْمَلٌ / في غير الظرف فيما علمنا . وإنَّما جاء معملاً في الظرف كقوله تعالى : ﴿ لا يُحِبُّ اللهُ الجهر بالسوءِ من القول ﴾[3] . فأمَّا قول الشاعر : [من المتقارب]

١٠٤ـ ضعيفُ النكايةِ أعدائَه يخالُ الفِرارَ يُراخي الأَجَلْ[4]

فتقديره : ضعيفٌ النكاية في أعدائه ، فلمَّا حُذف حرفُ الجرِّ وصل المصدر . وقيل : لا يحتاج إلى حرف يعدّيه . فأمَّا قول الشاعر : [من الطويل]

١٠٥ـ لقد علمتْ أُولى المغيرةِ أنَّني كررتُ ، فلم[5] أنكُلْ عن الضربِ مِسْمَعَا[6]

---

(١) الشاهد على المصدر وهو مضاف قوله تعالى : ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضَهم ببعض ﴾ ابن يعيش ٦٢/٦ .

(٢) في م : ما فيه من الألف .

(٣) ﴿ لا يحبُّ الله الجهر بالسوء من القول إلاّ من ظُلم ، وكان الله سميعاً عليماً ﴾ [سورة النِّساء : ١٤٨] .

(٤) البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلوها . قال سيبويه ١٩٢/١ : « وتقول : عجبت من الضرب زيداً ، كما قلت : عجبت من الضارب زيداً ، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين ، ثمّ ذكر البيت » . وجاء في الخزانة ١٢٧/٨ : « سيبويه والخليل جوّزا إعمال المصدر المعرّف باللام مطلقاً » . ثمَّ ذكر البيت . وانظر المفصّل ١١٦ ، وشرح المفصّل ٦٤/٦ ، والمنصف ٧١/٣ .

(٥) في الأصل : فلن ، وفي المصادر التي رجعنا إليها : فلم كما أثبتنا .

(٦) البيت للمرار الأسدي ، ورد في ديوانه ١٦٩ ، ونُسِبَ في حاشية شرح المفصّل ٦٤/٦ إلى مالك بن زغبة الباهليّ ، ورويت بعده أربعة أبيات له . وروايته في سيبويه ١٩٣/١ ، وجمل الزجاجي ١٢٤ ، والمقتضب ١٤/١ ، (لحقت فلم أنكل ..) قال الزجاجي : « في نصب (مسمع) وجهان : أحدُهما أن يكون منصوباً بوقوع الضرب عليه ، كأنه أراد : عن ضرب مسمع ، فلمّا أدخل الألف واللام بطلت الإضافة ، فنصب كما بيَّنت لك . والآخر أن يكون منصوباً بلحقت ، كأنَّه قال : لحقت مسْمعاً ، فلم أنكل عن الضرب » ، وجاء في اللمع ٢٥٧ : « أي عن أن ضربت مسمعا » وانظر المرتجل ٢٩٩ ، والهمع ١٢٥/٢ ، والخزانة ١٢٩/٨ .

فـ (مسمعـا) منصـوب بـ (الضرب) ، وقيـل : منصـوب بـ (كررت) ، وحرف الجرّ محذوف . والأوّل أقوى ، لأنَّ المصدر أقرب إليه ، وهو متعدّ[1] بنفسه . ويروى (لحقتُ) ، وهو الناصب في[2] أقوى الوجهين ، لأنَّ الفعلَ ، وإن تقدَّمَ ، فهو أقوى من المصدر ، ولا سيَّما مع الألف واللام .

فصل

ولا يتقدَّم معمول المصدر عليه[3] ، ولا يُفصل بينهما بخبر ولا صفة ، ولا أجنبيّ بحال ، لأنَّه موصول[4] .

فصل

والمصدر لا يتحمَّل الضمير ، لأنَّه اسم جامد ، فهو كـ (زيد والغلام) ، وإنَّما يحذف الفاعل معه حذفاً[5] ، كقوله تعالى : ﴿ أو[6] إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبة يتيماً ﴾[7] ، فـ (إطعام) خبر مبتدأ محذوف ، والفاعل محذوف أي : إطعام هو ، وهو

---

(١) في الأصل : متعدي ، بإثبات الياء .

(٢) سقط من ح : وهو الناصب في .

(٣) فلا يقال : زيداً ضربُك خيرٌ له ، كما لا يقال : زيداً أن تضرب خيرٌ له » ، شرح المفصّل ٦٧/٦ .

(٤) جاء في شرح المفصّل ٦٧/٦ : « تقول : أعجبني ضرب زيد عمراً اليوم عند جعفر ، إن جعلت الظرفين متعلَّقين بالمصدر لم يجز أن تقدّمهما عليه ، وإن جعلت اليوم متعلّقاً بأعجبني ، وجعلت ظرف المكان متعلّقاً بالمصدر لم يجز ذلك ، لأنَّك قد فصلت بين الصلة والموصول بأجنبيّ » .

(٥) جاء في المساعد ٢٣١/٢ : « الفاعل كالجزء من الفعل ، ولذا سكّنوا له آخر الفعل ، نحو : ضربت ، والجزء لا يحذف .. ولم تثبت هذه الجزئيّة للمصدر .. وليس كحسن الوجه ، لأنَّ هذا يقبل الإضمار ، والمصدر لا يقبله ، لأنَّه بمنزلة أسماء الأجناس » .

(٦) في الأصل : وإطعام .

(٧) ﴿ وما أدراك ما العقبة . فكُّ رَقَبة أو إطعام في يوم ذي مسغبة . يتيماً ذا مقربة ﴾ [سورة البلد : ١٢ ـ ١٤] .

المذكور في قوله تعالى[1] : ﴿ لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ﴾[2] . وأجاز قوم أن يتحمَّل الضمير[3] كما تحمله الصفة المشبَّهة وكالظرف ، لأنَّه يعمل في الظاهر ، فيعمل في المُضْمر . وهذا ضعيفٌ ، لأنَّ تلك الأشياء يُوصَفُ بها ، وتكون أحوالاً فجرت مجرى الفعل .

فصل

والمصدر يضاف إلى الفاعل ، لأنَّه غيره بخلاف اسم الفاعل ، لأنَّه هو الفاعل في المعنى[4] ، ويضاف إلى المفعول[5] ، لأنَّه كالفاعل في تحقُّق الفعل به[6] ، ويجوز أن يقدّر المصدر بفعل لم يُسمَّ فاعله ، كقولك : عجبت من ضَرْبِ زيدٍ ، أي من أن يُضْرَب[7] .

---

(١) غفل ناسخ م عن ذكر : تعالى .

(٢) سورة التين ٤ .

(٣) جاء في المساعد ٢٣٢/٢ : « قال ابن هشام الخضراويّ : أهلُ البصرة متَّفقون على أنه لا إضمار ، وأهل الكوفة يضمرون الفاعل ، ويقولون : لا بدَّ من ذلك ، لأنَّه كاسم الفاعل ، ويردّه أنَّ نحو : عجبتُ من أكل التُّفاحة ، ولا دليلَ فيه على فاعل يجعل الإضمار له » .

(٤) مثاله : أعجبني ضرب زيد عمراً ، والتقدير : أعجبني أن ضرب زيد عمراً . من كتاب الجمل للزجَّاجيّ ١٢١ .

(٥) جاء في جمل الزجاجيّ ١٢١ : « فإنْ كان زيدٌ مفعولاً في المعنى قلت : أعجبني ضربُ زيد عمرٌو . والتقدير : أعجبني أنْ ضربَ زيداً عمرٌو » .

(٦) سقط (به) من م .

(٧) في ح : أن ضُرب .

فصل

وإذا عطفت على المضاف إلى المصدر جاز أن تجرّ المعطوف حملاً على اللفظ وأن تنصبه أو ترفعه حملاً على الموضع[1] ، وكذلك الوصف[2] .

---

(١) من شواهد العطف على الموضع في باب عمل المصدر بيتٌ رؤبة [سيبويه ١٩١/١] أو زيادة العنبري [حاشية ابن عقيل ١٠٥/٢] ، وهو :

قد كنت داينت بها حسّانا ... مخافةَ الإفلاس والليانا

قال ابن عقيل : « الليان معطوف على محلّ الإفلاس » ، وإذا عطفت على اللفظ قلت : والليانِ .

(٢) وشاهد النعت على الموضع بيتٌ لبيد التالي :

حتى تهجّر في الرواح وهاجها ... طلبُ المعقِّبِ حقَّه المظلومُ

قال ابن عقيل ١٠٤/٢ : « فرفع المظلوم لكونه نعتاً للمعقب على المحلّ » ، لأنَّ المعقب فاعل المصدر طلب ، وإن شئت الوصف على اللفظ قلت : « طلب المعقِّبِ المظلومِ » .

باب

أسماء الفعل

وذلك نحو : (صهْ ، ومَهْ ، ورويدَ ، ونزالِ[1]) ، وكلّها أسماء ، والدليل على ذلك أشياء :

أحدُها أنّها تدلُّ على معنى في نفسها ، ولا تدلُّ على زمانه من طريق الوضع ، وحقيقة القول فيه أنّ (صَهْ) اسم لـ (اسكُتْ) . وليس اللفظان عبارتين عن شيء واحد . مثل : اسكت واصمتْ ، فـ (صَهْ) اسمٌ ومسمّاه لفظ آخر ، وهو : السَّكْتُ . فالزمان معلوم من المسمَّى لا من الاسم[2] .

والوجه الثاني أنّها تنوَّن فرقاً بين المعرفة والنكرة . والتعريف والتنكير من خصائص الأسماء .

والثالث أنّها تقع موقع الفاعل والمفعول . فمن الفاعل[3] قول زهير[4] : [من الكامل]

١٠٦ـ ولأنت أشجعُ من أسامةَ إذْ دُعِيَتْ : نَزَالِ ، ولُجَّ في الذُّعْرِ[5]

---

(١) ن ح : وتراكِ ، وهو لفظ سائغ .

(٢) لعلّه يريد أنّ الزمان يفهم من المسمّى (اسكت) من اسم الفعل (صَهْ) أمّا السكت فلا زمان فيه .

(٣) لعلّ الأصحّ أن يقول : تقع موقع نائب الفاعل ، انظر شواهد الشافية ٢٣٠ ـ ٢٣١ .

(٤) هو زهير بن أبي سلمى المزني [ت نحو سنة : ١٣ ق . هـ] أحد شعراء المعلّقات عُرف بالحكمة ومدح هرم بن سنان ، وهو من بيت موصول النسب بالشعر . الأغاني ٢٨٨/١٠ ، معاهد التنصيص ٣٢٧/١ .

(٥) هذا البيت ثامنُ أبيات عدَّتُها اثنان وعشرون في مدح هرم ، وروايته في ديوان الشاعر ٨٩ :

(ولنعم حشوُ الدرْعِ أنتَ إذا دُعيتْ نزالِ ولُجَّ في الذعر)

وفي شواهد الشافية ٢٣٠ نسب صدر البيت الذي رواه العكبريّ ههنا إلى المسيّب بن علس . ورواية بيت المسيّب :

(ولأنت أشجعُ من أسامةَ إذْ يقع الصراخ ، ولجّ في الذعر)

قال شارح الشافية : « أسامة معرفة علمٌ للأسد . ودُعيتْ بالبناء للمفعول ، ونزال في محلّ رفع نائب =

ومن المفعول قولُ الآخر : [من الكامل]

١٠٧ـ ودَعَـوْا نـزالِ فكنتُ أوَّل نـازلٍ[١] وعـلامَ أركبُـه إذا لَمْ أُنْـزِلِ

ومنها أنَّ الألف واللام دخلتا[٢] على[٣] بعضها ، كقولهم : النجاءك ، بمعنى : أُنْجُ .

فصل

وفائدة وضع هذه الأشياء من وجهين :

أحدُهما أنَّه أبلغ في المعنى من الألفاظ التي نابت عنها .

والثاني الاختصار ، فإنَّه لا يظهر فيها عَلَمُ التثنية والجمع والتأنيث ، إذ كانت اسماً ، والأمر يظهر فيه ذلك .

فصل

ح ٨٠ ومعظم هذه الأسماء / تنوبُ عن الأمر للمخاطب ، وإنَّما كان ذلك لوجهين :

أحدُهما أنَّ المخاطب يتنبَّه للمراد منه بالإشارة ، وما هو أخفى منها ، فإذا لم يكن اللفظ صريحاً في الدَّلالة على المعنى كهذه[٤] الأسماء خُصَّ بها المخاطبُ ليقوى بالمواجهة .

= فاعل . وقد استدلَّ الشارح المحقّق وغيره بهذا البيت على أنّ (فعال) الأمريّ مؤنّث ، ولهذا أنّث لها الفعل المسند إليها » . وانظر سيبويه ٢٧١/٣ ، وما ينصرف ٧٥ ، والإنصاف ٥٣٥/٢ ، والهمع ١٠٥/٢ .

(١) الشاهد من شعر ربيعة بن مقروم الضّبيّ ذكره الجاحظ في الحيوان ٤٢٧/٦ مع بيت آخر . وعلّق عليه صاحب اللسان [نزل] فقال : « فـ (دعوا نزال) بمعنى المنازلة ، دون النزول إلى الأرض » . وقال أبو البركات في الإنصاف ٥٣٥/٢ : « أراد انزل ، وأنّثها لأنّها بمنزلة النزلة » . وعلّق عليه صاحب الحاشية في شرح المفصّل ٢٧/٤ فقال : « والشاهد فيه وقوع (نزال) مفعولاً به لـ (دعوا) ، وقد علم أنّ المفعول لا يكون جملة إلاّ بعد القول . وتكون مؤوّلة بالمفرد أيضاً » .

(٢) في م : دخلت وهو وجه سائغ .

(٣) في ح : في .

(٤) في م : فهذه .

م٩٦ والثاني أنّها لوجعلت أمراً للغائب / أو خبراً لاحتاجت في الأمر إلى تقدير اللام . واللام لا تُقدَّر مع صريح الفعل ، فكيف تُقدَّرُ مع الاسم ؟ وأمّا الخبر عن الغائب فيفتقر إلى ذكره مقدّماً أو مؤخّراً ، وقد جاء شيء منها للغائب كقوله ﷺ : « يا معشر[1] الشباب من استطاع منكم الباءَة فليتزوَّجْ . ومن لم يستطعْ فعليه بالصوْم »[2] . وإنّما ساغ ذلك لتقدُّمِ الخطاب . وقد حُكِيَ عن بعْضِ العرب أنّه قال : عليه رجلاً ليسي ، يريد : ليطلبْ رجلاً غيري[3] . والأصلُ : ليس إيّاي ، فحصل في الحكاية شذوذٌ من وجهين[4] . وحُكي عن بعضهم أنّه قيل له : إليك ، فقال : إليَّ . أي : قيل له : تنحَّ ، فقال : أتنحّى ، وهذا خبر .

فصل

وهذه الأسماء في لزومها وتعدّيها على حسب ما نابت عنه ، فـ (صَهْ) و (مَهْ) و (واهاً) لازمة ، لأنّ (صَهْ) ناب عن (اسكتْ) و (مَهْ) عن (اكفف) و (واهاً) عن (أتعجّب) . ومنها[5] ما يتعدّى بحرف الجرّ كقولك : عليك بالرفق ، كأنّك قلت : تخلّق به . ومنها ما يتعدّى بنفسه ، كقولك : تراكِ زيداً ومناعهِ ، أي : اتركه وامنعه .

---

(١) في م : يا معاشر .

(٢) جاء في الجامع الصحيح [صحيح مسلم] ١٢٨/٤ : « يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءَة فليتزوّج ، فإنّه أغضُّ للبصر ، وأحصن للفرج . ومن لم يستطعْ فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء » . وعلى هذه الصورة ورد الحديث نفسه في كنز العمال ٢٧٢/١٦ (رقم الحديث ٤٤٤٠٨) .

(٣) سقط غيري من م .

(٤) لعلّ المقصود بوجهي الشذوذ خروجُ اسم الفعل (عليه) من الخطاب إلى الغياب ومن الأمر إلى المضارع المقرون بلام الأمر ، ووقوع الضمير المتصل خبراً لليس . ولك أن تضيف وجهاً ثالثاً ، وهو تجرّد (ليس) من نون الوقاية .

(٥) سقط السطر التالي كلّه من م .

فصل

وأمّا ما جاء منها خبراً فهو (شتّان) وهو اسم لـ (افترق) ، ولا يكون فاعله إلاّ اثنين كقولك : شتّان زيدٌ وعمرو أي : افترقا ، حملاً على أصله . وقد تزاد معه (ما) كما قال الشاعر :

١٠٨ـ شتّانَ ما يومي على كُورِها ... ويومُ حيّانَ أخي جابرِ[١]

فأمّا قول العامّة : شتّان بين فلان وفلان فخطأ لعدم الفاعلَيْنِ ، والحكم بزيادة (بين) هنا خطأ ، لأنّها لم تزد في شيء من الكلام أصلاً ، وإنّما تكرّر في بعض المواضع توكيداً ، ولأنّها لو كانت زائدة هنا لم يبق لشتّان فاعل ، إذ كان ما بعدها مجروراً لا[١] في موضع المرفوع ، إذ كانت (بين) لم تُزَدْ للتوكيد كما في قولك : ما جاءني من رجل . فأمّا شتّان ما بين زيد وعمرو ، فأجازه الأصمعيّ[٢] ، ومنعه غيره[٣] .

فصل

وأمّا (هَيْهات) فبمعنى (بَعُدَ) ومنه :

---

(١) البيت من شعر الأعشى ، ورد في قصيدة طويلة يمدح بها عامر بن الطفيل ويهجو علقمة بن علاثة [الديوان : ٩٦] الكور : الرحل الذي يوضع على ظهر الناقة . جاء في المقاييس ١٧٨/٣ : « وربّما قالوا : شتّان ما بينهما والأوّل أفصح » . ويعني بالأول إسقاط (بيْن) كبيت الأعشى . وجاء في اللسان [شتَ] : « والحجّة الجيّدة قول الأعشى : شتّان ما يومي .. يقال : شتّان ما هما . وقال الأصمعي : لا أقول شتّان ما بينهما » . وقال ابن يعيش بعد ذكر الشاهد ٣٨/٤ : « وكان الأصمعيّ ينكر هذا الوجه ، ويأباه وحجّته أنّ (شتّان) ناب عن فعل تقديره : تفرّق وتباعد ، وهو من الأفعال التي تقتضي فاعلين ، لأن التفرّق لا يحصل من واحد . والقياس لا يأباه من جهة المعنى ، لأنّه إذا تباعد ما بينهما فقد تباعد كل واحد منهما من الآخر » . وانظر شرح شذور الذهب ٤٠٣ .

(٢) الأصمعيّ : عبد الملك بن قريب أحد أئمة اللغة والأخبار لم يكن يجيز إلاّ أفصح اللغات . [ت : ٢١٥ هـ] . البغية ١١٢/٢ ، سير أعلام النبلاء ١٧٥/١٠ .

(٣) لعلّ الصحيح أن يقول : فمنعه الأصمعيّ وأجازه غيره . انظر شرح المفصّل ٣٨/٤ .

١٠٩ـ هيْهـات منزلنـا بنعف سُـوَيْقَـةٍ[١]

أي : بَعُد[٢] . فأمَّا قوله تعالى : ﴿ هَيْهَات هَيْهَات لِمَا تُوعدون ﴾[٣] ، فقيل : اللام زائدة ، و (ما)[٤] الفاعل . وقيل : ليست زائدة ، والفاعل مضمر ، والتقدير : بَعُدَ التصديق لما توعدون .

فصل

وأمَّا (رويد) فتُستعمل مصدراً كقولك : رويد زيد أي : إمهال زيد ، ومنه قوله[٥] : ﴿ فضربَ الرِّقاب ﴾[٦] . وتكون صفة كقولك : ضعه وضعاً رويداً[٧] ، وهي معربة فيهما ، وتكون اسماً للفعل كقولك : رويد زيداً أي : أمهل زيداً ، وهي ههنا مبنيَّة ، وهي تصغير (إرواد) على حذف الزوائد ، لأنَّ الفعل منه : أَرْوَدَ إرْوَاداً .

---

(١) نسب هذا الشاهد إلى جرير ، وذكر في ملحقات ديوانه ١٠٣٩ وعجزه (كانت مباركة من الأيام) ، وسويقة : موضع . والنعف : ما انحدر من حزونة الجبل . والبيت من شواهد سيبويه ٢٠٦/٤ ، والمرتجل ١١ ، والأصول ٣٢٧/٢ ، وشرح المفصّل ٣٦/٤ ، ولسان العرب [سوق] .

(٢) سقط من م : أي بعد .

(٣) سورة المؤمنون : ٣٦ .

(٤) في ح : وأمَّا .

(٥) في ح : ومنه مثل .

(٦) ﴿ فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب ﴾ [سورة محمَّد : ٤] .

(٧) في م : وضعا رويد .

والثَّاني أنَّه نصوب بفعل محذوف تقديره (الزموا) كتاب الله ، و (عليكم) متعلِّق بـ (كتاب) أو حالٌ منه .

وأمَّا البيت فـ (دلوي) مرفوعٌ بالابتداء ، وما بعده الخبر ، نبَّهه بذلك على الاهتمام به . ويجوز أن يكون منصوباً على تقدير (خُذْ) ، وفسَّره (دونك) .

باب

ما ينتصب على التحذير

وذلك قولك : (الأسدَ الأسدَ) تريد : احذر الأسد ، ودلَّ التكرير على الفعل المحذوف[1] ، والأشبهُ أنْ يكون اللفظ الأوَّلُ هو الدالَّ على الفعل ، لأنَّ موضع الفعل هو الأوَّل .

فصل

وأمَّا (إيَّاك والشرَّ) فمنصوبٌ بفعل محذوف أيضاً ، ولا بدّ فيه من مفعول آخر معطوف بـ (الواو) ومعدًّى إليه بحرف جرّ كقولك : (إيَّاك من الشرِّ) . وإنَّما اختاروا (إيَّاك) لأنَّها ضمير المنصوب المنفصل . وإذا حذف الفعل لزم أن يكون الضمير منفصلاً . وجاؤوا بالواو وحرف الجرّ ليدلُّوا على ذلك الفعل المحذوف ، كأنَّه قال : اتَّق الشرَّ ، أو ابعد من الشرِّ . والمختار عندي أن يُقدَّر له فعلٌ يتعدَّى إلى مفعولين نحو : جنِّب نفسك الشرّ . فـ (نفسك) في موضع (إيَّاك) وقد جاء بغير واو . على هذا الأصل قول الشاعر : [من الطويل]

١١١ـ فإيَّاك إيَّاكَ المراءَ ، فإنَّه إلى الشرِّ دعَّاءٌ وللشرِّ جالبُ[2]

(١) حذف الفعل في التكرير واجب . قال ابن يعيش ٢٩/٢ : « فإذا قلت : الأسدَ الأسدَ لم يجز أن تقول : اتَّقِ الأسدَ الأسدَ ، أو جانب ، ولو أفردت فقلت : الأسدَ جاز ظهور الفعل ، فتقول : حاذر الأسد » .

(٢) البيت من شعر الفضل بن عبد الرحمن . ذكره سيبويه ٢٧٩/١ شاهداً على امتناع نصب المحذّر منه بلا واو في غير ضرورة . وذكره المبرِّد في المقتضب ، وذهب إلى أنَّه لا يجوز في الكلام ، وإنَّما في الشعر ٢١٣/٣ . وقال ابن الحاجب في كتابه (الإيضاح في شرح المفصَّل) ٣٠٦/١ : « وحمله الخليل على أنَّه منصوب بفعل مقدَّر ، كأنَّه قال بعد تمام الكلام : احذر المراء ، وحمله ابن أبي إسحاق على أنَّ أصله : إيَّاك من المراء ، فحذف حرف الجرّ » . وقال الزجَّاجيّ في كتاب اللامات ٧٠ : « لا يجوز إظهار ما نصب إيَّاك بإجماع من النحويِّين كقول الشاعر » ، ثم روى البيت مخروماً .
وانظر طبقات الزبيديّ ٥٣ ، والخزانة ٤٦٥/٣ ، ودرَّة الغوَّاص ٢٩ ـ ٣٠ ، ومعجم الشعراء ٣١٠ .

باب

ما ينتصب بفعل محذوف

فمن ذلك (مرحباً ، وأهلاً وسهلاً) . وفي نصبها وجهان :

أحدُهما هي مفاعيل لفعل محذوف تقديره : لقيتَ رحباً وأهلاً وسهلاً فاستأنسْ .

والثاني أن يكون (مرحباً) مصدراً أي : رحبت بلادك مرحباً ، وسهلت سهلاً ، وتأهَّلت أهلاً ، أي تأهُّلاً[1] . فإنْ دخلت (لا) على هذه الكلمات بقي النصب على الوجهين . ومِن العرب مَنْ يرفعها على تقدير خبر محذوف ، أي : لك عندي مرحب .

فصل

وأمَّا (ويله ، وويحه ، ووَيْسَه) فينتصب مع الإضافة على تقدير : (ألزمه الله ويله) أو على المصدر بفعل من معناها ، لا من ألفاظها ، لأنَّها لم يستعمل[2] منها فعل . فكأنَّه قال : أحزنه الله حزنه ، فإنْ لم تضفها كان الرفع أجود ، كقوله تعالى :

---

(١) الوجه الأوَّل أولى . قال الزجَّاجيّ في الجمل ٣٠٥ : « قولك : مرحباً وأهلاً وسعة ورُحباً ، تنصبه بفعل مضمر ، أيْ : صادفتَ ذلك وأصبْته » . وهذا القول ترجيحٌ للوجه الأوَّل أي : لنصب هذه الأسماء على أن تكون مفعولات بها . والمبرِّد يرجِّح المفعول المطلق مرّة والمفعول به أخرى ، فيقول في المقتضب ٢١٨/٣ : « رحبت بلادك رحباً ، وأهلْتَ أهلاً » ، ثم يقول : « صادفت هذا » . والرضيّ رجح في شرح الكافية المفعول به فقال ٣٠/١ : « قوله أهلاً أي : أتيْتَ أهلاً لا أجانب ، وسهلاً أي وطِئت مكاناً سهلاً عليك لا وعراً » .

(٢) في ح : لأنَّها يستعمل ، بإسقاط لم .

﴿ ويلٌ للمطفِّفين ﴾[1] . وجاز الابتداء بالنكرة لما فيها من معنى الفعل[2] ، والنصب جائز كالمضاف[3] .

فصل

وأمَّا (لبّيك ، وسعدَيْك ، وحنانيْك) فمصادر ، والتقدير : أقمت على طاعتك إقامة بعد إقامة ، وسعدت / بها سعداً بعد سعد ، وتحنَّنْ علينا تحنُّناً بعد تحنُّن . م ٩٨

وشتقاقُ (لبَّيْك) من : ألَبَّ بالمكان ، ولبَّ به إذا أقام ، وهذه التثنية في معنى الجمع عند سيبويه وأصحابه[4] . وقال سيبويه : هو مفرد / قلبت ألفه ياء مع المضمر مثل : كلا ، وهذا غير صحيح ، لأنَّه قد جاء بالياء مضافاً إلى الظاهر ، قال الشاعر : [من المتقارب] ح ٨٢

١١٢ـ دَعَوْتُ لما نابني مِسْوَراً فلبَّى ، فلبَّي يَدَيْ مِسْوَرِ[5]

---

(١) سورة المطفِّفين : ١ .

(٢) قال ابن يعيش في توضيح هذه العلّة ٨٧/١ : « و ﴿ ويلٌ للمطفِّفين ﴾ هي دعاء أو مسألة ، فهي في معنى الفعل ، كما لو كانت منصوبة ، والتقدير ... ليلزمه الله الويل » .

(٣) حلل الرضيّ هذه الألفاظ في شرح الكافية ١١٨/١ ـ ١١٩ ، وممَّا قال : « وأصل كلّها (وي) ، على ما قال الفرّاء ، جيء بلام الجرّ بعدها مفتوحة مع المضمر نحو : وي لك ، ووي له ، ثمَّ خلط اللام بـ (وي) حتَّى صارت لام الكلمة ... فصار معرباً بإتمامه ثلاثياً ، فجاز أن يدخل بعدها لاماً أخرى ، نحو (ويلاً لك) لصيرورة الأولى لام الكلمة ، ثمَّ نقل ، إلى باب المبتدأ ، فقيل : (ويل لك) ... ثم جعل (ويْح) و (ويْب) و (ويْس) كنايات عن (ويل) » .

(٤) قال ابن يعيش ١١٩/١ : « ذهب يونس إلى أنّ (لبيك) اسم مفرد غير مثنَّى ، وأنّ الياء فيه كالياء التي في (عليك ولديك) ... واحتجّ سيبويه على يونس ، فقال : لو كانت الياء في (لبيك) بمنزلة ياء (لديك وإليك) لوجب أنَّك متى أضفتها إلى ظاهر ، أقررت ألفها بحالها ، كما أنك إذا أضفت (لدى وعلى وإلى) إلى الظاهر أقررت ألفها ، وكنت تقول : هذا لبّي زيد » .

(٥) نُسب هذا البيت في اللسان [لبب] إلى رجل من أسد ، وهو من شواهد سيبويه التي لا يعرف قائلوها . ذكره ليدحض به قول من قال إنَّ (لبي) مقصور مفرد ، فقال ٣٥٢/١ : « فلو كان بمنزلة (على) لقال : فلبّى يدي مسور ، لأنَّك تقول : على زيد ، إذا أظهرت الاسم » . وقال ابن عقيل =

فصل

وممَّا ينتصب بفعل محذوف قولُك لمن رأيته يرمي بسهم : القرطاسَ ، أي : أصابَ القرطاسَ . ولمن يطلب إنساناً هرب منه : زيداً ، أي : اطلب زيداً . وإنَّما جاز حذفه ، لأنَّ مشاهدة الحال أغنت عنه[1] .

= ٥٥/٢ : « فدلَّ ذلك على أنَّه مثنى ، وليس بمقصور كما زعم يونس » . وقال ابن يعيش ١١٩/١ : « فَجَعْلُ (لبّي يدي مسور) بالياء وإن كان مضافاً إلى الظاهر الذي هو (يدي) دليل على أنَّه تثنية ، ولو كان مفرداً من قبيل (لدى وكلا) لكان بالألف » . وجاء في الخزانة ٩٢/٢ : « قال أبو حيّان في الارتشاف : ذهب الخليل وسيبويه والجمهور إلى أن (لبيك) تثنية (لبٍّ) . وحكى سيبويه عن بعض العرب (لبٌّ) على أنَّه مفرد (لبيك) غير أنَّه مبنيٌّ على الكسر كأمس .. وزعم ابن مالك أنَّه اسم فعل ، وهو فاسد ، لإضافته ، ويضافُ إلى الظاهر ، تقول : لبّيْ زيد ، وإلى ضمير الغائب ، قالوا : لبّيْه . ودعوى الشذوذ فيها باطلة » . وانظر الهمع ١٩٠/١ ، والدرر ١٦٣/١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٧٩ .

(١) انظر باب المستعمل إظهاره في شرح المفصَّل ١٢٥/١ ـ ١٢٦ .

باب

ما يُشْغَلُ عنه الفعلُ بضميره[1]

إذا كان في الكلام فعل فالأَوْلى أنْ تقدِّمه على ما يصحّ أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ، كقولك : زيد قام ، وزيداً ضربت .

أمّا الأوّل فلأنّ الفعل أقوى من الابتداء ، وتقديم الخبر[2] أوْلى من تأخيره عند السامع ، لأنّ المعنى يثبت في نفسه من الابتداء .

وأمّا الثاني فلأنّ رتبة المفعول بعد الفاعل ، والتأخير جائز ، ثم ينظر في الفعل ، فإنْ عمل في ضمير المفعول مثل : زيدٌ ضربته فالجيِّد رفع زيد[3] ، لأنّ الفعل المذكور لا يصحُّ أنْ ينصبه لنصبه ضميره ، فيصير الكلام مبتدأ وخبراً ، إلاّ أن يعرض له ما يكون أوْلى بالفعل على ما نبيِّنه إنْ شاء الله .

ونصبه جائز بفعل محذوف يفسِّره المذكور . وهذا على ثلاثة أوجه :

أحدُها[4] أنْ تقدّر مثل المذكور في اللفظ ، كقولك : ضربتُ زيداً ضربته .

والثاني أن تقدِّر فعلاً من معناه ، كقولك : زيداً مررت به ، وتقديره : لقيتُ زيداً ، ولا تقدِّر مررت ، لأنّه لا يتعدّى إلاّ بحرف الجرّ . ومن ذلك : زيداً ضربت أخاه ، والتقدير : أهنت زيداً ضربت أخاه ، لأنّك لم تضرب زيداً ، لكنْ أهنته بضرب مَنْ هو مِنْ سببه .

---

(١) يسمّيه بعض النحاة ما أضمر عامله على شريطة التفسير . ويختصره بعضهم بكلمةٍ هي الاشتغال .

(٢) الخبر هنا : النبأ لا الخبر قسيم المبتدأ . والمقصود به في المثالين السابقين : (قام) و (ضربت) .

(٣) جاء في شرح المفصّل ٣٢/٢ : « قال سيبويه : النصب عربيّ جيّد ، والرفع أجود منه ، يعني أن النصب في (زيداً ضربته) عربيٌّ فصيح في كلام العرب ، والرفع أجود منه ، لأنّ الرفع لا يفتقر إلى إضمار ، ولا تقدير محذوف ، والنصب يفتقر إلى إضمار فعل وفاعل » .

(٤) الوجه الأول ساقط من ح .

والثالث أنْ تقدِّر فعلاً من معنى الكلام ، كقولك : زيداً لست مثله ، أي : خالفت ، و (خالفت) هو معنى (لست مثله) ، والرفع في هذا كلّه أجود[1] .

فصل

فإنْ تقدَّم الاسمَ استفهامٌ كقولك : أزيداً ضربته ، فالنصب أجود ، لأنَّ الهمزة استفهام عن فعل ، فتقدِّره إذا كان معك ما يفسِّره[2] . فإن قلت : أزيد مضروب ، رفعت ، إذ ليس معك ما يفسِّر المقدَّر الناصب[3] .

فصل

وكذلك الأمر والنهي كقولك : زيداً اضربه ، وعمراً لا تشتمْه ، لأنَّها غير خبر ، والمبتدأ يخبر عنه بما يحتمل الصدق والكذب ، إلاَّ أنْ يعرض الاستفهام . وإذا نصبت كان التقدير : اضرب زيداً ، وعليه المعنى[4] .

فصل

وأمَّا النفي فإنْ كان بـ (ما) قدَّمته ، كقولك : ما ضربت زيداً ، أو : ما زيداً ضربت أو ضربته . ولا تقول : زيداً ما ضربته . وإن كانت (لا) أو (لم) لم يلزم التقديم . تقول : زيداً لا أضربه ، ولم أضربه . والفرق بينهما من وجهين :

---

(١) في ح جائز .

(٢) في م : تفسره .

(٣) ذكر ابن يعيش ٣٤/٢ ضابطاً يحدِّد الترجيح في باب الاشتغال فقال : « إذا ولي الاسمَ حرفٌ هو بالفعل أوْلى ، وجاء بعده فعلٌ واقع على ضميره ، فالاختيار نصبُ الاسم بإضمار فعل ، وذلك إذا وقع بعد حرف الاستفهام ، نحو قولك : أعبدَ الله ضربته ، وأعمراً مررت به ؟ » . ويمكن تطبيق هذا الضابط على الفصول التالية .

(٤) لترجيح النصب عند ابن يعيش ٣٧/٢ تعليل آخر ، فقد قال : « وإنَّما كان النصب مختاراً لأجل الأمر والنهي ، إذ الأمر والنهي لا يكونان إلاَّ بالأفعال ، لأنَّك إنَّما تأمره بإيقاع فعل وتنهاه عن إيقاع فعل » .

أحدُهما أنَّ (ما) أمّ باب النفي ، فأُقِرَّت[1] في موضعها .

والثاني أنَّ (ما) غير عاملة في الفعل ، و (لم) عاملة ، و (لا) قد تعمل فيه في النهي ، فكان جعلها إلى جنب ما تعمل فيه أَوْلى . تقول : لا زيداً ضربتَه ، فتقدّمها وتضمر الفعل لاقتضائه إيَّاه .

فصل

و (إنْ) الشرطية كذلك . تقول : إن زيداً تُكْرِمْه أُكْرِمْه ، لأنَّ الشرط لا معنى له إلاَّ في الفعل[2] .

فصل[3]

وكذلك العرض كقولك : ألا زيداً تكرمه ، لتقاضيه الفعل[4] .

فصل

فأمَّا العطف فإذا كان المعطوف عليه اسماً قد عمل فيه الفعل فالجيِّد نصب المعطوف بفعل محذوف[5] لتتشاكل الجملتان ، كقولك : قام زيد وعَمْراً كلَّمته ، ولقيت بشراً وخالداً مررت به . والرفعُ / فيه جائز . م٩٩

---

(١) في م : فأقرب .

(٢) ولذلك رُجِّح النصب في (منفس) من قول النَّمِر بن تَوْلب :

لا تجزعي إنْ منفساً أهلكتُه ... وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

(٣) سقطت كلمة فصل من ح .

(٤) جاء في شرح المفصَّل ٣٨/٢ : « (هلاَّ ، ولولا ، وألا ، ولوما) إذا وقع الاسم بعدها ، وكان بعدها فعل واقع على ضميره لم يكن بدّ من نصب ذلك الاسم بفعل مضمر يفسّره الظاهر ، فحكمها حكم (إنْ) الشرطية ، وذلك من قِبَل أنَّ معاني هذه الحروف التحضيض والتوبيخ ، إذا وليها المستقبل كُنَّ تحضيضاً ، وإذا وليها الماضي كنَّ توبيخاً . وهذه المعاني واقعة على الأفعال ، لا حظ للأسماء فيها .

(٥) في ح : فالجيِّد نصب المحذوف بفعل محذوف ، وفي م : فالجيد نصب المحذوف . والصواب ما أثبتنا .

فصل

وكلٌّ جملة جعلتها مُفَسِّرة للمحذوف فلا موضع لها من الإعراب[1] ، لأنَّ المفسَّر المحذوف لا موضع له . وإن استأنفت كان لها موضع .

---

(١) سقط من ح : من الإعراب .

باب

المعرفة والنكرة

(المعرفة) في الأصل مصدر كـ (العرفان) ولذلك تقول : رجل ذو معرفة ، ثمَّ نُقِلَ ، فَجُعِل وصفاً للاسم الدالّ على الشيء المخصوص ، لأنَّه يعرف به ، وهو يدلّ عليه .

وأمَّا (النكرة) فمصدر (نكرت الشيء نكرة ونكراً) إذا جهلته . ثمّ وصف به الاسم الذي لا يخصّ شيئاً بعينه / ، ولذلك تقول : هذا الاسم النكرة ، وهذا اسمٌ ح٨٣
نكرة ، كما تقول : هذا الاسم المعرفة ، واسم معرفة .

فصل

والنكرة سابقة على المعرفة لوجهين :

أحدُهما أنَّ النكرة اسم للمعنى العامّ ، والعامّ قبل الخاصّ ، والخاصُّ ليس فيه العامّ . ألا ترى أنَّ (حيواناً) فيه الإنسانُ وغيرُه[1] ، و (الإنسان) ليس فيه الحيوان العامّ ، فعُلم أنَّ الخاصّ واحدٌ من العامّ . والكلّ أصلٌ لأجزائه .

والثاني أنَّ النكرة تقعُ على الأشياء المجهولة ، وعلى المعدوم والمَوْجود ، والقديم والْمُحْدَث ، والجسم والعَرَضِ ، كقولك : شيءٌ ، ومعلومٌ ، ومذكورٌ ، وموجودٌ . فإذا أردت إفهام معنى معيَّن زدت على ذلك الاسم (الألفَ واللام) ، أو[2] الصفة . وما لا زيادةَ فيه سابقٌ على ما فيه زيادة .

---

(١) في م : وعمرو .

(٢) في م : والصفة .

فصل

وبعض النكرات أنكر من بعض ، فكلّ اسم تناول مسمّيات تناولاً واحداً كان أنكر من اسم تناول دون تلك المسمّيات . فعلى هذا أنكر الأشياء (معدوم)[1] و (منكور)[2] . وأمَّا (شيءٌ) فكذلك عند قوم[3] ، لأنَّ المعدوم عندهم يسمَّى شيئاً . وإذا اقتصر[4] على التسمية فقط فالخطب فيه[5] يسير . فأمَّا من جعل المعدوم ذاتاً وموصوفاً وعَرَضاً ، فقولُه يؤدِّي إلى قِدَمِ العالم ، وهو مع ذلك متناقض[6] ، وليس هذا موضعَ بيانه . وأمَّا موجودٌ فأخصُّ من معدوم[7] لخروج المعدوم منه ، والمحدثُ أخصُّ من الموجود لخروج القديم سبحانَه منه . وعلى هذا المراتبُ إلى أن يصلَ إلى المشار إليه ، والعَلَم المختصّ ، فإنَّه أعرفُ المعارف ، فإنَّه لا يتناول إلا واحداً .

فصل

والمعرفةُ ما خَصَّ الواحد بعينه ، إمَّا شخصاً من جنس[8] كـ (زيد وعمرو) ،

---

(١) في الأصل (معلوم) ويُخَيَّلُ إلينا أنَّها مصحَّفة عن معدوم . لأنَّ المعدوم أنكرُ من المعلوم .

(٢) في الأصل (مذكور) ويُخيَّل إلينا أنها (منكور) وأنَّها مصحَّفة كسابقتها .

(٣) جاء في المقتضب ٢٨٠/٤ : « النكرة بعضها أنكر من بعض . فـ (الشيء) أعمّ ما تكلَّمت به ، والجسم أخصُّ منه ، والحيوان أخصّ من الجسم ، والإنسانُ أخصُّ من الحيوان ، والرجل أخصّ من الإنسان ، ورجل ظريفٌ أخصُّ من رجل . واعتبر هذا بواحدة بأنك تقول : كلّ رجل إنسان ، ولا تقول : كلّ إنسان رجل ، وتقول : كلّ إنسان حيوان ، ولا تقول : كلُّ حيوان إنسان » . وجاء في الكلِّيَّات للكفويّ ٣٤٦/٤ : « أنكر النكرات شيءٌ ، ثمَّ متحيّز ، ثمَّ جسم ، ثمَّ نام ، ثمَّ حيوان ، ثمَّ ماش ، ثمَّ ذو رجلين ، ثمَّ إنسان ، ثمَّ رجل . والضابط أنَّ النكرة إذا دخل غيرها تحتها ، ولم تدخل هي تحت غيرها ، فهي أنكر النكرات » ، وانظر المقتضب ١٨٦/٣ .

(٤) في ح : اقتصروا .

(٥) سقطت فيه من م .

(٦) سقط من م : وهو مع ذلك متناقض .

(٧) في ح : معلوم .

(٨) سقط من م : من جنس .

وإمَّا جنساً[1] كـ (أسامة) للأسد ، و (ابن قترة[2]) لضرب من الحيّات ، و (ابن آوى) ، فإنَّ هذه الأشياء أعلام ينتصبُ عنها الحال .

فصل

والأداة التي تُعْرَفُ بها النكرةُ من المعرفة (رُبَّ والألف واللام)[3] فما حسن دخولها عليه فهو نكرة . أمَّا (رُبَّ) فسبب دلالتها على ما ذكرناه فيها في حروف الجرّ . فأمَّا قولُهم : (ربّه رجلاً) فالضمير هنا في حكم النكرة ، إذا لم يتقدَّمه ظاهر يعود عليه ، وإنَّما يفسّر بما بعده ، ولولا السماع لما قبل . ولذلك لا يثنَّى هذا الضمير ولا يجمع ولا يؤنَّث . وأمَّا اللام[4] فسيأتي ذكرها .

فصل

والمعارف خمسٌ : الضمائرُ ، والأعلامُ ، وأسماءُ الإشارة ، وما فيه اللام ، والمضاف إلى واحد من هذه إضافة محضة .

وأمَّا الضمير فبمعنى (المضمر) كـ (قتيل) بمعنى (مقتول) وأصل الإضمار الستر ، ومنه قول الأعشى[5] : [من المتقارب]

١١٣ـ أيـا أبتي لا ترمْ عنـدنـا فـإنَّـا بخيرٍ إذا لم ترمْ[6]
ترانـا إذا أضمرتْـك البـلا دُ نُجْفَى ، وتُقْطَـعُ منّـا الرَّحِمْ

---

(١) سقط من م : جنساً .

(٢) جاء في مقاييس اللغة ٥٥/٥ ، والمجمل ٧٤٢/٣ [قتر] : ؟ ابن قترة : حية خبيثة » .

(٣) سقط اللام من : م .

(٤) لعلّه يريد (أل) التعريف .

(٥) الأعشى : هو أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل [ت : ٧ هـ] أحدُ أصحاب المعلّقات ، عرف في الجاهلية بالإكثار من وصف الخمر والتكسُّب بالمدح . الأغاني ١٠٨/٩ ، معاهد التنصيص ١٩٦/١ .

(٦) الشاهد بيتان من شعر الأعشى من قصيدته الرابعة في ديوانه ص ٤١ ، ورواية الأوّل في الديوان (أبانا =

فصل

وحدّ المضمر هو الاسم الذي يعودُ إلى ظاهرٍ قبله لفظاً أو تقديراً ، والاشتقاق موجودٌ فيه ، وهو (الاستتارُ) ، لأنَّ الضمير لا يدُلُّ على المسمَّى بنفسه ، وهو في نفسه محتمل . فالراجع إليه الضمير لا يبين من نفس الضمير ، بل هو مستور فيه .

فصل

م١٠٠ وإنَّما جيء بالضمائر للاختصار وإزالة اللبس / ، وذلك أنَّك لوأعدت لفظ الظاهر لم يُعلم أنَّ الثاني هو الأوَّل ، وفيه أيضاً إطالة كقولك : جاءني زيد فقلت له . ولو قلت : فقلت لزيد لم يعلم أنَّ زيداً الثاني هو الأوَّل .

فصل

وإنَّما كان في الضمائر المرفوعة والمنصوبة متَّصل ومنفصل ، لأنَّ المرفوع والمنصوب الظاهرين يتقدَّمان على العامل فيهما ويتأخَّران ، فضميراهما كذلك . فإذا تقدَّما انفصلا لحاجتهما إلى القيام بأنفسهما[1] ، وإذا تأخَّرا انفصلا لاعتمادهما على العامل . وأمَّا المجرور فلا يكون إلاَّ متَّصلاً لامتناع تقدُّمه على الجارّ .

فصل

وضمير المتكلِّم المنفصل المرفوع (أنا) ، والألف بعد النون زائدة في الوقف لبيان

= فلا رمت من ...) وأوَّل الثاني (أرانا ...) وروايـة الأوَّل في درة الغوَّاص : ٩٥ ، ٩٨ (أيـا أبتـا ...) وجاء في أساس البلاغة [ضمر] : « أضمرته البلاد إذا سافر سفراً بعيداً فغيَّبته » . وجاء في لسان العرب [ريم] : « أي لا برحت ، والريم : التباعد » . وقال ابن الخشَّاب في المرتجل ٢٨٠ في شرح أضمرتك : « أي إذا أخْفَتْك وسترتك » .

(١) من تقدّم الظاهر على العامل : قائمٌ زيدٌ ، وحكياً استشرت . ومن تأخُّره زيدٌ قائم ، واستشرت حكياً . ومن تقدُّم الضمير على العامل ﴿ إيَّاك نعبد ﴾ ومن تأخُّره : نعبدك ، وأكرمتك .

الحركة في النون ، ولذلك تحذف في الوصل . وقد جاءت في الشعر مع الوصل[1] على إجراء الوصل مُجرى الوقف . وقرأ به[2] نافعٌ[3] في بعض المواضع ، ومنهم مَنْ يُبدل من الألف هاءً في الوقف .

فصل

وأمَّا (نحن) فللمخبر عن نفسه وعن غيره ، ذكراً كان أو أنثى ، ويكون في التثنية والجمع . [فإن قيل : لِمَ لَمْ تفرّق في ضمير المتكلِّم بين الذكر والأنثى ؟ قيل : / لأنَّ سماع ح٨٤
النطق منه يميزه لمشاهدته . وأما جعل (نحن) في الجمع والتثنية][4] بلفظ واحد ، فلأنَّ التثنية جمع في المعنى ، والمتكلِّم قد سوَّى فيه بين التذكير والتأنيث ، وهما صفتان للذات ، فجاز أن يسوَّى فيما يدلُّ على صفتين في الكمِّيَّة ، فإنَّ التثنية والجمع صفتان في الكمِّيَّة ، إحداهما[5] أكثر من الأخرى .

فصل

وإنَّما حُرِّكت (النون) لئلاَّ يلتقي ساكنان ، وضُمَّت النون لثلاثة أوجه :

---

(١) من ذلك قول حميد بن حريث الوارد في (ضرورة الشعر) للسيرافي ص : ٧٧

أنـــا سيف العشيرة فـــاعرفـــوني حميـــد قـــد تـــذرَّيت السنـــامـــا

(٢) قال الرضيّ في شرح الكافية ٩/٢ : « وجاء في قراءة نافع إثبات الألف إذا كان قبل همزة مفتوحة أو مضمومة دون المكسورة » . وقال ابن الجزريّ في النشر في القراءات العشر ٢٣١/٢ ـ ٢٣٢ : « واختلفوا في إثبات الألف من (أنا) وحذفها ، إذا أتى بعدها همزة مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة : فقرأ المدنيّان بإثباتها عند المضمومة والمفتوحة ، نحو : ﴿ أنا أحيي ، أنا أوّل ، أنا أنبئكم ، أنا آتيك ﴾ ، واختلف عن قالون عند المكسورة نحو : ﴿ إنْ أنا إلاَّ ﴾ بالوجهين » ، يعني بإثبات الألف وحذفها .

(٣) هو نافع بن عبد الرحمن [ت : ١٦٩ هـ] قرأ على التابعين من أهل المدينة ، ثم أقرأ الناس دهراً طويلاً . غاية النهاية ٣٣٠/٢ ، معرفة القرّاء الكبار ١٠٧/١ رقم الترجمة ٤١ .

(٤) ما بين معقوفتين ساقط من م .

(٥) في م : أحدهما .

أحدهما أنَّ الصيغة للجمع ، و (الواو) تدلُّ على الجمع نحو : (قاموا) و (الزيدون) والضمَّة من جنسها .

والثاني أنَّ الجمع أقوى من الواحد ، فحرِّك بأقوى الحركات وهي[1] الضمَّة . وهذا الضمير مرفوع الموضع ، فحرِّك بحركة المرفوع[2] .

فصل

والاسم في (أنت) الهمزة والنون ، وهو (أنَ)[3] الذي للمتكلِّم ، وزيدت عليه التاء للخطاب[4] ، وهي حرف معنى ، وكان حقُّه السكون ، ولكنَّ حركته من أجل الساكن قبلها ، وفتحت لأنَّ الفتحة أخفُّ ، كما فتحت واو العطف ولام الابتداء ونحوهما . فإنْ خاطبت المؤنَّث كسرتها للفرق ، وكانت الكسرة أولى لوجهين :

أحدهما أنَّها أخفّ من الضمَّة .

والثاني هي أشبه بـ (الياء) التي هي علامة التأنيث في (تفعلين) .

فصل

فإذا جاوزت الواحد جئت بـ (الميم) بعد التاء لتدلّ على مجاوزة[5] الواحد . وكانت الميم أوْلى بالزيادة لشبهها بـ (الواو) التي هي حرف مدّ . فإنْ أردت الاثنين

---

(١) بقيَّة الوجه الثاني ساقطة من م .

(٢) ذكر العكبريّ أن لضم النون ثلاثة أوجه وذكر وجهين . ويخيل إلينا أنَّ قوله : (وهذا الضمير مرفوع الموضع ، فحرِّك بحركة المرفوع) هو الوجه الثالث .

(٣) في م (أنا) بإثبات الألف .

(٤) قال ابن يعيش ٩٥/٣ : « ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ التاء من نفس الكلمة ، والكلمة بكمالها اسم ، عملاً بالظاهر » .

(٥) في ح : على المجاوزة .

زدت عليها [ألفاً ، لأنّها تشبه الألف في (قاما)[1] . وإنْ أردت جمع المذكر زدت عليها][2] (واواً) . هذا هو الأصل لثلاثة أوجه :

أحدها أنّها علامة الجمع في الفعل .

والثاني أنّ المؤنّث يزاد عليه في الجمع حرفان نحو (أنتن) والمذكّر أوْلى ، و (النون) تشبه الواو والميم لما فيها من الغنّة .

والثالث أنّك تظهر (الواو) بعد الميم مع الضمير نحو (أعطيتكموه) ، والضمائر تردّ الأصول . وأمّا من حذف من العرب فللتّخفيف وأمْنِ اللبس[3] .

فصل

واستوى المذكّر والمؤنّث في (أنتما) كما يستويان في المظهر[4] نحو : (الزيدان والهندان) ، لأنّ العدّة[5] متّحدة . والكلمة لا تحتمل علامتين لمعنيين .

فصل

(هو) بكماله اسم ، لأنّه ضمير منفصل ، فلم يكن على حرف واحد ، ولا يُقال

---

(١) جاء في شرح المفصّل ٩٥/٣ : « وقيل إن الكلمة بكمالها الاسمُ من غير تفصيل ، وهو الصواب ، لأنّ هذه الصيغة دالّة على التثنية . وليست تثنية صناعية ، لأنّ حدّ المثنّى ما تنكّر معرفته ، والمضمر لا يتنكّر بحال » . أي أنّ (أنتما) اسم واحد مرتجل .

(٢) ما بين معقوفتين ساقط من م .

(٣) جاء في شرح المفصّل ـ والكلام على ضمير الجمع (أنتم) ـ ٩٥/٣ : « والصواب أنّ الكلمة بكمالها اسم ، كما ذكرنا في التثنية ، وهي صيغة موضوعة للجمع » ، ثم جاء فيه بعد تحليل ضمير الإناث (أنتن) على النحو الذي ذكره العكبريّ : « والكلمة بكمالها الاسم على ما قدّمنا في التثنية » .

(٤) في ح : المذكر .

(٥) في م : العلة . وفي شرح المفصّل ٩٥/٣ : العدة .

(الواو) زائدة[1] ، لأنَّ الضمير موضع تخفيف ، فلا تليق به زيادة الواو مع ثقلها ، وحرِّكت تقوية للكلمة . ولم تُضمّ إتباعاً لئلاّ تجتمع الضمّتان والواو ، وفتحت إذ كانت أخفّ . وربَّما جاء في الشعر سكونُها وحذفُها اضطراراً[2] .

فصل

وتقول في التثنية (هما) وفي الجمع (همو وهُمْ) على ما تقدَّم ، والصحيح أنَّهما صيغتان مرتجلتان للمعنيين ، وقيل : الأصلُ (هو) حذفت الواو لما زيدت عليه الميم تخفيفاً[3] .

فصل

و (الياء) في (هي)[4] أصلٌ كـ (الواو) في (هو) والتثنية (هما) ، والجمع (هُنَّ) على ما تقدَّم . وربَّما جاء في الشعر (هِيْ) بسكون الياء ، فإنْ دخلت الفاء والواو واللام على (هي) جاز أن تبقى الهاء على حركتها ، وأن تسكن ، لأنَّها أشبهت (عضداً) / و (فخذاً)[5] . م١٠١

---

(١) الرأي الذي ينكره المؤلِّف هنا رأي الكوفيّين . قال ابن يعيش ٩٦/٣ : « قال الكوفيّون : الاسم الهاءُ وحدها ، والواو مزيدة » .

(٢) من ذلك قولُ الْعُجير السلولي التالي الذي ذُكر في ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٦ :

فبينماهُ يشري رحلَه قال قائلٌ لمنْ جملٌ رخْوُ الملاطِ نجيبُ

فقد حذف الواو من ضمير بيناه ، والأصل : بينا هو .

(٣) قال ابن يعيش ٩٧/٣ : « وقيل : إن أصل هما (هو ما) فحذفت الواو » .

(٤) في هذا القول دحض لرأي الكوفيّين جاء في شرح المفصّل ٩٧/٣ : « وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الاسم (الهاء) وحدها » .

(٥) فصَّل ابن يعيش ما أجمل العكبريّ فقال ٩٨/٣ : « فإنْ دخلت على كلٍّ واحدة منهما واو العطف أو فاؤه ، أو لام الابتداء كنت مخيَّراً : إن شئت أسكنت الهاء ، وإن شئت أبقيت الحركة . فمن أبقى الحركة فعلى الأصل . ومن أسكن فلأنَّ الحرف الذي قبلها لمّا كان على حرف واحد لا يقوم بنفسه صار =

فصل

والضمير المنصوب (إيَّاي) . وإنَّما يقع في ثلاثة مواضع ، وهي : إذا تـأخَّر عنهـا[1] الفعل ، أو إذا عطفت ، أو إذا وقعت بعد (إلاَّ)[2] .

فصل

واختلفوا فيها على أربعة مذاهب :

فمذهب سيبويه أنَّ (إيّـا) اسم مضمر ، و (اليـاء) و (الكاف) وغيرهمـا حروف معان[3] . والدليل على ذلك أنَّ حدَّ الاسم المضمر موجودٌ في (إيّـا) ، ولـذلـك لا يتنكَّر بحال ، و (الياء) و (الكاف) لو كانا اسمين لكانـا في موضع رفع أو نصب ، ولا عـامل لهما هنا . أو في موضع جرّ بالإضـافـة ، والاسم المضمر لا يضـاف ، فصـارت الكاف هنـا كالكاف في (ذاك) و (أولئك)[4] .

وقـال الخليـل : « كـلاهمـا مضمر ، إلاَّ أنَّ الأوَّل أشبـه المظهر لكثرة حروفـه »[5] .

= بمنزلـة جزء منـه ، فشبّـه (فهي) بـ (كتف) و (فهو) بـ (عضـد) ، فكمـا يقـال في كتِف (كتْف) وعضُد (عَضْد) ، كذلك قالوا في (فهِيَ) (فهْي) وفي (فَهُوَ) (فَهْو) . قـال الله تعـالى : ﴿ فهْو خير له عند ربّه ﴾ » . وانظر سيبويه ١٥١/٤ .

(١) لعله أنّث الضمير هنا ، لأنّه أراد كلمة أيّاي ولم يرد (الضمير المنصوب) أو لأنّه أراد (أياي) وأخواتهـا : إيّاك ، إيّاكا ... إلخ .

(٢) الشاهد على تأخّر الفعل قوله تعالى : ﴿ إيّاك نعبد ﴾ ، وشاهد العطف قوله تعـالى : ﴿ ولقـد وصّينـا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ، وإيّاكم ﴾ [الهمع ١٣٨/٢] . ومثـال وقوع الضمير بعـد إلاّ : مـا أكرمت إلاّ إيّاك . [ابن يعيش : ١٠٣/٣] .

(٣) في م : معاني .

(٤) كتاب سيبويه : ٣٥٥/٢ ـ ٣٥٩ .

(٥) كتاب سيبويه : ٢٧٩/١ .

وحكي عن بعض العرب أنّه قال : « إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوابّ »[1] . وهذا ضعيف لما تقدّم ، والحكاية شاذّة لا تقوّي الاحتجاج بها .

وقال الفرّاء : « (الكاف) هو الضمير ، و (إيّا) أُتي بها ليعتمد الضمير عليها[2] ، إذ الحرف الواحد لا يقوم بنفسه » . وهذا ضعيف أيضاً ، لأنّ (إيّا) على أربعة أحرف ، وتلك عدّة الأسماء المتوسّطة بين الخماسيّة / والثلاثيّة ، فهي أقوى من الأصل الثلاثيّ ، فيبعد أنْ يُؤتى بها لتقويةِ ماهو حرفٌ واحدٌ ، ولا نظير له . ح٨٥

وقال آخرون[3] : الجميع اسم واحد ، وهو بعيد أيضاً ، إذ ليس في الأسماء ما يتغيّر الحرف منه لتغيُّر المعاني . أمّا الحروف الزائدة على الاسم والفعل فتختلف لاختلاف المعاني .

---

(١) احتجّ سيبويه ٢٧٩/١ بهذا القول ، وخرّجه ابن يعيش فقال ١٠٠/٣ : « وقوع الظاهر (ويعني هنا الشوابّ) موقع هذه الحروف مخفوضاً بالإضافة يدلُّ على أنّها أسماء في محلّ خفض ، وحكي عن أبي عثمان أنّه قال : لولا قولهم : وإيّا الشوابّ لكانت الكاف للمخاطب . ثم ردّ على ذلك ، فقال : هو قول فاسد ، لأنّه إذا سلّم أنّه مضمر لم يكن سبيل إلى إضافته لما ذكرناه من أنّ الغرض من الإضافة التخصيصُ ، والمضمرات أشدُّ المعارف تخصيصاً ، وما أضيف من المعارف نحو : زيدكم وعمركم ، فعلى تأويل التنكير ، كأنّه توهّم أنّ جماعةً مسمّيْن بهذين الاسمين ، فأضافهما ، ولولا ذلك لم تسغ إضافتهما . والمضمرات لا يتصوّر تنكيرها بحال . فلا يُمكن إضافتها . وأمّا قولهم (وإيّا الشوابّ) فمحمولٌ على الشذوذ » .

(٢) للزجّاج رأيٌ يقارب رأيَ الفرّاء ذكره ابن يعيش ، فقال ١٠٠/٣ : « وذهب أبو إسحاق الزجّاج إلى أنّ (إيّا) اسمٌ ظاهر يضاف إلى سائر المضمرات ، نحو قولك : إيّاك ضربت ، وإيّاه حدثت . ولو قلت : (إيّا زيد حدّثت) كان قبيحاً ، لأنّه خصّ به المضمر ، قال : والهاء التي في (إيّاه) مجراه كالتي في (عصاه) » .

(٣) ومنهم ابن كيسان . قال ابن يعيش ١٠٠/٣ : « (إيّاك) بكمالها اسمٌ ، حكي ذلك عن ابن كيسان . وحشر الرضيّ في شرح الكافية ١٣/٢ ابن كيسان مع الكوفيّين القائلين : « إنّ الضمائر هي اللاحقة بـ (إيّا) ، و (إيّا) دعامة » .

فصل

والاسم في (رأيته) (الهاء والواو) عند سيبويه[1] ، ولكنْ حُذِفتْ في الوقف وإذا وصلت بـ (الميم) نحو (رأيتهم) تخفيفاً . ودليلُه أنَّ هذا الضمير هو الضمير المنفصل في قولك (هو) . وقال الزجَّاج : الاسم هو (الهاءُ) وحدها ، واتَّفقوا على أنَّ (الهاء والألف) في (رأيتها)[2] الاسم .

فصل

و (التاء) في (قمتُ) ضمير الفاعل ، وحرِّكت لأمرين :

أحدُهما أنَّ ضمير الفاعل من حيث هو فاعل يلزم ذكره ، فحرِّك تنبيهاً على قوَّته[3] ، ولذلك سكّن له آخر الفعل .

والثاني أنَّه لو سكِّن لالتبس بتاء التأنيث . وإنَّما حرِّك[4] بالضمِّ للمتكلِّم ، لأنَّ المتكلِّم أقوى من المخاطب ، وفتح في المخاطب للفرق بينهما . وجعلت الكسرة للمؤنَّث ، إذ كانت من جنس الياء .

---

(١) كتاب سيبويه ١٨٩/٤ ـ ١٩١ .

(٢) كذا في الأصل ، ويُخيَّل إلينا أنَّها (رأيتها) وأن المقصود بالهاء والألف (ها) ضمير الغائبة .

(٣) رأى ابن يعيش رأي الزجَّاج فقال ٩٢/٣ : « فالضمير (الهاء) إلاَّ أنَّك تزيد معها حرفاً آخر ، وهو (الواو) ، وذلك لخفَّة الهاء ، وكان القياس أن يكون حرفاً واحداً ، لأنَّ المضمرات وضعت نائبة عن غيرها من الأسماء الظاهرة لضرب من الإيجاز والاختصار ، كما جيء بحروف المعاني نائبة عن غيرها من الأفعال » .

(٤) علَّل ابن يعيش تحريك التاء ، فقال ٨٦/٣ : « (التاء) هنا اسم قد بلغ الغاية في القلَّة ، فلم يكن بدٌّ من تقويته بالبناء على حركة لتكون الحركة فيه كحرف ثان » .
وعلَّة تحريك تاء المتكلِّم بالضمِّ لا الفتح والكسر أمران « أحدُهما أنَّ المتكلِّم أوَّلٌ قبل غيره فأعطي أُولى الحركات ، وهي الضمَّة . والأمر الآخر أنَّهم أرادوا الفرق بين ضميري المتكلِّم والمخاطب . فنزَّلوا المتكلِّم منزلة الفاعل ، ونزَّلوا المخاطب منزلة المفعول » .

فصل

وأمَّا (الكاف) فلا تكون مع الفعل ضمير فاعل ، فلذلك لم تضمّ ، وفتحت في المخاطب ، وكُسرت في المخاطبة[1] .

فصل

و (الميمُ) بعد (الكاف) مثلها بعد (التاء) في (أنتا) و (أنتم)[2] ، وهي مضمومة مع الميم بكلِّ حال كالتاء سواء ، وعلَّة ذلك من وجهين :

أحدُهما أنَّ الميم تشبه الواو ، فتحرَّك بما هو مجانس للواو ، ويقوِّي ذلك أنَّ قبلها ضمَّة التاء التي هي ضمير . غير أنَّ هذا لا يصلح للدلالة ابتداءً . ألا ترى أنَّ الكاف قد ضمَّت بعد الساكن نحو : (أراكُم ، وأعطيكم ، وضربتكم) ولكن يصلح للترجيح .

والوجه الثاني أنَّها لوفُتحت لالتبس في التثنية ، كقولك : (رأيتكما) . وكذلك (أنتا) لوفتحت التاء لاشتبهت بـ (أنتاء)[3] ، ولأنَّ التاء هنا في مجاورة الواحد ، فضمَّت كنون (نحنُ) . ومن العرب من يكسر الكاف قبل ميم الجمع إذا كانت قبلها كسرة ، كقولك : عجبت من حِلْمِكِمْ ، شبهاً بالهاء .

---

(١) جاء في شرح المفصَّل لابن يعيش ٩٢/٣ : « وخُصَّ المؤنَّث بالكسرة ، لأنَّ الكسرة من الياء ، والياء ممَّا يؤنَّث به ، نحو : قومي ، وتذهبين » ، قال الله تعالى في قصّة زكريّاء : ﴿ يبشِّرك ﴾ ، وقال في قصَّة مريم : ﴿ يبشِّرك ﴾ » .

(٢) سقطت أنتم من ما .

(٣) في الأصل رسمت (انتاء) بهمزة الوصل . ويُخيَّل إلينا أنَّ الصواب القطع كما أثبتنا . لأنَّ همزة (انتاء) بمعنى الانتساب مكسورة ، وكسرها ينفي عنها الاشتباه . وأمَّا (أنتا) بقصر الممدود ، وقطع الهمزة فيجعل الكلمة مشتبهة بـ (أنت ماء) .

فصل

و (ياء المتكلِّم) بعد الفعل والحرف هي الاسم ، و (النون) قبلها حرفٌ أُتِيَ به ليقي ما قبلها من الكسر ، نحو (كلَّمني) و (منِّي) ، وذلك أنَّ الياء مُعتدَّة بكسرتين ، فيجعل ما قبلها تبعاً لها للتجانس ، فالاسم يصحُّ كسرُ آخِره ، ولا يصحُّ ذلك في الفعل ، لأنَّه لَمَّا نبا عن قبول الكسرة الإعرابيَّة الواجبة بعامل ، فأنْ ينبوَ عن التابعة أولى .

وأمَّا الحرف فلا حظَّ له من[1] الحركة . وتسمَّى (نون الوقاية) . والكوفيُّون يسمُّونها عماداً[2] .

فصل

وإنَّما لا يؤتى بالضمير المنفصل مع القدرة على المتَّصل ، لأنَّ علَّة الإتيان بالضمير الاختصار ، والمتَّصل أخصر ، وجاء في الشعر للضرورة[3] .

فصل

والاسم العلم هو الموضوع على المسمَّى تمييزاً له ، لا[4] لدلالته عليه اشتقاقاً ، / ولذلك يجوز أنْ يسمَّى الأبيض حقيقةً (أسود) . ويسمَّى الإنسان (زيداً) م١٠٢

---

(١) في م : في الحركة .

(٢) ذكر ابن هشام في المغني ٣٨٠ أنَّ نون الوقاية « تسمَّى نون العماد أيضاً » ولم يعز التسمية إلى الكوفيِّين . ومن المعروف أنَّ الكوفيِّين يسمُّون ضمير الفصل عمادا .

(٣) من الشواهد على وضع المتَّصل في الشعر للضرورة قولُ الفرزدق :

بالباعث الوارثِ الأموات قد ضَمِنَتْ إيّاهم الأرضُ في دهْرِ الدهاريرِ

وحقُّ الكلام أن يكون (قد ضمنتهم الأرض) . [شرح ابن عقيل ١٠١/١] .

(٤) سقطت لا من م .

لا لزيادته ، و (عبَّاساً) لا لعبوسه ، بل للتمييز كما ذكرنا . وإنَّما يثبت أنَّه علم يعرف به بعد المسمِّي غيرَه بالتسمية ، وحكم الكنى والألقاب حكمُ الأعلام في المقصود بها[1] .

فصل

والفرق بين العلم والكنية واللقب أنَّ العلم هو الذي يعرّف المسمّى وضعاً مبتدأ حتَّى يصير كعلم الثوب .

والكنية من (كنيت) عن الشيء إذا عبَّرت عن اسمه باسم آخر . فالعلم سابق على الكنية ، وقد توضع الكنية موضع العلم .

وأمَّا اللقب فأنْ يحدَث للمسمَّى قصَّةٌ ، فيلقَّب بما تضمَّنته القصَّة ، كـ (أنف الناقة) و (عائد الكلب) . فأنف الناقة رجل تصدَّق بأنف ناقة فعيّب به . وعائد الكلب لَقَبٌ لُقِّب به شاعر قال : [من الكامل]

١١٤ـ ما لي مَرِضْتُ فلمْ يَعُدْني عائدٌ منكمْ ، ويمرضُ كَلْبُكمْ فأعودَ[2]

فصل

واسم الإشارة للمذكَّر (ذا) . وقال الكوفيُّون : الاسم (الذال) وحدها ، و (الألف) زائدة للتكثير[3] .

---

(١) جاء في شرح ابن عقيل ١١٩/١ : « المرادُ بالاسم هنا ماليس بكُنية ولا لقب ، كزيد وعمرو ، وبالكُنية ما كان في أوَّله أب أو أمّ ، كأبي عبد الله ، وأمّ الخير ، وباللقب ماأشعر بمدح كزين العابدين ، أو ذمّ كأنف الناقة » .

(٢) ورد البيت في (بهجة المَجالس وأنس المُجالس) للقرطبي ٢٦٣/١ منسوباً إلى عبد الله بن مصعب الزبيري . وجاء في عيون الأخبار ٥٢/٣ : « وقال عبد الله بن مصعب الزبيريّ : ما لي مرضت .. فسُمّي عائد الكلب ، وولده الآن يسمُّون بني عائدِ الكلب » .

(٣) تفصيل هذا الخلاف في المسألة الخامسة والتسعين من مسائل الإنصاف ٦٦٩/٢ ـ ٦٧٧ .

وحجَّة الأوَّلين من وجهين :

أحدُهما أنَّ اسم الإشارة منفصل في حكم الظاهر ، وليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ماهو على حرف واحد . ولا القياس يقتضيه ، لأنَّ القياس يقتضي أن يُبْدَأ بحرف ويوقف على آخر . ومن الناس من جعل (ذا) اسماً ظاهراً ، لأنَّه يوصف ويوصف به .

والثاني أنَّهم[1] قالوا في تصغيره (ذيّا)[2] فأعادوه إلى أصله ، إذْ هذا شأن التصغير . وسيتَّضح لك في بابه[3] .

ح٨٦ فإنْ قيل : فقد يزاد في المصغَّر ماليس منه ، كما لوسمَّيْتَ بـ (هل) و (قد) / ثمَّ صغرته ، فإنَّك تزيدُ عليه حَرْفاً آخر . قيل : دعت الحاجة بعد التسمية إلى تكميله في التصغير ، ولم يقم الدليل[4] هنا على زيادة الألف قبل التصغير ليقال : الزيادة مختصَّة بالتصغير .

واحتجَّ الآخرون بأنَّ تثنية (ذا) (ذان) ، والألف والنون للتثنية ، فلم يبق سوى (الذال)[5] .

---

(١) لم يذكر ابن الأنباري هذا الوجه في الإنصاف .

(٢) جاء في أسرار العربيَّة : ٣٦٧ ـ ٣٦٨ « قالوا في تصغير (ذا) (ذَيّا) ، وفي (تا) (تيّا) ... جرياً على أصول كلامهم في تغيير الحكم عند تغيير الباب ... فلم يضُّوا أوائلها في التصغير ، كما فعلوا في الأسماء المتمكِّنة ، وزادوا في آخرها ألفاً ليكون علماً للتصغير » .

(٣) سقط من م : في بابه .

(٤) أصل العبارة : ولم يقم الدليل عليه هنا على . فأسقطنا (عليه) لإغناء على الثانية عنها .

(٥) من حجج الكوفيِّين الواردة في الإنصاف ٦٧٠/٢ : « أنَّ الألف والياء فيهما يحذفان في التثنية ، نحو : قام ذان ، ورأيت ذين ... ولو كان كما زعمتم أنَّهما أصلان ، لكانا لا يحذفان ، ولوجب أنْ يقال في التثنية (الذيان) » .

والجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدُها أنَّ (ذان) ليس بتثنية (ذا) ، بل صيغة موضوعة للتثنية بدليل أنَّه لا يتنكَّر كما يتنكَّر (زيد) إذا ثنِّي ، فعلم أنَّه بمنزلة (أنتما) في أنَّه غير مثنًّى .

والثاني يقدَّر أنَّه مثنى ، ولكنَّ الألف سقطت لالتقاء الساكنين ، ولم تقلب لإيغالها في البناء .

والثالث أنَّه قد عوَّض من الذاهب بتشديد النون[1] ، فكأنَّه لم يذهب .

فصل

الأصل في (ذا) (ذيّ) العين واللام ياءان ، إلاَّ أن الثانية قد حذفت ليصير الاسم مبهماً ، وأبدلت الأولى ألفاً لئلاّ تشبه (كي)[2] .

وقال بعض البصريِّين أصل الألف (واو) متحرِّكة ، لأنَّ باب (طويت وشويت) أكثر من باب (حييت) ثمَّ حذفت (اللام) وانقلبت الواو (ألفاً) .

فصل

وحكم (تا) في المؤنَّث حكم (ذا) في المذكَّر ، إلاَّ أنَّ المؤنَّث يقال فيه (تا) و (تي) و (ذي) و (ذه) ، فتبدل الهاء من الياء[3] . فأمَّا (أولاء) فجمع المذكَّر

---

(١) لعله يعني تشديدَ نون (ذان) في بعض القراءات . جاء في شرح المفصَّل ١٢٩/٣ : « فأمَّا قوله تعالى : ﴿ إنَّ هذان لساحران ﴾ فقد قرأ ابن كثير وحفص (إنْ) بالتخفيف ، وقرأ أبو عمرو ﴿ إنَّ هذيْنَ لساحران ﴾ بتشديد النون والياء في (هذين) . وقرأ الباقون بتشديد النون والألف » .

(٢) نسب أبو البركات في الإنصاف ٦٦٩/٢ هذا الرأي إلى الأخفش ومن تابعه من البصريِّين . وانظر شرح الكافية ٣٠/٢ .

(٣) جاء في شرح الكافية ٣١/٢ : « وللمؤنَّث (تا) و (ذي) بقلب ذال (ذا) تاءً ، حتَّى صار (تا) ، أو قلب ألفه ياء حتى صار (ذي) ، وذلك لأنَّ التاء والياء قد تكونان للتأنيث كضاربة وتضربين ، =

والمؤنَّث من غير لفظه . وفيه المدُّ[1] والقصر ، و (الكاف) حرف للخطاب بلا خلاف .

فصل

وأمَّا (اللام) في (ذلك) ففي زيادتها وجهان :

أحدهما هي لبعد[2] المشار إليه .

والثاني هي عوض من (ها) التي للتنبيه ، ولذلك تقول : (هذاك)[3] ، ولا تقول هذلك ، لئلاّ تجمع بين العِوض والمعوَّض ، وحرّكت لئلاّ يلتقي ساكنان ، وكسرت لأمرين :

أحدُهما أنَّه الأصل في التقاء الساكنين .

والثاني للفرق بينها وبين لام الملك .

فصل

فأمَّا (اللام) في (تلك) فبقيت على سكونها ، لأنَّ (الياء) قبلها حذفت لئلاّ تقع الياء بين كسرتين . إذ الجمع يدعو إلى كَسْرِ اللام ، وكسرة التاء تدلُّ على الياء المحذوفة .

= فـ (تا) من (ذا) كالتي من الذي ، و (ذي) من (ذا) كهي من هو ، و (تي) بالجمع بين التاء والياء » .

(١) جاء في شرح المفصَّل ١٣٣/٣ : « فإذا أردت الجمع قلت (أولى) و (أولاء) بالقصر والمدّ » . وجاء في شرح ابن عقيل ١٣٣/١ : « وفيها لغتان : المَدُّ وهي لغة أهل الحجاز ، وهي الواردة في القرآن العزيز ، والقصْرُ وهي لغة بني تميم » .

(٢) تحدَّث ابن عقيل ١٣٥/١ عن قرب المشارِ إليه وبُعْده ، فقال : « الجمهورُ على أنَّ له ثلاث مراتب : قربى ، ووسطى ، وبُعدى . فيشار إلى مَنْ في القربى بما ليس فيه كاف ولام ، كذا وذي وإلى من في الوسطى بما فيه الكاف وحدها ، نحو ذاك ، وإلى من في البعدى بما فيه كاف ولام نحو ذلك » .

(٣) في م : هلذاك .

فصل

إنَّما بني اسم الإشارة ، لأنَّ الإشارة معنى ، والموضوع لإفادة المعاني الحروف ، ولم يضعوا للإشارة حرفاً ، فينبغي أن يُعتقد أنَّهم ضمَّنوه إيَّاه طرداً لأصولهم ، ودلَّ على ذلك / بناؤهم إيّاه ، ولا بدَّ للبناء من سبب . م١٠٣

فصل[1]

(هو) و (هي) الاسم بكمالها[2] . وقال الكوفيُّون : الهاء هي الاسم ، وما بعدها مزيدٌ للتكثير .

وحجَّة الأوَّلين أنَّه ضمير منفصل قائم بنفسه ، فلم يكن على حرف واحد كـ (أنا) و (نحن) ، وذلك أنَّ قيامه بنفسه يدلُّ على قوَّته ، والحرف الواحد ضعيف .

واحتجَّ الآخرون من وجهين :

أحدُهما أنَّ (الواو والياء) تحذفان في التثنية والجمع ، نحو : (هما ، وهنَّ ، وهم) ، وفي الواحد المتَّصل نحو : رأيته ، ولو كانا منه لما حذفا .

والثاني أنَّها قد حذفا في الشعر كقول الشاعر :

١١٥ـ فَبَيْنَاهُ يَشْري رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رخْوُ المِلاَطِ نَجِيبُ[3]

---

(١) موضع هذا الفصل في بحث الضمائر ، ويبدو أنَّ المؤلِّف نسيه هناك وتذكَّره الآن وهو يتحدَّث عن الحذف .

(٢) هذا رأي البصريِّين ذكره صاحب الإنصاف ٦٨١/٢ فقال : « لا بدَّ من الابتداء بحرف والوقف على حرف . فلو كان الاسم الهاءَ وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً ، وذلك محال » .

(٣) نسب هذا البيت في أكثر المصادر إلى العجير السلوليّ ، ونسب في حاشية ابن يعيش ٩٦/٣ إلى العجير ، وإلى المخلّب الهلاليّ . وممَّا جاء في شرحه : « الملاط : الْجَنْب ، ورخو الملاط : سهله وأملسه ... شبَّه الشاعر حاله في هوى امرأة يحبّها وشدَّة وجده بها بوجد هذا الرجل الذي ضلَّ بعيره ... وبينا هو يبيع =

وقال آخر : [من الرجز]

١١٦ـ دارٌ لسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَوَاكا[١]

وضرورة الشعر تردُّ إلى الأصل .

والجواب : أمَّا التثنية والجمع فصيغ مرتجلة لما ذكرناه في هذين .

والثاني أنَّهم حذفوا الواو والياء فراراً من الثقل ، وذاك أنَّ الهاء مضمومة ، والميم تشبه الواو ، فلو أثبتوا الواو متحرِّكة ثَقُل اللفظ ، أو ظُنَّ أنَّها كلمتان ، [ولو سكَّنوها لجمعوا بين ساكنين ، فكان الوجه حذفها][٢] . وأمَّا حذفُها في المتَّصل ففراراً من الثقل . وأمَّا حذفُها في الشعر فلا حجَّة فيه للاضطرارِ إليه . وقد حذفوا ما لا يُشَكُّ أنَّه أصْل ، كقوله : [من الكامل]

١١٧ـ درس المنا[٣] .....

أي : المنازل ، و : [من الرجز]

= رَحْلَ هذا الجمل الضالّ إذ سمع من يعرّفه وينادي عليه ليردّه إلى صاحبه » . احتجَّ بهذا الشاهد أبو عليّ الفارسيّ في المسائل العسكريّات ١٠٦ ـ ١٠٧ وقال : « الواو في (هو) والياء في (هي) لا يحذفان في حال سعة ، وإنَّما جاء في ضرورة الشعر » . وجاء في الخصائص ٦٩/١ : « واو (هو) في الضمير المنفصل ثابتة في الوقف والوصل ، فأمَّا قوله (فبيناه يشري ...) فللضرورة والتشبيه للمضمر المنفصل بالضمير المتَّصل في عصاه وقناه » . وانظر فرحة الأديب ٣٣ ، والصاهل والشاحج ٤٩٥ ، والإنصاف ٦٧٨/٢ ، واللسان [هديد] ، وشرح الكافية ١٠/٢ ، وخزانة الأدب ١٥٠/١ .

(١) الشاهد من أبيات سيبويه ٢٧/١ التي لا يعرف قائلوها ، وقبله كما ورد في حاشية الإنصاف ٦٧٨/٢ (هل تعرف الدار على تبراكا) وروايته في (ضرورة الشعر) للسيرافيّ ١١٠ (دار لسلمى) ، وفي ابن يعيش ٩٧/٣ (ديار سعدى) ، وفي المصادر الأخرى (دار لسعدى) قال السيرافيّ : « وربّما اضطر الشاعر فحذف الحركة ... وأقبح من هذا حذف الواو والياء من (هو) و (هي) ، وذلك أنَّ الواو والياء فيهما متحركتان تثبتان في الوقف » . وانظر الحجَّة للقراء السبعة ١٣٥ ـ ١٣٦ ، ولسان العرب [هيا] .

(٢) ما بين معقوفتين ساقط من م .

(٣) ورد الشاهد قبلُ برقم ٨٤ .

أي : الحمام .

فصل

(اللام) وحدها للتعريف[٢] . وقال الخليل : الألف واللام للتعريف بمنزلة (هل ، وبل) .

وحجَّة الأوَّلين من وجهين :

أحدهما أنَّ التعريف الحاصل في الاسم يجعله غير النكرة ، ولذلك إذا جاء آخِرُ بيت نكرة ، وآخر بعده[٣] معرفة لم يكن إيطاءً ، كـ (رجل) و (الرجل) . كما لو كان الثاني على غير لفظ الأوَّل بالكلِّيَّة . ولا يتحقَّق ذلك إلاَّ بامتزاج الأداة بالاسم ، كبعض حروفه ، وهذا في الحرف الواحد يتحقَّق . والدليلُ على أنَّهم قصدوا ذلك أنَّهم سكنوا اللام إذ كان امتزاج الساكنين أشدّ .

ح٨٧ والثاني أنَّ الألف قبل اللام همزة وصل تسقط / بغيرها . وإذا تحرّكت اللام سقطت في لغة جيدة كقولهم : تجمرن لحمر ولو كانت من الأصل لم تسقط (كهَلْ ، وقد) .

والثالث أنَّ التعريف ضدُّ التنكير ، ودليل التنكير حرف واحد هو التنوين . فينبغي أن يكون دليل مقابله واحداً .

---

(١) خرَّجنا هذا الشاهد قبلُ ، ورقمه ثمّ ٨٥ .

(٢) من القائلين بهذا القول سيبويه ٩٧/٢ ، ٣٢٥/٣ ، ٢٢٦/٤ ، ومعه أكثر البصريِّين . قال ابن يعيش ١٧/٩ : « واللام هي حرف التعريف وحدها . والهمزة وصلة إلى النطق بها ساكنة ، هذا مذهب سيبويه ، وعليه أكثر البصريِّين والكوفيِّين ما عدا الخليل » . وانظر شرح ابن عقيل ١٧٧/١ .

(٣) يخيل إلينا أنّ في العبارة سقطاً ، وأنَّ أصلها ، وآخرُ الذي بعده معرفة .

واحتجَّ الآخرون[1] من وجهين :

أحدُهما أنَّ الهمزة قبل اللام مفتوحة ، ولو كان همزة وصل لضمَّت أو كسرت ، وإذا لم تكن وصلاً كانت أصلاً .

والثاني أنَّ الشاعر إذا اضطر إلى جعل اللام آخر بيت ، جاء في أوَّل الآخر بالألف واللام ، كقول الراجز :

١١٩ـ دَعْ ذا ، وعَجِّل ذا ، وألْحِقْنا بذلْ بالشحمِ ، إنّا قد مَلِلْناهُ بَجَلْ[2]

وقال آخر[3] : [من الرمل]

---

(١) الآخرون هنا ـ كما جاء في رصف المباني ـ رَجل واحدٌ ، هو الخليل . قال المالقي ١٥٨ : « وكلّهم يذهبون إلى أنّها اللام زيدت عليها ألف الوصل ، إلاّ الخليل وحده ، فإنّه يزعم أنّها حرف واحد بجملته » .

(٢) هذا الشاهد بيتان من مشطور الرجز نسبها سيبويه ٣٢٥/٣ إلى غيلان بن حريث . قافية الأول في ح (بذاال) وفي م (بذال) والرواية التي أثبتناها هي الرواية الصحيحة الواردة في كتاب سيبويه ومقتضب المبرِّد ٨٤/١ ، ٩٤/٢ . جاء في الخزانة ٢٠٥/٧ : « ذهب بعضهم إلى أنَّ الألف واللام جميعاً للتعريف بمنزلة (قد) في الأفعال . ولكن هذه الهمزة لَمَّا كثرت في الكلام ، وعرف موضعها ـ والهمزة مستثقلة ـ حذفت في الوصل لضرب من التخفيف . قالوا : والدليل على ذلك أنَّ الشاعر إذا اضطر فصلها من الكلمة ، كما تفصل (قد) . من ذلك قوله : (عجل ... البيت) فقطعها في البيت الأوّل ، ثم ردَّها في أوّل الكلمة بعد ، لأنَّها مرّت في البيت الأوّل » ، وجاء في الخزانة أيضاً ٢١٣/٧ ـ ٢١٤ : « وقال الأعلم : الشاهد في قوله (بذال) ، وأراد : بذا الشحم ، ففصل لام التعريف من الشحم لِما احتاج إليه من إقامة القافية ، ثم أعادها في الشحم لَمَّا استأنف ذكره بإعادة حرف الجرّ » .
وانظر رصف المباني ١٥٨ والضرورة للقزّاز ١٧٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٣٦/٢ .

(٣) هذا البيت من شعر عبيد بن الأبرص . وهو البيت الثاني من ثمانية عشر بيتاً ، وردت في ديوانه ١١٥ أوّلها :

يا خليليّ اربعا واستخبرا الـ منزل الدارس من أهل الحلال

ذكر ابن جني هذا الشاهد في المنصف ٦٦/١ ، والخصائص ٢٥٥/٢ ، مع بقيّة القصيدة . وآخر الصدر في كلّ بيت من هذه القصيدة ينتهي بلام التعريف غير بيت واحد . قال البغداديّ في الخزانة ٢٠٩/٧ : « السَّحْق بالفتح : الثوب البالي ، والبُرد بالضمّ : ثوب مخطط ، وعفّى تعفية : غطاه تغطية ومحاه ، =

١٢٠ـ مثـل سَحْـق البُرْدِ عفّى بعـدك الـ قطر مغنـاه[١] وتـأويب[٢] الشمال

فجعْلُه بالألف واللام نصفَ البيت أو آخره دليلٌ على أنّها جميعاً كلمة .

والجواب أمّا فتح الهمزة فلكثرة وقوعها في الكلام ، وقد فتحت همزة (ايمن) وهي وصل ، ولم يخرجها ذلك عن زيادتها . وأمّا قطعها في الشعر فلا يدلُّ على ماذكر ، لأنّا نقول : إنّ الهمزة سقطت ، والباقي اللامُ وحدها . وإنّما أعاد الألف مع اللام ليصحَّ سكون اللام .

فصل

و (اللام) على وجوه :

أحدُها استغراقُ الجنس كقولك : الرجلُ أفضلُ من المرأة ، أي : جميع[٣] هذا الجنس خيرٌ من جميع الجنس الآخر ، وليس آحاده خيراً من آحاده .

والثاني أن تكون لتعريف الواحد من الجنس من حيثُ هو جنس ، كقولك : الدينار خيرٌ من / الدرهم ، أي : أيّ دينار كان فهو خيرٌ من أيّ درهم كان . م١٠٤

والثالث أن تكون للمعهود بين المتكلّم والمخاطب كقولك لمن تخاطبه : جاء الرجل الذي عهدناه .

= والقطر أي : المطر فاعلُه ، ومغناه مفعوله . والمغنى : الذي غني به أهله ثم ظعنوا ، والتأويب : الرجوع ، والشمال : الريح المعروفة » . ووجه الاستشهاد في هذا البيت شبيه بما في البيت السابق من إنهاء صدر البيت بـ (أل) التعريف . وهذا يدل على أن الألف واللام معاً للتعريف ، وأنّهما كلمة واحدة . انظر شرح المفصل ١٧/٩ ، والكافي للتبريزي ٨٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٣٥/٢ .

(١) في الأصل : معناه .

(٢) في م : تأديب .

(٣) في م : جمع .

والرابع أن تكون لتعريف الحاضر كقولك : هذا الرجل . فأمّا قوله تعالى : ﴿ فعصى فرعونُ الرسول ﴾[1] ، فمن المعهود السابق لتقدُّم ذكر الرسول نكرة ، فعاد إليه .

والخامس أن تكون بمعنى الذي نحو : الضارب والقائم .

والسادس أن تكون زائدة كالداخلة على (الذي) وسنبيّن ذلك في الموصولات . وحكي عن بعض العرب : قبضت الخمسة العشر الدرهم[2] ، ولا يُقاس عليه .

وقال الكوفيُّون : الألف واللام تكون بدلاً من هاء الضمير ، كقولك[3] : مررت بالرجل الحسنِ[4] الوجهُ ، إذا رفعت . وليس بشيء ، إذ لو كان كذلك[5] لجاز أن تقول : مررت بزيد فكلَّمني الغلام ، أي : غلامُه ، وليس بجائز ، ولأنَّ الهاء اسمٌ مُضْمر يعرّف بما قبله بالإضافة ، والألف واللام حرف يعرّف بوجه آخر . فهما مختلفان من هذين الوجهين .

---

(١) ﴿ إنَّا أرسلنا إليكم رسولاً شاهداً عليكم كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً ، فعصى فرعونُ الرسول ﴾ [سورة المزمّل : ١٦] .

(٢) في ح : الدراهم . وجاء في رصف المباني ١٦٥ : « وقولهم في العدد وتمييزه : الخمسة عشر الدراهم » . وفي العدد المركَّب ثلاثة مذاهب ذكرها ابن يعيش مفصّلة ، وممّا قال ٣٣/٦ : « مذهب البصريِّين أن تدخل الألف واللام على الاسم الأوّل منهما ، فتقول : عندي الأحد عشر درهماً ... الثاني وهو مذهب الكوفيِّين والأخفش من البصريِّين تعريف الاسمين الأوّلين ، نحو : عندي الأحد العشر درهماً ... الثالث مذهب قوم من الكتاب أنّهم يدخلون الألف واللام على الأسماء الثلاثة » . وهو القول الذي ذكره العكبريّ ، ومنع القياس عليه ، وقال فيه ابن يعيش : « هو فاسد » ، وهو قولهم : قبضت الخمسة العشر الدرهم .

(٣) في م : كقوله .

(٤) أي : مررت بالرجل الحسن وجهُه . انظر مغني اللبيب ٥٥ .

(٥) سقط من م : كذلك .

مسألة

أعرف المعارف الْمُضْمَر عند سيبويه ومن تابعه[1] .

وقال ابنُ السرّاج[2] : أسماءُ الإشارة أعرف منه ومن العَلَم .

وقال الكوفيُّون : العلم أعرفُ منهما[3] .

وحجَّة الأوَّلين أنَّ المضمر لا اشتراك فيه لتعيّنه بما يعود إليه ، ولذلك لا يوصف ويوصف به ، [بخلاف العلم ، فإنَّه فيه اشتراك ، ويميّز بالوصف . والمبهم[4] يوصف ويوصف به][5] . ويقع اسم الإشارة على كلِّ حاضر ، ويقع فيه اشتراك ، حتَّى لو كان بحضرتك جماعةٌ ، فقلت : (هذا) من غير إقبال واحد ، لم يعلم المراد إلاَّ بانضمام الإقبال إليه .

واحتجَّ ابن السرَّاج بأنَّ اسم الإشارة[6] يعرف[7] بالعين والقلب[8] ، فهو أقوى . وهذا ضعيف ، لأنَّ ذلك راجع إلى تعرّفه عند المتكلِّم . فأمَّا السامع فلا يعلم ما في قلب

---

(١) من الذين تابعوا سيبويه أبو العبَّاس المبرِّد ، فقد قال في المقتضب ٢٨١/٤ : « وكلَّما كان الشيء أخصّ فهو أعرفُ . فأخصّ المعارف بعد ما لا يقع عليه القول إضمار المتكلِّم نحو : أنا ... » ، وانظر كتاب سيبويه ٥/٢ ، والإنصاف ٧٠٧/٢ ، وشرح المفصَّل ٥٦/٣ ، ٨٧/٥ .

(٢) أسرار العربيَّة ٣٤٥ .

(٣) نسب هذا القول إلى أبي سعيد السيرافيّ . انظر أسرار العربيَّة ٣٤٦ ، وشرح المفصَّل ٥٦/٣ .

(٤) المبهم هنا : اسم الإشارة .

(٥) ما بين معقوفتين ساقط من م .

(٦) سقط من م : بأن اسم الإشارة .

(٧) في ح : يوصف .

(٨) وتتمّة احتجاج ابن السرَّاج : « ... وأمَّا الاسم العلم فلا يعرف إلاَّ بالقلب وحده ، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد » ، انظر الإنصاف ٧٠٨/٢ .

الناطق بـ (هـذا) ، وإنَّما يعرف المشار إليه بالإقبال عليه ، وهو شيء غير الاسم ، ويدلُّ عليه أنَّ اسم الإشارة يصغَّر ويثنَّى ويجمع ، ولا يفتقر إلى تقدُّم[1] ذكر ، فهو في ذلك كالمظهر المحض .

واحتجَّ الآخرون بأنَّ العلم لا اشتراك فيه وضعاً ، وإنَّما تقع الشركة فيه اتِّفاقاً ، والضمير يصلح لكلِّ مذكور ، وقد يكون المذكور قبله نكرة ، فيصير هو نكرة أيضاً ، ولذلك دخلت عليه (رُبَّ) في قولهم : (ربّه رجلاً)[2] .

والجواب : أمَّا العلم فيعرف بالوضع ويفتقر تعريفه إلى إعلام المسمِّي به غيرَه بأنِّي سمَّيت[3] هذا الشيء كذا ، ثمَّ تقع فيه الشركة ، وقد زيدت فيه الألف واللام ، نحو قول الشاعر : / [من الرجز] ح٨٨

١٢١ـ بـاعـد أمَّ العمْرو مِنْ أسيرِهـا حُرَّاسُ أبوابٍ عَلَى قُصُورِهـا[4]

يروى بالعين[5] والغين ، وكلُّ ذلك لا يوجد في المضمر . ثمَّ إنَّ العلم يتنكَّر كقولك :

---

(١) في م : تعدد .

(٢) انظر رصف المباني ٢٦٨ ، وشرح المفصَّل ١١٨/٣ .

(٣) في ح : سمعت .

(٤) هذا الشاهد بيتان من مشطور الرجز لأبي النجم العجليّ وبعدها في شرح الشافية ٥٠٦/٤ :

(وغيرة شنعـاء من غيـورهـا فـالسحر لا يفضي إلى مسحـورهـا)

جاء في شرح المفصَّل ٤٤/١ : « يريد بأسيرها نفسه ، كأنَّه في أسرها لعشقه إياها » والشاهد فيه زيادة (ال) في العلم زيادة نادرة كما قال السيوطي في الهمع ٨٠/١ . وجاء في حاشية شرح المفصَّل ١٣٢/٢ : « أدخل الألف واللام على (عمرو) وهو علم لا يجوز فيه ذلك ، لئلاّ يجتمع فيه شيئان كلّ واحد منهما معرِّف ، ولكنَّه لَمَّا نكَّره ، وجعله بمنزلة الأنواع كرجل وفرس جاز له بعد ذلك أن يقرنه بالألف واللام » . وانظر المقتضب ٤٩/٤ ، والمنصف ١٣٤/٣ ، والإنصاف ٣١٧/١ ، والمغني ٥٢ ، واللسان [وبر] .

(٥) لعلَّه يريد : أم العمرو وأم الغمر .

مررت بزيد وزيد آخر ، وفي التثنية والجمع والإضافة ، والضمير لا يتنكَّر . فأمَّا عوده إلى نكرة فلا ينكِّرهُ ، لأنَّه يقطع على من عُني بالضمير ، فهو متعيّن .

فأمَّا (ربّه رجلاً) فشاذّ ، وقد جُعلت النكرة بعده مفسّره له ، بمنزلة تقدُّمها عليه[1] .

فصل

في (الفصل) ويسمِّيه الكوفيُّون (العماد) ، وهو (أنا) و (نحن) و (هو) للغائب . و (هي) . ولا يفصل إلاَّ بضمائر المرفوع المنفصل على حَسَب ما قبله من المتكلِّم والمخاطب والغائب . وإنَّما سمِّي (فصلا) ، لأنَّه يجمع أنواعاً من التبيين ، فيؤكد الخبر[2] للمخبر عنه[3] ، ويفصل الخبر من الصفة ، فيعيّن ما بعده للإخبار ، لا للوصف ، ويعلم أن الخبر معرفة أو قريب من المعرفة .

فصل

ولا موضع له من الإعراب . وقال الكوفيُّون : له موضع ، فعند بعضهم هو تابعٌ لما قبله ، وعند بعضهم حكمُه حكمُ ما بعده .

والدليلُ على أنَّه لا موضع له دخولُ اللام عليه في خبر كان ، كقولك[4] : إنْ كنا

---

(١) قال ابن يعيش ١١٨/٣ : « ونظير هذا المضمرُ في (نعم) و (بئس) في أحد ضربي فاعلهما ، فإنه يكون مضمراً لم يتقدَّمه ذكر ، ثمَّ يفسّر بالواحد المنكور ، نحو نعم رجلاً زيدٌ » .

(٢) من شواهد ضمير الفصل قوله تعالى : ﴿ كنت أنت الرقيب عليهم ﴾ ، قال ابن يعيش ١١٠/٣ : « الفصل من عبارات البصريِّين ، كأنَّه فصل الاسم الأوَّل عمَّا بعده ، وآذن بتمامه ، وأنّه لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلاَّ الخبر لا غير . والعماد من عبارات الكوفيِّين ، كأنه عمد الاسم الأوَّل وقوَّاه بتحقيق الخبر بعده » . وانظر شرح الكافية ٢٤/٢ .

(٣) في م : للخبر عنه .

(٤) في م : كقوله .

لنحن الـذاهبين[1] . وقـد يقع لفـظ الفصل في موضع لا يحتمل غيره[2] ، كقولـه تعـالى : ﴿ تجدوه عند الله هو خيراً ﴾[3] . وجاز ذلك هنا ، لأنَّ أفعل منـك قـد يخصّص فقرب من المعرفة . وفي موضع يصلح أن يكون توكيداً ، فيكون له موضع ، ويحتمل أن يكون مبتدأ ، وما بعده الخبر .

فصل

وتقول : كنت أظنُّ أنَّ العقرب أشدُّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي[4] .

وقال الكوفيُّون : فإذا هو إيّاها .

وحجَّـة الأوَّلين أنَّ (هـو) مبتـدأ ، والخبر لا يخلـو إمَّـا أن يكـون (إذا) التي للمفاجأة ، لأنَّهـا مكان ، فيلزم أن يكون الضمير الثـاني حـالاً ، وإمَّـا أن يكون الخبر[5] الضمير الثـاني ، و (إيّـا) من ضمائر المنصـوب لا المرفـوع . فـإذا بطـل القسمان تعيّن أن تكون هي[6] خبر المبتدأ .

---

(١) في م : لنحن الغالبين ، وهذه العبـارة تشبـه آيـة الأعراف ١١٣ ﴿ إن كنّـا نحن الغـالبين ﴾ لكنَّهـا بغير لام . وآيـة الشعراء ٤١ : ﴿ إنَّ لنـا لأجراً إن كنّـا نحن الغـالبين ﴾ وهي بغير لام أيضـاً . وتشبـه قوله تعـالى في الآيـة الرابعـة والأربعين من سورة الشعراء : ﴿ إنا لنحن الغـالبون ﴾ ، وهي مشفوعـة باللام لكنَّها بغير كان . ولذلك رجَّحنا ما جاء في ح .

(٢) ولا بدّ حينئذٍ من الأخـذ بقول البصريِّين وجعل الضمير حرفاً للفصل لا محلَّ لـه كالضمير الوارد في الآيـة التالية .

(٣) ﴿ وما تقدِّموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً ﴾ [سورة المزمّل : ٢٠] .

(٤) تسمى هـذه المسـألة في كتب النحو المسـألة الزنبوريّـة ومن الكتب التي درستهـا على نحو مفصَّـل مغني اللبيب ٩٣ ـ ٩٧ .

(٥) سقط الخبرمن م .

(٦) سقط من م هي .

واحتجَّ الآخرون من وجهين :

أحدُهما أنَّ جماعة من العرب شهدوا عند يحيى بن خالد[1] حين اجتمع سيبويه والكسائي وأصحابه بقول الكوفيِّين .

والثاني أنَّ التي للمفاجأة يجوز أن يرتفع مابعدها بأنَّه مبتدأ وخبر ، وأن ينتصب على إضمار (أجد) ، وعلى ذلك جاءت الحكاية .

وقال ثعلب[2] : هو عماد[3] ، أي : وجدته إيّاها .

والجواب عن الحكاية من وجهين :

أحدُهما أنَّ الذين اجتمعوا بباب يحيى بن خالد من العرب بذل لهم أصحاب الكسائيّ والفرّاء مالاً على أن يقولوا بما يوافق قولهم ، ولم يشعر بذلك الكسائيّ والفرّاء .

والثاني أنَّ ذلك من شذوذ اللغة ، كما شذَّ فتحُ لام الجرِّ[4] ، والجرُّ بـ (لعلَّ)[5]

---

(١) يحيى بن خالد بن برمك أبو الفضل [ت : ١٩٠ هـ] مؤدِّب الرشيد كان حظه من نكبة البرامكي السجن في الرقة إلى أن مات . البداية والنهاية ٢٠٤/١٠ ، وفيات الأعيان ٢١٩/٦ .

(٢) ثعلب : هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار [ت : ٢٩١ هـ] إمام الكوفيِّين في النحو واللغة ، كان ثقة متديّناً . البغية ٣٩٦/١ ، إشارة التعيين ٥١ ، سير أعلام النبلاء ٥/١٤ .

(٣) جاء في أسرار العربيَّة ٣٤٢ : « وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ المضمر هو الكافُ و (إيّا) عماد ، وهذا ليس بصحيح ، لأنَّ الشيء لا يعمد بما هو أكثر منه » .

(٤) جاء في المغني ٢٢٨ : « فالعاملة للجرّ مكسورة مع كلّ ظاهر نحو لِزيد ولِعمرو إلاَّ مع المستغاث المباشر ليا فمفتوحة نحو (يا لله) ... ومن العرب مَن يفتح اللام الداخلة على الفعل ، ويُقرأ : ﴿ ما كان الله لَيعذبهم ﴾ .

(٥) شاهد الجرّ بلعلَّ :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوتَ دعوةً لعلَّ أبي المغوار منك قريبُ

[رصف المباني ٤٣٦] ، ويروى البيت في بعض المصادر (وارفع الصوت جهرة) .

والجزم بـ (لن)[1] وغير ذلك . وأمَّا النَّصْبُ بعد (إذا) فلا يكون إلاَّ على الحال . و (إيّا) لا يكون حالاً ، ولا يصحُّ النصب بـ (يجد) ، لأنَّها تفتقر إلى مفعولين ، وليسا في الكلام . على أن تقدير ذلك لا دليل عليه . ولا يصحُّ جعل (هو) فصلاً ، لأنَّ الفصل يكون بين اسمين ، وليسا هنا[2] .

---

(١) جاء في رصف المباني ٣٥٧ : « من العرب من يجزم بـ (لن) تشبيهاً لها بـ (لم) ، لأنَّها للنفي مثلها ، وأنَّ النون أخت الميم في اللغة . قال الشاعر :

فلن يَحْلَ للعينين بعدكِ منظرُ »

(٢) ذكر ابن هشام في المغني ٩٦ ـ ٩٧ خمسة أوجه لإعراب فإذا هو إياها نلخّصها فيما يلي :

١) إذا : ظرف فيه معنى وجدت ورأيت ، فجاز له أن ينصب المفعول .

٢) إيّاها : ضمير نصب استعير مكان ضمير الرفع .

٣) إيّاها : مفعول به ، والتقدير : فإذا هو يساويها .

٤) إيّاها : مفعول مطلق ، والتقدير : فإذا هو يلسع لسعتها .

٥) إيّاها : حال من الضمير في الخبر المحذوف ، فإذا هو ثابت مثلَها .

باب

ما لا ينصرف

قد سبق في صدر الكتاب معنى الصرف ، وينبغي أن يعلم أنَّ الأصل في الأسماء المعربة الصرف ، لأنَّ العلَّة في الإتيان بالصرف موجودة في جميعها ، إلاَّ أنَّ ضرباً منها شابه الفعل من وجهين ، فمنع ذلك الضرب من الجرِّ والتنوين اللذين لا يدخلان الفعل .

فإنْ قيل : هلاَّ منع الشبه من وجه واحد قيل : لا يمنع[1] لوجهين :

أحدهما أنَّ استحقاق الاسم الصرف أصلٌ متأكّد ، فالشبه الواحد دون تأكُّده بالأصالة .

والثاني أنَّ[2] الانتقال عن الأصل إلى حكم الفرع يفتقر إلى دليل يرجّح عليه ، إذ لوتساويا لم يكن الانتقال أوْلى من البقاء ، والشبه الواحد لا يرجّح الأصالة ، وصار كالحق في الذمَّة ، لا يثبت إلاَّ بشاهدين ، لأنَّ البراءة أصل[3] .

فصل

ومعنى شبه الاسم للفعل أنْ يصير فرعاً ، وبيانه أنَّ الفعل فرْعٌ على الاسم من جهات :

---

(١) (لا يمنع) : إضافة أضفناها إلى الأصل لإقامة الجملة .

(٢) سقطت (أن) من م .

(٣) قال الزجّاج في كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف) ٢ : « واعلم أنَّ جميع ما لا ينصرف من الأسماء ، فإنَّما امتنع من الصرف لشيئين من الفرع يدخلانه ، فيخرجانه من أصل التمكُّن ، وأصول الأسماء » .

ح٨٩ إحداها[1] / أنَّه مشتقٌّ من المصدر ، وهو اسم ، والمشتقُّ ثان للمشتقِّ منه .

والثانية أنَّ الفعل يخبر به لا عنه ، والاسم يخبر به وعنه ، والأدنى فرع على الأعلى .

والثالثة أنَّ الأفعال تحدث من مسمَّيات الأسماء ، والحادث متأخِّر عن المحدث ، وإذا ثبت هذا في الفعل ، فالاسم يصير فرعاً بحدوث أمر ثان لغيره ومسبوق به .

وتلك الأمور تسعة : وزن الفعل ، والتعريف ، والزيادة ، والوصف ، والعدل ، والعجمة ، والجمع ، والتركيب . وكلٌّ منها مسبوقٌ بضدِّه أو خلافه .

فصل

فوزن الفعل مسبوق بوزن الاسم كسَبْق الاسم للفعل[2] .

فصل

والتعريف مسبوق بالتنكير إذ هو الأصل ، يدلُّ على ذلك أشياء :

أحدُها أنَّ النكرة أعمُّ ، والعامّ قبل الخاصّ ، لأنَّ الخاصّ يتميَّز عن العامِّ بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة ، والزيادة فرع .

والثاني أنَّ جميع الحوادث يقع عليها اسم شيء ، فإذا أردت اسم بعضها خصصته بالوصف أو ما قام مقامه ، والموصوف سابق على الوصف .

والثالث أنَّ التعريف يفتقر إلى علامة لفظيَّة أو وضعيَّة ، والنكرة لا تحتاج إلى
م١٠٦ علامة . /

(١) في م : أحدها .

(٢) سيذكر المؤلف بعد بضع صفحات تفصيل ما أجمل فيه القول ههنا . وكلّ ما يرمي إليه في هذا الفصل وفي ثمانية الفصول التالية تعليل منع الصرف بعلَّة جامعة هي : أن الممنوع فرع للمصروف ، وفقدانه الأصالة منعه الصرف .

فصل

وأمَّا (التأنيث) فمسبوق بالتذكير وفرع عليه لوجهين :

أحدُهما أنَّ كلّ عين أو معنى فهو شيء ومعلوم ومذكور . وهذه الأسماء مذكَّرة ، فإذا علم أنَّ مسمَّياتها مؤنَّثة وضع لها اسمٌ دالٌّ على التأنيث .

والثاني أنَّ التذكير لا علامة له ، والتأنيث له علامة ، وذلك يدلُّ على أنَّه فرع على التذكير .

فصل

والعدل هو أن يُقام بناء مقام بناء آخر من لفظه ، فالمعدول عنه أصلٌ للمعدول .

فصل

وأمَّا (الألف والنون) الزائدتان فتشبهان الألف في (حمراء) من أوجه :

أحدها[1] أنَّهما زيدا معاً كما أنَّ ألفي التأنيث كذلك .

والثاني أنَّ بناء الألف والنون في التذكير مخالف[2] لبنائه في التأنيث كمخالفة بناء مذكَّر حمراء لبناء مؤنَّثها[3] ، فالمؤنَّث من فعلان (فعلى) .

والثالث أنَّ تاء التأنيث لا تدخل على (فعلان فعلى) كما لا تدخل على حمراء .

والرابع أنَّهما جاءا بعد سلامة البناء ، كما جاء ألفا التأنيث بعد سلامته .

---

(١) في ح : أحدهما .

(٢) في م : مختلف .

(٣) في م : مؤنَّثها .

والخامس أنَّهما اشتركا في ألف المدِّ قبل الطرف الزائد[1] .

فصل

فأمَّا (عثمان) و (عريان) إذا سُمِّي فيمتنع صرفُها للزيادة والتعريف ، وينصرفان في النكرة بخلاف (عطشان) و (سكران) فإنَّه لا ينصرف في النكرة أيضاً لوجهين :

أحدهما أنَّ الألف والنون كألفي التأنيث فيما ذكرنا .

والثاني أنَّه وصف قد اجتمع فيه سببان .

فصل

فأمَّا الجَمْعُ ففرعٌ مسبوق بالواحد ، فإذا صار إلى أمثال (مفاعل) و (مفاعيل) لم ينصرف معرفة ولا نكرة . وإنَّما كان كذلك لأنَّ جمعه هذا الجمع قائم مقام جمعين :

أحدهما مطلق الجمع ، والثاني فيه وجهان :

[أحدُهما أنَّه لا يمكن جمعه مرَّة أخرى ، فكأنَّه جمع مرَّتين ، وصار مطلق الجمع][2] بمنزلة أسطار جمع سطر ، وأساطير جمع ثان ، لا يجمع مرّة أخرى ، فهو نظير مساجد ودنانير في أنَّها لا تجمع .

والثاني أنَّه جمع لا نظير له في الآحاد ، وعدم النظير يؤكّد فيه الجمع حتى يجعله بمنزلة ما جمع مرَّتين . وليس كذلك (رجال) و (كتب) ، لأنَّ لهما نظيراً في الآحاد ، وهو كتاب وطنب . وقد نقض هذا بـ (أكلب) و (أجمال) ، فإنَّهما لا نظير لهما في الآحاد ، وهما مصروفان .

---

(١) في ح : والزائد .

(٢) ما بين معقوفتين ساقط من م .

وقد أجبت عنه بأنَّ الفرق بين أكلب وأجمال وبين الآحاد حركة فقط . وذلك أنَّ (أكلباً) مضموم اللام . وفي الآحاد كثير على أَفْعَل نحو : (أحمر وأفكل) ، وليس بينهما إلاَّ اختلاف حركة . وكذلك (أجْمال) مثل (إجمال) إلاَّ في الفتحة والكسرة ، وذلك اختلاف يسير ، بخلاف هذا الجمع فإنَّه يخالف الواحد في الحروف والحركات .

فإنْ قيل : فما الحكم في (سراويل) و (شراحيل) و (حضاجر) ؟ قيل : أمَّا (سراويل) فقيل هو أعجميٌّ مفرد ، فينصرف في النكرة ، ولا ينقض ما أصَّلنا ، لأنَّ
ح٩٠ المراد ما لا نظير له / في الآحاد العربيَّة . وقيل : هو جمع (سروالة)[1] فعلى هذا لا ينصرف معرفة ولا نكرة .

وأمَّا (شراحيل)[2] فجمع يسمَّى به الواحد .

وأمَّا (حضاجر) فواحدتها (حِضَجْر) ، قال الشاعر :

١٢٢ـ حضجر كأمّ التوأمين توكّأت على مرفقيها مستهلَّة عاشر[3]

وسُمِّي الواحد بالجمع .

---

(١) في ح : جمع سروالة واحدته سروالة .

(٢) في م : وأما جمع شراحيل .

(٣) استشهد سيبويه ٧١/٣ بهذا البيت ولم يذكر قائله ، وقبله :

متى ترَ عينيْ مالك وجرانه وجنبيه تعلم أنَّه غير ثائر

جاء في القاموس المحيط : « الحِضَجْرُ : بكسر الحاء وفتح الضاد : العظيم البطن » . وقال ابن يعيش ٣٦/١ : « أراد أنَّه عظيم البطن كامرأة متمٍّ ، تمَّ لها تسعة أشهر ، ودخلت في العاشر ، واتكأت على مرفقيها ، فنتأ بطنها وعظم . فكأنَّ الضبع سميت بذلك لعظم بطنها ، فجعلت كأنَّها ذات بطون ، وغلب عليها ، فصار علماً » . ونسب ابن السيرافيّ ٤٢٢ هذا الشاهد إلى سماعة بن أشول النعامي . وانظر لسان العرب [حضجر] .

فصل[1]

وأمَّا العجمة ففرع على العربية ، لأنَّها طارئة عندهم بأوضاعهم .

فصل

وأمَّا التركيب ففرع على الإفراد ، لأنَّه ضَمُّ مفرد إلى مفرد على قصد جعلها اسماً لشيء واحد . وإذا تقررت الفرعيَّة للاسم من هذه الوجوه ظهرت مشابهته للفعل من جهة الفرعيَّة[2].

ويترتَّب على هذه الأصول مسائل[3] .

---

(١) سقط فصل العجمة كلّه من م .

(٢) في أسرار العربيَّة ٣٠٧ ـ ٣٠٨ فقرة تلخّص فرعيَّة الأسماء الممنوعة من الصرف .

(٣) أفردنا هذه المسائل في باب خاص سمَّيناه باب مسائل المنع من الصرف .

باب

مسائل المنع من الصرف[1]

مسألة

(وزن الفعل) المانع من الصرف هو ما يختصُّ بالفعل ، ويغلب عليه ، نحو : (أحمد) و (أعْصُر) ، لأنَّ (أَفْعَل) و (أَفْعُل) في الأفعال أكثر منه في الأسماء . فأمَّا (فُعِل) فمن المختصّ بالأفعال ، و (الدُّئِل) اسم لدويّبة تشبه الهرَّة . وهو في الأصل (فعل) نقل فسُمِّي به ، على أنَّ جماعة لا يثبتونه . وقيل : هو مغيّر .

وأمَّا ما يوجد من الأوزان في الاسم والفعل كثيراً فمصروف ، لأنَّ الفرعيَّة لم تثبت
م ١٠٧ فيه ، إذ ليس تغليب حكم الأفعال / فيه أولى من العكس بخلاف المختصّ والغالب ، فإن كثرته في الأفعال وعدمه وقلّته في الأسماء توجب جعله كالمستعار في الأسماء . فمن ذلك (فَعَّل) ، لم يأتِ منه في الأسماء إلاَّ (خَضَّم)[2] و (بذَّر)[3] و (عثَّر)[4] مواضع ،

---

(١) أضفنا إلى المتن (باب مسائل المنع من الصرف) لنجمع بهذا العنوان المسائل المتفرّقة المعروضة .

(٢) جاء في معجم البلدان [خضّم] ٣٧٧/٢ : « خضَّمٌ اسم موضع قال الرجز :

لولا الإلهُ ما سكنا خضَّما ولا ظللنا بالمشائي قيّما

و (خضّم) أيضاً اسم للعنبر بن عمرو بن تميم ، وهو من الخضْم ، وهو البلع » .

(٣) جاء في معجم البلدان [بذّر] ٣٦١/١ : « بذَّر موضعٌ ، من التبذير ، وهو التفريق ، وهو اسم بئر ، فلعل ماءها كان يخرج متفرِّقاً من غير مكان ، وهي بئر بمكَّة لبني عبد الدار . قال الشاعر :

سقى اللهُ أمواهاً عرفتُ مكانَها جرابا وملكوماً وبذّر والغمرا »

(٤) في الأصل عشّر بالشين مصحَّفة عن الثاء جاء في معجم البلدان [عثّر] ٨٥/٤ : « عثّر : موضع وهو مأسدة ، يعني أنه كثير الأسد . قال بعضهم :

لَيْث بعثَّر يصطاد الرجال إذا ما الليث كذَّب عن أقرانه صدقا

و (شلَّم)[1] ، وهـو بيت المقـدس ، و (بقّم)[2] وهـو صبـغ معروف . وقيـل : ليس بعربيّ . فإنْ سمَّيت به شيئاً لم تصرفه لما ذكرنا[3] .

مسألة[4]

فـإنْ سمَّيت بـوزن الفعـل ، وفي أوّلـه همـزة وصـل قطعت الهمـزة ، وأبقيتهـا على حركتها ، لأنَّ القطع حكم الأسماء ، وإن كانت فيه تاء التـأنيث نحو : ضَرَبتْ ، أبـدلت منها في الوقف هاء ، لأنَّها تحرَّكت بعد التسمية ، فصارت كتـاء التـأنيث الـداخلـة على الاسم .

مسألة

فـإنْ سمَّيْت بـ (قيل) و (بيـع) صرفت ، لأن هـذا الـوزن يكثر في الأسماء ، ولم ينقل إلى أصله الذي هو فعل ، لأنَّه رفض ، وصار كأنَّه أصْلٌ .

مسألة

فـإنْ سمَّيْت بـالفعـل ، وفيـه ضمير الفـاعـل حكيتـه ، ولم تعربـه ، لأنَّـه جملـة ،

---

(١) جـاء في اللسـان [شلم] : « ذكر ابن خـالـويـه عـدَّة أسماء لبيت المقـدس منهـا شلَّم وشلَم وشلِم وأوري شلم » .

(٢) جاء في التكملة للصغاني [بقم] : « البقَّمُ صبغ معروف وهو العندم . قال العجَّاج :

بطعنـــة نجـلاء فيهـــا ألـــه يجيش مـــا بين تراقيـــه دمـــه

كمرجل الصباغ جاش بقمه »

(٣) جاء في معجم البلـدان ٣٦١/١ : « لم تستعمل العرب منـه في الأسماء إلاَّ عشرة ألفـاظ ... » وذكر خمسـة الألفاظ التي ذكرها العكبريّ ههنا . وأضاف إليها : « و (خوَّد) اسم موضع ، و (شَمَّر) اسم فرس واسم قبيلة من طيّء ، و (نطَّح) اسم موضع » والتـاسع في معجم البلـدان ٢٧٧/٢ « خَمَر : موضع من أراضي المدينة » .

(٤) في ح : فصل .

فلا يكون لها حرف إعراب . فمن ذلك (تأبّط شرّاً) و (ذرّى حبّاً) و (شاب قرناها) و (برق نحره) . كلّ هذه أسماء رجال[1] .

مسألة

إذا كان الاسم على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط معرفة ، نحو : (هنْد) و (دعْد) فالأجود ترك صرفه[2] . وقال الأخفش[3] : لا ينصرف .

وحجّة الأوّلين السماعُ والقياس : فالسماع قول الشاعر : [من المنسرح]

١٢٣ـ لم تتلفّعْ بفضلِ مِئْزرها دعْدٌ ولم تُغْذَ دعْدُ في العُلَبِ[4]

---

(١) قال ابن يعيش ٦٠/١ ـ ٦١ : « وزن الفعل على ثلاثة أضرب : ١ ـ وزن يخصّ الفعل لا يوجد في الأسماء نحو : (ضُرب وضورِب) ، فإذا سمّيت بضُرب أو ضورب لم ينصرف ذلك الاسم في المعرفة للتعريف ووزن الفعل .

٢ ـ ما يغلب وجوده في الأفعال نحو (أفكل) ، وهو اسم للرعدة ، و (أيْدع) وهو صبغ ... فإذا سُمّي بشيء من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل .

٣ ـ البناء الذي يشترك فيه الأسماء والأفعال ، وذلك بأن يُسمّى بمثل (ضَرَب) و (عَلِم) و (ظَرُف) ، فإنه متصرف معرفة كان أو نكرة » .

(٢) وعلى هذا ابن جني . انظر الهمع ٣٤/١ .

(٣) والزجّاج على مذهب الأخفش . جاء في الهمع ٣٣/١ : « لا يجوز إلاّ المنع ، وعليه الزجّاج . قال : لأنّ السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علّتين مانعتين » .

(٤) ورد هذا البيت في ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات منفرداً ١٧٨ ، وفي ديوان جرير ٦٧ مشفوعاً ببيتين آخرين . وهو من شواهد سيبويه ٢٤١/٣ على جواز الصرف والمنع . قال سيبويه بعد أن رواه : « فصرف ولم يصرف . وإنّما كان المؤنّث بهذه المنزلة ، ولم يكن كالمذكر ، لأنّ الأشياء كلّها أصلُها التذكير ، ثمّ تختصّ بعد » . وقال ابن السيد البطليوسيّ في الاقتضاب ٣٦٧ : « التلفّع : الاشتمال بالثوب والالتحاف فيه ... وصف أنّ دعداً نشأت في الرفاهية والنعمة ، ولم تكن من البدويّات اللواتي يتلفّعن بالمآزر ، ويشرين الألعاب في العلب » . وقال ابن يعيش ٧٠/١ : « وكان الزجّاج لا يصرف نحو : هند ودعد وجُمل » . وقال بعد أن ذكر الشاهد : « والشاهد فيه صرف (دعد) وترك صرفها » ، وانظر الأغاني ٢٦٣/١ ، والكامل ١٨٣/١ ، والمنصف ٧٧/٢ ، والمرتجل ٩٢ .

فصرف الأوّل . وأمّا القياس فهو أنّه أخفُّ الأسماء ، إذْ كان أقلّ الأصول عدداً وحركةً ، فعادلت خفّته أحد السببين .

واحتجَّ الآخرون بوجود السببين ، ولا عبرة بالخفّة ، لأنَّ موانع الصرف أشباه معنويّة ، فلا معارضة بينها وبين اللفظ .

مسألة

فإنْ سمّيت مؤنّثاً بمذكّر ساكنِ الأوسط ، نحو (عُمْرو) لم تصرفه ، لأنّه تَقْلُ الأصل إلى الفرع ، فازداد الثقل بذلك ، فعادلت الخفّة أحد الفروع ، فبقي فرعان[1] .

مسألة

فإنْ تحرّك الأوسط لم تصرفه معرفة كـ (سقر) ، لأن حركة الأوسط كالحرف الرابع لأمرين :

أحدُهما أنَّ الحركة زائدة على أقلِّ الأصول ، فصار الاسم بها كالرباعيّ[2] .

والثاني أنّها في النسب كالحرف الخامس . ألا ترى أنّك لونسبت إلى (جَمزَى) لقلت : (جمزيّ)[3] فحذفت الألف كما تحذفها في الخماسيّ ، نحو (المرتمي) . ولو كان

---

(١) للثقل عند الفرّاء معنى آخر يظهر في القول التالي الذي ذكره السيوطي في الهمع ٣٣/١ ـ ٣٤ : « والثالث ـ وعليه الفرّاء ـ أنَّ ما كان اسم بلد كـ (فيد) لا يجوز صرفه ، وما لم يكن جاز ، لأنّهم يردِّدون اسم المرأة على غيرها ، فيوقعون هنداً ودعداً وجملاً على جماعة النساء ، ولا يردّدون اسم البلدة على غيرها . فلَمّا لم تردّد ، ولم تكثر في الكلام لزمها الثقل » .

(٢) وعلى هذا ابن خروف ـ انظر الهمع ٣٤/١ .

(٣) جاء في شرح المفصّل ١٥٠/٥ : « تقول في جَمَزى وبَشَكى وما كان مثلها جَمَزيّ وبشكي ، لأنَّ الألف في حكم الخامسة ، لأنَّ الحركة في الثاني بمنزلة الحرف . ألا ترى أنَّ من يصرف (هندا) و (دعداً) لا يصرف (سقر) و (قدم) علمين ، لأن الحركة فيه صيَّرته في حكم زينب وسعاد » .

ح٩١ الأوسط ساكناً لجاز إثبات الألف وحذفها كالنسب إلى (حبلى) / يجوز (حبليٌّ) و (حبلويّ)[١] .

مسألة

فإنْ سمّيت المذكَّر بمؤنَّث ثلاثيّ نحو (هند) و (قدم) صرفته معرفة ونكرة ، لأنَّك نقلت فرعاً إلى أصْل[٢] أزال معنى الفرع ، وهو التأنيث ، فخفَّ لذلك .

مسألة

فإنْ كان المؤنَّث أربعة أحرف فصاعداً ، وسمّيت به مذكَّراً أو مؤنَّثاً لم تصرفه معرفة ، لأنَّ الحرف الرابع كتاء التأنيث ، بدليل أنَّه يمنع من زيادة التاء في التصغير كقولك في (عقرب) (عقيرب) وفي (زينب) (زييْنب) . ولو كان ثلاثة أحرف مثل[٣] : (قدر) و (أذن) لأتيت بالتاء ، فقلت : (قديرة) و (أذينة) فدلَّ أنَّ المانع الحرف الرابع ، فأشبه تاء التأنيث . وإنَّما يعرف تأنيث الأسماء بالسماع ، فإذا كان الاسم لم يوضع إلاَّ للمؤنَّث جرى مجرى علامة التأنيث في لفظه .

مسألة

علامة التأنيث في الأسماء (التاء والألف) فإذا كان أحدهما فيه قلت : هو مؤنَّث ، سواء سُمِّي به المذكَّر أو المؤنَّث[٤] . فـ (التاء) أحد وصفي العلّة المانعة . فإذا انضمَّ إليها التعريف امتنع الصرف . وأمَّا (الألف) فإذا لم يكن قبلها ألف سكنت نحو (حبلى) ، وإنْ وقعت بعد ألف المدّ نحو (حمراء) حرِّكت ، فانقلبت همزة . وإنَّما

---

(١) ويجوز وجه ثالث ، وهو حبلاوي [ابن يعيش ١٥٠/٥] .

(٢) في ح : الأصل .

(٣) أضفنا (مثل) إلى المتن لإقامة العبارة .

(٤) فمن المذكَّر : حمزة وطلحة ، ومن المؤنَّث فاطمة وخديجة .

م١٠٨ حرِّكت لئلاَّ يجتمع ساكنان . وحذفُ / إحداهما لا يجوز ، لأنَّك إن حذفت الأولى بطل المدُّ وإن حذفت الثانية بطلت علامة التأنيث ، وإنْ حرَّكت الأولى بطل المدّ أيضاً ، فتعيَّن تحريك الثانية .

مسألة

ألفُ التأنيث علَّة مستقلَّة تمنع الصرف بخلاف التاء . وإنَّما كان كذلك ، لأنَّ مطلق التأنيث فرع ، ولزومُه كتأنيثٍ آخرَ . والألف بهذه المنزلة لأنَّها صيغت مع الكلمة من أوَّل أموها ، وتبقى معها في الجمع ، نحو : (حبلى) و (حبالى) ، وليست فارقة بين مذكَّر ومؤنَّث بخلاف التاء ، فإنَّها تدخل على لفظ المذكَّر فتنقله إلى المؤنَّث ولا تلزم .

مسألة

فأمَّا (عُريان) فينصرف في النكرة[1] ، إذْ ليس فيه سوى الوصف ، والألف والنون لا يشبهان ألفي التأنيث ، لأنَّ التاء تدخل عليه ، فتقول : عريانة . وأمَّا (سرحان) فليس بوصف . وتقول في جمعه (سراحين) فتقلب الألف ياء ، بخلاف ما قبل ألف التأنيث[2] .

---

(١) شرط الممنوع من الصرف ممَّا آخره ألف ونون « ألا يكون مؤنَّثه على (فعلانة) » ، فمن الممنوع (سكران) لأنَّ مؤنَّثه (سكرى) ومن المصروف (ندمان) لأن مؤنثه (ندمانة) ، الهمع ٣٠/١ .

(٢) أحصى السيوطيّ في الهمع ٣٠/١ الألفاظ المصروفة ممَّا آخره ألف ونون ، ومؤنَّثه على (فعلانة) فاجتمع له ما يلي : « ... ندمان ، وسيفان : للرجل الطويل ، وحبلان : للمتلئ غضباً ، ويوم دخنان : فيه كدرة في سواد ، ويوم سخنان : حارّ ، ويوم ضَحْيان : لا غيم فيه ، وبعير صوحان : يابس الظهر ، ورجلٌ علاَّن : صغير حقير ، ورجل قشوان : دقيق الساقين ، ورجل مصان : لئيم ، ورجل موتان الفؤاد : أي غير حديده ، ورجل نصران : أي : نصرانيّ ؛ ورجل خَمْصان بالفتح لغة في خُمصان ، وكبش أليان . فهذه أربع عشرة كلمة لا غير مؤنَّثاتها بالتاء » . وانظر الأشباه والنظائر ٧١/٢ ـ ٧٢ .

مسألة

إذا سمَّيت بـ (أحمر) وبابه زال معنى الصفة ، ولذلك يسمَّى من ليس أحمر (أحمر) . وقيل : التسمية لا تُوقعه إلاَّ على من له من الحمرة صفة له ، ويمتنع صرفه بعد التسمية للتعريف ووزن الفعل إجماعاً . فإنْ نكَّرته لم تصرفه عند سيبويه ، وتصرفه عند الأخفش .

حجَّة الأوَّلين أنَّه صفة في الأصل مستعار في التسمية ، فإذا نكّر أجري عليه حكم أصله في الوصف والتنكير . ألا ترى أنَّ (أربعاً) منصرف مع اجتماع الوصف والوزن ، كقوله تعالى : ﴿ ومنهم من يمشي على أربع ﴾[1] ، ما كان ذلك إلاَّ نظراً إلى الصفة[2] ، وهو العدد ، وأنَّ التاء تدخل عليه ، نحو (أربعة) وأنَّ ثقله لم يخرجه عن حكمه ، كذلك (أحمر) .

واحتجَّ الآخرون بأنَّ معنى الوصف غيرُ باق بعد التنكير ، فليس فيه سوى الوزن وقد ذكرنا ما يصلح جواباً له .

مسألة

فإن سمَّيت مؤنَّثاً بـ (حائض) و (فاضل) لم تصرفه للتعريف والتأنيث . فإنْ نكَّرته صرفته اتِّفاقاً ، لأنَّه لم يبق فيه سوى التأنيث . والوصفُ بفاعل غير مختصّ بالأوصاف ، فإنَّ فاعلاً يوجد في الأسماء نحو : كاهل .

---

(١) ﴿ والله خلق كلّ دابَّة من ماء ، فمنهم من يمشي على بطنه ، ومنهم من يمشي على رجلين ، ومنهم من يمشي على أربع ﴾ [سورة النور : ٤٥] .

(٢) في الأصل : الصلة ، ولا موضع لها ههنا .

مسألة

إذا كان الوصف تاء التأنيث نحو (ضاربة) انصرف في النكرة مع اجتماع الوصف والتأنيث ، لأنَّ تاء التأنيث هنا لا يعتدُّ بها ، لأنَّها دخلت لمجرَّد الفرق .

مسألة

المعدول عن المعرفة نحو (عمر)[1] و (زفر)[2] لا ينصرف معرفة للعدل والتعريف . فإنْ قيل : ما فائدة عدله ؟ قيل شيئان :

أحدُهما توكيد للمعنى المشتقّ منه في المسمَّى كالعمارة والزَّفر .

والثاني الإعلام بأنَّ عامراً لا يُراد به الوصف ، بل التسمية .

فإنْ قيل : على كم وجهاً (فُعَلُ) ؟ قيل على أربعة أوجه :

أحدُها المعرفة ، وهو لا تدخله الألف واللام نحو : (جُشم)[3] و (قثم)[4] .

والثاني الجنس ، نحو : (جُرَذ) و (نُغَر)[5] هذا ينصرف بكلِّ حال ، لأنَّه غير معدول .

---

(١) جاء في الهمع ٢٧/١ : « والمسموع من ذلك : عمر ، وزفر ، ومضر ، وثعل ، وهُبل ، وزُحل ، وعُصَم ، وقُزَح ، وجشم ، وقثم ، وجمع ، وجحا ، ودلف ، وبلع (بطن من قضاعة) . ولم يسمع غير ذلك . نعم ذكر الأخفش أنَّ (طوى) من هذا النوع . كذا رأيته في كتابه : الواحد والجمع في القرآن » .

(٢) جاء في القاموس المحيط [زفر] : « الزَّفَرُ : كَصُرَد : الأسدُ والشجاع والبحر والنهر الكثير الماء » .

(٣) قال الجوهري في الصحاح [جشم] ١٨٨٨/٥ : « جُشَم البعير أي : صدره ، وجشم أيضاً حيٌّ من الأنصار ... وجشم بن ثقيف ... وجشم حيٌّ من تغلب » .

(٤) جاء في مقاييس اللغة [قثم] ٥٩/٥ : « قثم من ماله إذا أعطاه ، ورجل قثم معطاء » .

(٥) جاء في مقاييس اللغة ٤٥٣/٥ : « وفراخ العصافير يقال لها النغر ، ولعل ذلك لصوتها المتدارك ، الواحدة نغرة ، والذَّكَرُ نُغَر » .

والثالث الجمع نحو : (غُرَف) و (رطب) .

والرابع الوصف نحو : (حطم) ، فأمَّا (فسق) و (خُبَثٌ)[1] فيستعمل في النداء للمذكَّر خاصَّة ، وهو مبنيّ ، فإنْ سمِّيت صرفته ، لأنَّه لم يعدل إلاَّ في النداء .

مسألة

وأمَّا ماعُدِلَ من الصفات فيجيء على (فعال) نحو : (ثُلاثَ) و (رُباعَ) ، وعلى (مَفْعَل) نحو (مَثْنى) و (مَوْحَد)[2] ، وهو غيرُ مَصْروفٍ على كُلِّ حال لاجتماع الوصف والعدل .

وقال بعضُهم : هو معْدول في[3] اللفظِ والمعنى[4] : فاللفْظُ معدول عن لفظ اثنين وثلاثة ، وأمَّا في المعنى فإنَّ (مثنى) يعبَّر به عن جماعة جاؤوا اثنين اثنين و (ثُلاث) عن ثلاثة ثلاثة ، بخلاف اثنين ، فإنَّه لا يدلُّ على أكثر من أحدين ، وثلاثة لا يدلُّ إلاَّ على ثلاثة آحاد[5] .

---

(١) جاء في الهمع ٢٧/١ ـ ٢٨ : « فُعَل المختصُّ بالنداء كفُسَق ، وغُدَر ، وخبث ، ولكع ، فإنَّها معدولة عن فاسق ، وغادر ، وخبيث ، وألكع . فإذا سُمِّي بها امتنع صرفها للعلميَّة ومراعاة اللفظ المعدول ، فإنْ نكِّرت زال المنع » . فالعكبريُّ يصرف والسيوطيّ يمنع .

(٢) جاء في الهمع ٢٦/١ : « حكى أبو عمرو وإسحاق بن مرار الشيبانيّ : مَوْحَد إلى مَعْشَر ، وحكى أبو حاتم في كتاب الإبل ويعقوب بن السكيت : (أحاد إلى عشار) قال : ولا التفات إلى قول أبي عبيدة في المجاز : لا نعلمهم قالوا فوق رُباع » .

(٣) سقطت في من م .

(٤) من القائلين بهذا القول الزجَّاج . الهمع ٢٧/١ .

(٥) جاء في الهمع ٢٧/١ : « وذهب الفرَّاء إلى أنَّ منعها للعدل والتعريف بنيَّة الألف واللام ، قال : لأنَّ (ثلاث) يكون : للثالث والثلاثة » وجاء فيه : « وذهب الأعلم إلى أنَّها لم تنصرف للعدل ، ولأنَّها لاتدخلها التاء . لا يقال : ثُلاثة ، ولا مثلثة » .

مسألة

فـأمَّـا (أُخَر) جمع آخر وأخرى فـلا ينصرف للعـدل والـوصف . وفي معنى عـدلـه أوجه :

أحدُها أنَّ (أخر) هنا للمفاضلة ، فأصلُه أن يقال : آخر من كـذا[1] ، أي : أشـدّ تـأخّراً منـه . ثمَّ عُـدِل عن (مِنْ) واستعمـل استعمال الأسماء والصفـات التي لغير المفاضلة[2] ، نحو : (أبيض) و (أسود) .

والثـاني أنَّ القيـاس استعمالـه بـالألف والـلام كـ (الفضلى) و (الـوسطى) و (الفُضَل) و (الوُسَط) / ، فعدل عن الألف واللام . م١٠٩

مسألة

لا فرق في الجمع الذي لا نظير لـه بين أن يكون بعـد ألفـه حرف مشـدَّد أو حرفـان منفصلان ، لأنَّ المشدَّد حرفان في الحقيقة . فأمَّا ما بعـد ألفـه ثلاثـة أحرف فشرطـه أنْ يكون الأوسط ساكناً نحو (قناديل) فإن كان متحرِّكاً كـ (صياقلـة) انصرف[3] ، لأنَّ له نظيراً في الآحاد ، نحو : (طواعية) و (رفاهية) ورجلٌ (عباقية)[4] وكـذلـك إنْ كان آخره ياء النسبة نحو : (مدائنيّ) ، لأنَّها تشبه تاء التأنيث ، لما نبيِّنه في النسب .

---

(١) جاء في الهمع ٢٥/١ : « أمَّا كونه صفـة فلكونـه من بـاب أفعل التفضيل ، تقول : مررت بزيـد ورجل آخر ، أي إنَّه أحقّ بالتأخير من زيْد في الذكر ، لأنَّ الأوَّل قد اعتني به في التقدم في الذكر » .

(٢) المفاضلة ساقطة من م .

(٣) ضبط شارح الكافية مسألة الجمع فقال ٥٤/١ : « ضابط هذه الصيغة أن يكون أوَّلها مفتوحاً ، وثـالثها ألفاً ، وبعدها حرفان أدغم أحدُهما في الآخر ، أوْ : لا ، كمساجد ودوابّ ، أو ثلاثة سـاكنـة الوسـط ... وإنَّما شرط في هذه الصيغة أنْ تكون بغير هـاء احترازاً عن نحو : ملائكـة ، لأنَّ التـاء تقرِّب اللفـظ من وزن المفرد ، نحو : كراهية » ، وانظر سيبويه ٢٢٨/٣ .

(٤) قال سيبويه ٢٢٨/٣ : « وقد يكون هذا المثال للواحد ، نحو رجل عباقيـة » وقـال ابن دريـد في الجمهرة ٤٠٥/٣ : « وعباقية : داهية منكر ، والعباقية أيضاً ضرب من الشجر » .

مسألة

فإنْ كان بعد الألف حرفان ، الثاني ياء ، نحو (جوار) فهو منوَّن في الرفع والجرِّ[1] ، غير منوَّن في النصب . واختلفوا في هذا التنوين ، فقال بعضهم : هو تنوين الصرف لأنَّ الياء حذفت تخفيفاً ، فبقيت (جوار) مثل : دجاج ، فانصرف[2] . وقال آخرون : هو عوض من الياء[3] ، [وليس بمنصرف . وقال آخرون : هو عوض من حركة[4] الياء][5] المستحقّة ، فلَمَّا اجتمع التنوين والياء حذفت لالتقاء الساكنين . فأمَّا في النصب فلا ينصرف لكمال البناء .

مسألة

فأمَّا (الترامي) و (التعامي) فينصرف بكلِّ حال ، لأنَّ وزنه (تفاعل) كتقاتل وتضارب ، ولكنْ كُسرت عينه لتسلم الياء .

مسألة

لا تمنع العجمة من الصرف إلا مع التعريف ، ولو اجتمع في الاسم أكثر من علَّتين . وذلك نحو (أذربيجان) فإنَّ فيها خمسَ علل : التعريف ، والعجمة ، والتأنيث ، والتركيب ، والألف والنون الزائدتان . فإن نكَّرته صرفته ، وعلَّة ذلك أنَّ التعريف

---

(١) والجرّ ساقط من م .

(٢) ذكّر الفعل (انصرف) والأفصح التأنيث لعودة الضمير إلى جوار .

(٣) جاء في شرح الكافية ٥٨/١ : « وقال سيبويه والخليل : عوض من الياء » ، واختاره ابن مالك وابن عقيل في شرحه ١٨/١ .

(٤) من القائلين بهذا الرأي أبو إسحاق الزجّاج . ذكر ذلك ابن يعيش ٦٣/١ ـ ٦٤ وعلّق عليه بقوله : « هذا الوجه فيه ضعف » ونسبه الرضيّ في شرح الكافية ٥٨/١ إلى المبرِّد .

(٥) ما بين معقوفتين ساقط من م .

علَّة قويَّة كثيرة الدور في الكلام ، حتى إنَّها[1] في الشعر قد أقيمت مقام علَّتين ، وليس ذلك لغيره[2] .

مسألة

وقد يكون اللفظ محتملاً للصرف وتركه ، لاختلاف أصله ، وذلك كـ (حسّان) إن أخذته [من الحسنِ لم تصرفه للتعريف والزيادة ، وإن أخذته][3] من الحسن صرفته ، لأنَّ النون أصل . وكذلك (يعقوب) ، إن كان أعجميّاً لم تصرفه ، وإن أردت اسم ذكر القَبْجِ[4] صرفته ، إذ ليس فيه سوى التعريف . وهكذا (إسحاق)[5] إن جعلته أعجميّاً لم تصرفه ، وإن جعلته مصدراً في الأصل صرفته . فأمَّا (إبليس)[6] فلا ينصرف للعجمة والتعريف . وقال قوم : هو من الإبلاس ، وليس كذلك ، لأنَّه لو كان منه لانصرف ، إذ ليس فيه سوى التعريف .

مسألة

فأمَّا (يربوع) ونظائره فينصرف ، إذ ليس في الأفعال (يفعول) .

---

(١) في الأصل : حتَّى إنَّ .

(٢) في م بغيره .

(٣) ما بين معقوفتين ساقط من م .

(٤) جاء في اللسان [قبج] : « القَبْجُ : الحجل ، والقبج : الكروان معرب ... والقبجة تقع على الذكر والأنثى ، حتَّى تقول : يعقوب ، فيختصّ بالذكر » . وجاء في اللسان [عقب] : ويعقوب : اسم اسرائيل أبي يوسف عليهما السلام ، لا ينصرف في المعرفة للعجمة والتعريف ، لأنَّه غيِّر عن جهته ، فوقع في كلام العرب غير معروب المذهب » .

(٥) جاء في اللسان [سحق] : « إسحاق : اسم أعجميّ . قال سيبويه : ألحقوه ببناء إعصار ، وإسحاق : اسم رجل ، إن أردت به الاسم الأعجميّ لم تصرفه في المعرفة ، لأنَّه غُيِّر عن جهته فوقع في كلام العرب غير معروف المذهب . وإن أردت المصدر من قولك : أسحقه السفر إسحاقاً ، أي : ابعد ، صرفته ، لأنَّه لم يُغيَّر » .

(٦) جاء في الجمهرة [ب س ل] ٢٨٨/١ : « وزعم قوم من أهل اللغة أنّ اشتقاق (إبليس) من الإبلاس ، كأنَّه أبلس ، أي يئس من رحمة الله » .

مسألة

فأمَّا (مرَّان)[1] وهي الرماح ، فإذا سُمِّي به انصرف ، لأنَّه من المرانة للينها بالتدريب . وأمَّا (رمَّان)[2] إذا سُمِّي به فلا ينصرف عند سيبويه ، لأنَّه من الرمِّ ، وهو الجمع والإصلاح[3] . وقال الأخفش : النون أصلٌ ، لأنَّه كثير في أسماء النبات (فُعّال) نحو : (قُلاَّم)[4] و (ثُفَّاء)[5] .

فأمَّا (أُباتر)[6] فينصرف بكلِّ حال ، لأنَّه كثير الأسماء ، مثاله نحو : (دلامص)[7] و (عكامس)[8] و (علابط)[9] .

مسألة

يجوز في (حضرموت) ونحوهِ ثلاثة أوجه :

ح٩٣ أحدُها بناء الاسم الأوَّل وإعرابُ الثاني ، إلاَّ أنَّه لا ينصرف في المعرفة / للتعريف والتركيب . وبني الأوَّل لشبه الثاني بتاء التأنيث ، إذ كان مزيداً على الاسم ، وفتح للطول ، كما فتح ما قبل تاء التأنيث .

---

(١) قال سيبويه ٢١٨/٣ : « أصرفه لأنَّ المرَّان إنَّما سُمِّي للبنه ، فهو فعَّال ، كما يسمَّى الحمَّاض لحموضته » .

(٢) قال سيبويه ٢١٨/٣ : « وسألته عن (رمان) فقال : لا أصرفه ، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى معروف » .

(٣) في ح : أو الإصلاح .

(٤) ورد في اللسان [قلم] : « والقُلاَّم بالتشديد ضرب من الحمض يذكر ويؤنث ... مثل الأشنان » .

(٥) ورد في المحيط [ثفأ] : « الثفّاء كقرّاء : الخردل أو الْحُرْف » وجاء فيه [حرف] : « الحرف بالضم : حبّ الرشاد » .

(٦) قال سيبويه ٢٤٦/٤ : « وقالوا : رجل أباتر ، وهو القاطع لرحمه ، ولا نعلمه جاء وصفاً إلاَّ هذا » ، وهو في م : أباثر بالثاء المثلثة .

(٧) في القاموس المحيط [دَلَمِص] : « الدَّلَمِصُ : كعَلَبِط وعلابط : البرّاق ، وذهبٌ دلامص لماع ، ورأس دَلَمِص : أصلع » .

(٨) « عُكَمِس : كعُلَبِط وعُلابط ، إبل عُكامس : كثيرةٌ ، وليْلٌ عكامس : مظلم » عن المحيط .

(٩) في المحيط [علبط] : « رجل عَلَبِط وعلابط : ضخم عظيم ... والعلابط : القطيع من الغنم » .

والـوجـــه الثـــاني أن تضيف الأوَّل إلى الثـــاني ، فتعربها ، إلا أن (كرب) لا ينصرف[1] لأنَّه مـؤنَّث معرفـة . ومنهم من يصرفه ، فيجعلـه مـذكَّراً . وأمَّـا يـاء (معدي)[2] فساكنة بكلِّ حال ، لأنَّ الكلمتين صارتـا كالواحـدة . فلو حرِّكت لتوالت الحركات ، وثقلت خصوصاً في الياء بعد الكسرة .

والوجه[3] الثالث أنْ تبنيهما لتضمُّنهما معنى حرْفِ العطف كـ (خمسة عشر)[4] .

مسألة

فأمَّا (سيبويه) و (نفطويه) و (عمرويه)[5] فمبنيَّـة ، ولكن تنوَّن في النكرة كما تنوَّن الأصوات ، وأسماء الفعل ، ويذكر ذلك في المبنيَّات إن شاء الله تعالى .

مسألة

أسماء البلـدان منهـا مـا ذكَّرتـه العرب ، فصرفتـه ، نحـو : (واسـط)[6] و (دابق)[7] ، ومنها ما أنَّثته ، نحو (مصر)[8] و (دمشق)[9] ، ومنها مـا جوَّزت فيـه الأمرين .

(١) ذكر ابن يعيش الوجهين الأول والثاني ٦٥/١ .

(٢) حلَّل سيبويه معديكرب وحضرموت ورامهرمز في الكتاب ٢٩٦/٣ .

(٣) سقط الوجه من ح .

(٤) أنكر ابن يعيش هـذا الـوجـه ، وقـال ١٢٤/٤ : « التركيب هنـا ليس كالتركيب في خمسـة عشر ... إنَّـه زيادة فيه ، بها تمامُه من غير أن يكون له معنى ينفرد به » .

(٥) جاء في شرح المفصَّل ٢٩/١ : « من المركبات اسمان ركِّب أحدُهما مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو حضرموت ... ومن هـذا النـوع (سيبـويـه) و (نفطـويـه) و (عمرويـه) ، إلاَّ أنَّـه مركَّب من اسم وصوت أعجميّ ، فانحطَّ عن درجة إسماعيل وإبراهيم ، فبُني على الكسر لذلك » .

(٦) قال سيبويه ٢٤٣/٣ : « وأمَّا (واسط) فـالتذكير والصرف أكثر . وإنَّما سمِّي واسطـاً لأنَّـه مكان وسـط البصرة والكوفة ... ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف » .

(٧) قال سيبويه ٢٤٣/٣ : « و (دابق) الصرف والتذكير فيه أجود ، وقد يؤنَّث ، فلا يصرف » .

(٨) جاء في اللسان [مصر] : « مصر هي المدينة للعروفة ، تذكَّر وتؤنَّث .. وهي تصرف ولا تصرف » .

(٩) قال سيبويه ٢٤٣/٣ : « فمن الأعجمية حمص ، وجور ، وماه . فلو سمَّيت امرأة بشيء من هـذه الأسماء لم =

مسألة

فأمَّا أسماء القبائل فما كان موضوعاً على القبيلة كان مؤنَّثاً ، نحو : (حمير)[1] .

م١١٠ وما كان / اسماً للحيّ أو أبي القبيلة كان مذكَّراً ، نحو (تميم)[2] . وقد جاء الوجهان في (ثمود)[3] .

مسألة

حكم ما لا ينصرف ألاَّ يجرّ ولا ينوَّن لما ذكرنا في صدر الكتاب من أنَّ الصرف هو التنوين . فأمَّا الجرُّ فليس من الصرف على الصحيح[4] . وإنَّما سقط تبعاً لسقوط التنوين ، إذ كانا جميعاً لا يدخلان الفعل ، فما يشبهه كذلك . ولذلك[5] إذا اضطر الشاعر إلى تنوين المجرور كسَرَهُ[6] ، لأنَّ سقوط الكسر كان تبعاً لسقوط التنوين ، فإذا انتفى الأصل ، انتفى التبع .

= تصرفها ، كما لا تصرف الرجل لو سميته بفارس ودمشق » .

(١) جاء في اللسان [حمر] : « حميرٌ : اسم ، وهو قيلٌ أبو ملوك اليمن ، وإليه تنتمي القبيلة » .

(٢) قال سيبويه ٢٤٧/٣ ـ ٢٤٨ : « وإن شئت قلت : هؤلاء تميٌ وأسدٌ ، لأنَّك تقول : هؤلاء بنو أسد وبنو تميم ... وإن شئت جعلت تميماً وأسداً اسم قبيلة في الموضعين ، فلم تصرفه » .

(٣) قال سيبويه ٢٥٢/٣ : « فأمَّا (ثمود) و (سبأ) فهما مرَّةً للقبيلتين ، ومرَّةً للحيَّين » ، وهو يعني بذلك أنَّهما يمنعان من الصرف في الأولى للعلميَّة والتأنيث ، ويصرفان في الثانية لبقاء علَّة واحدة هي العلميَّة وهي لا تقوى على منع الصرف .

(٤) جاء في شرح المفصَّل ٥٧/١ : « وأصل الصرف التنوينُ وحده » ، وجاء في شرح الكافية ٣٥/١ ـ ٣٦ : « ترك الصرف عبارةٌ عن حذف التنوين ، وقالوا : ثمَّ تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف .. فظهر أنَّ سقوطه لتبعيَّة التنوين لا بالأصالة » .

(٥) سقط من م : ولذلك .

(٦) في م : بكسرة .

فإنْ قيل : للأفعال أحكامٌ وخصائص . فلِمَ لَمْ يثبت للاسم المشبه للفعل غير منع الجرِّ والتنوين ؟ وهلاَّ امتنع الألف واللام[1] ، أو كونه فاعلاً ، أو نحو ذلك .

قيل هذه الخصائص لها معنى في الأسماء ، فلو مُنِعَها الاسم لبطل ذلك المعنى بخلاف الجرِّ والتنوين ، فإنَّ منع الاسم منهما لا يبطل معنى فيه .

مسألة

إذا أضيف ما لا ينصرف ، أو دخلته الألفُ واللام كُسِرَ في موضِع الجرِّ[2] ، وفي ذلك وجهان :

أحدُهما أنَّ كسرة الجرِّ سقطت تبعاً لسقوط التنوين بسبب المشابهة[3] . وسقوطه بالألف واللام والإضافة بسبب آخر ، فلا يسقط الجرُّ تبعاً له ، ولذلك قال النحويُّون : فأمن فيه التنوين[4] ، أي : أنَّ سقوط التنوين بسبب المشابهة كان استحساناً لا ضرورة . ولذلك يجوز للشاعر اتِّباعه . فأمَّا سقوط الألف واللام والإضافة فكالضرورة ، ولذلك لا يسوغ للشاعر الجمع بينهما[5] .

والوجه الثاني أنَّه بالألف واللام والإضافةِ يبعد من شبه الفعل الحاصل بالفرعية ، فيعود إلى حقِّه من الجرِّ . فإنْ قيل : فحرفُ الجرِّ من خصائص الاسم ، وكذلك الفاعليَّة والمفعوليَّة ، ولا تردّه هذه الأشياء إلى الصرف ، قيل : أمَّا حرف الجرِّ فلا يُحدث في الاسم معنى ينافيه فيه[6] الفعل ، فانَّ الاسم يبقى معناه مع حرف الجرِّ بحاله ، بخلاف

(١) سقط من ح : واللام .

(٢) كأنْ تقول : « نظرت إلى الرجل الأسمر ، وأسمركم » ، عن شرح المفصَّل ٥٨/١ .

(٣) أي بسبب مشابهة الاسم الممنوع من الصرف للفعل في الثقل .

(٤) قال أبو البركات في أسرار العربيَّة ٣١٣ : « أُمِنَ فيه التنوين ، لأنَّ الألفَ واللام والإضافة لا تكون مع التنوين » .

(٥) انظر أسرار العربيَّة ٣١٤ .

(٦) سقطت فيه من ح ، وسقوطها لا يضير العبارة .

الألف واللام والإضافة ، فإنَّهما تحدثان فيه التخصيص الذي ينبو عنه الفعل[1] . وأمَّا كونه فاعلاً أو مفعولاً فهو أمرٌ يرجع إلى ما يحدثه العامل .

مسألة

الاسم بعد دخول الألف واللام والإضافة غير منصرف لما تقدَّم أنَّ مانع الصرف قائم ، وأنَّ الجرَّ سقط لزوال ما سقط تبعاً له . وقال قوم : هو منصرف ، وبنوه على أصلين :

أحدهما أنَّ الجرَّ من الصرف .

والثاني أنَّه[2] بدخول الألف واللام والإضافة ضعف شبه الاسم بالفعل ، على ما تقدَّم .

مسألة

يجوز[3] للشاعر أن يصرف ما لا ينصرف للضرورة على الإطلاق .

وقال الكوفيُّون : ليس له ذلك في (أفعل منك)[4] .

وحجَّة الأوَّلين أنَّه اسمٌ معربٌ نكرة ، فجاز للشاعر صرفه كبقيَّة الأسماء التي لا تنصرف .

واحتجَّ الآخرون بأنَّ (منك) تجري مجرى الألف واللام والإضافة ، ولذلك ينوبان عن (مِنْ) ، فكما لا تنوّن مع الألف واللام والإضافة لا تنون مع (منْ) .

---

(١) سقط الفعل من ح .

(٢) في الأصل : أنَّ ، بحذف الهاء .

(٣) سقط الفعل يجوز من ح .

(٤) المسألة مفصَّلة في الإنصاف ٤٨٨/٢ ـ ٤٩٣ .

والجـوابُ أنَّ ذلـــك لا يصـحُّ ، لأنَّ (مِنْ) وإن خصّصت ، ولكنْ بَعْضَ التخصيص ، والاسم بعد ذلك نكرة ، بخلاف الألف واللام والإضافة .

مسألة

يجوز للشاعر ترك صرف ما ينصرف للضرورة ومنعه المبرِّد[1] .

واحتجَّ الأوَّلون بقول العبَّاس بن مِرْداس[2] : [من المتقارب]

ح٩٤ ١٢٤ـ ومـــا كان حصْنٌ ولا حـــابسٌ يفـوقـــانِ مِرْداسَ في مَجْمـعِ[3] /

وبأنَّ التنوين زائدٌ دالٌّ على خفَّة الاسم ، وبالتعريف يحدث له نوعُ ثِقَل ، فلذلك جـاز

---

(١) قال المبرِّد في المقتضب ٣٥٤/٣ : « وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك . وذلك لأنَّ الضرورة لا تجوّز اللحن ، وإنَّما يجوز فيها أنْ تردّ الشيء إلى ما كان له قبلَ دخول العلَّة » . والبصريُّون على مذهب المبرِّد . انظر الإنصاف ٤٩٣/٢ .

(٢) هو أبو الهيثم العبَّاسُ بن مرْداس بن أبي عامر السلميّ [ت : ١٨ هـ] شاعر فارس مخضرم ، وفد على النبي ﷺ ، فأسلم وأنشده قصيدة منها هذا البيت ، فأعطاه مع المؤلَّفة قلوبهم . [انظر قصة وفادته في الأغاني ٣٠٧/١٤] . الإصابة ٣١/٤ [رقم الترجمة ٤٥٠٢] ، طبقات ابن سعد ٢٧١/٤ .

(٣) ورد الشاهد في سمط اللآلي ٣٣/١ مع ثلاثة أبيات أخرى ، أدرجت في قصة وفود العبَّاس بن مرداس على النبيِّ ﷺ مع ترجمة للشاعر . وورد الشاهد نفسه في الأغاني ٣٠٨/١٤ مع خمسة أبيات أخرى ، وروايته في الكتابين كروايته في ديوان الشاعر ٨٤ . قال أبو الفرج في الأغاني : « والرواية الصحيحة : (يفوقان شيخي) . فعلى هذا لا احتجاج بالبيت . وعلى الرواية الأولى : يتضمّن البيت الضرورة التي حكم عليها المبرِّد بأنَّها لحن ، وهي سلب الصرف من (مرداس) في غير حقّ ، للضرورة القبيحة . ومما يؤيِّد للمبرِّد قول أبي سعيد السيرافيّ في ضرورة الشعر ٤٥ : « ورأيت في شعر عبَّاس بن مرداس في نسخة عمرو بن أبي عمرو الشيباني : يفوقان شيخي » .
وانظر الموشَّح ١٤٤ ، والإنصاف ٤٩٩/٢ ، والدرر ١١/١ ، والهمع ٣٧/١ . وقد فصَّل أبو البركات في الإنصاف ٤٩٣/٢ ـ ٥٢٠ القول في هذا الخلاف تفصيلاً أوفى على الغاية .

لـه إجراء السبب مُجرى السببين . ويـدلُّ عليـه أنَّ الشـاعر يُجري الـوصـل مُجرى الوقف ، حتَّى إنَّه يصل الاسم المـؤنَّث بـالهـاء كما يقف عليـه ، فَـلأنْ يجـوز لـه حـذفُ التنوين وإبقاء الحركة أوْلى . والمبرِّد يروي البيت :

١٢٥ـ ..... يفـوقـانِ شَيْخيَ في مَجْمـعِ[1]

وما رواه سيبويه ثابتٌ في الرواية ، فلا طريق إلى إنكاره[2] .

---

(١) انظر الشاهد نفسه برقم ١٢٤ .

(٢) ثمّ الجزء الأوّل من كتاب اللباب في علل البناء والإعراب للعكبريّ ، وفيـه مبـاحث النحو ويليـه الجزء الثاني وفيه مباحث الصرف .

بداية نسخة الأحقاف (ح)

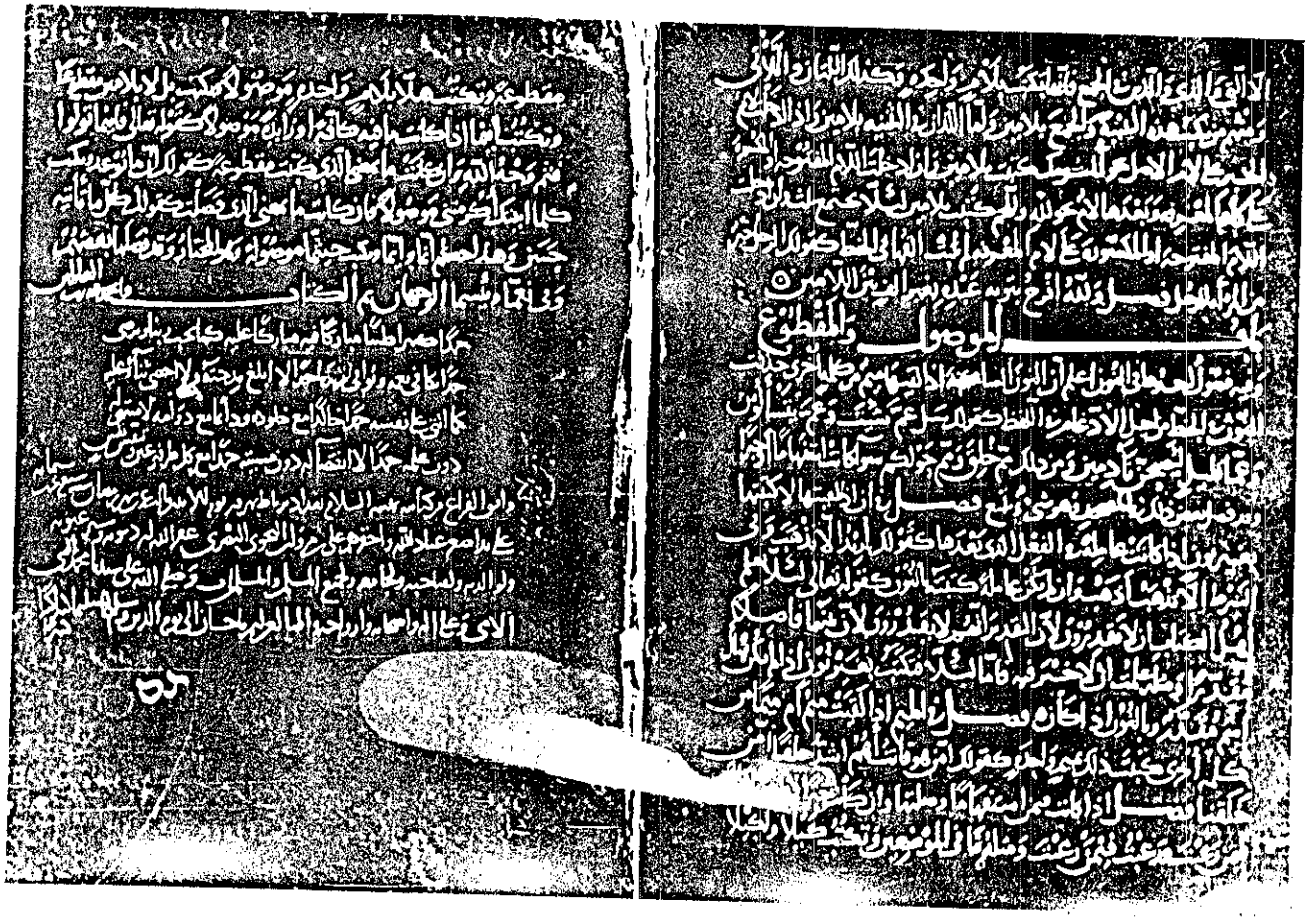

نهاية النسخة المعربة (م)

فهرس محتويات الجزء الأول

الموضوع	الصفحة
كلمة لجنة التحقيق بمركز جمعة الماجد	٥
فهرس الدراسة والتحقيق	٧
أبو البقاء العكبري :	
أ ـ اسمه ونسبه	٩
ب ـ مولده وأسرته	١٠
جـ ـ شيوخه	١٠
د ـ تلاميذه	١٤
هـ ـ أخلاقه ومنزلته	١٥
و ـ آثاره في النحو	١٦
ز ـ مذهبه في النحو	١٨
اللباب في علل البناء والإعراب	
أ ـ اسم الكتاب ونسبته إلى العكبري	٢٣
ب ـ مخطوطتاه	٢٣
جـ ـ مصادره	٢٤
د ـ تأثيره	٢٦
هـ ـ منهج العكبري في اللباب	٢٧
و ـ عملي في الكتاب	٣٦

الموضوع	الصفحة
الكتاب	
مقدمة المؤلف	٣٩
١ ـ باب بيان النحو وأصل وضعه	٤٠
فصل : حد النحو	٤٠
٢ ـ باب القول في الكلام	٤١
فصل : الكلام اسم للمصدر	٤٢
فصل : القول	٤٢
٣ ـ باب أقسام الكلم وعلة كون الكلم ثلاثاً فقط	٤٣
فصل : علة الفرق بين العبارات	٤٤
فصل : علة تخصيص كل اسم من أسماء الكلم باسمه	٤٤
فصل : القصد من الحدّ	٤٥
فصل : حد الاسم	٤٥
فصل : اشتقاق (اسم) والخلاف في ذلك	٤٦
فصل : علة تسميته اسماً	٤٦
فصل : الألف واللام من خصائص الأسماء	٤٦
فصل : حروف الجر تختص بالأسماء	٤٧
فصل : تنوين الصرف والتنوين الفارق من خصائص الأسماء	٤٧
فصل : خصائص الاسم	٤٧
فصل : حد الفعل	٤٨
فصل : اختصاص (قد) بالفعل	٤٩
فصل : اختصاص السين وسوف بالفعل	٤٩
فصل : دلالة تاء التأنيث الساكنة على الفاعل فقط	٤٩

الموضوع	الصفحة
فصل : دلالة الضمير المتصل المرفوع على فعلية الكلمة	٥٠
فصل : حد الحرف	٥١
فصل : عدم قبول الحرف علامة صاحبيه	٥١
فصل : ومن علاماته	٥١
٤ ـ باب الإعراب والبناء	٥٢
حد الإعراب	٥٢
فصل : في أصله الذي نقل منه	٥٢
فصل : الإعراب معنى لا لفظ	٥٣
فصل : الأصل في علامات الإعراب الحركات	٥٤
فصل : علة الإعراب بالحروف	٥٥
فصل : علة كون ألقاب الإعراب أربعة	٥٥
فصل : علة دخول الإعراب الكلام	٥٥
فصل : هل الإعراب سابق على البناء أم العكس	٥٧
فصل : الخلاف في حركات الإعراب	٥٧
فصل : علة كون موضع الإعراب آخر الكلمة	٥٨
فصل : ألقاب الإعراب وألقاب البناء	٦٠
فصل : اختصاص الإعراب بالرفع والنصب والجر والجزم	٦١
فصل : الحركة مع الحرف لا بعده ولا قبله	٦١
فصل : الحرف غير مجتمع من الحركات	٦٣
فصل : الاسم المتمكن هو المعرب	٦٥
فصل : فيما يستحقّه الاسم	٦٥
فصل : علة عدم دخول الجزم الأسماء	٦٥

الموضوع	الصفحة
٥ ـ باب البناء	٦٦
ـ حد البناء	٦٦
فصل : البناء في الأصل	٦٦
فصل : الأصل في البناء السكون	٦٦
٦ ـ باب المعرب والمبني	٦٧
علة تأخيرهما عن الإعراب والبناء	٦٧
فصل : ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية	٦٧
المضاف إلى ياء المتكلم غير مبني	٦٧
فصل : علل عدم جر الأفعال	٦٨
فصل : ألقاب البناء	٧٠
٧ ـ باب الاسم الصحيح	٧١
فصل : الصحيح والمعتل في الأسماء	٧١
حد الاسم الصحيح	٧١
فصل : في اشتقاق الصرف	٧١
فصل : اختلاف النحويين في الصرف	٧٢
فصل : علة زيادة التنوين في المنصرف	٧٤
فصل : حقيقة التنوين	٧٤
فصل : الخلاف في علة زيادة التنوين	٧٤
فصل : المستحقّ للتنوين الاسم النكرة المذكر	٧٦
علة دخول التنوين على الاسم العلم	٧٧
فصل : علة عدم اجتماع التنوين والألف واللام	٧٧
فصل : خفة النكرة وثقل الفعل	٧٨
فصل : علة ثقل الفعل	٧٨

الموضوع	الصفحة
علة عدم اجتماع التنوين والإضافة	٧٨
٨ ـ باب الاسم المعتل	٨٠
حد الاسم المعتلّ	٨٠
علة تسمية حروف العلة بذلك	٨٠
حد الاسم المنقوص	٨٠
فصل : سبب تسميته بذلك	٨١
فصل : علة عدم ضم الياء	٨١
فصل : علة احتمال الفتحة لخفتها	٨١
فصل : إذا كانت لام الكلمة واواً مثل (غازي)	٨١
فصل : المنقوص المنصرف وحذف يائه	٨٢
فصل : ضم الياء وكسرها في ضرورة الشعر	٨٣
فصل : حد المقصور	٨٣
فصل : معنى المقصور	٨٤
فصل : علة تسميته مقصوراً	٨٤
فصل : علة عدم دخول الحركة الألف	٨٥
فصل : حذف الألف من المقصور المنوّن	٨٥
فصل : ألف التأنيث في حبلى وبشرى لا أصل لها في الحركة	٨٥
فصل : الممدود منصرف بوجوه الإعراب	٨٦
فصل : إذا سكن ما قبل الياء جرت بوجوه الإعراب	٨٦
فصل : الياء المشددة ياءان	٨٧
٩ ـ باب الأسماء الستة	٨٨
فصل : أبٌ وأَخٌ وحم وهن محذوفات اللامات	٨٨

الموضوع	الصفحة
فصل : أصل كلمة (فوك)	٨٨
فصل : أصل كلمة (ذو)	٨٩
فصل : الخلاف في إعراب الأسماء الستة	٩٠
فصل : رأي الأخفش	٩١
فصل : رأي الجرْمي	٩٢
فصل : رأي المازني	٩٢
فصل : رأي الفرّاء	٩٣
فصل : رأي قطرب والزيادي	٩٤
ورأي الفارسي وأصحابه	٩٤
فصل : إضافة (أب وأخ وحم وهن) إلى ياء المتكلم	٩٤
فصل : علة إعراب الأسماء الستة بالحروف	٩٥
١٠ ـ باب التثنية والجمع	٩٦
أصالة التثنية	٩٦
فصل : علة زيادة الحرف دون الحركة	٩٦
فصل : علل عدم تثنية الأفعال	٩٦
فصل : علل عدم تثنية الحروف	٩٧
فصل : ما تنكرت معرفته أو تعرفت نكرته صحّت تثنيته	٩٧
فصل : في تثنية الجمل	٩٨
فصل : مجاز التثنية	٩٨
فصل : علة زيادة حروف المد	٩٩
فصل : علة جعل الواو للجمع وجعلها للرفع والياء للجر	٩٩
علة جعل الألف في التثنية	٩٩

الموضوع	الصفحة
فصل : علل جعل الألف علامة للرفع	١٠٠
فصل : علل حمل المنصوب على المجرور	١٠١
فصل : علة فتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع	١٠٢
فصل : الأسماء المثناه والمجموعة معربة	١٠٣
فصل : حروف المدّ هي حروف الإعراب والخلاف في ذلك والانتصار لسيبويه	١٠٣
فصل : في خلاف النحويين في زيادة النون في التثنية والجمع	١٠٥
فصل : علة كسر النون في التثنية وفتحها في الجمع	١٠٩
فصل : في شذوذ التثنية	١٠٩
١١ ـ باب الجمع	١١٢
حد الجمع	١١٢
فصل : اختصاص جمع السلامة بالأعلام	١١٢
علة جمع صفات مَنْ يعقل جمع سلامة	١١٢
١٢ ـ باب جمع التأنيث	١١٦
علة زيادة حرفين	١١٦
فصل : علة اختيار الألف	١١٦
فصل : علة حمل المنصوب على المجرور	١١٧
فصل : كسرته في النصب إعراب	١١٧
فصل : تنوين هذا الجمع ليس للصرف	١١٨
فصل : علة عدم حذف ألف التأنيث في الجمع	١١٩
فصل : قلبها ياء	١١٩
فصل : علة قلب همزة التأنيث واواً	١٢٠

الموضوع	الصفحة
فصل : علة قلبها واواً لا ياءً	١٢٠
فصل : علة عدم جمع الصفات بالألف والتاء	١٢٠
فصل : إذا سميت مذكراً بمؤنث ورأي الكوفيين والرد عليهم	١٢١
١٣ ـ باب ذكر الأسماء المرفوعة	١٢٤
علة البدء بالأسماء	١٢٤
فصل : علة البدء بالمبتدأ	١٢٤
فصل : حد المبتدأ	١٢٤
فصل : الخلاف في العامل في المبتدأ	١٢٥
فصل : العامل في الخبر	١٢٨
فصل : علة عمل الابتداء الرفع	١٣٠
فصل : علة كون المبتدأ معرفة	١٣١
فصل : الإخبار عن النكرة الموصوفة	١٣١
فصل : الاسم الواقع بعد لولا	١٣١
فصل : رفع اسم الفاعل على الابتداء والاكتفاء بفاعله	١٣٤
فصل : حقيقة الخبر وحده	١٣٥
فصل : الخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى	١٣٦
فصل : الخبر المفرد المشتق ليس فيه ضمير والخلاف في ذلك	١٣٦
فصل : اسم الفاعل إذا جرى على غير منْ هو له	١٣٧
فصل : حد الجملة وعلة الإخبار بها	١٣٨
فصل : علة عدم جواز الإخبار بالزمان عن الجثة	١٤٠
فصل : لا يجوز إظهار العامل في الظرف إذا كان خبراً	١٤١
فصل : في جواز تقديم الخبر على المبتدأ والخلاف في ذلك	١٤٢

فصل : عمل الظرف ١٤٣
فصل : تقديم الخبر إذا كان استفهاماً ١٤٤
فصل : علة لزوم تقديم الخبر ١٤٥
فصل : فيما يسدّ مسدّ الخبر: جواب لولا ، لعمرك ، ضربي زيداً قائماً ١٤٥
١٤ ـ باب الفاعل ١٤٨
حد الفاعل ١٤٨
فصل : علل تقدم الفعل على الفاعل ١٤٨
فصل : الدليل على أن الفاعل كجزء من أجزاء الفعل ١٤٩
فصل : العامل في الفاعل ١٥١
فصل : علة إعراب الفاعل بالرفع ١٥٢
فصل : علة عدم جواز كون الجملة فاعلاً ١٥٢
فصل : علة تقديم الفاعل على المفعول ١٥٣
فصل : أوْلى الفعلين بالعمل والخلاف في ذلك ١٥٣
١٥ ـ باب ما لم يُسمَّ فاعله ١٥٧
علة حذف الفاعل ١٥٧
فصل : علة تغيير لفظ الفعل ١٥٧
فصل : علة إقامة المفعول مقام الفاعل ١٥٨
فصل : علة عدم جواز بناء الفعل اللازم للمجهول ١٥٨
فصل : علة جعل المفعول به قائماً مقام الفاعل ١٥٩
فصل : إقامة المصدر مقام الفاعل ١٥٩
فصل : علة جواز إقامة حرف الجر والظرف والمصدر مقام الفاعل ١٦١
فصل : علة عدم جواز إقامة الحال مقام الفاعل ١٦٢
فصل : لماذا لم يقم المميز مقام الفاعل ١٦٣

فصل : المفعول له لا يقوم مقام الفاعل ١٦٣
فصل : خبر كان لا يقوم مقام اسمها ١٦٣
١٦ ـ باب كان وأخواتها ١٦٤
سبب فعليتها ١٦٤
فصل : علة عدم دلالتها على الحدث وعدم تأكيدها بالمصدر ١٦٤
مبحث في ليس ١٦٥
فصل : كان أمّ بابها ١٦٥
فصل : علة اقتضائها اسمين ١٦٦
فصل : خبر كان ليس مفعولاً ١٦٧
فصل : علة تقديم أخبارها على أسمائها ومواضع المنع والجواز ١٦٧
فصل : علة عدم جواز الفصل بين كان وغيرها ١٦٩
فصل : الأحسن في خبر كان إذا وقع ضميراً أن يكون منفصلاً ١٧٠
فصل : علة عدم جواز دخول إلا في خبر ما زال وأخواتها ١٧٠
فصل : كان لا تبنى للمجهول ١٧١
فصل : كان لا تؤكد بالمصدر ١٧١
فصل : حرف الجر لا يعلّق بالأفعال الناقصة ١٧١
فصل : لا تدخل لام كي على خبر كان ١٧١
فصل : زيادة كان ١٧٢
فصل : تأكيد خبر ليس بالباء ١٧٣
فصل : علة اختيار الباء ١٧٣
١٧ ـ باب ما ١٧٥
مبحث في عمل (ما) وعدمه ١٧٥

فصل : إبطال عملها بإلا ١٧٥
فصل : إبطال عملها بتقديم الخبر ١٧٦
فصل : إبطال عملها بتقديم معمول الخبر ١٧٧
فصل : تركيب ما إن ١٧٨
فصل : إعمال (لا) عمل (ما) ١٧٨
١٨ ـ باب نعم وبئس ١٨٢
الأصل في نعم وبئس ١٨٢
فصل : علة كونه ماضياً غير متصرف ١٨٣
فصل : علة كون فاعله جنساً معرفاً باللام ١٨٣
فصل : رفع المخصوص بالمدح والذم ١٨٥
فصل : حذف فاعل نعم وحذف المخصوص ١٨٦
فصل : كون الفاعل مؤنثاً ١٨٦
١٩ ـ باب حبذا ١٨٨
أصل حبّ ١٨٨
فصل : علة عدم تثنيته وجمعه ١٨٩
فصل : نصب النكرة بعده على التمييز ١٩٠
٢٠ ـ باب عسى ١٩١
علة كونها فعلاً ١٩١
علة كون خبرها فعلاً مستقبلاً ١٩٣
علة استغنائها عن الخبر إذا سبق اسمها بأنْ والفعل ١٩٣
فصل : كاد فعل متصرف يدلّ على شدة مقاربة الفعل ١٩٤
فصل : وقوع الفعل أو عدمه بعد كاد ١٩٥

فصل : ما التعجبية ١٩٦
فصل : صيغة أفعل والاستدلال على فعليتها ١٩٧
فصل : موضع التعجب ١٩٩
فصل : الأصل في فعل التعجب ١٩٩
فصل : شرط بناء فعل التعجب ١٩٩
فصل : علة عدم التعجب من الألوان ٢٠١
فصل : علة عدم بناء التعجب من العيوب الظاهرة ٢٠١
فصل : لا يجوز العطف على فاعل فعل التعجب ولا البدل منه ٢٠٢
فصل : معنى أفعل به والآراء فيه ٢٠٢
فصل : زيادة كان في التعجب ٢٠٤
٢٢ ـ باب إن وأخواتها ٢٠٥
علة دخول إنّ على الكلام ٢٠٥
فصل : كلام في (كأنّ) ٢٠٥
فصل : كلام في (لكنّ) ٢٠٦
فصل : كلام في (لعلّ) ٢٠٦
فصل : علة عمل هذه الحروف ٢٠٧
فصل : علة عملها في الرفع والنّصب ٢٠٨
فصل : علة تقدّم المنصوب على المرفوع ٢٠٨
فصل : علة عدم جواز تقدم المرفوع ٢٠٩
فصل : علة جواز تقديم الظرف وحرف الجر إذا كان خبراً ٢١٠

فصل : خبر إن وأخواتها مرفوع بها ٢١٠
فصل : اتصال ما الكافّة بها ٢١٢
فصل : العطف على اسم إن قبل الخبر ٢١٢
فصل : جواز نصب المعطوف على اسم إن ورفعه من ثلاثة أوجه ٢١٤
فصل : تأكيد خبر إنّ باللام ٢١٦
فصل : الموضع الأصلي للام ٢١٦
فصل : علة تأخير اللام إلى الخبر ٢١٦
فصل : علة عدم دخول اللام في خبر كأنّ وليت ولعلّ ٢١٧
فصل : الخلاف في دخول اللام في خبر لكنّ ٢١٧
فصل : الأصل في إنّي وكأنّي ٢١٨
فصل : القول في لعلّي وليتي ٢١٩
فصل : ضمير الشأن والقصة اسم إن ٢١٩
فصل : عمل أنْ المخففة ٢٢٠
٢٣ ـ باب الفرق بين إنّ المفتوحة والمكسورة ٢٢٣
الفرق بين إنّ وأنّ ٢٢٣
فصل : إنّ المكسورة الهمزة هي الأصل ٢٢٤
فصل : اختصاص (أنّ) المصدرية بالفتح ٢٢٤
فصل : مواضع إنّ المكسورة ومسائل الفرق بين إنّ وأنّ ٢٢٥
٢٤ ـ باب لا ٢٢٦
أقسامها الستة ٢٢٦
فصل : عملها وشرائطه ٢٢٧
فصل : الخلاف في الاسم النكرة المنفية بـ (لا) ٢٢٧

فصل : علة كون النكرة المضافة معربة ٢٣١
فصل : علة كون المشابه للمضاف معرباً ٢٣٢
فصل : (لا) مع اسمها يرفعان بالابتداء ٢٣٣
فصل : وصف اسم (لا) قبل الخبر ووجوه ذلك ٢٣٤
فصل : مجيء الصفة بعد الخبر ٢٣٦
فصل : العطف على اسم (لا) ٢٣٦
فصل : عطف المعرفة على اسم (لا) ٢٣٧
فصل : الوجوه في تكرار (لا) مع المعطوف ٢٣٧
فصل : مجيء اسم (لا) مثنى أو مجموعاً بالياء والنون ٢٣٩
فصل : دخول (لا) على المعرفة ٢٤٠
فصل : القول في (لا أبا لك) ٢٤٠
فصل : دخول همزة الاستفهام على (لا) ٢٤٣
فصل : (ألا) للتحضيض ٢٤٤
فصل : الاستثناء بعد (لا) : لا إله إلا الله ٢٤٥
فصل : غضبت بلا شيء ٢٤٥
فصل : لا خير بخير بعده النار ٢٤٦

٢٥ ـ باب ظننت وأخواتها ٢٤٧
علة كونها عوامل في المبتدأ والخبر ٢٤٧
فصل : ذكر هذه الأفعال مع فاعلها وحذف المفعولين ٢٤٧
فصل : حكم المفعول الثاني ٢٤٨
فصل : نصبها للمفعولين وعلة ذلك ٢٤٨
فصل : توسطها بين المفعولين ٢٤٩

فصل : الخلاف في الإعمال والإلغاء ٢٥٠
فصل : انفراد هذه الأفعال بخمسة أشياء ٢٥٠
فصل : مجيء ظنّ بمعنى اليقين ٢٥١
فصل : تشبيه ظننت بـ قلت ٢٥٢
فصل : عدم جواز الاقتصار على أحد المفعولين ٢٥٣
٢٦ ـ باب ما يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين ٢٥٥
التعدي إلى مفعولين وثلاثة وشرح ذلك ٢٥٥
فصل : نبّأت وأنبأت وتعديتها ٢٥٦
فصل : الفرق بين نبأت وأنبأت وبين أعلمت ٢٥٧
فصل : الخلاف في جواز تعدية ظننت وأخواتها غير (علمت ورأيت) ٢٥٨
فصل : جواز الاقتصار على فاعل هذه الأفعال ٢٥٨
فصل : المفعول الثالث ٢٥٩
فصل : لا يجوز إلغاء هذه الأفعال ٢٥٩
٢٧ ـ باب المصدر ٢٦٠
حقيقة المصدر والخلاف في ذلك ٢٦٠
فصل : علة تسمية المصدر بالمفعول المطلق ٢٦١
فصل : علل ذكر المصدر ٢٦٢
فصل : قيام الآلة مقام المصدر ٢٦٣
فصل : نصب العدد المضاف إلى المصدر ٢٦٤
فصل : المصدر لا يثنّى ولا يُجمع ما دام جنساً ٢٦٤
فصل : في قولهم قعد القرفصاء واشتمل الصمّاء ٢٦٤

فصل : في قولهم أبغضه كراهيةً وأعجبني حباً شديداً ٢٦٦
٢٨ ـ باب المفعول به ٢٦٧
كلام في اللزوم والتعدّي ٢٦٧
فصل : تعدّي الفعل بنفسه وبحرف الجر ٢٦٩
فصل : فيما يعدّي الفعل وهي خمسة ٢٧٠
٢٩ ـ باب المفعول فيه ٢٧١
تسمية الظرف ٢٧١
فصل : مفهوم الظرف عند النحويين ٢٧١
فصل : علة عدم بناء الظرف ٢٧١
فصل : علة عمل الفعل في جميع أسماء الزمان ٢٧٢
فصل : في تعدّي الفعل إلى مبهمات ظرف المكان ٢٧٢
فصل : جعل ظرف الزمان والمكان مفعولاً به على السعة ٢٧٤
٣٠ ـ باب المفعول له ٢٧٧
شرط المفعول له ٢٧٧
٣١ ـ باب المفعول معه ٢٧٩
تحديد المفعول معه والخلاف في ناصبه ٢٧٩
فصل : علة حذف (مع) ٢٨١
فصل : الفرق بين الرفع والنصب في نحو اذهب أنت وزيداً = وزيدٌ ٢٨١
فصل : لا يجوز تقديم المفعول معه على العامل ٢٨٢
فصل : الفعل ضروري للنصب وأجازوا النصب في موضعين على التقدير ٢٨٢
فصل : مذهب البصريين في هذا الباب ٣٨٣

٣٢ ـ باب الحال ٢٨٤
الحال : تعريفها وأصلها وسبب كونها نكرة مشتقة ومجيئها من الجامدة ٢٨٤
فصل : العامل في الحال ٢٨٨
فصل : تقديم الحال على العامل إذا كان ظرفاً ٢٩٠
فصل : لا يجوز تقديم حال المجرور عليه ٢٩١
فصل : العامل الواحد يعمل في أكثر من حال ٢٩٢
فصل : الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا بـ (قد) مظهرة أو مضمرة ٢٩٣
فصل : تقسم الحال إلى أربعة أقسام ٢٩٤

٣٣ ـ باب التمييز ٢٩٦
حد التمييز ومصطلحاته وضروبه ٢٩٦
فصل : العامل في التمييز ٢٩٧
فصل : من أحد عشر إلى تسعة عشر ممتنع الإضافة ٢٩٧
فصل : كلّ منوّن يفتقر إلى مميز ٢٩٨
فصل : انتصاب المميز بما قبله لشبهه بالمنوّن المبهم كقوله : لله درّه شجاعاً ٢٩٨
فصل : ومن ذلك هو أحسن الناس وجهاً ٢٩٩
فصل : في قولك : زيد أفره عبدٍ ٢٩٩
فصل : لا يجوز تقديم المنصوب هنا على الفعل والخلاف في ذلك ٣٠٠

٣٤ ـ باب الاستثناء ٣٠٢
حدّه ومعناه ٣٠٢
فصل : أصل أدوات الاستثناء إلا ٣٠٢
فصل : المستثنى من موجب منصوب ٣٠٣

فصل : البدل في النفي بعد تمام الكلام أولى ٣٠٥
فصل : علة عدم جواز البدل في الموجب ٣٠٥
فصل : لا يجوز أن يكون المستثنى أكثر الجملة ٣٠٦
فصل : علة اختيار النصب دون البدل في غير الجنس ٣٠٧
فصل : الأدوات التي قامت مقام إلا ٣٠٧
فصل : القول في « ما عدا » و « ما خلا » ٣٠٨
فصل : في إعراب (غير) ٣٠٨
فصل : القول في (سوى) ٣٠٩
فصل : القول في (حاشا) ٣٠٩
فصل : القول في (خلا) وما خلا وما عدا ٣١٠
فصل : لا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها ٣١١
فصل : وقوع (إلا) صفة بمعنى غير ٣١٢
فصل : في وقوع استثناء بعد استثناء ٣١٢
٣٥ ـ باب كم ٣١٤
اسميتها ومعناها واختصاصها وسبب بنائها وأوجه المشابهة بينها وبين (ربّ) ٣١٤
فصل : علة البناء على السكون ٣١٥
فصل : علة الافتقار إلى مبيّن ٣١٥
فصل : علة تمييز (كم) الاستفهامية بالمنصوب ٣١٥
فصل : الحكمة في وضع (كم) ٣١٥
فصل : (كم) الخبرية وجرّها لما بعدها ٣١٦
فصل : (كم) الاستفهامية تُميَّزُ بالمفرد ، والخبرية ، بالمفرد والجمع ٣١٧

فصل : نصب الاسم بعد (كم) الخبرية ٣١٧
فصل : الفصل : بين الخبرية ومميزها ٣١٨
فصل : رفع النكرة بعد (كم) في الاستفهام ٣١٨
فصل : رجوع الضمير إلى لفظ (كم) ٣١٨
فصل : إلحاق (كأين) و (كذا) بكم ٣١٩
٣٦ ـ باب العدد ٣٢٠
علة عدم إضافة واحد واثنين إلى مميز ٣٢٠
فصل : علة ثبات الهاء في العدد من الثلاثة إلى العشرة ٣٢٠
فصل : علة إضافة العدد إلى جموع القلة ٣٢١
فصل : علة تسكين الشين في عشر إذا أضيفت إلى المؤنث ٣٢١
فصل : علة بناء أحد عشر إلى تسعة عشر ٣٢١
فصل : القول في العدد (اثني عشر) ٣٢٢
فصل : علة بناء (عَشَرَ) مع اثني ٣٢٢
فصل : في ثبات التاء في ثلاثة عشر إلى تسعة عشر في المذكر وحذفها في المؤنث ٣٢٣
فصل : القول في (أحد عشر) ٣٢٣
فصل : القول في (عشرين) ٣٢٤
فصل : القول في (ثلاثين إلى تسعين) ٣٢٥
فصل : القول في (المائة) ٣٢٥
فصل : في قولهم (ثلاث مئة وثلاث مئات) ٣٢٥
فصل : القول في (الألف) ٣٢٦
فصل : تعريف العدد المضاف ٣٢٦

٣٧ ـ باب النِّداء ٣٢٨
كسر نون النداء وضمّها ٣٢٨
فصل : حروف النداء والندبة ٣٢٨
فصل : حدّ النداء ٣٢٨
فصل : المنادى منصوب اللفظ والموضع والخلاف في ناصبه ٣٢٩
فصل : بناء المفرد العلم والنكرة المقصودة ٣٣٠
فصل : علة بنائه على الضم ٣٣١
فصل : في إعراب المنادى المضاف والمشابه له والنكرة غير المقصودة ٣٣٢
فصل : نصب صفة المبنيّ على الموضع ٣٣٣
فصل : الصفة المضافة ٣٣٣
فصل : المعطوف الذي فيه الألف واللام ٣٣٣
فصل : المعطوف الذي ليس فيه لام التعريف ٣٣٤
فصل : التوكيد كالوصف ٣٣٤
فصل : علة عدم دخول (يا) على الألف واللام وعلة دخولها على لفظ الجلالة ٣٣٤
فصل : قولهم : يا أيها الرجل ٣٣٧
فصل : وصف الرجل بعد (أيها) ٣٣٧
فصل : الميم الزائدة في (اللهم) وأصلها ٣٣٨
فصل : العلم إذا نودي بقي على تعريفه ٣٣٨
فصل : وصف المنادى العلم بابن وفتحه على الإتباع ٣٣٩
فصل : دخول لام الاستغاثة على المنادى ٣٣٩
فصل : حذف حرف النداء ٣٤٠

فصل : نداء المضاف إلى نفسك ٣٤٠
٣٨ ـ باب الندبة ٣٤٢
معنى الندبة ٣٤٢
فصل : زيادة الألف في آخر المندوب ٣٤٢
فصل : لا يندب إلا العلم أو المضاف ٣٤٢
فصل : قلب الألف إلى حرف من جنس ما قبلها ٣٤٣
فصل : علامة الندبة لا تلحق الصفة ٣٤٣
٣٩ ـ باب الترخيم ٣٤٥
معنى الترخيم ٣٤٥
فصل : حد الترخيم ٣٤٥
فصل : الخلاف في ترخيم المضاف إليه ٣٤٦
فصل : الخلاف في ترخيم الثلاثي غير المؤنث ٣٤٧
فصل : ترخيم الرباعي ٣٤٨
فصل : عدم ترخيم النكرة ٣٤٩
فصل : لا يرخّم المبهم ٣٤٩
فصل : في حذف تاء التأنيث ٣٥٠
فصل : لا يجوز ترخيم الصفة المناداة ٣٥٠
فصل : في ترخيم طيلسان ٣٥٠
فصل : إذا سميت بـ (حبلوي) لا يجوز ترخيمه ٣٥١
فصل : مذهب العرب في الباقي بعد الترخيم ٣٥١
٤٠ ـ باب حروف الجر ٣٥٢
تعليل التسمية ٣٥٢

فصل : تعليل العمل	٣٥٢
فصل : الأصل في الجرّ للحروف	٣٥٣
فصل : أوجه مِنْ	٣٥٣
فصل : لا تجوز زيادة (من) في الواجب	٣٥٥
فصل : أوجه (إلى)	٣٥٦
فصل : معنى (عن)	٣٥٧
فصل : مجيء (عن) اسماً	٣٥٨
فصل : في معنى (في)	٣٥٨
فصل : في معنى (على)	٣٥٩
فصل : لام الجر	٣٦٠
فصل : كسر لام الجر وفتحها ومواضع ذلك	٣٦٠
فصل : الباء ووجوهها	٣٦١
فصل : الكاف للتشبيه ومجيئها اسماً	٣٦١
فصل : علة فتح الكاف	٣٦٢
فصل : واو القسم وباؤه فرعان على الباء	٣٦٢
فصل : علة عدم دخول الكاف على المضمر	٣٦٣
فصل : (ربّ) الخلاف فيها	٣٦٣
فصل : إضمار (ربّ) بعد الواو والجر بها	٣٦٥
فصل : علة كون (ربّ) لها صدر الكلام	٣٦٧
فصل : كفّ (ربّ) بـ (ما)	٣٦٧
فصل : تخفيف باء ربّ واللغات فيها	٣٦٨
فصل : حاشا وخلا ومذ ومنذ	٣٦٨

٤١ ـ باب مذ ومنذ ٣٦٩

حرفيتها واسميتها ٣٦٩

فصل : (منذ) عند البصريين والكوفيين ٣٦٩

فصل : دخول منذ على الحاضر والماضي ٣٧٠

فصل : (مذ) للابتداء ٣٧١

فصل : الخلاف في الاسم المرفوع بعد (مذ) ٣٧٢

فصل : لا موضع لـ (مذ) عند الجمهور ٣٧٢

فصل : بناء مذ ٣٧٣

٤٢ ـ باب القسم ٣٧٤

معنى القسم ٣٧٤

فصل : الغرض منه ٣٧٤

فصل : المقسم به كل معظم ٣٧٤

فصل : الأصل في القسم ٣٧٤

فصل : أصل حروف القسم ٣٧٤

فصل : دخول الباء على المضمر والمظهر ٣٧٥

فصل : واو القسم بدل من الباء ٣٧٥

فصل : التاء بدل من الواو ٣٧٥

فصل : استعمال اللام في القسم للتعجب ٣٧٥

فصل : استعمال من الجارة في القسم ٣٧٦

فصل : التعويض من حرف القسم : آلله ... ٣٧٦

فصل : حذف حرف القسم ٣٧٧

فصل : حذف القسم ٣٧٧

فصل : لزوم اللام والنون جواب القسم في الإيجاب ٣٧٨
فصل : أيمن الله ٣٨٠
٤٣ ـ باب حتّى ٣٨٢
حرفيتها ودخولها على الفعل والجملة ٣٨٢
فصل : معناها وعملها ٣٨٢
فصل : علة عملها عمل (إلى) ٣٨٣
فصل : مفارقة (حتى) لـ (إلى) ٣٨٣
فصل : (حتى) بمعنى الواو ٣٨٤
فصل : افتراق حتى والواو ٣٨٤
فصل : قولهم : مررت بهم حتّى زيدٍ ٣٨٥
فصل : أكلت السمكة حتى رأسها أكلة ٣٨٥
فصل : اجلس حتى إذا جاء زيد أعطيتك (حتى غير عاملة هنا) ٣٨٦
٤٤ ـ باب الإضافة ٣٨٧
معنى الإضافة ٣٨٧
فصل : وجوه حذف التنوين من الأول ٣٨٧
فصل : جر الثاني بالأول ٣٨٨
فصل : الإضافة بمعنى اللام وبمعنى (من) ٣٨٨
فصل : الإضافة المحضة والإضافة غير المحضة ٣٨٩
فصل : إضافة (أفعل) إلى مَنْ هي بعضٌ له ٣٩٠
فصل : إضافة شيء إلى ما يصح أن يكون صفة له ٣٩١
فصل : لا تجوز إضافة الشيء إلى نفسه ٣٩١
فصل : إضافة الزمان إلى الفعل وعدم إضافة أمس وغد إلى الفعل ٣٩٢

٤٥ ـ باب التوكيد ٣٩٤
معنى التوكيد واللغات فيه ٣٩٤
فصل : الغرض من ذكره إزالة الاتساع ٣٩٤
فصل : تأكيد الواحد بالنفس والعين ٣٩٥
وتأكيد الاثنين بكلا وكلتا ٣٩٥
وتأكيد الجمع بـ كلهم وأجمع وأجمعين ٣٩٥
فصل : لا تؤكد النكرات والخلاف في ذلك ٣٩٥
فصل : علة عدم صرف (جُمع) ٣٩٧
فصل : التأكيد بأكتع وأبصع ٣٩٨
فصل : التأكيد بـ (كلا) و (كلتا) ٣٩٨
فصل : أصل ألف كلا وكلتا ٣٩٨
فصل : ألفاظ التوكيد : كل وأجمع ٤٠٢
فصل : لا يعطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض ٤٠٣
فصل : الجمع بين لفظي توكيد ٤٠٣
٤٦ ـ باب النعت ٤٠٤
النعت والصفة والوصف ٤٠٤
فصل : الغرض من الوصف ٤٠٤
فصل : لزوم كون الصفة بالمشتقّ أو الجاري مجراه ٤٠٤
فصل : لا بدّ في الصفة من ضمير يعود على الموصوف ٤٠٥
فصل : تعليل مطابقة الصفة للموصوف ٤٠٥
فصل : في قولهم : ثوب أسمال .. ٤٠٥
فصل : العامل في الصفة ٤٠٥

فصل : إذا اختلف العامل في الأسماء لم تنعت بنعتٍ واحد ٤٠٦
فصل : إذا كان الإعراب واحداً وكان العامل مختلفاً ٤٠٧
فصل : إذا تكررت النعوت جاز حملها على الموصوف ٤٠٧
فصل : جواز عطف بعض الصفات على بعض ٤٠٨
٤٧ ـ باب عطف البيان ٤٠٩
حد عطف البيان وتوضيحه ٤٠٩
٤٨ ـ باب البدل ٤١٠
الغرض منه والفرق بينه وبين الصفة ٤١٠
فصل : حد البدل ٤١٠
فصل : البدل بين النكرة والمعرفة ٤١٢
فصل : الإبدال من ضمير المتكلم والمخاطب والخلاف في ذلك ٤١٢
فصل : عدم الاحتياج إلى ضمير في بدل الكل ٤١٣
فصل : شرط بدل الاشتمال ٤١٣
فصل : بدل الغلط ٤١٤
فصل : العامل في البدل ٤١٤
٤٩ ـ باب عطف النسق ٤١٦
معنى العطف ٤١٦
فصل : ضرورة الرابط ٤١٦
فصل : حروف النسق ٤١٦
فصل : الواو والفاء ٤١٦
فصل : دلالة الواو ٤١٧
فصل : وجوه وقوع الواو (العطف ، مع ، القسم ، ربّ ، الباء) ٤١٨
فصل : عدم زيادة الواو ٤١٩

فصل : معنى الفاء ٤٢١
فصل : معنى (ثمّ) ٤٢٢
فصل : معنى (أو) (الشك ، التفضيل ، التخيير) ٤٢٢
فصل : اتصال (أو) بالنهي ٤٢٣
فصل (أو) للتقريب ٤٢٣
فصل : (أو) لا تكون بمعنى الواو ولا بل ٤٢٤
فصل : إمّا ٤٢٥
فصل : (إما) مركبة أو مفردة ٤٢٦
فصل : (لا) العاطفة ٤٢٦
فصل : (بل) معناها ومواضعها ٤٢٦
فصل : (لكنْ) معناها وموضعها ٤٢٧
فصل : موضع العطف بـ (لكن) ٤٢٧
فصل : العطف بـ (أم) متصلة ومنفصلة ٤٢٨
فصل : تصدّر (هل) يحدد كون (أم) منقطعة ٤٢٩
فصل : مجيء (أم) بمعنى بل والهمزة ٤٣٠
فصل : الفرق بين (أم) و (أو) ٤٣٠
فصل : حتى بمعنى الواو ٤٣٠
فصل : حروف العطف غير عاملة ٤٣٠
فصل : لا يعطف على الضمير المرفوع حتى يؤكد والخلاف في ذلك ٤٣١
فصل : لا يعطف على المضمر المجرور إلا بإعادة الجار والخلاف في ذلك ٤٣٢
فصل : لا يجوز العطف على عاملين والخلاف في ذلك ٤٣٣

٥٠ ـ باب عمل اسم الفاعل ٤٣٧
اسم الفاعل إذا كان للمضيّ لا يعمل والخلاف في ذلك ٤٣٧
فصل : إضافة اسم الفاعل المعمل عمل الفعل ٤٣٩
فصل : حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه ٤٣٩
فصل : اسم الفاعل يعمل معتمداً ٤٤٠
فصل : عمل مبالغة اسم الفاعل ٤٤١
فصل : عمل فعِل وفعيل ٤٤٢

٥١ ـ باب الصفة المشبهة باسم الفاعل ٤٤٣
حدّها ووجه مشابهتها لاسم الفاعل ٤٤٣
فصل : اجتماع الإضافة والألف واللام ٤٤٣
٥٢ ـ باب اسم التفضيل ٤٤٧
فصل : عدم إعماله وبعضهم يُعمله ٤٤٧
فصل : عمله في المضمر جائز ٤٤٧
٥٣ ـ باب ما يعمل من المصادر ٤٤٨
شرط عمل المصدر وعلل ذلك ٤٤٨
فصل : عمل المصدر دون اعتماد ٤٤٨
فصل : المصدر المصغّر لا يعمل ٤٤٩
فصل : المصدر الموصوف لا يعمل ٤٤٩
فصل : أقول المصادر عملاً المنوّن ٤٤٩
فصل : معمول المصدر لا يتقدّم عليه ٤٥١
فصل : المصدر لا يتحمّل الضمير ٤٥١
فصل : إضافة المصدر إلى الفاعل ٤٥٢

فصل : العطف على المضاف إلى المصدر ٤٥٣
٥٤ ـ باب أسماء الفعل ٤٥٤
الاستدلال على أنها أسماء للفعل ٤٥٤
فصل : فائدة وضع أسماء الأفعال ٤٥٥
فصل : نيابة أسماء الأفعال عن الأمر للمخاطب ٤٥٥
فصل : اللزوم والتعدّي بحسب نيابتها ٤٥٦
فصل : مجيء (شتان) خبراً ٤٥٧
فصل : القول في هيهات ٤٥٧
فصل : القول في رويد ٤٥٨
فصل : القول في بله ٤٥٩
فصل : ألفاظ الإغراء (عندك ، دونك ، وراءك) ٤٥٩
فصل : معنى الإغراء ومعنى التحذير ٤٥٩
فصل : الكاف المتصلة بـ (رويدك) ٤٦٠
فصل : أسماء فعل الأمر لا يتقدم معمولها عليها والخلاف في ذلك ٤٦١
٥٥ ـ باب ما ينتصب على التحذير ٤٦٣
توضيح ذلك : الأسدَ الأسد ٤٦٣
فصل : إياك والشرَّ : النصب بفعلٍ محذوف ٤٦٣
٥٦ ـ باب ما ينتصب بفعل محذوف ٤٦٤
توضيح ذلك بقولهم : مرحباً وأهلاً وسهلاً ٤٦٤
فصل : نصب ويله وويحه وويسه ٤٦٤
فصل : انتصاب لبيك وسعديك وحنانيك ٤٦٥
فصل : النصب بفعل محذوف : القرطاس ٤٦٦

٥٧ ـ باب ما يُشغل عنه الفعل بضميره ٤٦٧
مقدمة في الاشتغال ٤٦٧
فصل : نصب الاسم بعد الاستفهام ٤٦٨
فصل : دخول إن الشرطية على المنصوب ٤٦٩
فصل : دخول العَرْض : ألا زيداً تكرمه ٤٦٩
فصل : العطف ونصب المعطوف ٤٦٩
فصل : الجملة المفسّرة لا موضع لها ٤٧٠
٥٨ ـ باب المعرفة والنكرة ٤٧١
حد المعرفة وحد النكرة ٤٧١
فصل : سبق النكرة على المعرفة ٤٧١
فصل : تفاوت النكرات ٤٧٢
فصل : اختصاص المعرفة ٤٧٢
فصل : أدوات معرفة النكرة والمعرفة ٤٧٣
فصل : أنواع المعارف : المضمر ٤٧٣
فصل : الغرض من وضع الضمائر ٤٧٤
فصل : تعليل وجود الضمير المتصل والمنفصل ٤٧٤
فصل : في الضمير (أنا) ٤٧٤
فصل : في الضمير (نحن) ٤٧٥
فصل : العلة في حركة نون (نحن) وضمها ٤٧٥
فصل : القول في (أنتَ) ٤٧٦
فصل : دخول الميم على الضمائر ٤٧٦
فصل : استواء المذكر والمؤنث في أنتما ٤٧٦
فصل : القول في (هو) ٤٧٧

فصل : القول في (هما ، هُمْ ، هُنّ) ٤٧٨
فصل : القول في (هي) وبائها ٤٧٨
فصل : القول في (إياي) ٤٧٩
فصل : الخلاف في (إياي) ٤٧٩
فصل : الاسم في (رأيته) ٤٨١
فصل : التاء في (قمت) ٤٨١
فصل : الكاف لا تكون فاعلاً ٤٨٢
فصل : الميم بعد الكاف ٤٨٢
فصل : ياء المتكلم بعد الفعل والحرف هي الاسم ٤٨٣
فصل : لا يؤتى بالمنفصل مع القدرة على المتصل ٤٨٣
فصل : الاسم العلم وحدّه ٤٨٣
فصل : الفرق بين العلم والكنية واللقب ٤٨٤
فصل : اسم الإشارة للمذكر (ذا) ٤٨٤
فصل : الأصل في (ذا) ذيّ ٤٨٦
فصل : حكم (تا) في المؤنث ٤٨٦
فصل : اللام في (ذلك) ٤٨٧
فصل : اللام في (تلك) ٤٨٧
فصل : علة بناء اسم الإشارة ٤٨٨
فصل : هو وهي الاسم بكمالها والخلاف في ذلك ٤٨٨
فصل : اللام وحدَها للتعريف والخلاف في ذلك ٤٩٠
فصل : وجوه اللام (أل) ٤٩٢
مسألة : أعرف المعارف ٤٩٤

فصل : في ضمير الفصل (العماد) ٤٩٦
فصل : إعراب ضمير الفصل ٤٩٦
فصل : المسألة الزنبورية ٤٩٧

٥٩ ـ باب ما لا ينصرف ٥٠٠

تفسير منع الصرف وعلة منع الصرف ٥٠٠
فصل : معنى شبه الاسم للفعل وذكر الأُمور التسعة ٥٠٠
فصل : سبق الفعل بوزن الاسم ٥٠١
فصل : سبق التعريف التنكير ٥٠١
فصل : سبق التذكير التأنيث ٥٠٢
فصل : معنى العدل ٥٠٢
فصل : الألف والنون الزائدتان ٥٠٢
فصل : الكلام في عثمان وعريان وعطشان وسكران ٥٠٣
فصل : الجمع فرع مسبوق بالواحد ٥٠٣
فصل : العجمة ٥٠٥
فصل : معنى التركيب ٥٠٥

٦٠ ـ باب مسائل منع الصرف ٥٠٦

مسألة : وزن الفعل ٥٠٦
مسألة : التسمية بوزن الفعل ٥٠٧
مسألة : التسمية بـ قيل وبيع ٥٠٧
مسألة : التسمية بالفعل ٥٠٧
مسألة : الاسم الثلاثي الساكن الوسط ٥٠٨
مسألة : الاسم الثلاثي متحرك الوسط ٥٠٩

مسألة : تسمية المذكر بمؤنث ٥١٠
مسألة : المؤنث الرباعي تسمّي به مذكراً ومؤنثاً ٥١٠
مسألة : علامة التأنيث في الأسماء ٥١٠
مسألة : ألف التأنيث تمنع الصرف ٥١٠
مسألة : القول في عريان ٥١١
مسألة : إذا سميت بـ (أحمر) ٥١٢
مسألة : إذا سميت مؤنثاً بحائض وفاضل ٥١٢
مسألة : (ضَاربة) تنصرف في النكرة ٥١٣
مسألة : المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر (جُرَذ ونُغَر ينصرف لأنه غير معدول) ٥١٣
مسألة : المعدول من الصفات على فعال ومفعل ٥١٤
مسألة : (أخَر) لا ينصرف للعدل والوصف ٥١٥
مسألة : لا فرق في الجمع أن يكون بعد ألفه حرف مشدد أو حرفان ٥١٥
مسألة : القول في جوارٍ ٥١٦
مسألة : صرف مثل (التعامي) و (الترامي) ٥١٦
مسألة : لا تمنع العجمة الصرف إلا مع التعريف ٥١٦
مسألة : احتمال اللفظ للصرف وتركه كَـ (حسان) ٥١٧
مسألة : (يربوع) ونظائره ينصرف ٥١٧
مسألة : القول في (مرّان) و (أباتر) ٥١٨
مسألة : الوجوه في حضرموت ٥١٨
مسألة : بناء نحو : سيبويه ونفطويه وعمرويه ٥١٩

مسألة : معاملة أسماء البلدان ٥١٩
مسألة : معاملة أسماء القبائل ٥٢٠
مسألة : حكم ما لا ينصرف ٥٢٠
مسألة : إضافة ما لا ينصرف أو تعريفه بالألف واللام يسمحان بصرفه ٥٢١
مسألة : تعليل الصرف السابق ٥٢٢
مسألة : يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف ٥٢٢
مسألة : يجوز للشاعر ترك صرف ما لا ينصرف للضرورة ٥٢٣